



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الجزائر - باتنة 1-

الرقم التسلسلي:

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

رقم التسجيل:

قسم الفلسفة

إشكالية أخلة الديمقراطية بين المبدأ

والممارسة عند تشومسكي نعوم

أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم

فلسفة عامة

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالب:

عبد المجيد عمراني

حسان بركان

لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الصفة | الجامعة الأصلية |
|-------------------------|----------------------|-------|-----------------|
| د/ فوزية شراد | أستاذ محاضر أ | رئيسا | جامعة باتنة 01 |
| أد/ عبد المجيد عمراني | أستاذ التعليم العالي | مقرا | جامعة باتنة 01 |
| أد/ اسماعيل زروخي | أستاذ التعليم العالي | عضوا | جامعة قسنطينة 2 |
| أد/ عبد العزيز بوالشعير | أستاذ التعليم العالي | عضوا | جامعة سطيف 2 |
| أد/ رابح مجاري | أستاذ التعليم العالي | عضوا | جامعة قالمة |
| د/ عبد الغني بوالسكك | أستاذ محاضر أ | عضوا | جامعة باتنة 01 |

السنة الجامعية: 2016-2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

كل الشكر والإمتنان والعرفان للأستاذ الدكتور:
"عمراني عبد المجيد" الذي أشرف على هذا البحث
الأكاديمي فأخرجه من الوجود بالقوة إلى الوجود
بالفعل وذلك بإنقاداته الموضوعية وملاحظاته
المنهجية القيّمة وتوجيهاته العلمية الصائبة.

الباحث

بركان حسان

الإهداء

إلى أمي وأبي عليهما رحمة الله
إلى أبنائي: زكرياء، حنين، إسراء
إلى إخوتي وأخواتي وكل العائلة الكبيرة
إلى كل من ساعدني بمصدر، بمرجع،
بنصيحة وحتى بابتسامة...
إلى كل هؤلاء وآخرين، أهدي هذا البحث
الأكاديمي.

الباحث

حسان بركان

حَقِيقَةُ

الكائن الإنسان ذو الأبعاد يتموضع بين السياسي والأخلاقي أنطولوجيا، فإذا كان يعيش وسط مجتمع مدني تحكمه علاقات مقننة، فإنه كذلك يرتبط بالكوسموبوليتاني (Cosmopolite) من حيث كونه معني بالسياسة العالمية لتجاوز المحلي (Local) إلى العالمي (Global).

ولعل البعد الأخلاقي هو ما يجعل الإنسان إنسانا في المنظومة القيمية على خلاف بقية الكائنات، ولطالما أكد فلاسفة ومفكرون من الوجهة الإكسيولوجية (Axiologique) على المنحى الأخلاقي للإنسان كقيمة في حد ذاته مثل كونفوشيوس (ق م 551-479 confucius)، بوذاغوتاما (ق م 563-483 Buddha)، سقراط (ق م 469-399 socrates)، القديس أوغسطين (Saint-Augustin م 354-440)، الغزالي أبو حامد (1057-1111م)، مسكويه (أحمد بن يعقوب أبو علي 932-1030) وكانط إمانويل ((Kant Emmanuel 1724-1804).... إلخ.

والتركيبية الأخلاقية للإنسان تستدعي باقي أبعاده، فهو الكائن السياسي الذي يتعاطى مع إفرازات السياسة كالمجتمع المدني، القوانين، السلطة، الحقوق والواجبات... وهذا على المستوى المحلي. أما على المستوى العالمي، فهو يتفاعل مع السياسة الدولية من حيث الهيئات والمنظمات الدولية، حقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية، العدالة والمساواة والحرية وتمجيد الديمقراطية كنظام وكآلية سياسية.

لكن هناك إشكالية مستعصية في واقع الحال السياسي، فعقب الحربين العالميتين وما نتج عنهما من دمار وشقاء وإنقسام العالم إلى معسكرين، معسكر شيوعي وآخر ليبرالي وما أفرزه ذات الانقسام من حرب باردة وصراع إيديولوجي أججه اللجوء إلى التسلح النووي الخطير على الإنسانية، وانتهاء بسقوط الشيوعية وبروز الأحادية القطبية ونظام العولمة الإقتصادي، السياسي، الثقافي والإيديولوجي...

كل ذلك، أشكل علاقة السياسي بالأخلاقي من حيث صنع ديمقراطية مزعومة من طرف القوى العالمية العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بإستخدام آليات لاديمقراطية غير مؤخلفة كالدعاية، الهيمنة والقوة، الإرهاب والبراديغم النيوليبرالي... إلخ.

ومن خلال ذلك، أصبحت الديمقراطية إبستمية الراهن السياسي، إذا إستعرنا المفهوم الفوكوي (فوكومشال) (Foucault Michel 1926-1984) من حيث أنها تمثل أفضل نظام سياسي عرفه الإنسان السياسي كونها حكم الشعب للشعب بالشعب على حد تعبير لنكولن أبراهام (Lincoln Abraham 1809-1864). لكن هناك أشكلة لمفهومها من الوجهة الممارساتية، حيث تستدعي مفاهيم أخرى كالعدالة، المساواة، الحرية، الحقوق.... وكلها ذات دلالة أخلاقية، لكن ذلك مؤشكلا على وقع التناقض الثنائي لذات القيم من حيث صراع العدل والطغيان، التسامح واللاتسامح، التعايش والصراع، الأمن والإرهاب.... إلخ في الواقع السياسي لحياة الشعوب، لذلك إهتم فلاسفة معاصرون بذات المشكلة ونظروا لها فلسفيا محاولين الوصول إلى التأسيس للعلاقة المفصلية بين السياسي والأخلاقي، منهم: براتراندراسل (Bertrand Russel 1872-1970) آرون ريمون (Aron Raymond 1905-1983)، حنة آرندت (Hannah Arendt 1906-1975)، راولز جون (Rawls John 1921-2002)، موران إدغار (Morin Edgar 1921-)، هابرماس يورغن (Habermas Jürgen 1929-)، وتشومسكي نعوم (Chomsky Noam 1928-)، وكل هؤلاء وآخرين، قدموا تصورات ذات قيمة إبستمولوجية للديمقراطية في علاقتها بالأخلاقي، فتقاطعت بعض من آرائهم كما إختلفت نظرا لإختلاف التأسيس الفلسفي المرتبط بالأصول الفلسفية لكل فيلسوف من جهة، ومن جهة أخرى إختلاف للغايات والمقاصد التي يسعى إليها كل واحد منهم خاصة في الحقل الفلسفي الذي لا يمكنه الإفلات والتحرر تماما من البعد الإيديولوجي.

ومن خلال ذلك، أصبحت الديمقراطية سؤالا في الفلسفة السياسية المعاصرة، فهي مؤشكلة من حيث المفهوم والتصور الدلالي، و من حيث الممارساتي على مسرح الحياة السياسية، وتلكم وضعية - إشكالية أمام تموضع الإنسان السياسي المعاصر إذ قد يعيش الاغتراب السياسي نتيجة الصراع بين الجواني والبراني ، من حيث أن الأول يتعلق بمفهوم الديمقراطية المرتبط بمفاهيم أخلاقية التي تمجد

الإنسان كإنسان وتجعله قيمة وغاية ، أما الثاني فيرتبط بممارسات لا ديمقراطية تطعن في المنظومة القيمية وتجعل الإنسان مجرد وسيلة فيفقد من إنسانيته وبيته بين المثالي (ideal) والممارساتي (praxis)، وهذه الوضعية الجديدة لمشكلة الديمقراطية في عالم السياسة الراهن تترجمها معاناة الإنسان في مواجهة جملة عوائق تتناقض مع طموحاته السياسية - الأخلاقية كمشكلة الإرهاب المعولم، سياسة القوة والهيمنة التي تفرضها القوى العظمى في العالم على باقي الدول والمجتمعات، التعدي الصارخ على حقوق الإنسان، طغيان النيو-ليبرالية وما تفرزه من إختلال في الميزان الإقتصادي العالمي ومنه تزايد مستوى الفقر والأمراض وبؤس الإنسان من حيث أن الشركات الكبرى العابرة للقارات (العولمة الإقتصادية) لا تلتزم إلا بالمصالح (الأرباح) على حساب المبادئ، وأخيرا ما تنتجه البروباغندا (الدعاية) من مغالطات سياسية-إيديولوجية لحساب القوى العظمى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، ضد دول لمعاقبته والهيمنة عليها مثل الدول المارقة (Rogue states) أو الدول الخارجة عن القانون، والدول الفاشلة (Failed states) وكذلك الشعوب المقهورة كالشعوب العربية وعلى الخصوص الشعب الفلسطيني....

فالدوافع الذاتية في اختيار الموضوع تعود إلى كون مشكلة أخلقة الديمقراطية، تشكل سؤالا إلزاميا يفرض نفسه على العقل السياسي الراهن، وهي إشكالية سياسية مضطربة لا تستقر على مبدأ ميتافيزيقي ولا على نمذجة ممارساتية يقع عليها إجماع سياسي. ومنه، شكل ذات السؤال هاجسي الشخصي لبحثه وتقصيه ومساءلته من حيث أنه يلزم العقل السياسي طرح أسئلة جادة، ملحة وصارمة صرامة عقلية - تاريخية تستدعي العقل للتفكير والتنظير والمشاكسة الفكرية لأشكلته وجدلنته.

ومن الدوافع الموضوعية ، ذات السؤال مرتبط بالحياة السياسية للإنسان، فإذا كانت الديمقراطية مطلبا حيويا لجميع الشعوب المستضعفة، المستغلة والمستبدة، فهي كذلك منها فلسفيا وآلية سياسية لأسياد العالم الجدد الذين يتحكمون في القرار السياسي العالمي من خلال قبضتهم على البراديجم الإقتصادي المعولم على حساب حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، فسؤال الديمقراطية ذو علاقة مفصلية بالحياة السياسية للشعوب الطامحة إلى ديمقراطية مؤخلة، ومن خلال ذلك تحول ذات السؤال إلى سبب مباشر أو غير مباشر لكل إنتفاضة ثورية إن ماضيا أو حاضرا، تنشأ غايات سياسية/ أخلاقية عالية لكي تحقق إنسانية الإنسان على سلم المنظومة القيمية، فإذا تصارع الأقوياء في العالم، فمصير الضعفاء هو السحق والعدمية حسب تحليلات وإنتقادات الفيلسوف تشومسكي نعوم الذي إعتدناه كأنموذج للدراسة والبحث من خلال أطروحته الفلسفية – السياسية ذات القيمة المعرفية والإبستمولوجية.

ومنه، فهذا البحث الأكاديمي يهدف إلى تحليل ونقد المضامين الفلسفية لذات الفيلسوف من خلال مقاربات فلسفية مع أطروحات أخرى قد تتقاطع في بعض المحاور وقد تختلف ، خاصة والسؤال يتعلق بالمجال السياسي للإنسان الراهن وإرتباطه بالبعد الأخلاقي، وكل ذلك من أجل الوصول إلى العلاقة الإشكالية بين السياسي والأخلاقي من خلال دخول براديجمات على خط المساءلة والتحليل النقدي، كالبراديجم الإقتصادي وصراع المصالح/المبادئ، ومشكلة الإرهاب من خلال أطروحة القوة والهيمنة الإيديولوجية، وصراع ذلك مع أطروحة السلام العالمي وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى فضح سياسة التسلح والحروب والترويج لها بالدعاية "الناجحة" من طرف الولايات المتحدة الأمريكية مما يرهن المستقبل السياسي للإنسان من خلال رهن الديمقراطية في علاقتها بالأخلاقي.

ومنه تفرض الإشكالية نفسها:

هل يمكن أن يتحقق التقاطع بين السياسي والأخلاقي؟

وهل هناك إمكانية، مبدئية تأسيسية وإجرائية ممارساتية لأخلة الديمقراطية؟

وتتفرع عنها إشكالات جزئية:

1- هل هناك فسام بين الديمقراطية كمفهوم سياسي والديمقراطية كممارسة أخلاقية؟ ولماذا هناك حضور

قوى للماكيا فيلبلية في السياسة؟

2- هل يجب أن تمارس السياسة بمبادئ لا أخلاقية كالقوة، الهيمنة، المصالح والدعاية على حساب مبادئ أخلاقية كالعدالة، المساواة والحرية؟ وهل الديمقراطية الأمريكية هي أقوى أنموذج لا بديل عنه أم أنه يمكن إيجاد بديل ديمقراطي مؤخلق؟

لقد تعاملنا مع الإشكالية المذكورة بمنهج تحليلي نقدي من خلال دراسة وتحليل مضامين فلسفة تشومسكي السياسة، محاولين إيجاد أجوبة على أسئلة فلسفية في سياق سياسي للوصول إلى العلاقة المفصلية بين السياسي والأخلاقي والتي تشكل أقوى سؤال يمكن أن يطرح اليوم في البحوث الفلسفية السياسية.

ومنه، كانت الخطة المنهجية المتبعة عبارة عن تصور لأجوبة فلسفية على الأسئلة المطروحة في الإشكالية.

في المقدمة حاولنا التمهيد للدخول إلى مضامين إشكالية البحث من خلال طرح إشكالية دقيقة قدر الإمكان من حيث أن كل فصول البحث تتمفصل حولها، ومنه:

1- في الفصل الأول: والذي يتعلق بسؤال الديمقراطية بين المفهوم الفلسفي التنظيري والديمقراطية من حيث الممارسة والبراكسيس، حاولنا المقاربة لذلك من خلال آراء ومواقف فلاسفة السياسة القدماء منهم والمحدثين ومعرفة الاختلاف والتنوع في التنظير الفلسفي للسؤال السياسي من خلال أشكلة الديمقراطية في علاقتها بالأخلاقي ومنه عرجنا على المنهج الماكيافيللي، الذي يجسد الفصام بين السياسي والأخلاقي في التاريخ السياسي، وكل ذلك بمقاربات مع موقف تشومسكي السياسي للوصول إلى أهم محاور التقاطع والاختلاف في الآراء والمواقف الفلسفية التي إهتمت بذات الإشكالية .

2- في الفصل الثاني: إنتقلنا إلى تحليل ونقد مضامين فلسفة تشومسكي السياسة حيث إرتأينا التعرّيج على فلسفته اللغوية كونه عالم لسانيات أبداع في أطروحة النحو التوليدي والتحويلي وعلاقة ذلك بمسعاة الفلسفي السياسي محاولين إيجاد حلقة الوصل بينهما، ثم حللنا مفهوم الإرهاب والقوة والهيمنة، ذات

الثلاثي المعتمد في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، الداخلية منها والخارجية ، والتي انتقدها تشومسكي بصرامة عقلية، ثم ربطنا ذلك بالبراديغم الإقتصادي النيوليبرالي الذي يشكل المحور الأساسي الذي تقوم عليه الديمقراطية الأمريكية التي تروج لها الدعاية لتصديرها إلى بقية العالم.

3- الفصل الثالث: إبتغينا التحليل النقدي المعمق للفصام بين السياسي والأخلاقي من خلال تفكيك ونقد الآليات السياسية اللاأخلاقية التي تعتمدها الديمقراطية الأمريكية من خلال الدعاية أو البروباغندا المؤدلجة في صناعة القبول أو الرضا والتحكم في الرأي العام، لتمرير سياسة الحروب والتسلح أو الإرهاب النووي لأجل مصالح إستراتيجية وعلاقة كل ذلك بفلسفة السلام العالمي وكشف الخطاب السياسي المزدوج والذي قد ينتهي بتهافت للديمقراطية الأمريكية وبداية نهايتها في التاريخ من خلال موقف تشومسكي.

4- الفصل الرابع: أردنا المحصلة التركيبية لإشكالية الديمقراطية المؤخلة من خلال تحليل مبدأ حقوق الإنسان في العالم وعلاقته بالتناقضات السياسية الأمريكية من حيث البراكسيس وتأكيد ذلك بتحليل ومناقشة أزمة الشرق الأوسط في علاقتها بالصراع الإيديولوجي الخطير بين الإسلاموفوبيا واللاسامية والذي يطعن في مبدأ حقوق الإنسان، ثم إنتهينا إلى مناقشة مستقبل الديمقراطية في العالم وإمكانية أخلفتها لمعرفة هل ذات المشروع هو "إمكانية - محققة" أم أنه مجرد أمل إنساني يهيم على مسرح الأخلاقي!؟

وأخيرا، أنهينا بحثنا بنتائج منطقية تمخضت عن التحليل النقدي لفلسفة تشومسكي السياسة ومشفعين ذلك بتوصيات وتساؤلات فلسفية لمستقبل الإنسان السياسي من خلال الديمقراطية المؤخلة.

ولقد تطلب كل ذلك، إعتقاد جملة مصادر ومراجع باللغات الثلاث (العربية، الإنجليزية والفرنسية) نظرا لأن تشومسكي نعوم هو فيلسوف غزير الإنتاج الفلسفي نذكر منها (Manu-facturing consent) أي صناعة الوفاق، وكتاب (Making the future) أي صناعة المستقبل وكتاب (Hegemony or Survival) أي الهيمنة أم البقاء وغيرها كثير، بالإضافة إلى حواراته المشهورة مع مجموعة من الفلاسفة

والباحثين والناشطين السياسيين كحواره مع فوكومشال، شودري أمينة، بارساميان ديفيد...إلخ، بالإضافة إلى المراجع باللغات الثلاث كذلك، مثل كتاب ماكيافيللي نيكولا (الأمير)، كتاب كانط إمانويل (مشروع للسلام العالمي) وكتاب نيلي تشارلز (الديمقراطية)...إلخ.

كما إعتدنا قواميس ومناجد باللغة الأجنبية لضرورتها الأكاديمية والأنترنيت من حيث أننا تعاملنا مع إشكالات راهنية مستعصية مثل الإسلاموفوبيا/اللاسامية....

ولقد إجتهدنا في وضع الجهاز المفاهيمي للمذكرة كونه إطارا مفاهيميا يحل ويوضح مفاهيم إستعملناها في شقها السياسي، التاريخي، الإيديولوجي، المؤسساتاتي...إلخ

ومن المنطقي ، واجهنا صعوبات كصعوبة الحصول على كل مصادر تشومسكي والإلتزامات البيداغوجية.

لكن وبعون الله تجاوزنا ذلك.

الفصل الأول:

الديمقراطية بين المفهوم والبراكتيس

المبحث الأول: في المفهمة.

تمهيد: لقد أشرنا في المقدمة إلى أن الديمقراطية تشكل هاجسا ومطلبا سياسيا ضروريا في الآن نفسه لكل الشعوب، وعلى الرغم من غموض معناها الدلالي كما سنبين لاحقا وإختلافه من حيث التصور من فيلسوف لآخر، إلا أنها تظل مبدأ سياسيا يفرض نفسه في كل فضاء جيوسياسي، أنتروبولوجي ثقافي وإجتماعي أو حتى إقتصادي وأمني.

لذلك، فالإستشكال الفلسفي للديمقراطية يتمظهر بين مفهومها الدلالي النظري وبين البراكسيس* أي الفعل الفلسفي- السياسي الهادف إلى شرعنة الحياة السياسية للإنسان وأخلفتها من حيث كون الإنسان، في أسمى معانيه، قيمة أخلاقية تتسامى في المنظومة القيمية من جهة، لكن من جهة أخرى قد يتدنى ذات الإنسان في سلم القيم من خلال ممارسات لا أخلاقية كالعنف والإرهاب، الطغيان والإستغلال، الهيمنة وصراع الخير والشر.

ومنه، عمل "تشومسكي نعوم" على تحليل ونقد الآليات اللاديمقراطية في السياسة المعاصرة وذاك ما سنوضحه لاحقا.

كيف يمكن التأسيس لمفهوم الديمقراطية من خلال بعض من مواقف فلاسفة السياسة؟

وهل هناك تقاطع بين هذه المواقف الفلسفية من حيث التصور الدلالي لمفهوم الديمقراطية ؟

* البراكسيس (Praxis) فلسفيا يعني الفعل الأخلاقي حول الذات الفاعلة عند أرسطو، ولقد تم تداول هذا المفهوم عند الماركسيين لتعيين نشاط تحول الشروط السوسيو- إقتصادية و نعني به الجانب الممارساتي للديمقراطية .

المطلب الأول: المسيرة العلمية والفلسفية لتشومسكي :

ولد تشومسكي سنة 1928 بفيلاذلفيا، بنسلفانيا (Pennsylvanie) فهو أستاذ لسانيات وفيلسوف بالإضافة إلى أنه عالم بالمنطق ومؤرخ وناقد وناشط سياسي. فهو أستاذ فخري في قسم اللسانيات والفلسفة في معهد ماساتشوستس (Massachussets) للتكنولوجيا (MIT) والتي عمل فيها لأكثر من خمسين عاما، إضافة إلى عمله في مجال اللسانيات، فقد كتب عن السياسة والحروب ووسائل الإعلام وهو مؤلف لأكثر من مئة كتاب. ووفقا لقائمة الإحالات في الفن والعلوم الإنسانية عام 1992، فإنه تم الإستشهاد بتشومسكي كمرجع أكثر من أي عالم على قيد الحياة خلال الفترة من 1980 حتى 1992، كما صنف بالمرتبة الثامنة لأكثر المراجع التي يتم الإستشهاد بها على الإطلاق في قائمة تضم الإنجيل وماركس كارل (Marx Karl 1818-1883) وغيرهم. ولقد صنف تشومسكي بالشخصية الثقافية البارزة، حيث صوت له ك: «أبرز متفقي العالم» في إستطلاع للرأي عام 2005.

وبعد شهرته في عالم اللسانيات من خلال إبداعاته في النحو التوليدي والنحو التحويلي، إنعطف تشومسكي إلى عالم السياسة حيث أصبح ناقدا بارزا في فترة الحرب الفيتنامية إذ إشتهر بنقده للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ورأسمالية الدولة ووسائل الإعلام (البروباغندا)، وقد شمل كتاب: "صناعة الإذعان: الإقتصاد السياسي لوسائل الإعلام الجماهيرية (1988) على إنتقاداته لوسائل الإعلام، والذي إشتراك في كتابته مع هيرمان إدوارد (Herman Edward 1925-) وهو عبارة عن تحليل يبلور نظرية لنموذج البروباغندا لدراسة وسائل الإعلام. يصف تشومسكي آراءه بأنها "تقليدية أناركية إلى حد ما تعود أصولها لعصر التنوير والليبرالية الكلاسيكية"⁽¹⁾.

وقد يتم تعريفه مع النقابة الأناركية Anarcho-syndicalisme والإشتراكية التحررية، كما يعتبر كذلك منظرا رئيسيا للجناح اليساري في السياسة الأمريكية.

يعد تشومسكي عضوا في حملة الدعوة للسلام والديمقراطية وعضو في عمال المصانع في الإتحاد العالمي الدولي، كما أنه عضو في اللجنة الإستشارية الإنتقالية في المنظمة الدولية من أجل مجتمع تشاركي والذي وصفه بأنه مجتمع يملك القدرة لتشكيل سلطة قوية ومؤثرة، وقد نشر كتابه حول الأناركية بعنوان: (Chomsky on Anarchism) تشومسكي حول الأناركية عام 2006.

¹ - Chomsky Noam : <https://a.wikipedia.org/21/06/2016>, P 1/19. ترجمة خاصة

كان ولا يزال تشومسكي ناشطاً سياسياً حيث عبر عن آرائه السياسية حيال السياسة والأحداث العالمية بالتحليل والنقد وتقديم البدائل مثل معارضته الواضحة لحرب الفيتنام وللبروباغندا الأمريكية المغالطة للرأي العام وللإستغلال الإقتصادي الناتج عن العولمة الإقتصادية... إلخ وأكد أن آراءه هي التي لا يود ذوي النفوذ سماعها ولذلك إعتبر تشومسكي معارض سياسي أمريكي. فالسلطة إذا لم تكن مبررة فهي غير شرعية بطبيعتها ويقع العبء على كاهل من هم في السلطة، فإذا ما عجزت وجب نقيتها، ولذا فالسلطة لذاتها هي غير مبررة. كما يؤكد من جهة أخرى أن هناك إختلاف أخلاقي بين العبودية وتأجير الفرد نفسه لمالك أو ما يسمى "عبودية الأجر"، فهناك هجوم على النزاهة الشخصية التي تقلل من شأن الحرية الفردية، ومنه يؤكد على أن العمال يجب أن يملكوا ويتحكموا بمكان عملهم.

بالإضافة إلى ذلك، إنتقد تشومسكي بشدة المعايير المزدوجة في السياسة الخارجية الأمريكية من حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعو للديمقراطية والحرية للجميع في الوقت الذي تتحالف فيه مع المنظمات والدول غير الديمقراطية والقمعية مثل دولة "الشيلي" برئاسة الديكتاتور بيونشيه أوغستو (Pinochet Augusto 1915-2006) سابقاً حيث إنتهكت حقوق الإنسان بوحشية. بالإضافة إلى ذلك دعمها بالمساعدات السرية التي قدمت للمتمردين بنيكارواغوا والذي وصفه تشومسكي بالإرهاب.

كما أدان تشومسكي الإمبريالية السوفيتية قبل إنهيارها، فمثلاً حين سئل: كيف يمكنه أن يتحدث عن إمبريالية أمريكا الشمالية وروسيا في الوقت نفسه؟ كان الرد: «إحدى حقائق هذا الكون هو أن هناك قوتين عظيمين، إحداهما ضخمة وصادف أن يكون حذاؤها على عنقك والأخرى قوة أصغر وصادف أن يكون حذاؤها على أعناق آخرين. وأعتقد أن أي شخص في العالم الثالث سيقوم بخطأ جسيم إذا ما إستسلموا للأوهام حول تلك المسائل»⁽¹⁾.

إشتهر تشومسكي بنقده الشديد لنظام الرأسمالية الأمريكية والشركات الكبرى ووصف نفسه بأنه إشتراكي وناقد لإستبدادية فروع الشيوعية حيث يعتقد أن القيم الشيوعية تجسد الإمتداد العقلاني والأخلاقي للبرالية الكلاسيكية والأفكار الإنسانية الراديكالية للسياق الصناعي. كما يتصور أن المجتمع ينبغي أن يكون منظماً بشكل عال ويبني على السيطرة الديمقراطية للجمعيات وأماكن العمل وأن الأفكار الإنسانية

¹ - Chomsky Noam, on Power and Ideology: The Managua lectures, (New York: South End Press, 1987), P 51 ترجمة خاصة

الراديكالية لأهم من أثر فيه هما برتراندراسيل وديوى جون (Dewey John 1859-1952) حيث هي: «متجذرة في عصر التنوير والليبرالية الكلاسيكية ومحتفظة بطابعها الثوري»⁽¹⁾.

لا يزال تشومسكي يؤمن بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي أعظم قوة في العالم إذ يصرح: «تقييم الدول لا معنى له ولذا فأنا لن أضع الأمور تبعا لتلك الشروط ولكن بعض من تطور أمريكا مثير للإعجاب، خاصة في مجال حرية التعبير التي تحققت من خلال قرون من الصراع الشعبي»⁽²⁾.

وقد جسد في حياته نضاله ضد الحروب والإستبداد والإمبريالية من خلال عدم دفعه للضرائب والمشاركة في مسيرات السلام، كما وقع عام 1968 على وثيقة "مظاهرة ضرائب الكتاب والمحروون لأجل الحرب" متعهدا برفض دفع الضرائب إحتجاجا على حرب الفيتنام. كما نشر عدة مقالات في ذات الصدد منها "مسؤولية المثقفين" وبالإضافة لذلك يعتقد أن قنبلة هيروشيما وناغازاكي بالقنابل النووية كان «من أشد جرائم التاريخ التي لا يمكن وصفها»⁽³⁾.

ولعل ما يثير الإنتباه والدهشة فينا، هو إنتقاد تشومسكي للحكومة الإسرائيلية ودعم الولايات المتحدة لها ومعاملتها للشعب الفلسطيني لأن «أنصار إسرائيل هم في الحقيقة أنصار لإنحطاطها الأخلاقي ودمارها النهائي المحتمل وبأن إختيار إسرائيل الواضح للتوسع أكثر من الأمن سيؤدي بالتأكيد إلى تلك العواقب»⁽⁴⁾.

كما يعارض تأسيس إسرائيل كدولة يهودية قائلا: «لا أعتقد أن إيجاد دولة يهودية أو دولة مسيحية أو دولة إسلامية هو مفهوم صحيح وكنت سأعترض لو أن الولايات المتحدة أسست كدولة مسيحية»⁽⁵⁾.

تردد تشومسكي قبل نشره لعمل ينتقد فيه السياسة الإسرائيلية بينما كان والداه على قيد الحياة لأنه يعلم بأن الكتاب سيؤذيها. ولقد تم حجز تشومسكي شهر ماي 2010 من طرف السلطات الإسرائيلية ثم منعه من الدخول للصفة الغربية عبر الأردن، وأشار المتحدث الرسمي بإسم رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن

¹ - Barsky F. Robert, Noam Chomsky, une voix discordante Traduction : Geneviève Joublin, (Paris : éd.Odile Jacob, 1997), PP 46-47. ترجمة خاصة

² - Chomsky Noam : <https://a.wikipedia.org/21/06/2016>, P 7/19.

³ - Ibid, P 8/19.

⁴ - Ibid, P 8/19. . ترجمة خاصة

⁵ - Chomsky Noam, Fateful Triangle, the United States, Israel and the Palestinians, (London: Pluto Press, 1999), p 594. ترجمة خاصة

رفض دخول تشومسكي كان فقط بسبب حرس الحدود الذين تجاوز سلطتهم، ومن المرجح أن يسمح له بالدخول مرة أخرى . لكن تشومسكي يؤكد بأن رفض دخوله كان بسبب آرائه ولأنه كان سيزور جامعة في الضفة الغربية ولم تكن جامعة إسرائيلية.

إن بعض النقاد وجهوا لتشومسكي إتهاما بالنفاق لأنه وبالرغم من نقده السياسي للعسكرية الإمبريالية الأمريكية والأوروبية، فإن أبحاثه السابقة في جامعة ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، كانت بتمويل من الجيش الأمريكي، بينما وصفه آخرون بأنه "ضمير أمريكا". لكنه وضح أنه لذات السبب ولأنه مول من قبل الجيش الأمريكي فمسؤوليته أعظم في إنتقاد ورفض أفعاله اللاأخلاقية.

في شهر مارس 2012، أيد تشومسكي ستاين جيل (Jill ellen stein 1950-) وهي مرشحة حزب الخضر للانتخابات الرئاسية قائلا: «آمل أن تغتنم هذه الفرصة في السادس من مارس للتصويت من أجل الديمقراطية النامية. وهي الديمقراطية التي تزدهر خارج الأحزاب الديمقراطية والجمهورية التي تقوم برعايتها الشركات الكبرى وبالتالي تخضع لها.... وكما تعلمون فإن الغضب الشعبي حيال المؤسسات السياسية والإقتصادية وتبعية الأولى للثاني قد وصل لمنعطفات تاريخية... ويمكن بالكاد أن يكون هناك وقت أفضل لفتح نقاش سياسي فقط لإثارة غضب وإحباط المواطنين الذين يراقبون تحرك الدول نحو ما قد تكون إنحدار لا رجعة فيه في حين أن قطاع صغير من ذوي الثروة والنفوذ يقومون بتنفيذ سياسات لصالحهم وتعارض مصلحة عامة الشعب»⁽¹⁾.

وتعرض تشومسكي لإنتقاد لاذع من طرف كوهين نيك (Cohen Nick 1961 -) لقيامه بنقد الحكومة الغربية بشكل مفرط وخاصة الحكومة الأمريكية وأيضاً لرفضه التراجع بشكل مفرط عن تكهناته حينما تتوفر الحقائق التي قد تدحضها.

ولتشومسكي موقف خاص من مشكلة الديمقراطية كمفهوم والديمقراطية كبراكسيس من خلال تحليله ونقده لمفاهيم ذات صلة جدلية بالديمقراطية كمفهوم الإرهاب والقوة ومفهوم البروباغندا والإيديولوجيا ومفهوم السلام وحقوق الإنسان، ولكن قبل التعرض لذلك، نرى بأنه يجب إستقراء التاريخ لمعرفة مواقف

ترجمة خاصة 9. : https://a.wikipédia.org/21/06/2016, p 9 - Chomsky Noam 1

بعض من فلاسفة السياسة الغربيين حول دياكرونية* (diachronie) المفهوم وعلاقة تصور تشومسكي للديمقراطية بتصورات الفلاسفة المحدثين.

* دياكرونية: وتعني تطور دلالة المفهوم في سياقه التاريخي .

المطلب الثاني: في مفهوم الديمقراطية:

لقد أشرنا سابقا إلى أن مفهوم الديمقراطية والذي يعني حكم الشعب للشعب (Demos+cratos) يبقى مفهوما على درجة من الغموض والجدل لإختلاف معناه على مستوى التصور من فيلسوف لآخر، ذلك لأن كل تصور فلسفي يؤسس على آليات معرفية ومنهجية من جهة، ومن جهة أخرى إقتحام الإيديولوجيا مجال البحث الفلسفي، فكل فكر فيلسوف مؤدلج، إن ضمنا أو صراحة، فتبقى موضوعية التمشي الفلسفي "مرهونة" للوصول إلى حقيقة معنى المفهوم. ولكن، قد يكون هناك تقاطعا بين الآراء الفلسفية وإتفاقا قد يجمع بينها يخص الديمقراطية كممارسة بمعنى أنها من باب المفاضلة الأخلاقية، الديمقراطية هي أفضل آلية سياسية ينشدها الإنسان في حياته السياسية. ومنه، يجدر بنا التساؤل: ما مفهوم الديمقراطية على المستوى الدلالي؟

قد تعني الديمقراطية حالة سياسية حيث ترجع السيادة فيها إلى مجموع المواطنين، دون تمييز عرقي أو طبقي أو قدرات خاصة¹.

كما قد تعني نمطا من النظام محكوما بالاعتراف بالسيادة الشعبية، والتي ترجع إلى أصول إغريقية؛ أما في الحالة الراهنة، فالديمقراطية توسعت من حيث مفهومها وامتدت إلى حقول متنوعة أخرى أين تطفو فيها شرعية الممارساتي والقانوني².

إذن، المفهوم ليس واضحا تماما ويجب الرجوع إلى بعض حالات تطوره، وربطه بمفهوم "الشعب"، وكذا بالممارسة حيث وجب التكفل المباشر والجماعي بشؤون الناس أو المجتمع وصولاً إلى انبثاق الدول السيادية والمُمثلة، بالإضافة إلى ممارسة السلطة وقبولها سياسياً في الفضاءات الإقتصادية، الاجتماعية... الخ. وكما تدل تلك المواجهة الأبدية بين الديمقراطية والتوتاليتارية* أو الشمولية، فإن المفهوم إستخدم كأداة ووقع ضحية ألا عيب سلطوية وعمليات للشرعنة.

1 - Lalande André, vocabulaire Technique et Critique de la philosophie,(Paris: Presses Universitaires de France, 18^{ème} édition, 1996), p215. ترجمة خاصة.

2 - Larousse, Grand dictionnaire de la philosophie, sous la direction de Michel Blay, (Paris: CNRS Editions, 2005), p255. ترجمة خاصة.

* Totalitarisme= (نظام غير ديمقراطي)

إن المعنى التبولوجي* أو التراتبي للديمقراطية يقع في صالح مجموعة من القيم غير متجانسة بل مليئة بالمتناقضات والاختلافات والإشكالات: فلقد جاء في قاموس الفلسفة :

«ما سميناه شعبا في الجمهوريات الأكثر ديمقراطية القديمة لا يشبه تماما ما نسميه اليوم: شعب [...] إن آثينا وبصداها العالمي، لم تكن سوى جمهورية أرسوقراطية حيث كل النبلاء كان لديهم نفس الحق في الجمهورية».⁽¹⁾ ومن خلال هذا المعنى التراتبي للديمقراطية إتخذ دوتوكفيل أكسيس (De Tocqueville Alexis 1805-1859) موقفاً وفعالاً فلسفياً من تحويل أساسي لمفهوم الديمقراطية حيث أن المعنى يتحول من الدراسة التراتبية (التبولوجية) للأنظمة إلى دراسة أخرى: دراسة تتعلق أساساً بعملية ضرورية لمعادلة الشروط المتعلقة بالبنية السياسية، وهنا نتوصل إلى الحركية الاجتماعية وتعريف ضيق لمعنى "المتساوون" للحفاظ على حقوق الإنسان والتي هي مُفكرة على أنها ذات صبغة عالمية.

إن الديمقراطية تتعلق، قديماً وحديثاً، بالمساواة الحقيقية والمساواة السياسية بين المواطنين من دون إهمال تلك الصراعات الموجودة دائماً بين الأغنياء والفقراء، بين (Crèanciers) الدائنين

و(débiteurs) المدانين وذلك من خلال إنشاء ميثاق ديمقراطي ومنه فالمواطنون سواسية وقادرون على ممارسة مسؤولياتهم السياسية. إذن المساواة السياسية هي أساس الديمقراطية مثل المساواة في الحقوق والمساواة في حرية التعبير، والمساواة تستدعي بالضرورة الحرية أو معادلة المساواة- الحرية (-éga- Liberté) ومن هنا نتحرك نحو تدخل الأخلاق في السياسة أو بالأحرى الديمقراطية والأخلاق، يقول برود فيليب (Braud Philippe) في كتابه " الديمقراطية السياسية ": "تعريف الديمقراطية هو لعبة سياسية... على الأقل وجب تغطية النفاق بتبرير مطالب الانتماء وهذه الظاهرة تؤشكل لنا تحديد الديمقراطية كموضوع لتحليل علمي"⁽²⁾ ويحدد لنا طريقتين في الخطاب السياسي، الأولى تُقدم الديمقراطية على أنها "مثال" (Idéal) للحكم حيث بواسطته يمكننا أن نحكم، نبرر ونشرعن ونعاقب، أما الثانية فتحدد في الشكل الفعلي للحكم من خلال معايير واضحة تتعلق بالجانب القانوني والسياسي.³

دراسة للعلامات الوصفية في مجموعة من المعطيات من أجل Typologie (n.f) Typologie = (adj) *Typologique
تحديد أنماط وأنظمة أو أنساق مثل وضع تبولوجيا لنظام كمبيوترية
المرادف = ترتيب أو تراتبية

1- Larousse, Grand dictionnaire de la philosophie, opcit, p255 ترجمة خاصة
2-Braud Philippe, la démocratie politique,(Paris: édition du Seuil, 2003), p12.
3-Habermas Jürgen, Droit et Démocratie Entre faits et normes, Traduction : Rainer Rochlitz et Christian Bouchinhomme, (Paris: édition Gallimard, 1997), P320.

يضيف قائلاً: «إنها تتحول إلى صنف تحليلي يمكن من تقارب الأنظمة التي تمتلك قاسم مشترك يتمثل في رؤية مزدوجة: نظام صياغة القرارات، ونظام شرعنة السلطة»⁽¹⁾، ومن هنا يمكننا التمييز بين الأنظمة الديمقراطية داخل نظام عام لترتيب الأنظمة السياسية.

إن الديمقراطية بالنسبة له ليست سوى آلية سياسية مغالطة مما يؤشكل تحليلها ودراستها دراسة علمية وموضوعية من حيث جدلية المثال والبراكسيس المتعلق بنظام الحكم .

وحسب تيللي تشارلز* (Tilly Charles)، فإن هناك ثلاث تعاريف للديمقراطية وهي:

- التعاريف الدستورية (Constitutional)، التعاريف الجوهرية (Substantive) والتعاريف الإجرائية (procedural) أو ذات التوجه العملياتي.

فالمقاربة الدستورية تركز على القوانين التي يبنها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية ومنه نستطيع أن نستغرق التاريخ ونميز فروقا بين أنظمة حكم الأقلية ذات المنافع الخاصة وأنظمة الحكم الجمهوري و عدة أنظمة أخرى من خلال المقابلة بين تنظيماتها القانونية، بالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نميز بين ملكيات دستورية، وأنظمة رئاسية، وتنظيمات برلمانية، وتتركز مقارنة الحقوق الأساسية على الظروف الحياتية و السياسية التي يسعى نظام الحكم إلى تعزيزها مثلا هل يعزز هذا النظام رخاء الناس وحرية الفردية وأمنهم والعدالة والمساواة الاجتماعية؟!.

أما المقاربة الأخيرة وهي التوجه العملياتي (process-Oriented) للديمقراطية فهي تعين حدًا أدنى لعمليات يجب أن تعمل باستمرار لكي يمكن وصفها بالديمقراطية.² وفي هذا الصدد ينتقد تيللي تشارلز

ترجمة خاصة 1-Braud Philippe, la démocratie politique, opcit, p13.

* تيللي تشارلز Tilly Charles: (1929 - 2008) عالم إجتماع أمريكي، كانت أعماله تتناول العلاقة بين السياسة، الإقتصاد والمجتمع. يعتبر واضع مفهوم «دليل الفعل الجماعي»، الذي يوضح أن الحركات الإجتماعية لها علاقة بأفعال معرفة مسبقا، مقوننه و«عاداتية» لكي تصبح مسموعة.

درس بجامعة هارفارد وأكسفورد قبل أن يصبح أستاذ بجامعة مشيغان وكولومبيا حيث أصبح بروفيسور لعلم الاجتماع حتى وفاته.

²- تيللي تشارلز، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طبّاخ، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010)، ص

ص22-24.الموقع: https://fr.wikipedia.org/wiki/charles_tilly

معايير "روبرت داهل (Robert Dahl)"*) وهو عالم في السياسة المعاصرة ،وهي خمسة معايير ذات توجه عملياتي:

أولاً : المشاركة الفعالة - بمعنى أن أية جمعية سياسية تقوم على شرط إعطاء لكل أعضائها فرص متساوية لعرض آرائهم حول سياسة الجمعية .

ثانياً : المساواة في حق التصويت - وجوب تساوي جميع الأعضاء في الفرص الممنوحة لهم في التصويت وإعتبار الأصوات متساوية .

ثالثاً : التفهم المستنير - وجوب فتح أمام كل عضو الفرص المتساوية والفعالة للإطلاع على السياسات البديلة ذات الصلة ونتائجها المحتملة .

رابعاً: تنظيم جدول الأعمال - وتحديد مواده ومنه لا تغلق العملية الديمقراطية التي تتطلبها المعايير الثلاثة السابقة.

خامساً: شمول البالغين - يجب على جميع المقيمين الدائمين من البالغين أو معظمهم، في جميع الأحوال، أن تكون لديهم الحقوق الكاملة للمواطنين التي تتضمنها المعايير الأربعة الأولى. وقبل القرن العشرين لم يكن هذا المعيار مقبولاً لدى معظم أنصار الديمقراطية.¹

ويعلق تشارلز تيللي على المعيار الأخير (شمول البالغين) انه مدعاه للسخرية حيث يستبعد كثيرا من الحالات التي إعتبرها فلاسفة السياسة نماذج تاريخية هائلة للديمقراطية: أشكال الحكم اليونانية والرومانية، جمعيات الفايكنغ، مجالس القرى، وبعض دول المدن. فكل هذه الأشكال بنت مداولاتها على إستبعاد النساء والعبيد والفقراء المعوزين بشكل بارز وعلى نطاق واسع، والاقنان والمعوزين، أما شمول جميع أو معظم البالغين فيحصر الديمقراطية السياسية أساساً في القرون القليلة الأخيرة.²

* روبرت داهل R.Dahl: هو Robert Alan Dahl، مولود بانوود In wood سنة 1915 وتوفي عام 2014 عن عمر يناهز 98 سنة. كان أستاذ للعلوم السياسية بجامعة يال Yale وشغل منصب رئيس الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية American Political Science Association. الموقع: https://fr.wikipedia.org/wiki/Robert_Dahl

¹ - تيللي تشارلز، الديمقراطية، مرجع سابق، ص ص 25- 26.

² - المرجع نفسه ، ص 26.

ويشير هنا إلى اختلاف معايير "داهل" عن المعايير الدستورية والأساسية والإجرائية للديمقراطية لأن "داهل" لا يحدد أشكالاً أو شروطاً دستورية لأنه يتجنب إدخال شروط إجتماعية أو نتائج في تعريف الديمقراطية وحتى "الفهم المستتير" يشير إلى الخبرة ضمن التنظيم وليس إلى شروط أساسية أو نتائج ومنه فمعايير «داهل» تتضمن فعلاً إجراء مساواة الأصوات مع تعدادها، ولكن القائمة بمجملها تصف كيفية عمل الجمعية، وليس الأساليب المتبعة في الوصول إلى أهدافها، وهي تصف مجموعة متداخلة من العمليات السياسية.¹

وإذا ما إنتقل "داهل" من الجمعيات المحلية إلى أنظمة الحكم، فإنه يبقى على منظوره ذي التوجه العملياتي ويتحول إلى الحديث عن المؤسسات التي حسبته تتألف من ممارسات لها صفة الدوام ونظام الحكم الذي يسميه « داهل »: الديمقراطية متعددة الرؤساء* والذي يحتوي على ستة مؤسسات متميزة هي: موظفين منتخبين، إنتخابات حرة وعادلة ومتكررة، حرية التعبير، مصادر بديلة للمعلومات، حكم ذاتي جماعي ومُواطن شاملة.

إن هذه الطريقة المعتمدة في الديمقراطية متعددة الرؤساء، تصف لنا طريقة فاعلة وسلسلة من التفاعلات المنتظمة بين المواطنين والموظفين وهذه تتجاوز كثيراً المعايير الإجرائية المعتادة، وهنا يتوصل "تشارلز تيللي" إلى نتيجة وهي أننا نريد القيام بأمرين فيهما «إجراج سياسي» وهما:

أولاً: مقارنة أنظمة الحكم ومعرفة مدى ديمقابيتها.

ثانياً: متابعة أنظمة حكم معينة خلال التاريخ لملاحظة متى وكيف تصبح أكثر أو أقل ديمقراطية.²

ولكن، أليس الحكم الأخير، هو حكم سياسي لكنه يحمل لونا أخلاقياً؟!

يبدو أنّ المفكرين السياسيين المحدثين، ، يكررون بعض المحاججات الكلاسيكية المتعلقة بالفعل السياسي، ففي القديم، مسألة أحسن نظام سياسي كانت محسومة حسب ليوستروس(1899-1973 Leo

1- تيللي تشارلز، الديمقراطية، مرجع سابق ، ص27.

* polyarchal democracy

2- المرجع نفسه ، ص ص27-28.

(Strauss) فالفرديانية الممتازة ترجع إلى مدى نظامية المدينة *la cité* ومنه تجد الأخلاق مكانها في السياسة وفي الفلسفة السياسية الحديثة، الفرد هو المقدم أو الأساس بالإضافة إلى سعادته وهو غاية النظام السياسي.¹

بينما الفرد هو ظاهرة ثانوية أو عارضة وهو وسيلة لغايات تقتضيها الطبيعة على الأفراد حسب إعتقاد هوبز توماس² (Hobbes Thomas 1679-1588) .

فالمسألة الحقيقية في السياسة حسب هوبز تتعلق بمدى قوة الدولة وليس بشكلها ومسألة حرية الأفراد ترجع إلى أحسن سيادة وسلطة القانون الوضعي ومنه فالراحة المادية أو الاقتصادية للشعب لا ترجع إلى شكل الدولة أو نظام الحكم ولكن ترجع بالأساس إلى مدى الطاعة وتوافق الأفراد يقول: «سلطة الحاكم تتطلب الطاعة المطلقة لكل أوامره، وللقوانين التي يضعها»⁽³⁾ ، ومنه فالصراع الدائم لا يتعلق بالأنظمة السياسية ولكن يتعلق بالحرية الطبيعية والتي هي مدمرة ذاتياً* لأن خوف الإنسان يجعله ضحية للعنف وضحية دائمة لمعادلة العلاقة المتبادلة بين الحماية والطاعة⁴ .

إن هوبز أراد أن يعطي للديمقراطية أسبقية منطقية: حيث أنها تكون الشكل الأصيل للدولة لأنه يجب إفتراض بأن "الكل" إتخذ قرار إنشاء "الدولة" ولكن إفتراض رفض «عقد الطاعة المطلقة» ينجر عنه الإنتقال من الديمقراطية الأصيلة إلى الأنظمة الأخرى، فنظرية "الترخيص" تجعلها غير مُجدية وذلك بوضع فعل التمثيل، وليس شكله، و هو الذي يؤلف وحدة الجانب السياسي⁵.

¹ - Raynaud Philippe et Rials Stéphane, Dictionnaire de philosophie politique,(Paris: Presses Universitaires de France, 2^{ème} édition, 1998), p129.

² - Ibid, p129.

³ - Hobbes Thomas, Leviathan, ou Matière, forme et puissance de l'État chrétien et civil, Traduction par Gérard Mairet,(Paris: édition Gallimard, 2000), p294.

* Autodestructrice = مدمرة ذاتياً

⁴ - Hobbes Thomas, Leviathan, ou Matière, forme et puissance de l'État chrétien et civil, opcit, p721.

⁵ - Raynaud Philippe et Rials stéphane, Dictionnaire de philosophie politique, opcit, p130.

إذن « وجب على كل فرد من أفراد الدولة أن ينشئ في ذاته شعوراً على أن الدولة القائمة هي قوة لا تغلب ولا تقهر»¹ ولذلك فالحاكم أو السيد عند هوبز هو «صاحب السيادة المطلقة والقوة بإعتبارها حق فهو ليس حاكماً فحسب بل هو مشروع أخلاقي»².

ولكن هل ذات الفعل يشرعن العملية السياسية أم أنه يطعن في مصداقية الديمقراطية؟ وبمعنى آخر: هل أطروحة هوبز تومس لها ما يبررها؟ أم أنها كانت مجرد شرعنة لنظام حكم لا ديمقراطي؟

نعنقد أن أفضل إجابة قدمها صاحب مشروع سياسي مغاير وهو روسو جون جاك (1712-1778 Rousseau jean jack) الذي يعتقد أن "دولة جيدة لا تصلح للشعب"³ ولكنها تتعلق بالديمقراطية كشكل من أشكال الحكم أو ممارسة السياسة حيث الشعب كله يطبق القوانين على طراز "إطار متبادل بين المواطنين والحاكم"⁴.

ويعتقد روسو أن واضع القوانين هو الأحسن معرفة بكيفيات تطبيقاتها ولا يمكن الحصول على دستور جيد إلا إذا كان هناك تواصل بين الجانب التنفيذي والجانب التشريعي وهذه هي أزمة الحكومة لأن الأمور الواجب تمييزها لم تتم بعد، وأن الأمير والحاكم ليسا إلا واحداً و لا يشكلان إلا حكماً دون حكم لأنه ليس من الجيد أن صانع القوانين هو الذي لا يطبقها وليس هناك أخطر من تأثير المصالح والمنافع الشخصية على القضايا العامة أو العمومية، كما أن تعسف القوانين من جانب الحكومة ليس أقل من رشوة المشرع وكل ذلك علامة الإنحلال، ويؤكد روسو على أن شعباً ما والذي لا يجادل الحكومة فهو شعب لا يسعى ولا يستحق إستقلاله لأن هذا الشعب إذا كان يحسن الحاكمية (بمعنى أن الشعب على مستوى عال من الوعي السياسي) فهو شعب ليس في حاجة إلى أن يُحكم ولهذا يقول أنه: « لم تكن هناك ديمقراطية حقيقية على الإطلاق ولن تكون مستقبلاً»⁽⁵⁾ لأنه ليس من الطبيعي أن الأكثرية تمارس الحكم والأقلية محكومة.

¹ - زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2001)، ص ص 197-198.

² - المرجع نفسه، ص 199.

³ - Rousseau Jean Jack, du Contrat social, (Alger : SNED, 1980), p60.

⁴ - زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص ص 197 - 198.

⁵ - Rousseau Jean Jack, du Contrat social, opcit , p68. ترجمة خاصة

ويعود روسو إلى التاريخ السياسي مُناقشاً مسألة الحكم الديمقراطي من خلال مُساءلة وظائف الحكومة، فإذا كانت هذه الوظائف مُوزعة بين المحاكم فإن المحاكم الصغيرة عدداً ستكتسب أكبر سلطة وذلك بسبب سهولة التعامل مع القضايا المطروحة ولهذا هناك عوائق تعرقل هذه الحكومة منها:

(1) دولة صغيرة حيث يمكن تجميع شعبها بسهولة وحيث أن كل مواطن يمكنه من التعرف على الآخرين.

(2) عدد كبير من الآداب التي تمنع مسبقاً حدوث مشاكل كثيرة ومجادلات شائكة.

(3) الكثير من المساواة بين الناس والثروات على الرغم من أن المساواة لا يمكنها أن تدوم طويلاً في حقوق السلطة.¹

(4) القليل من الكماليات لأن الكماليات هي آثار الغنى والتي تجعله ضرورياً والذي يؤدي إلى رشوة الغني والفقير معاً، فالأول يُرتشى بالملكية أما الثاني بالرغبة الملحة، حيث يُباع الوطن إلى التسبب والشعور بالشعب والإكتفاء وهذا الأمر الخطير يؤدي إلى حرمان الدولة من مواطنيها وجعلهم وسائل لبعضهم البعض.²

ومن خلال هذه المعادلة يعود روسو إلى مفكر سياسي مشهور، لم يذكره بالإسم، الذي أعطى مفهوم الفضيلة كمبدأ للجمهورية، أعتقد أنه مونتسكيو (Montesquieu 1689-1755)، لأن كل الشروط التي ذكرها سابقاً، لا يمكنها الدوام دون الفضيلة- وهذا توجه أخلاقي سياسي- لكنه ينتقد عبقرية هذا المفكر التي كان ينقصها نوعاً من الدقة حسب رأيه وأحياناً الوضوح حيث لم ينتبه إلى أن السلطة العليا هي دائماً هي هي، فنفس المبدأ يُحقق في كل دولة مؤسسه جيداً وهذا وفقاً لشكل الحكم.³

نعنقد أن روسو قد نجح إلى حد ما في التأسيس للديمقراطية كمفهوم سياسي من جهة و الممارستي من جهة أخرى حيث إعتبر كتابه " في العقد الاجتماعي " إنجيل "الثورة الفرنسية (1789) والتي إعتبرت كبراديعم تاريخي لثورات الشعوب ضد الاستبداد ولكن ذات الثورة كما يؤكد بعض المؤرخين، سرعان ما إنقلبت على أبنائها، حيث حصلت حرب أهلية بفرنسا و ساد الانقسام حول الأهداف السياسية على الرغم من وحدة الهدف قبل الثورة .

¹ - Rousseau Jean Jack, du Contrat social, opcit, p69.

² - Ibid, p69. ترجمة خاصة

³ - زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 204

ولذلك فأطروحة الفيلسوف الانجليزي لوك جون (Lock John 1704-1632) تختلف عن مقاربة روسو حيث يرى أن الأساس الوحيد الذي يعتمد في الحياة السياسية هو ضرورة إعطاء الحرية للعقل لتكوين الأحكام وإدراك الحقائق، وهو على خلاف هوبز "يرى أن الحياة الطبيعية هي مرحلة حرية ومساواة، فكل فرد فيها مساو للآخر من حيث الحرية والملكية وسيادته على نفسه والتحكم في أموره وتسييرها يقول: «فالإنسان في هذا الطور يتمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته، إلا أنه يتمتع بحرية القضاء على حياته بل حتى على حياة المخلوقات التي يملكها، ما لم يستدع ذلك غرض أشرف من مجرد المحافظة عليها، فلطور الطبيعي سنه طبيعية يخضع لها الجميع، والعقل هو تلك السنة و يعلم البشر جميعاً لو إستشاروه، أنهم جميعاً متساوون وأحرار» (1) .

إن السلطة السياسية الناشئة بعد العقد، عند "لوك" هي التي يكون فيها الحاكم طرفاً في هذا العقد، وأعلى سلطة ناتجة عن هذا العقد هي السلطة التشريعية وهي أعلى هيئة أو سلطة في الدولة باعتبارها السنة الوضعية التي يخلقها المجتمع لنفسه من أجل المحافظة على ذاته وعلى أفرادها، وعلى وجودهم وممتلكاتهم لأن حق الملكية حق طبيعي يتنازل عنه الفرد للحكومة²، يقول: «فهذه السلطة ليست السلطة العليا في الدولة وحسب، بل هي سلطة مقدسة لا تتغير متى خلعتها على أصحابها، وليس لأي مرسوم صادر عن أي شخص آخر، مهما كانت الصورة التي يصاغ بها أو السلطة التي يستند إليها، مفعول أو سلطة قانونية، إلا إذا صادقت عليه تلك السلطة التشريعية التي إختارها الجمهور وعينها، دون هذا يكون القانون مفتقراً إلى ذلك الشرط الضروري الذي يجعله قانوناً»⁽³⁾ . ويؤكد زروخي إسماعيل في كتابه : " دراسات في الفلسفة السياسية" أن هذه السلطة هي التي تسن القوانين والتشريعات التي يجب أن يلتزم بها أفراد المجتمع ويخضعون لها وما هي في الحقيقة إلا الجماعة المشكلة للبرلمان أو المجلس النيابي أو التشريعي الذي تختلف تسميته من دولة لأخرى، وإن كانت مضامينه ووظائفه واحدة، وهذه السلطة عنده هي سلطة فاضلة بينما السلطة المقابلة لها وهي السلطة التنفيذية فهي عادة ما تكون حسب رادله⁴ . وهنا

¹- لوك جون، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، ترجمة الروائع، (بيروت: اللجنة الدولية للروائع، (دط)، 1959)، ص140.

²- زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 209 .

³- لوك جون، في الحكم المدني ، مرجع سابق، ص153.

⁴- زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 209.

ندرك أن لوك جون أشكل لنا طبيعة العلاقة بين السلطات من حيث وظائفها والتي من الواجب أن تكون متكاملة لا متنافرة أو متصارعة!؟.

لقد تأثر "لوك" في نظريته بالخلاف الذي كان قائماً بين الملوك من جانب والبرلمان الانجليزي من جانب آخر، فوضع نظريته على أساس مبدأ الفصل بين السلطات.¹

وللجماعة عدة سلطات حسب لوك وهي :

الأولى: سلطة التشريع: وهي التي حلت محل سلطة الفرد في حياة الفطرة والتي كانت تتمثل في إتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية نفسه وغيره من الأفراد، فأصبحت الجماعة "تباشر هذه السلطة في صورة قوانين".

الثانية: سلطة التنفيذ: ذلك أن الفرد في حياة الفطرة كان يملك معاقبة كل من إقترب جرماً للقوانين الطبيعية، فأصبحت السلطة التنفيذية للجماعة هي التي تختص بمباشرة هذه السلطة فتسهر على تنفيذ القوانين في الداخل والعمل على احترامها.

الثالثة: السلطة التعاهدية أو الفيدرالية: وتختص بالمسائل الخارجية كعقد الاتفاقيات وإعلان الحرب وتقرير السلام.

أما السلطة القضائية فلم يعتبرها "لوك" سلطة قائمة بنفسها، كما لم يعتبرها جزءاً من السلطة التنفيذية التي وظيفتها تنفيذ القوانين الداخلية أو المحلية، بل إعتبرها جزءاً من السلطة التشريعية.²

إن فصل لوك بين السلطتين، التشريعية والتنفيذية، يرجع لإعتبارين:

الاعتبار الأول: عملي: يتمثل في أن عمل السلطة التنفيذية يتطلب بقاءها بصفة دائمة ومستمرة للسهر على تنفيذ القوانين وإجبار الأفراد على إحترامها، في حين أن عمل السلطة التشريعية الذي يقتصر على إصدار القوانين لا يتطلب مثل هذا الإجراء.

¹ - فضل الله محمد اسماعيل، من أصول الفكر السياسي، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، (دط)، 2005)، ص 287.

² - المرجع نفسه، ص ص 289-290.

الاعتبار الثاني: يتمثل في أن وضع السلطتين في يد واحدة من شأنه أن يؤدي إلى إساءة استعمالها.¹

لقد إعتبر لوك السلطة التشريعية بمثابة الروح التي تمنح الحياة والوحدة للدولة وبالتالي فهو يعتبرها مقدسة ولا يجوز أن تغتصب ممن أعطيت لهم ونادى بسيادتها على ما عداها لأنها تمثل إرادة الشعب فمن أهم واجبات السلطة التشريعية هي وضع القوانين التي تحافظ على الحقوق الطبيعية للشعب.

وعلى خلاف التمشي الفلسفي - السياسي ل: لوك جون ، أسس مونتسكيو لمقاربة سياسية لمفهوم الديمقراطية من خلال مساءلة القوانين بإدخال مبدأ الفضيحة في المعادلة السياسية حيث يقول في كتابه :

" روح القوانين " : «إنني ما كتبت هذا الكتاب إلا لأثبت أن روح الإعتدال يجب أن تقود المشرع، وأن الصالح السياسي وبالذات الخاص بالتقاليد يقع دائماً بين حدين»⁽²⁾ ولقد كان من أشد المعجبين بشخصية لوك الذي أطلق عليه إسم المعلم الأكبر للبشرية كما كان للصحافة الإنجليزية على ما هي عليه آنذاك من قوة وحرية رأي، أثرها القوي على فكر مونتسكيو السياسي بالمقارنة بالصحافة الفرنسية وما كانت عليه من فساد وإنحلال وما عانت من رقابة مفروضة عليها، لكن ذلك لم يمنع مونتسكيو كذلك من إدراك بعض الفساد في الصحافة الإنجليزية³.

لقد تكلم عن القوانين في معناها الواسع على أنها: " تلك العلاقات الضرورية الآتية من طبيعة الأشياء وبهذا المعنى فكل الكائنات لها قوانينها، فالألوهية لها قوانينها، العالم المادي له قوانينه، العبقريات العالية للإنسان لها قوانينها، الدواب لها قوانينها وكذا فالإنسان له قوانينه"⁽⁴⁾.

وما دام القانون يعبر عن علاقة قائمة بين حقائق موجودة في الواقع، لذا كان أول قانون من قوانين الطبيعة: قانون السلام والأمن وبعد تحقيق حفظ البقاء، كان على الإنسان الأول أن يحاول إرضاء رغباته وشهواته عن طريق الإتصال بالآخرين والتزواج، ومن ثم ظهر القانون الطبيعي الثاني، وهو قانون السعادة الناتجة عن الإحتكاك والإتصال بالآخرين، ثم ظهر قانون ثالث هو قانون حب الحياة

¹ - شوفالبيه، المؤلفات السياسية الكبرى من ميكافيلله إلى أيامنا، ترجمة إلياس مرقص، (بيروت: دار الحقيقة، (دط)، 1980)، ص98.

² - Montesquieu, Charles-Louis De Secondat, Baron De la Brède Et De, DE L'Esprit Des Lois,(Paris: édition Flammarion, 2008), p05. ترجمة خاصة

³ - فضل الله محمد إسماعيل، من أصول الفكر السياسي، مرجع سابق ، ص302.

⁴ - Monstequieu, De L'esprit des Lois, opcit, p63. ترجمة خاصة

الإجتماعية، وحينما بدأ العقل في النضوج، ظهر على المسرح قانون طبيعي رابع، وهو قانون الرغبة العاقلة في الحياة في مجتمعات¹.

كان مونتسكيو يقتصر تصور القانون الطبيعي على حالة الطبيعة قبل قيام المجتمع فحينما قام المجتمع ووجدت الحكومة، كان هناك ثلاثة أنواع من القوانين هي:

أولاً: قانون الأمم **The Law of Nations**: الذي ينطبق على الشعوب والدول في حالة إختلاطها واحتكاكها ببعضها مثل القانون الدولي.

ثانياً: القانون السياسي **Political Law**: الذي ينطبق على العلاقات بين الحكومة والمحكومين، وما ينتج عنها من قضايا مثل القانون الدستوري والإداري.

ثالثاً: القانون المدني **Civil Law**: الذي ينظم علاقة المواطنين ببعضهم مثل قانون العقود.²

ومن الواضح أن هذه الأنواع من القوانين ترتكز على عنصر العلاقات، فقانون الأمم هو قانون عام ينطبق على جميع المجتمعات ويؤسس المبدأ القائل: أن كل أمة تفعل كل خير في حالة السلم وأقل ضرراً في حالة الحرب.

وعن القوانين المتمخضة مباشرة من طبيعة الحكم، تكلم مونتسكيو عن ثلاث أنواع من الحكومات: الجمهوري، المونارشيه والإستبدادية حيث يقول: « أفترض ثلاث تعاريف أو بالأحرى ثلاث حالات: الأولى، وهي ان الحكم الجمهوري، حيث يشكل الشعب الأساس أو جزءاً من الشعب، له قوة السيادة؛ المونارشية، حيث لا يحكم إلا واحداً ولكن بقوانين ثابتة ومحكمة، في حين، في الحكم الإستبدادي، هناك واحد فقط، دون قانون ودون قاعدة، يحكم كل شيء بإرادته وأهوائه». (3) هذا ما يسميه مونتسكيو طبيعة كل حكم أو حكومة حيث يجب معرفة القوانين التي تتبع مباشرة هذه الطبيعة وهي في النهاية القوانين الأساسية الأولى.

أولاً: في الحكم الجمهوري والقوانين المرتبطة بالديمقراطية

¹ - فضل الله محمد إسماعيل، من أصول الفكر السياسي، مرجع سابق، ص301.

² - المرجع نفسه، ص302.

³ - Montesquieu, de l'esprit des lois, opcit, p67. ترجمة خاصة

يؤكد مونتسكيو أنه في الجمهورية حيث يكون الشعب ذا سيادة قوية، تتحقق الديمقراطية أما إذا كانت السيادة في أيدي طائفة من الشعب فقط، فذاك ما نسميه أرستوقراطية.

يقول: «الشعب، في الديمقراطية، هو، من جوانب معينة، هو السيد؛ ومن جوانب أخرى، فهو «الرعية». إنه لا يكون سيداً إلاً بأصواته الانتخابية الدالة على إرادته إرادة السيد والسيد ذاته. فالقوانين التي تنظم حق الانتخاب هي أساسية في هذا الحكم وفي الحقيقة، فإنه من الأهمية بمكان، أن تنظم الكيفية: بواسطة من، أو لمن، أو على أي أساس تكون الانتخابات، وكذلك وجوب معرفة من هو السيد وبأية طريقة يجب أن يحكم».⁽¹⁾

كما يؤكد على قضايا هامة لها علاقة بالعملية الانتخابية مثل عدد المواطنين المشكلين للمجالس حتى نعرف هل كل الشعب هو الذي ينتخب أم طائفة منه فقط.

ولهذا يؤكد ، على أن الشعب هو الذي يضع وزراءه، لأنها قاعدة أساسية لهذا النوع من الحكم، كما أنه في حاجة لأن يحكم ويُقاد من طرف مجلس نيابي ولكي تكون هناك ثقة سياسية فله خياران:

الأول: وهو أن يختار هو هؤلاء الأعضاء وهنا يرجع إلى "أثينا".

الثاني: أو عن طريق جماعة من القضاة - إختيارهم الشعب- لكي يقوموا بانتخاب أعضاء المجلس النيابي وهنا يعود مونتسكيو إلى «روما».

ومن خلال ذلك، يعود مونتسكيو إلى واقعة سياسة تاريخية تتعلق بالذهنية الأرستوقراطية، حينما قام (Servius Tullius) عند تكوينه للطبقات، حيث قسم شعب روما إلى مئة وثلاث وتسعون وحدة مئوية سياسية (Centuries) مؤلفة من إداريين وعسكريين تشمل مئة شخص، والمجموع يؤلف ست (06) فئات فقام بوضع الأغنياء بأعداد قليلة، في الفئات المئوية الأولى؛ بينما الأقل غنى، ولكن بأعداد كبيرة، في الفئات التالية الأولى؛ ثم رمى بقية الشعب الفقير في الفئات الأخيرة: وكل فئة مئوية لا تمتلك إلا صوتاً انتخابياً واحداً فقط؛ إن الوسائل والأموال هي التي كانت تنتج الانتخابات وليس الأشخاص.²

¹ - Montesquieu, de l'esprit des lois, opcit, p 70.

² - Ibid, p72. ترجمة خاصة

بينما قام صولون (Solon)، بتقسيم شعب آثينا إلى أربع طبقات. وبذهنية ديمقراطية، وضعهم ليس من أجل تحديد من يجب إنتخابهم ولكن من أجل من يمكن أن يتم إنتخابهم وذلك بإعطاء الحق لكل مواطن في الإقتراع الحر حيث كان صولون يرى أن في كل الفئات الأربع، يمكن إنتخاب قضاة؛ ولكن لا يتم إختيار هؤلاء القضاة إلا من خلال أصوات الثلاث فئات الأولى حيث يوجد المواطنون الأكثر راحة عقلية وجسدية (aisés)¹.

ومنه « فتقسيم من لديهم الحق في الإلتخاب الموجود في الجمهورية، يشكل قانونا أساسيا؛ أما طريقة إعطائه فهو قانون أساسي آخر». (2) ولذلك يستنتج مونتسكيو، أن الإلتخاب عن طريق الحظ (le Sort*) هو من طبيعة الديمقراطية أما الاقتراع عن طريق الإختيار هو من طبيعة الأرستقراطية ولهذا فصولون، وضع بأثينا، عن طريق الإختيار، جميع الوظائف العسكرية، أما النيابيون والقضاة، فكان إختيارهم عن طريق الحظ .

ويعتقد مونتسكيو أنه لتصويب "القرعة" يجب تصويب ما يمكن إنتخابه في عدد من يترشحون؛ وكذلك يجب التحقق من طرف القضاة ممن تم إنتخابهم كما يمكن لأي شخص أن يطعن في مصداقية الإلتخابات وذلك ما ينطبق على القرعة وعلى الإلتخاب سواء بسواء.

ويؤكد على قضية إنتخابية هامة: القانون الذي يحدد طريقه تقديم "بطاقات الإلتخاب"، هو قانون أساسي في الديمقراطية لأنها مسألة هامة تتعلق بطريقة الإلتخاب = هل هو سرّي أم علني؟!.

ويرجع في هذا الصدد إلى ما كتبه شيشرون (Cicéron) في القوانين المتعلقة بالانتخاب السري في الجمهورية الرومانية حيث أكد أن ذلك كان من أكبر عوامل سقوطها، وهذا ما دعى مونتسكيو إلى إعادة التفكير في هذه المسألة، وهنا نلمس قضية أخلاقية- سياسية هامة عند المسلمين وهي متعلقة بنظام الشورى حيث تتم مبايعة الحاكم أو الخليفة بطريقة علنية، فطريقة المبايعة أو الإلتخاب تكتسي طابعاً أخلاقياً من حيث مصداقية الإقتراع، كما تكتسي طابعاً سياسياً من حيث حرية الرأي وحرية الإختيار دون جبر أو خوف أو أساليب لا ديمقراطية .

¹ - Montesquieu, de l'esprit des lois, opcit, p72.

² - Ibid, p72. ترجمة خاصة

* Le Sort= Tirage au sort.

هي طريقة قديمة وحديثة تعتمد على ضرب من "الحظ" في اختيار شخص أو مجموعة أو فريق أو هيئة.... إلخ وقد نسميها: القرعة.

ويتصور مونتسكيو، على أن ينتخب الشعب بطريقة علنية وأمام الجميع على أن يُعتبر هذا الفعل قانوناً أساسياً في الديمقراطية، ويجب أن يستتير الشعب "الصغير" من الكبار أو العظام؛ «وهكذا، في الجمهورية الرومانية، عندما أصبحت الانتخابات سرية، ثم القضاء على كل شيء»⁽¹⁾ ولكن، في الأرستقراطية، يغطي النبلاء الانتخابات أما في الديمقراطية فالدور يقوم به مجلس الشيوخ - le sénat - ويحذر من الغش والتحايل داخل مجلس الشيوخ وداخل طبقه النبلاء على السواء ولكن هذا الأمر غير موجود داخل الشعب لأن طريقة التصرف عنده، عادة ما تكون بفعل الحماسة والعاطفة.

إن أزمة الجمهورية تكمن في إستنفاد كل الغش والتحايل، وهذا ما يحدث عندما نرتشي الشعب بأكمله بواسطة المال: حيث يتحول إلى شعب هادئ ويتعاطف مع المال دون أن يتعاطف مع القضايا - affaires - : دون أي إنشغال سياسي وما يتم إقتراحه، فالشعب ينتظر بكل هدوء راتبه الشهري².

لكن هناك قانون أساسي في الديمقراطية وهو: أن الشعب وحده يصنع القوانين.³

لا تتحقق الديمقراطية "الحقة" إلا إذا كانت مرتبطة بمبدأ الفضيلة الذي تتجلى فيه روح نكران الذات، والعمل من أجل المصلحة العامة والمقصود بالفضيلة هنا هي الفضيلة السياسية⁴.

وهنا يؤكد على مبدأ التلازم بين مبدأ الفضيلة والديمقراطية الحقة، فإذا لم يتحقق ذلك، كان مآل الحكم الفساد ثم السقوط ، ومن الأدلة التاريخية السياسية التي إعتد عليها مونتسكيو، التجربة الإنجليزية حيث يقول: «ومن المناظر التي هي على شيء من الروعة في القرن الماضي أن ترى جهود الانجليز القاصرة على إقامة الديمقراطية بينهم، فيما أنه لم يكن عند من إشتراكوا في الأمور فضيلة قط، وبما أن طموحهم قد أثير بفوز الأكثر إقداما، وبما أن روح العصابة لم تزجر بغير روح عصابة أخرى، فإن الحكومة كانت تتغير بلا إنقطاع، وكان الشعب الحائر يبحث عن الديمقراطية فلا يجدها في أي مكان، ثم قضت الضرورة بأن يركن، بعد كثير من الفتن والوقائع والزعازع إلى ذات الحكومة التي كانت قد أبعدت»⁽⁵⁾.

¹ -Montesquieu, De L'esprit des lois, opcit, p78.

² -Ibid, p74.

³ -Ibid, p74. ترجمة خاصة

⁴ - زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص246.

⁵ -مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعبيتر، (القاهرة: دار المعارف، (د ط)، (1953)، ص27.

أما الديمقراطية الحقبة التي تحققت في التاريخ السياسي الإنساني فهي المتجسدة في النظام الإغريقي أو التجربة الإغريقية لأنهم إعتدوا مبدأ الفضيلة كمبدأ للحكم السياسي، يقول: «وكان سياسيو الإغريق الذين يعيشون ضمن الحكومة الشعبية لا يعترفون بغير الفضيلة كقوة تستطيع أن تؤيدهم، وأما سياسيو اليوم فلا يحدثوننا سوى عن المصانع والتجارة والأموال والثروات وعن النعيم أيضاً»⁽¹⁾.

لكن التجربة الإغريقية إختزقتها حوادث تضرب مصداقية الديمقراطية مثل محاكمة و إعدام شيخ الفلاسفة سقراط، فمبدأ الفضيلة سلاح ذو حدين حيث إعتدته الديمقراطية اليونانية وهو ذات المبدأ الذي أعدم سقراط، فلقد جاء في محاورات الدفاع لأفلاطون على لسان سقراط: «... أنا تلك الذبابة الخبيثة.... فلا شاغل لي متى كنت؛ وأنتى كنت إلا أن أثير نفوسكم بالإقناع والتأنيب... نعم قد أكون مزعجكم، كلما باغتكم فأيقظتكم من نعاسكم العميق، لو كنت أكره الناس لما رضيت - مطمئناً - بإهمال شؤون عيشي... لأخصص لكم نفسي. فقد جئتكم واحداً فواحداً، شأن الوالد أو الأخ الأكبر، فأحملكم على الفضيلة حملاً، وليس ذلك ما عهدناه في البشر»⁽²⁾.

فمحاكمة سقراط لم تكن محاكمة عادلة إنطلاقاً من التهم الموجهة إليه وخاصة تهمة إفساد الشباب التي ناقش من خلالها من إتهمه وهو الشاعر "مليتس" الذي قال عنه سقراط أنه صاحب رذيلة ورذيلته أنه يهزل حيث يجد الجد، وهو لا يرى غضاضة في أن يسوق الأبرياء إلى ساحة القضاء تحت ستار حماسته المصطنعة وإهتمامه المكلف بأمر لا تعنيه في شيء³.

أما إذا رجعنا إلى الفكر السياسي عند هيغل (1770-1831) الذي أعطى أهمية بالغة للسياسة أو للفلسفة السياسية في حياة الأمم والدول والشعوب، ومن ثم كانت فلسفته من أهم الفلسفات الحديثة التي أثارت إشكالية أساسية في الفكر والممارسة الإنسانية، نتيجة للشروحات الفكرية التي أحدثتها لا سيما في مسألة ما يعرف بالدولة المطلقة التي تُعبّر عن نهاية التاريخ بالإضافة إلى إعطائه سلطة مطلقة

¹ - مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعيتر، (القاهرة: دار المعارف، د ط)، (1953)، ص 27 .

² - أفلاطون، محاورات الدفاع (على لسان سقراط)، ترجمة زكي نجيب محمود (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية للكتاب، د ط)، (2001)، ص 49.

³ - أبو محمد علي، تاريخ الفكر الفلسفي-الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون - (بيروت: دار النهضة العربية، د ط)، (1، 1976)، ص 128.

للزعيم أو الرئيس الذي يمثل الدولة.¹ وعلى الرغم من هذا، لا يمكن إعتبار الفلسفة السياسية عند هيغل ضرباً من الطوباوية لأنها إحساس واقعي بكل ما يتعلق بالمجتمع السياسي.

كما ينبغي أن تكون الدولة تعاقداً بين الأفراد كما إدعى أصحاب نظريات العقد الإجتماعي، بل الدولة غاية في حد ذاتها لأنها الحقيقة الواقعية العليا، يقول في هذا الصدد: «إن الدولة بصفة عامة ليست تعاقداً بين الأفراد، وماهيتها الجوهرية ليست قاصرة على حماية الأفراد وضمان ممتلكاتهم، بل هي بالأحرى الحقيقة الواقعية العليا».⁽²⁾

إن هذه الواقعية، يجد فيها الفرد حريته وإنسانيته ووجوده المطابق للعقل وهي تمثل المثال العقلائي للتكامل التاريخي، إنها حقيقة الأخلاق الموضوعية، إنها العقل في ذاته ومن أجل ذاته، إنها حقيقة الفن والدين³، يقول هيغل: «إنها الإرادة الإلهية... تتكشف عن ذاتها في الشكل الواقعي للعالم المنتظم».⁽⁴⁾ ويعلق قربان ملحم على مصدر السلطة عند هيغل، بقوله: «..... وهكذا ترى أن هيغل لا يتساهل مع القول بأن مصدر سلطة الدولة هي إرادة الشعب، ذلك لأن الشعب على الغالب لا يعرف إرادته»⁽⁵⁾.

إن الدولة عند هيغل ليست مؤسسة منفعية، مهمتها إدراك وتطبيق القانون والقيام بدور الحارس على أمن وسلامة الأفراد فحسب، إنها تقوم بتوجيه المجتمع المدني أدبيّاً، وكما أن المجتمع المدني ينكل على الدولة كذلك تنكل الدولة على المجتمع فيما يختص بذرائع تحقيق الأهداف الأدبية التي تتسجم فيها، يقول قربان ملحم قارئاً هيغل: « وإذا تكلمنا بلغة الأهداف والوسائل، فما الدولة واسطة بل غاية وهدف، تمثل المثال العقلائي للتكامل التاريخي، والعنصر الروحاني الحق في المدنية، وهكذا فهي تستخدم وربما تخلق، بمعنى ما وراء طبيعي، المجتمع المدني لتحقيق غايتها الخاصة وبالتالي غايتها».⁽⁶⁾

¹ - زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 255.

² - هيغل جورج فلهلم فريد ريش، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، (دط)، ج 1، (دت))، ص 214.

³ - زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 261.

⁴ - هيغل، أصول فلسفة الحق، مرجع سابق، ص 301.

⁵ - قربان ملحم، قضايا الفكر السياسي، الحقوق الطبيعية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1، 1983)، ص 201.

⁶ - المرجع نفسه، ص 201.

فسلطة الدولة هي سلطة مطلقة ولكنها ليست إعتباطية. وينفي هذه الإعتباطية الخضوع للقانون، ويقيد هذا القانون والتميز بين المسؤولين والموظفين كما ينطبق على الجميع فيما يختص بما هو مشترك مجرد بينهم. وهكذا فجوهر الطغيان هو اللاقانونية وبالتالي جوهر الدولة الدستورية الحرة هو نفيها لللاقانونية بغية تأمين الطمأنينة والعدالة.¹

يقول هيغل: «ويقدر ما تكون الأشياء في الدولة ثابتة وأمنة بقدر ما تنتقي الأضواء الخاصة والطغيان هو شرط اللاقانونية، حيث يعتمد لا القانون بل الإرادة الجزئية والفردية».⁽²⁾

لقد جعل هيغل من الدولة السلطان الأعلى لكل حياة فردية، فهو كما هو معروف قد أخرج الدولة من حيز المحسوس إلى المطلق المجرد، وإعتبر أن إرادة الأفراد ما هي إلا إرادة صادرة عن الإرادة العامة المطلقة الخارجية عن حياتهم المتمثلة في الدول ولذلك فلا سلطان لهم على هذه الأخيرة.³

و « يجب الإقرار بصدق بأن كل رواية تاريخية وجملة أفعال وحوادث تاريخية تظهر في الوقت نفسه؛ إنها الأساس الداخلي الموحد الذي يجمعهم... الدولة ليست فقط وحدها قادرة على إيجاد وعاء للتاريخ بل وكذلك تحمل التاريخ معها».⁽⁴⁾ فالدولة، في الحقيقة، بما تحمله من معنى عالمي وموضوعي، تدفع الأفراد، من جهة، للقيام بأفعال عالمية جديدة بأن تبقى في جميع الذواكر، ومن جهة أخرى، وبفضل رواية الماضي وسرده، تحفظ، حقيقة، كل هذا العالمي الذي لا يمكنه الظهور والتجلي إلا كما هو. إن هيغل، فيلسوف التاريخ، لم يكن كذلك إلا من خلال كونه مفكر الدولة. ولقد بين تاريخ الفكر عند هيغل، بأن تفكير التاريخ والدول، كان من أولى وثوابت تفكيره وأن فلسفة هيغل كانت قبل كل شيء فلسفة سياسية.⁵

يتصور هيغل العلاقة الموجودة بين الفرد والدولة، كالعلاقة بين العين والجسم، فالمواطن في مكانه جزء من كل له قيمته، ولكنه إذا إنعزل كان معدوم الفائدة إنعدام الفائدة العين المعزولة، فالفرد ليس

¹ - قربان ملحم، قضايا الفكر السياسي، الحقوق الطبيعية، مرجع سابق، ص 202.

² - هيغل، أصول فلسفة الحق، مرجع سابق، ص 278.

³ - زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 266.

⁴ - Hegel, Oeuvres Complètes, (Stuttgart: éd H. Glockner, Tome II), pp97-98. ترجمة خاصة

⁵ - Bourgeois Bernard, la pensée politique de Hegel, (Tunis: Cérès Editions, 1994), p08.

حقيقة إلا في حالة مساهمته بكل قوته في الحياة العضوية أي الحياة الإجتماعية المرتبطة بعلاقات الوجود والحياة، والضرورة والتغير.¹

ويعتقد أن الأساس الأول في قيام الدولة هو إتحاد جميع الأفراد للدفاع المشترك عنها، باعتبارها معطى كلي وبالتالي فالعلاقة بين الفرد والدولة هي علاقة حب وتعاون وعلى الفرد العمل على تطويرها، لأنه قادر على ادراك أنه جزء لا يتجزأ من الدولة ومنه يستطيع القضاء على الذاتية والأنانية والمصالح الشخصية لكي يدخل مع بقية المواطنين في وحدة واحدة تشكل كلا متماسكا وبالتالي فعلاقة الفرد بالدولة ليست علاقة ذوبان بل هي علاقة تكامل واندماج، يقول: « إن المصير الذي تصبح بواسطته حقوق الأفراد وإهتماماتهم مرحلة زائلة هو في الوقت نفسه اللحظة الإيجابية التي تقرر فرديتهم المطلقة لا الفردية العارضة العابرة، ومن ثم فإن هذه العلاقة والإعتراف بها هو الواجب الجوهري للفرد، فواجبه تأكيد هذه الفردية الجوهرية أعني تأكيد إستقلال الدولة وسيادتها بتقبل المخاطرة والتضحية بالملكية والحياة، وكذلك التضحية بالرأي، وبكل شيء آخر يمت بطبيعته إلى مجرى الحياة».⁽²⁾ إن التداخل المقصود لا يعني بالضرورة زوال الفرد لأنه لا يمكن القضاء على الذات الفردية حسب هيغل دائما.

إن الحرية الفردية تكون محققة فعلا عندما تكون في علاقة مع الآخر، فالدولة هي الإرادة العالمية الجوهرية مع الإرادة الفردية ومنه فالإنسان كائن إجتماعي له واجبات وعليه حقوق مادام عضو في جماعة وهذه العلاقة لا تتحقق إلا في إطار الشرائع المدنية والأخلاقية والدستورية، فالدولة هي جوهر أخلاقي يعي ذاته.³

لقد أكد هيغل على أن المهمة الحقيقية للأخلاق هي أن تتفهم الحياة بكليتها وأن تقرها حيث أكد أن الكلية الأخلاقية المطلقة ليست سوى (ein volk) بمعنى الشعب أو الأمة ويعرف الحق بالمعنى الأوسع تحقيقاً لإرادة حرة أو أخلاقية فيشمل جميع مظاهر الحياة الأدبية الممكنة.⁴

¹ - زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 267.

² - المرجع نفسه ، ص 267.

³ - المرجع نفسه ، ص 268.

⁴ - قريان ملحم، قضايا الفكر السياسي، القانون الطبيعي، مرجع سابق، ص 77.

ومنه يصبح القانون المدني أو الوضعي واحداً من مظاهرها، وتكون الدولة الأخلاقية أعلى تجسيد للحياة الأخلاقية، وحققها بالتالي فوق جميع الحقوق فالدولة، إذن، هي الكلي الأخلاقي، بعث الله في التاريخ أساسها هو قوة العقل محققا ذاته إرادة.

وتصبح هكذا الإرادة العقلية هي المفترض للقانون وللأخلاقيات. فنظرية هيغل في الإرادة العقلية تتخطى النقاش القديم حول ما إذا كانت الإرادة أم كان العقل جوهر التجربة القانونية. ومعتقد الدولة الأخلاقية هو بديل كامل لمعتقد القانون الطبيعي الذي رافق الفكر الغربي على مدى تاريخه الطويل حيث يقلب العلاقة بين الواقع والمثال، التي كانت المفترض الضروري للتفكير الدائر على محور القانون الطبيعي. وإدعاءات القانون الطبيعي هي، في رأي هيغل، نتيجة للعداء المستحکم «بين ما يجب أن يكون وبين ما هو واقع الحال»⁽¹⁾.

إنه لمن ميول العقل الإنساني التي لا يمكن إقتلاعها أن يقابل بينهما -غير أن الفلسفة الحقيقية الصحيحة ينبغي أن تتغلب على هذا العداء، ينبغي أن توفق بين الإنسان وعالم التاريخ الذي هو من صنعه- إن فكرة هيغل المشهورة: ما هو عقلائي هو واقع بالفعل وما هو واقع بالفعل هو عقلائي: لا يتضمن بالضرورة كما يفترض عادة، إستدعاءً وإستعطافاً لمصلحة المحافظة، أو تمجيداً للمؤسسات القائمة كما هي.

إن نظرية هيغل في هذا التفاعل بين المثال والواقع يمكن أن تتحول إلى نظرية في الثورة ولا شك بأن مفهوم التاريخ لدى هيغل يضع نهاية حاسمة للتفكير المتمحور حول القانون الطبيعي. وكذلك ذلك المفهوم للقانون المثالي الذي كوّن ظاهرة دائمة لنظرية القانون الطبيعي وانتهى عهد المثل كونها سرمدية غير متغيرة، فقد أصبحت ثمرات التاريخ ويجب أن تحاكم أمام قوس التاريخ.

وهنا تكتسب نظرية حق الدولة في البقاء معنى جديداً.²

لقد جعل هيغل من الحرية مثالا أعلى كما يتصور زروخي إسماعيل ، لأنها ليست معطى طبيعى، وإنما هي قانون السياسة حيث لا حرية دون قانون وحينما يكون القانون تكون الحرية، فالروح حين يمنح ذاته القوانين يفعل ذلك بغاية الحرية، ولذلك فإن الحرية هي طريق التغير والتاريخ هو نمو

¹ - قربان ملحم، قضايا الفكر السياسي، القانون الطبيعي، مرجع سابق ، ص78.

² - قربان ملحم، المنهجية والسياسة، (بيروت: دار العلم للملايين، ط3، 1977)، ص74.

الحرية وتطورها، لأنه يرتبط بالفعل الذي يمارسه الإنسان في الوجود، أي أنه يعبر عن إرادة ما، ومنه فلا إرادة ولا حرية خارجة عن الذات وأنه لا فرق بين الإرادة والتفكير، فالإرادة ما هي إلا طريقة في التفكير أو التفكير حينما يترجم إلى وجود أو التفكير حين يستعد لأن يهب إلى نفسه وجوداً لأنه مركز نفسه، ومحتوى في ذاته، وهذا دليل على حرته عكس المادة غير الحرة لأنها خاضعة لقانون يسيرها وهو قانون الجاذبية المرتبط بالتعيين الطبيعي، على عكس الحرية الإنسانية التي تتعين بتحديد الذات لذاتها، لأن الموجود الحر هو من لا يستطيع أن يتحمل سلب بشريته الفردية، الألم متناهي، أي أن يصون ذاته إيجاباً في هذه السلبية.¹

ويتصور أن الحرية الكاملة ما هي في الحقيقة إلا إحترام القانون لأنه عملية إرادية ذاتية يعيشها الإنسان دون أن يتلقاها من الخارج بمعنى نفي للإكراه والإلزام الخارجي بل هو تحقيق للحرية الحقيقية حيث يستطيع الإنسان التغلب على أهوائه وأنانيته ومن خلال ذلك فالإنسان هو الكائن الوحيد الذي بإمكانه معرفة الله ومعرفة النظام العقلي.

فالدولة هي مرشد للفرد حيث تبين له إرادته وتلزمه بإتباع العقل وكل ما يعبر عنها ما هو إلا تعبير عن حرية الفرد ومنه فالدولة في مرحلة النضج تحافظ على الحرية الشخصية ولا تلغيها، فالدولة وإن كانت هي التي تحدد هدف التاريخ وموضوعه، ففيها تبلغ الحرية مرتبتها الموضوعية التي تتجسد في هذا التاريخ، ويربط هيغل بين حرية الفرد وحرية المجتمع ككل لآحداث التوافق بين الفرد والدولة، يقول: «أدرك العالم الشرقي أن الحرية تتصل بالفرد الواحد، وأدرك الإغريق والعالم الروماني أن الحرية هي حرية البعض وأدرك الألمان أن الحرية هي حرية الجميع».⁽²⁾ وهنا إشادة بالمجتمع الألماني الذي يجسد الحرية ونهاية التاريخ حسبه .

لكن الحرية التي ينادي بها هيغل لا تعني إلا الأقلية وهي الفئة الأرستقراطية أو النبلاء في المجتمع الألماني آنذاك وهي لا تعني بقية الشعب المقهور. إن الديمقراطية والأرستقراطية كلتاهما تنتميان إلى المرحلة التي يكون فيها البعض أحراراً ولا إستبداد للمرحلة التي يكون فيها واحدا حراً، والملكية للمرحلة التي يكون فيها الكل أحرار. حيث أكد على أنه من الخطأ أن نظن أن النظم السياسية المعاصرة

¹ - زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 271.

² - المرجع نفسه، ص 273.

أو الحديثة تقتدي بالنظم القديمة، فقد تقتدي بالفن القديم، أو بالفلسفة القديمة. أما في مجال السياسة، فهناك تطور في مفهوم الفضيلة والعدالة، فالدول اليوم أصبحت أكثر إتساعًا من الدول القديمة، وعدد المواطنين أصبح كبيرًا إلى الحد الذي لا يسمح بأن يشاركوا جميعًا على نحو مباشر في نظام الدولة ودستورها.¹

ولذلك، فالفرد عند هيغل لا يحقق ذاته إلا في الدولة، بالإضافة إلى أن كل القيم- في الواقع- ليست لصيقة بالفرد، بل إنها لصيقة بالدولة، لأن تحقيقها لا يكون إلا في ظل الدولة، كما أن الفرد يستمد كل ماله من قيمة حقيقية روحية من الدولة، التي تعتبر الفكرة المقدسة كما توجد في الأرض والتي لا تحقق للفرد قيمته كمواطن فقط، ولكنها صفة المواطن الحر.² فالفرد محبوس ومحصور دائمًا، بين الذاتية الخاصة المتناهية، وبين رغبته في الوصول إلى الكلي، والحل الوحيد لهذه الرؤية الفردية هو الدولة وفي الدولة فقط تتحقق الأخلاقية.

وإذا تساءلنا: من يضع دستور الدولة؟ هل هم الساسة أم الشعب؟.

عند روسو جون جاك ، الشعب هو مصدر كل تشريع، لكن بالنسبة إلى هيغل فالأمر مختلف، بل ويعتبر نظرية روسو خطيرة في هذا الشأن، لأن كل جزء من الشعب قد يزعم أنه كل الشعب كما أن الدولة في حاجة إلى نخبة مثقفة دون الحاجة إلى كل الشعب. ولذا يؤكد هيغل أن الدستور وحده هو الذي يسمح للدولة المجردة أن تحيا وتتحقق في الواقع ولذلك يجب أن لا يخضعه الأفراد للتغيير بصفة تحكيمية وفقا لإرادتهم العارضة كما لا يجوز إستيراد الدستور من دولة أخرى.

ولذلك آمن هيغل إيمانًا مطلقًا بالدولة إلى حد تقديسها لأنها حسبه تنتمي مباشرة لعالم الروح والفكر والإرادة واللانهائي المطلق إلى درجة أنه قال عنها: « الفكرة الإلهية التي تقوم على الأرض».⁽³⁾

وحسب هيغل، فإننا نجد في الدستور، ثلاث سلطات هي:

السلطة التشريعية والسلطة الإدارية والسلطة الموناركية، فالسلطان الأولى والثانية لا تختلفان عما ذهب إليه الفلاسفة السابقون، أما السلطة الموناركية أو الملكية فهي تمثل عند هيغل القوة الموحدة التي

¹ - نازلي إسماعيل حسين، الشعب والتاريخ- هيغل-، (القاهرة: دار المعارف،(دط)، 1976)، ص143.

² - هيغل، أصول فلسفة الحق، مرجع سابق، ص157.

³ - نقلاً عن: فضل الله محمد إسماعيل، من أصول الفكر السياسي، مرجع سابق، ص440.

توحد وتربط بين السلطتين الأخرتين كما تمثل الفكرة المركبة أو التركيب التي تجمع بين التشريع وبين الإدارة والتنفيذ.

ومنه فالحكم الأمثل عند هيغل، هو الحكم المطلق المستبد الذي يجسد وحدة إتصاف الدولة بالصفة الكلية، كما أن إرادة الحاكم الفرد أو الملك المستبد لا يمكن أن يتسرب إليها التعسف والهوى، لأن هذا الملك المستبد يستقي سلطته من تقمصه لروح شعبه، وأن علاقته بهذا الشعب أشبه بعلاقة الله بالكلمة، علاقة إتحد عميق بأصل مشترك هو الإرادة.¹

إن فلسفة هيغل السياسية قدمت تبريرًا تاريخيًا لتسلط الدولة القومية وعبادة الزعيم أو الملك كما دعمت الرسالة التاريخية للأمة الجرمانية، على غرار خطابات "فخته جوهان غوتليب" الموجهة للأمة الألمانية (1807-1808) بالإضافة إلى ذلك تدعيم الفلسفة النازية، كما كان هيغل يخشى من إنتشار الأفكار السياسية لروسو جون جاك وبالتالي دخول حزب الأحرار إلى ألمانيا وقيام إنقلاب ضد نظام الحكم الأوتوقراطي ولذلك عمل هيغل على بناء نسق فلسفي سياسي خالٍ من عناصر التحرر، بالإضافة إلى كل ذلك فنظرية هيغل كانت معادية لليبرالية وللديمقراطية بالمعنى الجديد وانطوت على الكثير من الآراء البيروقراطية.²

أما تشومسكي إتخذ تمشياً فلسفياً - سياسياً مخالفاً لفلاسفة السياسة المذكورين من هوبز إلى هيغل، حيث نزل بمفهوم الديمقراطية من الإطار المفاهيمي العقلاني إلى الإطار الممارساتي السياسي في حياة الشعوب، على الرغم من وجود أفكار إستقاهها من الفلاسفة السابقين مثل فكرة تحقق الديمقراطية في المجتمع السياسي عند روسو من خلال إنتقاده للديمقراطية الأمريكية وتداعياتها على المجتمع السياسي العالمي، وفكرة ربط الأخلاق بالسياسة من خلال مبدأ الفضيلة عند مونتسكيو وذلك بإنقاده للعولمة خاصة الإقتصادية منها وآثارها الخطيرة على الديمقراطية حيث تؤدي إلى إختلال في النظام العالمي الجديد كالصراع المؤسس على أفكار ليبرالية جديدة ومنه إقتراح أطروحة العولمة العادلة و نقده للبروباغندا كآلية سياسية تضرب الديمقراطية من حيث الأساس.

¹ - نازلي إسماعيل حسين، الشعب والتاريخ - هيغل -، مرجع سابق، ص144.

² - فضل الله محمد إسماعيل، من أصول الفكر السياسي، مرجع سابق، ص448.

ولعل البعد الإنجلوساكسوني لتشومسكي، جعله يترجم بعض من أفكار لوك جون من خلال إنتقاده للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية وكيف أنه يتم التلاعب بالعلاقة الوظيفية بين السلطات الثلاث حينما يتم معالجة قضايا سياسية خطيرة كقضية الإرهاب والحكم على الإرهابيين وتصنيفهم ومنه إستخدامه لمفهوم الإرهاب إستخداما إستشكاليا حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تحارب الإرهاب في الوقت الذي تصنعه دوليا ومنه فإزدواجية الخطاب السياسي الأمريكي لا يعدو إلا أن يكون إشكالية أخلاقية - سياسية.

ومهما كانت أفكار هيغل السياسية والتي قد تبدو لبعض نقاده أنها غائلة في التجريد من جهة، ومن جهة أخرى تشكل تبريرا للديكتاتورية كالولاء المطلق للدولة وتركيزه على فكرة النخبوية في السياسة وفكرة الدستور "الواحد والنهائي" من أجل حياة الدولة وتحققها في الواقع، إلا أننا نجد عند تشومسكي بعض "الهيغلييات" بالتقاطع أحيانا والمعارضة أحيانا أخرى من خلال تحليله ومناقشته لمفهوم الدولة وعلاقتها بالديمقراطية حيث وظف مفهوم الدول المارقة (Rogue States) والدول الفاشلة (Failed States) وبين أن مفهوم الدول أصبح خاضعا للآلية السياسية المتداولة، فليس هناك مفهوم ثابت ودائم للدولة كجهاز سياسي. بالإضافة إلى مناقشته لمفهوم السلطة في علاقة الحاكم بالمحكومين، وكل ذلك سنحلله في الفصول القادمة. لكن علينا أن نتساءل: ما مفهوم الديمقراطية عند تشومسكي؟

لقد ناقش تشومسكي مفهوم الديمقراطية من خلال علاقاتها المختلفة بمفاهيم أخرى مثل الديمقراطية والبنية الإقتصادية في أطروحته "إعاقا الديمقراطية Detering Democracy ومقاربة فكرة الريح على حساب المبادئ الأخلاقية وحياة الشعوب، والديمقراطية / البروباغندا في مقارنته: هيمنة الإعلام والإنجازات المذهلة للدعاية ومناقشته لانتصارات وإخفاقات الديمقراطية ومستقبلها من خلال إنشغالاته بالنظام العالمي الجديد وحقوق الإنسان المعاصر ومشكلة السلام في العالم والعولمة وصناعة المستقبل.... الخ.

إذن، الديمقراطية بالنسبة لتشومسكي: «يشير مصطلح ديمقراطية إلى منظومة حكومية تسيطر فيها صفوة المجتمع المؤسسية من مجتمع الأعمال على الدولة بسبب سيطرتها على مجتمع القطاع الخاص، في حين يحملق سكان الدولة فيما يحدث في صمت»⁽¹⁾. ويتضح من خلال هذا النص كيف يربط

¹ - Chomsky Noam, On power and Ideology, (Boston: South end Press, 1978), P 06

ترجمة خاصة .

تشومسكي الديمقراطية بالبراديغم النيو-ليبرالي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو يؤكد على أن الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلا ديمقراطية المشاهدين "حيث لا يجب أن يصنع "المواطنون" أو الرعايا حسب تعبيره، القرارات السياسية الحاسمة لأنهم سيشكلون خطراً على جهاز الدولة ومصالحة النظام السياسي الأمريكي، يقول: «وبهذا الفهم، تعد الديمقراطية - كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية- منظومة تصنع فيها الصفوة القرارات التي يصادق عليها العامة، ومن ثمة يعد إشتراك العامة في صياغة السياسة العامة تهديداً خطيراً»⁽¹⁾. وهنا نجد تقاطع مع فكرة هيغل القائلة بالانخبوية في صنع القرارات السياسية الحاسمة على الرغم من إختلاف المقاصد بين الفيلسوفين .

ومن خلال هذا المعنى، تصبح الديمقراطية آلية سياسية مخادعة ومغالطة كونها مبنية على أسس لا أخلاقية، فالبراديغم في السياسة المعاصرة هي المصالح لا المبادئ مما يؤدي إلى إستشكال العلاقة بين السياسي والأخلاقي والنتيجة هي إحلال اللاديمقراطية محل الديمقراطية ما يؤشكل شرعية السلطة وحقوق الإنسان وسعادته.

ومن خلال هذا المبحث نصل إلى نتائج:

1- أن الديمقراطية من حيث المفهوم هي نقيض للشمولية أو التوتاليتارية بمعنى الإستبداد والديكتاتورية، ولكن من جانب البراكسيس تصبح الديمقراطية آلية سياسية مغالطة مثلها مثل السلاح ذا الحدين هدفها الوحيد يتمثل في شرعنة السلطة السياسية الحاكمة، ولذلك إختلفت تصورات الفلاسفة حول مفهوم الديمقراطية.

2- ما يؤكد تعدد الرؤى الفلسفية لمفهوم الديمقراطية هو أن الفلاسفة ناقشوا الديمقراطية من زوايا مختلفة، فهوبز توماس تصور أن الديمقراطية هي شكل أصيل للدولة لكنه مبني على فرض الطاعة والولاء المطلقين على الشعب، بينما تكون الديمقراطية آلية سياسية لا يمكن تحققها حقيقة في التاريخ عند روسو وقد تكون مؤشكلة في علاقة السلطات الثلاث كتصور لوك جون، أو مؤشكلة في علاقتها بمبدأ الفضيلة السياسية من خلال مقارنة نقدية للقوانين كما تصور مونتسكيو. كما ترتبط الديمقراطية بالقوانين وتكون ذات توجه عملياتي كمقاربة تيللي شارلز، وأخيراً قد تصبح الديمقراطية ديمقراطية بوليشارية أي متعددة الرؤساء بعيداً عن مركزية القرار السياسي كما يتصور داهل روبرت.

¹- Chomsky Noam, On power and Ideology, p 06.

3- أما تشومسكي نعوم، فإتخذ تمشياً فلسفياً سياسياً آخر، حيث وعلى الرغم من تجذر أفكاره في التاريخ وصلتها الوظيفية بأفكار فلاسفة السياسة المذكورين آنفاً، إلا أنه حل وانتقد موضوع الديمقراطية كممارسة سياسية في حياة الشعوب المعاصرة ومن خلال ذلك أسس لمقاربات فلسفية ذات قيمة إستمولوجية سياسية كمقاربة الديمقراطية والإرهاب، مقاربة الديمقراطية والعولمة العادلة، مقاربة الديمقراطية وحقوق الإنسان ومقاربة الديمقراطية والبروباغندا وغيرها.....ومنه نرى أنه بالأهمية بمكان التعرض بالتحليل والنقد لمضامين فلسفة تشومسكي السياسية من خلال تلك المقاربات بعد تحليلنا في المبحث القادم لأشكلة الديمقراطية بين المفهوم والممارسة السياسية.ومنه: ما علاقة مفهوم الديمقراطية بالديمقراطية كممارسة أخلاقية؟ هل هناك إشكال وقطية بين الديمقراطية والأخلاق؟ أم قد يكون هناك رابط بينهما؟

ذاك ما سنحلله في المبحث القادم من خلال تحليل ومناقشة آراء وفلاسفة معاصرين وكذا معرفة

موقف تشومسكي من الإشكالية.

المبحث الثاني: في أشكلة الأخلاقي/ الديمقراطي.

تمهيد:

بعدها ناقشنا مفهوم الديمقراطية وتوصلنا إلى أنه يبقى مفهوما غامضا وغير متفق عليه من قبل فلاسفة السياسة وذاك على المستوى النظري الدلالي، إلا أن المشكلة تكمن في مستوى آخر وهي أعظم، حيث أن الديمقراطية كـممارسة تفرز إشكالات أخرى مستعصية، إذ القاسم المشترك لتلك الإشكالات، يتعلق بعلاقة الديمقراطية بالأخلاق بمعنى: كيف تشتغل الديمقراطية في الواقع السياسي؟ وهل يجب أن يؤسس الفعل الديمقراطي على المبدأ الأخلاقي؟

وهل يمكن التأسيس من حيث البراكسيس لعلاقة الديمقراطي بالأخلاقي ؟

المطلب الأول: في الاتيقي/السياسي.

سنجيب عن الأسئلة المطروحة سابقا من خلال أفكار فلاسفة معاصرين منهم موران أدغار، تانزر نيكولا (Tenzer Nicolas 1961-)، راولز جون، وهابرماس يورغن، ثم معرفة علاقة كل هذه الأفكار بمقاربة تشومسكي في أخلقة الديمقراطية.

لقد تساءل كانط إمانويل: (1724-1804) ماذا ينبغي علي أن أعمل؟ هذا السؤال الأخلاقي لطالما وجد ضالته في الفضاء السياسي، بمعنى ماذا يجب علي أن أعمل في فعلي العمومي، وما هي المفاضلات الجماعية التي يجب أن أدافع عنها، وما هو النظام السياسي والإجتماعي الذي يجب أن يكون موضوعا للنضال والكفاح، هل هو ديمقراطي؟

هذه الأسئلة في الفلسفة السياسية تفتح المجال واسعا لطفو البرادغم الأخلاقي، "لأنها لا تنطوي على إختيار، لكنها على إكتشاف الواجب"⁽¹⁾، فالفلسفة السياسية الناتجة من خلال هذه الشروط تمكن من إعتقاد مختلف أخلاقيات مواطني الدولة حيث يجب علي كل مواطن من أن يدرك تجانس هذه الأخلاقيات حيث يمكنهم تمييز وإدراك قانون أخلاقي موحد، وهذه الأخلاق يمكنها التماثل في فلسفة عامة مشتركة منسجمة مع الأهداف الجماعية.

إن "الإتيكا" (L'éthique) ليست هي بالتحديد علم الأخلاق، لكنها تعبير عن مجموع المعايير والمقاييس المفضلة للأغلبية داخل الأمة،. يقول تانزر نيكولا :

«الإتيكا» هو معطى ما قبل سياسي(Pré-politique) وفي الوقت الذي تكون فيه الأخلاق مطلقة، تكون "الإتيكا" نسبية ومتغيرة، حيث تعبر عن عادات أمة، نظامها التماثل في لحظة تاريخية معينة. ومنه فالسياسة لا يمكنها أن ترفض هذا الصدى: إن من واجبها أن توضحه حتى لا يبقى ضربا للسلبية ويتحول إلى موضوع لإرادة جماعية آنية. هذا العمل هو أكثر من ضروري عندما تتوقف "الإتيكا" على أن تكون واحدة»⁽²⁾.

¹ - Tenzer Nicolas, philosophie politique, (Paris : Presses Universitaires de France, 1^{ere} edition, 1994), p13.

² - Ibid, p13. ترجمة خاصة.

ويعتقد أن المبدأ الوحيد الثابت في الفلسفة هو مبدأ عدم التناقض - من الناحية الأخلاقية- الذي يعني: «لا تتناقض مع نفسك، وإلا فإنه لا يمكنك التفكير»⁽¹⁾، لكن الأمر عند كانط هو أعمق من ذلك، حيث وضع قاعدة أخلاقية: إفل بحيث تكون قاعدة فلك قاعدة عامة، ومنه لا يمكننا أن نضع قاعدة أخلاقية تضرنا، أما " حنة آرندت " فتتنظر إلى القضية من زاوية سياسية أخرى بحيث هناك مبدأ آخر وهو: مبدأ الإشهار، حيث هذا المبدأ فعل بشدة في مرحلة النازية، إذ أصبح الشر عقيدة عامة ولكن لآثار الحاجة لهذا الشر (Shaoh *) لم تكن آنذاك موضوع الخطاب لأنها كانت النتيجة المحتومة -المسكوت عنها- لإيديولوجيا الشر المطلق، تقول " حنة آرندت": «الاعتماد على الطابع الخاص للقاعدة، يقر بالسلبية ولكن، نزعته من المجال العام دلالة على الشر»⁽²⁾. ومنه فالقواعد غير المتناقضة يمكن أن تكون عامة في حين يمكن للقواعد الخاصة أن تكون متناقضة لأنه لا يمكن مناقشتها ولا مناهضتها وتكذيبها.

بينما يؤكد موران إدغار على أن الديمقراطية، يجب أن تكون سؤالاً قبل أن تكون إجابة في السياسة العالمية³. ويصح معادلة آرون ريمون حيث السعي الديمقراطي موجود في "التظاهر" الديمقراطي.

فإذا كان الطموح الديمقراطي يعبر عن الطموح إلى المساواة، الحرية ومسؤولية الجميع، فإن «التظاهر» الديمقراطي يصبح هو القضاء على أي نظام أو نسق سلطوي. فكل مجتمع متطور هو مجتمع غني باختلافاته لكنه مؤسس ويستدعي جهاز عسبي للقرار، ألا وهو السلم الإداري (hiérarchisation)⁴.

إن المجتمع يستجيب للقضاء على اللامساواة الاجتماعية من طبيعة قضائية وسياسية وذلك بتنظيم سلمية داخلية تصبح شيئاً فشيئاً أكثر ديمقراطية خارجياً⁵ كما تعتقد حنة آرندت. ويؤكد "موران" أن عدم إيلاء أهمية لحدود السلمية بمعنى الحد اللاديمقراطي المحتوم والضروري لكل ديمقراطية، قد يعني إما: الانغماس في حلم حيث يصبح المجتمع عرضة لتكاثر خلايا إنسانية فوضوية، وإما الانطلاق في

¹ - Tenzer Nicolas, philosophie politique opcit, p14.

*- Shoah : [Shoh-uh] الدمار = معناها الأدبي = الهولوكست ومعناها الأدبي = الدمار

² - Hannah Arendt, Juger, Sur la philosophie politique de Kant ,Traduction : R. Beiner, (Paris: éditions le seuil, 1991), p80.

³ - Morin Edgar, Introduction à une politique de l'homme, (Paris: éditions du Seuil, 1965), p95.

⁴ -- Ibid, p95.

⁵ -Hannah Arendt, Juger, sur la philosophie politique de Kant, opcit, p81. ترجمة خاصة

حلم مستقبلي حيث تصبح الآلات تقوم بالأدوار السياسية الكلاسيكية. إن هذا الحلم وجب بحته بجدية في فكرنا السياسي الأساسي. ولكن في المدى المتوسط تتعلق المسألة بالبحث والتعرف على حدود الديمقراطية أو بعبارة أخرى إيجاد تناقضات السياسة الديمقراطية¹.

وحسب رأيه، فإن الأمم من حيث وجودها، تعرقل كل منظمة ديمقراطية عالمية وهنا الأزمة العالمية: إن الأزمة العالمية تشجع كل أشكال السلطوية، وحيث تغيب الأشكال السلطوية وتحضر الأنظمة الممثلة، يصبح النظام منظمة متخفية حيث يتبلور نظام الطبقة المالية والتقنية والسياسية حسب الحالة وأحيانا كل هذه مجتمعة².

إن السياسة الثورية تخضع بالضرورة ما يسمى الديمقراطية- الإنعكاسية (إنعكاس الأفكار المتضادة التي ينفي بعضها بعضا إحصائيا)، للديمقراطية- الإرادة (démocratie-volonté) بمعنى إرادة تحقيق الديمقراطية العميقة، فهذه الإرادة سرعان ما تتوصل إلى تطبيق وسائل لا ديمقراطية، وهنا نلمح أشكلة الديمقراطية بالنسبة لموران إدغار ، حيث تعتقد تقويم الديمقراطية وقيادتها وخدمتها لكنها لا تفعل ذلك أبدا...«دائما، وفي لحظة تاريخية، الإرادة الثورية تتكسر إحتراما للديمقراطية»⁽³⁾.

إن السعي الأساسي لسياسة كونية يصبح مؤشكلا، ليس فقط لكون كل سياسة للإنسان هي بالضرورة سياسة للبشر، ولكن كون العالم يعاني من غياب الديمقراطية وليس من إفراط للديمقراطية، وكل منهما يشكل مخاطرة، وهنا وجب المخاطرة من أجل الديمقراطية أحسن من المخاطرة من أجل اللاديمقراطية.

وعلى متوسط المدى، فالسياسة الديمقراطية ترمي إلى وضع مركب من العناصر الذي يشكل نظاما: إمكانية تحرك في السلم الاجتماعي (بواسطة التربية، الترقية، الانتخاب)، مسابقة إنتخابية من أجل كل هياكل النظام، إمكانية النقد، الإحتجاج، المطالبة بالحقوق، إحترام الأقليات والمحرومين والمنبوذين. كل هذه الإجراءات لا يمكنها أن ترى النور في غياب حياة ديمقراطية، يقول موران:«فكرة الديمقراطية، لا

¹ - Morin Edgar, Introduction à une politique de l'homme, opcit, p96.

² -Ibid, p 96.

³ -Ibid, p ترجمة خاصة 96

يمكن إعتبارها كمطلق ولا كمعادلة. إنها تعرف حدود نظرية، حدود إمبريقية تابعة للعصر وكذلك تعرف تناقضات، لكن يجب أن تكون حاضرة كنظام معدل وأفق للسياسة»⁽¹⁾.

بالإضافة إلى هذا يقر "موران" إن الغايات الأخلاقية القصوى تحتاج إلى إستراتيجية بمعنى سياسة كما أن السياسة في حاجة هي الأخرى إلى قدر ضئيل من الوسائل وغايات أخلاقية دون أن تتقلص في الإتيقا².

ولقد تعرض "موران" إلى التناقضات الأخلاقية- السياسة وهي:

1- المواجهة بين الأوليات المتناقضة مثل ضرورة المقاومة على جبهتين.

2- إلزامية التضحية بالأساسي من أجل المستعجل مما يؤدي إلى نسيان المستعجل المتعلق بالأساسي.

3- ضرورة الجمع بين الشجاعة والإحتياط.

4- تناقضات التسامح: إلى أي مدى يمكن التسامح مع ما يمكن أن يهدم التسامح؟

5- التناقضات الممكنة بين المنفعة الجماعية والمنفعة الفردية.

6- الإشكال بين الفهم الذي يستدعي هزم العدو³.

ويتساءل موران إن كانت هذه المعركة لا تستدعي بالضرورة (le manichéisme) بمعنى القناعة بالمقاومة من أجل الخير ضد قوى الشر؟

وفي هذا الصدد يؤكد على أن اللافهم (l'incompréhension) موجود في العلاقات الإنسانية وداخل العائلة، وفي قلب الحياة المهنية، وفي علاقات الأفراد ببعضهم البعض، الشعوب، الديانات... إلخ. فاللافهمومية، شيء حاضر ودائم، عالمي كوني. إنها تغذي سوء التفاهم، وتؤدي إلى اندلاع النزاعات والأحقاد، وتستدعي العنف وتصحب دائما الحرب، وفي غالب الأحيان هي سبب التطرف والدوغماتية والرعب. إذن هناك اللافهم الذاتي الشخصي واللافهم الأخروي أي المتعلق بالآخرين.

¹ - Morin Edgar, Introduction à une politique de l'homme, opcit, p97.

² - Ibid p97.

³ - Morin Edgar, la méthode 6. Ethique, (Paris : éditions du Seuil, 2004), p99. ترجمة خاصة.

إن اللافهم يجر معه اللغات والطقوس، والمعتقدات المختلفة. كما أن الإختلافات حول نظام الشرف بين الثقافات والأفراد يؤدي إلى مآسي للافهم. ومنه فالإثنية - المركزية تقوم بإلغاء فهم الثقافات الأخرى، وبظهور وتطور الأمم الحديثة، الوطنية والشوفينية أدى ذلك إلى عدم الفهم المتعلق بكره الأجانب وكل ما هو أجنبي (Xénophobie) وخاصة في فترة الحروب. حتى الأديان لا تتفاهم فيما بينها، فأديان التوحيد الكبرى التي تمتلك الحقيقة المنزلة لم تساهم إلا في إنتشار وزيادة الكراهية والأحقاد المتبادلة والرعب ضد الملحدين واللادينيين وغيرهم من بعض الأطياف الأخرى.

إن تضاعف الحوار والترجمة، ساهما في تخفيض بعض من اللاتفاهم، لكنهما لم يقضيا على اللافهم، كما أن تطور الفردانية لم تمكن من تجاوز اللافهم الإثني أو الديني، على الرغم من تضاعف اللقاءات وميلاد الكوسموسياسي*، فالإثنية - المركزية ساهمت في اللافهم بين الفرد والفرد داخل المجتمع السياسي الواحد، داخل العائلة الواحدة، حسب الإطار النفسي¹.

ومنه نتساءل : ما هو الحل؟

حسب "موران إدغار"، الحل لا يكمن في الحوار ولا في المعرفة الموضوعية لأن الفهم أو المفهومية يحتاج دائما إلى إستعداد ذاتي.

ويقترح "موران" ثلاث خطوات لتحقيق الفهم الإنساني : الفهم الموضوعي، الفهم الذاتي والفهم المركب.

1- الفهم الموضوعي (la comprehension objective): يتضمن التفسير والتفسير يكتسب ويجمع وينظم معطيات ومعلومات موضوعية تتعلق بشخص أو سلوك أو حالة... إلخ، إنه يعطي الأسباب والتحديات اللازمة لأجل فهم موضوعي الذي يدخل هذه المعطيات في معطى كلي شامل.

2- الفهم الذاتي (la comprehension subjective): هو ثمرة الفهم من ذات إلى ذات و الذي يسمح (من خلال عملية إسقاط - تماهي (projection - identification)، بفهم ما يعيشه الآخرون:

* الكوسموسياسي : هو السياسي العالمي الذي يتجاوز كل الحدود الكرتوغرافية والحدود السياسية وكل ما هو محلي، فالعالمي يقابله المحلي ومنه فالفكر الكوسموسياسي ينشد العالمية المتجاوزة للهويات والإثنيات المغلقة وحدود الدولة .

ترجمة خاصة. 140p. opcit, 6. Ethique, p140. Morin Edgar, la méthode 6-1

مشاعرهم، حوافزهم الداخلية، آمهم وأشجانهم ومصائبهم. إنها على الخصوص الألم ومصائب الآخرين التي تأخذنا إلى الإعتراف بالجانب الذاتي وتحيي فينا إدراك مجتمعنا الإنساني.

إن فهم الآخر يدخل بالضرورة الفهم الموضوعي لكنه يحمل تركيبة ذاتية ضرورية. إن التفسير لا يؤنس بالموضوعاتية: إنه في حاجة إلى من يكمله، وهذا يتطلب إتخاذ حوار منطقي موضوعي - ذاتي لأن الفهم لا يجب أن يكون أعمى ولا غير مؤنس.

فالحب والمؤانسة يسهلان الفهم العقلي ولكنهما في حاجة إليه دائما.

3- الفهم المركب (la comprehension complexe) : يتضمن التفسير: الفهم الموضوعي والفهم الذاتي.

إن الفهم المركب متعدد الأبعاد، إنه لا يختزل الآخر في واحدة من مواصفاته، في واحد من أفعاله، إنه يرمي إلى جمع الأبعاد المختلفة والمتعددة لشخصه. إنه يرمي إلى إدخالهم في نسقهم، ومن خلال هذا، إنه يبحث عن إدراك المصادر النفسية والفردية لأفعال وأفكار الآخرين، مصادرهم الثقافية والاجتماعية، شروطهم التاريخية المضطربة والمؤدية إلى الإضطراب¹.

إنه يهدف إلى تحديد الصفات الفردية والصفات الجماعية العامة، فبعض الحوادث في نظر موران تستطيع أن تُحَيِّن بعض الشخصيات الهامة التي نحملها في أنفسنا : فالثورة تخرج العبقرية السياسية أو العسكرية عند الشباب المتحمس، ومنه فالحرب تستدعي أبطالاً كما تستدعي دمويين، والديكتاتورية الشمولية حولت كائنات دون معنى إلى وحوش. والنشاط غير المراقب للسلطة يمكنه تحرير عبقرية الشر مثلما كان الحال لهتلر وستالين ومنه إمكانات العبقرية أو الهذيان، الطيبة أو الشر، الصفاء أو الوحشية، إفتراضيا في كل كائن ومنه يمكنها الظهور في ظروف إستثنائية².

أليس الفهم المركب، من وجهة سياسية، حلا ولو جزئيا لمشكلة الديمقراطية في تركيبها الأخلاقية وذلك بالنسبة للسياسة الكونية حيث يتم تجاوز الإختلافات العرقية، الإثنية، الإيديولوجية، والمحافظة على إنسانية الإنسان مهما كان دينه ووطنه!؟

¹ - Morin Edgar, la méthode 6. Ethique, opcit, p 140.

² - Ibid , p144. ترجمة خاصة.

حقيقة ، الفهم المركب يمكنه كآلية عقلية -أخلاقية أن يساهم في فك شفرة الديمقراطية / الاخلاق من حيث التعايش والتجاوز ، فالثقافة الانسانية متعددة لكنها تبقى إنسانية ، أما الإيديولوجيا ، فهي عائق إستيمولوجي للفهم المركب كصراع الاسلاموفوبيا / اللاسامية ، ومنه أسس تشومسكي للفهم السياسي بين الشعوب والدول إذا ما توفرت شروط موضوعية لذلك كالإرادة السياسية الفاعلة من طرف القوى العظمى العالمية. ومنه، فمشكلة الشرق الأوسط يمكن أن تجد لها حولا موضوعية دون المغالطات السياسية و الدعاية الكاذبة الهادفة إلى تجريم طرف دون آخر ، وسنرجع إلى هذا لاحقا .

إن مبدأ عدم التناقض في المجال السياسي، والذي أشار إليه "تانزر نيكولا" يلعب دور "المبدأ" في السياسة المحققة في الواقع حيث يمكنه، وهذا بحمولة فلسفية كلاسيكية ميتافيزيقية وأخلاقية، من إستخراج من نظام تفكيرنا كل ما هو غير متناسق وغير متجانس المؤدي إلى عدم إعطاء قيمة وعناية للوجود الإنساني.

ويؤكد "تانزر" على مسألة التبرير لأنها تحمل ميزة خاصة بسبب زوال المتعاليات الميتافيزيقية، الأخلاقية والدينية، فالأخلاق في حالة "إغماء"، ليس كالإزام فردي ولكنها كمرجعية جماعية ويبدو أنها ستحمل معها الفلسفة كذلك، ولهذا يتساءل: هل يمكن إستنتاج أن الفلسفة السياسية يمكنها إستخلاف فلسفة الأخلاق؟¹

في معالجته لهذه القضية، يذهب "تانزر" بأنه يجب إعتبار حقل الفلسفة السياسية هو حقل فلسفة الأخلاق: عالم البشر، العالم الإجتماعاتي (Socialisé). حقيقة أن الأخلاق لا تعالج إلا ما هو جواني عند الإنسان الفرد في حين أن الفلسفة السياسية تهتم ببني الإنسان بصورة جماعية. ولكن أصل الأولى ليس هو نفسه بالنسبة للثانية: الأخلاق تتعلق بالفرد وحده فلا يجب عليه حمل أفكار سيئة وعليه مناشدة عالمية القانون الأخلاقي والذي لا يكون كذلك إلا في عالم إنساني في حين أن الفلسفة السياسية تنطلق من الكثرة وإلا لا يكون لها معنى. وهنا يعود إلى الشهادة الكانطية "الخاطئة" حيث الفلسفة السياسية هدفها لا يكون في تلك الوضعية، ليس بسبب أعداره الأخلاقية ولكن بسبب أن إرغام إنسان على تزوير حكمه، يضعه في وضعية لا سياسية بمعنى لا يشعر بحريته إلا من جانبها الميتافيزيقي فقط.²

¹ - Tenzer Nicolas, philosophie politique, opcit, p15. ترجمة خاصة

² - Ibid, pp16-17.

إن الإنسان عندما يكتشف أن الحرية في تطابقها مع الأخلاق، تعني قبول الموت من أجل الشرف أفضل من الحصول على تحرر كئمن لشهادة زور، فإن حرية الإختيار التي ترجع إليه هي ميتافيزيقية، أما الحرية السياسية المحققة تتمثل في عدم التوقع في مثل هذه الحالة حيث لا يستطيع أي إنسان معرفة كيف سيتصرف.

وفي ربطه بين الشرف والعدالة الديمقراطية، يتكلم صاحب نظرية في العدالة راولز جون*، عن أساس المساواة بمعنى مواصفات الكائنات البشرية من حيث وجوب معاملتهم حسب مبادئ العدالة، وهنا يميز راولز بين الإنسان وبقية الكائنات غير المعنية بتلك المبادئ حيث هناك ثلاث مستويات ينطبق فيها مفهوم العدالة:

أ- الأول يتعلق بإدارة القوانين من حيث كونه نظام عمومي للقواعد وفي هذه الحالة، المساواة تتعلق بالأساسي في العدالة كتعديليه (régularité) بمعنى التطبيق الصارم والعاقل للقواعد وتأويلها حسب مبادئ أو قوانين مثل: معاملة الحالات المتشابهة بطريقة متشابهة وهذا منصوص عليه بالقوانين وقرارات العدالة. وفي هذا المستوى، المساواة هي العنصر الأقل معارضة وإختلافا في فكرة العدالة بالمعنى المشترك¹.

ب- المستوى الثاني لتطبيق المساواة والأكثر إشكالية، يتعلق بالبنية الملموسة للقوانين. وهنا معنى المساواة محقق بفضل مبادئ العدالة التي تفرض على كل الكائنات الإنسانية التي لها نفس الحقوق الأساسية وهذا يلغي الحيوانات التي تتمتع بنوع من الحماية ولكن إطارها ليس هو نفس إطار الكائنات الإنسانية².

ويعتقد "راولز" أن هذه النتيجة ليست موضحة بعد حيث يجب بحث أنواع أخرى من الكائنات إن كانت ستستفيد من ضمانات العدالة وهذا ما يجرنا إلى المستوى الثالث لمسألة المساواة.

ج- من الواضح أن الموضوعات الأخلاقية هي التي تتمتع بحق بالعدالة. وهذه الموضوعات الأخلاقية هي معرفة بمواصفتين:

* راولز جون (1921-2002) فيلسوف أمريكي معاصر، كان استاذ بجامعة هارفارد، إشتهر بمؤلفة نظرية في العدالة (1987)، بالإضافة إلى العدالة والديمقراطية (1993)، الليبرالية السياسية (1995) والعدالة كإنصاف (2003)... إلخ

¹ - Rawls John, théorie de la justice, traduction : Catherine Audard, (Paris : édition Points, 2009), p 543.

² - Ibid , p 544. ترجمة خاصة.

أولاً: هي قدرة على كسب (وهي فعلا كذلك) تصور لما ينفعمهم (بمعنى مشروع عقلائي لحياتهم).

ثانياً: هم قادرون على كسب (وقد كسبوا فعلا) معنى العدالة بمعنى الرغبة الجماعية لتطبيق مبادئ العدالة ووجوب الفعل وفقهم إلى حد معين على العموم¹.

ومنه نتساءل : إلى أي مدى يمكن تحقيق سلم ديمقراطي؟

يرى "راولز" أن فكرة سلم ديمقراطي غير متجانسة مع الديمقراطيات "الواقعية" التي هي ملونة بمعطيات غير عادلة، بميول أوليغارشية ومنافع ومصالح أحادية الإستحواذ والإستغلال (monopolistiques) والتي تتدخل عموماً وبطريقة متخفية في قضايا دول ضعيفة أو صغيرة أو حتى في الديمقراطيات "الهشة"، وهنا يوضح فكرة السلم الديمقراطي:

I- في حالة أن كل المجتمعات الديمقراطية القانونية العادلة تستوفي كليا الخمس شروط لنظام سياسي معين حيث مواطنون، يتفهمون ويقبلون قوانينه السياسية، بتاريخهم وإنجازاتهم ومنه فالسلم بين تلك المجتمعات سيكون أكثر متانة و إتساق .

II- في حالة أن كل واحد من المجتمعات الليبرالية والتي إستوفت الشروط المذكورة في الحالة الأولى، فتلك المجتمعات لا تدخل إلا نادرا في حرب ضد الدول المارقة (Rogue States) أو الخارجة عن القانون (وهي دول لا ليبرالية)، إلا في حالة الدفاع عن النفس أو في الحالات القصوى كالتدخل من أجل حماية حقوق الإنسان².

والخمس شروط التي وضعها "راولز" لتحقيق الإستقرار هي:

أ- نوع من المساواة لتكافؤ الفرص وخاصة في ميدان التربية والتكوين (حيث كل أطراف المجتمع تشارك في الحوار المتعلق بالحق الإجتماعي وتساهم في وضع السياسات الإقتصادية والإجتماعية).

ب- التوزيع العادل للعائدات والثروات والذي يحقق الشرط الثالث لليبرالية: يجب تحقيق لجميع المواطنين كل الوسائل المختلفة والضرورية للإستغلال الجيد لحريتهم الأساسية) وفي غياب هذا الشرط، فإن من

¹ - Rawls John, théorie de la justice, opcit,p 544.

² - Rawls John, Paix et démocratie, le droit des peuples et la raison publique, traduction : Bertrand Guillaume,(Paris : édition la découverte, 2006), p 65. ترجمة خاصة.

يمتلكون الثروة والغنى يميلون إلى السيطرة على ممن ليست لديهم وبالتدريج يتحكمون في السلطة السياسية ويوجهونها حسب مصالحهم).

ج- المجتمع على شكل أجبر في آخر المطاف: عن طريق الإدارة المحلية أو الوطنية، أو سياسات إقتصادية وإجتماعية أخرى. (في غياب شعور بالأمن على مدى طويل وإمكانية شغل منصب عمل مغنى، يهدم ليس فقط إحترام المواطنين لذواتهم بل حتى الإلتناء إلى المجتمع).

د- المعالجات الطبية الأساسية التي يجب أن تكون مضمونة لجميع المواطنين.

هـ- التمويل المالي العمومي للإنتخابات ووسائل الحصول على المعلومة حول المسائل السياسية العمومية. (إن أبسط بيان حول ضرورة هذه الإجراءات لا يفعل سوى إقتراح ما هو ضروري لضمان أن الممثلين وأولئك المسؤولين الرسميين، سيكونون مستقلين بصورة كافية، عن كل منافع إقتصادية وإجتماعية خاصة وكذلك لضمان معرفة المعلومة حول الأساس الذي تستمد منه السياسات وتقييمها بطريقة واضحة من طرف المواطنين)¹.

إن هذه الشروط معبأة بمبادئ العدالة المتعلقة بكل التصورات الليبرالية. إنها تجمع كل المعايير الأساسية التي تنطبق على البنية الأساسية حيث مثال الحق العمومي الذي يتبعه بوعي المواطنون، يمكنه أن يحمي الحريات الأساسية ويمنع اللامساواة الإقتصادية والإجتماعية من أن تصبح متطرفة، مثل الحق العمومي الذي يحتوي شكل من القرار السياسي العمومي، فهذه الشروط وخاصة الثلاثة الأولى، هي ضرورية حتى تصبح تلك القرارات والمداومات ممكنة ومثمرة. إن الإيمان بأهمية المداومات العمومية هي أساسية وحياتية في نظام قانوني عقلاني، وإنه لضروري من أن إجراءات خاصة يتم وضعها من أجل دعمها وتشجيعها².

ولكن: كيف تكون الليبرالية السياسية ممكنة؟

- والمقصود هنا بالليبرالية السياسية حسب تصور "راولز" - وكيف تستطيع قيم ميدان خاص بالسياسي حمله على بقية القيم التي تدخل معها في نزاع وخصام؟ وبمعنى آخر كيف يمكننا في الوقت نفسه الدفاع

¹ - Rawls John, Paix et Démocratie, opcit, pp 66-67.

² - Ibid ,p 67. ترجمة خاصة

عن معتقداتنا بقولنا أنها صادقة ومعقولة، في حين نعترف بأنه من غير المعقول العودة إلى نظام الدولة للحصول على إقرار وتوضيح الآخرين لهذه المعتقدات؟

ولإجابة عن هذه الأسئلة، يقترح "راولز" مرحلتين متكاملتين: الأولى - تقول أن قيم السياسي هي قيم فعلا عالية وسامية ولا يمكن في الحقيقة إختراقها بسهولة، وهذه القيم تحكم في الإطار الأساسي للحياة الإجتماعية وكما يقول "مل جون ستيوارت" (Mill John Stewart 1806-1873): «الأساس في حد ذاته لوجودنا»¹، كما أنها تعرف بدقة المفاهيم الأساسية للتعامل السياسي والإجتماعي².

في نظرية العدالة كإنصاف، بعض هذه القيم المتعلقة بالسياسي* معبر عنها بمبادئ العدالة من أجل البنية الأساسية: الحرية السياسية والمدنية هي واحدة بالنسبة للجميع، التساوي في الحظوظ بعدالة بمعنى التكافؤ في الفرص، التبادلية الاقتصادية، الأسس الإجتماعية للإحترام المتبادل بين المواطنين... إلخ.

إن التمشي الراولزي، يحيلنا إلى مبادئ ديمقراطية والتي يجب أن نحترمها ونطبقها حيث نقبل "بالتعددية كخط دائم في الحياة السياسية"³ ومن هنا يعتقد "راولز" من أنه للوصول إلى وحدة المجتمع في نظام ديمقراطي جيد التنظيم، فإن ما سماه الليبرالية السياسية تدخل فكرة إتفاق "جماعي مراقب" مثلها مثل فكرة السياسي كميدان خاص.

فالليبرالية السياسية تتخذ هذا التمشي، ليس فقط بسبب محتواها الذي يتضمن الحقوق والحرريات الأساسية حيث ضمانتها تؤدي إلى التعددية، ولكن وفقا للمثال الليبرالي والشرعية السياسية، ومن أجل هذه الأخيرة، فإن المعاملة الإجتماعية، في الوقت الذي تتعلق فيه بالإلزامات القانونية الأساسية، فإنه يجب عليها أن تتمشى في الإمكان بحيث تتمظهر في مفاهيم ذكية ومقبولة لجميع المواطنين على درجة من التعقل والمعقولية⁴.

¹ - Mill .J. Stewart, L'utilitarisme, traduction. Fr, (Paris :l' herne, 1968), chapitre 5.

² - Rawls John, Justice et Démocratie, Traduction : C. Audard et autres, (Paris : éditions du Seuil, 1993), p 338. ترجمة خاصة

*السياسي (le politique) كل ما يتعلق بالحياة السياسية من مفاهيم ومبادئ وقيم وفعل سياسي، فالسياسة هي جزء من السياسي.

³ - Rawls John, Justice et Démocratie, opcit, p 347. ترجمة خاصة

⁴ - Ibid, p 348. ترجمة خاصة

يعتقد "راولز" أن هذه المفاهيم تشكلت حسب المرجعية المتعلقة بالقيم الأساسية، القانونية والسياسية (معبر عنها بواسطة تصور سياسي للعدالة)، بمراعاة تنوع المعتقدات الواضحة التي يدافع عنها كل المواطنين.

إذن النظام الديمقراطي الذي تصوره "راولز" يستجيب لمبدأين:

أ- **المبدأ الأول:** هو مبدأ الحرية وهو يتبنى المساواة في الحقوق في كل ما يتعلق بالحرية الأساسية.

ب- **المبدأ الثاني:** أو "مبدأ الأخلاق" وهو مبدأ يقوم على التسامح تجاه الفوارق ولكن بالخضوع إلى بعض الشروط حيث يتمثل الشرط الأول في: ضرورة إعطاء الفرصة للجميع لولوج مكانات الإمتياز بمعنى وجوب ضمان مبدأ تكافؤ الفرص.

أما الشرط الثاني: ويتمثل في ضرورة تقديم المجتمع مساعدات لكل الأفراد المهمشين لإكتساب أقصى ما يمكن من فرص بمعنى السعي إلى تحسين وضعيتهم الإجتماعية.

ومنه فقد تمكن "راولز" من بناء نموذج نظري حيث وفق فيه بين مبادئ الحرية والعدالة، لكن الحرية عادة ما تكون مرادفا للفوارق ولذلك فنظرية "راولز" تتسامح مع هذه الفوارق مع تبرير اللجوء إلى إعادة توزيع الثروات والمنافع لصالح الأفراد الأكثر حرمانا.

هل هناك تقاطع بين مقارنة راولز في أشكلة الديمقراطية / الاخلاق ومقاربة تشومسكي السياسية ؟
نعقد أن هناك تقارب في الدلالة السياسية الاخلاقية بين الفيلسوفين ، حيث أن تشومسكي عالج الاشكالية من منظور نقدي للديمقراطية وعلى الخصوص في الولايات المتحدة الامركية ، وتعاطيها مع الأساليب اللاديمقراطية في العلاقات الدولية .ومنه فهو يؤكد على فكرة الطبيعة الانسانية الواحدة على الرغم من الاختلاف الثقافي، العرقي و الإيديولوجي وذلك في أطروحته اللغوية لما ميز بين الإنسان والحيوان إذ يؤكد أن فهم الطبيعة الانسانية لايزال موطن إختلاف بين الفلاسفة ، إذ يقول : « ... فمثل هذا الوضع ، مفترضا أن له أساس أو قاعدة أخلاقية ، لايستند تماما على الإهتمام الذاتي الشخصي ، فهو يستند أخيرا على بعض فهم لطبيعة الانسان [...] فالفهم الاساسي لطبيعة الانسان هو نادر الوضوح »⁽¹⁾ . ومن خلال أطروحة الطبيعة الإنسانية يمكن التأسيس للسياسة في علاقتها بالأخلاق ، ومنه فالتركيز الرولزي

¹ - تشومسكي نعوم ، تواريخ الانشاق ، حوارات مع بارساميان ديفيد ، ترجمة محمد نجار (عمان : الاهلية لنشر والتوزيع ط1 ، 1997) ص 15.

على فكرة البنية الملموسة للقوانين والتي تؤسس لتحقيق العدالة في الواقع السياسي للشعوب وبين الدول العظمى والأخرى المقهورة خاصة في مقارنة التسامح بين المجتمعات الليبرالية مع المجتمعات اللالبيبرالية في إطار معادلة العدالة ،وقد طرحه تشومسكي من خلال مقارنته النقدية عن النظام الدولي الجديد وأطروحته المتعلقة بالعولمة العادلة وهذا ما سنحلله في الفصول القادمة.

المطلب الثاني: مقارنة سوسيو - فلسفية.

لكن هابرماس يورغن* وجه إنتقادات لنظرية العدالة عند راولز، حيث ينظر للديمقراطية من وجهة مخالفة، إذ يعتقد هابريستيفان** أن هابرماس في كتابه «الحق والديمقراطية» يريد أن يلعب دور المنظر «لديمقراطية جذرية» خاضعة لممارسات تنظيم - ذاتي (auto-organisation) وهي طريق ثالث بين الديمقراطية الممتلة والديمقراطية المباشرة¹. منذ روسو جون جاك، عرفت الديمقراطية منحى هام في الفلسفة السياسية وكذا فإن "الحق" (Droit) تغير معناه جذريا. وبواسطة وسائل التعديل والعلاقات بين - شخصية وتنظيم السلطات، فإنه أصبح الوسيلة التي بواسطتها يعبر المجتمع عن تفهمه لذاته وكذا إستقلالية إرادته. ومنه فالمواطن لم يعد ذلك الذي يخضع لسلطة شرعية أو يستطيع إعطاء أولوية للحقوق بالمعنى الليبرالي للكلمة ، ولذلك فالمواطن هو شخص واع يشارك في المنحنى السياسي الدائم للمجتمع الذي يفكر ويقرر ما يخصه. وعلى الرغم من أن المجتمعات الغربية لم تحقق الديمقراطية في علاقتها بالحقوق الحديثة مثلما تنبأ "روسو" بذلك مثلما أشرنا سابقا، فإن الشكل التمثيلي للسلطة السياسية المنبثقة من الخبرات الثورية على ما يبدو أنها تبلورت في مؤسسة لإخضاع وإستغلال الطاقات الديمقراطية مثلما أشارت إليه الإنتقادات الإشتراكية للدولة البورجوازية في القرن التاسع عشر².

«إن مسألة الشروط لتصور الحق من شأنها أن تخلق أثر للشرعنة، في مقابل الفضاء الإختياري الواسع للعمليات السياسية، توجه إنتباهنا بالخصوص نحو الفرع المكون بين طرف السياسة التشريعية»⁽³⁾، فمن وجهة نظرية الحقوق والتي وصفها "هابرماس" كعملية مختلفة حسب الأشكال المختلفة للمحاجة وكذلك المفاوضات، فإن الإقرار الشرعي للحقوق يعود للإقتراح المسبق الإجرائي والحواري الملحين، ومنه فإن السبب الذي يضع ويتحقق من المقاييس قد أخذ شكلا إجرائيا بالمعنى القانوني للكلمة.

* هابرماس يورغن Jürgen Habermas (1929) فيلسوف وعالم إجتماع ألماني، من آخر ورثه مدرسة فرانكفورت وبصفته مساعدا لثيودور أدورنو ما بين 1956 و1959، إستعاد هذا الباحث النظرية النقدية مع إرادة الحفاظ على إستلهاهم ماركسي لادوغماتي، وإنما بإعادة النظر فيه، عين سنة 1964 استاذ الفلسفة وعلم الإجتماع بجامعة فرانكفورت، من مؤلفاته: المعرفة والمصلحة (1965)، التقنية والعلم (1968)، الأخلاق والتواصل (1983)، بين الطباعية والدين (2008).

** هابر ستيفان Stéphane Haber: أستاذ بجامعة بوزانسون Besançon وقد نشر: هابرماس والسوسيولوجيا (1998).

¹- Haber Stéphane, Habermas, les voies de la démocratie radicale, in : magazine littéraire, le renouveau de la philosophie politique,(N° 380, Octobre 1999), p 52.

²- Ibid, p 52. ترجمة خاصة.

³- Habermas Jürgen, Droit et Démocratie, Entre faits et normes, Traduction : Rainer Rochlitz et Christian Bouchindhomme, (Paris: éditions Gallimard, 1997), p 311.

إن مثل هذا التصور الإجرائي القانوني المعبأ بالأمثلة (**idéalisations**) يمكنه أن يكون ذا صلة بدراسات إمبريقية (Emperique) ترى في السياسة على أنها فضاء عمومي سياسي تتصارع فيه الأفكار والأحزاب، حيث تطبق فيه إجراءات السلطة ويمكن تحليله من جهة أنها مواجهات إستراتيجية مبنية على مصالح مختلفة لكن بمعنى عمليات منظمة للتعديل. يقول هابرماس: «إنني لا أقصد أن هذه المسألة بمعنى التناقض بين المثالي والواقعي؛ بالطبع، فإن المضمون المعياري والذي يمكن أن يستخرج دون معارضته للعمليات السياسية الملاحظة في حد ذاتها. إن سوسيولوجيا الديمقراطية التي تشتغل بطريقة إعادة البناء، يجب عليها إختيار مفاهيمها الأساسية بطريقة تمكنها من التعرف على الجزئيات الخاصة بـ "العقل الموجود" وهي متناقضة ومتنافرة وداخلة في الممارسات السياسية»⁽¹⁾.

فمقاربة مثل هذه لا تحتاج في نظره إلى دعم لأية فلسفة تاريخ، إنها تبدأ بكل بساطة من مقدمة: حتى من وجهة نظر إمبريقية، لأن طريقة عمل نظام سياسي معزز ببنية قانونية لدولة قانون لا يمكن وصفها بطريقة دقيقة وتامة دون الرجوع إلى بُعد صلاحية القانون وإلى قوة شرعية تصورها الديمقراطي.

ومن خلال تبني أطروحة نظرية القانون، يحيلنا هابرماس إلى الضغط الموجود بين الواقعية (**factuelité**) والصلاحية الملازمة للقانون في حد ذاته. وهنا يناقش هابرماس، العلاقة الخارجية بين الواقعية والصلاحية وبمعنى آخر الضغط الموجود بين التصور المعياري القائل بأن دولة القانون لها في حد ذاتها- مثلما هي مشروحة بنظرية المناقشة أو المحادثة (**théorie de la discussion**)، والواقعية الإجتماعية للعمليات السياسية التي تنمو في إطار صورة مطابقة نوعا ما لدولة القانون. يقول: «نعود هنا إلى وجهة نظر النظرية الإجتماعية... إن النظرة الداخلية لنظرية القانون سمحت لنا من الإطلاع على أن نظام القوانين، يجب أن يؤول ويحقق على شكل قوانين تاريخية ويوضع في أنظمة قانونية»⁽²⁾.

ويقترح هابرماس أن نترك مؤقتا هذين المستويين (الأول الخاص بنظرية المقارنة بين القوانين والثاني بتحليل القوانين مثلما هي مقدمة بالعلوم السياسية) ويهم إلى البحث عن محطات تسمح بالمصالحة بين النماذج الديمقراطية بوصفها معيارية ونظريات الديمقراطية التي تقترحها العلوم الإجتماعية. وحتى الآن، فإن عملية التعميم، وإستعمال النظام السياسي، كان همه في إطار عملية بناء دولة القانون. وفي هذه السياقات، فإن المسألة تتعلق بطريقة معالجتها "المعيارية" والعلاقة بين السلطة المؤسسة على الحوار

¹ Habermas Jürgen, Droit et Démocratie, Entre faits et normes, p 311. ترجمة خاصة.

² - Ibid, p 312.

والسلطة المؤسسة على مظهرها الإداري والإجتماعي: «إن علم الإجتماع السياسي يعالج هذه الظواهر من وجهة نظر مختلفة»⁽¹⁾.

في كتابه "الحق والديمقراطية"، يريد هابرماس أن يكون منظر زمانه²، حيث وبالنسبة إليه، الفلسفة السياسية تحتوي على نواة وصفية أو يوتوبية، لأنها يجب أن تتأكد من "سلوكها" الواقعي ومنه يمكن القول من أنها لازالت دائما مجرد تأويل للحاضر التاريخي. وفي هذه الظروف، تكون طريقتها هي ملاحظة المد التجزيئي، الهش وأحيانا المتناقض والمتنافر، عوض فهم جديد للربط الإجتماعي المؤسس على التعميق وتوسعة الممارسات المتعلقة بالتحديد الذاتي - الجماعي، فالربط الإجتماعي الذي لا يكون مؤسسا بعادات مشتركة، لا هو مؤسس على وصايات سياسية خارجية، ولكنه مؤسس على التضامن والمسؤولية المشتركة وينبثق ويولد من إلزامية القرار الجماعي الخاص بنا. وهنا لا يتعلق الأمر إلا بالميل، بهذا المعنى، حتى وإن لم يكن هابرماس ماركسيا، فإنه لا يقطع الصلة تماما مع هذا التيار لأن "الحق والديمقراطية" يريد أن يعطي الوسائل لنقد تاريخي موثق، ومعياريا هو مؤسس على حالات إجتماعية حديثة لتتمكن من الوصول إلى مشاريع سياسية تؤدي إلى التقدم والتطور، بالإضافة إلى كونها واقعية حيث يمكنها النمو والإزدهار.

إن هذا المشروع يبدأ أولا من نظرية "حقوق الإنسان" التي تصحح القراءة الليبرالية المهيمنة. هذه الحقوق، ليست فقط حقوق محفوظة ومحمية ضد الديكتاتورية والشمولية، بل والتمتع بالحرية الذاتية. كما أنه يضمن الحق في المشاركة في القوة السياسية وعدم الإختزال في القدرة على الإنتخاب أو الخضوع لمراقبة الحكومة³.

وفي مجتمع عادل، يوجد حق الإستقلالية الخاصة والإستقلالية الجماعية، مما يعني أن الحرية بمعنيها (الإستقلال في مقابل الإرغام والقوة للتقرير الذاتي بطريقة حرة)، تصبح ملزمة بإيجاد مكانها في القوانين السياسية⁴.

¹ - Habermas Jürgen, Droit et Démocratie, Entre faits et normes, p 312.

² - Haber Stéphane, Habermas les voies de la démocratie radicale, opcit. p 52. ترجمة خاصة.

³ - Ibid, p 53.

⁴ - Ibid, p 53.

إنها نظرية للحقوق والتي من مهامها أن تفكر تلك الحقوق. وفي الحقيقة الديمقراطية لا تحقق شفافية مباشرة لذاتها في أن يحكم مجتمع نفسه بطريقة مطلقة. إن مجتمعاتنا لا يمكنها الإستغناء عن حق أصبح مستقلا، مختلفا ويشغل وفق قواعد تقنية خاصة.

ومحققا للأمن والنظرة التنبؤية المحترسة بفضل إحترام الإجراءات القانونية والقواعد العادلة والمحايدة والموضوعية، كما يشكل شكلا للفعل داخل المجتمع، في حد ذاته فريد من نوعه، شرعيا من الناحية الأخلاقية. يقول هابر ستيغان: «إن "سيادة شعب" لا تحقق إلا بالمرور بالقنوات المعقدة للقوانين، والقرارات التي لها منطقتها الخاص حيث تخاطر بالتمأزق والشلل. ومن الناحية التبادلية، فإن الحق لا يكون شرعيا إلا إذا حافظ على تواصله مع المبدأ الديمقراطي الذي يفعل حوارا مفتوحا يضمن تكوين إرادة ما بين ذاتية مستقلة إذا طبق هذه الروح، أطر تحقيقاتها الواقعية وشجع ولوجها في المجتمع»¹.

في حين مبدأ التحديد الذاتي هو مقون جزئيا وبالنسبة لهابرماس فهي الممارسات "الشكلية" للمداولات الجماعية الواجب بقاؤها أساسية .

إنها تحمل شكل الضغوط الثابتة الممارسة على الأجهزة القانونية في الدولة بواسطة مختلف المحادثات التي تكون داخل مختلف فضاءات المجتمع المدني، وبواسطتها هذه الأخيرة تحدد ذاتها وتفتح المجال لتشكيل إرادة عامة².

إن المحادثات المذكورة تلعب دورا أساسيا: ففي مجتمعاتنا الموسومة بتعددتها وإختلافاتها المتنامية والمتعلقة بالحياة ووحدة الجمهورية لا تكون خاصة بمجموع الأفراد المتلاحمين حول نظرة للعالم موحدة ومحددة، ولكن فقط لثقافة ديمقراطية مشتركة والتي تشجع التعددية والمشاركة، الإستقلالية الجماعية وإحترام قواعد القرار.

وإذا عدنا إلى الإجراءات الديمقراطية، يتساءل هابرماس: أين وكيف تستطيع هذه الإجراءات من إيجاد قاعدة في حياة مجتمع مركب؟ وهنا يقدم هابرماس مقاربة "داهل روبرت" الذي حرر الفهم الحدسي للتحديد الذاتي الديمقراطي وإستخراج معيار عملياتي يمكننا من إتخاذ قرارات التي تكون في صالح الجميع حيث ميز "داهل" خمس معايير وهي:

¹ - Haber Stéphane, Habermas les voies de la démocratie radicale, p 53.

² - Ibid, pp 53-54. ترجمة خاصة.

أ- إدخال كل الأشخاص المعنيين.

ب- الفرص تكون موزعة وحقيقية للمشاركة في العملية السياسية.

ج- المساواة في حق الانتخاب حين إتخاذ القرارات.

د- المساواة في حق إختيار مواضيع الحوار وبصفة عامة مراقبة جدول الأعمال.

هـ- توفير الشروط التي تمكن كل المعنيين من مناقشة، على ضوء معلومات كافية وأسباب معقولة، فهم معبر عن تنظيم ومصالح مستشكلة¹.

وكنا قد أشرنا إلى هذه المعايير في المبحث الأول على لسان "تيللي تشارلز" بأكثر تفصيل.

إن الشرط الأخير (هـ)، يتعلق بمستوى المعلومة الضرورية بالإضافة إلى الحوار كوسيلة لتكوين الإرادة، يقول "داهل": «وبخصوص الموضوع الذي هو محل قرار، فكل مواطن له الحق في الفرص المتساوية واللازمة لمعرفة والمصادقة على الإختيار الذي يخدم بصفة أحسن مصالح المواطنين»⁽²⁾ ثم يضيف: «وفي الحالة حيث مصالح المواطن تتطلب التركيز على الخير العام أو المصلحة العامة، فإنه من الواجب أن يكون للمواطنين الحظ للوصول إلى فهم هذه القضايا»⁽³⁾ وللوصول إلى هذه الغاية، فإن الأمر يتعلق بـ «المناهج والشروط» المتعلقة بتكوين إرادة سياسية والتي إعتبرها "ديوي جون (Dewey John 1859-1952). «مشكلة الفضاء العمومي بإمتياز»⁽⁴⁾.

يرى "هابرماس" أنه ولحد اليوم، لا يوجد نظام سياسي يحقق وبصفة كاملة ومشجعة المعايير الخمسة المذكورة، معترفا بأن التركيبية الإجتماعية تجبرنا على تطبيق هذه المعايير بطريقة مختلفة (وخاصة لتفويض بعض كفاءات القرار ولتحقيق معايير القرار والتي تكون، وبطريقة عامة، قادرة لتقليص المركب وتحويله إلى وسيلة للحق وللتنظيم)، ولكن إجراء مثل هذا لا يتناقض من حيث المبدأ مع تحديد "تقاربي"، بل ويمكننا إعتبار نماذج الديمقراطية الموجودة، المؤسسة على التنافس، على شكل نظم للفعل

¹ - Dahl Robert, A preface to Economic Democracy, (Cambridge, Polity, 1985), p 59.

² - Ibid, p 112.

³ - Ibid, p 112. ترجمة خاصة.

⁴ - Dewey John, the public and its problems, (New York: Holt and Co, 1954), p 208.

حيث الإجراء الديمقراطي يكون فعلا قد وضع وحدد، ليس تحت شكل إسمي للحقوق إلى المشاركة والحوار السياسي فحسب، ولكن بطريقة إنتقائية، تحت شكل ممارسات عملياتية¹.

و يعتقد أن تقدير "داهل" لهذه البوليارشية (Polyarchie) يتحدد ويتميز بمجموعة من الحقوق والقوانين الفعالة والتي منذ الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، فرضت نفسها "بصفة تدريجية في مجموعة متنامية من الدول الحديثة، وحسب تصنيفات "داهل" حوالي سنة 1930، خمسة عشر دولة أوروبية وست (06) دول غير أوروبية كانت مطابقة لهذه المواصفة، وحسب حساباته، فإن عدد الأنظمة السياسية يكون قد تضاعف في نهاية السبعينات².

لقد إعتد "داهل" على نتائج مختلف الدراسات المتعلقة بالحدثة والتحديث لإستخراج، حسب نمذجته التزامنية، السياق الملائم للدمقرطة والمتعلق بالمجتمعات المسماة ("MDP"*) بمعنى : حديثه، ديناميكية ومتعددة. إن هذه المجتمعات تقدم مواصفات معروفة جدا: مدخول مرتفع نوعا ما لكل ساكن، نمو طويل المدى للمدخول الوطني، نموذج للإنتاج مؤسس على إقتصاد السوق مع تخفيض متواصل للقطاعات الأولية والثانوية، مستوى مرتفع نسبيا للبناء، مستوى مرتفع للثقافة العامة، نقص في نسبة وفيات الأطفال، إرتفاع في مستوى حظوظ العيش...إلخ. ويؤول "داهل" هذه الإحصاءات المترابطة منطقيا على شكل شروط إجتماعية ملائمة حيث يمكن لدولة القانون من توليف وفي الآن نفسه النظام الإجتماعي والقوة التي تمتلكها الدولة، يقول: «إن مجتمع (MDP) يوزع السلطة، التأثير والمراقبة من خلال مركز واحد، وذلك بتوزيعهم على أفراد مختلفين، جماعات، منظمات وجمعيات. إنها تشجع التصرفات والمعتقدات الملائمة للأفكار الديمقراطية. وعلى الرغم من أن هذين الصفتين تعالجا بصفة مستقلة الأولى عن الثانية، فإنهما يتقويان بصفة تبادلية»³. إنها ليست التوزيع متعدد المركزية (Polycentrique) للسلطة، والذي ظهر في المجتمعات ذات الإختلافية الوظيفية، والتي تشجع الديمقراطية، إذ يجب على لامركزية السلطة من التعاون مع الثقافة الليبرالية السياسية المؤسسة على نماذج من "الإجتماعانية" (Socialisation) الملائمة.

¹ - Habermas Jürgen, Droit et Démocratie, opcit, p 342.

² - Ibid, p 342. ترجمة خاصة.

* MDP : Modernes, Dynamiques et Pluralistes. (فهي إذن ديمقراطية).

³ - Dahl Robert, A preface to Economic Democracy, opcit, p 252.

وفي الحقيقة، فإنه في الإطار الثقافي السياسي المماثل لما ذكرناه، يمكن تحمل وإخراج دون عتق الضغوطات ما تحت ثقافية (Sub - culturelles) الغنية بالإشكالات، بين أشكال الحياة، الهويات والنظرة للعالم والتي يتنافس عليها¹.

حسب "داهل" فإن "عنق الزجاجة" الهام جدا لكل تقدم للديمقراطية فيما بعد ما وصلته في الحاضر، يكمن في التفرقة بين المعرفة النسبية والتعديل السياسي، هذه التفرقة التي تمنع المواطنين من إستعمال معرفة الخبراء، سياسيا ضرورية لتكوين أفكارهم الخاصة. ويؤكد إن الخطر الأكبر والأهم يكمن في المتغير التكنوقراطي لأبوية مؤسسة على الإستحواذ وإملاك المعرفة².

إن الممر المفضل لمصادر المعرفة الضرورية للتعديل، تسمح بممارسة سيطرة خفية على عموم المواطنين، عموم "معلوم"^{*}، مقطوع عن تلك المصادر وينتشي بمظاهر سياسة رمزية. ولهذا يضع "داهل" آماله في الإمكانيات التقنية للإعلام التلفزيوني (Télécommunication) ويقترح تشجيع تكوين إرادة مختصة حسب وظيفتها ولا مركزية تشغل بواسطة جمعيات منتقاة بطريقة ممثلة وتتمتع بمعلومة مختصة³.

يرى "هابرماس" أن السلوك التجريدي هو نوعا ما يوتوبي، الخاص بهذا الإقتراح المركز وبصفة فردية مع النية والإدراك لهذه الدراسة. وفي الحقيقة أراد "داهل" تبيان ومنذ مدة طويلة وذلك بالغوص في قوانين المجتمعات المتطورة، فكرة الإجراء الخاص بالسياسة التداولية والذي لم يكن بحاجة إلى التسلل من الخارج في حقيقة تلك المجتمعات. وإنه ينقص هذا الهدف لأنه لا يمكنه ربط وبطريقة مقنعة الحجج المعيارية والتي "تناضل" في صالح تبرير الإجراء الديمقراطي مع التحليل الأمبريقي. إن من أسباب هذا الإخفاق، تكمن حسب "هابرماس" في نوعية التحليل السوسيولوجي المستخدم⁴.

مادامت البنية الإجتماعية لا تفهم وتترك إلا بواسطة وسائل ذات صفة ترتيبية لنمط من خلال توزيع المداخل، والت مدرس، وما ينقص هذه السوسيولوجيا هو اللغة المؤقلمة لنمط الوصف الذي يسمح

¹ - Habermas Jürgen, Droit et Démocratie, opcit, p 343.

² - Ibid., p 343. ترجمة خاصة.

* معلوم: المقصود به موجه بوسائل الإعلام التي تسيطر على أفكاره وتوجهه وفقا لأجندات مدروسة.

³ - Dahl Robert, Democracy and its Critics,(New Haven: Yale University Press, 1989), p 339.

⁴ - Habermas Jürgen, droit et Démocratie, opcit, p 344. ترجمة خاصة.

فهم الميول الملائمة مثل علامات قوة العقلنة في المجتمع والقابل للإهتمام والتوسعة من طرف النظام السياسي.

إن تشخيص حالة المجتمعات المركبة والتي من خلالها القوى الأبوية للمعرفة تشكل عائقا أمام ديمقراطية أكثر دفعا، تسمح بوضع وصل بين البنية المركزية، التداولية لنظام سياسي مبني بواسطة دولة القانون من جهة، ومن جهة أخرى بعض العمليات الأكثر عمقا للمنتوج الاجتماعي.

إن التمشي الهابرماسي المتعلق بالديمقراطية الجذرية الخاضعة لممارسات تنظيم ذاتي والمرتبطة بفكرة الحق كأساس معياري لكنه إجرائي، يجعلنا ننزل إلى الدراسات الأميركية لأن السياسة فضاء عمومي تتصارع فيه الأفكار والأحزاب، ومنه أراد هابرماس إيجاد حلقة وصل بين النماذج الديمقراطية في إطارها المعياري ونظريات الديمقراطية التي تقترحها العلوم الاجتماعية في إطار بناء دولة القانون، ومعنى ذلك أنه يمكن التأسيس للعلاقة الموجودة بين الإطار المعياري والإطار الميداني من خلال العلاقة الموجودة بين السلطة المؤسسة على الحوار والسلطة المؤسسة على المظهر الإداري والاجتماعي.

ومن خلال ذلك، قد نجد تقاطع بين تشومسكي وهابرماس في مسألة حقوق الإنسان وعلاقتها بالليبرالية المهيمنة، حيث يلتقي الفيلسوفان في فكرة إرتباط الحقوق بالحرية والمشاركة الفعالة في العملية السياسية وبالتالي لا يمكن إختزال دور المواطن في العملية الانتخابية وفي الطاعة والولاء للسلطة فقط، وهذه الفكرة ركز عليها كثيرا تشومسكي في طرحه لإشكالية: «ديمقراطية المشاهدين» حيث لا يمكن تبرير التسلط والمغالطات السياسية في علاقة السلطة/ المواطنين ومن هنا وجب الرجوع إلى الحوار كوسيلة سياسية ذات قيمة أخلاقية، ومن خلال ذلك إنتقد الأساليب اللاديمقراطية التي قد تخرج من رحم الديمقراطية المزعومة حيث فكك شفرة السياسة الأمريكية في تعاطيها مع أساليب تطعن في الديمقراطية، وتؤسس لأنظمة ديكتاتورية مقنعة برداء ديمقراطي، وسنحل ذلك من خلال علاقة الديمقراطية بالليبرالية، الديمقراطية والعولمة، الديمقراطية والبروباغندا، والديمقراطية والإيديولوجيا، وكل ذلك سنفضله لاحقا.

من خلال ذلك، يمكننا الخروج بنتائج هي:

1- أشكلة العلاقة بين الديمقراطية كمبدأ في شفه الأخلاقي والديمقراطية كممارسة في شقها السياسي، بدأت منذ الإستشكال الكانطي في العقل العملي: ماذا يجب علي أن أعمل؟ ومنه إمتد الخطاب الكانطي النقدي عند بعض الفلاسفة السياسيين المعاصرين ولكن بتغير في شكل التعاطي مع المسألة وتوسعته

أكثر، حيث إستشكل موران إدغار المسألة من خلال إعتبره الديمقراطية سؤالاً في السياسة المعاصرة وطرحه لمقاربة الديمقراطية الإنعكاسية والديمقراطية الإرادة، ولذلك فالديمقراطية بالنسبة إليه ليست مبدأ مطلقاً من حيث كونها تعرف متناقضات لكن حضورها ضروري في السياسة وهي في حاجة دائمة إلى أخلاق والحل الأنجح لمشكلتها يكمن في الفهم المركب.

2- أما مقارنة تانزر نيكولا المتعلقة بأشكلة إستخلاف الفلسفة السياسية لفلسفة الأخلاق تحيلنا إلى مشكلة الحرية في علاقتها بالأخلاق ومنه يبقى الإستشكال قائماً بين بعدها الميتافيزيقي وبعدها السياسي الممارساتي.

3- في حين أن الطرح الراولزي من خلال التأسيس لفكرة العدالة في علاقتها بالديمقراطية، قاده إلى التركيز على البنية الملموسة للقوانين وبالتالي تحقق العدالة في الممارسة السياسية كون الإنسان كائن أخلاقي للوصول إلى الهدف الأسمى وهو السلم الديمقراطي مما يؤشكل لنا علاقة الديمقراطية بالأخلاق من حيث أنها اليوم أصبحت مرتبطة بالمصالح والقوة وطغيان الليبرالية. فتركيز راولز جون على قيم السياسي والتي هي قيم سامية جعله يربط الديمقراطية بمبادئ العدالة كالحرية السياسية والمدنية للجميع وتكافؤ الفرص والتبادلية الإقتصادية والإحترام المتبادل بين المواطنين. ومنه إننا نجد مبدئين أساسيين في النظام الديمقراطي عند راولز هما: - مبدأ الحرية (الحيات السياسية).

- ومبدأ الأخلاق الذي يقوم على فكرة التسامح.

4- أما مقارنة هابرماس يورغن، فركزت على الإشكالية الموجودة بين التصور المعياري القائل بأن دولة القانون لها في حد ذاتها مثلما هي مشروحة بنظرية المناقشة أو المحادثة، والواقعية الإجتماعية للعمليات السياسية والتي تنمو في إطار صورة مطابقة نوعاً ما لدولة القانون وهذا يحيلنا إلى مناقشة فكرة القانون بين الواقعية والصلاحية الملازمة له، وهذا يؤشكل لنا الديمقراطية كمبدأ والديمقراطية كممارسة من خلال إستشكال فكرة الحقوق في علاقتها بأطر أخرى كالليبرالية مثلاً.

وهذا ما يوضح لنا إعتقاد هابرماس على معايير "داهل روبرت" الخمسة والتي هي ذات توجه إجرائي في الديمقراطية مع التركيز على فكرة الحوار كآلية ديمقراطية، ومنه فلقد توصل داهل إلى فكرة أحسن سياق للديمقراطية المتمثل في مجتمعات حديثة، ديناميكية ومتعددة، حيث أنها حديثة من حيث تطورها التاريخي، ديناميكية من حيث الفعالية ومتعددة من حيث الإختلاف والتعايش.

5- فكل هذه الآراء نجد صداها عند تشومسكي نعوم في فلسفته السياسية عموما، وفي مشكلة الديمقراطية خصوصا، حيث عالج معضلات الديمقراطية المعاصرة من حيث التصور ومن حيث الممارسة من خلال منهجه النقدي حيث حلل مفهوم الديمقراطية من خلال أشكلة علاقتها بجوانب أخرى محاثة لها، كالديمقراطية والليبرالية (المتوحشة) التي تتأسس على فكرة الريح لا فكرة العدالة مثلما أسس لها راولز بالإضافة إلى علاقة الديمقراطية اليوم بالصراع الإيديولوجي الخطير كصراع الإسلاموفوبيا /اللاسامية والذي يؤشكل لنا أطروحة الفهم المركب التي أسس لها موران إدغار على الرغم من قيمتها الإيستمولوجية من جهة، ومن جهة أخرى قد يكون الفهم المركب أنجع وسيلة للحوار والتعايش والتسامح بين الشعوب والأديان والحضارات وذلك ما حله تشومسكي منتقدا الداعين إلى فكرة الصراع بين الحضارات .

كما حلل علاقة الديمقراطية بحقوق الإنسان وذاك ما نراه يتقاطع مع طرح هابرماس يورغن من حيث التركيز على التكامل والتواؤم بين الإطار الصوري للقوانين والإطار الممارساتي الواقعي وكل ذلك بهدف التأسيس لدولة القانون التي تحترم حقوق الإنسان وتكريسها في الواقع السياسي، ولعل القاسم المشترك بين الفيلسوفين هو التركيز على الحوار كآلية للتواصل بين الشعوب والثقافات، وبين السلطة والمواطنين وخاصة قيمة المواطن في الإطار الأخلاقي، فهو أكبر من أن يعتبر كوسيلة إنتخابية فقط، وهذه الأفكار سنحللها عند تشومسكي بتوسع أكثر في الفصول القادمة وقبل ذلك يجدر بنا التساؤل:

إذا كانت الديمقراطية مؤشكلة في علاقتها بالأخلاق فهل ذلك يعني أن هناك قطيعة بين الممارسة الديمقراطية والمبدأ الأخلاقي؟

وبمعنى آخر هل الديمقراطية اليوم تخضع للمصالح ولا تخضع للمبادئ على إعتبار أن الغايات تبرر الوسائل ؟

ذلك ما سنعرفه من خلال المبحث القادم الذي سيتناول الماكيا فيلية في السياسة.

المبحث الثالث: في الماكيافيلية والسياسة.

تمهيد:

بعد مناقشة مفهوم الديمقراطية من خلال بعض مواقف فلاسفة معروفين بقامتهم الفلسفية السياسية، سواء كانوا من المدافعين عن الخيار الديمقراطي الأخلاقي أو الذين إتخذوا مواقف "مداهنة" للسلطوية والشمولية؛ بالإضافة إلى ذلك أشكلة الديمقراطية من خلال علاقتها بالأخلاق وهنا لجأنا إلى بعض المواقف الفلسفية المعاصرة حتى نؤكد أن المشكلة آنية لا تاريخية فحسب ولا تزال تقلق عقول فلاسفة السياسة وحتى المشتغلين بالحقول المعرفية القريبة منها مثل السوسيلولوجيا والأنثربولوجيا والعلوم الإقتصادية والقانونية والشرعية وغيرها حيث إشتغل بها علماء الاجتماع ورجال القانون و أنثربولوجيون ... إلخ .

لكن لماذا السياسة وهي فن الممكن، محايدة دائما لأزمة قيم أخلاقية؟ هل يفضل السياسي فن "النفاق" والحيل والمكر والخداع والديماغوجيا على أن يفضل الوضوح والصدق والإخلاص والتفاني في أداء الواجب ليس من أجل الواجب فحسب، على حد تعبير "كانط إمانويل"، ولكن من أجل الإنسانية جمعاء؟ هل تبقى القاعدة: الغاية تبرر الوسيلة، قاعدة لا نهائية في الحقل السياسي؟ ذلك ما سنحاول تحليله من خلال الميكافيلية في السياسة.

المطلب الأول: الماكيافيلية و مونتسكيو.

لقد قصدنا الميكافيلة وليس ماكيافيلي نيكولا* ، لأن المشكلة هي أكبر من صاحبها، فالميكافيلية هي نسق فلسفي سياسي يخترق التاريخ، ولقد عرف هذا النسق منذ ظهور الإنسان السياسي إلى غاية اليوم، بغض النظر عن ثقافته، دينه، أفكاره، إيديولوجيته وجنسه.

صحيح أن صاحب كتاب "الأمير" الذي أكسبه شهرة عالمية عبر العصور، قد أكسبه في الوقت نفسه، أعداء ومعارضة إلى غاية إتهامه بمساندة الإستبداد والديكتاتورية من طرف الشعوب المقهورة؛ ولقد حاول جولي موريس (** Maurice Joly) في كتابه: حوار في جهنم بين ماكيافيلي ومونتسكيو المطبوع عام 1865 والذي صودر من طرف بوليس نابليون الثالث، أن يوضح مقاصد ماكيافيلي السياسة مع تبريرها ولقد جاء في بعض هذا الحوار :

أ- «مونتسكيو: إنك لا تتكلم عن نفسك يا ماكيافيلي؛ إنه لتواضع كبير وخاصة لما نترك وراءنا: مخطوط الأمير، ذلك العمل الضخم.

ب- ماكيافيلي: أعتقد أنني أفهم المغالطة التي تختفي تحت كلماتك. إن أكبر ناشر فرنسي سيحكم عليّ مثل العوام الذين لا يعرفون عني إلا إسمي، أليس ذلك حكم مسبق وأعمى؟»⁽¹⁾.

ويحاجج "ماكيافيلي" "مونتسكيو" من خلال الخدمات التي قدمها لوطنه، إيطاليا، حيث يدعي أنه حماه من الإعتداءات بإستخدامه للديبلوماسية والسيف معا، على الرغم من أن كتاب "الأمير" جلب على صاحبه كل المصائب التاريخية ولعنه الشعوب المقهورة لأنه إتهم بمساندته للديكتاتورية والسلطوية والإستبداد، «إن هذا الكتاب أعطاني شهرة عظيمة وأعلم ذلك، لكنه أحالني إلى مسؤول عن كل الشرور

* ماكيافيلي نيكولا Machiavel Nicolas (1469-1527) ولد بفلورانس من عائلة نبلاء المدينة حيث كان أبوه رجل قانون. كتب سنة 1499 نصه الأول بعنوان "خطاب حول شؤون بيزه ثم فن الحرب حوالي 1520، وبعد خلافات حادة مع السلطة، تعرض للتعذيب فهرب إلى الريف وبدأ كتابه "الأمير" سنة 1513. تم طباعة كتابه "الأمير" لأول مرة سنة 1532، بعد وفاته تاركا وراءه عائلة غارقة في اليأس والحرمان وقد علق روسو جون جاك على كتابه بقوله: "كان ماكيافيلي يتظاهر بإعطاء الدروس للملوك، لكنه أعطى أعظم الدروس للشعوب".

in : Machiavel Nicolas, Le Prince par Jean vincent Périés,(Paris: Booking International, 1996), p p 7-9.

** جولي موريس: (1829-1878) كاتب فرنسي ورجل قانون (محامي)، عرف من خلال عمله حوار في جهنم بين ماكيافيلي ومونتسكيو، والذي إستخدم فيما بعد على شكل أساس لبروتوكولات أخبار الصهاينة.

¹ - Joly Maurice, dialogue aux enfers entre Machiavel et Montesquieu, (Bruxelles :édition A Mertens et fils, 1864), Premier dialogue, pp 12-13. ترجمة خصصة.

والإستبداد، وجلب عليّ لعنه الشعوب الذين شخصوا فيّ كرههم للديكتاتورية؛ إنه سمم أواخر أيامي وتوبيخ الأجيال يبدو أنه يلاحقني إلى هنا»⁽¹⁾.

لكن "مونتسكيو" يؤشكّل علاقة "ماكيافيللي" بالملوك والأمراء منتقدا هذا الأخير الذي يدعي أنه يحمل أفكار الحرية والعدالة والمساواة وغيرها من الفضائل الأخلاقية السياسية: «هل هذه حقيقة فكرك؟! بما أنك تتكلم بهذه الصراحة، أستطيع أن أصرح بأنها كانت أفكارني، وإنني أوافق أفكار الكثير ممن قرأوا كتبك... إنك لم تقل ما كنت تفكره»⁽²⁾.

ويدافع "ماكيافيللي" عن نفسه بأنه كان يقول الحقيقة للشعوب وللملوك على السواء ويقصد الحقيقة السياسية: «...ليست الحقيقة الأخلاقية ولكن الحقيقة السياسية؛ ليست الحقيقة كما يجب أن تكون ولكن الحقيقة كما هي وكما تكون دائما. لست أنا من أسس للعقيدة التي ألصقت بشخصي، أنه القلب الإنساني لأن الميكافيللية هي أسبق من ماكيافيللي»⁽³⁾.

يستدل "ماكيافيللي" بحجة تاريخية حيث يرجع إلى أجداده الذين شخصوا عقيدته السياسية مثل "شارلمان" ("Charlemagne") وسيزار بورجيا (Cesar Borgia) ولويس السادس (Louis XI) وغيرهم كثر، بالإضافة إلى الماضي فإنه يتنبأ بالمستقبل حيث يعتقد أن القائمة مفتوحة لأجداده وأتباعه الذين يأتون بعده: «...ولقد جاءوا بعدي، ستكون القائمة طويلة حيث أن "الأمير" لم يلقتهم شيئا جديدا لأنهم مارسوا السلطة. من أرادني في زمنكم أن أكون لامعا ومشهورا، ألم يكن "فريدريك الثاني"؟! إنه أعطاني القلم بغرض شعبيته، وفي السياسة كان يطبق وبصراحة أفكارني»⁽⁴⁾. ويبرهن "ماكيافيللي" عن منطقية أفكاره وواقعيتها من خلال التمثيل بالفيزياء والطب والكيمياء والأخلاق والتاريخ حتى يؤكد صحة وعلمية نظريته السياسية: «بأية نزوة فكرية غير مفهومة أرادوا إتهامي على ما كتبت في هذا الكتاب؟! هل يمكن تأنيب عالم يبحث عن الأسباب الفيزيائية لسقوط الأجسام والتي تجرحنا حين سقوطها، وكذلك الطبيب عندما يشخص الأمراض، والكيميائي عندما يؤرخ للسموم، والأخلاقي عندما يحدد الشهوات والنزوات، وصولا إلى المؤرخ الذي يكتب التاريخ»⁽⁵⁾.

لكن «مونتسكيو» وبحذافة منطقية وبصيرة سياسية، يكشف ما أسماه المغالطة والفسطة التي إعتد عليهما "ماكيافيللي" لتمرير خطاب سياسي "مريض وخطير"، فالطبيب والعالم والأخلاقي، حسب

¹ - Joly Maurice, dialogue aux enfers entre Machiavel et Montesquieu ,opcit, P 13.

² - Ibid, p 15.

³ - Ibid,p 15.

⁴ - Ibid, p 16.

⁵ - Jean Vincent Péries, in : Le Prince, opcit, p 13. ترجمة خاصة

مونتسكيو، يبحثون عن الشر من أجل علاجه وقتله ونبذته ليس إلا!»: « مونتسكيو : آه يا "ماكيافيللي"، لو كان سقراط هنا ليكشف السفسطة التي تختبئ بين كلماتك؟! إنك تقارن السم والمرض بالآثار والآلام التي تسببها عقلية السيطرة، العنف والحيلة، إنها الأمراض التي تعلم للدول طريقة التواصل، إنها السموم التي تعلمت تدويرها. فإذا كان العالم والطبيب والأخلاقي، يبحثون عن الشر، فذلك ليس من أجل تعليمه ونشره، بل من أجل علاجه»⁽¹⁾ . ويستدرك "مونتسكيو" أمرا من حيث المبدأ الأخلاقي وهو أن "ماكيافيللي" يدين الإستبداد ولا يسانده أو يدعو إليه وهذه نقطة يتفقان حولها.

إن "ماكيافيللي" يرفض هذا الإتفاق الذي أعلنه "مونتسكيو" من حيث المبدأ لأنه لم يفهم كل فكر وأفكار وفلسفه "ماكيافيللي" كما يدعي هذا الأخير، ضاربا عرض الحائط فلسفة "سقراط" والتي لم تكن حسبه، سوى سفسطة ذكية لجلب الآخر، بينما يعتمد "ماكيافيللي" الحجج التاريخية والواقعية والسياسية للإستدلال على نظريته، فالإنسان شرير بطبعه ولا يحتكم إلا للخوف والقوة، يقول: «... إن غريزة الشر في الإنسان أقوى من الخير لأن الإنسان يتوق أكثر نحو الشر على الخير؛ إن الخوف والقوة لهما ثقل عليه أكثر من العقل. إنني لم أتوقف قط عن كشف هذه الحقائق، فعندكم لم تسد إلا عقلية "البارون هولباخ" (le Baron d'Holbach) حيث كان "روسو جون جاك" أكبر بابا و"ديدرو" أكبر خادم».⁽²⁾

إن هذا النص له من الدلالة الفلسفية السياسية سواء كان ذلك في التاريخ أو في حاضر الشعوب من حيث أن تشومسكي قد حلل ونقد طغيان غريزة الشر عند بعض القادة السياسيين المعاصرين من خلال لجوئهم إلى أساليب لا أخلاقية في التعاطي مع مشاكل سياسية آنية ، وكمثال على ذلك إنتقاده لدلالة الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي " بوش جورج الابن " (Bush George 1946- Walker) عقب الإعتداءات الارهابية على برج التجارة العالمي يوم الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001 ، حيث أعلن الرئيس عن إجراءات صارمة لمحاربة الارهاب ، ولكن ذلك كان بخيار صعب : إما أن تكون معنا أو ضدنا؟! فلا مكان لوضعية ثالثة . والأخطر من ذلك هو طغيان النزعة الإنتقامية في نفوس بعض القادة الغربيين ضد شعوب ليس لها علاقة مباشرة بالإرهاب المعولم كالشعب الفلسطيني و الشعب العراقي وغيرهما .

¹ - Joly Maurice, dialogue aux enfers, opcit; p 16. ترجمة خاصة.

² - Machiavel Nicolas, Le Prince, Traduction et Commentaire : Jean – louis Founel et Jean – Claude Zancarani, (Paris: éditions Presses Universitaires de France, 1^{ere} édition, 2000), p 56.

إذن مشكلة الديمقراطية كممارسة في الراهن السياسي ترجع إلى إختراق نزعة الشر للفعل السياسي وتحكيم البعد الإيديولوجي في الممارسة السياسية من حيث المغالبة المصلحية على المبادئ الاخلاقية .

ولذلك يؤكد ماكيافيللي أن الأولوية للمصالح على حساب المبادئ في الفعل السياسي :«إن الكل أو حوالي الكل، هم مستعدون للتضحية بحقوق الآخرين من أجل مصالحهم»⁽¹⁾ .ومن خلال بعض من نصوص "ماكيافيللي" نلمس تمشية الفلسفي، على غرار بعض الفلاسفة، القائلين بالطبيعة الشريرة للإنسان «فهذه الحيوانات الكاسرة التي نسميها بني الإنسان، هي مصدر المجتمعات من حيث القوة الساحقة دون حدود، وبعد ذلك هناك القانون بمعنى القوة المعدلة بواسطة أشكال وحدود»⁽²⁾ . ويذهب "ماكيافيللي" مستقرا التاريخ، ليؤكد أن القوة دائما تكون قبل الحق والقانون، فالحرية السياسية ما هي في الحقيقة إلا فكرة نسبية لأن ضرورة الحياة هي التي تسيطر على الدول مثلها مثل الأفراد. وهناك بعض الشعوب غير قادرة على بعض التحويلات في ممارسة الحرية، فإذا ما إنتشرت الحرية، فإنها تتحول إلى ترخيص ومنه تصل إلى الحرب الأهلية فتضيع الدولة، إما بالإنشطار والإنقسام تحت تأثير المشاكل الداخلية وإما أنها تصبح "لقمة سائغة" لقوى خارجية؛ وفي مثل هذه الظروف يرى "ماكيافيللي" أن الشعوب تفضل الإستبداد على الفوضوية (Anarchisme) فللدولة خصمان أو عدوان هما: أعداء الداخل وأعداء الخارج.

ومنه: ما هي الأسلحة الواجب إستخدامها ضد أعداء الخارج أو الأجانب؟

يقول: «... يتحاور جنرالان في حالة حرب من خلال مخططاتهم الحربية، هل سيمنعان الهجومات المفاجئة الليلية، الكمائن، المعارك، بفوارق كبيرة في العدد؟ أليس كذلك؟! هذه الكمائن والمصائد، وكل هذه الإستراتيجيات الضرورية للحرب، لا تريدون إستعمالها ضد الأعداء في الداخل، ضد الثوار والمقاومة؟ من المؤكد أن المعاملة تكون أقل صرامة ولكن في الأصل، القواعد تكون نفسها»⁽³⁾ ، إذا تمعنا قليلا هذه الفكرة وأسقطناها على الواقع السياسي العالمي اليوم وفي القرن الماضي، ألا نجد أن هناك حكاما قمعوا شعوبهم، داخليا، بأساليب حربية لا أخلاقية وكأنهم أعداء من الخارج مثل إستخدام بعض الأسلحة الكيماوية المحظورة، بالإضافة إلى التجويع والتشريد والتجهيل والإختطاف والإختفاء القسري والتعذيب... إلخ وكلها وسائل لا أخلاقية في معالجة أزمات داخلية.

¹ - Machiavel Nicolas Le Prince, Traduction et Commentaire : Jean – louis Founel et Jean – Clande Zancarini, opcit , p 56.

² - Ibid, p 57.

³ - Ibid, p57. ترجمة خاصة.

ومنه نتساءل : ولكن هل من المعقول أن نقود بالعقل المحض جماعات عنيفة لا تتحرك إلا بالمشاعر والأهواء والنزوات والأحكام المسبقة؟

إن هذا السؤال على غاية من الأهمية في الحقل السياسي الأخلاقي سواء كان ذلك في الماضي أو في الحاضر السياسي للشعوب عبر العالم اليوم، أليس الإرهاب آلة تسيورها الأهواء والنزوات والأحكام المسبقة؟ ونحن نتكلم عن الإرهاب كظاهرة جديدة دون تخصيص جماعة إرهابية دون أخرى حتى لا ندخل في تبريرات إيديولوجية تضرب مصداقية التحليل الموضوعي.

حقيقة أن أطروحة محاربة الإرهاب إستخدمت كسلاح ذو حدين من حيث أن الإرهاب هو ظاهرة خطيرة على الدول والشعوب معا ، على إختلاف ثقافاتنا و إيديولوجياتنا وهذا الأمر متفق عليه ، ولكن المشكلة تتعلق بالتبرير بمعنى هل يجوز محاربة الإرهاب بالإرهاب؟! يؤكد تشومسكي أن الإرهاب والإرهاب المضاد غير مبررين ، فلقد صنفت الولايات المتحدة الأمريكية بعض الدول كدول مارقة أي خارجة عن القانون ، ولكن السؤال المطروح : عن أي قانون نتحدث ؟ هل عن القانون الدولي (هيئة الامم المتحدة) أم قانون الأقوى (الغاب) ؟ ومنه فقد ربط تشومسكي الإرهاب بإيديولوجية الهيمنة في العالم .

ومنه يجدر بنا التساؤل : هل السياسة لها ما توضحه مع الأخلاق؟ وهل سبق وأن رأينا دولة واحدة تتصرف حسب المبادئ التي تعدل الأخلاق الخاصة؟

يرى "ماكيافيللي" أن كل حرب كانت جريمة، حتى وإن كانت من أجل قضية عادلة، فكل الفتوحات لها دوافع أخرى زيادة على المجد¹.

في كل ميثاق ترجح فيه قوة ما الكفة لصالحها، فتلكم خيانة كما أن كل استحواذ غير شرعي على السلطة القسوى، يكون فعلا يستحق الموت عليه، «إنه لا شيء شرعيا إلا ما كان مبنيا على الحق والقانون!»⁽²⁾. ولكن، كل السلطات الملكية اتخذت من القوة مصدر للسلطة ومنه عدمية القانون ويتساءل ماكيافيللي قائلا: «ألا ترون معي أن مفهوم الحق أو القانون في حد ذاته، يحتوي على غموض لا متناه؟! أين يبدأ الحق وأين ينتهي؟! ومتى يكون الحق ومتى لا يكون؟!»⁽³⁾.

¹ - Jean vincent péries, in : le prince, opcit, p 16.

² - Ibid, p 17. ترجمة خاصة.

³ - Ibid, p 17.

يعتقد أنه في المجال السياسي، لا نناقش المبادئ وإنما يجب النظر دائما إلى النتائج، بمعنى إن كانت ناجحة ومفيدة للوطن وللشعب أم لا، فيمكن لقائد أو أمير أن ينقذ الدولة أو الوطن من الإنحلال والسقوط وهذا هو المهم، بإستخدامه للقوة والبطش والغدر وهذا لا يهيم مثلما فعله "بسيترات" (Pisistrate) الذي إستحوذ على القلعة بضربة يد وكذلك "بريتيس" (Brutus) الذي إغتصب القانون المونارشي لروما حيث ينفي "التاركان" (Tarquins) ويؤسس من خلال "طعنة خنجر" جمهورية، حيث كانت العظمة هي أكبر إحتفال قدم للكون¹.

هل كان الحق مع هؤلاء الرجال أم لا؟

حسب "ماكيافيللي" فالجواب هو: نعم، لأنهم خدموا بلدهم وأنقذوه وأداموا له الوجود عبر العصور. «إنكم ترون معي، أن مبدأ الحق في الدول مسيطر عليه بالمصالح وما يتبعها من إعتبرات، مثل الخير، يمكن أن يخرج من الشر، ونصل إلى الخير بواسطة الشر، مثلما نعالج ونداوي بواسطة السم ومثلما ننقذ حياة بواسطة قطع بالحديد؛ إنني لم أعر إهتماما كبيرا لما هو خير وأخلاقي، إلا لما كان ضروري ومفيد وقد أعطيت قواعد في النهاية»⁽²⁾.

ومن الناحية التجريدية، هل العنف والحيلة هما شر؟

نعم؛ ولكن، يجب حسن إستعمالها لحكم الرجال ما دام الرجال ليسوا ملائكة.

«كل شيء هو جميل أو غير ذلك، حسب الإستعمال وما نجنيه منه؛ إن الغاية تبرر الوسائل: والآن، إذا طلبتم مني لماذا؟ "أنا الجمهوري، أعطي دائما الأفضلية للحكم المطلق، وأقول لكم وأنا شاهد في بلادي على عدم وفاء، عدم الثبات على الموقف وحقارة عموم الشعب، على ذوقه الفطري للخضوع وتقديم الخدمات وعلى عدم قدرته على إدراك وإحترام شروط الحياة الحرة. إن الشعب، إذا ترك لنفسه، لا يعرف إلا التدمير الذاتي؛ ولا يعرف أبدا كيف يدير، كيف يحكم ولا كيف يحارب. أقول لكم أن اليونان لم تلمع حريتها، إلا داخل إستبداد الأرستقراطية الرومانية، وبعد ذلك، دون إستبداد الأباطرة، فإن الحضارة

¹ - Jean vincent péries, in : le prince, opcit, p 18.

² - Ibid, p 18. ترجمة خاصة.

الأوروبية لم يتسنى لها أبدا التطور. هل أبحث عن أمثلي داخل الدولة الحديثة؟ إنها كثيرة ومثيرة ما يجعلني اختار الأولى⁽¹⁾.

والسؤال المطروح : بفضل أية قوانين وبفضل أي رجال، لمعت الجمهوريات الإيطالية؟ ومع أي ملك إسبانيا كان أو فرنسا أو ألمانيا، كونتا قوتهما؟

يرى "ماكيافيللي" أنه تحت إمارة «ليون العاشر» (Léon X) وجول الثاني (Jules II)، "فيليب الثاني" (philippe II) "برباروس" (Barberousse) و "لويس الرابع عشر" (Louis XIV) و نابليون (Napoléon) وكل رجل له يد مخيفة موضوعة على السيف وعلى ميثاق دولهم. «إنني أستغرب من نفسي أنني أطلت الكلام لإقناع الكاتب المشهور الذي ينصت إلي. أليست بعض من أفكاره، إذا كنت جيد الإطلاع، في روح القوانين؟! إن ذلك الخطاب، جرح الرجل الخطر والبارد الذي تأمله، بكل حماس، حول مشاكل السياسة؟»⁽²⁾ ويعتقد أن مدرسته والتي توصف بالأخلاقية، كانت ربما أشد إتصالا بالله أحسن من فلاسفة القرن الثامن عشر³.

بعد هذا الحوار الافتراضي بين الفيلسوفين، نستطيع أن نلمح الميكافيلية كمنهج في السياسة تتجاوز التاريخ، فالميكافيلية أسبق من ميكافيللي، ولقد أشار "ميرلوبونتي موريس" (1908-1961 Merleau- ponty M) في إحدى مقالاته إلى غموض ميكافيللي: «كيف نفهمه؟ إنه يكتب ضد النوايا الحسنة في السياسة، ولكنه ضد العنف أيضا. إنه يضل المؤمنين بالقانون وكذلك المؤمنين بحق الدولة بما أن لديه الشجاعة للتكلم عن الفضيلة في الوقت الذي يجرح فيه وبشدة الأخلاق العادية»⁴.

ولكن لا يمكننا تجاوز الميكافيلية في السياسة، كونها فلسفة منهج سياسي ضروري: «إننا لا نستطيع تجاوز الميكافيلية إلا إذا تحررنا من المجتمع الذي يولد السياسة»⁽⁵⁾

على حد تعبير عبد الله العروي في مداخلته بندوة علمية بالمغرب الأقصى .

¹ - Jean vincent péries, in : le prince, opcit, p 18.

² - Ibid, pp 18-19.

³ - Machiavel Nicolas, Le Prince, opcit, p19.

⁴ - Merleau- Ponty Maurice, éloge de la philosophie et autres essais, (Paris: éditions Gallimard, 1960), p 351. ترجمة خاصة.

⁵ - العروي عبد الله، ابن خلدون وماكيافيللي، أعمال ندوة ابن خلدون، (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،

د ت)، (دط)، ص 203.

إن خطاب مكيافيللي هو خطاب سياسي قوى بخروجه عن المألوف، فتناقضه وصراحته، بساطته وتعميماته هي أمور تدل على خصوبته النظرية وعلى تأسيسه لخطاب متميز في تاريخ الفكر السياسي الحديث، خطاب الأمير والدولة والقوة كما يؤكد "غرامشي أنطونيو" أن «السمة الأساسية للأمير، هي أنه لم يكن بحثاً منهجياً، ولكنه كتاب "حي" حيث الإيديولوجيا السياسية والعلوم السياسية يتأسسان في الشكل الدراسي للأسطورة. بين اليوتوبيا والميثاق السكوليسيتاكي، أشكال حيث تحتها ظهر علم السياسة حتى مكيافيللي»⁽¹⁾ ولذلك، فقد إعتبر "غرامشي" "الأمير" بمثابة بيان سياسي متعلق بالأوضاع التي عاصرها مكيافيللي، كما هو معروف إيطاليا المقسمة إلى دويلات متصارعة ومهددة بالهيمنة الخارجية، هيمنة فرنسا القوية وإسبانيا الموحدة². وبهذا المفهوم، يتحول الخطاب الماكيافيللي إلى مجرد نظرية إصلاحية تسعى لتفسير أسباب الفساد السياسي السائد بتدعيمها بشواهد تاريخية مثل التاريخ الروماني كما وضح ذلك "بريون مارسال" في كتابه: مكيافيللي، عبقرية ومصير³، والهدف من ذلك هو تحقيق وحدة إيطاليا الممزقة والوصول إلى تكوين جيش وطني يحمي الجمهورية.

في حين يركز "عبد اللطيف كمال" على ملاحظة أساسية في هذا السياق، وهي أن مكيافيللي لا يمارس الجدل النظري القائم على مقارعة الأفكار بالمنطق والحجة، بقدر ما يستلهم الوقائع، وقائع التاريخ والسياسة، ويرتبها في تسلسل برهاني. إن مستوى التنظير في الخطاب يقتصر على الجزم برفض الطوباية، ورفض خطاب العدالة الثابتة والخير المطلق، والسعادة الأخروية⁴.

ولذلك لا يمكن إقصاء مكيافيللي من الفلسفة وإحالاته إلى التاريخ لأن "الأمير" ليس مجرد فلسفة، إنه خطاب في السياسة.

إنه محاولة لتفكير المعضلات الواقعية وعلى الرغم من طابعه التوجيهي العام، فهو يقدم مادة سياسية وتاريخية متميزة.

¹ - Gramsci Antonio, Textes, Edition réalisée par André Tosel, traduction de : Jean Bramont et autres, (Paris: éditions sociales, 1983), p 256. ترجمة خاصة.

² - عبد اللطيف كمال، الأمير/ خطاب الحظ والقوة، مرجع سابق، ص ص 78-79.

³ - Marcel Brion, Machiavel- Genie et Destinée- (Paris: édition A .Michel, 1948), pp 32-54.

⁴ - عبد اللطيف، الأمير / خطاب الحظ والقوة، مرجع سابق، ص 79.

المطلب الثاني: الماكيافيللية و أشكلة السياسي/ الأخلاقي.

لقد أكد ماكيافيللي في خطابه الإفتراضي مع موننتسكيو في قوله: قولي الحقيقة للشعوب والملوك على السواء... ليست الحقيقة الأخلاقية بل الحقيقة السياسية، ليست الحقيقة كما يجب أن تكون (المعيارية) بل الحقيقة كما هي (الواقعية) وكما تكون دائما (التنظير السياسي المستقبلي بناء على معضلات الحاضر وإستشكالاته). ومن هنا يؤكد عبد اللطيف كمال :

«إن نصائح ماكيافيللي هي في الحقيقة نصائح للدولة بمعنى البحث في أسس قوة الدولة، قوة الدولة بشكل عام والدولة الإيطالية على الخصوص؛ "الأمير" هنا هو الدولة بغض النظر عن نظام الحكم وبالتالي فهدف الخطاب هنا هو البحث في سبل تقوية الدولة، سبل إستمرارها، سبل الوحدة والقوة والتقدم، وهي الأمور التي كانت تفتقدها إيطاليا والتي حاول ماكيافيللي تقديم شهادة عنها، شهادة الديبلوماسي والكاتب الإستراتيجي والمؤرخ»⁽¹⁾، إن بعض المهتمين بقضايا الفكر السياسي، صنّفوا ماكيافيللي من خلال "الأمير" في خانة المدافعين عن الإستبداد، إذ يقدم تبريرات سياسة واهية لتدعيم الحكم المطلق وتقوية نفوذ الحاكم المستبد، وحثهم في ذلك مضمون النصائح والتوجيهات في منطوقها المباشر حيث كان هنا الخطاب موجها مباشرة إلى أسرة "المديتشي" الحاكمة في فلورنسا التي وصلت إلى الحكم بعد الإطاحة بالنظام الجمهوري الذي كان ماكيافيللي يدافع عنه يقول قربان ملحم: «...وهنا تبدأ سخرية القدر في حياته بالظهور. وذلك في محاولاته المتتابعة لكسب عطف آل مديتشي والبابوية، هذه المحاولات التي تتم عن الكثير من الأنفة المكسورة والمرارة المحرقة التي لم ينجح معها ماكيافيللي إلا في رسم صورة غير لائقة بعملاق فكري»⁽²⁾.

لكن الأزمة تلد الهمة، فمحنة مكيافيللي ولدت فيه الإبداع وأثمرت بمخيل سياسي ذا قيمة علمية وعملية، يتابع قربان ملحم: « وطالت مدة هذا التقاعد المفروض عليه أربعة عشر عاما، كان يحس فيها بعدم جدواه، وقد حبس كطير مغرد في قفص من ذهب، وكانت نتائج هذه التغايرد الحبية كتبنا نفيسة : الأمير، فن الحرب، المطارحات وتاريخ فلورنسا، بالإضافة إلى مسرحيات وقصصا متعددة»⁽³⁾.

¹ - عبد اللطيف كمال ، الأمير / خطاب الحظ والقوة، مرجع سابق، ص 79.

² - قربان ملحم، قضايا الفكر السياسي، القوة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1983)، ص 217.

³ - المرجع نفسه، ص 217.

إن القوة عند ماكيافيللي مرتبطة بالسياسة بصورة عضوية، وبالتالي فمفهوم السياسة في الميكيافيللية ينطلق من النظرة إلى الحياة على أنها "لعبة"، في مجالات السلم والحرب والعمل بل وحتى الحب، واللعبة هنا هي مجرد "مجاز" لفهم كل عمليات الحياة، فهناك مثلا لعبة الحرب ولعبة السياسة ولعبة الدول. ومنه «فالإحاطة بمنطق اللعبة وقواعدها سوف يساعدنا تماما في معرفة كيفية ممارسة "لعبة الحياة"، وكلما طالت اللعبة، كلما ظهرت الحاجة إلى استخدام المزيد والجديد من "التكتيكات" والمناورات، وكل ذلك طبقه ماكيافيللي على السياسة التي يفهمها على أنها لعبة»⁽¹⁾.

إذن إنتقلنا في هذا المقام من كون السياسة فن الممكن، إلى أن السياسة لعبة، لعبة صعبة وخطرة في آن واحد.

والسؤال المطروح : ما علاقة السياسة بالأخلاق؟

إن نظرة "ماكيافيللي" للسياسة والأخلاق محكومة بنظرته للطبيعة البشرية من جهة، ومن جهة أخرى للظروف السياسية والأمنية التي كانت تعيشها إيطاليا آنذاك. «فكانت فلسفته وأفكاره السياسية نابعة من تجاربه الخاصة، ومن ممارسات العامة، ومن ثم كانت فلسفته السياسية فلسفة تشاؤمية من جهة، ومن جهة أخرى علمية تجريبية»⁽²⁾.

ويرى أن فساد السياسة في عصره مرده إلى تدخل الأخلاق بالإضافة إلى ضغوطات الكنيسة آنذاك وتدخلها في مختلف مجالات الحياة³. فاعتبر أن الكنيسة هي وباء على إيطاليا لأنها جزأتها ولازالت تحافظ على تجزأتها حتى عصره، وهي المسؤولة عن كل ما لحق بإيطاليا من آلام وفتن⁴، لذا إتجه مكيافيللي إلى الإهتمام بالوسائل لا الغايات.

ولقد ركز على نوعين من الأخلاق:

¹ - منال أبو زيد وعبد الرحمان خليفة، الفكر السياسي الغربي، الأسس والنظريات، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د ط)، (2003)، ص 175.

² - زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 178.

³ - محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (د ط)، (د ت))، ص 114.

⁴ - المرجع نفسه ، ص 115.

النوع الأول: يتمثل في الأخلاق السياسية التي يجب أن يتحلّى بها الأمير أو الحاكم وهي الأخلاق التي يكون تأثيرها له علاقة بالدولة وشؤونها وتمكن الحاكم من مركزه كما تحقق وحده الدولة ولا تتعلق بحياة الحاكم الشخصية¹.

النوع الثاني: الأخلاق الشخصية التي ترتبط بحياة الحاكم أو الأمير وسيرته الذاتية، وهذه الأخلاق تحرم على صاحبها الكذب والباطل والعنف، ونكث العهود والإتفاقيات، بينما هي مباحة ومسموح بها على مستوى الأخلاق الأولى بمعنى الأخلاق السياسية، يقول: «فمن الضروري لكل أمير يرغب في الحفاظ على نفسه أن يتعلم كيف يبتعد عن الطيبة والخير، وأن يستخدم هذه المعرفة أو لا يستخدمها، وفقا لضرورات الحالات التي يواجهها»⁽²⁾ ومن خلال هذا، يفصل "ماكيافيللي" بين الأخلاق الخاصة والأخلاق العامة فصلا تاما فيعود ويستقرئ التاريخ عن طريق المنهج المقارن حيث يقارن بين الأخلاق القديمة والأخلاق المسيحية، إذ يرى أن القدماء في أخلاقهم كانوا يحبون الحياة والصحة والقوة البدنية والشعور بالوطنية والإفتخار بها والدفاع عنها، وكانت من ثم ديانتهم تخلع هبة إلهية على القواد والأبطال، «بينما الأخلاق المسيحية هي على العكس من ذلك، ترجئ غاية الإنسان إلى الآخرة وتحنه على الإبتعاد عن الدنيا وملذاتها، وتمجد التواضع والنزاهة، وتضع الحياة الباطنية فوق الحياة الظاهرية، فأدت بذلك إلى إضعاف قوة الإنسان وعزيمته، ومن ثم لم تكن المسيحية الدين الملائم لدعم البطولة الوطنية، لأنها خلقت رجالا مهينين، فكان الدين المسيحي هو الذي أوهن عزائم الناس وجعلهم عرضة لأن يقعوا ضحايا في أيدي الأشرار»⁽³⁾.

إذن المبدأ الميكافيللي يقضي بضرورة الطلاق بين ما هو أخلاقي وما هو سياسي وذلك بالقضاء على الفساد الأخلاقي والديني، مما جعله «يعلن الحرب على الأخلاق المخادعة التي تتبناها الدول، ومنه وجوب خضوع الأخلاق للسياسة وليس العكس وفقا للمبدأ البراغماتي: "الغاية تبرر الوسيلة»⁽⁴⁾.

إذن السياسة تسمو على الأخلاق وحتى أخلاق المواطن هي في خدمة الدولة، و«بهذا يكون "ماكيافيللي" قد رفع من السياسة وجعلها أعلى من كل قيمة أخلاقية، وكل ما عداها يجب أن يسخر لها،

¹ - ماكيافيللي، "الأمير"، ترجمة خيرى حماد، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط12، 1985)، ص 137.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - هرتز فريدريك، القومية في التاريخ والسياسة، ترجمة عبد الكريم أحمد وإبراهيم صقر، (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، (د ط)، (د ت))، ص 337.

⁴ - زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سابق، ص 180.

ومن ثم فإنه عندما نقوم بتشريع وتأسيس القوانين السياسية يجب أن لا نربط تلك القوانين بالقيم الأخلاقية وبمعاييرها، لأن القانون وحده هو الذي يكبح أنانية الأفراد وشرهم⁽¹⁾.

إن الأولوية للسياسي على الاخلاقي في الماكيافيلية ، ومنه يمكن إسقاط هذه الفكرة على الممارسة الديمقراطية كواقع حال من حيث تعاطي السياسي مع أساليب لا أخلاقية بهدف إيديولوجية الهيمنة ، فالأمركة هي إيديولوجية جديدة حسب تشومسكي ، فالغايات تبرر الوسائل ، ولعل مقولة الرئيس الامريكى بوش: ما نقوله نحن يمشي (What we say goes) تؤكد ذات الطرح.ولذلك هل القانون كفيل بضبط غريزة الشر في الانسان ؟

إن القانون، حسب "ماكيافيلي" كفيل بكبح أنانية الأفراد وشرهم، وهو الذي يعمل على حفظ أخلاق الشعب وتنمية فضائلها، فوجود المشرع ضرورة قصوى، فإذا ما ابتعد الشعب عن الفضائل الأخلاقية فلا شيء يبصر بقاءه، يقول:«القوانين هي التي تصلح من أمورهم وتقومها، فليس ثمة من حاجة إلى القوانين طالما أن الأمور تسير سيرا هائنا من دونها، ولكن عندما تنهار إحدى العادات الفضلى، فإن الضرورة تحتم قيام التشريع ليحل محلها»⁽²⁾.

هناك أمران أساسيان يحددان معنى وخصوصية السياسي عند "ماكيافيلي"، فالأول يتعلق بالتقلبات السياسية التي عاصرها.

أما الثاني فيتعلق بمبدئه الخاص بطبيعة البشرية مثل نكران الجميل والأنانية، يقول في الفصل السابع عشر من كتابه "الأمير":«...لأن من الناس من لا يعترفون بالجميل، ومنهم متغيرو المزاج، ومنهم المراءون ومنهم المتواضعون، ومنهم عزيزي النفس ومنهم من له حب كبير للمال. وما دمت تحافظ لهم على مصالحهم، فكلهم لك أوفياء، ويفدوك بدمهم وحياتهم، وبأبنائهم وأموالهم، لكن عندما تحتاج إليهم سيثورون»⁽³⁾ ثم يؤكد على أن الطبيعة البشرية طماعة حيث تفضل المحافظة على الأموال بدل المحافظة

¹ - Machiavel Nicolas, le Prince, Traduction et commentaire : Jean – louis Fournel et Jean-chaude Zancarini, (Paris: éditions Presses Universitaire de France, 1^{ere} édition, 2000), p 54.

² - ماكيافيلي نيكولا، المطارحات، ترجمة خيرى حماد، (بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، د)

(ط، 1962)، ص 225.

³ - Machiavel Nicolas, le Prince, traduction par : Jean Vincent Péries, opcit, p 122.

على النفس، يقول أيضا: «...إنه من السهل على الإنسان نسيان موت أبيه من نسيان ضياع أمواله وثورته»⁽¹⁾.

إذن، يحدد "ماكيافيللي" طبيعة السياسي انطلاقا من مبدئين: مبدأ تاريخي وآخر ميتافيزيقي، أما الخلاصة التي يبرزها فهي تأكيده على مبدأ الصراع ثم محاولته إظهار أولوية القوة في مجال "السياسي"، بل إنه يردف كل ذلك بمبدأ هو الحظ².

إذن السياسة تتحدد بالقوة، بالجرأة، أكثر مما تتحدد بالقانون، إنها تتحدد بالحيوانية أكثر مما تتحدد بالإنسانية، ذلك أنه لو كان البشر فضلاء وخيرين، لأكتفوا بالقوانين تحكمهم، لكنهم ماداموا أشرا وجبناء ومخادعين فيلزم أن يحكموا بالقوة والخديعة، يقول ماكيافيللي: «أشار جميع كتاب السياسة عبر التاريخ الطويل إلى أن هناك عدداً ضخماً من الأمثلة، تقيم الدليل على أن الواجب يدعو عند تأليف الدول والتشريع لها إعتبار الناس جميعاً من الأشرار»⁽³⁾، ومنه فالخديعة والقوة هما الوسيلتان الأساسيتان في العمل السياسي، إنهما الأداة اللازمتان لكل مسعى سياسي وخاصة الهدف الرئيس الذي كان يسعى وراءه ماكيافيللي ألا وهو وحدة إيطاليا وقوتها وتطورها.

حقيقة ، نرى مع ماكيافيللي أن الفعل السياسي يعتمد على القوة والخديعة قصد تحقيق برامج مؤلدة حيث وضح تشومسكي أن السياسة الخارجية الأمريكية تتعامل بإزدواجية مقنعة مع إشكالات راهنية خطيرة كالارهاب المعولم وإشكالية العلاقة بين الديني والسياسي ومشكلة الشرق الاوسط ، بالإضافة إلى المشكلة الاقتصادية المؤسسة على الاستغلال النيو ليبرالي الجديد .

فإذا كان ماكيافيللي قد أسس لنظريته السياسية من أجل هدف أخلاقي وهو وحدة إيطاليا ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت على نفس النهج السياسي ولكن لبلوغ أهداف لأخلاقية تطعن في إنسانية الانسان .

إن الميكيافيللية ما هي في حقيقة الأمر سوى فلسفة سلوك، ولقد كان صاحبها مهتما بصورة رئيسة بما يمكن أن يفعله الأفراد حتى يمكنهم تحقيق ما يهدفون إليه، والمنظور الميكيافيللي ليس مجرد نظرة واقعية مريرة إلى العالم، « لأنها تتخطى ذلك لكي تصبح دعوة وتوجيه ونداء إلى الأفراد للتصرف بطريقة محددة، مما يمكنهم من التغلب على المشكلات والعقبات التي لا بد وأن تنشأ وأقدرها على الإنجاز

¹ - Machiavel Nicolas, le Nicolas le Prince, traduction par : Jean Vincent Péries, opcit, p 123.

² - عبد اللطيف كمال، "الأمير" /خطاب الحظ والقوة، مرجع سابق، ص 83.

³ - ماكيافيللي نيكولا، المطارحات، ترجمة خيرى حماد، مرجع سابق، ص 223.

السريع، على قدر ما تكون مستقلا في إرادتك حراً في تصرفك، ولعل الكفاءة أو القدرة هذه إنما تتبع بصورة عامة من القدرة على التحكم في الظروف التي يجابهها الإنسان فالحياة أنشطة وفعاليات»⁽¹⁾ والميكيافيلية هي التي تدرس الطرق التي تستطيع الأنشطة والفعاليات بها تحقيق النتائج المرجوة.

لقد أثارت الميكيافيلية قضية إشكالية العلاقة بين الأخلاق والسياسة، وهي إشكالية قديمة حديثة، حتى أن القديس أوغسطين ذهب إلى أن السياسة ذات صلة بالشر أكثر مما هي عليه بالنسبة للخير، ويشترك في هذه النظرة كل من مارتن لوثر (Martin Luther 1483-1546) وجون كالفن (1564-1509 John Culvin)، و كير كغارد (Soren Kiergaard 1813-1855).

كما نلمح بعض الأفكار عند فيبر ماكس (Max weber) و ياسبرز كارل (K. Jaspers) بالإضافة إلى بعض الكتابات التاريخية والسياسية الحديثة عند هانز مورجنت و (Hans Morgantha) نيبور رينولد (Reinhold Niebuhr). ولعل الداعي إلى ذلك هو ذهابهم إلى إختلاط السياسة بالقوة وأساليب الخداع، ولذلك ساءت النظرة تماما إلى السياسة، ولا سيما بعد أن قال اللورد اكنون كلمته من أن القوة مفسدة والقوة المطلقة مفسدة إطلاقاً، وطالما أنه لا توجد هناك سياسة دون قوة، فلا بد من أن تفسد السياسة بالضرورة.²

وهناك من يتطرف في موقفه أكثر من ذلك، حيث يتوقع إستحالة سيادة العامل الأخلاقي في العملية السياسية مثل دعاة التوتاليتارية والديكتاتورية والفوضوية مثل الستالينية والفاشية والنازية... الخ. إن وضع حدود متميزة "السياسي" وفصله عن مفاهيم الأخلاق والدين والطوباوية، مسألة ساهم فيها "ماكيافيلي" بنصيب المساهم في التأسيس رغم أنها إتخذت صوراً أخرى عبر تاريخ "السياسي". أما مفهوم الصراع والقوة، فإنهما في نظرنا يقفان وراء كل خطاب في السياسة، ليس فقط خطاب الأصول (الليبرالية والماركسية)، بل أيضا خطاب الإمتدادات التي ما تزال تملأ مجال النظر السياسي إلى يومنا هذا... هنا نلمس قوة خطاب "ماكيافيلي"، وفيها بالذات تبين فراسته النظرية، وأيضا في تناقضاته وثغرات خطابه، مثل حديثه عن حيوانية الإنسان، ثم تبريره بصور متناقضة لمفهوم الحظ، وكل هذه المسائل تبرز أماننا حدود ومحدودية خطاب "ماكيافيلي".³

¹ - منال أبو زيد وعبد الرحمان خليفة، الفكر السياسي الغربي، الأسس والنظريات، مرجع سابق، ص174.

² - المرجع نفسه ، ص ص177-178.

³ - كمال عبد اللطيف، "الأمير"، خطاب الحظ والقوة، مرجع سابق، ص75.

يقول كمال عبد اللطيف: «إن الميكيافيلية ما تفتأ تطفو فوق سطح كل ممارسة سياسية، وكل تنظير سياسي ليس بتمامها، ولكن بما هو ملهم وقومي في نصوصها، بمبدأ الصراع ومفهوم القوة، ذلك أننا لا نستطيع أن نتصور مجتمعاً من دون صراع أو سياسة من دون قوة، وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن هاجس المعقولية الذي يسكن النص الماكيافيلي يساهم في نضارته وتماسكه ويصبغه بروح نهضوية متميزة»⁽¹⁾.

كما يؤكد "غرامشي أنطونيو" من خلال دراسة حول ماكيافيلي و "الماكيافيلية" أن "الأمير الحديث" أو "الأسطورة- الأمير" لا يمكن أن يكون شخصاً حقيقياً في الواقع، ولكنه "هيكلا" organisme، وعضو مركب لمجتمع والذي من خلاله بدأت تتحقق واقعياً إرادة جماعية تجسدت في الفعل. هذا الهيكل تؤكد ظهوره بواسطة التطور التاريخي، بمعنى الحزب السياسي: الخلية الأولى أين توجد منابع الإرادة الجماعية والتي تطمح للعالمية والكلية.²

وأتصور أنّ الماكيافيلية كانت وستبقى منهجا في الممارسة السياسية لأن السياسة وهي فن الممكن، هي كذلك فن المخادعة والنفاق والديماغوجيا من حيث أن الإنسان، بالمعنى الأنطولوجي، يقف على وتر التناقض بين قوى الشر وقوى الخير، فهو يتوق وينجذب إلى فعل الخير بطبيعته كما عبر عن ذلك روسو جون جاك، لكنه وعلى المستوى التاريخي، يمارس الشر بأبشع صوره كما حاجج على ذلك ماكيافيلي .

ومن خلال ذلك نقول أن معادلة الخير/الشر، ستبقى مشكلة أخلاقية محايدة للكائن الإنسان.
نتيجة:

من خلال هذا نتوصل إلى أن الديمقراطية كمفهوم سياسي، هو مفهوم مؤشكّل معناه حيث اختلفت آراء الفلاسفة في التعاطي مع دلالاته السياسية على الرغم من أن ذات المفهوم يتأسس على قاعدة حكم الشعب بالشعب، لكن من الزاوية الممارساتية تنماهى الديمقراطية في اللاديمقراطية مما يؤشكّل من جديد علاقتها بالأخلاق، حيث أن الديمقراطية كممارسة تستدعي بالضرورة مبادئ أخلاقية في المنظومة القيمية من شأنها تحقيق إنسانية الإنسان كالعدالة والمساواة والحرية، لكن ذلك قد يبدو أنه ضرب من اليوتوبيا والإستحالة في ظل الصراع الإيديولوجي العالمي، وهيمنة العولمة في شقها الإقتصادي خاصة في العلاقات الدولية من جهة، وعلاقات الشعوب من جهة أخرى مما يؤدي إلى طفو التركيبة الإنسانية الشريرة وهيمنتها على الفعل السياسي والتي أسميناها الماكيافيلية في السياسة.

¹ - كمال عبد اللطيف، "الأمير"، خطاب الحظ والقوة، مرجع سابق، ص75.

² - Gramsci Antonio, Textes, opcit, p259. ترجمة خاصة.

فالساسة الؤوم أصبحت تخضع للمصالح لا المبادئ مما يؤكذ نسبوؤة المبادئ وغلبة الشر على الخير من الناحية الساسية الأخلاقية، وكل ذلك أفرز معضلات ساسية خطيرة قد تضرب مصداقية الديمقراطية في العالم وتهذ مستقبلها، ومن هذه المعضلات الساسية، نذكر معضلة الإرهاب العالمي، وهو مفهوم مؤشكل من حيث الدلالة والممارسة في آن واحد وكذلك معضلة الهيمنة والقوة في الساسة العالمية وإرتباطهما بظاهرة الإرهاب، وبالإضافة إلى ذلك هناك معضلات أخرى مستعصية وخطيرة على مستقبل الإنسانية مثل التركيبية الإقتصادية الجديدة المتمثلة في النظام النيوليبرالي الجديد المتأسس على المصالح الإقتصادية دون غيرها والذي أفرز نظاما عالميا جديدا مبنيا على الصراع والحروب من خلال صراع الغنى والفقير وهيمنة أسياد جدد على الساسة الإقتصادية العالمية وإحتكارهم لمفهوم السلطة مما يطعن في مصداقية الديمقراطية المزعومة التي تروج لها البروباغندا الأمريكية والغربية على السواء.

وكل ذلك، سنحلله ونحاول توضيحه وإنتقاده في الفصل الثاني من هذا البحث.

ومنه يجدر بنا التساؤل:

إذا كانت الساسة المعاصرة مبنية على المصالح لا المبادئ الأخلاقية، كما جاء من قبل، فهل يعتبر الإرهاب كظاهرة خطيرة على الإنسانية، هو آلية لا ديمقراطية تجسد المنهج الماكيافيللي في الساسة الراهنة؟

وما علاقة الإرهاب بالهيمنة والقوة في الساسة العالمية؟

وهل يمكن إعتبار البنية الإقتصادية المتمثلة في النظام النيوليبرالي مظهر من مظاهر الممارسة

اللاديمقراطية في العالم؟ وما التأسيس النقدي لتشومسكي من كل ذلك ؟

الفصل الثاني:

الديمقراطية – الأشكالي

بدرية تشومسكي

المبحث الأول: رحلة تشومسكي من اللسانيات إلى السياسة .

تمهيد:

بعد أن عرفنا أشكلة الديمقراطية كمفهوم والديمقراطية كممارسة وإرتباطها بالماكيافيلية كمنهج قديم/حديث في السياسة العالمية وتناقضه مع أخلقة الديمقراطية، يجدر بنا الإنتقال إلى تحليل تلك الأشكلة من خلال البراكسيس بمعنى مناقشة العلاقة الإشكالية بين الديمقراطية واللاديمقراطية من خلال تحليل ونقد ممارسات في الواقع السياسي العالمي تطعن في مصداقية الديمقراطية مثل: ظاهرة الإرهاب العالمي وعلاقته بفلسفة الهيمنة والقوة التي تنتهجها القوى العظمى في العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العامل الإقتصادي الجديد الخطير والتمظهر في النظام النيوليبرالي بإعتباره الموجة الثانية للعولمة الإقتصادية، وكل ذلك سنحلله بإعتمادنا على فلسفة تشومسكي نعوم السياسية وإنتقاده لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبار أن العم سام سيدا للعالم الجديد، بالإضافة إلى إنتقاده لسياسة النظام العالمي الجديد الممنهج والموجه من طرف قوى غربية عظمى متحالفة ومتفقة على تفتيت وتقسيم العالم من أجل الهيمنة ودوام المصالح. ولكن قبل ذلك، نرى أنه من المنهجي أن نخرج على بعض من فلسفة تشومسكي اللغوية بإعتباره عالم في اللسانيات قبل أن يكون فيلسوف السياسة المعاصرة، محاولين معرفة إن كانت هناك حلقة وصل بين إبداعاته في المجال اللغوي وأطروحاته في الميدان الفلسفي السياسي.

ومنه: كيف تحول تشومسكي من مبحث اللسانيات على أهميته العلمية، إلى مجال البحث السياسي على خطورته الإيديولوجية؟

وهل هناك حلقة وصل بين المجالين؟

ذاك ما سنجيب عنه في المبحث الأول من هذا الفصل.

المطلب الأول: البعد اللساني في فلسفة تشومسكي.

إذا كان تشومسكي نعيم عالم لسانيات ومؤسس النحو التوليدي، فقد لعب دورا حاسما في اللسانيات خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أعلن عن المبادئ العامة لنحوه التوليدي (سنة 1957) في مؤلفه "البنيات التركيبية" (syntactic structures)، و أعلن ليونز جون في كتابه: "نظرية تشومسكي اللغوية" أن كتابه الأول أحدث ثورة في الدراسة العلمية للغة على الرغم من كونه كتابا ضئيل الحجم مقتضبا وأفكاره غير مقيدة بالتناول العلمي والفني لقضايا علم اللغة¹.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هناك علاقة بين ميدان الدراسة اللغوية العلمية كالنحو التحويلي وعلم النفس والفلسفة وعلوم أخرى، كون الدراسات اللغوية تتعلق بالكائن الإنسان ذي الأبعاد المتعددة ومنه وجب النظر إلى مسألة اللغة من جوانبها المتعددة.

بدأ تشومسكي أبحاثه في فلسفة اللغة بأطروحة تخرج حول اللغة العبرية الحديثة عام 1949 التي نقحت فيما بعد ووسعت لتصبح أطروحته لنيل شهادة الماجستير، وكان هذا العمل هو الذي أسس لنشأة النحو التوليدي الحديث².

لقد قدم في كتابه "التركيب النحوية نظريته في النحو التحويلي وهي من أكثر النظريات اللغوية حيوية وتأثيرا حيث لا يمكن تجاهلها في عالم اللسانيات الحديث.

إحتدم النقاش في علم النفس والفلسفة حول مشكلة الفكر: إن كان يتجسد في الكلام أو في الكتابة، لكن ذلك يؤكد ما للغة من أهمية حيوية تتعلق بكافة أنواع النشاط الإنساني حيث بانعدام اللغة، قد تتناقص معه جميع النشاطات الإنسانية الأخرى أو قد تنعدم أحيانا أخرى، مما يؤكد أن الدراسات اللغوية الحديثة ومنها دراسة تشومسكي، تبين دور اللغة في معرفة طبيعة الإنسان من جهة ومقاربة فهمها من جهة أخرى.

إن منهج تشومسكي في النحو التوليدي قد تطور حيث أصبح يقدم وصفا رياضيا (mathematical description) دقيقا لبعض الملامح (features) البارزة للغة، وفي هذا الصدد تبرز

¹ - ليونز جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1، 1985) ص 29 .

² - تشومسكي نعيم، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ترجمة عدنان حسن، (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، 2009) ص.07 .

أهمية خاصة لقدرة الأطفال على بناء جمل نحوية صحيحة منظمة وإشتقاقها من خلال ما يسمونه من آباءهم ومن حولهم من الناس بحيث يستغلون نفس القواعد المنتظمة التي يسمونها في بناء وتركيب جمل لم يسموا بها قط من قبل¹.

ولقد أخضع نظريته إلى الجانب الإجرائي من خلال دراسته للأصول العامة التي تحدد الطريقة التي تتكون بها القواعد النحوية في لغات بعينها مثل الإنجليزية والتركية بالإضافة إلى اللغة الصينية وتلك القواعد تتشابه إلى حد ما في كل اللغات الإنسانية بل ويؤكد وجود انساقا وتنظيمات بينها مما يؤكد أطروحة وجود خصائص لغوية كلية (Universal) تجمع كل اللغات وهذا الأمر يوجها إلى القول بأن هناك علاقة بين اللغة والجانب البيولوجي للإنسان للوصول إلى النتيجة القائلة بوجود علاقة بين اللغة والطبيعة الإنسانية وأنها تنتقل بصفة وراثية (genetically) من الآباء للأبناء. ومن هنا يكون النحو التحويلي أحسن مناسبة في هذا المجال لأنها تصف اللغة الإنسانية وتفسرها بطريقة منهجية (Systematic). بالإضافة إلى ذلك فالنحو التحويلي وسيلة ضرورية لفهم ودراسة قدرة الإنسان اللغوية لكل فيلسوف أو عالم نفس أو عالم إحياء.

دخلت نظريته ميدان علم النفس من خلال دراسة الجوانب النفسية للغة الإنسانية من جانب الإكتساب أو التعلم، فظهر علم اللغة النفسي يؤكد دور نظرية تشومسكي في علم النفس اللغوي (القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين) خاصة لما أظهر موقفه المناصر لفرضية الملكة الفطرية عند الطفل وتهديمه للنظرية القائلة بفكرة التلقين والتقليد في عملية إكتساب اللغة في مراحل الطفولة الأولى.

أما في ميدان علم الأسلوب أو الأسلوبية (Stylistics) فلقد أكد «أوهمان» ثلاث خصائص تمتاز بها النظرية التحويلية في دراسة الأسلوب وهي:

«1- أن الكثير من التحويلات ذات طابع إختياري، أي أن التركيب المستعمل يمكن تحويله إلى عدة تراكيب على المستوى السطحي دون أن يحدث تغيير هام في دلالة هذا التركيب، ومن هذه التحويلات تتكون مجموعة من البدائل التركيبية على المستوى الأسلوبي يمكن تتبعها.

¹ - ليونز جون، نظرية تشومسكي اللغوية، مرجع سابق، ص 31.

2- العلاقة بين البنية السطحية والبنية العميقة فيما يتصل بالتركيب التي يمكن استغلالها أسلوبيا وذلك في التركيب المحولة عن بنية عميقة واحدة، حيث نجد أن هذه التركيب تظل تحتفظ بعلاقتها بالتركيب العميق، ومن ثم نستطيع أن نفسر كيف تتحول عدة تركيب سطحية إلى بدائل أسلوبية.

3- يختلف الكتاب والشعراء في استخدام التركيب المعقدة والغامضة كما وكيفا، وتستطيع النظرية التحويلية أن تكشف عن علاقة مثل هذه التركيب بالتركيب العميق، لأن هذا الاختلاف في نوع التعقيد أو درجة الغموض قائم على أساس من القواعد التحويلية التوليدية للغة»⁽¹⁾.

ومنه نتساءل : ما هو عمل النظرية التحويلية في الدراسات الأسلوبية؟

إن النظرية التحويلية لا تتوقف عند حدود وصف العبارات المستخدمة فعلا، بل تقدم تفسيراً للقواعد اللغوية التي تتحكم في الصياغة بالإضافة إلى مدى فهم المتلقي لها (recepteur) ومنه فهذه النظرية هي وسيلة تفسر لنا العلاقة الموجودة بين الإبداع عند الأديب والإبداع الذهني عند المتلقي.

كما لا يجب أن ننسى ظهور ما يسمى بـ "العروض التوليدي (Generative Metrics) وهو عبارة عن دراسات حول الوزن والإيقاع في الشعر مما يؤكد دور وأهمية النظرية التوليدية في هذا المجال وفي مجالات أخرى كمجال "الإستعارة" بالإضافة إلى مجال "قواعد النص" (Text Grammar) أو تحليل النص (Discourse Analysis) ولقد إعتد عدة علماء في دراساتهم اللغوية الحديثة على نظرية تشومسكي في النحو التحويلي، نذكر منهم "أوهمان (Ohman)", "هندريكس (Hendricks)" "ثورن (thorne)" و "فولر (Fowler) وآخرون.

«إن الثورة التشومسكية اللغوية أثرت كثيرا في عالم اللغة حيث أن تشومسكي إستمد معظم آرائه وأفكاره الفلسفية والنفسية من الدراسات اللغوية والنحوية المعاصرة سواء تعلقت باللغة الإنجليزية أو غيرها

من اللغات الأخرى»⁽²⁾.

فتأمل تشومسكي العالم "الذاتاني" (Internalist) لملكة اللغة البشرية حيث أن معظم التراث الفلسفي تركز على اللغة بوصفها منشأ (Construct) عموميا يمتلك الأفراد معرفة جزئية به. إن هذه

¹ - ليونز جون، نظرية تشومسكي اللغوية، مرجع سابق، ص 34.

² - المرجع نفسه ، ص 35.

الرؤية محكومة بالعلاقة بين اللغة والواقع البراني: العلاقة بين الكلمة والعالم التي تشكل أساس النظريات المعترف بها لعلم الدلالات الإحالي¹.

لكنه ومن جهة أخرى، يدافع عن كون اللغة معرفة فردانية (individualistic) فهي: جوانية بالنسبة للعقل / الدماغ البشري ومن خلال ذلك يجب أن تتموضع كل دراسة للعقل على المنشأ العقلي الذي هو عبارة عن كيان نظري يشير إليه باللفظة المستحدثة: «الأنا - لغة I-Language وهي خاصية جوانية للفرد»⁽²⁾.

من خلال هذه الآراء، فإن المجال التطبيقي لها يستحيل على اللغات المستعملة كاللغة الإنجليزية مثلما إستعملها وليام شكسبير أو نستعملها نحن وكذلك اللغة الصينية كما تحكي في هونغ كونغ أو بكين، فهي بهذا المعنى لا تكون حقلا للدراسة يمكن أن نكون حولها نظريات علمية متماسكة.

لقد قام تشومسكي بدراسة أولى للأفكار في كتابه اللسانيات الديكارتية سنة (1966 Cartesian Linguistic) والتي أظهر فيها قدرة كبيرة على وضع أفكاره وفق منظور تاريخي واسع وعلمي عام وهذه الأبحاث التاريخية تفيد في تسليط الضوء على التطورات في اللسانيات بمقارنتها مع تلك التطورات في العلوم التقليدية، وبالخصوص تاريخ الكيمياء وفي الوقت نفسه يربط هذه التطورات بالعمل الجاري في علم النفس والفلسفة والرياضيات والعلوم الأخرى...³.

هناك قضيتان دافع عنهما تشومسكي في نظريته اللغوية:

القضية الأولى: إن جزء أساسيا من معرفتنا باللغة يتحدد وراثيا أو يكون نظريا، فالأطفال يكتسبون اللغة لكن القطط والعناكب والصخور لا تفعل ذلك.

فالتطور الكبير الذي حصل في ميدان اللسانيات والحقول المعرفية المتصلة بها قد أحدث وضعاً توجد فيه الآن "إمكانية بعيدة" لتقديم الأدلة من علوم الدماغ والوراثة لإظهار كيف يحدث هذا التحديد وبالتالي تظهر هنا إمكانية الجمع هذا الجزء من اللسانيات مع العلوم الأخرى.

القضية الثانية: إمكانية ربط معرفتنا باللغة بوصف بقية معارفنا.

¹ - تشومسكي نعوم، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، مصدر سابق، ص 09.

² - المصدر نفسه، ص 09.

³ - المصدر نفسه، ص 14.

حيث هيمن تياران في عالم اللسانيات هما: نظرية المبادئ والمتغيرات كما وضح ذلك تشومسكي في كتابه معرفة اللغة سنة 1986 (The Knowledge of language) ونظرية الحد الأدنى (أو الأندونية) سنة 1995 (the Minimalist Program)، إذ حاول إستنباط أوليات إصطلاحية لوصف التعقيد الهائل للغات الطبيعية وهذا التعقيد يصبح مدهشا كلما نظرنا إلى اللغات الفردية وهذا النوع من التعقيد جعل الأمر يبدو كما لو أن اللغات غير قابلة للتعلم حيث: كيف يمكن لطفل أن يفهم هذا التعقيد المثير في السنوات القليلة التي يحصل فيها الإكتساب الأول للغة؟

يرى تشومسكي أن هناك كما فطريا من معرفتنا باللغة يفوق ما كان يظن سابقا. حيث أن مسار إكتساب اللغة القياسية يوضح أن جزءاً كبيراً من اللغة لا بد وأن يكون فطريا¹.

ويدافع على أن كل الخواص الجوهرية للغة تكون داخلية في تركيبها (built-in) منذ البداية أي أن الطفل لا حاجة به لأن يتعلم من اللاشيء خواص اللغة التي يكون معرضاً لها، فهو يختار خيارات بعضها من مجموعة محددة مسبقاً. مثال: تكون اللغات إما "أولية الفاعل" (head first) الفعل يسبق المفعول به مثل اللغة الإنجليزية أو تكون "آخية الفاعل" (head last) : المفعول به يسبق الفعل مثل اللغة اليابانية حيث يولد الطفل وهو عارف أنه يوجد بديلان وما عليه فعله هو مكافئ لتحريك علبة المفاتيح لـ: «تثبيت متحولات» اللغة التي يتعلمها.

إن هذا الحل للتوتر بين الوصف والتفسير يعكس التطورات في العلوم الأخرى.

لقد عرف تشومسكي اللغة في كتابه "البنى التركيبية" قائلاً: «من الآن فصاعداً سأعد اللغة مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل، كل جملة طولها محدود ومؤلفة من العناصر، وكل اللغات الطبيعية في تشكيلها المنطوق والمكتوب هي لغات بهذا المعنى وذلك لأن كل لغة تحتوي على عدد متناه من الحروف ومع هذا فإن الجمل غير متناهية»⁽²⁾.

إن اللغة عبارة عن جمل مؤلفة من عناصر، سواء كانت الجمل مكتوبة أو منطوقة ولكن الأمر الملفت للانتباه هنا هو أن الجمل غير متناهية على الرغم من كون كل لغة تحتوي على عدد متناه من

¹ - تشومسكي نعوم، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، مصدر سابق، ص 16.

² - Chomsky Naom, Syntactic structures,(London : mouton, 1957), p 08.

الحروف واللغة المقصودة في هذا النص هي اللغة الطبيعية وليست اللغة الإصطناعية أي لغة الرموز المستعملة في ميدان المنطق أو الرياضيات أو غيرها.

ونقلا عن مومن أحمد ، فإن تشومسكي قدم مثالا في هذا الصدد قائلا: «هذا هو الرجل الذي تزوج البنت التي ألفت الكتاب...»⁽¹⁾.

وتدل النقاط الثلاث على إمكانية توسيع الجملة إلى الطول المرغوب فيه، ومن الناحية العملية، هناك بعض الحدود التي ينبغي أن تقف عندها الجملة، وإن كانت غير مضبوطة من قبل النحاة، ومن جهة أخرى فإن هذه الجملة تتكون من عناصر محدودة هي في الواقع غير متناهية، وتعكس بصورة واضحة الجانب الإبداعي أو الخلاق في اللغة، ودراسة اللغة تقتضي دراسة هذا التنظيم من القواعد الذي يتيح للإنسان تكلم اللغة وتفهمها، وهذا التنظيم بالذات يكون لبنية اللغة واقعا القائم إذ يفرق بين مادة اللغة الدلالية وبين مادتها الصوتية.²

اللغة بالنسبة لتشومسكي خاصية إنسانية بحتة، يقول: «الواقع أن اللغة كما سجل ديكرت بحق مقصورة على النوع البشري وأن الحيوان مهما بلغت درجة ذكائه ومهما كان يملك دماغا متطورا بعض الشيء وأبدي قدرة تفوق قدرة الإنسان على حل المشاكل وتحقيق التكيف كما هو الحال مع القردة مثلا، أو الشامبانزي فإنه لا يستطيع إكتساب لغة إنسانية معينة في حين يمكن للإنسان العادي ذلك، لأن الدماغ الإنساني لا يتصف فقط بكونه أكبر حجما من دماغ القرد بل لوجود إختلاف ظاهر من حيث نوعيته وبنيته»⁽³⁾.

يبدو، من خلال النص، رجوع تشومسكي إلى أصول فلسفية ديكرتية، حيث أن الإنسان كائن عاقل بالفطرة وأن العقل هو أعدل الأشياء قسمة بين الناس وبالتالي فلا فرق بين كون الإنسان كائن عاقل أو كونه كائن يمتلك لغة، فالطفل المنغولي الذي يولد ناقصا من حيث تركيبه المورفولوجي، يمكنه التعامل

¹ - مومن أحمد، اللسانيات، النشأة والتطور، (بن عكنون : ديوان المطبوعات الجامعية، (د ط)، 1994) ص 21 .

² - مشال زكريا، الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، (بيروت: المؤسسة الجامعية

للدراسات والنشر، ط1، 1973)، ص 91.

³ - Chomsky Noam, Cartesian Linguistics, A Chapter in the History of Rationalist thought, ترجمة خاصة. 10p. (New York : Harper and Row, 1966),

مع اللغة حتى وإن وصل الأمر إلى درجات دنيا من الذكاء على خلاف الحيوان كالشامبانزي الذي صنف على مستوى معين من "الذكاء الحيواني" لكنه يستحيل عليه إكتساب لغة.

إن الملكة اللغوية هي خاصية إنسانية بحته يقول: «...هي خصوصية تتوع فردية في الإنسان العاقل»⁽¹⁾.

ومن خلال هذا المنظور، ثار تشومسكي منتقدا المدرسة السلوكية (Behaviorism) التي قدمت تفسيراً آلياً لسلوكات الإنسان بالإعتماد أولاً على عامل الإكتساب الخاضع للقانون: المثير (المنبه) الإستجابة، و بالرجوع أساساً إلى تجارب بافلوف حول المنعكس الشرطي، يقول ليونز: «...وهو ما نادى به وطبقه في البحث العلمي ج. ب. واطسون مؤسس المذهب السلوكي في علم النفس وطبقاً لمنهج واطسون والتابعين له، فإن علم النفس بادئ ذي بدء ليس في حاجة إلى التسليم بوجود العقل أو أي شيء آخر لا يمكن ملاحظته أو قياسه إذا ما أردنا أن نفسر تلك النشاطات والقدرات الخاصة التي يتمتع بها البشر والتي وصفها العلماء التقليديون بأنها ذهنية أو عقلية لأن أي كائن إبتداء من الأميبيا وإنتهاء بالكائن البشري لا يفسر عندهم إلا في ضوء الإستجابات العضوية organism's responses لمثير Stimulis تقدمه البيئة المحيطة بالكائن الحي»⁽²⁾.

وبالتالي، يرفض تشومسكي أن يكون دماغ الإنسان دماغ آلي ومنه تصبح اللغة مجرد عادة لا فعل عقلي مما يطرح من جديد إشكالية العقل / الدماغ وعلاقتها باللغة، يقول تشومسكي: «بشكل أكثر حذراً، يمكننا القول إنه في الظروف الملائمة فإن البشر هم الذين يفكرون وليس أدمغتهم التي (لا) تفكر، مع أن أدمغتهم تقدم أليات التفكير. يمكنني أن أقوم بعملية قسمة طويلة عن طريق إجراء تعلمته في المدرسة. لكن دماغي لا يقوم بعملية القسمة حتى لو كان ينفذ الإجراء بشكل مماثل، فإنني، (نفسياً) لا أقوم بعملية القسمة الطويلة إذا كنت أنفذ بشكل آلي التعليمات التي يتم تفسيرها بأنها الخوارزم (algorithm) ذاته الذي أستعمله إستجابة للمدخلات inputs في تشفير ما في حجرة حسابية

¹ - تشومسكي نعوم، اللغة والعقل، ترجمة إبراهيم مشروح، (مراكش: دار تيمتل للطباعة والنشر، (د ط)، (د ت))، ص

² - ليونز جون، نظرية تشومسكي اللغوية، مرجع سابق، ص 67.

(arithmétique room) على طريقة سيرل (Searle) لا شيء يترتب على تنفيذ دماغي للخوارزم في هذه الحالة أو في حالة الترجمة والفهم»⁽¹⁾.

إذن هناك بون شاسع بين عمل الدماغ الفيزيولوجي وبين عمل العقل الإبداعي ، واللغة لا يمكنها إلا أن تتعلق بالعمل الإبداعي العقلي لكونها ليست فعلا آليا فالآلة لا يمكنها التفكير ولا الإبداع لأنها مبرمجة مسبقا وفقا لمخطط تجريبي لا تخرج عنه، يضيف تشومسكي: «...فالبشر في أوضاع معينة يفهمون اللغة، إن دماغي لا يعود يفهم الإنجليزية أكثر مما تقوم قدمي بالمشي، إنها قفزة كبيرة من الصفات القصدية الفطرية المنسوبة للبشر، إن هذه الصفات المنسوبة لأجزاء من البشر أو أشياء أخرى. هذه النقلة تم القيام بها بسهولة للغاية مؤدية إلى سجال واسع ويبدو بلا هدف حول أسئلة مزعومة من قبيل ما إذا كانت الآلات بإمكانها أن تفكر: على سبيل المثال، "كيف يمكن للمرء أن يدافع تجريبيا عن الزعم القائل بأن جسما مفترضا (غريبا) يلعب الشطرنج(Haugeland 1979)، أو يقرر ما إذا كان بإمكان نتاج صناعي ما أو خوارزم أن يترجم الصينية، أو يتناول شيئا، أو يرتكب جريمة قتل، أو يؤمن بأن السماء ستمطر. يعود كثير من هذه السجلات إلى الورقة الكلاسيكية التي تقدم بها آلان تورينغ

(Alan Turing) وإقترح فيها إختيار تورينغ لأجل ذكاء الآلة، لكنها تحقق في الإلتباه إلى ملاحظة أن "السؤال الأصلي" هل يمكن للآلات أن تفكر؟ "أعتقد أنه عديم المعنى بحيث لا يستحق المناقشة»⁽²⁾.

من خلال النص، يبدو الفرق جلي بين الذكاء الطبيعي الإنساني وبين "الذكاء الآلي الإصطناعي" ولذلك لا يمكن للإنسان أن يتحول إلى "روبو Robot" كما لا يمكن للآلة أن تتحول إلى إنسان مهما تقدم العلم والتكنولوجيا على السواء فنحن نقول أن الطائرة تطير مجازا لأنه شتان بين تحليق الطائرة في الجو وبين "فن" الطيران عند الطيور كما لا يمكننا أن نقول أن الغواصة تسبح لكن يجوز أن نقول أن الغواصة تبحر. وفي حوار لتشومسكي مع فوكو مشال نشطه السيد آدارز (F.ELDERS) تعلق بالطبيعة الإنسانية - العدالة ضد السلطة- سؤل تشومسكي عن إستعمالاته المتكررة في كتاباته اللغوية عن «الأفكار الفطرية» و«البنى الفطرية» ومن خلال ذلك تركيزه على فكرة: الطبيعة الإنسانية فأجاب: «بأن المهتم بالأبحاث اللغوية يصطدم دائما بكائن أو قارئ ناضج إكتسب عدد معتبر من القدرات تمكنه من التعبير عن فكره وفهم كلام الآخرين وكل ذلك بعملية إبداعية... لأن معظم ما يقوله الشخص في

1 - تشومسكي نعوم، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، مصدر سابق، ص 249.

2- المصدر نفسه ، ص 249-250.

محادثاته مع الآخرين هو جديد ومعظم ما سمعه هو جديد ولا يشبه خبراتنا إلا القليل، وهذا السلوك الجديد ليس هو حاصل الصدفة، بل هو تأقلم مع الوضعية ومنه فهو ذا علاقة مع ما نسميه الإبداع أو الإبداعية»⁽¹⁾.

ويستدل تشومسكي على آرائه بأن الفرد الذي اكتسب التحكم في هذا المجموع المركب والذي يعبر عنه وينظمه بمستوى عال والذي نسميه نحن معرفة لغوية، له علاقة بخبرة معينة، بالفرد تعامل مع معطيات معينة سابقة ومنه إكتسب مباشرة لغة معينة.

ويؤكد أنه من خلال تفحصنا للعناصر الموجودة فإننا سنواجه مشكلا علميا: كيف يمكننا أن نفسر الفضاء الفاصل بين مجموع المعطيات ذات المستوى الرديء والتي إستقبلها الطفل وبين المعرفة المنظمة في عمقها والمشتقة من تلك العناصر؟

يجيب: «بأن أفراد مختلفين لهم خبرات مختلفة للغة معينة يتوصلون إلى أنظمة في غاية التطابق، هذه الأنظمة تكون متطابقة والتي من خلالها إثتان من القراء الإنجليز، يمكنهما -على الرغم من الخبرات المختلفة- التفاهم حيث كل ما يقوله الأول يفهمه الثاني»⁽²⁾.

ويلاحظ حول هذه الظاهرة بأنه لا يوجد إلا تفسيرا واحدا يتعلق بالفرضية المتعلقة بكون الفرد يبني البنية العامة للمعرفة والتي يشتقها أخيرا من خبرته المتفرقة والمحدودة.

وفي هذا المجال، فإن الشخص الذي اكتسب هذه المعرفة، يصنع تعلمًا لشكل ظاهري ومجزئ، فهو يبني ما يشبه نظام مقاربة، ومنه فالطفل في بداياته اللغوية، لا يقر بأنه يسمع الإنجليزية أو الفرنسية أو غيرهما، لكنه يبدأ بمعرفة بأن الأمر يتعلق بلغة إنسانية لها طابع ظاهري خارجي حيث لا يمكنه التوصل منه. ومنه فالطفل ينطلق من «مخطط منظم جيدا حيث يمكنه المرور من تلك المعطيات المتفرقة والفقيرة إلى معرفة غاية في التنظيم»⁽³⁾.

ومن خلال هذا النص، يؤكد تشومسكي على اللغة الفطرية أو الغريزية والتي يحملها الطفل معه في عملية تعلم اللغة.

¹ - Noam Chomsky, Michel Foucault, De la nature humaine, Justice Contre Pouvoir, Entretien dirigé par Fons Elders, Traduit de L'anglais par Anne , Rabinovitch,(Paris: édition L'Herne, 2006), pp 8-9.

² - Ibid, p 10. ترجمة خاصة.

³ - Ibid, p 11.

ويخلص إلى نتيجة هامة: أن تلك المعرفة الغريزية أو ذلك المخطط يمكننا من اشتقاق معرفة مركبة إنطلاقاً من معطيات جزئية، تلك إذن التركيبية الأساسية للطبيعة الإنسانية، لماذا؟ لأن اللغة تلعب دوراً هاماً في عملية التواصل وفي التعبير عن الفكر وفي علاقات الأفراد ببعضهم البعض وهذا ما يمكن التأكيد منه في مجالات أخرى للذكاء والمعرفة والسلوك الإنساني. إن هذا المجموع هو كل ما يعنيه عندما يستخدم مفهوم الطبيعة الإنسانية.

وفي جدلية العلاقة بين الروح والجسد (L'esprit / corps) يناقش تشومسكي عدة مسائل تتعلق بالقدرات المعرفية الإنسانية وعلاقتها بالبنى العقلية التي تشتغل من خلالها. ولإثبات ذلك يلجأ إلى بناء نماذج خاصة لأجل مجالات معينة، هذه المجالات يمكن البرهنة عليها على أنها نظريات تفسيرية ممكنة¹.

إن المجال المعرفي الذي يهتم به تشومسكي بالأساس هو: اللغة الإنسانية. ويرفض موقف كوين "Quine" الذي أراد إفتراضياً إثبات دراسة اللغة وكذلك دراسة الروح (الفكر) حيث أن "كوين" يرد الفكر إلى إستعدادات سلوكية وبالأخص لفظية في كتابه: الفكر والإستعدادات اللفظية (Mind and verbal Dispositions) دون التكلم عن التعيين الإفتراضي بين الفكر واللغة، هذا الإدراك "اللاتوافقي" للفكر يسقط جانباً عند تشومسكي لعدة أسباب بينها في كتابه تأملات في اللغة (Reflections on language) سنة 1975.

وفي رده على سؤال يتعلق بنقاد ما بعد الحداثة الذين يرون بأنه لا توجد مثل هذه الأشياء في الطبيعة الإنسانية وكل المحاولات لتحديدها وتوضيحها ناتجة عن قراءة الثقافات الأخرى على ضوء المفاهيم والقيم الغربية، كان تشومسكي صارماً في موقفه حيث بين أن نقاد ما بعد الحداثة المتطرفين يقولون بعدم وجود الطبيعة الإنسانية بحجة أن الصفات الدقيقة للطبيعة الإنسانية يصعب تجسيدها، فقولهم ذلك يعني بأن الخلية الإنسانية الملقحة القادمة يمكن أن تتطور إلى حشرة أو سرطان، يقول: «إن ما بعد الحداثيين قد يقصرون تأكيدهم على إنكار أي أثر للطبيعة الإنسانية على تكويننا العقلي وقيمنا ومعرفتنا

¹ - Noam chomsky, Règles et Représentations, Traduction : Alain Kihm, (Paris : édition Flammarion ,1985), p 07. ترجمة خاصة.

وحاجاتنا ورغباتنا... إلخ. وهذا لا معنى له أيضا»⁽¹⁾. ويدحض زعم هؤلاء في قولهم بأن الطفل يطور طريقة تفكير خاصة حسب البيئة التي ينشأ فيها كاختلاف طفل نيويورك عن طفل الأمازون، وإن كان زعمهم صحيح إلا أن تشومسكي يؤشك ذلك: «لكننا يجب أن نسأل بعدها كيف يستطيع الطفل تطوير هذين الشكلين المختلفين من الوعي، في أية بيئة يجد الطفل نفسه فيها سوف يشيد عقليا ثقافة غنية ومعقدة على أساس الظواهر المحدودة المبعثرة جدا التي يتعرض لها. يخبرنا هذا الاعتبار (مسبقا بأي معرفة مفصلة) بأنه يجب أن يكون هناك موجه غير عادي ومكون تنظيمي للعقل داخليا»⁽²⁾.

ويضيف في مقام آخر: «إذا كنا قادرين على تحديد من وجهة نظام عصبي، تلك الخاصيات للبنية المعرفية الإنسانية والتي تسمح للطفل من اكتساب هذه الأنظمة المعقدة، فإنني لا أتوان على وصف هذه الخاصيات على أنها تركيبية خاصة للطبيعة الإنسانية. يوجد دائما عنصر بيولوجي لا يتغير وهو أساس ترتكز عليها كل التمارين المتعلقة بقدراتنا العقلية»⁽³⁾.

ومن خلال هذه الفكرة يناقش تشومسكي مسألة الحياة!

و هذا ما سنحلله في المطلب القادم.

¹ - تشومسكي نعوم، أشياء لن نسمع بها أبدا، لقاءات ومقالات، ترجمة أسعد محمد الحسين، (دمشق: دار نينوى للدراسات وللنشر والتوزيع، (د ط)، 2010)، ص 66.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ - Chomsky Noam, Michel Foucault, de la nature humaine, opcit, p 16.

المطلب الثاني: في علاقة اللساني/ السياسي.

بما أن مصطلح الحياة موجود في العلوم البيولوجية، واستشرافا للمستقبل، يتساءل تشومسكي إذا كان مفهوم الطبيعة الإنسانية أو الميكانيزمات الفطرية للتنظيم أو الشكنة العقلية الأصلية، فكل هذا لا يختلف عن بعضه بعضا ويشكل لنا ما نسميه في كلمة: الطبيعة الإنسانية. ومنه هل يمكن، من خلال البيولوجيا أو الفيزياء، توضيح قدرة الطفل على إكتساب مجموعة أنساق معرفية معقدة، ثم إستخدامها بطريقة حرة، مبدعة وغنية؟ هل يمكننا تفسير بمفاهيم بيولوجية أو بمفاهيم فيزيائية، القدرة على إكتساب معارف وإستخدامها؟

يتصور تشومسكي بأن العلم يمكنه تفسير ذلك بما أنه فسر إشكالات علمية أكثر تعقيدا ومنه فالمشكلة متعلقة بالعلاقة جسم / روح (فكر). وإذا رجعنا إلى تاريخ العلم وأعمال نيوتن في الفيزياء، نجد مثلا أن مفهوم الحركة عن بعد كان يعتبر سابقا مفهوما ذو طابع روحي يعبر عن قوى روحية خفية لا يصل إليها العلم. لكن الحركة عن بعد أصبحت عند الأجيال الجديدة مفهوما علميا. وكذا الحال بالنسبة لمفهوم الجسم Corps قد تغير، "فسلوك" الأجسام الكونية ليس له تفسير بالنسبة لإنسان القرون السابقة مثلما لا يجد تفسيرا للقوى الكهرومغناطيسية ولكن بفضل تطور العلوم أصبح من الممكن وضع بني أكثر تعقيدا من أجل فهم أكبر قدر ممكن من الظواهر. يقول: «أعتقد أنه يمكننا التساؤل إذا كان علم الفيزياء كما نعرفه وكذلك البيولوجيا يحتويان مبادئ ومفاهيم تمكنهما من الإطلاع على القدرات العقلية الإنسانية الفطرية وبشكل أكثر عمقا، إمكانية إستخدامها في الشروط الحرة التي يتمتع بها الإنسان. لا أعتقد أن الفيزياء أو البيولوجيا تحتويان على هذه المفاهيم اليوم ولكن يجب عليهما ذلك حتى يتمكننا من تخطي المرحلة المقبلة وكذلك توسيع مجالهما»⁽¹⁾.

في هذا المقام، يناقش تشومسكي عدة مسائل تتعلق بالقدرات المعرفية الإنسانية، ويتصور أن اللسانيات عبارة عن شعبة من علم النفس الذي يهتم بالأساس بالمجال المعرفي الخاص من خلال بعض وجوه الفكر والمقصود بها: ملكة اللغة².

إن علم النفس يهتم بالقدرات الإنسانية من حيث الفعل وتأويل الخبرات وكذلك يعنى بالبنى العقلية التحتية المنخفضة sous-jacentes من خلال إمكانياتها ومن خلال وظيفتها، وبعمر أكثر يجب على علم

¹ - Chomsky Noam, Michel Foucault, de la nature humaine, opcit, p19.

² - Chomsky Noam, Règles et Représentations, opcit, p 08. ترجمة خاصة.

النفس، كما يتصور تشومسكي دائما، الإهتمام بالقدرة الأولى وبالبنى التي تشكل أساسا وأصلا، مما يجعلها قادرة على بناء هذه البنى العقلية.

ومفهوم القدرة عنده له مفهوم خاص، فعندما يقول عن شخص أن له القدرة على فعل شيء في وقت معين يعني ذلك وفقا لبنيته العقلية والجسدية في ذلك الوقت حيث لا يحتاج لإنجاز ذلك الفعل إلى أي تمرين أو أمر أو تطور جسدي إضافي وهو محاط بظروف ملائمة ومنه فالإنسان الذي لا يعرف العوم لا يستطيع السباحة وكذلك السباح الماهر صاحب الألقاب الأولمبية يفقد القدرة على السباحة إذا فقد أحد أطرافه أو بعضها. «إذن: القدرة على الفعل لا تعني معرفة الفعل التي تحمل تركيبية عقلية أساسية»⁽¹⁾. كما يميز بين قدرتنا على الفعل بكل قوة وبين القدرة على الفعل دون إمكانية فعله بالقوة مثل لاعب كرة قدم مشهور يمكنه تسجيل ضربة جزاء لكن دون قوة على الرغم من أنه يمكنه ضرب الكرة بكل قواه. وهناك معنى ثانوي "للقدرة" حيث نقول أن كل طفل سوى له القدرة على السباحة والعدو وتكلم اللغة الإيطالية مادام يتلقى التدريبات اللازمة وبهذا المعنى: «الطفل ليس له القدرة على السرقة وهناك كائنات أخرى لا يمكنها تعلم الإيطالية»⁽²⁾. ولهذا يعتقد تشومسكي أننا نتكلم عن "القدرات" بمعنى "القدرات العقلية".

وينتقل من المجال البيولوجي إلى المجال الأخلاقي وإرتباطه بالطبيعة الإنسانية حيث يقول: « نستطيع البدء بملاحظة الطبيعة الإنسانية ومن خلال قدرات محددة لتطوير سمات عقلية محددة. أعتقد أننا نستطيع المضي إلى أبعد من هذا ونبدأ باكتشاف المظاهر الكونية الشاملة لهذه السمات العقلية التي تحدها الطبيعة الإنسانية. أعتقد بأننا نستطيع إيجاد هذا في منطقة المبادئ الأخلاقية»⁽³⁾.

في هذا المقام، ينحو تشومسكي منحى فلسفيا سقراطيا بتركيزه على الإنسان وعلى القيم الأخلاقية أو الفضائل الأخلاقية العابرة للزمكانية إذ يضيف: «مثلا، منذ زمن غير بعيد تحدثت مع أناس في القبائل الأمازونية وإعتبرت من البديهي بأنهم يملكون نفس مفهومي الفضيلة والرذيلة لأنها القيم المشتركة التي

¹ - Chomsky Noam, Règles et Représentations, opcit, p 09.

² -Ibid, p 09. ترجمة خاصة.

³ - تشومسكي نعم ، أشياء لن نسمع بها أبدا، مصدر سابق، ص 66.

تمكننا من التواصل - التكلم عن المشاكل الحقيقية مثل إجبار السلطات على إخراجهم من الغابات. أعتقد بأنني كنت على صواب بإفترض هذا: لم يكن لدينا مشكلة تواصل رغم أننا كنا بعيدين جدا ثقافيا»⁽¹⁾.

من خلال هذا النص، يعتقد أن هناك درجة عالية من الاتفاق بين البشر حول طبيعة الفضيلة والرديلة بمعنى آخر حول القيم الأخلاقية، ويستدل على ذلك من التاريخ حيث أن "جنكيز خان" أو "هتلر" أو غيرهما، يبررون أفعالهم على أنها لمنفعة البشرية، حتى أن النازيين قدموا مبررات مجنونة لقتل اليهود مثل حق الدفاع عن النفس يقول: «من النادر أن يبرر الناس أفعالهم بالقول: أنا أفعل هذا لأزيد منفعتي للحد الأقصى ولا أهتم بما يحدث للآخرين.. سيكون ذلك سلوكا مرضيا»⁽²⁾. ويرجع إلى البيو-لسانيات (Bio-linguistique) وعلاقته بالقدرة الإنسانية حيث يقول: «أنني أريد أن أقول بعض الكلمات عما سميناه "المبادرة البيولسانية" والتي بدأت بالتشكل منذ حوالي نصف قرن، بين نخبة من الطلبة تأثروا بالتطورات التي حصلت في البيولوجيا والرياضيات بعد نهاية الحرب، بالإضافة إلى الأعمال في مجال "الإيتولوجيا"* الذي عرفناه مؤخرا في الولايات المتحدة»⁽³⁾.

ويطرح هذا العلم إشكالات أساسية من الناحية البيولوجية هي:

«1- تحديد بأي مقياس تكون المبادئ الظاهرة للغة ومنها حتى التي لم يسלט الضوء عليها بعد، هي موحدة ومتعلقة بهذا النظام المعرفي؟!»

2- تحديد إلى أي مدى يمكننا إعطاء للغة معينة تفسيرا مؤسسا على مبدأ حيث أن العناصر المشابهة يمكنها أو لا يمكنها أن توجد في مجالات أخرى؟!»⁽⁴⁾. يعتقد تشومسكي أن هذه التساؤلات في مجال اللغة تم تناولها ودراستها بواسطة ما سماه: النظام الأدنوي. وأن الأجوبة على تلك الأسئلة ليست أساسية فحسب من أجل فهم طبيعة وعمل العضويات وما تحت - أنساقها (sous-systèmes) بل وكذلك من أجل البحث والتحري عن نموها وتطورها.

¹ - تشومسكي نعوم ، أشياء لن نسمع بها أبدا، مصدر سابق ، ص ص 66-67.

² - المصدر نفسه ، ص 67.

*Ethologie : علم يدرس سلوك الأنواع الحيوانية والبشرية

³ -Noam Chomsky, le langage et la pensée, Traduction louis-Jean Calvet et Claude Bourgeois, (Paris: Payot et Rivages, 3^{ème} édition, 2012), p 339

⁴ - Ibid, p 340. ترجمة خاصة

والآن، يجدر بنا أن نعرف كيف تحول تشومسكي من الميدان اللغوي إلى المجال السياسي، وهل هذا التحول يعني التخلي تماما عن اللسانيات أم أن هناك علاقة متينة بين الحقلين المعرفيين؟ ثم هل نلمس حقيقة مواقف تشومسكي السياسية من الإرهاب الدولي والدعاية المغرضة والإستغلال الإقتصادي "المتوحش" وتقسيم العالم الجديد من خلال نظرياته اللغوية؟ وما هي مبررات هذا المنعطف؟ لقد إعترف في مقدمة كتابه: البنية المنطقية للنظرية اللسانية (The logical structure of linguistic theory) بأن دخوله معترك المباحث اللغوية، يرجع الفضل فيه إلى أستاذه زيلج هاريس ساباتي (Zellig sabbetai Harris) حيث يقول: «...دخولي الحقيقي ميدان اللسانيات يرجع إلى سنة 1947 حينما أعطاني "زيلج هاريس" قراءة كتاباته حول المناهج اللسانية البنيوية. فهذه القراءة أثارت حفيظتي، وبعد مناقشات ساخنة مع "هاريس"، قررت التخصص في اللسانيات عند نهاية الدور الجامعي الأول. لقد كان لدي معارف مسبقة في اللسانيات التاريخية وكذلك في القواعد العبرية الوسيطية بفضل أعمال والدي، كما أنني درست اللغة العربية مع الأستاذ جيورجي ليفي **Giorgio levi Della rida**»⁽¹⁾. يبدو واضحا من هذا النص حرص تشومسكي على معرفة عدد من اللغات، فبالإضافة إلى العبرية والإنجليزية، نجده قد إشتغل بلغات أخرى لمعرفة البنية العميقة لها وذاك لإرساء نظرياته اللسانية في النحو التوليدي والتحويلي والبنى التركيبية وغيرها. ولقد كان لأستاذه "زيلج هاريس" أثر كبير عليه في المجال السياسي بحكم المقاربات اللغوية التي كانت تجمعها حتى ذهب بعض المعلقين إلى علاقة "الأبوية بين المقاربتين" (التشومسكية والهارسية) أفكار مكتسبة، فإن التحويلات المدخلة إلى اللسانيات الحديثة لم تكن لتشومسكي، وإنما ترجع إلى "هاريس" وذلك بقواعده للأشكال المعلنة. فهذه الأخيرة تحويلية في الوقت الذي تكون فيه تطبيقية راجعة إلى البنية²، ويعتقد تشومسكي أن هناك علاقة بين السياسة واللغة في الوقت الذي توجد بينهما إختلافات متنوعة، ويرجع إلى أعمال "أورويل جورج"* وآخرين الذين وضحو "كم هي اللغة مسيئة، معذبة

¹ - Chomsky Noam, the logical structure of linguistic theory, (New York : Plenum Press, 1975), p06.

² - Barsky Robert F, Noam chomsky, une voix discordante, Traduction : Genevieve joublin, (Paris: éditions odite soufflot, 1998), p 74. ترجم خاصة

* - أورويل جورج Orwell George: 1950-1903 وإسمه الحقيقي هو "إريك آرثير بلار" : Eric Arthur Blair، ولد بالهند بعائلة إنجليزية بورجوازية. روائي مشهور ذو خيال أدبي وسياسي واسع، كان نائبا لرئيس جماعة الدفاع عن الحرية «Freedom Defense committee» وذلك سنة 1945، ولقد رتبته جريدة Magazine Times بالمرتبة الثانية في قائمة "الخمسون الكبار من الكتاب البريطانيين منذ 1945". من أهم مؤلفاته: مزرعة الحيوان (1945)، 1984 (نشر سنة 1949)...إلخ.

ومشوهة، بطريقة ما، من أجل أهداف إيديولوجية⁽¹⁾ ويعطينا مثال على ذلك من خلال تغيير إسم "البنتاغون" (Pentagon) من وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع وكان ذلك سنة 1947 بمعنى عقب الحرب العالمية الثانية، وهذا الأمر يحمل دلالات سياسية - إيديولوجية وإستراتيجية لأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، إتخذت منعرجا بعد نهاية الحرب مثل تقسيم العالم إلى كتلتين متصارعتين: المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي، والصراع لم يكن فحسب عسكري بل كان إيديولوجي ، بين الشيوعية والليبرالية، بالإضافة إلى ذلك ظهور السباق نحو التسليح بالأسلحة الخطيرة المدمرة للإنسانية على أعقاب القنبلة الذرية التي رميت باليابان، ثم لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق بؤر صراع في مناطق عديدة في العالم لتميرير إيديولوجيتها و تسويق بيع أسلحتها كما سنوضح ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل. إن تغيير اسم البنتاغون، كان له أغراض عدوانية وحربية كما يقول تشومسكي: «...و حالما حدث ذلك، فإن أي شخص مفكر يجب عليه أن يفهم بأن الولايات المتحدة لم تعد لتكون في موقف الدفاع. فإنها ولا بد من أن تتخرط في حرب عدوانية. تلك كانت القضية بشكل أساسي، وإنها كانت جزء من سبب التغيير في المصطلحات الفنية، للتكرار لتلك الحقيقة. وبوسع المرء أن يمضي لإعطاء عدد لا يحصى من الأمثلة على هذا النوع. وربما المثال التقليدي لذلك هو كتاب أرويل "السياسة واللغة الإنجليزية"⁽²⁾.

وقد أبدى تشومسكي إعجابا "بأرويل جورج" (George Orwell) من خلال بعض أعماله مثل كتاب "ثناء لكاتالونيا" الذي يترجم فيه تجربته خلال الحرب الأهلية الإسبانية في أواخر الثلاثينات، حيث ظهر هذا الكتاب سنة 1937 لكنه نشر في إنجلترا لأنه قمع بحكم خطورته على الشيوعيين³. لكن إعجابه " بأرويل، لم يمنعه من إنتقاده في بعض أعماله مثل كتاب "1984" الذي قال عنه: «...يعتبر كتابا سطحيا جدا بشكل رئيس. فأرويل قدم فيه تحليلات هجائية مرتكزة على المجتمع السوفيياتي المتواجد آنذاك...وهناك أشخاص مثل "ماكسيموف"، المؤرخ الفوضوي، على سبيل المثال، قد قدم تحليلات مفصلة ممتازة عن حقبة الإرهاب اللينينية والستالينية والتي تعود إلى أيام الثورة البلشفية، كذلك، فلا حاجة لترجع إلى كتاب أرويل لتكشف ذلك»⁽⁴⁾.

¹ - تشومسكي نعوم، تواريخ الإنشقاق، حوارات مع ديفيد بارساميان، ترجمة: محمد نجار، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 15، 1997)، ص 15.

² - المصدر نفسه، ص 15.

³ - المصدر نفسه، ص 33.

⁴ - المصدر نفسه ، ص ص 23-24.

لكن في كتابه "السياسة واللغة الإنجليزية"، سعى أرويل إلى توضيح العلاقة بين السياسة وإنحطاط اللغة حيث يقول: «في أيامنا هذه، هناك حقيقة واسعة هي: أن العبارة السياسية هي عبارة سيئة»⁽¹⁾. فحينما نلاحظ بعض الخطاب المتعبين، يكررون بطريقة آلية عبارات معتادة: اللأخلاق، العنف، الإستبداد الدموي، تحرير شعوب العالم، رص الصفوف، فإننا نشعر وكأننا لا نشاهد كائن بشري، ولكن شبه مهرج².

ويعتقد "أرويل" أن أكبر عدو للغة الواضحة هو النفاق، فحينما يكون هناك بون شاسع بين الأهداف الحقيقية والأهداف "المعلن عنها"، فإننا نبقي ندور حول كلمات ومصطلحات طويلة دون نتيجة، لكنه يؤكد من جهة أخرى، أنه لا يمكننا التخلي عن السياسة حيث أن جميع المشاكل هي مشاكل سياسية والسياسة في حد ذاتها هي كتلة من الأكاذيب، من التلفيقات، من الكراهية والسكيزوفرنيا*، ويذكرنا أرويل بماكيافيللي من خلال هذا التمشي السياسي - الأخلاقي.

يقول أرويل: «عندما يكون المناخ العام سيء، فإن اللغة تعاني»⁽³⁾، والمقصود بالمناخ هنا، هو المناخ السياسي ويستشهد هنا، بحسبه، بانحطاط بعض اللغات، كالألمانية والروسية والإيطالية في عشرية كاملة أو أكثر (من سنة 1930 إلى غاية 1945) وذلك بفعل الديكتاتوريات. «فإذا إرتشى الفكر اللغة، فإن اللغة كذلك ترتشى الفكر»⁽⁴⁾. مؤكدا بأن النفاق السياسي يبقى ويظل العدو الدائم للغة الواضحة.

ويعود تشومسكي " إلى مسألة الطبيعة الإنسانية والتي تبقى غامضة من حيث قيمتي الخير والشر ولذلك، نادرا ما نفهمها بوضوح ومنه تبقى السياسة في أشكلة مع الأخلاق بحكم العلاقة المفصلية المتمثلة في الكائن الإنسان: «...فمثل هذا الوضع، مفترضا أن له أساس أو قاعدة أخلاقية، لا تستند تماما على الإهتمام الذاتي الشخصي، فهو يستند أخيرا على بعض فهم لطبيعة الإنسان [...] فالفهم الأساسي لطبيعة الإنسان هو نادر الوضوح»⁽⁵⁾.

¹ - Orwell George, politique et langue Angaise, Traduction : Michel Roudat , Anne Krief et autres(Paris:L'Herne, 2005), p 141.

² - Ibid, p141 ترجمة خاصة

*- السكيزوفرنيا Schizophrenia مرض نفسي يصنف في الذهان Psychoses ويعني فصام الشخصية أي

ازدواجيتها.

³ - Orwell Georges, la politique et la langue anglaise, opcit, p 142.

⁴ - Ibid, p143 ترجمة خاصة

⁵ - تشومسكي نعوم، تواريخ الإنشقاق، مصدر سابق، ص 15.

ثم يؤكد في مقام آخر بعض الحاجات الإنسانية ذات الطابع السياسي كالحرية مثلا تبقى مجالا للصراع بحكم البنية الإقتصادية «وإذا ما بحثنا في أنفسنا، فإننا نجد أن لدينا مفهوما ومن المحتمل أن يكون مستندا على بعض الأفكار التي تتعلق بالحاجة الإنسانية الأساسية للحرية بعيدا عن التقييدات والسيطرات الخارجية الإعتباطية، مفهوما للوقار الإنساني الذي يمكن أن يعتبر كإنتهاك أو خرق لحقوق الإنسانية الأساسية لتكون مستعبدة، وممتلكة من قبل الآخرين وحتى من وجهة نظري فإنها تفرض من الآخرين، كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية، وهلم جرا»⁽¹⁾.

إن وحدة الطبيعة الإنسانية يؤدي حتما إلى وحدة الفضائل الأخلاقية وبالتالي حصول إتفاق جماعي على الفضيلة والرذيلة، الخير والشر، العدل والظلم... إلخ، يقول تشومسكي في رده على سؤال في هذا المعنى: «في الحقيقة، أعتقد بأن لديهم (البشر) درجة عالية جدا من الإتفاق، دليل قوي صغير على هذا هو أن كل واحد - جنكيز خان وهيملر وبيل غيتس- يخلقون قصصا عن أنفسهم يفسرون فيها أفعالهم على أنهم يعملون لمنفعة البشر. حتى في المستويات القصوى من الفساد، لم يتباه النازيون بأنهم يريدون قتل اليهود. وإنما أعطوا مبررات مجنونة - كفعل دفاعي عن النفس. من النادر أن يبر الناس أفعالهم بالقول (أنا أفعل هذا لأزيد منفعتي للحد الأقصى ولا أهتم بما يحدث للآخرين). سيكون ذلك سلوكا مرضيا»⁽²⁾.

إن منعطف تشومسكي من اللسانيات إلى السياسة له دواع ومبررات في آن واحد، حيث أن الدعاية مثلا وهي أسلوب سياسي، لها خلفيات لغوية تعتمد عليها لأنها تمزج الحقائق بالأكاذيب لتضليل الحقيقة: «... فما على المرء أن يفعله هو تبني إتجاه المرء لمؤسساته الذاتية، بما فيها وسائل الإعلام والصحافة والمدارس والكلليات، واتخاذ نفس الموقف النقدي والعقلاني الذي نتخذه تجاه مؤسسات أي سلطة أخرى. فعلى سبيل المثال، عندما نقرأ إنتاجات جهاز الدعاية في الإتحاد السوفياتي أو ألمانيا النازية، فإنه لا توجد لدينا مشكلة تماما في فصل الحقائق عن الأكاذيب، والتحقق من التشويهات والتحريفات التي تستخدم لحماية مؤسساتهم من الحقيقة»⁽³⁾. ومن بين الحقائق التي تعاني الطمس والتدليس والتحريف لأغراض سياسية- سلطوية، التاريخ، أو الحقائق التاريخية التي هي في أصلها عبارة عن نظام لغوي

¹ - تشومسكي نعوم، تواريخ الإنشقاق، مصدر سابق، ص 16.

² - تشومسكي نعوم، أشياء لن تسمع بها أبدا، مصدر سابق، ص 67.

³ - تشومسكي نعوم، تواريخ الإنشقاق، مصدر سابق، ص 24.

هدفه التواصل بين الأجيال البشرية مهما كان جنسها أو إيديولوجيتها أو دينها وعقيدتها، ولذلك وضع تشومسكي التاريخ تحت المجهر لتفحصه من قبل مختصين موضوعيين وهم قلة قليلة: «إن التاريخ مرهون وممتلك من قبل الفئات المتعلمة. فهؤلاء هم الأناس المؤتمنون أو القيمون على التاريخ. إنهم الأناس الذين يتواجدون في الجامعات والذين يقومون بصياغة وكتابة وتقديم الماضي لنا كما يريدون ويشاءون. وهؤلاء هم الجماعات القريبة جدا من سلطة الحكم. فهم أنفسهم لديهم درجة عالية من الإمتياز والوصول للسلطة والحكم»⁽¹⁾. وهنا يؤشك تشومسكي علاقة المثقف بالسلطة وهي قضية على درجة عليا من الأهمية لأنها ترهن مجتمعات بكاملها من خلال رهنها لقيم الحرية والمساواة والعدالة أو لنقل "الديمقراطية الحقيقية" والتي هي هاجس لجميع الشعوب المقهورة في العالم.

وفي رده على سؤال حول الصلة بين اللسانيات والسياسة وعلاقة الإنتصار الأمريكي في الفيتنام وإنتصار النحو التوليدي في اللسانيات ، يؤكد أن علاقة اللسانيات بالسياسة هي على المستوى المجرد في نظره، «فمن الجوانب المهمة جدا في اللغة الجانب الإبداعي في الإستعمال اللغوي وعناصر الطبيعة الإنسانية التي تجعل ذلك الإبداع أساسيا في حياتنا الفكرية. وهذه نتيجة من نتائج العلم ولدينا دليل ظاهر عليها. أما في مجال الفكر الإجتماعي فليس لدينا دليل على أي شيء، لذلك كانت مفاهيمنا تعبيراً عن آمالنا وعن أحكامنا الحدسية وعن تجربتنا وعن الطرق التي نفهم بها التاريخ أكثر من كونها نتاجاً لأي فهم علمي جوهري»⁽²⁾.

ويعتقد أن أفكاره تتطلق من الأفكار الإشتراكية التحررية التي ترجع إلى أصول فلسفية "تحريرية"، فهي ذات علاقة ببعض أفكار "روسو" و"ماركس" و"باكونين" وآخرين، بالإضافة إلى إهتمامه الخاص بالعمل الإبداعي المنتج مهما كان الذي يقوم به، ويرى أن هذه الأفكار تمتد لتشمل الحكم في كل جانب من جوانب الحياة الشخصية، فهل هناك صلة بين المفهومين؟ يقول تشومسكي: «ربما تكون. فقد تكون هناك صلة بين المظهر الإبداعي في إستعمال اللغة، وهو جزء من المعنى الحقيقي للإنسان، أي أنه جزء مما يسميه ماركس صفة النوع عند الإنسان (أي خصيصة النوع) وفكرة حاجة الإنسان المميزة للعمل

¹ - تشومسكي نعوم، تواريخ الإنشقاق، مصدر سابق ، ص 27.

² - تشومسكي نعوم، اللغة ومشكلات المعرفة، محاضرات ماناجوا، ترجمة حمزة بن قبالان المزيني، (الدار البيضاء: دار

تويقال، ط1، 1990)، ص 267.

المنتج والمبدع (ويشمل ذلك العمل الفكري) حين يقوم به الإنسان محكوماً بنفسه هو، أي تحكّم المنتجين بالإنتاج وهو روح الفكر الماركسي، من بين التقاليد الفكرية الأخرى»⁽¹⁾.

ويؤكد أن الصلة الصورية موجودة بين المجالين، السياسي واللساني، بل وهما متشابهان في هذا المستوى وإلى حد بعيد وهي صلة معقولة لكنها مستقلة في الوقت نفسه عن الحروب بانتصاراتها وإخفاقاتها: «... لذا فقد توجد صلة بين هذين الشئيين، فهما متشابهان في المستوى التصوري إلى حد بعيد، وإذا وجدت هذه الصلة بينهما، وهو ما يبدو معقولاً، فإنها مستقلة عن الانتصارات والهزائم في الحروب الإستعمارية»⁽²⁾.

ثم يرى أنه من الواجب عدم نسيان ما فعلته أمريكا في الفيتنام، فإن لم يكن محوها من الخارطة، في الحرب الهند الصينية، فلقت مات حوالي أربع ملايين شخص أو أكثر: «الهند الصينية كانت مستعمرة فرنسية تشمل الفيتنام، الكمبودج ولاوس، قامت الولايات المتحدة بالهجوم على هذه البلدان في سنوات الستينات والسبعينات»⁽³⁾، بالإضافة إلى ذلك، تم تشريد عشرات الملايين، وهناك آلاف وآلاف الموتى كل عام جراء استخدام أمريكا للأسلحة الكيماوية، وولادة أطفال مشوهين، مصابين بالسرطان... الخ.

«إنني أريد أن أقول لأن الفيتنام عانى ما لم يشهده تاريخ أوروبا قاطبة منذ الطاعون الأسود. ويلزم قرن آخر حتى يمكنه الإستدراك، إذا إفترضنا أن ذلك ممكناً»⁽⁴⁾.

إذن أعتقد بأن إنعطاف تشومسكي نعوم من مجال البحث في اللسانيات إلى مجال السياسي من دون هجران الميدان اللغوي، له ما يبرره، خاصة إذا إطلعنا على حياة الفيلسوف العلمية والنضالية، فهو لا يزال يؤسس للنقد السياسي بكل قوة وشراسة فكرية لسياسة القوة والهيمنة التي يمارسها الغرب ككل وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية .

كما أنني أوافق تشومسكي في أطروحته القائلة بأن اللغة إذا ما إرتبطت بالإيدولوجيا، فإنها ستخرج من الميدان العلمي الموضوعي لكي تلج الميدان الإيدولوجي (اللاعلمي).

¹ - تشومسكي نعوم، اللغة ومشكلات المعرفة، محاضرات ماناجوا، ص 268.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

³ - Chomsky Noam, Comprendre le pouvoir, Traduction : Thierry Vanès,(Bruxelles: éditions Aden, premier mouvement, 2005), p 171.

⁴ - Ibid, p172.

حيث تتحول إلى خطاب مؤدج مفعم بالأكاذيب وفن السفسطة واللاموضوعية، ولعل أكبر دليل على ذلك يكمن في تقييم نسبة الصدق في أي خطاب سياسي، اليوم، لأي زعيم سياسي. من خلال ما تم تحليله في إنتقال تشومسكي من عالم اللسانيات إلى ميدان السياسة المعاصرة، يمكن الخروج بنتائج نلخصها كالآتي:

¹ - إن اللغة عند تشومسكي خاصية إنسانية بحتة تتميز بطابعها الوراثي بالإضافة إلى الجانب الإبداعي العقلي وذلك بالتأسيس لفكرة التركيبية الأساسية للطبيعة الإنسانية التي دافع عنها منتقدا رواد ما بعد الحدائة المتطرفين الراضين لذات الفكرة وذلك بمقاربة علمية تتعلق بتطوير الطفل لمعطيات معرفية ثقافية بناء على قدرات عقلية داخلية، على الرغم من المقاربة العلمية في الفيزياء والبيولوجيا.

2- تأكيد على إرتباط المجال الأخلاقي بالطبيعة الإنسانية وذلك في منطقة المبادئ الأخلاقية وكمثال على ذلك إمتلاك الإنسان لمفهوم الفضيلة والرذيلة وغيرها وهي قيم أخلاقية مشتركة بين البشر على الرغم من إختلاف البيئة والإطار الثقافي والعلمي، بالإضافة إلى كونها أطر للتواصل بين الناس على إختلافاتهم المذكورة.

3- مقارنة تشومسكي العلمية في البيو- لسانيات تؤكد وحدة المبادئ الظاهرة للغة من جهة، ومن جهة أخرى إنتشار العناصر المشتركة للغة في مجالات أخرى وقد بين ذلك في إبداعه لأطروحة النظام الأدنوي لتأكيد فهم طبيعة وعمل العضويات وما تحت أنساقها ويحث كيف تنمو وتتطور.

4- هناك علاقة بين السياسة واللغة على الرغم من إختلافهما من حيث المبحث، فاللغة إذا ارتبطت بأهداف إيديولوجية تغيرت وأصبحت مشوهة حيث تخرج من المعترك العلمي إلى المعترك السياسي الإيديولوجي، وهو هنا يستند إلى أعمال الروائي أرويل جورج، ومنه توصل إلى أن العبارة السياسية هي عبارة سيئة كونها مؤدجة وغير مؤخلة (أسلوب النفاق والكذب في اللغة السياسية).

كما أن وحدة الطبيعة الإنسانية تؤدي إلى وحدة الفضائل الأخلاقية نظريا، لكن ممارساتها يقوم التبرير اللغوي بقلب الحقيقة إلى اللاحقيقة كجدلية الخير والشر، الفضيلة والرذيلة ... وهو فعل الدعاية المؤدجة في السياسة.

5- إعتبار الدعاية كأسلوب لغوي سياسي حديث يؤكد إشكالية علاقة اللغوي بالسياسي الذي هدفه اللاحقية بفعل التضليل والكذب، وذلك ما فضحه تشومسكي في نقده للدعاية في العالم وعلى الخصوص الأمريكية منها وإعتماها وسائل لا أخلاقية للوصول إلى أهداف إيديولوجية خطيرة على مستقبل الديمقراطية.

ومن الآليات اللاديمقراطية الخطيرة نذكر الإرهاب، الهيمنة والقوة وبالتالي:

كيف يمكن الإستدلال على أن ظاهرة الإرهاب العالمي أو الإرهاب المعولم هو ظاهرة منتجة إيديولوجيا من أجل الهيمنة؟

وكيف تعتبر القوة بمعناها الواسع (عسكرية، إستراتيجية، إقتصادية...) الوسيلة الأخلاقية لتجسيد الهيمنة في العالم ككل؟

ذلك ما سنجيب عنه في المبحث القادم؟

المبحث الثاني: الإرهاب، القوة والهيمنة في السياسة المعاصرة.

تمهيد:

بعدما عرفنا كيف إنتقل تشومسكي نعوم من مبحث اللسانيات إلى مبحث السياسة المعاصرة، كما عرفنا كيف حلل علاقة اللغوي بالسياسي من خلال توضيح أن اللغة إذا ما إرتبطت بالإيديولوجيا فقدت من قيمتها اللسانية، ومن خلال ذلك قدم مثالا على ذلك وهو تغيير إسم البنتاغون من وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع، وذات الفعل يخفي وراءه أهداف إيديولوجية-عسكرية إستراتيجية .

ولعل ظاهرة الإرهاب العالمي هي منتج إيديولوجي للقوى العظمى في الكون كما يوضح حيث أن العملية تخفي مصالح إقتصادية - مالية وإستراتيجية كالمتاجرة بالأسلحة والسباق نحو التسلح النووي على إعتبار قاعدة: الإستعداد للحرب هي الحرب في حد ذاتها، وكل ذلك بهدف فرض الهيمنة والبقاء على حد تعبير تشومسكي.

فما هو مفهوم الإرهاب؟ وما علاقته بفلسفة الهيمنة والقوة في العالم؟ وما تداعيات ذلك على الديمقراطية؟ وكيف أسس تشومسكي نعوم لنقد فلسفة الإرهاب المعولم؟

المطلب الأول: الإرهاب و الممارسة اللاديمقراطية.

الإرهاب ظاهرة أمنية سياسية خطيرة أصبحت اليوم، تهدد أمن وسلامة الدولة الوطنية وتعد في الأفق بمستقبل أسود للشعوب، ومهما اختلفت الآراء والمواقف حول مشارب الإرهاب الإيديولوجية فإن النتائج واحدة وهي القضاء على الإنسان بالإنسان.

لكل ذلك، تعقد اليوم ملتقيات ومنتديات عالمية لدراسة هذه الظاهرة من مختلف جوانبها:

مصدر الإرهاب الفكري والإيديولوجي، آليات ووسائل ومرجعيات معالجة هذه الظاهرة الخطيرة والحلم بمستقبل بديل للشعوب المهدة مباشرة، وشعوب أخرى والتي هي اليوم في منأى عنه، لكن هذه الوضعية تبقى ظرفية ومؤقتة لأن تسونامي الإرهاب خطير وقد يطال أي فضاء جيو سياسي.

يقول تشومسكي: «... والمصطلح "إرهاب" يستعمل عادة من قبل جيوش أجنبية للإشارة إلى أعمال ضدها يقوم بها السكان المحليون الذين يرون بهم قوة إحتلال تحاول أن تفرض تسوية سياسية مكروهة وقائمة على الغزو الأجنبي، وفي هذه الحالة "النظام الجديد" لإسرائيل. وبالمعايير للأدلة المستعملة في حالة ليبيا، فإن الولايات المتحدة كانت مرة أخرى القوة القائدة للإرهاب بالعالم في عام 1958، حتى لو إستثنينا الإرهاب بالجملة الذي أعلن أنه غير جدير بهذه التسمية من قبل النظام الدعاوي»⁽¹⁾.

هذا الكلام صدر من تشومسكي سنة 1986 أي تاريخ نشر هذا المصدر : قرصنة وأباطرة.

إذن، حسب، الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر إرهابا في العالم السياسي اليوم، إذ أن إرهابها بدأ بحروب التصفية العرقية للسكان الأصليين لأمريكا (الهنود الحمر) ثم حرب الفيتنام وحروب أخرى إفتعلتها أمريكا كحرب السلفادور ونيكاراغوا إلى حروب الخليج الأخيرة دون أن ننسى أزمة الشرق الأوسط المستعصية حيث لا تزال فلسطين تعاني من الإرهاب الإسرائيلي على جميع مستوياته: عسكريا، سياسيا، إقتصاديا وحتى إنسانيا.

ومن خلال ذلك إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية دائما على الإرهاب الدولي، سياسيا وعسكريا، تحت مبررات "إنسانية- أخلاقية" أو لضرورة الدفاع عن النفس أو حق رد الفعل المناسب فسمته الحرب على الإرهاب وفي هذا الصدد يقول: "... لهذه الأسباب يفضلون إستخدام مفهوم فضفاض مثل "حرب" بيد أن تسمية ذلك "بحرب ضد الإرهاب"، ويبدو واضحا أن ما يجري التفكير

¹تشومسكي نعوم، قرصنة وأباطرة، الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي، ترجمة قسم الدراسات والترجمة، (دمشق: حوران للنشر، ط1، 2010)، ص143.

فيه على تعريفات هذا المفهوم، كما هي موضحة في القانون الأمريكي أو في الكتب التعليمية العسكرية: ففعل ذلك يعني فضح الولايات المتحدة كونها دولة إرهابية تشابه الذين تشن هي عليهم الحرب»⁽¹⁾.

من خلال هذا النص، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد غيرت سياستها الخارجية تماما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين وواحد وأعلنت الحرب على الإرهاب للمرة الثانية بعد الإعلان الأول منذ أكثر من ثلاثين سنة عندما قدم "ريغان (Reagan Ronald)" إلى الرئاسة الأمريكية وأعلن أن الحرب على الإرهاب ستصبح أساس السياسة الخارجية الأمريكية خاصة الإرهاب الدولي الذي تقف وراءه الدول وهو الذي يعد "أشرس وأشر أنواع الإرهاب"⁽²⁾، حسب تصريح ريغان نفسه وهو مرض استشرى على يد "أولئك المحرومين المعارضين للحضارة نفسها" لكي "يعودوا إلى حياة البربرية والهمجية في العصر الحديث"⁽³⁾ (وزير الخارجية آنذاك شولتز جورج).

وقد أعلن آنذاك، وزير الخارجية الأمريكية، "شولتز" أن الإرهاب عبارة عن سرطان وجب استئصاله نهائيا وبجميع الطرق لأنه يستمد مبادئه من كتاب "كفاحي" "لأدولف هتلر" فصرح علانية: "علينا استئصال سرطان نيكاراغوا وفي ضوء جسامه الشر وضخامة الخطر، علينا ألا نشغل أو نلزم أنفسنا بالضغوط والقيود الأخلاقية،" فالمفاوضات تعبير لطيف للاستسلام، إذ لم ترم القوة ظلها على طاولة المفاوضات وأشجب أولئك الذين يقفون وراء وسائل الطوباوية والشرعية، مثلما تفعل الأمم المتحدة والمحكمة الدولية، متجاهلين عنصر القوة في المعادلة"⁽⁴⁾.

إذن، باسم الحرب على الإرهاب، تصبح جميع الآليات والوسائل مشروعة، بل ويجب استبعاد الفضائل الأخلاقية لأنها عنصر معطل وإستبدال ذلك بعنصر القوة في المعادلة مثلما حصل مع قوات مرتزقة متمركزة في "هوندوراس" حيث كان "جون نيجروبونت" هو المسئول ساعتها، مانعة أية جهود سواء من المحكمة الدولية أو دول أمريكا اللاتينية، التي تسعى للأخذ "بالوسائل الطوباوية الشرعية"⁽⁵⁾.

إذن، لا بديل عن استخدام القوة في السياسة الخارجية، يقول تشومسكي عن حرب الفيتنام: "لم يكن الأمر مفهوما أبدا. فحرب الفيتنام قد بدأت بالنسبة للولايات المتحدة في عام 1950، ومنذ عام

¹ - تشومسكي: 11/9 الصدمة، ترجمة سعيد الجعفر، (دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربي، (دط)، 2002)، ص13.

² - Associated press, Oct. 17, 1985 (Reagan).

³ - Associated press, Oct. 25, 1984 (Shultz). ترجمة خاصة

⁴ - John Hanna, «Shultz blasts -3- critics, calls Nicaragua a "cancer"», (associated press, April 14, 1986.)

⁵ - تشومسكي نعوم، أوهام الشرق الأوسط، ترجمة شرين فهمي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، (دط) 2003)، ص88.

1954 حتى عام 1960 كان لدى الولايات المتحدة نظام إرهاب على النمط الأمريكي اللاتيني. ولم يكن الأمر نكتة؛ فقد تم قتل حوالي ستين ألف إلى سبعين ألف شخص، ولم يكن هناك احتجاج⁽¹⁾. كما يدين، تشومسكي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي قائلا: "الواقع أنه ليس مجرد إحتلال، إنه إحتلال وحشي كبقية الإحتلالات العسكرية الكريهة. هذا الإحتلال قاس، لأن غايته إفساد الأخلاق وإضعاف المعنويات، وطرد الشعب من أرضه إن أمكن. ولم يكن بمقدور هذا الإحتلال الاستمرار دون دعم الولايات المتحدة، إذ مازالت تسد الطريق أمام أية تسوية دبلوماسية طوال ثلاثين سنة، إضافة إلى أن الولايات المتحدة تقدم لإسرائيل الدعم العسكري والإقتصادي"⁽²⁾.

وفي هذه المسألة يؤكد على معادلة الإرهاب المغلوطة، فإذا كنت مع أمريكا وإسرائيل، فالعمل العسكري هو مجرد دفاع عن النفس، أما إذا كنت ضدهما، فالعمل العسكري لا يعد سوى إرهابا وجب القضاء عليه ومحاربتة، يقول: "... عندما غزا الإسرائيليون لبنان وقتلوا عشرين ألف نسمة، فإن أمريكا لم تزودهم بالوسائل فحسب، بل استخدمت الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن وسعت لإيقاف ذلك، وهكذا لا يهتمهم الأمر، فلا تعد هذه المذابح أعمالا وحشية بل الأعمال الوحشية هي ما تكون ضد إسرائيل"⁽³⁾. وهنا، تبدو جليا المعادلة الجدلية للإرهاب، حيث أن جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني الأعزل لا يمكن إعتبارها عملا إرهابيا بل هي **حق الدفاع عن النفس**، لكن من وجهة أخرى "العمليات الإستشهادية" التي يقوم بها الفلسطينيون هي جرائم بل جرائم رهيبه بعد سنوات من الهدوء الأمني النسبي التي عاشها الإسرائيليون.

ويؤكد تشومسكي على دور الولايات المتحدة الأمريكية في تصعيد العنف بالمنطقة لأنها دائما تلجأ إلى إستخدام حق الفيتو ضد أي قرار أممي يمكن أن يجد حلا ولو نسبيا للمشكلة الفلسطينية - الإسرائيلية، نذكر منها أنه في عام 2001 شهر ديسمبر حاول مجلس الأمن أن يمرر قرارا بمبادرة الإتحاد الأوروبي ويدعو إلى إرسال مراقبين دوليين من أجل تخفيض مستوى العنف⁴. بمعنى ضرورة تواجد مراقبين بالمنطقة لكن ذلك قوبل بالرفض من الولايات المتحدة، على غرار ما وقع مؤخرا من الحملة

¹ - تشومسكي، القوة والإرهاب، جذورها في عهد الثقافة الأمريكية، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، (دمشق: دار الفكر، (دط)، 2003)، ص34.

² - المصدر نفسه ، ص41.

³ - المصدر نفسه ، ص42.

⁴ - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

الدولية الشرسة التي شنتها الولايات المتحدة بالاستعانة ببعض الدول النافذة في القرار السياسي الدولي للتصويت ضد قبول عضوية فلسطين في منظمة اليونسكو ولما تم التصويت لصالح الدولة الفلسطينية لجأت الولايات المتحدة إلى توقيف مساهماتها المالية لمنظمة اليونسكو.

يقول « ... ثم إنتقلوا إلى توضيح نقطة صحيحة تماما، هي أن ذلك يعني فعلا أن كل ما تفعله إسرائيل والولايات المتحدة غير شرعي، وهو في واقع الأمر، جريمة حرب، وعرف كثير منهم الحالة بأنها "إنتهاكات خطيرة"، أي أنها جرائم حرب خطيرة وهذا يعني ان قادة الولايات المتحدة وإسرائيل يجب أن يقدموا للمحاكمة. والواقع أن الولايات المتحدة بوصفها من الموقعين الكبار على إتفاقية جنيف، ملزمة بإدانة الذين ينتهكون إتفاقات جنيف إنتهاكات خطيرة ومحاكمتهم، بما في ذلك قادتها».⁽¹⁾

والسؤال المطروح : ماذا وقع بالفعل؟

لم يقع شيئا مما ذكره تشومسكي، بل غابت الولايات المتحدة مما أدى إلى قتل الإجتماع ثم تعزيز الأعمال الوحشية أي إنتهاك إتفاقيات جنيف وتجنب المحاسبات على جرائم الحرب التي عوقب سابقا من أجلها الألمان واليابانيين في طوكيو ونورنمبورغ.

ويذكرنا في كل مرة، أن أية محاولة للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين تقمع في مهدها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية مثل خطة السلام السعودية سنة 1976 التي طرحت في مجلس الأمن فاستخدمت الولايات المتحدة ضدها حق الفيتو. إن الولايات المتحدة الأمريكية تتلاعب بمفهوم الإرهاب حيث يستخدمون مفهوما فضفاضا هو "الحرب" (war) إذا كان الأمر لصالحهم بمعنى: الحرب ضد الإرهاب ويمكن اعتباره حيلة دعائية، ففي واقع الأمر لم تتم إلى حد اليوم الحرب الحقيقية على الإرهاب حيث يؤكد المختص في العلوم السياسية "ميكائيل ستول" (Michael Stohl): « يجب علينا الاعتراف بأنه نتيجة للمعاهدة، ويجب التشديد على أن المسألة تتعلق فقط بما تطرحه المعاهدة، يعرف وبشكل طبيعي إستخدام السلطة للقوة بشكل عنيف والتهديد باستخدامها بكونها "دبلوماسية قسرية" وليس كشكل من أشكال الإرهاب، برغم كونها تشمل بطبيعة الحال، التهديد باستخدام القوة واستخدامها غالبا لما يُسمى بالأغراض الإرهابية، إذ لا يخص الأمر قوى عظمى تمارس التكتيك ذاته، "والذي يتطابق مع المعنى الحرفي للمتقنين الغربيين الجاهزين لأن يتبنوا المعنى الحرفي للمصطلح، ومنه تأخذ الحرب ضد الإرهاب حتما شكلا آخر».⁽²⁾

¹ - تشومسكي، القوة والإرهاب، جذورها في عهد الثقافة الأمريكية، مصدر سابق، ص 43.

² - ستول ميكائيل، إرهاب الدولة الغربية، نقلا عن تشومسكي، 11/9 - الصدمة-، مصدر سابق، ص 41.

ويؤكد ، أن دراسة "ستول" للإرهاب، كانت ممنوعة من النشر في الولايات المتحدة الأمريكية لأنها كانت بعنوان إرهاب الدولة الغربية (western state terrorism) والتي كانت موثقة بمصادر أمنية مثل وثائق حكومية رسمية، حيث تتركز السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على إستغلال الأحداث العالمية لصالحها مثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إذ إتخذتها كوسيلة تبرر الغاية، فهي ذريعة لسحق الفلسطينيين وغزو العراق وإثارة المشاكل السياسية - الأمنية داخل بعض الدول العربية عن طريق أجهزة المخابرات (CIA) بالإستعانة بحلفائها المخلصين في العالم السياسي، يقول تشومسكي: «لقد كانت جرائم 11 سبتمبر بمثابة ضربة ماحقة للفلسطينيين وقد شعروا هم بذلك مباشرة. وتعتبر إسرائيل عن غببتها علنا معتبرة ذلك "باب الإمكانات" الذي تنطلق منه بلا عقاب لسحق الفلسطينيين، فخلال أيام الهجمات توغلت الدبابات الإسرائيلية في المدن الفلسطينية (جنين، رام الله، أريحا، وكان ذلك للمرة الأولى) وقتل بضعة عشرات من الفلسطينيين، الأمر الذي توقعه الكثير. وثانية نقول ان ذاك هو الشكل المألوف لدولة العنف المتصاعد وهو نموذج ألفناه من بقاع عديدة في العالم إيرلندا الشمالية، (إسرائيل) أو فلسطين، البلقان وأماكن أخرى».⁽¹⁾

يضع تشومسكي الأمور في نصابها حينما يبدأ بتحديد دقيق لمفهوم الإرهاب وذلك بقلب المعادلة الجدلية التي أشرنا إليها سابقا حيث إذا كان هناك خطأ ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل فقد يكون خطأ ضد الآخرين كذلك، كالفلسطينيين مثلا، يقول: «...هناك بعض الأسئلة الأولية التي يجب أن نضعها في الإعتبار: ما هو الإرهاب؟، و وما هو رد الفعل الصحيح له؟. وللإجابة على السؤال الثاني، يجب على الأقل أن توافق البديهية الأخلاقية، وهي: أنه إذا كانت بعض التصرفات خاطئة في حق الآخرين، فهي خاطئة في حقنا، وإذا كانت صحيحة لنا، فهي صحيحة للآخرين».⁽²⁾

لكن في واقع الممارسة السياسية الأمنية ضد الإرهاب، الأمر مقلوب تماما حيث أكد السيد "ريغان" والسيد "شولتز" حينما تحدثا عن الإرهاب، قائلين: «الإرهاب هو الإستخدام المحسوب للعنف، أو التهديد بالعنف، للوصول إلى أهداف، لها طبيعة سياسية، دينية، أو إيديولوجية... من خلال التهديد، الإجبار، بث الخوف».⁽³⁾

¹ - تشومسكي نعوم، أو هام الشرق الأوسط، مصدر سابق ص 88.

² - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

³ - U. Sarmy Operational Concept For Terrorism counteraction, Tradoc pamphlet no. 525-37-
ترجمة خاصة 1984.

ويستدل تشومسكي بالواقع السياسي - العسكري على الممارسات الأمريكية- الإسرائيلية ضد بعض الشعوب العربية حيث وبلغت الأرقام يقوم بفضح معادلة الإرهاب المشنومة قائلاً: «وفي نفس الوقت، وفي ظل تأييد أمريكي قاطع، كانت إسرائيل تقوم بعمليات عسكرية في لبنان، ساعية لإظهار تبرير وراء إحتلالها المخطط في عام 1982، ذلك الإحتلال الذي قامت به إسرائيل بهدف ردع التهديد بأية تسوية دبلوماسية غير مرغوب فيها من قبل الولايات المتحدة ورببيتها، ولكن مرغوب فيها من قبل العالم كله، وعندما فشلت الإستفزات الإسرائيلية، ولم تؤت ثمارها، قامت إسرائيل بالإحتلال تحت مظلة التأييد الأمريكي، العسكري والدبلوماسي، مما أدى إلى مقتل ثمانية عشر ألف نفس. وطيلة عشرين عاماً، وإسرائيل مصرّة على إحتلالها لمعظم الأراضي اللبنانية، منتهكة أوامر مجلس الأمن، عازمة على الإستمرار في إرهابها بشكل منتظم، وكان عام 1985، هو عام الذروة الذي شهد أفضع وأبشع عملية وحشية إرهابية طيلة عقدي الإحتلال، حيث قام "شمعون بيريز" بقيادة عملية "القبضة الحديدية" التي صبت إعتدائها على "القرويين الإرهابيين" بإعتبارهم مقاومين للإحتلال».⁽¹⁾

لكن أوباما (Obama) لم يغير من المسألة شيئاً بل أثنى على المبادرة العربية وإكتفى بالقول أن العرب يجب أن ينظروا إليها بوصفها "بداية هامة وان مسؤولياتهم لا تنتهي عندها"⁽²⁾ وهذه المبادرة تكرر الإجماع الدولي القديم الذي يدعو لتسوية حل للدولتين وفقاً لحدود 1967 وربما ببعض التعديلات الطفيفة.

- الإشكالية المغلوطة: لماذا يكرهوننا مع أننا طيبون؟

Why do they hate us, When we're so Good ?

هذا سؤال طرحه الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية " بوش الابن، على أعقاب الاعتداءات الإرهابية التي طالت برج التجارة العالمي بتاريخ 2001/09/11، وواقع الأمر أن بعض الصحافة الأمريكية تقدمت ببعض الإجابات قبل أن يتم طرح هذا السؤال على غرار وول ستريت جورنال (wall street journal) من خلال عملية مسح للآراء في المنطقة على بعض الأشخاص منهم المسلمين المتمولين أي المصرفيين، والمحامين، ومديري فروع الولايات المتحدة ومنه هؤلاء يحتقرون أسامة بن لادن لمجرد أنهم يشكلون هدفه الأساسي ويلاحقهم، فهم إذن، يكرهونه. لكن ما رأى هؤلاء الأشخاص في الولايات المتحدة الأمريكية؟

1 - تشومسكي نعوم، أوهام الشرق الأوسط، مصدر سابق ص 89.

2 - تشومسكي، الحرب على غزة ونهاية إسرائيل، ترجمة ناصر ونوس، (دمشق : دار الحصاد، ط1، 2010)، ص78.

إتضح من خلال آرائهم، أنهم معادون لسياسة الولايات المتحدة مثل السياسات الاقتصادية العالمية ويركزون على أن الولايات المتحدة تعارض الديمقراطية والتنمية المستقلة و"تدعم المنظمة الفاسدة الوحشية وعلى الخصوص الإحتلال العسكري المتوحش كما عارضوا تلك العقوبات المفروضة على العراق لأنها "مدمرة للشعب ومعرزة لصدام حسين"¹ لكنهم يتذكرون جيدا أن الولايات المتحدة مع بريطانيا دعمتا "صدام" وهو يرتكب أبشع الأعمال الوحشية² "بالإضافة إلى تطويره أسلحة الدمار الشامل مثل اعتدائه العسكري على الأكراد بواسطة "الغاز" في شمال العراق وبالتالي تكون الإجابة عن سؤال بوش: إنهم يكونون كرها كبيرا لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من كونهم في قلب النظام الأمريكي كله يقول تشو مسكي: «إنه ليس جوابا يقرأ في معظم الصحف الفكرية والصحافة الأخرى بل تقرؤون إجابات معقدة مختلفة حول كون ثقافات أهل المنطقة سيئة، أو حول كيفية كونهم خارج إطار العولمة، أو كيف أنهم لا يطبقون حرياتنا وعظمتنا وما إلى ذلك»⁽³⁾.

إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية هي السبب الرئيس الذي يجلب لها العداء العالمي من طرف الشعوب قبل الحكومات، ولعل أكبر مصدر موثوق للتدليل على ذلك يتعلق بسجلات عام 1958، لأنها سنة حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث استطاعت دولة معينة أن تخرج عن نطاق الهيمنة الأنجلو - أمريكية فيما يتعلق بموارد الطاقة حيث حاول نظام قومي محافظ أن يستولي على السلطة في إيران ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا أطاحت بذلك النظام (محاولة "مُصدّق" في إيران لتأميم النفط).

فإذا رجعنا إلى تلك السجلات، حسب تقدير تشومسكي، سنجد أن الرئيس الأمريكي "إزنهاور" قال في مناقشة داخلية لهيئته بالحرف الواحد: "هناك حملة كراهية ضدنا في العالم العربي ليس من قبل الحكومات فحسب، بل من قبل الشعوب"⁽⁴⁾. وبالتالي قدم مجلس الأمن القومي تحليلا قائلًا: "هناك إدراك في المنطقة بأن الولايات المتحدة تدعم أنظمة قاسية وحشية فاسدة، وتحول دون قيام الديمقراطية ودون التنمية، وتفعل ذلك كله بسبب إهتمامها بالسيطرة على مخزون النفط في المنطقة"⁽⁵⁾ وأضافوا قائلين: "من الصعب مواجهة هذا الإدراك لأنه صحيح، وليس صحيحا فقط، بل ينبغي أن يكون صحيحا. ومن

1 - تشومسكي نعم، القوة والإرهاب، مصدر سابق، ص108.

2 - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3 - المصدر نفسه ، ص109.

4 - المصدر نفسه ، ص110.

5 - المصدر نفسه، ص111.

الطبيعي أن ندعم الحكومات القائمة (أي الحكومات التي وصفناها آنفا) وأن نمنع ظهور الديمقراطية، ونحول دون التنمية، لأننا نريد الإحتفاظ بمصادر الطاقة في المنطقة، ولهذا هناك حملة كراهية ضدنا من قبل الشعب، وهذا هو سببها"⁽¹⁾ .

والنتيجة الخطيرة حسب بعض التعليقات في الولايات المتحدة هي أن هذا الشعور بالكراهية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، آت من الثقافة المتخلفة لهذه الشعوب ضد نظام الولايات المتحدة.

لم يحدث هذا منذ حرب 1812:

إعتبرت هجمات 9/11، منعرجا تاريخيا، ليس اعتبارا لطبيعة الفعل في حد ذاته وإنما لأهدافه حسبما يتصور تشومسكي، فبالنسبة للولايات المتحدة، هذه هي المرة الأولى منذ حرب 1812 التي يتعرض فيها الأمن القومي للهجوم والتهديد. وهناك من يجتهد في التشبيه حيث رجع إلى واقعة "بيرل هاربر، (Pearl Harbor) لكن ذلك بالنسبة لتشومسكي يعتبر أمرا مضللا، لماذا؟ لأنه في السابع من ديسمبر العام 1941، "تم الهجوم على القواعد العسكرية في اثنين من مستعمرات الولايات المتحدة وليس أرض الوطن، التي لم تكن أبدا عرضة للتهديد، كانت الولايات المتحدة تفضل أن تطلق على هاواي (Hawai) "أرضا وطنية" لكنها كانت في حقيقة الأمر مستعمرة"⁽²⁾ .

لقد قامت الولايات الأمريكية منذ قرون خلت، بإبادة السكان الأصليين وهم بالملايين من "المدنيين العزل" كما قامت بفتح نصف المكسيك وتدخلت بالعنف في الأقاليم المحيطة، وفتحت هاواي والفلبين ومنه قتلت مئات الآلاف من الفيليبين.

يقول تشومسكي: «...فألباد الأوروبية لم تتعرض لهجمات من جانب ضحاياهم من الأجانب، ذلك باستثناءات شديدة. فلم تهاجم الهند إنجلترا، ولم تهاجم الكونغو بلجيكا، ولا إيطاليا إثيوبيا، كما لم تهاجم الجزائر فرنسا، وأيضا لم تعتبر فرنسا الجزائر "مستعمرة"، فلا غرو إذن، في أن تصاب أوروبا بالذهول التام بسبب الجرائم الإرهابية التي حدثت في الحادي عشر من سبتمبر، ومرة أخرى لا يرجع هذا إلى نطاق هذه الأحداث، فلأسف، لم يستطع أحد أن يخمن ما تنذر به، غير أن الأمر الواضح الجلي هو أنها جديدة في بابها».⁽³⁾

1 - تشومسكي نعوم، القوة والإرهاب، مصدر سابق ، ص112.

2 - تشومسكي نعوم، 9/11، ترجمة، إبراهيم محمد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2002)، ص11.

3 - المصدر نفسه ، ص12.

إن الإرهاب مصدره " السلطة السياسية والقوة " لأن الولايات المتحدة تدعم الديكتاتوريات القائمة في العالم، حفاظا على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية كدعم الإحتلال العسكري الإسرائيلي "إن هناك بالتأكيد مشكلات السلطة والقوة".⁽¹⁾

لكن تعامل الولايات المتحدة الخاطئ مع تلك المشكلة، جعلها أشد حدة.

لقد استخدمت الولايات المتحدة في البداية كلمة: "حرب صليبية" ولكن خوفا من رد فعل " الحلفاء في العالم الإسلامي" تحول الخطاب بسرعة إلى "الحرب" حيث تم إطلاق تسمية " حرب الخليج" عام 1991، كما سميت عملية قصف القنابل على الصرب بأنه " تدخل إنساني" وهذا بتعبير تشو مسكي وصفا معتادا للمغامرات الأوروبية الامبريالية في القرن التاسع عشر و القرن العشرين.

يقول: «... وقد يكون الاصطلاح المناسب هو " الجريمة" (Crime) ربما الجريمة "ضد الإنسانية"، كما أكد على ذلك "روبرت فيسك". ولكن هناك قوانين يتم إتباعها لمعاقبة الجرائم هي تحديد الجناة وتحميلهم المسؤولية، النهج الموصي به على نطاق واسع في الشرق الأوسط بواسطة الفاتيكان، والكثير من الآخرين. لكن هذا يتطلب أدلة ملموسة، وهذه تفتح الأبواب أمام الكثير من الأسئلة مثل من هم مرتكبو جريمة الإرهاب الدولي التي أدانتها المحكمة الدولية منذ 15 سنة؟»⁽²⁾.

ومن خلال ذلك، فإن استخدام لفظ " الحرب ضد الإرهاب" هو محض دعاية ما لم تستهدف الحرب على الإرهاب بالفعل، لأن القوى الغربية لا يمكنها الالتزام بتعريفاتها الرسمية للإرهاب و لأن ذلك سيكشف دعم الولايات المتحدة للإرهاب العالمي بل وتزعمه هي وعملاؤها.

فمفهوم الإرهاب الرسمي يعني أي نشاط ينطوي على فعل عنيف أو فعل عنيف أو فعل يشكل خطرا على حياة الإنسانية، أي أنه انتهاك القوانين الجنائية في الولايات المتحدة أو أية ولاية. أو ذلك الذي يمكن أن يكون جنائيا إذا ارتكب داخل الاختصاص القضائي للولايات المتحدة أو أية ولاية ويبدو المقصود من الإرهاب مايلي:

1- تخويف أو إجبار السكان المدنيين.

2- التأثير على سياسة الحكومة إما بالترهيب أو بالإجبار.

3- التأثير في مسلك حكومة عن طريق الاغتيال أو الاختطاف.

1 - تشو مسكي نعوم، 9/11، ترجمة، إبراهيم محمد إبراهيم ، مصدر سابق ، ص13.

2- المصدر نفسه ، ص14.

ويقتبس تشومسكي من عالم السياسة "مايكل ستول" أن الاستخدام الشديد للقوة والتهديد باستخدام القوة، عادة ما يوصف بأنه دبلوماسية قهرية جبرية وليس باعتباره شكلا من أشكال الإرهاب، مع أنه ينطوي عموما على "التهديد بالقوة غالبا واستخدام "العنف لما يمكن وصفه أغراضا إرهابية ما لم تكن قوى عظمى هي التي تتبع التكتيكات نفسها"⁽¹⁾.

يؤكد أن وكالة المخابرات المركزية كان لها دورا "فعالا" في الثمانينات من القرن العشرين، حيث اشتركت مع المخابرات الباكستانية وغيرها (السعودية، البريطانية... الخ) في تعبئة من استطاعت العثور عليهم من أشد الأصوليين الإسلاميين تطرفا وتدريبهم وتسليحهم كي يقاتلوا تحت شعار " الحرب المقدسة" ضد الغزاة الروس لأفغانستان وخير مصدر عن هذا الموضوع بالذات هو كتاب عنوانه " حروب غير مقدسة" ل: جون كولي" وهو مراسل صحفي قضى وقتا طويلا في الشرق الأوسط.

وبعد إنتهاء الحرب، تم توجيه " الأفغان" والكثير منهم ليسوا أفغانا، مثل " بن لادن"، إلى أماكن أخرى، مثلا إلى الشيشان والبوسنة. وربما تلقوا تأييدا ضمنيا من الولايات المتحدة كما لقوا ترحيبا من الحكومات، فمثلا في البوسنة، تم منح الكثيرين من المتطوعين الإسلاميين المواطنة عرفانا لما قدموه من خدمات عسكرية كما إتجه بعضهم إلى غرب الصين حيث حاربوا من أجل التحرر من السيطرة الصينية، وهناك مسلمون صينيون، أرسلت بهم الصين إلى أفغانستان في وقت بعيد يرجع إلى 1978 للانضمام إلى عصابات متمرده ضد الحكومة، وبعد ذلك انضموا إلى القوات التي قامت وكالة المخابرات المركزية بتنظيمها بعد الغزو الروسي في 1979 الذي جاء تأييدا للحكومة التي ساندتها روسيا - ونصبتها تماما مثلما نصبت الولايات المتحدة حكومة في فيتنام الجنوبية ثم غزتها، كي " تدافع" عن البلد الذي كانت تهاجمه! - وحدث ذلك في جنوب الفلبين وشمال أفريقيا وفي غير ذلك من البلاد، فهم يقاتلون من أجل القضايا نفسها حسب رأيهم، ومع مطلع التسعينات التقفوا إلى الولايات المتحدة التي يرى بن لادن أنها غزت السعودية مثلما غزت روسيا أفغانستان.²

إذن: هناك سؤال يفرض نفسه: ما علاقة العرب بالأصولية؟

يرى تشومسكي بأن إلصاق الأصولية بالعرب هو ضرب من اللاعقلانية لأنه ليس للولايات المتحدة الأمريكية ولا للغرب عموما أي اعتراض على الأصولية الدينية بالمعنى المتداول، ذلك لأن الولايات المتحدة واحدة من أشد الثقافات الأصولية الدينية المتطرفة في العالم بمعنى " الثقافة الشعبية"،

¹ - تشومسكي نعوم، 9/11، ترجمة، إبراهيم محمد إبراهيم، مصدر سابق، ص15.

² - المصدر نفسه، ص ص 17-18.

وفي العالم الإسلامي فإن أشد الدول الأصولية، باستثناء طالبان، هي السعودية وهي " دولة صديقة جدا" للولايات المتحدة والطالبان هم فرع من النظرة السعودية للإسلام. وكان الإسلاميون المتطرفون الذين كثيرا ما يسمون " الأصوليين" مفضلين لدى الولايات المتحدة في الثمانينات من القرن العشرين، لأنهم أفضل قتلة يمكن العثور عليهم ، ففي تلك السنوات كانت الكنيسة الكاثوليكية هي العدو الأول للولايات المتحدة عندما ارتكبت الكنيسة خطيئة فادحة في أمريكية اللاتينية بتبني:

«اختيار تفضيل الفقراء، وعانت معاناة مريرة بسبب هذه الجريمة، فمعايير اختيار الأعداء هي: الخضوع والإذعان للقوة وليس للدين».⁽¹⁾

إذن نتساءل : هل يمكن كسب الحرب ضد الإرهاب؟

سئل تشومسكي بعد أيام من الاعتداءات المشنومة على برج التجارة العالمي: هل حرب الأمة ضد ما يسمى بالإرهاب يمكن الفوز بها؟ فإذا كانت الإجابة نعم، فكيف؟ وإذا كانت لا، فما الذي يجب أن تفعله إدارة " بوش" لمنع هجمات مثل تلك التي داهمت نيويورك وواشنطن؟

يقر أن تموضع الولايات المتحدة في العالم إزاء الإرهاب هو تموضع ثنائي القيم، بمعنى أن هذه الدولة تحارب الإرهاب العالمي من جهة لكنها من جهة أخرى هي دولة إرهابية من الطراز الأول فكيف نعلل ذلك؟

في عام 1986 أذانت المحكمة الدولية الولايات المتحدة بسبب الاستخدام غير الشرعي للقوة..... إرهاب دولي. لكن الولايات المتحدة استخدمت حق الفيتو (النقض) ضد قرار مجلس الأمن الذي يطلب من جميع الدول، الالتزام بالقانون الدولي لكن إذا تعلق الأمر: بإرهاب الآخرين الموجه " ضدنا"، فنحن نعرف كيف نتناول المشكلة: فحين انطلقت قنابل الجيش الجمهوري الأيرلندي في لندن لم تصدر دعوات بإلقاء القنابل على غرب " بلفاست" (Belfast) أو " بوسطن" في أمريكا وهي مصدر الكثير من الدعم الكلي للجيش الجمهوري السري، بل اتخذت خطوات للقبض على الجناة وبذلت الجهود للتعامل مع ما يكمن وراء اللجوء للإرهاب. وحين فجر مبنى إتحادي فيدرالي في مدينة " اوكلاهوما" (Oklahoma)، صدرت دعوات لإلقاء القنابل على الشرق الأوسط، وكان من الممكن أن يحدث ذلك إذا اتضح أن المصدر هناك؛ وحين اكتشف أنه داخلي، وله صلات بميليشيات أقصى اليمين المتطرف، لم تكن هناك دعوات لمحو " مونتانا"، و " أيداهو"، بل تم البحث عن مرتكب هذا العمل، وتم العثور عليه، وقدم

¹ - تشومسكي نعوم، 9/11، ترجمة، إبراهيم محمد إبراهيم ، ، ص ص 17- 18.

للمحاكمة وحكم عليه وكانت هناك جهود لفهم الشكاوي أو المظالم التي تكمن وراء مثل هذه الجرائم، والتعامل مع المشكلات.¹

إن الولايات المتحدة دولة إرهابية عالمية دون شك حيث تمتلك أساليب سياسية عسكرية واقتصادية لفرض منطقتها السياسي على دول بأكملها باستخدام القوة والهيمنة العسكرية والاقتصادية من دون منازع أو رافض حتى الهيئات القانونية العالمية كمجلس الأمن أو المحكمة الدولية. يقول: «... في الثمانينات من القرن العشرين، خضعت نيكاراغوا (Nicaragua) لهجوم عنيف من جانب الولايات المتحدة، ومات عشرات الألوف من الناس وتم تدمير البلاد تدميرا كبيرا، وصحب الهجوم الإرهابي الدولي حرب اقتصادية مدمرة... ولم تكن استجابة نيكاراغوا هي إطلاق القنابل على واشنطن، بل ذهبوا إلى المحكمة الدولية التي حكمت لصالحهم، وأمرت الولايات المتحدة بالإحجام عن ذلك، ودفع تعويضات ضخمة، فرفضت الولايات المتحدة هذا الحكم بازدراء، وردت بتصعيد مباشر للهجوم، ثم ذهبت نيكاراغوا إلى مجلس الأمن، الذي نظر في إصدار قرار يطالب الدول بمراعاة القانون الدولي، فاستخدمت الولايات المتحدة وحدها حق النقض. فذهبوا إلى الجمعية العامة، حيث حصلوا على قرار مشابه، عارضته الولايات المتحدة وإسرائيل لسنتين متتاليتين، انضمت إليهما، في إحدى المرتين السلفادور. هذه هي الطريقة التي يجب على أي دولة أن تتبعها. فلو توافرت لنيكاراغوا ما يكفي من القوة، لأمكنها إقامة محكمة جنائية أخرى. وهذه هي الإجراءات التي استطاعت الولايات المتحدة أن تتبعها ولن يعرقلها أحد».⁽²⁾

إذن ، يظهر من خلال ذلك إختلال موازين القوى القانونية في العالم ، حيث أن الهيئات الدولية التي من شأنها حماية الدول الصغيرة من إعتداءات الدول القوية، كهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمحكمة الدولية ، أصبحت إفتراضية غير فعّالة من الناحية السياسية - الأمنية ، في مقابل منطلق القوة الذي تفرضه الولايات المتحدة في العالم ككل .

¹ - تشومسكي نعوم، 9/11، مصدر سابق، ص ص 19-20.

² - المصدر نفسه ، ص 20.

الإرهاب والرد العادل:

يرى تشومسكي أن مسألة الرد الملائم على الإرهاب تتعلق بمبدأ الإرهاب في حد ذاته حيث يعتبر البعض شر الإرهاب "مطلق" وبالتالي يستحق "مبدأ مطلقاً" في الرد عليه¹، بمعنى شن هجوم عسكري عنيف وفقاً لمبدأ "بوش": "إذا أويت إرهابيين فأنت إرهابي، وإذا ساعدت وحرضت إرهابيين فأنت إرهابي، وستُعامل كإرهابي"⁽²⁾

ولذلك فمسألة نيكاراغوا المذكورة سابقاً تُجسد حسب تشومسكي تمسك الولايات المتحدة بمبدأ "بوش" في تعاملها مع الدول الأخرى المسماة "إرهابية" أو "محور الشر". لذلك يعتبر جورج شولتز أي مفاوضات هي عبارة عن استسلام مهذب إذا لم يلوح بظل القوة على مائدة المفاوضات.

ويقترح المؤرخ العسكري "هاوارد ميكائيل" (Michael Howard 1941-) عملية بوليسية تجري تحت إشراف الأمم المتحدة... ضد مؤامرة إجرامية يلاحق منفذوها ويحضرون للمثول أمام محكمة دولية، حيث يلقون محاكمة عادلة، وإذا ثبت أنهم مذنبون تصدر عليهم حكماً ملائماً⁽³⁾، أمر منطقي تماماً، رغم أن فكرة تطبيق هذا المبدأ بشكل عام على الجميع تبدو فوق التصور.

يقول مدير مركز سياسات حقوق الإنسان بجامعة هارفارد أن: "الرد الوحيد المسئول على أعمال إرهابية هو عمل بوليسي نزيه وادعاء قانوني في محاكم، مرتبط باستخدام محدد ومركز وغير قاس للقوة العسكرية ضد الذين لا يمكن مثلهم أمام القضاء"⁽⁴⁾.

ويبدو هذا الإجراء منطقياً إذا أضفنا المواصفات التي يضعها هاوارد للإشراف الدولي إذا كان اللجوء للقوة يتم بعد أن تستنفذ الأساليب القانونية. لذلك لا تنطبق هذه التوصيات على هجمات 9/11 فالولايات المتحدة رفضت تقديم أدلة ورفضت مقترحات متعددة لتسليم المشتبه فيهم لكنه ينطبق بوضوح كبير على نيكاراغوا.

كما ينطبق على حالات أخرى مثل هايتي، التي قدمت أدلة دامغة في دعواتها المتكررة لتسليم "إمانويل كونستاننت"، الذي قاد القوات المسؤولة عن سقوط ألوف القتلى في عهد حكم الزمرة العسكرية

¹ - تشومسكي نعوم، في تفسير مذهب بوش، ترجمة لبنى محمد صبري محفوظ، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2005)، ص48

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

³ - المصدر نفسه ، ص51.

⁴ - نقلاً عن تشومسكي نعوم، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

التي كانت الولايات المتحدة تؤيدها تكتيكيا (دون الحديث عن التاريخ القديم)، وهي الدعوات التي رفضتها الولايات المتحدة على الأرجح خوفا مما قد يكشف "كونستانت" إذا جرت محاكمته، وكانت أحداث المطالبة يوم 2001/09/30 عندما كانت الولايات المتحدة تطالب طالبان بتسليم "ابن لادن". وتم تجاهل هذا التزام كذلك تمشيا مع الاعتقاد بأن الحد الأدنى من المعايير الأخلاقية يجب أن يرفض العنف.¹

وإذا رجعنا إلى آلية الرد العادل أو الرد الملائم، فإن فلسفة تطبيقه قد لا تؤدي سوى إلى مزيد من الغضب والخوف والازدراء مما يقوي "عضلات" الإرهاب فنحن نحياه من جديد حينما نظن أنفسنا أننا نقضي عليه، فلقد اقترح اثنان من الأكاديميين في "أكسفورد" مبدأ "التناسب" بمعنى أن قوة الرد تحدد على أساس قوة تدخل العدوان لانتهاك القيم الأساسية في المجتمع المعتدى عليه وهي في حالة الولايات المتحدة حرية تطوير النفس في مجتمع تعددي من خلال اقتصاديات السوق التي هُجمت بعنف في الحادي عشر من سبتمبر من جانب معتدين يتبعون تشددا أخلاقيا مختلفا عن الغرب.²

ومن خلال هذا المبدأ يمكن تطبيق الرد العادل على أفغانستان التي انحازت إلى جانب المعتدي ورفضت تسليم المشتبه فيهم ومنه يمكن للولايات المتحدة استخدام القوة ضد حكومة طالبان. وكلنا يتذكر نوع من إرهاب الدولة الغربي على حد تعبير "مايكال ستول" حينما تم قصف مصنعا للأدوية بالسودان عام 1998 تحت ذريعة صناعة وتطوير أسلحة كيميائية وكان الضحايا بالآلاف حسب تقدير السفير الألماني آنذاك وبعض الشهود الذين تتماشى تقديراتهم مع التقييم الفوري للمراقبين المطلعين، لكن المفارقة ههنا تكمن في تطبيق مبدأ التناسبية المذكور آنفا: فهل للسودان كل الحق في القيام بعمل إرهابي شامل اقتصاصا؟! إذن، لا يمكن تبرير ذلك الإرهاب الأمريكي إلا "بالافتراض الهيجلي وهو أن الأفارقة نكرات حياتهم لا قيمة لها".⁽³⁾

ويعتبر "تشارلز هيل" (Charles Hill 1939-) أكاديمي جامعي أمريكي - أن تاريخ 11 سبتمبر هو تاريخ بداية الحرب - الثانية - على الإرهاب لأن الأولى أعلنها ريغان سابقا. وذلك فعهدة الثمانينات من القرن العشرين، وُصفت بأنها عقد "إرهاب الدولة" وعقد تدخل الدولة المستمر أو رعايتها للإرهاب وخاصة من جانب ليبيا وإيران".⁽⁴⁾

¹ - تشومسكي نعوم، في تفسير مذهب بوش، ترجمة لبني محمد صبري محفوظ، مصدر سابق ، ص52.

² - المصدر نفسه ، ص ص52-53.

³ - المصدر نفسه ، ص53.

⁴ - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

وكان أسوأ عمل وحشي منفرد هو الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 الذي سقط فيه حوالي عشرين ألف قتيل ودمرت أغلب أرجاء البلاد بما فيها بيروت وصاغ رئيس الأركان "رافنييل ايتان" بشكل عابر موقفاً مشتركاً عندما أعلن أن الهدف هو: القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية كشريك مرشح للمفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن أرض إسرائيل.¹

وكتب "جيمس بينت" (James Benett 1966-) المراسل الصحفي في الشرق الأوسط يقول: "إن الهدف كان تنصيب نظام صديق، والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات"⁽²⁾ وأضاف "أن تحقق هذه النظرية سيساعد في إقناع الفلسطينيين بقبول الحكم الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة"⁽³⁾. لقد تم تطبيق هذه العمليات بمباركة إدارتي "رونالد ريغان" و"كلاينتون" وبعبارة تشومسكي يعتبر ذلك تعدد إرهابي دولي فضيع!!!

كما برمجت الولايات المتحدة أعمالاً إرهابية أخرى ونفذتها بجهازها المشهور (C.I.A) عام 1985 بواسطة سيارة ملغومة فجرت أمام مسجد ببيروت تزامناً مع خروج جموع المصلين وكان الضحايا أغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ (ثمانين قتيلاً ومئتي وخمسين جريحاً)، دون أن ننسى عملية تونس بمباركة "شمعون بيريز" والتي أسفرت عن مقتل 75 قتيلاً حيث أشاد بالعملية وزير الخارجية آنذاك "جورج شولتز" وأدانها مجلس الأمن الدولي بالإجماع واعتبرها "عدواناً مسلحاً" لكن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت.

«والمفارقة السياسية العجيبة أن الصحافة والدراسات الأكاديمية عن الإرهاب، تعتبر عام 1985 هو عام الذروة للإرهاب في الشرق الأوسط ولكن ليس بسبب الأحداث المذكورة، بل بسبب عمليتين إرهابيتين، قتل في كل عمل شخص واحد، وكلاهما أمريكي!!!»⁽⁴⁾

إن المعاهدة التي صيغت لتجريم رسمياً جرائم النازية في أوروبا المحتلة، هي مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي الإنساني، وانطباقها على الأراضي التي تحتلها إسرائيل تؤكد مراراً، من بين مناسبات أخرى من جانب "بوش الاب" عندما كان سفيراً لدى الأمم المتحدة (سبتمبر 1971) ومن جانب قرار مجلس الأمن رقم (465 لعام 1980) الذي أقر بالإجماع وأدان الممارسات الإسرائيلية التي

¹ - تشومسكي نعوم، في تفسير مذهب بوش، ترجمة لبنى محمد صبري محفوظ، مصدر سابق، ص 60.

² - المصدر نفسه، ص 61.

³ - المصدر نفسه، ص 62.

⁴ - المصدر نفسه، ص 63.

تدعمها الولايات المتحدة باعتبارها "انتهاكات فجة" للمعاهدة، قرار رقم (1322 أكتوبر 2000) بإجماع أربعة عشر صوتاً، وعدم اعتراض أحد، وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، ودعا القرار إسرائيل للالتزام الصارم بمسئولياتها بمقتضى معاهدة جنيف الرابعة التي كانت تنتهكها مرة أخرى في تلك اللحظة. وتلتزم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باعتبارهما من القوى الكبرى الموقعة على المعاهدة باعتقال ومحاكمة المسؤولين عن مثل هذه الجرائم، بمن فيهم قيادتهم إذا شاركت فيها. لكن هذه القوى، باستمرارها في رفض هذه المهمة، تشجع الإرهاب بشكل مباشر وملحوظ.

- **جفف المستنقع فلن يبقى هناك بعوض:** لقد أيقظت أحداث الحادي عشر من سبتمبر المواطنين الأمريكيين من غفلتهم عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة منها السياسة الخارجية ومن خلال ذلك إعادة فتح ملفات سياسية خطيرة لم تجلب على الأمريكيين سوى الخوف والرعب من الإرهاب الدولي المنظم والمدعم لوجيتسيفيا وعسكريا.

ويمثل تشومسكي ذلك بنشرة شرق الأقصى الاقتصادية (Far Eastern Economic Review) حيث كتب "أحمد رشيد" المتخصص في شؤون المنطقة المعترف به دولياً يقول أنه « في باكستان» هناك غضب متنام من أن الدعم الأمريكي يمكن نظام الرئيس "برويز مشرف" العسكري من تأجيل الديمقراطية الموعودة.¹

وورد في صحيفة عريفة وهي فورين أفيرز (Foreign Affairs) مقالا "هنتنغتون" (Samuel.p.Huntington 1927-2008) - وهو عالم سياسي أمريكي صاحب أطروحة صدام الحضارات - عام 1999 يقول فيه: "في حين تشجب الولايات المتحدة باستمرار دولا عديدة باعتبارها (دول مارقة)، فإنها في أعين العديد من الدول أصبحت قوة عظمى مارقة... وتشكل أكبر تهديد خارجي على مجتمعاتها"⁽²⁾.

إن حملة الكراهية الراهنة في العالم العربي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، أثارها سياسات أمريكية تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وكذلك أزمة العراق. فقد وفرت الولايات المتحدة الأمريكية كل الدعم الحيوي للاحتلال العسكري الإسرائيلي العنيف والسيطرة أمنياً واقتصادياً على منطقة الشرق الأوسط. ويقترح تشومسكي حلاً للمعضلة التاريخية المذكورة بأن تخفف الولايات المتحدة الأمريكية التوترات الإسرائيلية الفلسطينية بالتوقف عن رفض الانضمام للإجماع الدولي القائم منذ فترة طويلة، والذي يدعو

1 - تشومسكي نعوم، في تفسير مذهب بوش، ترجمة لني محمد صبري محفوظ، مصدر سابق، ص 73.

2 - هنتنغتون ساموال، فورين أفيرز، نقلاً عن تشومسكي نعوم في تفسير مذهب بوش، مصدر سابق، ص 74.

إلى الاعتراف بحق كل الدول في المنطقة في العيش في سلام وأمن بما فيها دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة الآن وذلك بتعديلات طفيفة ومتبادلة في الحدود بين الضفتين. و يستشهد تشومسكي برأي "ياهو شافت هاركابي" وهو رئيس سابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية وموال للعرب حيث قال: «أن تقديم حلا لاتقا للفلسطينيين يحترم حقهم في تقرير المصير، سيكون هذا هو الحل لمشكلة الإرهاب»⁽¹⁾ ثم أضاف: «عندما يختفي المستتبع لن يكون هناك بعوض»⁽²⁾.

كما يؤكد في هذا المقام أن تمسكنا بالمزيد من المستتبعات، سيخلق المزيد من البعوض الذي يتمتع بقدرة كبيرة علي الدمار الشامل أما إذا كرسنا مواردنا لتجفيف المستتبعات وعلاج جذور "حملة الكراهية" فلن نتمكن فقط من تقليل التهديدات التي تواجهنا، بل سنلتزم بالمثاليات التي ندّعيها والتي ليست بعيدة المنال إذا أردنا أن نأخذها على محمل الجد.

قدم "دوارد سعيد" دراسة عن الوضعية الخطيرة التي يعيشها الشرق الأوسط وسماها الكارثة- الآنية أو النهاية- الآن (Apocalypse Now) سنة 1999، محللا الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية ومخطئا الاعتقاد بأنها ترجع لدواعي سيادية عربية ضد الإمبريالية الأمريكية والتي اعتبرها العامل الرئيسي لجميع الأزمات العالمية.

يقول: « حصافة صدام حسين لم تكن في العمل على عزل أمريكا عن حلفائها (والذي لم ينجح فيه في الأخير) ولكن استغلاله لهفوات وإخفاقات السياسة الخارجية الأمريكية»⁽³⁾.

ويعتقد ادوارد سعيد أن القليل من السياسيين من يعتقد أن صدام حسين راح ضحية الاحتقار الأمريكي وليس إلى ممارسات عسكرية دامية اقترفها صدام حسين ضد شعبه وضد آخرين، منها اجتياح دولة الكويت وقمعه للأكراد بشمال العراق، بالإضافة إلى ذلك صفة تضخم الأنا العنيف في شخص صدام حسين (Egocentrisme) والذي طغى على شخصه وعلى نظامه السياسي، كل هذا يعتبره "إدوارد سعيد" غير مبرر ولكن ثمنه كان غاليا!؟.

إن سياسة الولايات المتحدة الخارجية فرضت عقوبات صارمة اقتصادية وعسكرية وأمنية على العراق مثلما ذكر بذلك السيد " ساندي بارجر " (Sandy Berger 1945-2015) والذي شغل منصب

تشومسكي نعوم، في تفسير مذهب بوش، ترجمة لبني محمد صبري محفوظ، مصدر سابق ، ص76.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ - Nom Chomsky et Ramsay Clark et Edward Saïd, la loi du plus fort, Mise au pas des Etats voyous, traduction par Guy Ducorney, le Serpent à plumes,(Paris :édition l'Herne, 2002), pp9-10. ترجمة خاصة.

مستشار لدى المجلس الوطني للأمن القومي (الأمريكي)، وتلك العقوبات لم يسبق لها مثيل على مدى تاريخ الإنسانية!!!

فيقدر عدد القتلى بحوالي "خمسة و سبعة وستون ألف " مدني عراقي، قتلوا خلال حرب الخليج بالإضافة إلى سوء التغذية والأمراض ونقص يكاد يكون كلياً للأدوية الضرورية، كما يُسجل موت كلي للفلاحة والصناعة. إن هذه الوضعية الخطيرة تضع الولايات المتحدة الأمريكية في قفص الاتهام والإدانة الدولية ولكن دون أن ننسى أن صدام حسين استغل ذلك لإثارة الضمير الدولي ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية محاولاً خلق أزمة بين هذه الأخيرة وهيئة الأمم المتحدة.

إن أمريكا كانت دائماً تعترض أي ولاء للوطن العربي أو استقلال اقتصادي وسياسي لأية دولة عربية، ذلك لأن الولاء لإسرائيل كان من أولى الأولويات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

ويعود "دوارد سعيد" إلى حرب 1973 واستخدام سلاح النفط من قبل بعض الدول العربية آنذاك - ومنها الجزائر - وعلى الرغم من تلك القفزة النوعية العربية فسرعان ما رجع عنصر الطاعة والولاء وحسن السيرة وخاصة تجاه دولة "إسرائيل".

لذلك ظهر الانقسام العربي ولجوء كل زعيم دولة عربية بمحاولة فردية لعقد اتفاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والتطبيع مع «دولة إسرائيل». ويصل "دوارد سعيد" إلى هذه المعادلة: « كل ما كانت سياسة إسرائيل متطرفة معرقة لتطور الشعوب العربية ومصادرة لآمالها كلما ساندتها أمريكا».⁽¹⁾

إن الدول العربية منزوعة الإنسانية لأنها إرهابية بامتياز في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، أما الدول الوحيدة التي تستحق المعاملة "الحسنة"، هي تلك الدول المطيعة وكذلك زعماء الدول العربية المطيعين للسيد سام ورجال الأعمال والعسكريين الذين يساهمون بشكل فعال في تطور الاقتصاد الأمريكي من خلال المتاجرة بالأسلحة.

فالساسة الخارجية الأمريكية تغيرت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وخاصة تجاه أي تهديد دولي "دولة إسرائيل" ولقد لعب اليهود الأمريكيون المساندون لإسرائيل والشرقيون الأصوليون و"الغريبان" العسكريون، كل هؤلاء لعبوا دوراً فعالاً في تحقيق تلك المعادلة.

فدولة تركيا تمارس منذ سنتين حملات عسكرية ضد الأكراد وبالمقابل هناك صمت رهيب في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن دولة إسرائيل تتوسع بصفة دائمة منذ ثلاثين سنة وتغتصب اتفاقيات

¹ - Chomsky, Edward Said et R. Clark, la loi du plus fort, opcit, p13.

جنيف كما تشاء، فتقتل العرب وترهبهم وكلما لوحت هيئة الأمم بعقوبات ضد إسرائيل إلا واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو (Veto).

إن دولة سوريا والسودان وليبيا والعراق مصنفون ضمن الدول المارقة (Etats voyous) ومنه فالعقوبات التي تطالهم تكون أكثر شراسة من أية عقوبة تاريخية استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية¹. ويدين "دوارد سعيد" سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المعتمدة على ازدواجية المعاملة* حيث تعاملت مع الهنود الحمر وهم السكان الأصليون للقارة الأمريكية، بطريقة وحشية بعيدة عن الإنسانية من خلال الإبادة الجماعية لهم في حين وُضع من نجا من المذبحة في المعتقلات ومنه فالعقوبة الأمريكية هي عقوبة كارثية مثلما وقع في حرب الفيتنام - من إعدامات وتعذيب للمدنيين الفيتناميين - ونفس الأسلوب اعتمد في حرب الخليج سنة 1991.

وصرح الرئيس الأمريكي - السابق - " كلينتون" (Clinton Bill 1946-) بأنه لا يفكر في الخليج بقدر ما يفكر في القرن الحادي والعشرين حيث: كيف يمكن تقبل الخطر العراقي إذا استخدم القنبلة البيولوجية!!! في حين أن تقارير اللجنة الخاصة لهيئة الأمم المتحدة (UNSCOM) تفيد بأن العراق لا يتوفر على أسلحة كيميائية ولا السلاح النووي ولا حتى القنابل الحاملة لعنصر الكربون كما يواجه الاتهام له دائما؟!

وبالمقابل، ينسى أو يتناسى الضمير الدولي، بأن الولايات المتحدة استخدمت السلاح النووي ضد مدنيين وقنبلة العراق بحوالي ستة وستون ألف طن من القنابل ومنه يصل " ادوارد سعيد" إلى النتيجة الآتية: أن البلد الوحيد الذي لم تقع حرب على أرضه هي الولايات المتحدة الأمريكية والمواطنون الأمريكيون الذين أصابهم فقدان للذاكرة التاريخية و يتكلمون عن الآخرين باستخدام مفاهيم كارثية².

إن استعمال العقوبات المبالغ فيه ضد دولة وشعب العراق هدفه تفرغ العراق من كل شيء وهو فعل سادي (sadique) بتعبير إدوارد سعيد. فلجنة (U.N 661) والتي أنشأت من أجل تطهير وإدارة العقوبات، تتكون من خمسة عشر دولة بما فيها دولة الولايات المتحدة الأمريكية، كلها تتوفر على حق الفيتو، فكلما وجه العراق طلب لهذه اللجنة من أجل بيع البترول مقابل الغذاء والدواء... الخ يمكن لأي

¹ - Chomsky E. Saïd, R. Clark, la loi du plus fort, op cit, p16. ترجمة خاصة.

* بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحارب الإرهاب في العالم بإسره في حين أنها تستخدم أساليب إرهابية إزاء دول ومنظمات عالمية حفاظا على مصالحها.

² - Chomsky E. Saïd, R. Clark, la loi du plus fort, op cit, p18.

عضو من أعضاء اللجنة الاعتراض على قبول الطلب بحجة أن سيارات الإسعاف أو حتى إطارات السيارات (pneus) يمكن أن تستخدم عسكريا وتلك المفارقة العجيبة!!!¹.

وأعلن "ريتشارد بوتلر" (Richard Butler) أن العرب لهم إدراك للحقيقة يختلف تماما عن بقية العالم. لقد أصبح المشكل العراقي من المشكلات الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية حتى يتم توجيه الرأي العام الأمريكي عما يقع فعلا من فضائح داخل البيت الأبيض والمشاكل الاقتصادية الإجتماعية للمواطنين الأمريكيين، مثل فضيحة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (التحرش الجنسي) وإخفاقاته على المستوى التشريعي القانوني بالإضافة إلى مشاكل الهجرة السرية وارتباطها بالرشوة والمتاجرة بالأسلحة وبالمخدرات. ومن خلال ذلك يتوجب على الرئيس الأمريكي أن يثبت أنه الرجل الأمريكي القوي من خلال إفتعال حروب خارجية -كحرب الخليج- «وذلك بإقناع الشعب الأمريكي بأن هناك أخطار خارجية تهددهم وتهدد مستقبل أبنائهم وأمنهم. ومن الأمثلة الواقعية على المتاجرة بالأسلحة: الاستثمار الخاص بالأسلحة الالكترونية الجديدة (Smart)»⁽²⁾.

وكذلك الطائرات الجديدة ذات مواصفات تقنية عالية والتي استخدمت لأول مرة في حرب العراق. ومن جهة أخرى، فإن وسائل الإعلام الأمريكية الداخلية كان لها السبق في إتباع الحكومة الأمريكية في جميع قراراتها وإقناع جميع حلفاء الولايات المتحدة كي تتبع الخطوات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق من خلال تمثيل " صدام حسين" على أنه أكبر ديكتاتور متوحش عرفه تاريخ الإنسانية!!! ومنه فوسائل الإعلام الأمريكية كانت ذات مهمة مأجورة بعيدا عن مبادئ الديمقراطية ومنها الحرية في التحري عن الحقائق والحرية في النقد. فلقد عملت البروباغندا الأمريكية المؤدلجة على شيطنة شخص صدام حسين وتصويره على أنه الديكتاتور الخطير الذي وجب التخلص منه لتخليص العالم من خطورته حيث إستعملت كل وسائل الإعلام المكتوبة والمقروؤة والمصورة (التلفزيون والسينما) للتأسيس للصورة المرعبة والخطيرة لصدام حسين كي تصنع القبول والرضا في عقول الشعب الأمريكي وكل شعوب العالم ومنه الوصول إلى الهدف المبرمج وهو تدمير العراق كدولة مستقلة وكحضارة عريقة في التاريخ، وكل ذلك من أجل أهداف إستراتيجية وإيديولوجية في منطقة الشرق الأوسط .

1- Chomsky E. Saïd, R. Clark, la loi du plus fort, op cit, p19. ترجمة خاصة

2 - Ibid, p20. ترجمة خاصة

ويُعلن ادوارد سعيد بأن المُحزن في قضية العراق هو أن المدنيين العراقيين المغلوبين على أمرهم دفعوا الثمن غاليا من خلال المعاناة الطويلة وهو شعب يحتضر!؟

ويُخلص إلى نتيجة وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت ونجحت في استخدام منظمة هيئة الأمم المتحدة لصالحها كما نجحت في إخضاع الدول العربية مجتمعةً لقراراتها ومواقفها تجاه العراق ولم تجد أية مقاومة أو اعتراض على المستوى الدبلوماسي والعسكري باستثناء مواقف بعض الشعوب العربية والتي تناقضت مع مواقف حكوماتها ولذلك يقترح ادوارد سعيد إيقاف العقوبات المسلطة على الشعب العراقي وتحويل القضية على المحكمة الدولية في " لاهاي" (Lahay) من أجل فك جميع القيود والأغلال التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية في أيدي رؤساء وحكام الدول العربية لأن تحرير العراق يعني تحرير العرب قاطبة.

المطلب الثاني: ثلاثي القوة، الهيمنة و الإرهاب في الديمقراطية الأمريكية.

إن العمود الثالث للنظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي ينتصب إلى جانب نظام " بريتون وودز" الاقتصادي الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو ميثاق الأمم المتحدة. إن مبدأه الأساسي هو أن التهديد، أو استخدام القوة ممنوع، إلا حين يجيزه مجلس الأمن الدولي، بشكل محدد، أو دفاعاً عن النفس ضد هجوم مسلح، إلى أن يتدخل مجلس الأمن (وفقاً للمادة 51). وليست هناك آلية تنفيذ، بصرف النظر عن الدول الكبرى، وبشكل حاسم الولايات المتحدة. ولكن واشنطن ترفض بوضوح مبادئ الميثاق، في ممارساتها، وعقيدتها الرسمية¹.

ويؤكد تشومسكي أن المبدأ العالمي المعتمد عليه اليوم هو مبدأ القوة في حين أن الاحتكام إلى الالتزامات القانونية والمبدأ الأخلاقي، هو شرعي كسلاح ضد أعداء منتقنين أو « لتمويه مواقفنا بموقف أخلاقي مستمد من مبادئ أخلاقية عامة جداً»⁽²⁾.

ويخلص إلى أن من بين الأعمدة الثلاثة للنظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، انهار اثنان بشكل كبير هما نظام " بريتون وودز" والميثاق الدولي. أما الثالث وهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيبقى إلى حد كبير " رسالة إلى" سانتا كروز" كما يرى قادة الحملة النسبية.

إذن يؤكد تشومسكي في مقام آخر أن نظام السيطرة هو نظام هش لأنه يعتمد على إخضاع المواطنين بطريقة أو بأخرى. ومن الطرق والأساليب المتبعة في هذا الصدد نجد:

«الشيوعية، الجريمة، المخدرات والإرهاب... الخ فالذرائع تتغير أما السياسات فتبقى على حالها بشكل كبير»⁽³⁾.

والسؤال المطروح : هل يمكن تحقيق عالم دون حروب؟

يجيب تشومسكي من خلال محاضرة ألقاها في المنتدى الإجماعي العالمي الثاني ونشرتها مجلة

Z في موقعها الإلكتروني بتاريخ 29 ماي 2002:

¹ - تشومسكي نعوم، الدول المارقة، ترجمة أسامة إسبر، (الرياض: مكتبة العبيكان، (دط)، 2004)، ص 259

² - المصدر نفسه، ص 260.

³ - تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، "السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل"، ترجمة حمزة المزيني، (القاهرة: مكتبة مديبولي، ط1، 2003)، ص 91.

«أعتقد بأننا نكون مطمئنين اطمئنانا كافيا فإما أن يكون هناك عالم خال من الحروب وإلا فإنه لن يكون هناك عالم البتة؟!»⁽¹⁾.

ويقدم السبب الذي يظن أنه مألوف وهو أن الإنسان طور بعض الوسائل من أجل تدمير نفسه وقد اقترب بشكل خطير من استعمال هذه الوسائل طوال نصف قرن.

بالإضافة إلى ذلك، يسعى قادة العالم المتحضر لتطوير هذه الوسائل الخطرة المهددة بالفناء وينفذون ذلك بوعي كامل بل وهناك سباق بينهم من أجل الدمار!!!

إن أطروحة تشومسكي المتعلقة بعالم خال من الحروب على أعقاب الحروب الخطيرة والمدمرة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية سابقا وأنيا، كحربها على الهندو الحمر، على الفيتنام، على نيكاراغوا، على اليابان، على العراق وأفغانستان ... إلخ. هي أطروحة تحمل في دلالتها ضربا من الطوباوية والإستحالة، فهل يمكن حقيقة تصور عالم خال من الحروب ؟ .

لا نعتقد ذلك، لأن الحرب وهي منافع للسلام العالمي، هي ضرورة مصلحة إقتصادية من حيث تصنيع والمتاجرة بالأسلحة، وهي كذلك إستراتيجية سياسية للحفاظ على التوازن العالمي من خلال التحكم في البوصلة السياسية العالمية أو نسميه مع تشومسكي النظام العالمي الجديد، وبالإضافة إلى ذلك فالحرب تؤسس لفلسفة الهيمنة العالمية عن طريق القوة وتفرض الطاعة والولاء لسيد العالم مما يؤشكل دائما علاقة الأخلاق بالديموقراطية ويستدعي الماكيافيلية كمنهج سياسي براغماتي. إن هذا المخطط الرهيب طور بناءه على أسباب وجيهة ضمن الإطار المهيمن للأيدويولوجيا والقيم وهما اللتان تصنعان البقاء على درجة أدنى من الهيمنة في سلم الأولويات بل تبقى الهيمنة هدفا منشودا لهؤلاء الذين يسيطرون على العالم وكما سماهم " بيلجر جون " (Bilger John 1939-) أسياد العالم الجدد.

ويتوقع تشومسكي أن تنشب حروب في المستقبل بسبب المياه والطاقة وبعض المصادر الأخرى الضرورية للإنسان ولكن نتائجها مدمرة. وهناك هدف آخر لهذه الحروب حسبه، وهو فرض نظام الدولة- الأمة (L'Etat-Nation) وهي مؤسسة اجتماعية غير طبيعية يلزم فرضها غالبا باستعمال

¹ - تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، "السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل"، مصدر سابق، ص 96.

العنف. ويعتبر ذلك سببا قويا جعل أوروبا التاريخية تدخل في حروب دموية طوال قرون في الوقت الذي كانت فيه من جهة أخرى تستعمر بقية العالم.¹

كما يؤكد بيلجر جون: «تسيطر ثلاث شعارات في الرواية على المجتمع: الحرب سلام، الحرية عبودية والجهل قوة. وشعار اليوم "الحرب على الإرهاب" يعكس المعنى أيضا: الحرب هي الإرهاب. والسلاح الأقوى في هذه "الحرب" هو المعلومات الكاذبة التي تختلف شكلا فحسب عما وصفه أروويل، وتحيل إلى نسيان الحقائق غير المقبولة والمعنى التاريخي ويكون الانشقاق مسموحا به ضمن الحدود "الرضائية"، ما يعزز الوهم "بحرية" المعلومات والخطاب»⁽²⁾.

ويؤكد في هذا الصدد بأن هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 لم تغير كل شيء لكنها قامت بإعطاء دفعا قويا لتسارع الأحداث في العالم وتوفير ذريعة لتدمير الديمقراطية الاجتماعية.

ولعل مفهوم القوة لا ينحصر فقط في المجال العسكري الأمني أو الدبلوماسي السياسي، فقد يرتبط بممارسات لا قانونية و لا أخلاقية حيث ينقل تشو مسكي عن "لنذري غروسون" أن: " نمو كارتيلات المخدرات في "غواتيمالا" قد أثار قلقًا حادًا بشأن مصير الديمقراطية الناشئة في البلاد... وبروز " غواتيمالا" كطرف رئيس في سوق المخدرات الدولي. بالإضافة إلى " هوندوراس"

و"كوستاريكا" وهما يُستخدمان الآن كطريق لشحن المخدرات- قد أثار قلقًا في أوساط الدبلوماسيين الأمريكيين، إذ أنه سيؤدي إلى نقاش مرير في الكونغرس بشأن المساعدات لهذه البلاد التي خرجت للتو من عزلة دولية بعد سنين من الحكم العسكري»⁽³⁾.

بالإضافة إلى هذا، هناك الاختطافات المجهولة التي تطل ناشطين في مجال حقوق الإنسان، والتنقيل الجماعي ورمي الجثث على قارعة الطريق كأسلوب من أساليب العنف السياسي الرامي إلى الهيمنة السياسية وفرض نموذج معين من «الديمقراطية».

¹ - تشو مسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، "السياسة الخارجية الأمريكية واسرائيل"، مصدر سابق، ص 97.

² - بيلجر جون، أسياذ العالم الجدد، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، (دط)، 2003)، ص 07.

³ - تشو مسكي، العولمة والإرهاب، مصدر سابق ص 96.

وفي حوار لتشومسكي مع " بارساميان*" يتعلق بالجريمة والسيطرة على السلاح يقول: «... إن قطاعات ضخمة من المجتمع آخذة لتصبح زيادة غير ضرورية من أجل خلق الثروة، التي تعتبر القيمة الإنسانية الوحيدة. ونتيجة لهذا، زيادة في معدل الجريمة، بالإضافة إلى علامات أخرى من اللاتكامل الاجتماعي» (1).

ثم يضيف قائلاً: « إن الناس قلقون جداً لأن المجتمع يصبح الآن محفوظاً بالمخاطر. غالبية الجرائم هي أن الناس الفقراء يهاجمون بعضهم بعضاً. لكنها ستفتك قطاعات أخرى أكثر ثراء، ذات امتيازات» (3). وكنتيجة لذلك، فإن هناك حجماً كبيراً من الخوف فيما يتعلق بالجريمة...

«فالنوع الوحيد من الاستجابة الذي باستطاعة الحكومة اللجوء إليه في ظل هذه الظروف هو إرضاء الشبهوات لهذه المخاوف مع زيارة الخشونة والهجمات ضد الحريات والتحركات المدنية للسيطرة على السكان الذين لا ترجى منهم فائدة وبشكل أساسي من خلال القوة» (4).

إذن، يتضح أن القوة هي خطاب سياسي - اقتصادي أولاً وخطاب فكري - إيديولوجي أخيراً، فالأول يسعى للكسب والمحافظة على مصالح نفعية اقتصادية داخلية وخارجية بمعنى مصالح الطبقات الثرية المسيطرة على رؤوس الأموال داخل بعض الدول المهيمنة، أما الخارجية فتتعلق بمصالح هذه الدول المهيمنة تجاه الدول المهيمن عليها والتي تستغلها حاضراً ومستقبلاً عن طريق الدعاية أو الحروب النفسية والإرهاب مثل خلق اضطرابات داخل هذه الدول عن طريق تشجيع بعض المنظمات الجماهيرية للتظاهر والاحتجاج ضد النظام القائم باسم إحلال " الديمقراطية الحقيقية" أو تعطيل عجلة النمو الاقتصادي لهذه الدول عن طريق " الإرهاب الداخلي" بهدف تحريك الشعوب تحت طائلة الجوع والفقر وكنتيجة لذلك خلق اللاإستقرار الدائم.

* بارساميان ديفيد: David Barsamian (1945 -) (إعلامي أمريكي، كاتب ومشرف على Alternative radio، وهو أحد محاور تشومسكي).

1 - تشومسكي نعوم، ضبط الرعا، حوارات مع ديفيد بارساميان، ترجمة هيثم علي حجازي، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، (دط)، 1997)، ص 165-166.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4 - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

يقول تشومسكي: « الإرهاب هو فعل القوة، المدمر والمخرب، والرامي إلى التأثير على الحكومات وإخضاع الشعوب بهدف تقديم نموذج سياسي، ديني أو إيديولوجي»⁽¹⁾.

يؤكد " جامس ترورب" مُعلقاً على إجتياح صدام حسين للكويت و " عدالة" الرد الذي تلقاه على يد القوى العالمية المتحدة على معادلة الإرهاب المذكورة سابقا: « من الناحية العسكرية يمكن للولايات المتحدة أن تتحرك بمفردها، لكن الدبلوماسية تقتضي جبهة عالمية متحدة»⁽²⁾.

ويعلق تشومسكي على آراء جامس ترورب قائلًا أن: « الولايات المتحدة هي الدولة المارقة أو الخارجة عن القانون بامتياز... ذلك لأنها تُطبق هذا المبدأ السياسي- العسكري: نحن الذين نقود العالم»⁽³⁾.

إذن، الإرهاب والقوة والهيمنة، أساليب مُتعددة لكن الهدف واحد، فالولايات المتحدة الأمريكية تحارب الإرهاب في الوقت الذي تستعمله كوسيلة للهيمنة الدولية- عسكريا واقتصاديا وسياسياً- فالخطاب مزدوج، والوسائل مُتعددة لكن الأهداف واحدة، وكل ذلك يُبقي هذه القوة محافظة على تمركزها العالمي وواحدية قطبيتها على الرغم من تصاعد قوى أخرى قد تنافسها، أنياً أو مستقبلا مثل الإتحاد الأوروبي والدول الآسيوية ودولة إيران التي هي من يؤر اهتمامات السياسة الخارجية للولايات المتحدة وكذلك بعض الدول الحاضرة- الغائبة، القوية- الضعيفة والمتحصلة على حق الفيتو والتي تبرم معاهدات النفاق السياسي مع الولايات المتحدة مثل دولة روسيا.

ويطرحة لمعادلة الهيمنة أم البقاء، يُقلب تشومسكي هذه المعادلة عن طريق ازدواجية مفهوم الدول الفاشلة (Failed states) حيث أن الولايات المتحدة تؤكد حقها في التدخل العسكري ضد هذه الدول وفي أي مكان من كوكبنا لأنها تشكل خطراً عالمياً مدمراً وحسب المعنى الذي أعطاه تشومسكي، فإنها، تلك الدول، غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف أو من الدمار نفسه وهي دول تعتبر نفسها فوق القانون، داخلياً كان ذلك أو خارجياً، فهذه الدول تعاني عجزاً ديمقراطياً خطيراً- يقول: «... إلا أنه بالوسع التعرف هنا على بعض الخصائص الأولية للدول الفاشلة إحداها هي عدم القدرة أو

¹- Chomsky Noam, Hegemony or Survival, America's Quest for Global Dominance, (U.S.A :Metropolitan Books, 2003), p188.

²-James Traub, « why Not Build a Bomb ?»,(New york Times Magazine, 29 janvier 2006), p02.

³-Chomsky Noam, L'ivresse de la force, Entetiens avec David Barsamian, Traduction par Lise Chemla (Paris: fayard, 2008), pp5/6. ترجمة خاصة.

عدم الرغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه. والخاصية الأخرى هي النزعة إلى اعتبار نفسها فوق القانون، محلياً كان أم دولياً، وبالتالي إطلاق يدها في محاربة العنف وارتكاب العدوان، وحتى إذا ما كانت تملك أشكالاً ديمقراطية، إلا أنها تُعاني من " عجز ديمقراطي " خطير يُجرّد مؤسساتها الديمقراطية الرسمية من أي جوهر حقيقي»⁽¹⁾.

لكن تشومسكي يعود إلى « الحقيقة السياسية» غير المرغوب فيها من طرف القوى العظمى في العالم وهي أن خصائص الدول الفاشلة المذكورة قد تكون مُعششة في قلب الدول العظمى التي تمارس السياسات المقتّعة، يقول: « لعل أصعب مهمة تنتظر أيامنا، ولعلها الأخطر طراً، هي أن ننظر في المرآة بمنتهى الصدق. فإذا ما فعلنا ذلك، فلن نجد كبير صعوبة في العثور على خصائص وصفات " الدول الفاشلة" في عقر دارنا. وإدراك الحقيقة هذا لا بد وأن يُقلق أشد القلق أولئك الذين يهتمون بأمر بلدانهم ويحرصون على مستقبل أجيالها. أقول " بلدانهم" بالجمع، نظراً للنطاق الهائل الذي بلغته قوة الولايات المتحدة، وأيضاً لأن الأخطار والتهديدات لم تعد محصورة في مكان أو زمان بعينه».⁽²⁾

إن الولايات المتحدة الأمريكية « تتصرف سياسياً في كل مكان من العالم كإمبراطورية شريرة an evil empire»⁽³⁾.

وإذا رجعنا إلى الماضي حسب تشومسكي، سنجد في مستندات سرية للغاية، أن بريطانيا تعاملت مع الأكراد (Kurds) بشكل همجي لا إنساني، وذلك لما كانت بريطانيا قوة مُهيمنة في العالم خلال الحرب العالمية الأولى، حيث استعملت القوة الجوية من أجل الهجوم على المدنيين بحجة القضاء على البربريين (the barbarians) وفي تلك الأثناء تلقى " ونسطون تشرشل "

(Winston Churchill 1874-1965)- وهو رئيس وزراء بريطاني سابق عرّف بعدائه للعرب - طلباً من القوة الجوية الملكية بالقاهرة من أجل الترخيص باستعمال الغاز السام ضد العرب المتمردين غير الخاضعين والمقصود بهم الأكراد والأفغان وليس العرق العربي ذلك لأن النظرة العنصرية تقول: إن أي

¹ -Chomsky Noam, les Etats manqués, traduit de l'américain : Paul Chemla,(Paris: éditions fayard, 2007), p91. ترجم خاصة.

² تشومسكي نعوم، الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت : دار الكتاب العربي، (دط)، 2007)، ص08.

³ -Chomsky Noam, Power and Terror, Post 9/11 Talks and Interviens, Edited by John Junkerman and Takei Masakazu, (New York :seven stories Press, New York, 2003), p119.

شخص يستحق القتل هو عربي. لكن استخدام الغاز السام آنذاك واجه رفضاً كبيراً من بعض السياسيين الإنجليز بحجة أن ذلك الفعل سيسبب لبريطانيا مشاكل عويصة في الهند مما أثار حفيظة " تشرشل " الذي صرّح غاضباً: « لا أفهم هذه الحساسية المفرطة لاستخدام الغاز... إنني أفضل بقوة استخدام الغاز السام ضد القبائل غير المتمدنة.. ليس من الضروري استخدام الغازات الأشد فتكاً؛ إذ يمكن للغازات المستخدمة أن تحدث انزعاجاً كبيراً وتنتشر الرعب دون أن نعمن إلى عدم الإفادة من أية أسلحة متوافرة لوضع حد للفوضى التي تسود الحدود بأسرع ما يمكن، ذلك سوف ينقذ حياة البريطانيين- وسوف نستخدم كل ما يسمح لنا به العلم»⁽¹⁾.

إذن استخدام القوة والترهيب والهيمنة ليس حكراً على الولايات المتحدة الأمريكية بل هو ثقافة سياسية غربية في الماضي والحاضر والمستقبل لماذا؟

أعتقد أن الأمر يتعلق بالأفكار ثم المواقف السياسية التي تجسد الفكرة، بالإضافة إلى اللون الإيديولوجي الذي يحيط بالفكرة والذي يلازمها وهو محايتها لها.

إن فكرة الهيمنة متجذرة في السياسة الأمريكية حيث تم الإعلان من أقوى دولة في التاريخ- خريف عام 2002- عن نيتها في الحفاظ على هيمنتها سواء بالقوة المسلحة أو بإستعمالها لها.

« ولقد جاء في الصياغة الخطابية الرسمية لإستراتيجية الأمن القومي (NSS) أن: قواتنا يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية لتثني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بأمل مضاهاة القوة الأمريكية أو تجاوزها»⁽²⁾.

ويعتبر الخبير السياسي في الشؤون الدولية، " جون إيكبري"، هذا الإعلان بأنه " إستراتيجية كبرى تنطلق من الالتزام الجوهري بالمحافظة على عالم أحادي القطب لا مكان فيه لنُدِ مزاحم للولايات المتحدة"⁽³⁾.

¹ - نقلا عن تشو مسكي: القوة والإرهاب، جذورها في عمق الثقافة الأمريكية، مصدر سابق، ص ص 148-149.

² - تشو مسكي نعوم، الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، (دط)، 2004)، ص 19.

³ - المصدر نفسه ، ص 19.

ويؤكد ذات الخبر تلك المقاربة " التي تجعل المعايير الدولية الخاصة بالدفاع عن النفس - المكرسة في (المادة 51) من ميثاق الأمم المتحدة- عديمة المعنى"⁽¹⁾، بالإضافة إلى ذلك: " إن الإستراتيجية الامبريالية [الإمبراطورية] الكبرى الجديدة هذه تقدم لنا الولايات المتحدة (بوصفها) دولة تصحيحية تسعى إلى استغلال مزاياها الآنية لخلق نظام عالمي تتولّى بمقتضاه إدارة الأمور"⁽²⁾.

إن استخدام القوة هو فعل مسموح به للولايات المتحدة دون غيرها حتى وإن أخطأت الفعل: « فإذا كان للولايات المتحدة الحق في استخدام القوة حيثما شاءت، لا يهم بعد ذلك ما يحدث، فإذا ما أصبنا أناسًا من غير المستهدفين، يُمكننا أن نقول ببساطة: نحن آسفون، لقد أصبنا الناس الخطأ: إنما يجب ألا تكون هناك أية قيود على حق الولايات المتحدة في استخدام القوة»⁽³⁾.

إن الولايات المتحدة التي تدّعي الديمقراطية، تسعى دائما إلى ضرب أية ديمقراطية حقيقية قد توجد في أية دولة كانت من دول العالم الثالث وذلك حفاظا على المصالح الاقتصادية الأمريكية أولا، وكذلك خلق التوازنات السياسية العالمية أخيرًا، يقول تشومسكي: « نشر المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن دراسة عن نظام العلاقات الأمريكية الدولية، مؤداها أنه بينما تقدم الولايات المتحدة خدمة " لسانية" للديمقراطية، فإن التزامها الحقيقي هو لـ « المشروعات الرأسمالية الخاصة. وعندما تتعرض حقوق المستثمرين الأمريكيين للتهديد، فعلى الديمقراطية أن ترحل، ولا بأس أن يحل محلها حكام التعذيب والقتل»⁽⁴⁾.

ويستدل على ذلك بمثال من روسيا حيث ساندت الولايات المتحدة الرئيس الروسي " يلتسين" لما قام بقصف البرلمان الروسي بالدبابات وقتل الآلاف وأصاب عشرات الآلاف ثم ختمها بإلقاء القبض على نواب المجلس ورؤسائه.

بالإضافة إلى ذلك «دعمت الولايات المتحدة إعاقة الحكومات البرلمانية بل وأسقطتها عام 1953 في إيران وعام 1954 في غواتيمالا وساند "كنيدي" عام 1963 انقلابا عسكريا لمنع استعادة الديمقراطية

¹ - تشومسكي نعم، الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، مصدر سابق، ص 19.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ - تشومسكي نعم، ما نقوله نحن يمشي، محاورات حول القوة الأمريكية في عالم متغير، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، (دط)، 2008)، ص 08.

⁴ - تشومسكي نعم، ماذا يريد العم سام، ترجمة عادل المعلم، (القاهرة: دار الشروق، ط1، 1998)، ص 21.

وفي عامي 1963 و1965 في الدومينيكان، وفي البرازيل عام 1964 والشيلي عام 1973...»⁽¹⁾، لكن ما يؤكد الفصام بين السياسة والأخلاق في السياسة الخارجية الأمريكية هو ممارستها لأبشع أنواع الإرهاب الذي عرفته البشرية والذي لم يراه الإنسان حتى في الأعمال السينمائية، يقول: «لم تكن الأساليب طيبة جدا. لم يكن عمل القوات التي حركناها في نيكاراغوا، أو عمل وكلائنا الإرهابيين في السلفادور أو جواتيمالا، لم يكن عملهم هو القتل العادي، ولكن كان بصفة رئيسة القسوة والتعذيب السادي : تعليق النساء من أقدامهن بعد قطع أئدائهن وتفشير بشراتهن، قطع رؤوس الناس وتعليقها على خوازيق، رطم الأطفال بالحوائط. الفكرة هي سحق الوطنية التي تدعو للاستقلال، والتي قد تجلب الديمقراطية الحقيقية»⁽²⁾.

ويعود تشومسكي لعبارة: «نحن الذين نقود العالم» التي قالها " بوش الأب تحت غطاء صناعة نظام عالمي جديد، ثم جسدها بوش "الابن" بغزوه للعراق و"كولن باول Colin Powell وآخرون كانوا في غاية الصراحة:»إما أن تنضم الأمم المتحدة لقرار الولايات المتحدة في غزوها للعراق، وإما أن تكون خارج الإطار»⁽³⁾.

إن ممارسة التعذيب من طرف القوى العسكرية الأمريكية تؤكد مساعي كل من "ديك تشيني" (Dick Cheney 1941-) وكذلك "دونالد رامسفيلد" (Donald Rumsfeld 1932-) لإيجاد علاقات بين العراق والقاعدة، تلك العلاقات التي تبرز كل الاعتداءات الأمريكية في العراق ولقد صرح الطبيب النفسي العسكري السابق "شارل بيرني" (Charles Burney) :«لا بد وأن نسعى جاهدين لإيجاد علاقات بين تنظيم القاعدة والعراق وكلما تأخرنا في ذلك أصابنا الإحباط أكثر [...] وكلما كان الضغط أكثر كلما سعينا بأقصى سرعة للوصول إلى نتائج»⁽⁴⁾ والمقصود بكل ذلك هو: التعذيب (Torture).

ويؤكد هذا أن «إدارة بوش ضغطت دائما على المحققين لكي يلجؤوا إلى أساليب أكثر قوة بهدف الوصول لأدلة تثبت التعاون بين تنظيم القاعدة ونظام الراحل صدام حسين وما يؤكد معادلة التعذيب

¹ - تشومسكي نعوم، ماذا يريد العم سام ،مصدر سابق ، ص21.

² - المصدر نفسه ، ص22.

³ - Chomsky Naom, L'ivresse de la force, Entretiens avec David Barsamian, opcit, p 186. ترجمة خاصة

⁴ - Chomsky Naom, Futures Proches, liberté, indépendance et impérialisme au 21^{eme} siècle, Traduction : Nicolas Calvé, (Canada: Lux Editeur, 2011), p 321.

والإرهاب هو معتقل "غوانتانامو" (Guantnamo) والذي يعتبر غرفة للتعذيب بإمتياز لأنه خارج إطار القانون»⁽¹⁾.

إذن، فلسفة الجريمة أصبحت معادلة ذات مجهولين حيث أن محكمة نورمبورغ تكلمت عقب الحرب العالمية الثانية عن "الشروع في شن حرب عدوانية"⁽²⁾ وذلك أثناء محاكمة الزعماء النازيين يقول بلجر جون: «لا يعتبر فقط جريمة شاملة، بل هو جريمة دولية قصوى، يكمن الفارق الوحيد بينها وبين غيرها من جرائم الحرب، في كونها تحمل في داخلها كل أنواع الشر متراكمة»⁽³⁾.

وفي ذات السياق يوازن بين الحرب على العراق وحرب الفيتنام من حيث تركيبة الجريمة-العنصرية ضد شعب ضعيف من دون دفاع يقول: «... وهذا يسري في كل حروبهم الخارجية، كما يسري على مجتمعاتهم المنقسمة نفسها. ولكل واحد منا أن يحدد خياره إزاء مجزرة اليوم... من دون أن ينسى، مثلا، أنه خلال نهاية الأسبوع الفائت، تسلل طابور من مدرعاتهم، بكل بطولة، إلى داخل بغداد ثم خرج منها بعد ذلك، وطوال الطريق لم يتوان الطابور عن قتل الناس وعن تفجير تجمعات النساء وسحق رؤوس الأطفال»⁽⁴⁾.

إن أبشع الجرائم الإنسانية هي التي إرتكبت ضد الأطفال وخاصة في العراق وذاك ما يتناقض صراحة مع كل المواثيق الدولية وأخلاقيات العمل السياسي وفقا للاتفاقيات الدولية كاتفاقيات جنيف ومراسيم الأمم المتحدة، فلقد صرح ذات مرة، العميد "وليام لوني" من سلاح الجو الأمريكي ومدير القصف على العراق: «عندما سئلت إن كان موت نصف مليون طفل عراقي ثمن مستحق للعقوبات؟ إنهم يعرفون أننا نمتلك بلدهم... ونحن نملي عليهم طريقة عيشهم وحديثهم وهذه هي عظمة أمريكا الآن. إنه لأمر جيد، لاسيما بوجود كثير من النفط هناك، نحن بحاجة إليه»⁽⁵⁾.

¹ - Chomsky Naom, Futures Proches, liberté, indépendance et impérialisme au 21^{eme} siècle, opcit, p 322. ترجمة خاصة.

² - ميللر ديفيد، أخبرني أكاذيب، الدعاية والتضليل الإعلامي في الحرب على العراق، ترجمة إبراهيم العريس، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2007)، ص 50.

³ - المرجع نفسه ، ص 50.

⁴ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

⁵ - بلجر جون ، أسياذ العالم الجدد، مرجع سابق، ص 48.

وأتصور أنّ الإرهاب في الراهن السياسي أصبح خطاباً مؤدجاً ومقتعاً، إذ أنه يتمظهر بالفعل العنيف الديموي، لكنه يخفي مصالح إقتصادية - نفعية كما يؤكد ذلك تشومسكي نعم، حيث أن منطقة الشرق الأوسط الكبير، هي منطقة غنية في عمومها بمواردها الطاقوية من جهة، ومن جهة أخرى هي المناطق الأكثر إشتعلاً بنار الإرهاب، لماذا؟ .

لأن الإرهاب هو الوسيلة الفعّالة للحفاظ على مصالح الدول الغربية وعلى رأسها العم سام ومنه نحصل هذه المعادلة : دوام المصالح الإقتصادية مشروط بدوام الإرهاب المؤدج .

ومن خلال هذا التحليل يمكننا إستنتاج مايلي

1- ليس هناك إتفاق وإجماع على تحديد مفهوم الإرهاب وذلك لدواع سياسية وإيديولوجية وعسكرية أمنية، لكن القاسم المشترك بين معظم التعاريف هو الإستخدام اللامشروع للعنف لأهداف إيديولوجية. فالإرهاب ظاهرة كونية مفتعلة من طرف القوى العظمى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكل ذلك بعيداً عن المعايير الأخلاقية في السياسة العالمية وهذا من جانب الإرهاب كبراكسيس.

2- الإرهاب مرتبط بالقوة والهيمنة حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد معياراً سياسياً في السياسة الخارجية وهو: من لا يكون معنا بمعنى يحافظ على مصالحنا في العالم فهو إرهابي بإمتياز وجب القضاء عليه، وتدخل في ذات المعادلة مصالح إسرائيل وأمنها حيث أن ما ترتكبه إسرائيل من جرائم ضد الإنسانية ضد الفلسطينيين لا يعتبر إرهاباً، بل هو مجرد "حق الدفاع عن النفس".

3- إرهاب الولايات المتحدة الأمريكية في العالم كما يؤكد تشومسكي، يظهر من خلال لجوء ذات الدولة إلى إعاقة أي مشروع ديمقراطي حقيقي في أية دولة فتية في التجربة الديمقراطية في العالم، بالإضافة إلى إعاقتها للتنمية الإقتصادية لبعض الدول "الصغيرة" حتى تبقى تحت الهيمنة الأمريكية دائماً مثل دول العالم الثالث، فتموضع الولايات المتحدة الأمريكية من الإرهاب هو تموضع ثنائي القيم ومغالط، حيث هي تشن الحرب على الإرهاب في الوقت الذي هي فيه أكبر دولة إرهابية في العالم كما يؤكد تشومسكي ذلك.

4- الإرهاب الأمريكي لا ولن يتوقف إلا بإيجاد حل للمعضلة الفلسطينية - الإسرائيلية كونها مشكلة تحمل في طياتها بؤر الصراع الإيديولوجي والسياسي والذي من شأنه تفجير منطقة الشرق الأوسط بل وحتى العالم ككل، لذلك قد نسميها بالمشكلة - النواة لكل المشاكل العالمية، فإذا ما إنشطرت النواة، إنشطر معها كل العالم.

إن: الإرهاب المعولم هو ظاهرة سياسية-إيديولوجية من جهة، ومن جهة أخرى هو ظاهرة عسكرية - أمنية غايتها إبقاء حالة الستاتيك (الثبات) في السياسة العالمية التي تتزعمها وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية لأغراض إيديولوجية وهي الإيديولوجية الأمريكية المؤسسة على العقيدة الأمريكية: الإيمان بالحرية في أوسع معانيها: السياسية والإقتصادية والثقافية، الإيمان بقوة وهيمنة كل ما هو أمريكي سواء كان في التركيبة البشرية أو التركيبة الأنترو-سياسية، على كل ما هو لا أمريكي من حيث براديجم: أمركة العالم، بالإضافة إلى الإيمان بالمفاضلة الأمريكية في المنظومة القيمية الأخلاقية، السياسية، الإقتصادية والثقافية. لكن هذه المبادئ، على أهميتها وقيمتها، تتناقض مع الإطار الممارساتي بمعنى الفعل السياسي الأمريكي حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلن الحرب على الإرهاب ولكن بالإرهاب من حيث القاعدة القائلة أن الحرب هي الإرهاب، فالحروب مهما كانت تبريراتها السياسية والأمنية، تبقى فعل غير مشروع في المنظومة الأخلاقية، من هنا قد نفهم نظرية تشومسكي نعوم المتعلقة بعالم خال من الحروب، إلا أن ذلك يبقى ضرب من الإستحالة في العالم السياسي، كما أشرنا سابقاً، وذلك لتدخل عناصر أخرى في الفعل السياسي أبرزها سيادة المصالح على المبادئ لتأمين المصالح الإقتصادية ودوامها بسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول العظمى الأخرى في العالم، هي قائمة اليوم على البراديجم الإقتصادي أولاً ثم السياسي والإيديولوجي أخيراً، فالقوة مهددة بالإنقراض إذا ما فقدت الدعامة الإقتصادية.

ومن خلال ذلك نتساءل: ما طبيعة العلاقة الموجودة بين البراديجم الإقتصادي والممارسة الديمقراطية في راهنية السياسة العالمية؟ وكيف يؤسس تشومسكي لموقفه النقدي - السياسي من خلال تلك الإشكالية؟ وهل يقترح تشومسكي رؤى وحلول لأشكلة الإقتصادي / السياسي؟

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين البنية الاقتصادية والممارسة الديمقراطية.

تمهيد:

إذا كان الإرهاب الدموي هو فعل مسلح يهدف إلى الرعب والإخضاع لتمرير خطاب إيديولوجي فإن إرهاب الخطاب السياسي المقنع بمبادئ أخلاقية يتمظهر بالسعي إلى الفعل الديمقراطي قصد تحقيق مصالح إقتصادية ودوامها سواءا كلن ذلك محليا أو دوليا، ومنه فهو يستخدم البروباغندا لشرعنة نظام إقتصادي جديد إتخذ من المصالح مبدأ ثابتا ودائما من دون مراعاة للمبدأ الأخلاقي في الممارسة الديمقراطية، بل وقد يستخدم النيو-ليبراليون آليات لاديمقراطية تبدأ بالإستغلال البشع وقد تصل إلى حد الإبادة الجماعية بواسطة التجويع والتشريد وزرع الأمراض في الكوكب والرعب الإقتصادي .

ومن خلال ذلك:

كيف تتأشكل العلاقة بين البراديغم الإقتصادي والممارسة الديمقراطية في إطار المبدأ الأخلاقي؟

وما موقف تشومسكي من ذلك؟

ذاك ما سنحلله في المبحث الثالث

المطلب الأول: في علاقة الاقتصادي/السياسي.

ينقل تشومسكي على لسان "نيل لويس" * قوله: «إن التوق لرؤية الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي وهي تستنسخ في أرجاء العالم كان محورا دائما في السياسة الخارجية الأمريكية»⁽¹⁾.

فالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد أسلوب العنف للإطاحة بكل المنظمات الشعبية التي تكون وسيلة لتحقيق الديمقراطية الحقيقية لا الديمقراطية على الطراز الأمريكي التي تكون دائما نتاجا لرجال الأعمال وهم صانعو القرار السياسي الداخلي والخارجي على السواء، وقد عبر عن ذلك أحد الأمريكيين وهو رئيس فيرمون (Vermont) الرئيس كوليدج (Coolidge) بقوله: «القضية الأساسية للشعب الأمريكي هي القضية الاقتصادية»⁽²⁾.

ولذلك فالنيو-ليبرالية (Néo-libéralisme) أو الليبرالية الجديدة هي البراديغم الاقتصادي والاجتماعي في حياتنا اليوم³، حيث يتحكم في السياسات بناءً على المصالح الخاصة للأقلية الذين يمتلكون الحق وكل الحق في مراقبة الحياة الاجتماعية عبر العالم للمحافظة على أرباحهم ومصالحهم الدائمة ولو كان ذلك على حساب تعاسة وشقاء الملايين من البشر الذين يموتون جوعا ومرضا وتشردا.

إن المبادرات النيو- ليبرالية تقدمت في بداياتها على شكل حرية الأسواق التي تشجع الاستثمار الخاص وتفتح المجال أمام المستهلكين للاختيار بكل حرية وبالتالي فهي تثنى المسؤولية الفردية وذهنية الإنتاج والاستثمار وكل ذلك كرد فعل على بيروقراطية الحكومات العاجزة التي لا تستطيع تقديم بديل إقتصادي حر⁴.

يتضح لنا بأن النظام الإقتصادي الجديد قد كسب مدافعين عنه دوليا بالإعتماد على عنصر الحرية الذي يتضمنه لكن دون مراعاة نتائجه للإنسانية كما سنبين لاحقا.

* مراسل دبلوماسي لجريدة نيويورك تايمز = New York Times

¹ - Chomsky Noam, Deterring Democracy,(New York: London Verso, 1991), Chap8, Section7.

² - Ibid, Chap 11, Section 2.

³ - Chomsky Noam, Le Profit avant L'homme, Traduction: Jacques MAAS, (Paris : librairie Ar thème Fayard, 2003), p 07.

⁴ - Ibid, p 07. ترجمة خاصة

لقد أصبح العالم عبارة عن ورشات إنتاج كبرى كما يبين ذلك تشومسكي مثل "ورشة اليابان" و"ورشة ألمانيا" وغيرهما يقول: «في اليابان، تقوم وزارة التجارة والصناعة بدور وكالة منسقة. إذ أن الاقتصاد الياباني هو مختلف جدا في تركيبه حيث توجد مؤسسات مالية وصناعية كبيرة مختلفة، ومن خلال التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة الدولية. فإنها تقوم بوضع الخطط والتخطيط، وتوزيع الاستثمارات... الخ للفترات القادمة أو المستقبلية وذلك يعطي أو يقدم مستوى عال تماما من التخطيط»⁽¹⁾.

يؤكد تشومسكي على أهمية التركيبة البشرية اليابانية في علاقتها بالبنية الثقافية وذلك هو سر القوة والتفوق الياباني عبر العالم إذ يضيف قائلا: «فالثقافة مختلفة تماما هناك والسكان هم قابلون أو راغبون بالتعليم تماما، وهم يؤدون بشكل أساسي ما يطلب منهم تماما. إنها تعني الاستقامة بالنسبة للحكومة اليابانية وللصناعة. ومن البساطة أن نقول، أنظروا، فهنا يكمن مستوى الاستهلاك للسنة القادمة وهنا تكمن الأسعار. ولا أعتقد بأنه من الممكن أن نشاهد هذا في الولايات المتحدة، فالسكان أو المواطنون هنا مستقلون أو بعيدون جدا عن ذلك»⁽²⁾.

لماذا إختار تشومسكي نموذجي اليابان وألمانيا؟

يجيب قائلا: « كان المفهوم ضمن العالم الصناعي أن "الزعماء الطبيعيين" فيه هما ألمانيا واليابان، وقد أظهرتا قوتهما خلال سنوات الحرب. لقد كانتا "أعظم ورشتين في أوروبا وآسيا"»⁽³⁾.

وبعد انتهاء الحرب، كان من الواجب إعادة الإعمار، وهنا تجلّى دور الولايات المتحدة الأمريكية مثل مشروع مارشال عقب الحرب العالمية الثانية، وهو مشروع إقتصادي أمريكي كان هدفه إعادة إعمار أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولقد تم وضعه من طرف الجنرال "مارشال جورج" (Marshall George 1880-1959) الذي كان رئيسا لهيئة أركان الجيش الأمريكي.⁴ لكن ما يهم من ذلك هو سياسة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي حيث هي المنقذ وهي المعين والمساعد

¹ - تشومسكي نعوم، تواريخ الإنشقاق، مصدر سابق، ص 162.

² - المصدر نفسه، ص 163.

³ - تشومسكي نعوم، إعاقة الديمقراطية، الولايات المتحدة والديمقراطية، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: ط2)، 1998، ص 383.

⁴ - <https://ar.wikipedia.org/wiki/07/11/2016,p1/2>.

من جهة لكنها هي المهيمن والمرجع في كل شيء من جهة أخرى، فما يريده العم سام هو الذي يمشي دون غيره.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية دائما تنظر إلى التجارة بين الشرق والغرب وإلى الخطوات نحو الوفاق الأوروبي بشيء من القلق. فلجأت إلى تغيير علاقاتها الخارجية حيث لعبت دورا كبيرا تارة بالدبلوماسية وتارة أخرى عن طريق جهاز (C.I.A *) لمنع تجديد العلاقات الاقتصادية بين اليابان والصين وخاصة في فترة الخمسينات من القرن العشرين وكل ذلك قبل أن يتم إدماج الصين ضمن المنظومة العالمية والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة.

إن المثاليين الأمريكيين الذين يعتقدون منهاج "ويلسون" الداعي إلى تكريس مبدأ البر والإحسان ويعارضهم "الواقعيون" ذلك بقولهم ربما لا تتوفر لدينا وسائل تحقيق مبدأ: «تحسين الأوضاع في العالم»⁽¹⁾، كما لا يجب علينا أن نهمل اهتمامنا بخدمة الآخرين (وهو مبدأ تبنته سابقا الحملات الصليبية)؛ لكن تشومسكي يرى غير ذلك بالكل، حيث يقول: «... لكن حقيقة الأمر تبدو لي مغايرة لذلك، فلا يمت المنظور الحالي إلى الجدل حول السياسة العامة إلا بصلة ضعيفة للسياسة الفعلية، كما كان هو الحال بالنسبة لأنواع الجدل العديدة التي سبقتها، فلم يوجه الولايات المتحدة، أو أية قوة أخرى مبدأ "تحسين الأوضاع في العالم" وتتم مهاجمة الديمقراطية في العالم بأسره، بما في ذلك في الدول الصناعية الكبرى على الأقل ديمقراطية كل ما يحتويه المصطلح من معان، شاملة الفرص المتاحة للأفراد وحتى يتدبروا شؤونهم الفردية الديمقراطية والأسواق متصلا بعضه ببعض»⁽²⁾.

يؤكد على أن سياسات الولايات المتحدة المتعاقبة كانت تكريس مبدأ الليبرالية المهيمنة على العالم ككل حيث جعلت أنموذج العالم الثالث أنموذجا عالميا وذلك ينطبق على مبدأ "ماديسون" منذ حوالي أكثر من مئتي عام (200) وهو زعيم واضعي النموذج الديمقراطي في أمريكا فيقول: «... تتجلى خيارات السياسة تلك أكثر في المجتمعات الأنجلو-أمريكية، لكنها امتدت للعالم بأسره، فليس بمقدورهم أن ينتسبوا لما "قرره السوق الحر بحكمته التي لا حدود لها، وإن كانت غامضة، وبعد إعصار ثورة السوق الذي لا

* - Central Intelligence Agency

¹ - تشومسكي نعوم، إعاقة الديمقراطية، مصدر سابق، ص 384..

² - تشومسكي نعوم، إهدار الحقيقة، إساءة التعليم والإعلام وأوهام الليبرالية والسوق الحرة، ترجمة نعيمة علي، (القاهرة،: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006)، ص 124.

يمكن التصدي له نوعا من الفردية الصارمة صيغت تبعا لمنهاج ريغان (Ronald Reagan) أو معتقد تقليدي جديد من شأنه إطلاق الحرية الكاملة للسوق»⁽¹⁾.

لقد تنبأ "العقل الإقتصادي الأمريكي" بأن اليابان ستصبح في يوم ما "ورشة آسيا وأنها ستكون في المركز من شيء يشبه "مجال الرخاء المشترك" الذي حاولت خلقه الفاشية اليابانية². كما توقع "العقل الأمريكي" أو أنها تكون مستقلة أو سترتبط بالإتحاد السوفياتي.

لقد دخلت اليابان سوق المنافسة العالمية وتمكنت من خلق تموضع إقتصادي عالمي أزج كثيرا الدول المهيمنة عالميا ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يبق القرار على المستوى الإقتصادي فقط بل تحول إلى المستوى السياسي الدبلوماسي والمستوى العسكري الأمني وهذا ما يشكل هاجسا للأمريكيين، فالحرب الكورية أعطت دفعا قويا للصناعات الحربية اليابانية.

إن سلاح النفط الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة الأمريكية لإخضاع اليابان سرعان ما تقوض وهذا ما يفسر لنا سبب لجوء الولايات المتحدة إلى السيطرة على إحتياجات النفط في الشرق الأوسط طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كما يمكن أن يفسر لنا من جهة أخرى سبب تردد اليابان في سياستها الخارجية تجاه مشاكل الشرق الأوسط.

لكن النظام الفاشي الياباني سابقا، قام بممارسات تتنافى تماما مع الديمقراطية نذكر منها تقديم الدعم إلى الاشتراكيين اليمينيين الذين كانوا من المتعاونين مع الفاشيين وهم من الملتزمين بالمذهب النقابي على الطريقة الأمريكية الخاصة بفئة العمال تحت سيطرة الشركات الكبرى، في حين تم إستبعاد اليساريين الذين سجنوا في الحكم الفاشي، بالإضافة إلى كل ذلك قمع الطبقة العاملة بعنف بوليسي شديد وإلغاء الحق في الإضراب والمساومة الجماعية³.

وللولايات المتحدة الأمريكية اليد الطولى في كل ما حدث في اليابان حيث يؤكد تشومسكي: «قامت الولايات المتحدة بإعادة تكوين مجال الرخاء المشترك للفاشية اليابانية، ولو أنه يعتبر الآن من مكونات النظام العالمي الذي يهيمن عليه. وفي ضمن هذا النظام منحت رأسمالية الدولة في اليابان يدا

¹ - تشومسكي نعوم، إهدار الحقيقة، مصدر سابق، ص 125.

² - تشومسكي نعوم، إعاقة الديمقراطية، مصدر سابق، ص 384.

³ - المصدر نفسه، ص 386.

مطلقة نسبيا. وتولت الولايات المتحدة العبء العسكري الأكبر لسحق الأخطار الداخلية التي تهدد النظام، مع تجديد المفهوم التقليدي لليابان بصفته الشريك في استغلال آسيا⁽¹⁾.

إذن، الفاشية، هي منتج سياسي - إقتصادي عالمي لكنه بالدرجة الأولى هو منتج أمريكي ويستخدم كسلاح ذو حدين لصالح الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها الكونية ولكن قد ينقلب عليها في أية لحظة تاريخية.

ومن ورشة اليابان ينتقل تشومسكي إلى ورشة ألمانيا.

للسبب ذاته الذي أخاف الولايات المتحدة من اليابان، لجأت أمريكا إلى تقسيم ألمانيا وقد عبر "جادل يوجين روستو" قائلا: «إن الروس مجهزون أفضل منا بكثير للقيام باللعبة في ألمانيا»² وهي إشارة صريحة إلى اللعبة السياسية ولذلك اقترح منع حصول اللعبة كما اقترح جورج كينان: «نسعى إلى إنقاذ المناطق الغربية من ألمانيا وذلك بتحويلها ضد التغلغل الشرقي»⁽³⁾.

بالإضافة إلى ذلك، ازداد تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من الحركات العمالية والاتحادات والنقابات والتجمعات وتحقيق القرار المشترك في الصناعات والسيطرة الديمقراطية على قواعد النقابات العمالية وبالتالي فقد يمتد التحدي إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية مما قد يطرح إشكالية إعادة بناء الاقتصاد الأمريكي الذي تسيطر عليه الشركات الإقتصادية الكبرى.

وكذلك بريطانيا التي كانت بها نفس توجهات أمريكا، فاقترحت إنشاء ألمانيا غربية، حيث أن ألمانيا الموحدة هي في خدمة روسيا ومصالحها ولذلك وصف "سير أورم سارجنت" التحركات نحو إقامة ألمانيا غربية منفصلة ضمن الكتابة الغربية بأنها **تحركات ضرورية**، وقد وصفت "آن دايتون" في رسالتها العلمية عن دور بريطانيا، أقوال "سارجنت" بأنها ذات أهمية حاسمة⁴.

إذن، الولايات المتحدة تختار نفس الأساليب اللاديمقراطية في تعاملها الدولي إذا كان الأمر يتعلق بمصالحها، فهي لا تفاضل بين الدول وإنما تفاضل بين مصالحها الإستراتيجية وما قد يشكل خطرا عليها،

¹ - تشومسكي نعوم، إعاقة الديمقراطية، مصدر سابق ، ص 387.

² - المصدر نفسه، ص 389

³ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - Anne Deighton, The Impossible Peace: Britain, The Division: of Germany, and the Origins of the cold war, (New York: oxford University Press, 1990), p 73. ترجمة خاصة

يقول تشومسكي: «كانت الولايات المتحدة عازمة على منع مصادرة أموال الصناعيين النازيين كما أنها عارضت بحزم السماح للمنظمات ذات القاعدة العمالية بممارسة سلطات إدارية. مثل هذه التطورات من شأنها أن تثير تهديدا خطيرا للديمقراطية بمعنى معين، في حين أنها تنتهكها بالمعنى الراسخ. لذلك لجأت السلطات الأمريكية إلى الاشتراكيين اليمينيين المتعاطفين، كما فعلت في اليابان»⁽¹⁾.

وزيادة على كل ذلك، لجأت الولايات المتحدة إلى استعمال كبار الضباط النازيين، مجرمي الحرب، بعد محاكمات نورمبرغ، فجندتهم وكالة الاستخبارات ونذكر منهم: "كلاوس باربي" وكذلك "فرانزسيكس" بعد تخفيض عقوبته من قبل المندوب السامي الأمريكي: "جون مكروي". فقد أسندت إليه مهام سرية بالإشتراك مع "راينهارد غهلين" وبصحة اختصاصين سابقين لقوات الصاعقة وكل ذلك لمساعدة القوات العسكرية التي أسسها هتلر في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي في عمليات استمرت على مدى الخمسينات من القرن العشرين².

وقد علق عن ذلك "طوم بوار" قائلا: «بعد أربع سنوات من الحرب، كان المسؤولون عن الإدارة اليومية لألمانيا فيما بعد الحرب هم أشبه برجال الإدارة خلال أيام هتلر»⁽³⁾.

إذن تعامل الولايات المتحدة مع "ورشة اليابان" هو نفسه مع "ورشة ألمانيا" وإن اختلفت الوسائل لكن الأسس واحدة والأهداف واحدة، فالغاية تبرر الوسيلة، ولا مجال لأخلاق الديمقراطية ولو تطلب الأمر التضحية بشعوب بأكملها.

ويذكر تشومسكي على لسان لاكوف: «أن أهم العوائق التي تعرقل تحقيق الديمقراطية تعتبر هي "المصالح التي أصبحت حقا مكتسبا" والتي تسعى إلى حماية الأسواق المحلية وذلك لمنع المؤسسات الأجنبية (وبخاصة الأمريكية) من تعاضم هيمنتها على المجتمع»⁽⁴⁾.

فالليبرالية الجديدة هي القاعدة الأساسية لكل المفاهيم الاقتصادية والسياسية اليوم حيث أوضحت إحدى الدراسات التي أجراها البنك الدولي، «أن المفاهيم الجديدة تمثل تحولا مأسويا بعيدا عن مثل سياسية

¹ - تشومسكي نعوم، إعاقة الديمقراطية، مصدر سابق، ص 389.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ - Tom Bower, the Paperclip conspiracy, (standford, calif : stadford University Press, 1990), ترجمة خاصة. p310.

⁴ - تشومسكي نعوم، إهدار الحقيقة، مصدر سابق، ص 129.

تعددية وتشاركية لأنها بدأت تتحرك إزاء أهداف تسلطية تقنية (تكنوقراطية)، وتتوافق تلك الأهداف بصورة شديدة مع عناصر الفكر التحرري التقدمي في القرن العشرين ، ومن ناحية أخرى مع نموذج لينين، حيث أن النموذجين يحاكي كل منهما الآخر أكثر مما يدركون غالباً»⁽¹⁾.

بالإضافة إلى الورش الكبرى التي خلقتها الولايات المتحدة الأمريكية، هناك الورش الصغرى مثل ورشة فرنسا وإيطاليا وغيرهما، وبنفس المبادئ، كإنشاء حركات مقاومة ضد الفاشية والحركات العمالية وكانت الإعانات الأمريكية لهذه البلدان - خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية- هامة جدا بالنسبة للمصالح الأمريكية و هو تخطيط طويل الأمد.

ولقد عبر عن ذلك ملفين لفلار بقوله:«إذا لم تتلق أوروبا مساعدات مالية كبيرة ولم تتبن برنامجا متماسكا للإنعاش فإن المسؤولين الأمريكيين يخشون من إنتصار اليسار الشيوعي، ربما حتى في إنتخابات حرة»⁽²⁾.

ويؤكد تشومسكي أنه في:«عشية الإعلان عن مشروع مارشال حذر جفرسون كافري، السفير الأمريكي في فرنسا، وزير الخارجية الأمريكية، مارشال نفسه، من النتائج الوخيمة إذا كسب الشيوعيون الإنتخابات في فرنسا، وقال:«إن التغلغل السوفياتي في أوروبا الغربية وإفريقيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط سيكون أمرا ميسورا جدا»⁽³⁾ (كان هذا التصريح بتاريخ 12 ماي 1947).

ولذلك استخدمت الولايات المتحدة أسلوب الضغط السياسي والاقتصادي على تلك الحكومات "الصغرى" -فرنسا وإيطاليا- لكي تقوم بتشكيل حكومات ائتلافية لا مجال فيها لوجود أي عنصر شيوعي مهما كانت وضعيته وكفاءته. ولقد أكد مارشال وجماعته على ذلك من خلال تهديده بقطع كل الإعانات الأمريكية لتلك البلدان في حالة ما إذا تمكن الشيوعيون من الوصول إلى السلطة.

لقد لعبت وكالة الاستخبارات الأمريكية دورا فعالا هاما في كسر شوكة الشيوعيين في أوروبا من خلال إنشاء ما يسمى: المافيا (MAFIA) التي أعادت تجارة المخدرات بنشاط كبير.

¹- J. Toy, Harrigan, and P. Mosley, Aid and Power,(London: Route ledge, Vol.1, 1991), p 16. ترجمة خاصة.

²- تشومسكي نعوم، إعاقة الديمقراطية، الولايات المتحدة والديمقراطية، مصدر سابق، ص 391.

³- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

إن المجلس الوطني المخابراتي (NTC*) هو: «هيئة استشارية مؤلفة من ديبلوماسيين، وضباط متخرجين من وكالة الاستخبارات وكذلك عسكريين، وهدفه تسهيل المهمات والأبحاث الأساسية المتعلقة بالاستخبارات... إن هذا المجلس لا يعمل على مدى قصير بل يعمل على مشاريع طويلة المدى وكذلك على التحليلات التي تقدمها وكالة الاستخبارات»⁽¹⁾.

إذن، تعمل الولايات المتحدة على مشاريع سياسية - إقتصادية إستراتيجية بصفة دائمة، فالتعامل الأمريكي الماضي مع الدول هو نفسه الحالي ولكن باختلاف الألوان والأشكال فقط منها مثلا تعديل أو تغيير بعض المفاهيم السياسية المسيطرة على الحقل السياسي العالمي مثل مفهوم الإرهاب وحقوق الإنسان والديمقراطية والحرية والصراع أو التعايش بين الأديان وكما كان الأمر بالنسبة لفرنسا، كان بالنسبة لإيطاليا حيث ساندت الولايات المتحدة الديكتاتوري والفاشي "موسوليني" سنة 1922 عندما تولى السلطة إلى غاية الثلاثينات لكن سرعان ما انقطعت العلاقة عندما تمكنت القوات الأمريكية من تحرير جنوب إيطاليا سنة 1943 وأقامت حكم المارشال بادوليو والأسرة المالكة التي تعاونت مع الحكومة الفاشية وما إن انطلقت قوات الحلفاء نحو الشمال حتى قامت بتشتيت المقاومة ضد الفاشية، مع تشكيل هيئات محلية حاكمة في محاولة منها «لوضع الأسس لدولة جمهورية، ديمقراطية جديدة في المناطق المختلفة التي تفلح في تحريرها من الألمان»⁽²⁾ حسب جيانفرانكو باسكينو. وكانت النتيجة هي استبعاد اليساريين من الحكم وإقامة حكومة مشتركة من عناصر اليمين بالاشتراك مع الفاشيين الجدد.

لقد أكدت الولايات المتحدة على استخدام الأسلوب نفسه حيث اشترطت مقابل الإعانات الاقتصادية لإيطاليا، طرد كل الشيوعيين واليساريين والاشتراكيين من السلطة لأنهم كانوا يشكلون عائقا خطيرا أمام الإيديولوجية الأمريكية القائمة على الاقتصاد الليبرالي المنمق خارجا بالديمقراطية والمبطن داخلا بكل أنواع الاستغلال والهيمنة الكاملة ولذلك فمحرارية الشيوعية تعني في الحقيقة محاربة الجماعات العمالية التي تدافع وتتنازل من أجل تحسين الأجور ورفع مستوى المعيشة وخاصة الطبقات الفقيرة بمعنى النضال النقابي.

* - NTC = National Intelligence Council.

¹ - Alexander Adler, Le rapport de la C.I.A, comment sera le monde en 2020, Traduction : Johan – Frederik Hel Guedj, (Paris:éditions Robert Laffont, 2005), p 07.

² - Gianfranco Pasquino, The Demise of the first Fascist Regime and Italy's Transition to Democracy, 1943-1948, in: Guillermo O'Donnell Philippe C. Schmitter and Laurence white head, Transitions from Authoritarian Rule: Prospects for Democracy, (Baltimore, Mad: John Hopkins University Press, 1986) p23. ترجمة خاصة

ولقد استخدمت الولايات المتحدة حرب الدعاية أو البروباغندا ضد الحزب الشيوعي بوصفه بالتطرف واللاديمقراطية وبإدخال التهديد السوفياتي في اللعبة من أجل توجيه الرأي العام والسيطرة عليه بالإضافة إلى تشجيع دور البوليس المدعم بالفاشيين السابقين لقمع كل نشاط عمالي، وصولاً حتى إلى استخدام هيئة الفاتيكان مثل: «إن كل من يصوت للشيوعيين في انتخابات عام 1948 سيحرم من القربان المقدس أو دعم الديمقراطيين المسيحيين المحافظين تحت شعار: إما مع المسيح أو ضد المسيح إلى غاية إصدار البابا "بيوس" أمره الكهنوتي بتحريم الشيوعيين الإيطاليين كافة»⁽¹⁾.

يقول هاربر جون في كتابه: "أمريكا وإعادة بناء إيطاليا": «إن السياسات المتبعة في أواخر الأربعينات أضرت بالمناطق الفقيرة والفئات الاجتماعية، العقيمة سياسياً، أشد الضرر، ولكنها نجحت في كسر أسواق العمالة الصارمة وفي تسهيل النمو الناشئ عن التصدير في الخمسينات، وهو النمو الذي كان يعتمد على الضعف المستمر للطبقة العاملة الإيطالية وقدرتها الكبيرة على التنقل... إن هذه الظروف السارة" أحدثت تطوراً اقتصادياً من نوع آخر، بينما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تشن حملات سرية في الدعاية والتمويل بملايين الدولارات لضمان استمرار "الترتيبات المناسبة"⁽²⁾.

ويعترف تشومسكي أن أسلوب الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عن مبدأ الديمقراطية باستخدام أساليب وآليات لا ديمقراطية بمعنى لا أخلاقية هو في حد ذاته تدميراً للديمقراطية المزعومة يقول: «... أما الكتاب المتأخرون، فإنهم يميلون إلى اعتبار التخريب الأمريكي للديمقراطية في فرنسا وإيطاليا كدفاع عن الديمقراطية»⁽³⁾. كما يؤكد رودري جيفرز جونز من خلال دراسته عن وكالة الاستخبارات المركزية وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترمي دائماً إلى الإخضاع والهيمنة يقول: «... إن اختيار إيطاليا لتكون موضع اهتمام خاص... لم يكن أبداً مسألة تتعلق بالمبدأ الديمقراطي وحده، إن شغفنا بالديمقراطية قد تعزز بالأهمية الإستراتيجية للقطر. ولكن الالتزام بـ"المبدأ الديمقراطي" هو الذي أوحى للحكومة الأمريكية بأن تفرض أنظمة اجتماعية وسياسية باختيارها، مستخدمة القوة الهائلة التي تحت تصرفها ومستغلة الشظف والعوز اللذين كان يعاني منهما ضحايا الحرب، وهم الذين يجب

¹ - تشومسكي نعوم، إعاقة الديمقراطية، الولايات المتحدة والديمقراطية، مصدر سابق، ص 393.

² - Harper John , L'America and the Reconstruction of Italy 1945-1948, (New York :Cambridge, 1986), p p 164/165. ترجمة خاصة

³ - تشومسكي نعوم، إعاقة الديمقراطية، الولايات المتحدة والديمقراطية، مصدر سابق، ص 395.

تعليمهم ألا يرفعوا رؤوسهم إذا كان لنا أن نحصل على ديمقراطية حقه»⁽¹⁾. لكن جيمس ميلر كشف عن سياسة طأطأة الرؤوس أمام العم سام من أجل تحقيق نوع من الديمقراطية الضامنة للحماية من التهديدات الخارجية والمقصود بها التهديدات السوفياتية آنذاك يقول: «إذا نظرنا إلى ما جرى في الماضي نجد أن المشاركة الأمريكية في استقرار إيطاليا كانت إنجازا مهما ولو أنه إنجاز يثير المتاعب. لقد ضمنت القوة الأمريكية في استقرار إيطاليا وكان ذلك إنجازا مهما ولو أنه إنجاز يثير المتاعب. كما ضمنت للإيطاليين الحق باختيار شكل حكومتهم في المستقبل، كما أن هذه القوة قد استخدمت كذلك للتأكد من أنهم سيختارون الديمقراطية. إن الولايات المتحدة، في دفاعها عن الديمقراطية ضد التهديدات الخارجية والمحلية، المنطوية على أخطار حقيقية ولكنها مبالغ فيها في أغلب الظن، قد استخدمت تكتيكات غير ديمقراطية كان من شأنها أن تقوض شرعية الدولة الإيطالية»⁽²⁾.

لكن تشومسكي يعلق على فكرة التهديدات الخارجية حيث يؤكد أنها لم تكن تهديدات حقيقية لأن الإتحاد السوفياتي آنذاك كان يراقب من بعيد حينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتهك انتخابات 1948 بإيطاليا. إذن الولايات المتحدة تتخذ شعارا سياسيا وتعتبره "المثل الأعلى للديمقراطية" وهو: «أنت حر أن تفعل ما تشاء طالما كنت تفعل ما نشاؤه نحن»⁽³⁾.

إن البراديغم الاقتصادي في السياسة الأمريكية الخارجية هو الأساس الوحيد في العلاقات الديبلوماسية ولا يمكن أن تكون هناك إعانات أمريكية لأية دولة كانت دون مصالح وفوائد مضمونة وإلى أجل معين يقول جون روبرتس: «إن رد الاعتبار من قبل أمريكا للاقتصادات الاحتكارية لألمانيا واليابان وبقيادة رجال ما قبل الحرب إلى حد كبير كان سببا للحرب الباردة، وليس نتيجتها. ورد الاعتبار هذا كان بلا شك جزءا حيويا من إستراتيجية الرأسمالية الأمريكية في عملية ثأر شاملة ضد الشيوعية»⁽⁴⁾.

لكن ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية أدت إلى بروز قضايا اقتصادية خطيرة كذلك حيث أن ذلك الانهيار زرع الشك في نفوس الاقتصاديين من إمكانية استمرار

¹- Rhodri Jeffreys – Jones, The CIA and American Democracy, (New Haven, Conn: Yale University Press, 1989), pp 50-51.

²- Miller James E, the united states and Italy, 1940-1950, (chapel Hille: University of North Carolina Press, 1986), p 274. ترجمة خاصة.

³- تشومسكي نعم، إعاقة الديمقراطية، الولايات المتحدة والديمقراطية، مصدر سابق، ص 396.

⁴ - Roberts John «The Japan Crowd» and the Zaibatsu Restoration, (the Japan Interpreter: 12 Summer 1979) p10. ترجمة خاصة.

النظام الاقتصادي الرأسمالي. وبالتالي الأزمة الحادة أدت بالأمريكان إلى التفكير في الحل والذي تمثل في الإنفاق الحربي الضخم والإدارة الحكومية للاقتصاد ومن بين الذين شاركوا في هذه العملية المدراء التنفيذيون في الشركات المالية الكبرى الذين توافدوا على "واشنطن" من أجل إدارة اقتصاد سطرته الدولة.

ولقد أدرك كبار رجال المال الأمريكيين أن الإنفاق الاجتماعي يمكن أن يكون حافزا للاقتصاد وفضلوا ما يسمى بالبديل الكينيديزي* (Keynesian) وهو بديل له صيغة عسكرية لأنه مرتبط بالسلطة وبالامتيازات كذلك.

يقول تشومسكي: «في عام 1948 وفي وقت كان الاقتصاد ينحرف نحو التدهور نظرت الدوائر المالية إلى إنفاق "ترومان" على الحرب الباردة باعتباره حماية بارعة لمستقبل سرمدي واعد، فقد كان الإنفاق العسكري في نظرهم وسيلة للحفاظ على نبرة عامة متزايدة الصعود»⁽¹⁾، ثم يؤكد مضيفا: «... ولم يكن ينقص الصورة سوى تعاون الروس. وفي عام 1949 شعر المحررون ببعض الارتياح أن واشنطن تخلت من أولئك المتعاطفين مع "سلام ستالين"، وبقي الاهتمام موجها إلى أن "عدوان السلام" الذي ينتهجه ستالين أكثر خطورة، وهو ما يتطلب إنفاقا عسكريا متزايد الارتفاع ويجبر على التوجه نحو إنفاق اجتماعي كمحفز اقتصادي»⁽²⁾. وفي رده عن سؤال بارساميان وهو أحد محاور تشومسكي، حول الاقتصاد الأمريكي فيما بعد الحرب وعلاقته بنظام البنتاغون" أو بالنظام العسكري في ظل التقارب الأمريكي الروسي، أوضح أن السياسة الحكومية تساهم وتساعد في أعمال البحث والتطوير من أجل قيام صناعة تكنولوجية عالية وعليه فالموازنة العسكرية تعتبر من أهم الموازنات على الإطلاق حاضرا ومستقبلا³.

* وهو جون مينيارد كينز Kynes الإقتصادي البريطاني البارز في النصف الأول من القرن العشرين الذي عمل على تقديم بديل لكل من النظريتين الشيوعية والرأسمالية من خلال طرح نموذج الإقتصاد المختلط الذي تشرف فيه الدولة على الإقتصاد مع إتاحة دور للقطاع الخاص، وتؤكد نظريته الإقتصادية على أن القطاع الخاص لا يمكنه بمفرده النجاح دون رعاية من الدولة عن تشومسكي: النظام العالمي القديم والجديد، ص 146.

¹ - تشومسكي نعوم، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، (الاسكندرية: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ط) 2007)، ص 146.

² - المصدر نفسه، ص 147.

³ - تشومسكي نعوم، تواريخ الإنشاق، مصدر سابق، ص 161.

المطلب الثاني: فُصام الاقتصادي / الاخلاقي.

إن ديمقراطية السوق في نظام ليبرالي جديد إشكالية فلسفية من جهة ومن جهة أخرى معضلة إنسانية أخلاقية ستكون أبدية على ما يبدو، يقول تشومسكي: «إن الحرية دون فرصة هي هبة الشيطان، أما رفض منح فرص كهذه فهو عمل إجرامي. يقدم مصيرا لأكثر تعرضا للأذى مقياسا أكثر وضوحا للمسافة من هنا إلى شيء ما يمكن أن يدعى بالحضارة. بينما أنا أتحدث: سيموت ألف طفل من مرض يمكن الوقاية منه بسهولة وسيموت تقريبا ما يبلغ مقدار هذا العدد مرتين من النساء أو سيعانين من عجز خطير في الحمل والإنجاب بسبب عدم توفر العلاج والرعاية»⁽¹⁾.

كما يؤكد: «وتقدر اليونسيف أن التغلب على مآسي كهذه، وضمان مدخل كوني إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا يكلفان سوى ربع الإنفاقات العسكرية الأمريكية لـ"البلدان النامية"، حوالي 10% من الإنفاق العسكري الأمريكي إزاء خلفية هذه الحقائق يجب أن يجري نقاش حول الحرية الإنسانية»⁽²⁾.

ويستشهد تشومسكي بتقرير لديفيد سانجر وهو محلل سياسي في جريدة نيويورك تايمز (New York Times) الذي نشرته في صفحتها الأولى حيث كان عنوانه: «الولايات المتحدة تصدر قيمها الخاصة بالسوق الحرة عبر الاتفاقات التجارية الدولية»⁽³⁾ نحو منظمة التجارة العالمية (WTO*) لكي تصدر من خلالها القيم الأمريكية وذلك برفع كل القيود عن التجارة الدولية وتحرير الأسواق والتنافس الحر كما تمثل هذه القيم كذلك جانبا آخر يتمثل في وسائل الاتصال، والإنترنت، والحواسب المتطورة جدا وبعض العجائب الأخرى التي خلقتها الروح الأمريكية المغامرة التي أطلقتها السوق من عقالها بعد أن حررتها الثورة الريغانية من التدخلات الحكومية⁴.

¹ - تشومسكي نعوم، الريح على حساب الشعوب، الليبرالية الجديدة والنظام الكوكبي، ترجمة أسامة أسبر، (دمشق: مجمع الروضة التجاري، ط1، 2007)، ص 103.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ - تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، مصدر سابق، ص 21 .

* World Trade organization.

⁴ - تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، مصدر سابق، ص 22.

من الناحية المبدئية الاقتصادية فإن إنشاء منظمة التجارة العالمية هي مفيدة لجميع الأطراف المشاركة فيها لأن هناك قواعد عامة تلتزم بها جميع الأطراف، يقول سوروس جورج: «هذه المنظمة هي المنظمة الأكثر تطوراً ونمواً من بين جميع مؤسساتنا الدولية. وهي لم تكن ناجحة في إيجاد قانون دولي فحسب، بل وفي ممارسة مهمة قضائية كذلك. والأكثر من ذلك أنها أوجدت وسيلة لفرض أحكامها. والوسيلة التي تستخدمها "المنظمة" هي السماح للبلد المتضرر بالتأثر إلا إذا حصل على تعويض أو توقف الضرر. وهذه وسيلة فعالة للغاية، إذ في معظم المجالات الأخرى تشكل سيادة الدول عقبة لا يمكن تجاوزها أمام فرض القانون الدولي»⁽¹⁾.

لكن "سوروس" يستدرك بعد إعجابه في البداية بمنظمة التجارة الدولية حينما أدرك ذلك الغموض والتعقيد الذي يلف هذه المنظمة من الداخل وتعرضها لانتقادات لاذعة من تحالف المنظمات غير الحكومية (NGOs) وكذلك الإتحادات العمالية في بعض مناطق العالم لماذا؟ لأن مهام المنظمة هي تحرير التجارة الدولية القائم على أسس الأنظمة والقوانين ونجاح المنظمة يعني بالضرورة أن هناك إنجازاً فائقاً للعبقرية القانونية ولذلك فالناقدون للمنظمة اتهموها بالانحياز إلى صف الدول الغنية في العالم والشركات الكبرى متعددة الجنسيات، وذلك الانحياز قد يفسر بالطريقة التي تشتغل بها المنظمة وغياب البنى الفعالة لمتابعة الأهداف الاجتماعية من العملية الاقتصادية مثل حقوق العمال وحماية البيئة وحقوق الإنسان... إلخ. ويؤكد تشومسكي على فكرة الانحياز من خلال تصدير الولايات المتحدة لكل قيمها من منظمة التجارة العالمية والمتمثلة في:

- 1- إيجاد "وسيلة جديدة" من أجل التدخل الأمريكي العميق في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- 2- استيلاء الشركات التي توجد مراكزها الرئيسية في أمريكا على أكثر القطاعات أهمية في الاقتصاديات الأجنبية.
- 3- تحويل الأرباح إلى جيوب رجال الأعمال والأغنياء.
- 4- تحميل كلفة هذا التحويل على المواطنين العاديين.

¹ - سوروس جورج،... والعولمة، ترجمة هشام الدجاني، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، ط1، 2003)، ص

5- أن هذا الانتصار سيكون سلاحاً قوياً محتملاً ضد خطر الديمقراطية¹.

إذن، خطر "فبركة المنظمة" أكبر بكثير من حقيقتها الظاهرة، حيث لجأت الولايات المتحدة الأمريكية وتحت شعارات ديمقراطية براقية إلى خلق مفهوم "الإرهاب" في أذهان العالم ثم صدرته إلى الدول الأخرى مع ضمان الرعاية السامية له من أجل إيجاد التبرير التاريخي للتدخل في شؤون الدول الساعية للنمو وتحقيق استقلال اقتصادي مثل "المشكلة العراقية" وتقسيم دولة السودان والتحرش المستمر بدولة إيران وخلق "ثورات" واضطرابات متواصلة داخل بعض الدول العربية، كدول المغرب العربي، وكل ذلك في الحقيقة هو رعاية للمصالح الاقتصادية الأمريكية وكذلك خلق التوازن الجيوستراتيجي حفاظاً على دولة إسرائيل من أي تهديد محتمل. وذلك فأسياذ العالم الجدد، يفتنون الديمقراطية كيفما شاؤوا ويعيدون بناءها متى أرادوا، يقول بلجر جون: « في هذا العالم الذي لا يراه معظمنا في الشمال العالمي، أجبر نظام معقد للنهب أكثر من تسعين بلداً على إتباع برامج "تعديلات هيكلية" منذ الثمانينات، ما وسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء كما لم تكن من قبل»⁽²⁾.

ويؤكد من جهة أخرى على وحشية البراديغم الاقتصادي تجاه الدول النامية والفقيرة وكذا الشعوب المقهورة في المعمورة بقوله: «ويسمى ذلك "بناء الأمة" و"الإدارة الصالحة" من قبل "الرباعي" الذي يسيطر على منظمة التجارة العالمية (الولايات المتحدة وأوروبا وكندا واليابان) ومجموعة واشنطن الثلاثية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والخزانة الأمريكية) التي تسيطر على أدق تفاصيل السياسة الحكومية في البلدان النامية»⁽³⁾. ثم يضيف مؤكداً: «وتستمد قوتها إلى حد كبير من الدين الذي لا يمكن سداه والذي يجبر الدول الأفقر على دفع مئة مليون دولار أمريكي إلى الدائنين الغربيين كل يوم. والنتيجة عالم تسيطر فيه نخبة يقل تعدادها عن مليار نسمة على ثمانين بالمائة من ثروة البشرية»⁽⁴⁾. ولذلك، فلقد تغير مفهوم سلاح الدمار الشامل في العالم من أسلحة نووية وهيدروجينية وبيولوجية... الخ إلى سلاح جديد،

¹ - تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، مصدر سابق، ص 31.

² - بيلجر جون، أسياذ العالم الجدد، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، (د ط)، 2003)، ص 08.

³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

حسب زيغلر جون*، وهو سلاح: المديونية والجوع أو التجويع، وذلك من خلال إعادة بعث حركة الإقطاعية الجديدة في العالم، وتطبيقها على شعوب الجنوب من طرف الشركات الكبرى العابرة للقارات، يقول: «عن طريق المديونية، الدول ترهن سيادتها و بواسطة الجوع والذي يتواصل، الشعوب تحتضر وتفترط في الحرية»⁽¹⁾ وكل ذلك نتج عما سماه: إمبراطورية العار. ويضيف زيغلر مبينا جدلية العلاقة الاقتصادية بين شعوب الجنوب الفقيرة ودول الشمال الغنية قائلا: «إن شعوب الدول الفقيرة تنتحر في العمل لكي تمون تقدم دول الشمال. إن الجنوب يمون ماليا الشمال، وخاصة الطبقات المهيمنة في دول الشمال. إن أكبر وسائل هيمنة الشمال على الجنوب اليوم هي خدمات الديون»⁽²⁾.

وكما يشير تشومسكي إلى علاقات القوة بين الفقر والغنى في العالم من خلال التخلي عن الرباط الأخلاقي حيث يستدل بفكرة "جورج كينان" عندما أشار عام 1948 «إن أردنا الحفاظ على "التفاوت" بين ثرائنا وفقر الآخرين، فعلينا أن نضع "الشعارات المثالية" جانبا، وأن نلتزم بـ "مفاهيم القوة المباشرة»⁽³⁾. كما أن استخدام المبادئ الاقتصادية الإنسانية و"الأخلاقية" في السياسة الاقتصادية يكون حسب حاجتها الظرفية المؤقتة يقول: «في حالة الفساد الثقافي الحالية، من الضروري التأكيد على أن المبادئ الاقتصادية التي يعظ الحكام بها إنما هي أدوات سلطة، مثلها مثل مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الموجهة للآخرين بحيث يمكن استغلالهم وسرقتهم على نحو أكثر فعالية لا يقبل أي مجتمع غني هذه المبادئ لنفسه إلا إذا قدمت له منافع مؤقتة صدفة»⁽⁴⁾.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تبني قواعد اقتصادها على مبررات سياسية وعسكرية، حيث تبرر السياسي من خلال محاربة الإرهاب وتحقيق السلام والأمن في العالم وتبرر "العسكري" من خلال عملية التسلح وبيع الأسلحة من خلال الصناعات العسكرية المتطورة جدا لمواجهة الخطر القادم مثل إمبراطورية الشر سابقا وهو الإتحاد السوفياتي، أما اليوم فهو الإرهاب الجديد، وكل ذلك يتطلب ميزانية ضخمة قد تغرق البلد المعني في المديونية والأزمات الاقتصادية التي تضر بالجانب الاجتماعي وبالتالي المحافظة

* زيغلر جون: ولد سنة 1934 بتون، سويسرا، كاتب وعالم اجتماع بجامعة جنيف ورجل سياسي ملتزم ومراسل خاص لجمعية حقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة وكذلك الحق في التغذية، تعرض لإنتقادات وإعتقالات جراء مواقفه الملتزمة.

¹ - Ziegler Jean, L'Empire de la Honte, (Paris :Librairie Arthème Fayard, 2005), p 93.

² - Ibid, p 93. ترجمة خاصة.

³ - تشومسكي نعوم، سنة 501: الغزو مستمر، ترجمة مي النبهان، (دمشق: منشورات المدى للثقافة والنشر، (دط)، (دت))، ص 171.

⁴ - المصدر نفسه ، ص 174.

على الاستقرار الداخلي، لكن الولايات المتحدة تفلت دائماً من هذا "العقاب الاقتصادي" لأنها تقود العالم ومن ثمة تجد دائماً الحلول مثل معادلة "الغذاء مقابل السلام" بمعنى « دعم المصالح الزراعية الأمريكية وتشجيع الآخرين ليصبحوا تابعين لنا في مجال الأغذية»⁽¹⁾.

وكما يؤكد تشومسكي: « وباختصار فإن العالم الذي كانت الولايات المتحدة تسعى لخلقه على صورتها من خلال الهيئات الدولية إنما هو عالم يقوم على مبدأ القوة. إذ يقضي "الهيام الأمريكي بحرية التجارة" بأنه يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تنتهك الاتفاقات التجارية حين تريد»⁽²⁾. ثم يضيف قائلاً: «فليس هناك أية مشكلة في استيلاء الشركات الأجنبية (وأكثرها أمريكية) على وسائل الاتصال والتمويل وإمدادات الغذاء. لكن الأمور تصير مختلفة حين تتدخل الاتفاقات التجارية والقانون الدولي في مشاريع القوة الأقوى»⁽³⁾.

ويبدو أن سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية تركز على مبيعات الأسلحة لدول معينة هي في حالة حرب أو متأهبة دائماً للدخول في حرب، يقول: «وقد قامت إدارة كلنتون بتوسعة البرامج التي وضعت في عهد ريغان - بوش، حتى أن الأسوسبييتد برس* علقت على الأمر بقولها: إن "حصول الميزانية الأمريكية على 28-30 بليون دولار من مبيعات الأسلحة إلى الشرق الأوسط هو سابقة من نوعها في تاريخ الميزانية الأمريكية»⁽⁴⁾. ويؤكد تشومسكي على استمرار وإصرار الولايات المتحدة في عملية التسليح والمتاجرة بالأسلحة عبر العالم ولا يمكن أن يوجد من يوقف هذه العملية بقوله: «صحيح أن الرطانة بضرورة إيقاف انتشار الأسلحة لم تتغير، لكن "المحادثات السرية القذرة التي دارت بين الخمسة الكبار المسؤولين عن بيع الأسلحة لم تمس مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة أو تؤثر عليها»⁵. وعلى الرغم من سقوط الإتحاد السوفياتي وزوال المعسكر الشرقي، تقريبا يبقى الإنفاق العسكري هو المحفز الرئيسي لقطاعات واسعة في النشاط الاقتصادي بما فيها الصناعات ذات التقنية العالية والذريعة المقدمة من طرف الحكومة الأمريكية تتمثل في التلاعب الخطابى لتضليل الرأي العام الأمريكي مثل: «إن الأمن شيء

¹ - تشومسكي نعوم، سنة 501: الغزو مستمر، ص 184.

² - تشومسكي نعوم وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، مصدر سابق، ص 35.

³ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

* - Associated Press.

⁴ - تشومسكي نعوم، النظام العالمي القديم والجديد، مصدر سابق، ص 149.

⁵ - المصدر نفسه ، ص 150.

والوظائف شيء آخر»⁽¹⁾. بمعنى اهتمام مديري الشركات الصناعية الكبرى والزعماء السياسيين بتوفير مناصب الشغل وتسخير قوة العمل في هذا الصدد وهذا يعتبر من أكبر المغالطات السياسية الاقتصادية مثلما تفعل وكالة ناسا* ذات الأبحاث والاكتشافات الفضائية يقول تشومسكي: «وقد قدمت ناسا» طرقا جديدة لجلب الأموال من الأبقار (الشعب) وصبها في أطباق القطاع الخاص، وساهمت ناسا في ذات الوقت بمساعدة إدارة كينيدي في إعلاء مكانة الصقور من العسكريين، حتى مل الجمهور مشاهدة رجال الفضاء يمشون على القمر دون غرض أو هدف»⁽²⁾.

ومن خلال ذلك، فإن المسعى الأمريكي في صناعة الأسلحة واحتلال الفضاء لوجسيتيقيا بالتركيز على أحدث التكنولوجيات قد يدفع إلى بروز ظاهرة اللاتكامل الاجتماعي وارتفاع نسبة الجريمة والجريمة المنظمة بحكم الصراع الأبدي بين الفقر والغنى يقول تشومسكي: «إحدى عواقب التطورات على امتداد العشرين أو الثلاثين سنة الماضية كانت الزيادة الجديرة بالاعتبار في عدم المساواة. وقد تصاعدت هذه النزعة خلال سنوات حكم ريغان. كان المجتمع يتحرك بشكل مرئي نحو نوع من أنموذج العالم الثالث، الذي عليه أن يتعامل مع الأنواع كلها للأشياء التي تحدث في الإقتصاد الدولي، بالإضافة إلى السياسة الاجتماعية شديدة الوضوح»⁽³⁾. لكن عواقب ذلك هي على المستوى الاجتماعي حيث يزداد التخوف والتخويف، من خلال اللأمن الداخلي وخشونة السلطة مع مواطنيها قصد السيطرة عليهم وخلق فلسفة الإذعان لدى المواطنين دون التفكير أبدا في التمرد أو الثورة أو غيرها من اللاخضوع، يقول تشومسكي مؤكدا: «ونتيجة هذا، زيادة في معدل الجريمة، بالإضافة إلى علامات أخرى من اللاتكامل الاجتماعي. إن الناس قلقون جدا لأن المجتمع يصبح الآن محفوفا بالمخاطر. غالبية الجرائم هي أن الناس الفقراء يهاجمون بعضهم بعضا. لكنها تسفك قطاعات أخرى أكثر ثراء ذات امتيازات. وكنتيجة لذلك، فإن هناك حجما كبيرا من الخوف فيما يتعلق بالجريمة»⁽⁴⁾، ثم يوضح الوسيلة السياسية - الأمنية التي تختارها الحكومة من أجل التحكم في الأوضاع: «أن النوع الوحيد من الاستجابة الذي باستطاعة الحكومة اللجوء

¹ - تشومسكي نعوم، النظام العالمي القديم والجديد، مصدر سابق، ص 151.

* وكالة الأبحاث الفضائية = NASA -

National Aeronautics and Space Administration

² - تشومسكي نعوم، النظام العالمي القديم والجديد، مصدر سابق، ص 154-155.

³ - تشومسكي نعوم، ضبط الرعاع، حوارات مع ديفيد بارساميان، ترجمة هيثم علي حجازي، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1997)، ص 165.

⁴ - المصدر نفسه، ص ص 165-166.

إليه في ظل هذه الظروف هو إرضاء الشهوات لهذه المخاوف مع زيادة الخشونة والهجمات ضد الحريات والتحركات المدنية للسيطرة على السكان الذين لا ترجى منهم فائدة. وبشكل أساسي من خلال القوة»⁽¹⁾.

ولعلنا نستحضر الطرح الماركسي المتعلق بالبنية الاقتصادية ودورها في المعادلة التاريخية/الاجتماعية، فالعولمة لا يمكنها الإستمرار في التاريخ من دون القوة الاقتصادية، كما أن جهاز الدولة لا يمكنه الإشتغال إذا كان الجانب الإقتصادي منهارا، وهذا ما يؤكد لجوء القوى العظمى في العالم إلى إبتداع منظمات إقتصادية/مالية لكي تحافظ على قوتها وسيادتها على العالم مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة... إلخ .

وما يؤكد هذا الطرح، هو حالة الستاتيك (الثبات) التي تعاني منها معظم الدول المقهورة إقتصاديا كالدول العربية التي هي في تبعية إقتصادية مما يطعن في ديموقراطيتها وشرعية سياستها الداخلية والخارجية على السواء .

إن الصراع الدولي السائد اليوم هو صراع على المصالح الإقتصادية في حقيقته، ولكنه مقنع بصراعات مؤدلجة وموجهة بوسائل الإعلام أو البروباغدا المؤدلجة للتمويه والمغالطة مثل صراع الإسلاموفوبيا/الأسامية، ومنه تبقى التركيبة الإقتصادية هي أقوى تركيبة في المعادلة السياسية .

من خلال ذلك، نتوصل إلى نتائج هي:

1- إعتبار البراديغم الإقتصادي كأساس أنطولوجي- سياسي بالنسبة للثقافة الأمريكية، وذلك بإعتماد النظام النيوليبرالي كبراديغم إقتصادي-إجتماعي في حياة المجتمعات الليبرالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

2- إرتباط ظهور الفاشية بالبنية الإقتصادية من خلال بعض الأنظمة الإقتصادية في العالم ولكن ذلك كان كمنتوج للسياسة الأمريكية العالمية مثلما فعلت مع النظام الياباني في الماضي من حيث تشجيعها لليد الرأسمالية وتوفير الحماية العسكرية للنظام السياسي. وعلى نفس المنهج السياسي، تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع ورشة ألمانيا حيث ظهر التنافس الروسي/الأمريكي الحاد قصد تقسيم ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية ولكن بدواع إقتصادية وإيديولوجية.

3- يتحول العامل الإقتصادي إلى عائق سياسي لتحقيق الديمقراطية الحقيقية بمعنى الديمقراطية المؤخلة، وذلك من خلال لجوء القوى الإقتصادية العظمى في العالم إلى حماية مصالحها الإقتصادية بوسائل لاديمقراطية منها الليبرالية الجديدة، وهذا ما يفسر لنا اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على الليبرالية

¹ - تشومسكي نعوم، ضبط الرعاع، حوارات مع ديفيد بارساميان ، ص 166.

خلال حربها على الشيوعية سابقا، و على وكالة الإستخبارات (CIA) والمجلس الوطني المخابراتي (NTC) ثم المنطقة العالمية للتجارة (WTO) التي تعتبر كآلية إقتصادية لأخلاقية هدفها الهيمنة على إقتصاديات العالم من خلال الإقتصاد المعولم أو النيو-ليبرالية.

4- كل الخطورة الإقتصادية مرتبطة بمتاجرة الدول بالأسلحة مما يؤكد الفصام بين الإقتصادي والأخلاقي وتحويل البراديغم الإقتصادي من آلية لخدمة الإنسانية جمعاء إلى آلية للدمار المستقبلي كما يؤكد تشومسكي، مما يؤدي إلى رفع معدل الجريمة بمعنى الإرهاب المعولم إلى مستويات مخيفة.

إذن نتوصل إلى أن الآليات اللاديمقراطية كالإرهاب، القوة، الهيمنة والإستغلال الإقتصادي العالمي بواسطة النظام النيو-ليبرالي المقدس للأرباح والمدنس للأخلاق، تطعن في الديمقراطية كنظام سياسي يحقق مبادئ أخلاقية سياسية كالعدالة والمساواة وحقوق الإنسان. إن الإنسان السياسي المعاصر وعلى الخصوص الإطارات الرسمية في الدولة، يفاضلون بين المبادئ ويؤسسونها على أخلاق نيتشوية لا أخلاق كانطية، فيطعنون في فلسفة السلام العالمي ويجعلونه مشروعا طوباويا.

ويحتاجون إلى تحقيق ذلك إلى دعاية فعالة وهدامة.

ومنه: كيف تشتغل الدعاية العالمية اليوم لتمير سياسة الحروب والصراع والتسلح بدل سياسة السلام والأخوة والأمن؟ وهل الديمقراطية على الطراز الأمريكي، تحقق إنتصارات في العالم السياسي أم أنها تتداعى إلى الهاوية؟

ذاك ما سنحلله في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

إشكالية العلاقة بين المبدأ الأخلاقي

والممارسة الديمقراطية عند تشومسكي

المبحث الأول: البروباغندا، التسلح والحروب في علاقتهم بالديمقراطية.

تمهيد:

من المتداول في الفضاء السياسي الراهن، أن الإعلام ووسائله يشكل السلطة الرابعة من حيث كونه الوسيلة الفعالة لتمرير خطاب سياسي عادة ما يكون خطابا مؤدلجا لأن السياسة اليوم تتأسس على المصالح لا المبادئ كما سبق الإشارة إلى ذلك.

وتتقاطع الإيديولوجيا مع الفعل السياسي في نقطة المغالبة المصلحية (الإقتصادية) في سلم المنظومة القيمية مما يؤدي إلى إستدعاء أساليب وآليات لا ديمقراطية ولا أخلاقية لتمرير مشروع سياسي يغلب المصالح على المبادئ الإنسانية التي تظل شعارا أخلاقيا مقنعا.

ومن خلال ذلك، فلغة الدعاية هي لغة مشوهة ومريضة مرض "العقل السياسي" الذي يفاضل بين القيم لكن إختياراته تستوجب الإستنطاق، المساءلة والنقد المؤسس قصد تفتيت خطاب البروباغندا المؤدلج وتحطيمه وإيجاد بدائل خطابية ذات مصداقية سياسية.

ومنه: ما علاقة البروباغندا بالفضاء السياسي؟ وهل تروج الدعاية اليوم للحروب والتسلح والصراع بدل الدعوة إلى السلام والأمن؟

وما مصداقية الخطاب السياسي (الديمقراطي) إذا كان موثقا بالدعاية؟ وما موقف تشومسكي نعوم من كل ذلك؟

المطلب الأول: جدلية العلاقة بين البنية الاقتصادية و الممارسة الديمقراطية.

لا شك أن دور الإعلام أصبح أكثر من ضرورة في الممارسة الديمقراطية، فالسلطة الرابعة تصنع الرؤساء كما تصنع الأنظمة السياسية، بل وتصنع الوفاق على حد تعبير "تشومسكي". ومن هذا المنطلق، يقابل فيلسوفنا، بين تصورين للديمقراطية:

«التصور الأول: إن المجتمع الديمقراطي هو ذاك الذي يتمتع فيه الناس بوسائل المساهمة بطريقة معقولة في إدارة شؤونهم وبوسائل إعلام مفتوحة وحرّة. وإذا ما إستخرجت معنى كلمة (ديمقراطية) من المعاجم سوف تجد تعريفا مماثلا لهذا التصور»⁽¹⁾.

«التصور الثاني أو البديل: يتمثل في منع الجماهير من إدارة شؤونهم، وإبقاء الإعلام تحت هيمنة صارمة ضيقة، ربما يبدو هذا التصور منافيا للديمقراطية، ولكن من المهم جدا أن يدرك المرء أن هذا هو المفهوم السائد لها. والواقع أن الديمقراطية بهذه الصورة موجودة منذ زمن طويل، ليس ممارساتيا فحسب، بل نظريا كذلك. فهناك تاريخ طويل يعود إلى أقدم ثورة ديمقراطية حديثة في إنجلترا، كانت في القرن السابع عشر وهي تعبر عن هذا الرأي تماما»⁽²⁾.

ولقد تكلم "مونتسكيو" عن الصحافة الإنجليزية وأشاد بها عندما قارنها بالصحافة الفرنسية، آنذاك، حيث إعتبر أن الأولى أكثر حرية من الثانية لاعتبارات سياسية تاريخية، لكن بالنسبة لتشومسكي تشكل وسائل الإعلام، نظاما من أجل تبليغ رسائل ورموز للشعب. وإنها تتمتع بالقدرة على التسلية والإعلام وتعليم الأفراد القيم، المعتقدات وأنظمة السلوكيات التي تدمجهم في البنى الإجتماعية بالمعنى الواسع. وفي عالم، حيث تكون فيه الثروات مركزة بقوة، وحيث تدخل مصالح الطبقات في إشكال، فإن إتمام هذا الإدماج يستدعي بالضرورة بروباغندا ممنهجة³. ويذهب، تشومسكي «على أنه في البلدان، حيث تكون

¹ - تشومسكي نعوم، هيمنة الإعلام - الإنجازات المذهلة للدعاية- ترجمة: إبراهيم يحيى الشهابي، (دمشق : دار الفكر، ط2، 2005)، ص 09.

² - المصدر نفسه، ص ص 09-10.

³ - Chomsky Noam and Edward S. Herman, Manu-facturing consent, the polical Economy of the Mass Media,(London : vintage Books, 1994), p 01. ترجمة خاصة.

السلطة بين أيدي بيروقراطية الدولة، فإن وسائل الإعلام، تأتي لتقوية قطيعة رسمية: حيث أن هذه الأخيرة (وسائل الإعلام) تخدم غايات نخبة مهيمنة تحتاج إلى تغطية إعلامية»⁽¹⁾.

لقد كان تشومسكي، في بعض أطروحاته السياسية، كثيرا ما يستشهد بأفكار " أرويل جورج " (Orwell George 1903-1959) الذي يعتبره روائيا ومفكرا سبق عصره، «فلقد عرض المؤرخون الأمريكيون على الرئيس و"درو ويلسون" آنذاك بأن يقوموا بمهمة أطلقوا عليها اسم "الهندسة التاريخية" وتعني تصميم الحقائق التاريخية، وذلك لكي يخدموا سياسة الدولة. فذلك هو فكر "أرويل"... فقد قال الصحفيون الأمريكيون مثل " ليمان" *، الصحفي الأمريكي المشهور في عام 1921، « بأن فن الديمقراطية يتطلب بما نطلق عليه "صناعة الرضا أو القبول"، وهو ما يعني بلغة أرويل "السيطرة على الفكر" وكانت الفكرة من ذلك أن الدولة التي لا تسيطر فيها الحكومة على الشعب بالقوة، فإنه من الأفضل السيطرة على ما يفكر به الشعب»⁽²⁾.

ويعود تشومسكي إلى نظرية " لييمان " في الديمقراطية، حيث يعتقد هذا الأخير أنه يمكن إستخدام ما يسمى بـ (الثورة في فن الديمقراطية) لصنع الإجماع، بمعنى الحصول على موافقة الشعب على أمور لا يريدونها، وذلك بفضل التقنيات الجديدة للدعاية. وكان "ليمان" يعتقد أن تلك الفكرة جيدة وضرورية في الواقع. فهي ضرورية لأن "المصالح العامة تغيب عن الرأي العام كلية" ولا يمكن أن يفهمها أو يتعامل معها سوى "طبقة من المتخصصين" من "المسؤولين" الأذكياء جدا بحيث يمكنهم تحديد معالم الأمور³.

تركز هذه النظرية على نخبة صغيرة فقط تتمثل في جماعة المفكرين التي كان أتباع "ديوي" يتحدثون عنها، هي وحدها تستطيع فهم المصالح العامة وأن هذه الأمور تغيب عن ذهن عامة الناس

¹ -Chomsky Noam et Edward Herman, La fabrication du consentement, De la propagande médiatique en démocratie, Traduction : Benoit Eugène et Frédéric Cotton,(Paris: édition Agone, 2008), p25. ترجمة خاصة.

* لييمان والتر: (1889-1974) Walter Lipman) مفكر وكاتب وصحفي أمريكي، كان صحفي بجريدة "الجمهورية الجديدة" New Republic وكذا بـ: (New York Herald Tribune) حيث إشتغل بعمود نقابي. كان له دور كبير في نشر مفهوم "الحرب الباردة" الذي إستخدم أول مرة سنة 1947 وكذلك مفهوم "صناعة الوفاق" الذي إستعمله سنة 1922.

* هيرمان أدوارد (Edward Herman: 1925) هو إقتصادي وملاحظ لوسائل الإعلان المختصة للعلاقات بين الجماعات الكبرى للصحافة والمسائل السياسية - الإقتصادية. هو بروفييسور في المالية لـ: (Wharton School) يدرس بـ: (Annenberg School for communication) بجامعة بنسلفانيا (Pennsylvanie).

² - تشومسكي نعوم، تواريخ الإنشقاق، حوارات مع ديفيد بارساميان، مصدر سابق، ص 68.

³ - تشومسكي نعوم، هيمنة الإعلام، مصدر سابق، ص 14.

أو الرعاع. إن وجهة النظر هذه تعود إلى عهد "لينين" حيث تشبه المفهوم اللينيني القائل بأن: طليعة المفكرين الثوريين يستولون على سلطة الدولة باستخدام ثورات شعبية توصلهم إلى السلطة، ومن ثم يدفعون بالجمهير الغبية نحو مستقبل هم أغبي وأعجز من أن يتصوروه بأنفسهم. إن النظرية الديمقراطية الليبرالية وثيقة الصلة جدا بالماركسية اللينينية، لاشتراكهما بالفرضيات الإيديولوجية¹.

إذن حسب ليبمان، للديمقراطية وظيفتين:

أ- الوظيفة التنفيذية التي يقوم بها مسؤولون من طبقة متخصصة، أي أنهم يفكرون ويخططون ويفهمون المصالح العامة.

ب- وظيفة الرعاع، وهي مشاهدة ما يجري دون المشاركة فيه، يبدو أن لهم وظيفة أكثر من ذلك بفضل وجودهم في إطار الديمقراطية. ووظيفتهم الوحيدة هي الانتخاب تحت شعار: "تريدك زعيما لنا" ثم العودة إلى الوضع الأصلي وهو المشاهدة فقط.

هناك منطق خلق هذه الديمقراطية، بل هو "مبدأ أخلاقي"، يتمثل في أن جماهير الشعب غبية جدا، بحيث لا تفهم الأمور، فإذا ما حاولوا المساهمة في إدارة شؤونهم فإنهم يحدثون اضطرابا وإشكالات.

ولهذا، يعد السماح لهم بإدارة شؤونهم أمرا غير أخلاقي وغير ملائم.

وعلىنا أن نروض هؤلاء الرعاع، ولا نسمح لهم أن يسحقوا الأمور بأقدامهم ويدمروها. وهذا منطق مماثل للمنطق القائل: «إنه من غير المناسب أن تدع طفلا في الثالثة من عمره يركض في الشارع. إذ إنك لا تمنح ذلك الطفل حريته، لأنه لا يعرف كيف يتعامل مع هذه الحرية، وهكذا لا ينبغي كذلك السماح للرعاع بالمشاركة في العمل، لأنهم سيخلقون المشاكل فقط»⁽²⁾.

ونستطيع أن نسمي هذه المجتمعات التي لا يمكنها أن تقرر مصيرها السياسي وتختار مشروعها المستقبلي بـ "المجتمع - الطفل"، بمعنى أن هذه المجتمعات لم تتضج بعد على المستوى السياسي.

وهكذا، فنحن بحاجة إلى وسيلة لترويض هؤلاء الرعاع، تلك الوسيلة هي الثورة الجديدة في فن الديمقراطية: صناعة القبول. ولا بد من تقسيم وسائل الإعلام، المدرسة والثقافة الشعبية، حيث تقوم الطبقة

¹ - تشومسكي نعوم، هيمنة الإعلام، مصدر سابق، ص 15.

² - المصدر نفسه، ص 17.

السياسية وصناع القرار بتزويد الرعايا بإحساس ما بالواقع، يمكن تحمله، على الرغم من أنه لا بد من غرس المعتقدات الملائمة في عقولهم. و«ما عليك إلا أن تتذكر أن هناك مقولة لم تذكر هنا، والتي ينبغي أن يخفيها المسؤولون حتى عن أنفسهم، وهي ذات صلة بالسؤال عن كيفية وصولهم إلى الموقع الذي يخولهم السلطة وإتخاذ القرار. إنهم يصلون إلى ذلك الموقع، بالطبع، بفضل تقديم خدمات لذوي السلطان الذين يملكون المجتمع المؤلف من مجموعة صغيرة ضيقة. وإذا ما تقدم المتخصصون وقالوا: "بإمكاننا خدمة مصالحهم" يصبحون عندئذ جزءا من المجموعة التنفيذية»⁽¹⁾.

إن الدعاية لدى "الديمقراطية" كالهراوة لدى الفاشية. ذلك تصرف حكيم وجيد، لأن المصالح العامة، مرة أخرى، تغيب عن أذهان الرعايا، فهم غير قادرين على تحديد معالمها. وفي الأنظمة الشمولية الديكتاتورية والعسكرية، ترفع الهراوة فوق رؤوس الشعب، فإن خرج عن الخط، تحطم الهراوات فوق رؤوس الناس².

إن، براعة الإعلام ووسائله، وقدراته الفائقة على صناعة القبول، لا تظهر عندما تلتزم بحد أدنى من المستوى الأخلاقي في عرض الحقائق والدفاع عنها، لأن الحق في ذاته قوة قادرة على الإقناع. إنما تظهر براعتها بقدر ما تتجح في صرف أنظار الناس عن صميم المشكلات، وفي طمس الحقائق وإختلاق البدائل، وتزيينها في أعين الناس، لتغيير قناعاتهم حولها. ولا بد لتسويق وجودها، من شطر الناس إلى نخبة واعية تفرض وصايتها على رعايا غبي لا يقوى بنفسه على إدراك مصالحه. ولا بد أن تكون القوة في يد هذه النخبة، لتقرر نوع المعلومات والأهداف المطلوبة للإقناع، فتتحرك الآلة الإعلامية، رغبا أو رهبا، لترويض الرعايا عليها. فتروج سوق النفاق، وإزدواج المعايير وهي هيمنة الإعلام التي يفضحها تشومسكي من خلال حواراته وكتاباته وحصصه المتلفزة.

يعود تشومسكي، إلى مشكلة العراق في التسعينات ويتساءل لماذا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تقصفان العراق؟ ولماذا تتمسكان بالعقوبات المسلطة على هذا البلد؟

¹ - تشومسكي نعوم، هيمنة الإعلام، مصدر سابق، ص 18.

² - المصدر نفسه، ص 20.

فيقول «...وبعد فحص وبحث، نتوصلون إلى إجابات موحدة، سواء جاءت من "طوني بلار" (Tony Blair) أو البرايت (Madeleine Albright) ومن مديري الجرائد أو صحافيين. الكل يصرخ: صدام حسين وحش حقيقي»⁽¹⁾.

ويتحججون بأن صدام حسين، ضرب شعبه (الأكراد) بالغاز وذلك شهر مارس 1988 ولكن السؤال المطروح: هل هذه الحجة حقيقية أم أنها مجرد قناع؟ حادثة "الغاز" معروفة ويعلمها الجميع، حتى أن صدام حسين، أعاد الكرة بعد خمسة أيام من توقيف القتال مع إيران. خلال الحرب العراقية - الإيرانية، بمعنى خلال شهر أوت 1988، ولكن كيف كان رد فعل الولايات المتحدة وبريطانيا آنذاك؟

لقد دعمنا العراق والسلطات العراقية آنذاك، وهنا نتبين: أن الغاز ليس هو السبب الحقيقي لتسليط عقوبات على العراق وتدميره.

إذن يطرح تشومسكي السؤال: لماذا؟².

ومن خلال ذلك يقترح تمشيا برهانيا من خلال تساؤلات حول طبيعة السلطة في مجتمع معين: كيف توزع السلطة فيه ومن بيده القرارات الأساسية؟ من يحدد ماذا سيحصل؟ من هم صانعو اللعبة السياسية؟ من يوقف الإجراءات التي تؤثر على حياة الناس؟

كما يقترح التساؤل حول الإستراتيجيات ووضع "المعلومة" إذا كانا يعكسان حقا توزيع السلطة. وهذا ما ينتظره كل شخص عاقل. إنها "معادلة صفرية" في الرياضيات، نحفظ بها حتى نتبين من عكسها.

إذن يقترح أن نبدأ من معادلة صفرية ونتساءل إذا كانت صحيحة. في الحقيقة، نتبين، بأننا نفسر أشياء كثيرة لأن العالم معقد جدا³.

وهنا يقول بأنه تظهر عوامل متناقضة يجب غرلتها.

¹ - Chomsky Noam, de la propagande, Entretiens avec David Barsamian, Traduction : Guillaume Villeneuve,(Paris: Librairie Arthème fayard, 2002), p 55.

² - Ibid, p 56.

³ -Ibid, P 56. ترجمة خاصة.

«نحن نتكلم هنا عن قضايا إنسانية وليست قضايا مخبرية، ولكن هذه ليست حجة على أن لا نكون عقلانيين. عندما نكتشف، بأن العقلانية ليست في الحقيقة مسموحة، فإننا نطلع جيدا على إشتغال البنية القانونية»⁽¹⁾.

في حالة العراق، يقترح تشومسكي، عقلانية إبتدائية: فإذا أردتم الحصول على دليل، تمنعوا العبارة المصرح بها: «يجب قصف صدام حسين لأنه ارتكب الرعب "الأعلى" فإذا أضفنا ثلاث كلمات: "وذلك بدعمنا". فإنكم ستفهمون إذا كانت العقلانية مسموح بها أم لا. يقول تشومسكي: «إن هذا المثال مؤثر، ولكن هناك أمثلة أخرى كثيرة»⁽²⁾.

وبالتالي تصبح العبارة كاملة:

يجب قصف صدام حسين لأنه ارتكب الرعب "الأعلى" وذلك بدعمنا؟!. يعود تشومسكي، إلى الدعاية التي تمارسها جريدة (New York Times) حيث تم عرض صورة " كلارك لريتشارد " (Richard clark) «وهو المسؤول عن معركة ضد- الإرهاب حيث يسير ميزانية سنوية تقدر بـ: أحد عشرة مليار دولار لحماية الولايات المتحدة من الإرهاب»⁽³⁾. ويعلق تشومسكي على هذا المقال بقوله: "المقال مهم جدا، حيث لا نجد مثال يمكن أن يحمي الولايات المتحدة من الإرهاب الفعلي، ولكننا نجد أمثلة الإرهاب الأمريكي، وخاصة تجاه ليبيا»⁽⁴⁾.

إن الشخص المذكور - كلارك ريتشارد - كان متورطا في أفعال ضد ليبيا سنة 1986 حيث لا نتكلم عن الأمر، ذلك أن ليبيا تلقت عملية إرهابية من الطراز العالي في تلك السنة، بمعنى أن الولايات المتحدة قصفت ليبيا وقتلت العشرات من الناس، من بينهم طفلة صغيرة من عائلة القذافي. وفي الحقيقة، حسب تشومسكي، هذه القضية تصنف في خانة جرائم الحرب. فالإعلام لا يتكلم وإذا تكلم، سرعان ما يعطي معلومات مغلوبة ومغالطة في هذا الصدد، فيسمى هذا الفعل بالفعل المضاد للإرهاب.

ونفس القضية، تتطبق على قصف السودان حيث تم تدمير مصنع للأدوية سنة 1998، فإذا ما حصل العكس مثلا، حيث يهاجم المتطرفون الإسلاميون أمريكا ويخربون نصف صناعة الأدوية

¹ - Chomsky Noam, de la propagande, opcit, p57.

² -Tim weiner, «the man who protects America from Terrorism»,(New York Times, 1^{er} février 1999), p 43.

³ -Chomsky Noam, De la propagande, opcit, p 62.

⁴ - Ibid, p63 ترجمة خاصة

الأمريكية، فإننا نحكم على الأمر بأنه إرهاب، وما دمنا نحن الفاعلون فننتكلم عن مقاومة ضد الإرهاب. إن قصف ليبيا في تلك السنة هو واحدة من أسوأ صناعة للإرهاب العالمي¹.

يؤكد تشومسكي على عكس الدعاية الأمريكية، بأن قصف السودان كان جريمة حرب وكذلك قصف أفغانستان والعراق بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية، فهذا الأمر قتل الكثير من الأبرياء، إنها جريمة قصوى، وهنا نتذكر تصريح " ألبرايت مادلين " (M.Albright) عندما سئلت في التلفزة الوطنية الأمريكية: «كيف تتفاعلين مع الشهادات القائلة بأن نصف مليون طفل عراقي ماتوا جراء هذه العقوبات؟ فردت بأن الإختيار كان صعبا ولكن: نظن أن الأمر كان يستحق ذلك»⁽²⁾.

إن عملية التسويق بمعنى تسويق الدعاية ترتد إلى تصوير العدو الراهن ككيان شيطاني بطبيعته، وأحيانا يكون هذا التصوير دقيقا، لكن الجرائم نادرا ما تكون السبب وراء طلب اتخاذ إجراءات صارمة بحق هدف منتقى. وأحد مصادر الشواهد الدالة على ذلك، وما أكثرها، هو الانتقال السهل الذي يمكن لدولة ما أن تتحول به من صديق وحليف مفضل (يقترف جرائم رهيبية إنما غير ذات صلة) إلى عنوان للشرايط المطلق لا بد من تحطيمه (بسبب تلك الجرائم عينا)⁽³⁾.

لقد كان "صدام حسين" أحسن مثال حديث العهد. فتلك التتديدات الملتهبة بجرائم "صدام حسين"، هي التي أدت بالولايات المتحدة لمعاقبة الشعب العراقي و ساهمت في تحاشي عبارة: «ارتكبت بعون منا، لأننا لا نأبه للفظائع إذا كانت تخدم أهدافنا»⁽⁴⁾. وكما سبق وأن أشرنا، تبقى القاعدة صارمة عندما حول صدام حسين إلى العدالة بسبب جرائمه.

«فالحكم الأول عالج الجرائم المروعة التي ارتكبت عام 1982 - وهي السنة التي سحبت فيها إدارة "ريغان" اسم العراق من قائمة الدول المساندة للإرهاب من أجل إرسال إعانة للطاغية القاتل، سواء كانت إعانة عسكرية أو من نوع آخر، وهو متابع "اليوم" لأنه ارتكب أول جرم معتبر: عصيان الولايات

¹ -Chomsky Noam , de la propagande, opcit. p 64.

² -Leslie Stahl, «Punishing Saddam», Produit par Catherine olian, 60 Minutes, (CBS, 12 Mai 1996). ترجمة خاصة.

³ - تشومسكي نعوم، الدول الفاشلة، إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، مصدر سابق ، ص ص 130-131.

⁴ - Chomsky Noam, les états manqués, traduction : Paul chemla, (Paris : éditions Fayard, 2007), p 145. ترجمة خاصة.

المتحدة (أو عدم فهمها جيدا) شهر أوت 1990. بالكاد تتحجب الحقائق، لكنها تخضع مع ذلك "لإتفاق ضمنى عام بأنه لا يليق ذكر تلك الحقائق بعينها"، على حد تعبير جورج أرويل*⁽¹⁾.

ويؤكد تشومسكي في رده على سؤال حول الإيديولوجيا المهيمنة التي تبثها وسائل الإعلام، بأنه في الدول الغربية، وسائل الإعلام، سواء كانت خاصة أو تابعة للدولة، هي خاضعة للقوى المالية. ومنه فوسائل الإعلام في أمريكا، تمثل بصفة عامة، أطرافا مالية كبرى. إنها تهتم أكثر بما نسميه: «مراقبة الرأي العام»⁽²⁾، طبقا للمعركة الخاصة بغزو الفكر الشعبي وأدلجته لخدمة الإيديولوجيا الرأسمالية.

* - عادة ما يستشهد تشومسكي بعبارات جورج أرويل في المجال السياسي نظرا لبعدها الأخلاقي - السياسي.

¹ - Chomsky Noam, les états manqués, opcit, p 145.

² - Chomsky Noam, un monde Complètement surréel, Traduction : Marie- Eve lamy et sylvain Beudet, (Canada : Bibliothèque et Archives nationales du Québec, 1993), p 09.

المطلب الثاني: فُصام الاقتصادي/الأخلاقي.

وللإيديولوجيا الأمريكية مرجعية عقدية تتمثل في القوة اللينة (Soft Power) والتي تعني الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال تأثير قوة النموذج في الإقتصاد والثقافة والديبلوماسية والقيم الأمريكية .

وإذا رجعنا إلى التاريخ الأمريكي، نجد أن من بين المبادئ التي جاء بها الرئيس الأمريكي وودرو ولسون (Woodrow wilson 1856 - 1924)، هناك دعوة لتفوق العرق الأبيض وتوسيع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم ، ومن خلال ذلك فالإيديولوجيا الأمريكية تعتمد في التأسيس لأفكارها ومعتقداتها على الدعاية الناجحة في صناعة الرأي العام المحلي والعالمي، يقول "هوفستار رينشارد "

(Hofster Richard 1916 - 1970) : « قدرنا بإعتبارنا أمة أن لا تكون لدينا إيديولوجيات، بل أن نكون نحن إيديولوجية » (1) . إن ذات الأطروحة الأمريكية التي هي أيضا في الإيمان والواقع معا، تشكل الجوهر المؤسس " للقوة اللينة " لأمريكا في العالم، ولدورها كإمبراطورية حضارية، « النمط الأمريكي لإمبراطورية روما (Romanita) » (2) « فقد بقيت في جوهرها على ماهي عليه طوال أغلب تاريخ أمريكا » (3)، وبالإضافة إلى ذلك فهي متجذرة تاريخيا في عصر الأنوار ومشتقة من التقاليد الفلسفية الإنجليزية كفلسفة " جون لوك " الليبرالية و« حقوق الرجال البريطانيين الأحرار » (4) .

لكننا نلاحظ أن مبدأ المساواة لا يتوفر في النظام الإقتصادي الليبرالي القائم على حرية السوق والفرص الإقتصادية اللامحدودة، ومن خلال ذلك ظهرت معارضة فكرية، منها من إعتد فكرة المساواة وأسس لها في المجال السياسي مثل أطروحة المفكر المناضل المغتال " مارتن لوثر كينغ " (Martin Luther 1929 - 1968) الذي أسس لثورة ضد التمييز العنصري ضد السود بالولايات المتحدة الأمريكية

¹ - Hofstater in : Hans kahn , American Nationalism : An Interpretative Essay, (New York : Macmillan, 1957), P 13 . ترجمة خاصة .

² - ليفن أناتول، أمريكا بين الحق والباطل، مرجع سابق، ص 129 .

³ - المرجع نفسه ، ص 130 .

⁴ - المرجع نفسه،الصفحة نفسها .

والذي صاح بخطاب قوي بساحة " لنكولن " بتاريخ (28 أوت 1963) : « مازال لدي حلم، إنه حلم له جذور عميقة في الحلم الأمريكي من أنه في يوم ما سوف تنهض الأمة لتحميا بصدق معنى عقيدتها». (1)

فالحلم الأمريكي يقضي تحقق المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن العرق أو الدين أو غيرها، إلا أن الممارسة العنصرية لا تزال تطفو على السطح السوسيو- سياسي داخل أقوى دولة في العالم من حين لآخر، فقد تنتقل من التمييز العنصري القائم على اللون إلى التمييز العنصري القائم على الدين، مثلما وضح ذلك تشومسكي من خلال إنتقاده للمساواة أمام القانون عندما يتعلق الأمر بمواطنين أمريكيين من أصول غير أمريكية وخاصة منهم العرب والمسلمين مثل قضية إغتيال المواطن الأمريكي من أصول عربية، العولقي أنور من دون محاكمة عادلة، بالإضافة إلى بعض المعتقلين بسجن غوانتانامو بتهمة الإرهاب الدولي .

إن الإيديولوجية الأمريكية لم تكن الوحيدة في التاريخ، فهناك دول أخرى مارست هيمنة أكثر صرامة وقسوة وشمولية على المعطى الفكري - الشعبي، فالدول الشيوعية سابقا وعلى رأسها " الإتحاد السوفياتي " بلغت الذروة في الأدلجة كنموذج " ستالين جوزيف " وفي الصين كنموذج " ماوتسي تونغ "، ولعل من زار الولايات المتحدة الأمريكية يجدها هي دائما صائبة في إختيارها وسياستها ومنه فمن الممكن « أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن الحادي والعشرين هي أكثر مجتمع إيديولوجي على وجه الأرض » (2) .

وكما يؤكد " ناي راسل " (Nye Russel 1913 – 1993) أن « جميع الأمم ... إتفقت منذ أمد بعيد على أنها هي شعب مختار، فكرة القدر الخاص قديمة قدم القومية نفسها، مع ذلك ليس ثمة أمة في التاريخ الحديث تهيمن عليها فكرة أن لها مهمة خاصة في هذا العالم مثل الولايات المتحدة » (3) .

إذن مبدأ المساواة يتحول إلى مبدأ اللامساواة لتمكين الأيديولوجية المؤسسة على نظام إقتصادي رأسمالي متوحش يسوق للدمقرطة من خلال نظام إعلامي محكوم بقوى المال والأعمال لمراقبة الرأي العام والتحكم فيه وفقا لأجندات سياسية مؤدلجة .

¹ - Martin Luther king , A Testament of Hope : the Essential writings of Martin Luther king Jr. James Melvin Washington (San Francisco : Harper and Row, 1986) pp 217-220 . ترجمة . خاصة

² - ليفن أناتول، أمريكا بين الحق والباطل، مرجع سابق، ص 133 .

³ - Nye Russel B, This Almost Chosen People : Essays in the history of American Ideas (East Lansing: Michigan state University Press, 1966) , P 4 .

ومن خلال ذلك، نتساءل : إذا كانت الميديا (Media) في خدمة أجنداث سياسية، إقتصادية، عسكرية وإستراتيجية مؤدلجة، فما مصير مشروع ديمقراطية العالم السياسي ؟ وكيف تدعي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أطروحة القوة اللينة، أنها الدولة الرائدة في حرية الرأي والتعبير؟ هل إزدواجية الخطاب (المؤدلج) هو فعل ديموقراطي ؟ .

لقد أوضح تشومسكي أن البروباغندا الأمريكية والغربية على السواء هي دعاية موجهة من طرف أولئك القابضين على المال من خلال إقتصاد السوق ونظام البورصة ونشاط التسلح والمتاجرة بالأسلحة في العالم بهدف التثنتيت وإضعاف القوى المضادة للمصالح الغربية ومنه يبقى الصراع بين الغنى والفقير، بين المالك والمستهلك، بين الخير والشر ... فالتركيبية المالية هي في خدمة المصالح الإقتصادية ودوامها ولن تكون أبدا ذات إتجاه أخلاقي إنساني والنتيجة تكون في مغالطة الرأي العام (المحلي والدولي) وبرمجته وفقا لتلك الأجنداث المدروسة .

يقول :«إن المجتمع الأمريكي محكوما بالمعاملات الإقتصادية كل عام، ترليون من الدولارات، ما يعادل $\frac{1}{7}$ من الناتج الوطني الخام، يصرف فقط في مجال التسويق، والهدف بصورة عامة يتمثل في مراقبة الرأي العام. مع العلم أن عدد معتبر من القوانين الإعلامية تملك سلطة عظيمة للتأثير على الشعب، وليس من العجب أنها "تبيع نفسها" للسوق الذي تمثله القوانين الخاصة للتسويق. وبهذه الصورة، تحاول إبقاء المواطنين تحت معتقد أسطورة الرأسمالية»⁽¹⁾.

ويؤكد، أنه داخل نطاق البنى المألوفة:«الكليات، الجامعات، صحيفة نيويورك تايمز وغيرها، فعندما نقرأ بعناية يمكنك أن تتعلم الكثير، إن هذه المؤسسات كلها لديها تناقض داخلي هام: من ناحية، فإنها لن تعيش إذا لم تدعم المصالح الأساسية للناس الذين يملكون الثروة والقوة. فإن أنت لا تخدم تلك المصالح، فإنك لن تعيش طويلا»⁽²⁾.

إذن هناك نتيجة مشتتة ودعائية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه المؤسسات لديها في داخلها شيء ما يقودها نحو الكمال والصدق والوصف الدقيق للعالم، حسب ما يستطيع المرء القيام به. وإلى حد ما، فإن ذلك ينجم عن الكمال الشخصي للناس في داخل هذه المؤسسات سواء أكانوا صحفيين

¹ -- Nye Russel B, This Almost Chosen People : Essays in the history of American Ideas, opcit p 10 ترجمة خاصة.

² - تشومسكي نعوم، ضبط الرعاع، مصدر سابق، ص 149.

أو مؤرخين. «لكن من ناحية ثانية، فذلك يعود إلى أنهم لن يقوموا بعملهم لصالح الجهة القوية ما لم يعطوا صورة دقيقة محتملة للواقع. لذلك، فإن الصحافة المتخصصة بالأعمال، على سبيل المثال، تقوم بنشر تقارير دقيقة وجيدة تماما، وبقية الصحف أيضا، في حالات عديدة. السبب في هذا إن الناس الذين هم في موقع السلطة يريدون معرفة الحقائق إن كانوا يريدون إتخاذ قرارات تتعلق برعاية مصالحهم الخاصة. إن هاتين النزعتين المتضاربتين تعنيان أنه أن تسلك طريقك بينهم بإستطاعتك أن تتعلم الكثير جدا»⁽¹⁾.

ويضرب تشومسكي مثلا على ذلك، من خلال مقال نشر في صحيفة "واشنطن بوست" (Washington Poste) ويتعلق بأمريكا الوسطى وعلق على ذلك أن قارئ المقال من تلك المنطقة يستغرق في ضحكه، لأنه يعرف الحقائق من مصادر أخرى غير الصحيفة، و وسائل إعلام بديلة، من خلال الناس الذين يرتحلون جيئة وذهوبا ومن الإتصالات المباشرة بمعنى خارج إطار وسائل الإعلام الرسمية السائدة. «ومما ذكرته الصحيفة هو: أن الولايات المتحدة أجبرت السانديين الماركسيين على إجراء أول انتخابات حرة عام 1990»⁽²⁾. يرى تشومسكي أن كل شخص في حركات التضامن الأمريكية الوسطى والكثير من الناس، يعلمون أن ذلك هراء محض لأنه تم إجراء انتخابات حرة عام 1984 وتم مسحها من التاريخ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

إن كاتب هذا المقال، حسب تشومسكي، يدرك هو أيضا هذه الحقيقة، لكن أن يقلها في الواشنطن بوست مثله مثل الذي يقف في الفاتيكان معلنا أن المسيح عيسى غير موجود؟!.

وإذا أجرينا دراسات مقارنة لوسائل الإعلام من حيث استقلاليتها وحريتها، يعترف تشومسكي بوجود كفاءات إعلامية في العالم تتميز بنوع من الموضوعية، في أوروبا وكذلك في كندا وبريطانيا، وفي الولايات المتحدة هناك عمل تحليلي- نقدي لوسائل الإعلام المحلية و هناك دراسات مقارنة في هذا المجال وهي ذات أهمية بالغة. وهنا يعود تشومسكي إلى زميله ومحاوره " هرمان إدوارد " Edward Herman الذي كتب معه كتاب : صناعة الوفاق (Manu-facturing consent) أين قاما بدراسات في هذا الصدد، مثل التغطية الإعلامية الأمريكية للإنتخابات في نيكاراغوا (Nicaragua) وفي السلفادور (El SALVADOR) حيث تزامنتا. ومنه، «فالحكومة الأمريكية إتخذت موقفا سلبيا ومعارضاً

¹ - تشومسكي نعوم، ضبط الرعاع، مصدر سابق ، ص ص 149-150.

² - المصدر نفسه، ص 150.

للإنتخابات بنيكاراغوا وأرادت تحطيمها، بينما شجعت الإنتخابات بالسلفادور وأشدت بها كفعل ديمقراطي، ولذلك فالحالتان عولجتا بمعايير مختلفة»⁽¹⁾.

إن تدخل "المقاومة المسلحة" في السلفادور، تم تصويرها على أنها فعل إرهابي مروع، ولكن تدخل "المقاومة المسلحة" في نيكاراغوا، كانت تعني الحرية والديمقراطية. فالكثير من الاعتبارات تدل على أن الحكم في نيكاراغوا كان ديكتاتورياً، في حين أنه كان ديموقراطياً في السلفادور².

وهنا يتساءل تشومسكي: «هل استعملت وسائل الإعلام نفس المعايير للحكم على الحالتين أم أنها استخدمت معايير متناقضة وذلك في تطابق مع وجهة نظر الحكومة؟»⁽³⁾.

فيؤكد أن وسائل الإعلام استعملت معايير متناقضة تتبع خط سير الحكومة. وفي القضية نفسها، قام باحث من هولندا، مستخدماً نفس المثال المذكور، وعرضه على أربع عشرة صحيفة أوروبية فكان السؤال يتعلق بوسائل الإعلام الأمريكية، إذا كانت قد استخدمت نفس المعايير، وهل كانت صادقة في مسعاها الإعلامي أم أنها كانت تتبع وجهة نظر الحكومة الأمريكية؟ يقول تشومسكي إن الإجابات كانت متباينة، فالصحيفة الأكثر صدقا ووفاء للموضوعية كانت: (The Guardian) بلندن، كما أن الصحافة الألمانية المحافظة كانت على درجة من الموضوعية والصدق، أما أسوأ صحيفة كانت: ليبراسيون

(Libération) من باريس حيث كانت ريغانية إلى أقصى الحدود (super reagannien) إلى درجة أنها فاقت الصحف الأمريكية في الدعاية للحكومة الأمريكية⁴.

وهنا يعود تشومسكي إلى قضية وفضيحة «ووتر قايت» (* Watergate) والتي وصفها بأنها دلالة على الكراهية التي تغذيها النخبة والصحافة ضد الديمقراطية. لقد حدث حادثان في الوقت نفسه،

¹ - Chomsky Noam, Entretiens avec Normand Baillargeon et David Barsamian, Traduction par Louis Bellefeuille, (Montréal: editions Ecosociété, 2002), p 52.

² - Ibid, p 52.

³ - Ibid, p 53. ترجمة خاصة.

⁴ - Ibid, p 53.

* Watergate تعرف بالفضيحة التي تتعلق بقضية الجوسسة السياسية التي أدت إلى استقالة الرئيس الأمريكي وهو "ريتشارد نيكسون" Richard Nixon عام 1974. لقد تم عام 1972 توقيف مجموعة من "الصوص" داخل مبنى Watergate في غرف الحزب الديمقراطي بواشنطن. وقد أفادت البحوث التي قام بها صحافيون وتحقيقات مجلس الشيوخ الأمريكي بأن "للإدارة الرئاسية" ضلع كبير في هذه القضية.

الأول كان التصريح العمومي "لوتر قايت" ، بماذا يتعلق الأمر حقيقة؟¹ بقضية تافهة، والسبب لا نعلمه، «فهناك مجموعة من الأفراد مأمورين من طرف المجلس الوطني الجمهوري والذين تسللوا إلى مقر الحزب الديمقراطي وقاموا بسرقة ملفات. وبهذه المناسبة، سمعنا أن الرئيس: " نيكسون" (Richard Nixon) كانت بحوزته قائمة سوداء يسجل عليها أسماء من يعتبرهم أعداؤه. وكنت أحد هؤلاء، لكن لم يلحق الأذى بأي كان منهم، بل كانت أضحوكة مغالطة»⁽²⁾.

ويؤكد تشومسكي ، أنه في الوقت نفسه، حدث حادث آخر، ليس في الصحافة ولكن أمام المحاكم: تفحص القضاة لبرنامج - ضد الجوسسة- والذي كان يعرف بـ (Colntelpro) Counter Intelligence Program) من طرف الحكومة الفيدرالية وبوليسها السياسي *FBI تحت قيادة أربع رؤساء متتالين "إيزنهاور"، "كنيدي"، "جونسون" و"نيكسون". في البداية كان البرنامج هو تحطيم الحزب الشيوعي. ثم إمتدت مهمته إلى كل الجمعيات المنفصلة: الجمعيات النسوية، الجمعيات المسالمة، جمعية الزنوج... إلخ³.

إنهم لم يكتفوا بسرقة الملفات من مقر حزب سياسي، بل كانوا يحطمون أحزابا سياسية بكاملها مثل: حزب العمال الإشتراكي (Socialist workers Party) الذي كان حزبا تروتسكيا (Trotskiste). إن الهجوم ضد الحزب -SWP- كان أكثر خطورة من حادثة الووتر قايت (Watergate) مع العلم أن الحزب كان معتمدا من الناحية القانونية ويتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الحزب الديمقراطي⁴.

إلى كل ذلك، ارتكبت جرائم، كما تم قتل مناضل أسود في "شيكاغو" من طرف البوليس بمساعدة مباشرة لـ: (FBI) ويستنتج شومسكي أن برنامج الضد - جوسسة (Colntelpro) كان أكثر خطورة من حادثة الووتر قايت، حيث كان الأقوياء هم الهدف، فالناس لا يهتمهم إن كنت (أنا) في القائمة السوداء أم لا؟ لكن الأمر مختلف عندهم، إذا عرفوا أن الرئيس المدير العام لـ (IBM*) وكذلك المستشار الأسبق للأمن الوطني في عهد كينيدي وجونسون، يوجدان ضمن القائمة السوداء. «لا يجب نقد الأقوياء، فإذا ما

¹ -Chomsky Noam, Deux heures de lucidité, Entretiens avec Demis Robert et weronika zarachowict, Traduction par Jacqueline Carnaud,(Paris: Editions des Arènes, 2001), p p152-153.

²-Ibid, p 153.

* FBI : Federal Bureau of Investigation.

³ - Ibid, p 153 ترجمة خاصة

⁴ Chomsky Noam, Deux heures de lucidité, Entretiens avec Denis Robert et weronika zarachowict,opcit, p 153.

* - IBM : International Business Machines.

هاجمتهم فإنهم سيردون عليك ويسحقونك»⁽¹⁾. لقد تم "سحق" الرئيس نيكسون، لأنه تجرأ على إقلاق الأقوياء.

إن قضية (Watergate) أبانت بأن الصحافة والمتقنين لهم مبدأ يتمثل في عدم نقد السلطة. ومنه يمكنك قتل الزوج الفقراء، ولكن لا يمكنك نقد أولئك لتحطيم حزب سياسي شرعي، ولكن لا تمنى نفسك بإقلاق حزب يمثل نصف السلطة في البلد. إنها الدروس المستفادة من (Watergate) والتي تعتبر من أكبر مكاسب الصحافة الأمريكية ولكنها في الحقيقة من أكبر إخفاقاتها².

وإذا إستقرئنا التاريخ وحوادثه المريعة، منذ حروب التصفية ضد السكان الأصليين لأمريكا، الهند الحمر، الحروب المتتالية التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان وإستعمالها للقنبلة الذرية، بهيروشيما وناغازاكي، إلى الحرب الهند-صينية وآلاف الضحايا الأبرياء بالفيتنام، وصولاً إلى حروب الخليج والحرب المزعومة ضد الإرهاب في عالم اليوم، وأخضعنا دور وسائل الإعلام لدراسة موضوعية نقدية، فإننا نخرج بنتيجة واحدة وهي: إن الدعاية كانت ولا تزال هي السلاح الأقوى للسياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، بل إن خطرها هو أقوى من خطر السلاح النووي.

«فإذا ما تناقشنا حول مسألة دفاع الولايات المتحدة عن الفيتنام الجنوبي، هل كان ذلك شرعياً أم لا؟ فإن الجواب سيكون حتماً بأن ذلك كان شرعياً، أما إذا طرحنا نفس السؤال حول روسيا وحربها على أفغانستان، فإن الجميع سيدرك بأن السؤال لم يطرح بطريقة صحيحة لأن روسيا لم تكن تدافع عن أفغانستان بل كانت تهاجمها»⁽³⁾، أليس هذا ما تروج له وسائل الإعلام الأمريكية؟! إن الولايات المتحدة في الحقيقة، كانت تهاجم الفيتنام الجنوبي ضد مواطنيه الأصليين، ويقول تشومسكي بأنه: «على مدى أربعين عاماً وهو يدرس الصحافة الأمريكية لمعرفة ولو مرة واحدة سنقول فيها بأن كينيدي هاجم الفيتنام الجنوبي، ولكن هيهات؟!»⁽⁴⁾.

ولكن "كينيدي" أرسل جيش الطيران لقنبلة مدن بجنوب الفيتنام، كما أعلن عن جدول لتدمير المحاصيل الزراعية، وسمح بإستعمال "الناپالم" (napalm) بالإضافة إلى إجبار آلاف الفلاحين للتجمع في محتشدات، وصفت بـ "الملاجئ الإستراتيجية"، وذلك كله من أجل الدفاع عنهم ضد العصابات

¹ - Chomsky Noam, Deux heures de lucidité, opcit, p p 154-155.

² - Ibid, p 155 ترجمة خاصة

³ - Ibid, p 155

⁴ -Ibid, p 155.

المسلحة - على الرغم من أن هذه العصابات كانت مدعومة من طرف المواطنين الفيتناميين بإعتراف واشنطن - يقول تشومسكي، «بأن هناك دراسات أجريت حول إدراك الحرب على الفيتنام فكانت النتائج مثيرة للغاية حيث سجل وعلى مدار ثلاثين سنة، بأن الغالبية العظمى، تعتبر بأن الحرب كانت: سيئة ولا أخلاقية وليست مجرد خطأ، لكن هذه الوضعية لم يتم التعبير عنها أبداً خلال الحوارات العامة»⁽¹⁾. بالإضافة إلى ذلك، فنتائج الحرب المعلن عنها فيها شجون حيث عدد القتلى الفيتناميين المصرح بهم رسمياً، كان حوالي مئة ألف، وهنا وجب التساؤل حول طبيعة نظام البروباغندا لقول مثل هذه الأشياء.

«إن إستخدام الكلمات بشكل طبيعي يعلن أن مجهود أمريكا في الفيتنام كان إعتداء. ووسائل الإعلام المسيطرة، تعتبر السياسة الأمريكية، ذات أخلاق عالية، حتى وإن كان الثمن غير مدروس جيداً من طرفنا. إن وسائل الإعلام تقبل فكرة أن التدخلات من أجل إنقاذ الفيتنام الجنوبي، هي إبداع أمريكي مسير من طرف ديكتاتور مستورد من الولايات المتحدة ضد إعتداء من طرف آخر حيث هويته تتدحرج بين شمال الفيتنام، الإتحاد السوفياتي، الصين ومقاومة الفيتنام الجنوبي - الذي يتلقى "إعتداء داخلي" - وهذا أكبر دليل يكشف دور البروباغندا التي ترجع لأكبر وسائل الإعلام»⁽²⁾.

فخلال سنوات الحرب، قبلت هذه الوسائل المعنقدة المفروض من طرف قادة الحرب. منذ ذاك إلى يومنا هذا، لم نقرأ ولم نسمع أي تقرير، يصف الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد الفيتنام ثم كل الهند-صينية على أنها حالة إعتداء³. عندما إنتهت الحرب سنة 1975، فرضت الولايات المتحدة حصاراً دام حوالي ثماني عشر سنة، على بلد تحطم عن آخره تقريباً.

وحسب تقديرات فيتنامية، خلفت الحرب ثلاث ملايين قتيلاً، ثلاث مائة ألف مفقود، أربع ملايين وأربع مائة ألف مجروح ومليونين ضحية أسلحة كيميائية، بالإضافة إلى خراب القرى و المداشر التي بقيت تعاني من آثار الأسلحة الكيميائية. لكن و بالنسبة للولايات المتحدة، كان عدد القتلى الأمريكان حوالي ثمان وخمسين ألف قتيل ومنه تعادل نسبة 0,1% من الشعب الأمريكي، لكن هذا الرقم يصعد إلى 17% بالنسبة للفيتنام⁴. فإذا ما قارنا هذه الإحصاءات المتعلقة بنتائج الحرب مع تلك المعلن عنها مسبقاً، فأيهما

1- Chomsky Noam, Deux heures de lucidité, opcit, p 156

2- Chomsky Noam, Edward Herman, la fabrication du consentement, opcit, p 477. ترجمة خاصة.

3- Chomsky Noam, Edward Herman, Manu-facturing Cousent, opcit, p 249.

4- Chomsky Noam, Edward Herman, la fabrication du consentement, opcit, p p 477 - 478.

ذات المصادقية والموضوعية؟! ولقد صرح الرئيس الأمريكي، "جورج بوش الأب" بقوله: «إن هانوي تعلم اليوم بأننا نبحث فقط عن إجابات وأن الأمر لا يتعلق أبداً بتهديدات متعلقة بطلبات تعويض عن الماضي»⁽¹⁾. إن هذا النوع من البروباغندا، يدفعنا إلى انتظار بأن انعكاسات الحرب على وسائل الإعلام المسيطرة توضح وجهة نظر النخب، واصفة سنوات الستينات على أنها مرحلة مظلمة وأن دور الولايات المتحدة خلال الحرب، في الأسوأ، كان حالة من حسن النية التي لم تنجح. ولما نعود إلى معالجة الحرب خلال التسعينات، نلاحظ أن وسائل الإعلام انحصرت في إعادة وتلميع المواضيع التي تبرر وتدافع دون نقد أو معارضة².

إن موقف تشومسكي من وسائل الإعلام يقف على نموذجين:

النموذج الأول: ويتعلق بالسؤال: كيف يجب أن تشتغل وسائل الإعلام؟

النموذج الثاني: كيف تشتغل وسائل الإعلام واقعيًا³؟

فالنموذج الأول هو الأكثر اتفاقاً: ولهذا صحيفة New York Times ترجع إلى صورية نقدية لكتاب عنوانه: "الدور التقليدي الجيفرسوني لوسائل الإعلام كمضاد للحكومة". إنها صحافة مشاغبة، عنيدة، دائمة الحضور حيث يجب تحملها من طرف المسؤولين، لأن هدفها هو المحافظة على حق الإعلام للشعب وإعانة المواطنين على المراقبة الدائمة للنظام السياسي. إن ذلك، هو التصور النموذجي لوسائل الإعلام بالولايات المتحدة والذي يعتبر مكسبا من طرف الجميع.

أما النموذج الثاني يذهب إلى أن وسائل الإعلام تقوم بتقديم صورة عن العالم التي تدافع وتؤيد الأجندات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للنخب التي تسيطر على الاقتصاد الداخلي وتراقب بعناية الحكومة.

¹ -Barbara Crossette, «Hanoi Said to vow to Give M.I.A Data», NYT,(24 octobre, 1992).

² - Chomsky Noam, Edward Herman, la fabrication du consentement, opcit, p 479.

³ -Chomsky Noam, Comprendre le pouvoir, L'indispensable de Chomsky, Traduction : Thierry Vanès,(Bruxelles: editions Aden, premier mouvement, 2005), p 38. ترجمة خاصة

«وحسب نموذج البروباغندا، فإن وسائل الإعلام تخدم أهداف النخبة من الناحية الإجتماعية بواسطة وسائل مثل طريقة إختيار المواضيع، توزيع الإنشغالات، حصر الموضوعات، تصفية المعلومات وغربلتها، تركيز تحليلاتهم وذلك بمبالغات وتضخيمات في المعنى، بالإضافة إلى تقنيات أخرى»⁽¹⁾.

لكن كل هذه الحقائق حسب تشومسكي، لا تعني بالضرورة أن وسائل الإعلام هي دائما وأبدا موافقة لسياسة الدولة. مثل مراقبة الحكومة الذي يتدرج من هنا ومن هناك بين أطراف من النخبة لمجتمعنا، مهما كان وتر عالم الأعمال الذي يمكنه مراقبة الحكومة في وقت ما، وهذا يعني أنه لا يعكس إلا الجزء القليل للشبح السياسي للنخبة، حيث أحيانا، توجد بداخلها إختلافات "تقنية". إن ما يعنيه "نموذج البروباغندا" في الحقيقة هو أنه هذه المبادرات النخبوية تتعكس على وسائل الإعلام.

حقيقة قد نتفق مع تشومسكي في نقده للبروغندا الأمريكية على الخصوص ودورها في توجيه الرأي العام الداخلي والعالمي معا، من حيث كونها آلية سياسية فعالة لتحقيق غايات إيديولوجية، ولكننا نعتقد أن هناك بعض التناقض في أطروحة تشومسكي، من حيث أنه يعترف بوجود نخب متميزة سواء في المجال الإعلامي أو الفكري والفلسفي بالولايات المتحدة الأمريكية، فهل هذه النخب هي عاجزة عن إيقاظ الرأي العام من غفلته، أم أنها نخب فكرية مزدوجة الخطاب ومنه فخطابها لا يتجاوز أسوار المؤسسات الإعلامية والجامعية ؟

فمن الإنتقادات الموجهة لتشومسكي، أنه يعتمد أسلوب " النفاق السياسي " من حيث أنه أكبر ناقد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الداخلي وكذا على المستوى الخارجي، لكنه يتلقى تمويلات وإعانات من طرف مؤسسة الجيش الأمريكي ؟

وعلى الرغم من توضيحه لهذا الأمر كما أشرنا في سيرته العلمية والفلسفية إلا أن ذات السؤال يبقى مطروحا، سواء تعلق الأمر بتشومسكي أو بمتقنين آخرين مما يطرح إشكالية علاقة المثقف بالسلطة أو مسؤولية المثقفين كما يعبر عنها تشومسكي. فالمثقف الحقيقي هو المثقف الملتزم بمبادئ، مهما كانت مشاربه العلمية والإيديولوجية، لكنه يبقى ملتزما بها حتى وإن كلفه ذلك حياته، والتاريخ يقدم لنا نماذج تبقى خالدة مثل: "سقراط"، " أحمد بن حنبل " غائلي"، " غاندي"، " سارترجون بول"، " مارتن لوثر كينغ"، " تشومسكي"... إلخ .

¹ - Chomsky Noam, Comprendre le pouvoir, opcit, p 38. ترجمة خاصة

لكن تبقى البروباغندا خطابا سياسيا مغالطا، فهي آفة السياسة المعاصرة ، كم أنها وسيلة بيد القوى العظمى في العالم لتمرير خطابها المؤدلج مثل: النموذج الديمقراطي الغربي... إلخ. ومن خلال ذلك نتوصل إلى هذه النتائج:

1- تشكل وسائل الإعلام السلطة الرابعة في الأدبيات السياسية، فهي تعلم الأفراد القيم، المعتقدات ومبادئ المواطنة... لكنها إذا ما تحولت كوسيلة لصالح قوى طبقية مهيمنة على الإطار السياسي- الإقتصادي، فإن الأمر يستدعي بروباغندا ممنهجة مثلما يؤكد تشومسكي، ومنه تحدث القطيعة بين وسائل الإعلام والديمقراطية ولذلك تتأسس البروباغندا مفاهيميا وممارساتيا على آليات لديمقراطية.

2- مفهوم "الهندسة التاريخية" والقاضي بأدلجة السيرورة التاريخية وفقا لأطروحات الفلسفة السياسية الأمريكية المعاصرة، قد يعتبر مشروعا سياسيا ناجحا "بفضل نظام الدعاية المنبثق عن الإيديولوجية الأمريكية لصنع النظام العالمي الجديد مثلما تؤكد مضامين فلسفة تشومسكي السياسية الناقدة والفاضة للألعاب الدعائية الأمريكية مثل قضية (Watergate).

3- تلحق الدعاية عند الديمقراطيين بالقوة لدى الفاشيين، على إعتبار أن البروباغندا تؤسس لصناعة القبول، بمعنى أن علاقة السلطة بالشعب هي علاقة مؤسسة على فرض الولاء والطاعة والإذعان، ومنه فبراعة الإعلام من خلال وسائله هي أحسن وسيلة سياسية لتوجيه الرأي العام السياسي والتحكم فيه وفقا لأجندات إيديولوجية سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

4- من خلال أطروحة تشومسكي النقدية التي تميز في الدعاية بين أمرين: الأول يتعلق بوسائل الإعلام من الوجهة الموضوعية بمعنى كيف تشتغل في الواقع السياسي. والثاني يتعلق بالجانب المعياري (الأخلاقي) لها بمعنى كيف يجب أن تشتغل لبلوغ الحقيقة؟!

نستنتج أن الإعلام ووسائله من حيث التأسيس غير مؤخلق وذلك راجع لتدخل معطيات أخرى في الفعل السياسي كالهيمنة والقوة للحفاظ على السلطة ودوامها، بالإضافة إلى حماية المصالح الإقتصادية النيو-ليبرالية بصفتها الدعامة التي تقوم عليها قوة السلطة وإنهاء بالغاية الإيديولوجية المنبثقة عن العقيدة الأمريكية. إذن، علاقة الإعلام بالسياسة اليوم هي علاقة مؤشكلة أخلاقيا بمعنى أن الفعل الإعلامي هو فعل دعائي مغالط ومنه فهو يؤدي إلى نتائج نعتبرها كارثية ليس في الحياة السياسية فحسب بل على المستوى الإنساني-الأخلاقي المستقبلي، حيث أن الدعاية تخلق الحروب والإرهاب كونها دعاية مؤدلجة، في الوقت الذي تنادي فيه المؤسسات القانونية الدولية إلى وجوب تحقيق السلام العالمي.

لذلك نتساءل: هل هناك إمكانية لإحلال السلام في العالم السياسي الراهن محل الصراع والحروب والإرهاب؟

وهل يمكن التأسيس للديمقراطية في المستقبل على وتر فلسفة السلام؟ ما علاقة التوجه الإيديولوجي الأمريكي الراهن بمشروع السلام العالمي؟

المبحث الثاني: فلسفة السلام العالمي والديمقراطية.

تمهيد:

السلام (Peace) مفهوم أخلاقي/سياسي، مجده بعض الفلاسفة القدماء منهم والمحدثين من حيث أنهم ربطوه بمعنى الكائن الإنسان (المعنى الأنطولوجي).

لكن السلام في الفلسفة السياسية المعاصرة، يصطدم بعوائق سياسية-إيديولوجية تتمظهر في الصراع والحروب والتي تصل إلى حد الوحشية المتناقضة تماما مع المنظومة الأخلاقية التي تعتبر الإنسان كقيمة في حد ذاته .

فمنذ ننتيشة فريدريك إلى برتراندراسل، وصولا إلى تشومسكي نعوم، يتأشكل مفهوم السلام العالمي من حيث أن مستقبل الإنسانية أصبح في خطر حقيقي، من خلال الحروب المعلنة وغير المعلنة، والتي تتلازم بظاهرة السباق نحو التسلح النووي والكيميائي، وكذلك تصاعد خطير للتركيبية النيوليبرالية على حساب المبادئ الأخلاقية ومنه بروز الإيديولوجية جديدة متأججة بالصراعات الثنائية، كصراع الإسلاموفوبيا/اللاسامية الذي أنتج نوعا من الإرهاب الإيديولوجي.

ومنه: ما المفهوم الفلسفي للسلام؟ ما علاقته بالديمقراطية؟ وهل الحرب هي ظاهرة ملازمة للشرط الإنساني أم أنه يمكن تجاوزها؟ وما موقف تشومسكي من كل ذلك ؟

المطلب الأول: في مفهوم السلام.

قد يعني السلام حالة عدم الحرب أو عدم القتال والفوضى¹، مما يحيلنا إلى أن الحروب هي ما يقابل السلام، ويحبذ "أرون ريمون" هذه المقولة: « لا يوجد إنسان منقوص العقل حتى يحبذ الحرب على السلام»⁽²⁾. إنه يصعب علينا، تاريخياً، أن نقرر بأن الحرب كانت في فترة ما حركة عادية للمجتمعات أو أنها كانت آخر إجراء يتخذه « الملوك والقادة» وبالتالي: هل الحرب هي ملازمة للشرط الإنساني؟ أم هي ملازمة لطبيعة السياسة؟.

لقد اعترف « هيرودوتس» (484-425 ق م Hérodoteus) المؤرخ اليوناني، « بأن الحرب لا تحمل تبريرها، بل تكون دائماً مبررةً بسلام تتشده أو تحققه»⁽³⁾، كما ان أرسطو جعل من الحرب وسيلة من أجل السلام مثلما يكون العمل وسيلة من أجل الرفاهية، ويكون الفعل بالنسبة للفكر.

إن المقاربة الأرسطية، سرعان ما قلبت على رأسها في الفلسفة الحديثة وعلى مجرى التاريخ الإنساني إلى غاية القرن العشرين، وعلى الخصوص الفلسفة المعاصرة، وذلك فيما يخص مكانة العمل والفعل في علاقتهما بالحرب؟!، « فمنذ هيروقليدس (حيث كان بوليموس Polemos أب لكل شيء) إلى غاية " فوكو"، فالمفكرين لم يتوانوا للتأكيد على أولوية الإشكال والإختلاف على التتاسق، أولوية الفوضى على النظام، أولوية القوة على الشكل. ومنذ الديالكتيك الهيجلي إلى غاية حروب الآلهة الفيبرية (ماكس فيبر)، مروراً بالمقاومة من أجل الحياة، مقاومة الطبقات وإرادة القوة، فإن المعادلات كلها عممت وأسست أنطولوجياً أولوية الحرب»⁽⁴⁾.

إذن، يبدو وكأن الحروب حتمية تاريخية أنطولوجية، لا مفر منها، وكما يقول "روسو جون جاك": « الحرب ليست علاقة بين الإنسان والإنسان ولكنها علاقة دولة بدولة»⁽⁵⁾. ومن هنا يبدو، أن الحرب، هي تجاوز لما هو بيولوجي واجتماعي، إلى ما هو سياسي. ومن خلال ذلك، وجب بحث وتحري

¹– Oxford wordpower, oxford, (Newyork: oxford university Press, third edition, 2011), p575.

²– Aron Raymond, mémoires, 50 ans de réflexions politiques, (Paris :éditions Julliard, 1983), p456.

³– Raynaud Philippe et Rials Stéphane, Dictionnaire de Philosophie Politique (Paris: Presses Universitaires de France, 2^{ème} edition, 1998), p 257.

⁴– Ibid, p257. ترجمة خاصة.

⁵– Rousseau Jean Jack, du contrat social, opcit, chap.4.

العلاقات بين مجموع الدول و ظاهرة الحرب. ولكن ذلك، لا يبرر نفي أن يكون السلام " هدوء النظام العام" حسب معادلة القديس أوغسطين، سواء كان هدوء إجتماعيا أو كونيا.

إذن السلام، هو حالة هدوء سواء كان فرديا أو إجتماعيا، ومنه فمفهوم السلام يتناقض مع مفهوم "الفوضى"، ويعتقد "القديس أوغسطين" أن السلام عبارة عن نظام بين أقسام، فإذا كان كل قسم أو مرحلة في مكانها وتؤدي مهامها، فإن الكل سيتنظم بطريقة منسجمة.

كما يؤكد بأن هذا المفهوم (السلام) حسب سلم الدرجات، والذي يغطي سلام الجسم أو الجسد، سلامة الروح، سلامة المنزل، سلامة المدينة الأرضية أو سلامة المدينة السماوية. فإنه، يمكن التكلم عن ثلاثة أقسام من السلام: إلهي، فردي، سياسي. وبالنسبة للمسيحية، فإن السلام المحقق من عبادة الله هو السلام الأمثل، أما بالنسبة للنوعين الآخرين فهما ضروريان ولا يمكن التغاضي عنهما، لأن هناك علاقة لزوم بينهما، فسلامة الجسد تؤدي إلى سلامة العقل والروح ومنه تؤدي إلى سلامة المدينة¹.

إن الفلسفة اليونانية تفكر السلام الفردي بازواجية الجسم والروح (الفكر)، مثل غياب الألم الجسماني (aponia) أو هدوء الروح (ataraxia).

وعلى المستوى السياسي، تعتبر أن « وضع الغايات العملية المشتركة»⁽²⁾ والتي من خلالها يجد الأفراد أنفسهم مُتحدّين، هي في الحقيقة إمكانية المصالحة حيث يوجد الضمان من خلال القانون. ومنه نستطيع أن نضع تعريف إيجابي للسلام ولا نحصره فقط في غياب الحرب والتي هي ليست سوى من حتمياته الممكنة. وإذا أخذنا هذا الشعار القائل: « إذا أردت السلام، فحضر للحرب»، فإننا ندرك التأسيس للعلاقة بين القوى والإقناع الضامن للسلام³.

ففي علاقات الدول ببعضها البعض، وضع وتحقيق سلام دائم، يفترض الأخذ بحالة التوازن والذي لا يمكن بلوغه إلا من خلال التأكيد على غاية كيفية عالمية وليس على توازن هش لقوى متعددة أو لهيمنة عالمية (pax romana) ومنه وضع إشكالية أمام "سلام دائم" والتي تقتضي حسب صاحبه،

¹– Saint- Augustin, La cité de Dieu, in : œuvres II, L.J erphagnon, direction , (Paris : Gallimard, La pléiade , 2000), pp 12-13 .

²– Aristote, Éthique à Nicomaque, Traduction : J.Tricot, (Paris: Vrin, 1997), p06. ترجمة خاصة.

³– Larousse, Grand dictionnaire de la philosophie, sous la direction de Michel Blay, (Paris : CNRS éditions, 2005), p768.

كانط إمانويل، إن كل الدول قد حققت أولاً سلام داخلي يحترم الحريات وتجسيد مواظنه عادلة، بمعنى يكون الجميع تحت نظام جمهوري حيث يكون الكل مُوحد¹.

نشر " كانط" كتابه المشهور « مشروع للسلام الدائم» سنة 1795 والذي أعلن فيه إنشاء " حلف بين الشعوب" والذي من خلاله تم القضاء على الحرب وشرورها ولكن تجب الإشارة هنا إلى أن " كانط"، كان قد أعلن قبل نشره لهذا الكتاب، أن للحرب أثر حضاري في التاريخ.

لقد أعلن "كانط" في كتابه " فروض عن بداية تاريخ الإنسانية" وذلك سنة 1786 أن أكبر شر يصيب الشعوب المتمدنة ناشئ عن الحرب وذلك ليس بمعنى الحرب الحالية أو الماضية، بل بمعنى دوام الاستعداد للحرب القادمة وذلك نجده يسلم بأن الخوف من الحرب قد يكون في طور بسيط من أطوار المدينة من أمتن الضمانات لصون الحرية ودفع الاستبداد، لأن المستبدين أنفسهم لا يمكنهم الاستغناء عن الثروة القومية التي لا تنمو إلا في ظل السلم والحرية.

من المعروف أن " كانط" أسس للفلسفة النقدية من خلال " نقد العقل الخالص"، حيث بين فيه القيمة النسبية للمبادئ العقلية من خلال السؤال: ماذا يمكنني أن أعرف؟ ومنه رسم حدود للمعرفة النظرية، ثم إنتقل إلى " نقد العقل العملي" و" نقد ملكة الحكم"، وكان قصده من ذلك تشييد الحرية الإنسانية والأفكار الميتافيزيقية على أسس ثابتة وراسخة، وهنا جمع كانط بين إتجاهه العقلي وإيمانه الأخلاقي، لكنه تطلع أكثر إلى نظرية سياسية لأن الإنسان مدني بطبعه، وهنا لا بد من أن يكون المجتمع منظماً لكي يمارس الفرد حريته ويحقق غايته الأخلاقية. وقد خصص " كانط" لنظرية الحق بعض مؤلفاته وخصوصاً كتاب

« ميتافيزيقا الآداب»، وقد عرف المبدأ العام لهذه النظرية بقوله: « الحق هو مجموع الشروط التي تلائم بين حريتنا وحرية الغير، وفقاً لناموس شامل للحرية»⁽²⁾.

لكن الإنسان يخشى على حريته لأن العالم مقسم إلى عدة أمم ولا توجد حكومة واحدة تحكم العالم وهي في علاقتها ببعضها البعض تعتمد أسلوب القوة والغدر، أما معاهدات السلام التي تعقدها ما هي سوى نفاق سياسي وعادة ما تكون معاهدات مؤقتة سرعان ما تنتشب الحرب من جديد بينها. ومن خلال

¹ - Kant Emmanuel, Projet de paix perpétuelle, traduction : J. Gibelin, (Paris : Vrin, 2000),
ترجمة خاصة. p10

² - نقلا عن عثمان أمين: كانط إمانويل، مشروع للسلام الدائم، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، (دط)، 1952)، ص
ص11-12.

هذا وضع " كانط" مشروعه هذا للسلم الدائم، يتضمن نصه على ست (06) مواد اولية تبين " الشروط السلبية" للسلم وهي:

أولاً: « إن معاهدة من معاهدات السلام لا تعد معاهدة إذا إنطوت نية عاقدتها على أمر من شأنه إثارة حرب من جديد»⁽¹⁾.

نلاحظ هنا تدخل عنصر النية الإنسانية وهو عنصر أخلاقي ولذا فالسياسة عادة ما تصطبغ بعنصر النفاق والخداع والكذب وهنا نتذكر الشعار المشار إليه سابقا: "إذا أردت السلم فحضر للحرب".

ثانيا: « إن أية دولة مستقلة، صغيرة كانت أو كبيرة، لا يجوز أن تملكها دولة أخرى بطريق الميراث أو التبادل أو الشراء أو الهبة»⁽²⁾.

وهنا التركيز على عنصر الحرية والإستقلالية والسيادة وتقرير المصير.

ثالثا: « يجب أن تلغي الجيوش الدائمة على مر الزمان»⁽³⁾ ذلك لأنها تهدد السلام الدائم والعام، ويتحول الجندي من إنسان إلى مجرد آلة للحرب.

وقد أشار " برتراندراسل" إلى هذه الفكرة حينما نادى « بوجود وجود سلطة حكومية عالمية لها جهازها التشريعي والقضائي وكذلك جهازها التنفيذي المتمثل في قوات مسلحة رادعة وأسطول قوي، بل ينبغي أن تكون القوات المسلحة للحكومة العالمية هي القوات المسلحة الوحيدة التي يسمح لها بالوجود»⁽⁴⁾.

رابعا: « يجب ألا تعقد قروض وطنية من أجل المنازعات الخارجية للدولة»⁽⁵⁾.

وهنا نلمس دور البعد الإقتصادي في معادلة السلام، لأن إفلاس الدولة ولجوؤها إلى المديونية، يرهن أمنها وإستقرارها السياسي ويعرضها للحروب الداخلية أو الخارجية.

¹ - كانط إمانويل، مشروع للسلم الدائم، ترجمة عثمان أمين، مرجع سابق ص13.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - نصار محمد عبد الله، فلسفة برتراندراسل السياسية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (دط)، (1987)، ص116.

⁵ - المرجع نفسها، الصفحة نفسها.

خامساً: « يحظر على كل دولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في حكومتها»⁽¹⁾.

هذه المادة هي كذلك مادة أخلاقية توجب إحترام حرية وسيادة وكرامة الدولة مثلها مثل الفرد تماماً، حيث الإنسان في الفلسفة الأخلاقية الكانطية هو غاية وليس أبداً وسيلة.

سادساً: « لا يسمح لأية دولة في حرب مع أخرى أن ترتكب أعمالاً عدائية- كالقتل والتسميم ونقض شروط التسليم والتحرير على الخيانة- قد يكون من شأنها، عند عودة السلم، إمتناع الثقة المتبادلة بين الدولتين: لأننا يجب ألا ننسى أن الغرض من الحرب نفسها هو إقامة السلم على أسس أرسخ وأبقى»⁽²⁾.

هذه كذلك مادة أخلاقية تحرم الظلم والتعدي والغدر بين الدول حتى لا تنعدم الثقة فتضيع الإنسانية: « إن السلام ضروري: أنت تستطيع، إذن يجب عليك: لا يجب وقوع أية حرب: لا هي بيني وبينك داخل الدولة الطبيعية، ولا هي فيما بيننا بصفتنا دول»⁽³⁾.

إن المواد الكانطية الماضية، تعتبر مواد تمهيدية أشبه بالنواهي، لكن هناك ثلاث مواد نهائية تنص على الشروط « الإيجابية» للسلم وهي:

أولاً: «يجب أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستوراً جمهورياً»⁽⁴⁾.

ثانياً: « يجب أن يقوم قانون الشعوب على التحالف بين دول حرة»⁽⁵⁾.

ثالثاً: « يجب أن يخضع الحق الكوسموسياسي إلى شروط الاكراه العالمي»⁽⁶⁾.

إن القراءة الفلسفية لهذه المواد، تجعلنا نؤكد التمشي الأخلاقي الكانطي حيث أن كل سلطة تشريعية لابد وأن يكون الشعب مصدرها ثم أنها منفصلة عن السلطة التنفيذية مما يستدعي وجود عنصر الحرية والمساواة وكل ذلك ينتج الأمن والإستقرار والسلام، فالنظام الدستوري يجعل المواطنين يتحملون

¹ - نقلا عن عثمان أمين: كانط إمانويل، مشروع للسلم الدائم، مرجع سابق، صص 11-12.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - Raynaud Philippe et Rials stéphane, Dictionnaire de philosophie politique, opcit, p262.

ترجمة خاصة

⁴ - كانط إمانويل، مشروع للسلم الدائم، مرجع سابق، ص 17.

⁵ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁶ - Raynaud Philippe et Rials Stéphane, Dictionnaire de philosophie politique, opcit, p263.

عبء إختيارهم للحرب على عكس النظام الديكتاتوري، الشمولي، الإستبدادي واللاديمقراطي، حيث يكون الحكم المطلق بيد الحاكم أو الديكتاتور الذي يجعل من الحرب ملهاة خاضعة لنزواته وساديته على غرار التجربة الهتلرية النازية.

« ومنه يجب أن نشغل وفقا لقاعدة: ما يمكن أن يكون لا يمكن أن يكون كما يجب أن يكون، وتطبيق الدستور (أو الجمهورية républicanisme لكل الدول مجتمعة) [...] ونستطيع أن نقول أن هذا الميثاق الخاص بالسلام العالمي الدائم لا يشكل جزءً ولكنّه الغاية القصوى لمعتقد الحق والقانون في حدود العقل البسيط»⁽¹⁾.

إن نظرية كانط في السلام ذات دلالات فلسفية وأخلاقية، فمن خلال تلك الشروط المعيارية التي أسس لها يمكن التأسيس لمشروع السلام العالمي اليوم، ولكن ذات المشروع قد يصطدم بجملة عوائق لا تسمح له بالتحقق على المسرح السياسي العالمي، كالعائق السياسي - الإيديولوجي الذي تكرسه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية، ومن خلال ذلك نتساءل :

هل المشروع الكانطي للسلام يبقى مشروعا تنظيريا معياريا ؟ أم أنه قد يجد إطارا سياسيا يجسده ؟ .

قد يكون مشروع تشومسكي في السلام العالمي، إطارا عقلانيا - ممارستيا لمشكلة السلام العالمي وإذا كان " كانط" قد طرح مشكلة السلام على مستوى أخلاقي معياري تنظيري، فإن تشومسكي يعالجها من منظار ممارساتي في الواقع السياسي للشعوب دون أن يهمل المعيار الأخلاقي لمشكلة الإنسان بإعتبارها مشكلة حضارية ومنه يعود بنا تشومسكي إلى الماضي، ماضي الحروب، مركزا على الخصوص على الحضور الأمريكي الملازم للتوترات الشرق - أوسطية لدعم الحليفة و الحبيبة إسرائيل، يقول: «... ازداد التحالف الاسرائيلي الأمريكي بعد حرب 1967 وبقيت إيران شريكا حيويًا وظلت بالمثل الممالك النفطية تقدم الدعم الضمني - وقزبت تلك الحرب العالم من مواجهة عالمية خطيرة، فبعد عام من حرب 1967 حذر " ماكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي آنذاك من خطر الإنحراف إلى الحرب حين كان الأسطول الأمريكي يطوق سفينة عسكرية سوفيتية في البحر المتوسط، وبدا محتملاً أن المواجهة قريبة

¹ - Raynaud Philippe et Rials Stéphane, Dictionnaire de philosophie politique, opcit, p262.

ترجمة خاصة

Mc Namara Robert *: (1916 - 2009) ، رجل أعمال و سياسي أمريكي، عمل كسكرتير بالدفاع مع الرئيس كينيدي.

خلال الفترة التي إحتلت فيها إسرائيل مرتفعات الجولان بعد وقف إطلاق النار حين كثر الاتحاد السوفياتي عن أنيابه مستهجنًا⁽¹⁾.

ثم يضيف مؤكداً: وحدّر رئيس الوزراء السوفياتي "كوسيجن" في حديثه للرئيس "جونسون" بقوله: « إذا كنتم تريدون الحرب فعليكم بإنتظارها قريبًا وكان الصراع العربي - الإسرائيلي في تلك الفترة مصدرًا للتوتر بين القوى العظمى، وكادت طبول الحرب العالمية تفرع في المنطقة»⁽²⁾.

و منه نتساءل: ما مستقبل الديمقراطية في ظلّ هذا الصراع؟ وكيف يتموضع السلام بين السياسي

و الأخلاقي؟

¹ - تشومسكي نعوم، النظام العالمي القديم والجديد، مصدر سابق ، ص304.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثاني: فلسفة السلام بين السياسي الممارساتي والأخلاقي.

وجه سنة 1955، كل من " برتراند راسل" و " أنشطين ألبرت" نداءً هاماً لكل البشرية، طالبين منها أن " تضع جانباً" كل أفكارها حول قضايا عدة وتقدر « نفسها على أنها عضو من نوع بيولوجي له خلفية تاريخية إستثنائية حيث لا أحد يتمنى زوالها»⁽¹⁾، ومن هنا يتساءل تشومسكي: « هل يمكننا أن نضع حداً نهائياً للعرق البشري؟ أو بمعنى آخر « هل يمكن التخلي عن الحرب؟»⁽²⁾.

ويؤكد أن العالم، اليوم، لم يتخلى عن الحرب، ولكن بالعكس، فإن القوى المهيمنة تمتلك الحق في القيام بها في إطار معتقد هو "الدفاع عن النفس المسبق" في حدود غير مُعلنه وغير دقيقة حيث القانون العالمي، الموثيق وقواعد النظام الدولي تفرض وبصرامة كبيرة على الآخرين تحت ألوان الفضيلة والأخلاقية، بينما تسقط كل الاعتبارات إذا تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذه التقاليد الإدارية عُرفت منذ الرئيس " ريغان رونالد" إلى الرئيس " بوش الثاني" وإلى غاية يومنا هذا³.

فالحرب سلاح ذو حدين ومُغالطة سياسية يكتنفها خبث كبير، حيث وكما يؤكد تشومسكي على لسان " ماك نامارا" (Mc Namara) في تعليق على الحرب الأمريكية ضد اليابان خلال الحرب العالمية الثانية: « إذا خسرنا الحرب، فإنه كان بالإمكان محاكمتنا على أننا مجرمي حرب»⁽⁴⁾، ويضيف: «... ما هو الشيء الذي يجعل الأمر لا أخلاقياً عندما نخسر الحرب ولا نربحها؟!»⁽⁵⁾.

لقد زاد الوعي العالمي، حسب تشومسكي، على ضرورة إقرار السلام، وكان ذلك بين سنة 1967 وسنة 1971، حيث تم التعبير عن ذلك في قرار مجلس الأمن رقم 242 في نوفمبر 1967، « الذي أكد عدم جواز إحتلال الأرض بالقوة وكذلك الحاجة إلى إقرار سلام عادل ودائم تحصل فيه كل دولة في المنطقة على حقها في حياة آمنة. كما دعا القرار إسرائيل إلى سحب قواتها المسلحة من الأراضي التي إحتلتها في النزاع الأخير وإنهاء كل الدعاوي والتخلي عن الاستعدادات للحرب واحترام حقوق السيادة

¹– Chomsky Naom, Les Etats manqués, Traduction : Paul Chemla, (Paris: éditions Fayard, 2007), p09.

²– Ibid, p09. ترجمة خاصة.

³– تشومسكي نعوم، الدول الفاشلة، إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، مصدر سابق ، ص09.

⁴– Chomsky Naom, la doctrine des bonnes intentions, traduction : Paul Chemla, (Paris: éditions Fayard, 2006), p75.

⁵– Ibid, p09. ترجمة خاصة.

ووحدة الأراضي للدول الأخرى وحققها في الحياة في أمن داخل حدود معترف بها دولياً وغير معرضة للتهديد»⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك كان لهذا القرار إجحاف حيث لم تكن هناك إشارة واضحة إلى الفلسطينيين ولم تشر الأمم المتحدة إلى دولة فلسطينية ولذلك رفضه الممتنعون (Rejectionist)؛ « لقد رفضت الدول العربية "السلام الكامل"، بينما رفضت إسرائيل الإنسحاب الكامل»⁽²⁾. ويكتشف تشومسكي عن أن السياسة التي تتبعها إسرائيل الآن مع السلطة الفلسطينية فيما يخص عملية السلام تعود بجذورها إلى الحركة الصهيونية، يقول: « ليست المسألة أن إسرائيل لا تريد السلام: فالكل يريد السلام، حتى هتلر. المسألة هي: بأي معنى؟ فمنذ بداياتها فهمت الحركة الصهيونية أن أفضل إستراتيجية لتحقيق أهدافها هي استراتيجية تأخير التسوية السياسية، في الوقت الذي تقوم فيه ببطء ببناء الوقائع على الأرض»⁽³⁾.

ويؤكد من جهة أخرى، أنه « في الوقت الذي تمضي فيه عملية السلام إلى ما لا نهاية، نجد إسرائيل ماضية في بناء المزيد من المستوطنات، ومصادرة الأراضي وتهويدها، وممارسة إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين»⁽⁴⁾.

وبشكل الثلاثي: الولايات المتحدة الأمريكية - إسرائيل - فلسطين، مثلثا خطيرا حيث: « الولايات المتحدة هي القوة العالمية العظمى، أما إسرائيل فهي مرتبة كرابع قوة عسكرية عالمية، وتلك وضعية إستراتيجية تحافظ عليها على المدى الطويل. وبالعكس، فالفلسطينيون، لديهم أمل قليل للبقاء وبالرغم من ذلك، هذه الأجزاء الثلاثة أغلقت على نفسها داخل مثلث مشؤوم، وبداخله هي تنجرف نحو الكارثة»⁽⁵⁾.

¹ - تشومسكي نعوم، النظام العالمي القديم والجديد، مصدر سابق، ص305.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ - تشومسكي نعوم، الحرب على غزة ونهاية إسرائيل، مصدر سابق، ص ص 07 - 08.

⁴ - Chomsky Naom and Ilan Pappé, GAZA in Crisis, Reflections on Isael's war against the Palestinians, (New York: published by Haymarket Books, 2010), p06.

⁵ - Chomsky Naom, the fateful TTriangle, the United states, Israel and the Palestinians, ترجمة خاصة. (London: PLuto Press, 1999), p743.

ويبدو أن المشكلة الفلسطينية هي مشكلة دون حل، على الأقل، على المستوى القريب أو المتوسط، لكن مخيال تشومسكي إهتدى إلى نوع من " الإنفراج" للأزمة- النواة* على غرار بعض المهتمين بأزمة الشرق الأوسط في أوروبا والإتحاد السوفياتي سابقًا، ومعظم دول عدم الإنحياز وبعض الدول العربية الرئيسية على غرار المملكة العربية السعودية ودول الخليج وأيدته منظمة التحرير الفلسطينية كما أيده الشعب الأمريكي بغالبية عظمى حسب بعض الاستطلاعات¹.

ويكمن الحل السياسي للمشكلة الفلسطينية حسب تشومسكي والذي سيرضى مبدأ حق تقرير المصير لكلا الطرفين ويتمثل في حل وجود دولتين.

و يُقدم لنا هذا الإقتراح- الحل: « وجود دولة إسرائيل بحدودها ما قبل حزيران 1967 تقريبًا، وإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع إعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا، أو ربما يكون هناك ترتيب آخر بهذا الشأن. ومن الممكن أن يترافق هذا مع وجود مناطق منزوعة السلاح وضمانات دولية من نوع ما، بيد أن ذلك ما هو إلا إطار لتسوية سياسية محتملة»⁽²⁾.

ويعترف بأن هذا الحل ليس هو الأفضل على الإطلاق، لكنه حلا واقعيًا تؤيده معظم دول العالم لكن هناك من يعارضه، سواء كان ذلك في العالم العربي مثل ليبيا وبعض عناصر منظمة التحرير الفلسطينية، كما أنه معارض بشدة من قبل زعماء الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، يقول: «... كما أن كل من الحزبين الرئيسيين في إسرائيل قد رفضاه تمامًا. فهما يرفضان وجود أية حقوق وطنية لتقرير المصير للسكان المحليين في فلسطين السابقة. فبإمكان هؤلاء أن يذهبوا ويستقروا في أية دولة عربية، في نظر إسرائيل، ولكن ليس لهم الحق أن ينتقلوا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة»⁽³⁾.

إذن عملية السلام واجهتها عراقيل عدة سواء كان ذلك من الطرف الأمريكي أو من الطرف العربي أو الإسرائيلي.

* الأزمة- النواة: تعني بها أن المشكلة الفلسطينية هي نواة كل المشاكل والصدمات والحروب الخطرة في العالم اليوم، فلا هناء ولا سلام ولا ديمقراطية ما لم تحل هذه المشكلة وهذا حسب رأينا، والخطورة كل الخطورة هي في نشوب حرب نووية قد تقضي على الإنسانية ككل.

¹- تشومسكي نعوم، تواريخ الانشقاق، مصدر سابق، ص94.

²- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

³-المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

فلقد نجح "كيسنجر" في جهوده لعرقلة السلام، حيث أرسى القواعد لتفضيل ما سماه بـ «الجهود» ويعني ألا تكون هناك أية محادثات، إنما مجرد استعمال للقوة. كما صرف النظر عن المبادرة السلمية الأردنية أيضًا. ومنذ ذلك الوقت، حافظت السياسة الأمريكية الرسمية على سياستها بالقبول بمبدأ الانسحاب المتفق عليه دوليًا- حتى فترة رعاية "كلنتون" الذي عمل فعلاً على إبطال قرارات الأمم المتحدة والاعتبارات الأخرى للقانون الدولي»⁽¹⁾.

ثم يضيف مؤكداً لفكرة عرقلة السلام من الطرف الأمريكي: «لكن السياسة الأمريكية من حيث الممارسة ظلت خاضعة للخطوط العامة التي رسمها "كيسنجر"، وهي التي تقضي بقبول اللجوء إلى المحادثات حين لا يكون هناك مفر منها فقط، كما حدث له بعد ما كاد يكون انهياراً تسببت فيه حرب 1973 التي يتحمل "كيسنجر" نصيباً كبيراً من المسؤولية عنها»⁽²⁾. وبالإضافة إلى هذا، فإن قيمة "اللاجئين الفلسطينيين" عند قادة إسرائيل هي أدنى من قيمة «البهائم»، من دون كرامة أو قيمة إنسانية حتى، «... فقد نصح "موشى دايان" * رئيس مجلس الوزراء الإسرائيلي بأنه يجب على إسرائيل أن تبين "اللاجئين" بوضوح أنه ليس لدينا حل لمشكلتكم، فأنتم ستستمرون بالعيش كالكلاب، أما من يريد منكم المغادرة فإننا سنسمح له بذلك، ثم سوف نرى ما الذي ستؤدي إليه هذه السياسة"، ولما تم الاعتراض عليه أجاب بأنه إنما يروي كلام "بن غوريون" * الذي قال: «إن أي إنسان يحاول الكلام عن المسألة الصهيونية من زاوية نظر أخلاقية لا يعد صهيونياً»⁽³⁾.

إذن، نسف مشروع السلام من الطرف الإسرائيلي واضح بيبين، «فمشروع مدريد- أو سلو ليس إلا تثبيتاً وتأكيداً على سيادة مبدأ القوة في العلاقات الدولية، سواء على مستوى صنع السياسة أو على مستوى الفكر والعقيدة»⁽⁴⁾.

¹ - تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، ترجمة حمزة المزيني، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2003)، ص160.

² - تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، مصدر سابق، صص 160-161.

* موشى دايان: (1915-1981)، رجل عسكري و سياسي يهودي.

* بن غوريون: (1886-1973)، أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل .

³ - تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، مصدر سابق، ص 161.

⁴ - تشومسكي نعوم، أوهام الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 07.

ويشيد "تشومسكي" باتفاقية "جنيف" (Genève) حيث يعتبرها برنامجاً مفصلاً لتبادل الأمن بشكل متساوٍ، فهي إتفاقية جيّدة ممكنة التحقق إذا ما ساندتها الحكومة الأمريكية، كما يجب على إسرائيل الخضوع لأمر القوى الكبرى في العالم، لكن خطة "بوش- شارون"، حول فك الإشتباك هي في الحقيقة خطة توسع- دمج، كما يدعو "شارون" إلى نوع من الانسحاب من قطاع غزة وفي هذا المعنى يقول " جيمس بينت" مستشهداً بكلمات وزير المالية- آنذاك- " نتنياهو" في صحيفة " نيويورك تايمز": « إسرائيل سوف تستثمر عشرات الملايين من الدولارات في مستوطنات الضفة الغربية»⁽¹⁾.

لكن هذه المستوطنات تتناقض مع خارطة الطريق التي بناها " بوش الأول" والداعية إلى وقف كل النشاط الإستيطاني. و« هناك معلم مهم وهو أن إنهاء إسرائيل لإحتلال قطاع غزة يتطلب تغييراً مماثلاً في السياسات في الضفة الغربية إذا أريد تحقيق مكاسب»⁽²⁾.

فالمشكلة الأساسية حسب " تشومسكي" تكمن الآن، في " واشنطن" « التي تقف بشكل لا هوادة فيه وراء رفض إسرائيل المتواصل لأية تسوية سلمية تقوم على أساس الإجماع الدولي الواسع، الذي يعاد عرض خطوته الرئيسة في " المبادرة العربية التاريخية»»⁽³⁾.

يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة داعمة للإرهاب المعولم، إن على مستوى المفهوم أو على مستوى الممارسة، من حيث أنها تؤسس فلسفياً لمفاهيم الصراع بين الحضارات، بين الأديان وبين الشعوب، ولعل تمسك " الصقور " الأمريكان في الكونغرس أو في البيت الأبيض أو كبار رجال الأعمال، بمبدأ الصراع ورفض أية مبادرة للسلام في العالم وخاصة في الشرق الأوسط، لهو دلالة قاطعة للحرب العالمية الدائمة (المعلنة وغير المعلنة)، ومن خلال ذلك تضيع الديمقراطية وتتماهى في اللا ديموقراطية. إن دعم الولايات المتحدة للإرهاب، حسب تشومسكي، لا يقتصر فقط على المستوى العسكري، بل يتعداه إلى المستوى السياسي- الدبلوماسي، منه مثلاً إستخدامها حق النقض ضد قرار مجلس الأمن الداعي إلى تطبيق خطة " متشل جورج" وإرسال مراقبين دوليين للإشراف على الحد من مستوى العنف، كما عارضته "إسرائيل"، بالإضافة إلى ذلك لجوء الولايات المتحدة إلى مقاطعة مؤتمر

¹- تشومسكي نعوم، مداخلات، ترجمة برهوم ونوال القصار سرياني، (عمان : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2007)، ص82.

²- المصدر نفسه ، ص83.

³- تشومسكي وآخرون، العولمة والارهاب، مصدر سابق، ص163.

عالمي في "جنيف"، بمعنى آخر عرقلته، وكان ذلك قبل عشرة أيام فقط من إستخدامها حق النقض ضد قرار مجلس الأمن، وكان هذا المؤتمر قد أقر بأن إتفاقية "جنيف الرابعة" تنطبق على المناطق المحتلة بمعنى أن كل ما تقوم به أمريكا وإسرائيل في المنطقة هو "مخالفة خطيرة لهذه الاتفاقية أي جريمة حرب"⁽¹⁾. وفي رده على سؤال بجامعة كاليفورنيا- باركلي في التاسع عشر من مارس من العام 2002: كيف تفسر التحول في سياسة الولايات المتحدة لدعم فلسطين وإحتمال إيجاد دولة فلسطينية؟ رد تشومسكي قائلاً: « أفسر ذلك بالطريقة ذاتها التي فسرت تحول سياسة الولايات المتحدة لتفكيك النظام العسكري وتسليمه إلى أندورا (Andorra)*. ومنذ أن حدث ذلك لم يعد هناك ما يُفسر. ليس هذا تحولاً في السياسة أبداً. إنها مهزلة كاملة. كل ما حدث هو أن " ديك تشيني"- يجوب الشرق الأوسط محاولاً الحصول على دعم الحرب المقبلة ضد العراق، وهي مهمة صعبة لأن ما من أحد يريد الحرب. والواقع أن غالبية الناس يكرهون الحرب.»⁽²⁾.

لقد صدر هذا التصريح قبل أن تشن الحرب على العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وكان تنبؤ تشومسكي بالحرب قد تحقق في الواقع، لكن ما يهم من هذه الفكرة، هو إزدواجية الحرب على الفلسطينيين، بمعنى أنها إسرائيلية في الظاهر لكنها أمريكية في الباطن: «... تذكروا أنه عندما تقرؤون "دبابات وطائرات إسرائيلية" لا بد من ترجمة ذلك إلى " دبابات وطائرات أمريكية" التي ترسلها الولايات المتحدة مع التأكد التام بأنها سوف تستخدم للغاية التي تنفذها حالياً. ويقود هذه الطائرات طيارون إسرائيليون، ولكننا نحن الذين نمول الجزء الأعظم من صناعة الدبابات، ونمول صناعة طائرات الهليكوبتر كلياً»⁽³⁾.

¹ - تشومسكي وآخرون، العولمة والارهاب، مصدر سابق ، ص165.

* Andorra: بلد أوروبي في الجنوب أو عند البعض هو في الغرب دون الولوج إلى البحر. يقع بالبريني les Pyrénées وتحده إسبانيا وفرنسا. هي أصغر دولة أوروبية ذات سيادة مساحتها 468 كلم² وبشعب حوالي 85458 ساكن. حسب إحصائيات سنة 2014 Andorra عاصمتها هي Andorra-la-vieille وهي أعلى عاصمة بفاة أوروبا (تعلو على مستوى سطح البحر ب: 1023 متر). اللغة الرسمية بأندورا هي اللغة الكاتالانية Catalan، كما يتكلم بعض الشعب اللغتين الإسبانية والفرنسية كذلك.

² - Chomsky Noam, Power and Terror, Post-9/11 Talks and Interviews, Edited by John Junker man and Takei Masakazu, (New York: Seven stories Press, 2002), p115. ترجمة خاصة.

³ - تشومسكي نعوم، القوة والإرهاب، جذورهما في عمق الثقافة الأمريكية، مصدر سابق ، ص143.

إذن، يتضح مايلي: أن القوات هي قوات أمريكية لكن إسرائيل هي قاعدة عسكرية متقدمة للولايات المتحدة خارج بلادها وهذه خطة إستراتيجية أمريكية لتحقيق قاعدة: الأرض مقابل السلام.

إذن، التحول الذي تكلم عنه "تشومسكي" يتعلق بذلك الطلب الذي قدمته الولايات المتحدة إلى إسرائيل كي تنهى أسوأ الأعمال الوحشية خلال زيارة « ديك تشيني»، ذلك لأن هذه الأعمال تفسد مهمته، وكان إقرار الولايات المتحدة لقرار صدر عن مجلس الأمن منذ أكثر من عشرين سنة أمر مثييراً لأن هذا القرار يقول: « إن لدى العالم الآن تصور حول وجود دولتين في المنطقة، إسرائيل ودويلة فلسطينية، ربما تكون بعيداً هناك في السعودية، في أي مكان من الصحراء، وهذا تصور للمستقبل وما يعنيه ذلك هو أن القرار لم يصل حتى إلى مستوى جنوب إفريقيا وهي في أسوأ عهدها العنصرية»⁽¹⁾. إن الرؤية الأمريكية لتسوية المشكلة لا تماثل حتى المشكلة العنصرية التي عانى منها الأفارقة، سابقاً، في جنوب إفريقيا بل وتتعداها بكثير، لأن أمريكا لا تزال تنسف التسوية الدبلوماسية كونها لازالت تحتفظ بالإنفرادية في هذه التسوية، « وما زال الأمر كذلك منذ خمسة وعشرين عاماً، فما زال الرئيس تلو الرئيس ينفرد بسد الطريق على الإجماع الدولي الواسع حول تسوية سياسية تشمل الجميع، وما برحت الولايات المتحدة مستمرة في سد الطريق حتى اليوم. فضلاً عن أن حكومة الولايات المتحدة ما فتئت ترفض السماح حتى بالإجراءات الأولية لتخفيض مستوى العنف»⁽²⁾.

ويتحدث عنوان على محطه (CNN) عن خطط « أوباما» بشأن الخطاب الذي « سيلقيه» في القاهرة بالقول: « إن أوباما يتطلع للوصول إلى روح العالم الإسلامي»⁽³⁾.

هناك محتوى متخفٍ وراء الموقف البلاغي أو بدقه أكثر، المحتوى المحذوف لهذه العبارة كما يرى " تشومسكي"، ومنه فقد « دعا "أوباما" العرب والإسرائيليين إلى عدم " توجيه أصابع الاتهام" إلى بعضهم بعضاً، أو عدم "نظر كل منهما إلى هذا الصراع بوجهة نظر أحادية الجانب"»⁽⁴⁾. ومن خلال هذا، فهناك جانب ثالث وهو حاضر دائماً، ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت وتلعب دوراً حاسماً في تغذية الصراع القائم، لكن "أوباما" لم يقدم أي دليل يثبت أن هذا الدور سيتغير أو حتى سيعاد النظر به

¹– Chomsky Noam, Power and Terror, opcit, pp116-117.

²– تشومسكي نعم، القوة والإرهاب، مصدر سابق، ص145.

³– تشومسكي نعم، الحرب على غزة ونهاية إسرائيل، مصدر سابق، ص77.

⁴– المصدر نفسه، ص78.

ومن خلال ذلك، فإننا يمكن أن نستنتج أن "أوباما" سيواصل طريق النزعة الرفضية (rejectionism) الأمريكية أحادية الجانب¹.

وبشهادة "تشومسكي"، فإن "أوباما باراك" معروف بذكاء مُتقد ومن حيث كونه بروفيسور في القانون، فإنه يختار كلماته بدقة مُتناهية، ولذلك يأخذه « تشومسكي » مأخذ الجد، لما يقول وما لا يقول، فكان خطابه الأول حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، خطابا هاما، في الوقت الذي عين فيه « جورج ميتشال » كمبعوث خاص للسلام في الشرق الأوسط².

لقد دعا "أوباما" في خطابه إلى حل سلمي لكنه كان غامضا، باستثناء موقفه من الاقتراح الآتي: « مبادرة السلام العربي تحتوي على عناصر بِنَاءة لتقوية المجهودات الجادة، لقد آن الأوان للدول العربية لتدعيمها وذلك بمساندة الحكومة الفلسطينية التي يرأسها "محمود عباس" والوزير الأول "سالم فياض"، كما يجب عليهم اتخاذ إجراءات للتطبيع مع إسرائيل ومحاربة المتطرفين الذين يهددوننا جميعاً»⁽³⁾.

إن مبادرة السلام العربي، تدعو إلى إعادة بعث العلاقات بصورة عادية مع إسرائيل وذلك في إطار حل للدولتين وذلك وفقا للاتفاق العالمي منذ سنوات كثيرة حيث أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تعطلانه منذ أكثر من خمس وثلاثين سنة⁴.

لكن ما يعرقل هذه المبادرة، هي تلك الاعتداءات العسكرية الهمجية المتواصلة من طرف إسرائيل على المناطق الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة، تاركين للفلسطينيين الفتات أو كما سماها " شارون ": «البانتوستان * bantonstans للفلسطينيين»⁽⁵⁾.

¹– Chomsky Naom and Ilan Pape, GAZA in Crisis, reflections On Israel's war against the Palestinians, opcit, p206. ترجمة خاصة

² – The Washington Post, 22 janvier 2009, www.washingtonpost.com /wp-dyn/Content/article /2009/01/22.

³ – Chomsky Noam, Futures proches, liberté, independence et imperialisme au XXI^e Siècle, traduction : Nicolas Calvé, (Paris: Lux Editeur, deuxième édition, 2011), p312.

⁴– Chomsky Noam, Hopes and Prospects, (Chicago : Haymarket Books, 2010), p280.

*البانتوستان: يعني اقليم أو قطعة أرضية أُعطيت لمختلف الاثنيات السود بجنوب افريقيا خلال حكم الآبارتايد.

⁵ – Chomsky Noam, Futures proches opcit, p312. ترجمة خاصة

وهنا توجد مقارنة بين الفلسطينيين والأفارقة السود بجنوب إفريقيا سابقا، حيث أن تلك الأراضي التي أعطيت للسود كانت بغرض العمل والإنتاج، لكن الهدف هو غير ذلك بالنسبة لإسرائيل حيث تبغي طرد الفلسطينيين من أراضيهم، ولذلك فالولايات المتحدة وإسرائيل، يعارضان وبشدة كل مبادرة سياسية لحل الأزمة: « فالحلقة الأخيرة من مسلسل الرفض، حدثت في شهر ديسمبر من عام 2008، أين الثنائي بطل الرفض، إقترعا ضد إقترح هيئة الأمم المتحدة الذي يعترف " بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني"- حيث كانت نتيجة الاقتراع 173 صوت ضد خمس أصوات منهم الولايات المتحدة وإسرائيل اللتان إختلقنا مبررات غامضة»⁽¹⁾.

لقد سكت "أوباما باراك" على بعض البناءات داخل القدس، لكنه يصرح « إنني أساند كل إلتزام جاد يهدف إلى الإقرار بدولتين تعيشان جنبا إلى جنب بكل سلام وأمن»⁽²⁾.

لكن "أوباما" سكت عن أمور أخطر من سابقتها، فلقد سكت على إستعمال إسرائيل لأسلحة أمريكية في حربها على قطاع غزة، مغتصبة في ذلك القانون الدولي وحتى بعض من قوانين الولايات المتحدة نفسها، كما سكت على إمداد "واشنطن" لإسرائيل بأسلحة جديدة وذلك بعلم مستشاري الرئيس المكلفين بمشكلة الشرق الأوسط. وعلى العكس من ذلك، بدأ "أوباما" صارما أمام عملية " تهريب السلاح" نحو قطاع غزة وطالب بوضع حد نهائي لها، مما يؤكد دعمه وموافقته التامة للإتفاق الذي حصل بين "كوندوليزا رايس"، (Condoleeza Rice) التي شغلت منصب أمين عام لدولة الولايات المتحدة، وبين "تزيبي ليفني"

(Tzipi Livni) التي شغلت منصب وزير الشؤون الخارجية لإسرائيل، وكان فحوى الإتفاق هو غلق الحدود بين مصر وقطاع غزة، « في واشنطن، حينما كانتا تهنئان بعضهما البعض، فهاتان "تبدوان غير شاعرتين بأنهما قامتا بغلق وتشميع إتفاق حول ممارسة تجارية غير قانونية والتي تمس حدود دولة هي مصر. في اليوم الموالي، صرح مسؤول سام من مصر بأن المذكرة خيالية ويوتوبية»⁽³⁾.

¹ – Chomsky Noam, Hopes and Prospects, opcit, p281.

² – Chomsky Noam, Futures proches, opcit, p313.

³ – Khalaf Roula, «obama should Tell Israel to face facts», (financial times: 19 Janvier, 2009), Chap, p12.

وعقب ذلك، تم تجاهل كل الإحتجاجات المصرية على هذا القرار، فمعاقبة " الغزابين" من طرف أمريكا وإسرائيل هو بسبب «عدم قدرتهم على ادراك معنى كلمة "الديمقراطية"»⁽¹⁾. على حد تعبير تشومسكي " .

إن تعيين "فياض" في منصب وزير أول كان دون إستشارة البرلمان الفلسطيني حيث تم القبض على عدد كبير من نواب البرلمان وأودعوا السجن دون تهمة محددة، فحسب بعض المصادر الاسرائيلية مثل جريدة (Haaretz) « فإن "فياض" هو أحد الوجوه غير المحددة في الحقل السياسي الفلسطيني، وعلى العكس من ذلك فإنه أحد السياسيين الفلسطينيين المحبوبين من طرف إسرائيل وكذلك الدول الغربية، في حين أنه لا يتمتع بأية قاعدة شعبية وإنتخابية في غزة والقدس»⁽²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد ذات المصدر، بأنه يتمتع بصداقة مع السيد (Dov Weisglass) وهو مستشار متطرف لشارون " . وعلى الرغم من كل هذا، فإن "فياض" مقدر على أنه صاحب كفاءة عالية وإخلاص من طرف بعض الأطراف التي تدعمه³. ولذا، فإصرار "أوباما" على شخص « عباس محمود» وشخص "فياض" هو دلالة على نموذج الديمقراطية المبتغى من طرف النخبة الغربية التي لا يمكنها أن تتحكم في جميع الأحداث والتي تتجاهل وقائع وحقائق في المنطقة لا يمكن في الحقيقة غض الطرف عنها مثل حقيقة إختيارات الشعب الفلسطيني السياسية بغالبيته وليس بمطلقيته لكل ذلك كرر "أوباما" بأنه « لا يمكن الإعتراف بالحكومة المنتخبة بقيادة " حماس" ... فإذا أرادت "حماس" السلام، فعليها قبول الشروط المحددة التي حددها الرباعي: الولايات المتحدة، الإتحاد الأوروبي، روسيا وهيئة الأمم المتحدة»⁽⁴⁾. وهذه الشروط هي:

أ- «الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.

ب- نبذ وترك العنف.

ج- الالتزام بالاتفاقيات السابقة»⁽⁵⁾.

1 – Chomsky Noam, Futures proches, opcit,p314. ترجمة خاصة

2 – Barak Ravid, Haaretz, 19 Janvier 2009, p02.

3 – Chomsky Noam, Hopes and Prospects, opcit, p282.

4 – Chomsky Noam, Futures Proches, opcit, p315.

5 – Ibid, p315. ترجمة خاصة

في هذا الخطاب، نقرأ ما هو متخفٍ، فحتى الولايات المتحدة وإسرائيل لا يمكنهما الالتزام بالشروط المذكورة مثل نبذ وترك العنف مما يعني أن هناك نية لبعث الفلسطينيين على المواصللة في استخدام «العنف» وبالتالي المواصللة في معاقبتهم وإبادتهم من طرف إسرائيل، لأن هذه الأخيرة رفضت الاقتراح الأساسي للرباعي المتمثل في خارطة الطريق حيث تم قبولها شكليا وذلك بإفراغها من محتواها عن طريق أربعة عشر تحفظاً وذلك بمساندة متخفية وضمنية من الولايات المتحدة. ولقد تكلم " كارتر " (Jimmy Carter1924-)، وهو رئيس سابق للولايات المتحدة الأمريكية، في أحد مؤلفاته عن فلسطين، عن هذا الرفض الإسرائيلي لخارطة الطريق والمؤيد ضمناً من طرف واشنطن، فبيّن أن « تحفظات إسرائيل المذكورة بجزئياتها في ملحق»⁽¹⁾. فكتاب "كارتر" سلط الضوء على هذه التحفظات، مما أدى إلى ظهور مجموعة من الاعتراضات والرفض، خاصة ترديده « لأسطورة 1982: حيث قامت إسرائيل بإحتلال لبنان أو جزء منه لكي تدافع عن نفسها ضد القصف بالروكيات (roquettes) من طرف منظمة التحرير الفلسطينية»⁽²⁾. وكانت البروبا غندا الإسرائيلية تأمل في تصديق النخبة الغربية المتقفة وكذلك وسائل الاعلام الغربية لهذه الحكاية المغلوطة وبالتالي فإسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها بالرد العسكري الشديد « مثلما فعلت في قطاع غزة سنة 2008، حتى وإن كان عدد القتلى بين خمسة عشر ألفاً إلى عشرين ألف قتيل لبناني وفلسطيني»⁽³⁾.

بالإضافة إلى ذلك، تحطيم جزء هام من جنوب لبنان وبيروت، ولذلك فمسؤولي البروباغندا الإسرائيلية كانوا على درجة عالية من الغبطة والسرور مؤكدين بأن إسرائيل كانت في حالة شرعية للدفاع عن النفس. وإذا تتبعنا منطق الرئيس الأمريكي "أوباما" فإن « لا الولايات المتحدة الأمريكية، ولا إسرائيل، يمكنهما أن يكونا حاملي للسلام العالمي»⁽⁴⁾. بل إنه ليصف منظمة « حماس » على أنها: « منظمة إرهابية هادفة إلى تدمير إسرائيل»⁽⁵⁾، حتى يمكن القول أنه يعمم ذلك على جميع اليهود، لذلك فهو يقبل وبصمت شديد شديد أن الولايات المتحدة وإسرائيل، يسعيان إلى تدمير كل دولة فلسطينية " دائمة"، وأنهما يبذلان قصارى

1 – Carter Jimmy, Palestine : la paix, pas l'apartheid,(Paris: L'archipel, 2007), p52.

2 – Ibid, p52

3 – Chomsky Noam, futures proches, opcit, p195.

4 – Chomsky Noam, Hopes and Prospects, opcit, p283.

5 – Chomsky Noam, futures proches, opcit, p315.

جهودهما لتحقيق ذلك،¹ على الرغم من أن حركة "حماس" كانت تنادي في كل مرة للحوار وإيجاد حل للدولتين معًا وفقًا للتوافق العالمي وذلك ما صرح به عدة مرات الوزير الأول « إسماعيل هنية»، لكن « أوياما» يؤكد في كل مرة: « دعوني أكون صريحًا: الولايات المتحدة تحافظ وبقوة على سلامة إسرائيل. نحن ندعم دائما إسرائيل في حقها على الدفاع ضد تهديدات جدية وخطيرة»⁽²⁾.

يبدو واضحا الدعم الأمريكي الأعمى لإسرائيل وتجاهل حق الشعب الفلسطيني، كشعب له كيان، من الدفاع عن نفسه ضد المخاطر التي تحيط به يوميا والهادفة إلى إزالته من الوجود.

إذن، أعتقد أن معادلة السلام/الديمقراطية ستبقى إشكالية مطروحة في الراهن الساسي، فالسلام مفهوم أخلاقي والديمقراطية مفهوم سياسي، فهل يمكن حقيقة التأسيس للديمقراطية من خلال السلام؟.

تبقى الإجابة على ذات السؤال معلقة ومرهونة بالتناقض الموجود في عالم السياسة بين ماهو كائن وما يجب أن يكون، بين المعيار الواقعي الممارساتي والمعيار الأخلاقي الجوبي، فكل السياسيين ينشدون السلام ولكن بمعاني مختلفة وتلكم هي المشكلة المستعصية والتي عبر عنها " أركون محمد " برهانات المعنى .

من خلال إشكالية السلام/الديمقراطية يمكننا إستنتاج مايلي:

1- السلام في مفهومه القديم ملازم لحالة الحرب، من حيث أن الحرب غايتها تحقيق السلام، وكأن الحرب حتمية تاريخية وأنطولوجية وكانت مرتبطة بأطماع إقتصادية توسعية، كما كانت مرتبطة بالسيكو-إيديولوجي، كفكرة الزعامة والشوفينية وعنصر التفوق العرقي (فكرة الإمبراطورية، الإستعمار، النازية، الفاشية... إلخ).

2- تأشكل مفهوم السلام بمفهوم الإيديولوجيا، فالصراع الإيديولوجي حروب غير معلنة كالحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الليبرالي، وحروب معلنة كالحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وتصاعد للنزعة الرفضية (Rejectionism) في السياسة الداخلية الأمريكية ضد أي مشروع للسلام في الشرق الأوسط، يعد إعلان للحرب الدائمة.

¹ - Chomsky Noam, futures proches, opcit, p315.

² - Ibid, p315. ترجمة خاصة.

3- المنطق السياسي الأمريكي هو منطق معادي تماما لأي مشروع سياسي في العالم الراهن، كونه مرتبط بالضرورة الإيديو-سياسية المتعلقة بالمشروع الإسرائيلي.

ولذلك يبقى السلام مجرد مفهوم سياسي معياري أو ذريعة سياسية لفرض إيديولوجية الهيمنة مما يؤشكل الديمقراطية في بعدها الأخلاقي ويفتح المجال لإنتصار السياسي على الأخلاقي وتهديد مصير الإنسانية.

ولكل ذلك نتساءل عن الديمقراطية المزعومة التي تروج لها البروباغندا الأمريكية:

هل الديمقراطية الأمريكية هي مجرد شعار سياسي هدفه المغالطة السياسية العالمية؟

وهل هذه الديمقراطية تحمل في طياتها بذور فناءها؟ ذلك ما سنحلله في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: تهافت الديمقراطية الأمريكية.

تمهيد:

بعد معرفتنا للعلاقة الموجودة بين السياسة العالمية الأمريكية وظاهرة الإرهاب، وبعد توصلنا إلى إكتشاف بعض البراديغمات السائدة في الحقل السياسي الممارساتي، كالهيمنة، القوة، البروباغندا الأمريكية والغربية المتحالفة معها، بالإضافة إلى البراديغم النيوليبرالي وعلاقته بالسياسة العالمية، وكلها عوائق ضد الديمقراطية الحقيقية المنشودة من طرف كل الشعوب المقهورة والتي تتناقض مع الديمقراطية الأمريكية المزعومة التي جعلت منها الدعاية الأمريكية، المنهج السياسي الوحيد الذي ينقذ الإنسانية من الدمار والخطر القادم.

ومنه: هل الديمقراطية، على الطراز الأمريكي، تتألق وتجد لها أصداء في العالم السياسي أم أنها تنهافت؟ وما تداعياتها على باقي الديمقراطيات في العالم؟ وما موقف تشومسكي من ذلك ؟

المطلب الأول: الديمقراطية و ايدولوجية الأمركة.

لقد أعلن "تشومسكي" في إحدى مقالاته عن " أمركة العالم" أنه: « في إحدى حلقات "مسخرة واشنطن" والتي أدهشت العالم، كتب أحد الصينيين مُعلقاً: إذا عجزت الولايات المتحدة عن التصرف كدولة مسؤولة في النظام العالمي، إذن يمكن للعالم أن "لا يتأمرك dés-américaniser" وينفصل تماماً عن هذه الدولة المارقة التي تشكل القوة العسكرية المهيمنة، هذه القوة التي تفقد يوماً من مصداقيتها في شتى المجالات»⁽¹⁾.

إن حديث عظمة أمريكا، عقيدتها وسياستها ومأساتها هو حديث مزدوج، فمن جهة كانت أمريكا هي بلد الأحلام، بلد الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، «.... وبذلك، فإن أمريكا هي بلاد المستقبل التي سنتجلى لنا فيها، في القادم من العصور، أهمية تاريخ العالم وهي البلاد التي يحنّ إليها كل من سئم مخازن التسليح التاريخية في أوروبا القديمة. ألم يقل نابليون: تزعجني أوروبا القديمة هذه»⁽²⁾.

لكن من جهة أخرى، فهي رائدة الهيمنة في العالم من خلال ترسانتها العسكرية وسياستها الخارجية التي تدعم العدوان والإستغلال والإمبريالية، فهي لا تطاق من حيث العلاقات الإنسانية وفقاً للمبادئ الأخلاقية: « الأمم مثل الأفراد الذين يمكن أن يكونوا أبرياء تماماً في نظر أنفسهم، إلا أنهم لا يطاقون في علاقاتهم الإنسانية»⁽³⁾.

إن الأطروحة الأمريكية هي مجموعة مقترحات ومساائل بشأن أمريكا ، تقدمها الأمة لنفسها وللعالم الخارجي، ولقد كتب " إيمرسون رالف والدو " * عن الإلتزام بالمبادئ الأمريكية للحكم على أنه شكل من أشكال إعتناق الدين. إن هذه الأطروحة وبما يرافقها أحيانا من أساطير قومية هي أساس القومية الأمريكية، يقول " فروم دفيد " *: « نظرياً، كل من يتقبل الأطروحة الأمريكية يمكنه أن يصبح أمريكياً، بصرف النظر عن اللغة والثقافة والأصل القومي، كما يمكن لأي شخص أن يصبح سوفياتياً إذا تقبل

¹ - Chomsky Noam, « Des-américaniser " le monde, <http://www.noam-chomsky.fr/desaméricaniser> - le-monde - 2013" ترجمة خاصة "114.

² - هيغل ج.وف: فلسفة التاريخ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، (القاهرة: دار التنوير، (د ط)، الجزء 13، 1973) ص114.

³ - Niebuhr Reinold, the Irony of American History, (New York: Scribner, 1952), p42.

* إيمرسون رالف والدو : Ralph waldo Emerson (1882-1803) أديب، فيلسوف وشاعر أمريكي، كان رئيساً للحركة المتعالية الأمريكية بداية القرن التاسع عشر. عن الموقع:

<https://fr.wikipedia.org/wiki/Ralph-waldo-Emerson>

** فروم دفيد Frum David: ولد سنة 1960 ب: تورنتو Toronto وهو كاتب خطابات الرئيس الأمريكي "جورج ولتاريوش" George.w.Buch وهو أحد أقطاب التيار المحافظ الجديد، وعضو American Enterprise Institute.

الشيوعية»⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبادئ الأمريكية تحمل طابعا كونيا وتاريخيا، فهي قابلة للتطبيق على كل المجتمعات في كل مكان وزمان على حد تعبير " دوتوكفيل"^{*}: « إن الأمريكيين مجمعون على المبادئ العامة التي يجب أن تحكم المجتمع البشري»⁽²⁾. هذه الفكرة لا تزال صالحة إلى يومنا هذا كما كانت منذ سنة 1830، إذن هذه المجموعة من الفرضيات هي في الأساس متفائلة حيث: « تقترح أن الولايات المتحدة قد أنجزت أرقى مستوى ممكن من أشكال النظام السياسي، وأن هذا النظام العظيم يمكن توسيعه ليشمل الإنسانية جمعاء قبل قرون من قيام " فوكوياما فرانسيس " بإعادة صياغة هذه الجملة، فإن اعتقادا ما بأن أمريكا تمثل نهاية التاريخ كان شائعاً في الفكر الأمريكي وهو لا يزال أقوى في اللاوعي الأمريكي.

«أنا وحدي أمثل السعة في ذرى الزمان، هكذا عبّر "والت ويطمان" عند الحديث عن وطنه.»⁽³⁾

ولقد أكد "هوفستاتر ريتشارد"^{**} أن: « قدرنا بإعتبارنا أمة أن لا تكون لدينا إيديولوجيات، بل أن نكون نحن إيديولوجية»⁽⁴⁾.

إن هذه الأطروحة تشكل "القوة اللينة" لأمريكا في العالم ولدورها كإمبراطورية حضارية، «فالعقيدة

¹ - Frum David, Dead Right, (New york : Basic Books, 1994), p130. ترجمة خاصة.

* دوتوكفيل ألكسيس: De Tocqueville Alexis (1805-1859) ولد بباريس من عائلة نبيلة، درس بالسوربون إشتهر بكتابه: في الديمقراطية في أمريكا، كما أصدر كتاب آخر حول: الدولة الإجتماعية والسياسية لفرنسا قبل وبعد سنة 1789. زار الجزائر للمرة الثانية سنة 1846 وأصدر الجزء الثاني من كتابه: في الديمقراطية في أمريكا سنة 1840.

² - De Tocqueville Alexis, De la démocratie en Amérique, (Paris: editions Flammarion, Tome II, 1981), p21.

³ - ليفن أناتول، أمريكا بين الحق والباطل، تشريح القومية الأمريكية، مرجع سابق، ص 128.

^{**} هوفستاتر ريتشارد: Richard Hofstadter (1916-1970) هو مؤرخ أمريكي عرف بكتابه:

Anti-Intellectualism in American life

تحصل على جائزة Pulitzer سنة 1964 عن الموقع:

<https://wikipedia.org/wiki/Richard-Hofstadter>

⁴ - Hans kohn, American Nationalism : an Inter-pretative Essay, (New York: Mc millan, 1957), p13. ترجمة خاصة.

الأمريكية شكلت بعمق قواعد سلوك السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الماضي كما في الحاضر»⁽¹⁾.

حدد "دوتوكفيل" أهم العناصر الجوهرية للعقيدة الأمريكية والقومية المدنية الأمريكية وتتمثل في: «الإيمان بالحرية، الدستور، القانون، الديمقراطية، الفردانية، المساواة الثقافية والسياسية، قد بقيت في جوهرها على ما هي عليه طوال أغلب تاريخ أمريكا»⁽²⁾.

إن هذه المبادئ، لها جذورها التاريخية في عصر التنوير، بالإضافة إلى كونها مشتقة من التقاليد الفلسفية الإنجليزية، كفلسفة " لوك جون " الليبرالية بحكم المرجعية الثقافية الأنجلو ساكسونية. لكن المساواة الاقتصادية ليست جزء من العقيدة الأمريكية، «لأنها إقترنت بالإيمان بالتفوق المطلق لرأسمالية حرية السوق، وبالفرض الاقتصادية غير المحدودة والنزعة الإستهلاكية»⁽³⁾.

فبالإضافة إلى المشكلة الاقتصادية، كونها غير قائمة على المساواة، بل على الربح والمنافسة، هناك كذلك مشكلة "وضعية المرأة" أو "حقوق المرأة"، التي يعارضها عدد لا يستهان به من الأميركيين، إن سرا أو علنا؛ وعلى الرغم من ذلك، فهناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل النموذج الوحيد للحدثة الناجحة، حيث «يرى الأميركيون أن التاريخ يسير بشكل مستقيم وأنهم يقفون على تخومه الحادة كمثلين للجنس البشري كله»⁽⁴⁾.

إن محتويات العقيدة الأمريكية لم تعد مقتصرة اليوم على أمريكا فقط ، بل إنتشرت خارج الحدود الأمريكية حيث أن أغلب معتقداتها صار يحملها مواطنو الديمقراطيات الأخرى بمعنى أغلبية سكان العالم:«تشكل الديمقراطية الأمريكية جزء من العالم السفلي للدول الديمقراطية الغربية، كما هي الرأسمالية الأمريكية، بالرغم مما فيها من سمات خاصة جدا، متلازمة بشكل وثيق مع النظام الرأسمالي العالمي كليا»⁽⁵⁾.

¹ - Hunt .H. Michael, Ideology and U.S Foreign Policy, (New Haven : yale University Press, 1987), p 125.

² - De Tocqueville Alexis, Democracy in America, Translated by : Henry Reeve ; Introduction by Joseph Epstein, Bantam Classic,(New York: Bantam Books, 2000), p 544. ترجمة خاصة.

³ - ليفن أناتول، أمريكا بين الحق والباطل، مرجع سابق، ص 130.

⁴ - Fitz Gerald Frances, Fire in the lake : the Vietnamese and the Americans in Vietnam, (New York: Vintage Books, 1973), p09. ترجمة خاصة.

⁵ - ليفن أناتول، أمريكا بين الحق والباطل، مرجع سابق، ص 131.

لكن "هنتغتون سامويل"* يؤكد على الإستثناء الذي تشكله أمريكا من بين كل القوميات الأخرى وحتى القريبة منها: «من الممكن التحدث عن مجموعة من الأفكار السياسية التي تشكل "الأمركة" (Americanism) بمعنى لا يمكن أبدا التحدث به عن النزعة البريطانية (Britishism)، أو "الفرنسية" (Frenchism)، أو الألمانية (Germanism)، أو اليابانية (Japaneism)، فالأمركة بهذا المعنى يمكن مقارنتها بالإيديولوجيات والأديان الأخرى. بمعنى أن رفض الأفكار الأساسية لهذه العقيدة يجعلك "غير أمريكي"... هذا التماهي للقومية مع العقيدة أو القيم السياسية يجعل الولايات المتحدة عمليا فريدة من نوعها»⁽¹⁾.

ألا يبدو "هنتغتون" شوفينيا؟!!

قد يكون كذلك على الرغم من "التفوق" الأمريكي اليوم، في شتى المجالات، لكن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية هي حاملة "حقوق الإنسان" في العالم كما تحمل أساطيلها الطائرات الحربية المتطورة عبر المحيطات.

بعد خمسة أيام من سقوط تمثال "صدام حسين" في ساحة الفردوس ببغداد، ظهر مقدم البرامج التلفزيونية "دان راذر" في برنامج "لاري كينغ مباشر" على شاشة سي.أن.أن (CNN)، ليشدد على ولاءه المهني: «أنظر .. أنا أميركي..»⁽²⁾، ثم قال مضيفا: «أنا لم يسبق لي أن مازحت أحدا بقولي إنني أممي أو أي شيء من هذا القبيل. حتى يكون وطني في حرب، أريد لوطني أن ينتصر، مهما كان من شأن تعريف كلمة "ينتصر"، فالآن لا يمكنني ولا أريد، أن أقول بأن التغطية يمكن أن تكون من دون حكم مسبق في هذا الشأن، أنا صاحب حكم مسبق بالتأكيد»⁽³⁾.

* هنتغتون سامويل Huntington samuel: (1927-2008) برفيسور أمريكي للعلوم السياسية وصاحب كتاب: صدام الحضارات، بدأ التدريس بجامعة هارفارد وعمره 23 سنة. كان عضوا بالمجلس الوطني للأمن بإدارة "جيمي كارتر"، أصدر 17 كتابا و90 مقالا علميا تناولت قضايا سياسية مختلفة منها السياسة الأمريكية، الديمقراطية، السياسة العسكرية وكذلك سياسة التنمية والتطور، صرح عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر: «هذه الأحداث أعطت مصداقية لنظرياتي وكنت أتمنى أن يكون غير ذلك». عن الموقع: <https://fr.wikipedia.org/wiki/samuel-huntington>

¹ - Huntington Samuel P, American Politics: the Promise of Disharmony, (Cambridge, MA Belknap Press; Harvard University Press, 1981), pp 23-25. ترجمة خاصة.

² - نورمان سولومان، في: أخبرني أكاذيب، كتاب جماعي، تحت إشراف دايفيد ميلر، ترجمة إبراهيم العريس، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2007)، ص 241.

³ - المرجع نفسه، ص 241.

كانت الإدارة الأمريكية في كل مناسبة تروج للديمقراطية، حرية الكلمة، حقوق الإنسان، ثم إنها تبني علاقات دبلوماسية مع حكومات دول أخرى على أساس مدى إحترامها، وإذا كان جوهر الديمقراطية هو تنفيذ إرادة الأغلبية، ومنع إستبداد الأقلية، سواء كانت تلك الأقلية ملكية أو حزبية، أو بالطبع فردية في صورة زعيم ملهم، ويؤكد تشومسكي أنه «قلما تجد كتابا أكاديميا غريبا عن الديمقراطية، إلا وتراه يذكر - غالبا بفخر- ديمقراطية أثينا القديمة حيث تمتع في تلك الديمقراطية أقل من سبع السكان بحق الإنتخاب والإشتراك في الحياة السياسية، أما الأغلبية الكاسحة الباقية، فكانت ما بين عبيد إلى أجراء، إلى ناقصي الأهلية من النساء والرجال»⁽¹⁾.

ومن خلال هذا النص، ينتقد تشومسكي الديمقراطية الأمريكية القائمة حسبه على عناصر في أصلها لا ديمقراطية.

إذ يمكن الرجوع إلى المرجعيات الثقافية والفكرية للديمقراطية الأمريكية من خلال بعض أقوال الآباء المؤسسين منها: «الشعب حيوان كبير»⁽²⁾، ثم «الشعب كالمصاب بعمى الألوان، فكيف نعهد له في إختيار اللون»⁽³⁾، وكذلك: «عندما تنتهي الإنتخابات، تبدأ العبودية»⁽⁴⁾.

فإذا تأملنا هذه الشعارات واعتبرناها كبنية فكرية في «العقل الأمريكي» نستطيع أن نفهم ما أشار إليه تشومسكي سابقا على لسان "ليمان والتر" ما سماه: ديمقراطية المشاهدين، حيث مهمة الشعب هي الإنتخاب فقط دون المشاركة في العملية السياسية بكل روح ديمقراطية. ولقد أكد "دوتوكفيل ألكسيس" أنه: «... ينذر أن يوضح أقدر الرجال على الشؤون العامة، ولما وصلت الولايات المتحدة، دهشت أن أجد بين المواطنين عددا كبيرا من ذوي العقول الراجحة والمواهب المختارة. وقليل جدا منهم بين رؤساء الحكومة. ولا يخفى أنه من الحقائق الثابتة أن أقدر الرجال في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ينذر أن يوضعوا على رأس إدارة الشؤون العامة»⁽⁵⁾.

¹ - تشومسكي نعوم، ماذا يريد العم سام، مصدر سابق، ص ص 73 - 74.

² - المصدر نفسه، ص 74.

³ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ - DeTocqueville Alexis, de la démocratie en Amérique, (Paris: édition GF Flammarion, Tome I, 1981), pp 284-285. ترجمة خاصة.

يؤكد "تيم وايز"* بأنه إذا كانت الديمقراطية تعني «مبدأ المساواة في الحقوق، والفرص والمعاملة، أو ممارسة هذا المبدأ ، فإن هذا المبدأ لا يستوي إذا ما تخيلنا أن الولايات المتحدة ألغت الدستور الأمريكي أو ربما لم يكن لها دستور ابتداء، فليس هناك لائحة للحقوق، وليس هناك ضمانات كحق التعبير الحر، وحرية التجمع، وسيادة القانون؟!»⁽¹⁾

ويفترض مجموعة من التصورات ثم يقارنها بالديمقراطية الأمريكية منها: أن نتصور مثلا أن مجلس النواب الأمريكي أصدر قانونا قرر فيه أن الولايات المتحدة سوف تعرف بدءا من الآن، بأنها دولة مسيحية ومنه سيمنح المسيحيون أولويات خاصة في العمل والإقتراض وملكية الأرض، ثم نتصور إقرار بعض القوانين الجديدة التي ستمنع بعض الجماعات العرقية والدينية من امتلاك الأراضي في بعض المناطق المحددة من الوطن، وتجعل من المستحيل على المنتمين إلى الأقليات العرقية شغل بعض الوظائف المحددة أو العيش في بعض الأماكن المحددة، ثم نتصور معا، دائما، وكرد فعل على بعض التهديدات الأمنية الداخلية، بسن بعض القوانين الجديدة في مجلس النواب ومجلس الشيوخ لكي تسمح بتعذيب أولئك المعتقلين المهتمين بالتخريب، وكذلك اعتقال مثل هؤلاء المتهمين لفترات طويلة دون محاكمة وأحيانا دون أن توجه إليهم تهمة رسمية، فهل يمكن القول بأن أمريكا دولة ديمقراطية، إذا ما راعينا تعريف الديمقراطية الذي أوردناه سابقا؟².

يجيب "تيم وايز": «بالطبع لا: ومع هذه كله، يستعمل هذا المصطلح بشكل متكرر لوصف إسرائيل كما في عبارة: الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»⁽³⁾.

إذن، يبدو أن الديمقراطية على الطراز الأمريكي هي الأنموذج العالمي الذي يحتذى به عند الغرب وقد لحقت بها كذلك إسرائيل.

* تيم وايز Tim wise هو « Tim » wise Timothy Jacob مولود سنة 1968، هو أمريكي ناشط ضد العنصرية و كاتب منذ سنة 1995، قدم أكثر من ستة مئة (600) خطاب عبر الولايات المتحدة الأمريكية.

على الموقع: <https://en.wikipedia.org/wiki/Tim-wise>

¹ - تيم وايز في ، تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، مصدر سابق ، ص203.

² - المصدر نفسه ، ص304.

³ - المصدر نفسه الصفحة نفسها.

ويرجع "تشومسكي" إلى الديمقراطية الأمريكية من خلال أنموذج الرئيس " كلنتون بيل " * حيث فاز الرجل بإنتخابات الرئاسة مرتين، وقبلها حكم ولاية "أركانسو" عدة مرات، فهو سليل وريث وخبير النظام، لكنه صرح ذات مرة: «لقد خذلنا نظامنا السياسي. فواشنطن تهيمن عليها المصالح القوية والبيروقراطية، والكلام هنا على المديرين والرؤساء، أما الموظفون والعمال فهم سلعة تباع وتشتري في سوق العمل»⁽¹⁾. وبالإضافة إلى نموذج "كلنتون" والجميع يعرف كيف كانت نهايته، بفضيحة جنسية داخل البيت الأبيض، يرجع "تشومسكي" إلى جيفرسون توماس ** حيث في أواخر حياته (توفي عام 1826) كان "جيفرسون" قد تحدث بمزيج من القلق والأمل عما كان قد تم إنجازه وكان ذلك بمرور حوالي خمسون سنة على إعلان إستقلال أمريكا، حيث ميز بين مجموعتين: "الأرستقراطيين" ومجموعة "الديمقراطيين"، إذ يعرف الأرستقراطيين: «أولئك الذين يخشون الناس ويرتابون فيهم ويرغبون في سحب السلطات كلها منهم إلى أيدي الطبقات الأعلى»⁽²⁾، أما الديمقراطيون فهم: «أولئك الذين يتماثلون مع الناس، ويتقون بهم، يدلونهم، ويعتبرون أنهم الأكثر صدقا وأمنا، وبرغم ذلك فإنهم ليسوا المستودع الأكثر حكمة للمصلحة الشعبية»⁽³⁾. ويحلل تشومسكي ذلك بإتهام الديمقراطيين بأنهم يصبون إلى السيطرة على الناس لأنهم لا يتخذون القرارات الصحيحة، بينما الأرستقراطيين يولون الأمر للطبقات العليا التي هي جديرة بالحكم، فالنتيجة واحدة رغم إختلاف النظرة.

* - كلنتون بيل Bill clinton وحقيقة إسمه هي: William Jefferson clinton, né william Jefferson Bythe III، ولد سنة 1946 بأركانساس وهو رجل دولة أمريكي، كان سنة 1993 إلى غاية 2001 الرئيس الأمريكي الثاني والأربعين (42) تزوج من هيلاري رودام Hillary rodham سنة 1975 هو رمز للديمقراطيين الجدد ومجدد في الميدان الفلاحي والإتصالات، كانت فترة رئاسته موسومة بالإنفتاح الإقتصادي وتوسعه والتأكيد على إتفاقية التبادل الحر للشمال الأمريكي ALENA والتدخل العسكري بهاييتي Haiti، وإتفاقيات أوسلو oslo، وتدخل فرق حلف الشمال الأطلسي OTAN بكوسوفو Kosovo وكذلك أول هجوم على برج التجارة العالمية سنة 1993 والإعتداءات على القنصليات الأمريكية بكينيا وتانزانيا، كما عرفت مرحلته فضائح كفضيحة white water وقضية "مونيكا لوينسكي" lewinsky.

عن الموقع: <https://fr.wikipedia.org/wiki/bill-clinton>

¹ - تشومسكي نعوم، ماذا يريد العم سام، مصدر سابق، ص ص 75-76.

** - جيفرسون توماس: Thomas Jefferson (1743-1826) رئيسا ثالثا للولايات المتحدة للفترة (1801-1809) وهو

محرر وثيقة إعلان الإستقلال الأمريكي. https://fr.wikipedia.org/wiki/Thomas_Jefferson

² - تشومسكي نعوم، ضبط الرعاغ، حوارات مع دفيد بارساميان. مصدر سابق، ص 229.

³ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

يقول: «تشير الحملة الرئاسية -فقط- إلى العجز الديمقراطي الشديد في أقوى دولة في العالم. فالأمريكيون يستطيعون أن يختاروا مرشحين من حزب رئيسي ، ولدوا أثرياء ومن قوة سياسية، التحقوا بجامعة النخبة نفسها، وانضموا إلى المجتمع السري نفسه الذي يعلم الأعضاء عن نمط الحكام وأساليبهم، ويستطيعون أن يخوضوا الانتخابات لأنهم يحصلون على تمويل من القوى المؤسسية نفسها»⁽¹⁾. ومنه فالديمقراطية الأمريكية مريضة من الداخل وبالتالي وجب إعادة إحياء العملية الديمقراطية من داخل أمريكا نفسها، «والمفارقة التي لا مفر منها، أن الولايات المتحدة، المنخرطة منذ زمن طويل في مغامرات "إقامة الديمقراطية"، في كل أنحاء العالم، في أمس الحاجة إلى إحياء العملية الديمقراطية في الوطن»⁽²⁾. ويضرب لنا تشومسكي مثالا عن "اللعبة الديمقراطية المزدوجة" داخل الولايات المتحدة الأمريكية بالانتخابات الرئاسية السابقة التي خاضها الرئيس السابق: "بوش الثاني"، باستخدام وسائل غير ديمقراطية للفوز بها: «والى جانب المرشحين البدلاء، هناك القضية الفعلية المباشرة "بوش" مقابل "كيري" ، وليس أمرا مثيرا للدهشة أن "بوش"، يتمتع بميزة تمويل رئيسية يتفوق بها على "كيري". وذلك بفضل الهدايا غير العادية التي يقدحها على الأثرياء جدا وعلى قطاع الشركات، وسجله الممتاز بإلغاء التشريع التقدمي الذي نجم عن كفاح شعبي قوي على مر السنين. وقد يفوز "بوش" إلا إذا تغلب حشد شعبي قوي جدا على هذه المزايا الهائلة والحاسمة دائما»⁽³⁾.

وإذا أسقطنا هذا الحكم على واقع الحال السياسي الأمريكي، فإننا سنفهم اللعبة الديمقراطية الأمريكية على أنها مجرد "تمثيلية" للضحك على الأذقان، فالسيد " كيري" لا يزال إلى اليوم، شخصية هامة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من استخلاف الرئيس " أوباما" للرئيس " بوش جورج ". فور انتهاء الانتخابات الرئاسية أصبحت كلمة "تاريخي" على كل لسان، لأن وصول عائلة سوداء إلى البيت الأبيض حدث تاريخي بحق.

¹ - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق ، ص 93.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

* - كيري جون: John Kerry (1943-) سياسي أمريكي وهو وزير خارجية الولايات المتحدة الثامن والستون، كما شغل منصب سيناتور مكلف بالعلاقات الخارجية للمجلس، ترشح للرئاسيات الأمريكية سنة 2004 كمرشح للحزب الديمقراطي لكنه خسر أمام جورج بوش الابن.

³ - تشومسكي نعوم، مداخلات، ترجمة محمود برهوم ونوال القصار سرياني، مصدر سابق، ص 95.

ولقد كان من المفترض أن تفوز المعارضة بالغالبية الساحقة في خلال الأزمة الاقتصادية القاسية، «وبحسب ما أظهرت عدة دراسات، يتماشى الحزبان مع رأي الشعب في قضايا مهمة كثيرة على الصعيدين الداخلي والدولي. وقد لا يعكس أي حزب الرأي العام، في حين يرى 80% من الأمريكيين أن بلدهم يسير في الاتجاه الخطأ وأن الحكومة خاضعة لإدارة « بعض المصالح الكبيرة التي لا تعمل إلا لنفسها، وليس من أجل الشعب، فيما يحتج 94% بسبب عدم أخذ الحكومة بالرأي العام »⁽¹⁾.

لقد كانت الحملة الانتخابية لـ " ماكين جون " * ' منافس "أوباما"، صادقة كفاية لتعلن بوضوح أن الانتخابات لن تدور حول القضايا الخطيرة ، أما رسالة «أوباما» قدمت "الأمل" و"التغيير" على شكل شعارات جوفاء، وعلى الرغم من ذلك فالقضية كلها تخضع للتمويل المالي،...وأشارت النتائج الأولية إلى أن مساهمات حملة أوباما كانت في النهاية بحسب الصناعات، تركز على شركات القانون (بما فيها جماعات الضغط) والمؤسسات المالية»⁽²⁾.

إن السباق الأمريكي الذي يصل إلى درجة الهستيريا، لا يكاد يمثل الدوافع الديمقراطية الأكثر صحة، «فقد يتشجع الأمريكيون على التصويت، لكن ليس للمشاركة بشكل محدد في الساحة السياسية فالانتخابات في الأساس طريقة لتهميش السكان، ويتم شن حملة دعائية ضخمة لجعل الناس يركزون على هذه المغالاة الشخصية في الشخص، ويفكرون "لكن هذه السياسة"، ليست كذلك. إنها جزء صغير فقط من السياسة»⁽³⁾. لقد استبشر الكثير من المتبعين للشأن السياسي، عند قدوم " أوباما" للبيت الأبيض، خيرا واعتقدوا بأن السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة ستتغير نحو الأفضل، لكن إمضاء جملة من القوانين سنة 2012 وهي: (NDAA*) وهي عبارة عن جملة إجراءات "دفاعية" تشرعن التعدي على القوانين الضامنة لحقوق الإنسان مثل: الحبس التعسفي "لبعض" المواطنين الأمريكيين (وعادة ما يكونون

¹ - تشومسكي نعوم، صناعة المستقبل، الإحتلال، التدخلات، الإمبراطورية والمقاومة، ترجمة Lingo office s.a.r.l (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2014)، ص 101.

* - ماكين جون: هو (John Sidney McCain III) المولود في 29 أوت 1936 بقناة بنما (Panama) وهو أحد أقطاب ورجل سياسي أمريكي وعضو الحزب الجمهوري وسيناتور بـ (Arizona) منذ 1987 حيث أعيد إنتخابه سنوات: 1992-1998-2004 و 2010، ترشح لرئاسيات 2008 وخسرهما ضد "أوباما" حيث تحصل على 45.7% وصنفته جريدة Time سنة 2008 الخامس ضمن رتبة قائمة مئة شخص ذات التأثير العالمي.

https://fr.wikipedia.org/wiki/john-Mc_Cain

² - تشومسكي نعوم، صناعة المستقبل، الإحتلال، التدخلات، الإمبراطورية والمقاومة، مصدر سابق، ص 102.

³ - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 96.

* - NDAA : National Defense Authorization Act الدفاع الوطني لشرعة الفعل

من جنسيات عربية أو أخرى و رفض غلق سجن "غوانتانامو" (Guantanamo) تصرفات غير مقبولة ولا أخلاقية تمثلت في عقوبات مثل:

"هادج ضد أوباما" ** و "هولدر ضد مشروع قانون إنساني"*** وهي منظمة غير حكومية ، و«هذه التصرفات تعكس في الحقيقة المساس الخطير بالحقوق المدنية، السياسية والدستورية»⁽¹⁾. ولذا يطرح السؤال: لماذا؟ ما هو منطق الأمور؟

ويجيب "تشومسكي" بأن «وعود أوباما لم تكن في الحقيقة إلا رماد في العيون وإن ما أدهشني هو تهجمه على الحريات المدنية»⁽²⁾.

لقد كان (Holder V. Humanitarian law Project) هو الأكثر ضررا، لأنه من مبادرات "أوباما" السياسية، «ويمس كثيرا بالحريات المدنية مع العلم أنه لا يمكنه أن يستغله من أجل غايات سياسية وعلى الرغم من أن عموم الشعب لا يعلمون شيئا عنه، لكنه إجراء قانونيا يعطي الأولوية لـ «مساعدة مادية للرب»⁽³⁾.

إن القضية تتعلق بمجموع قانوني يحدد جماعات إرهابية وللعلم أن إسم المناضل الراحل "مانديلا نيلسون" كان مدرجا ضمن القائمة، ومنه فهذا "المجموع القانوني" ليس له أي تبرير، أخلاقيا كان أو قانونيا. ويستغرب "تشومسكي" من هذا الإجراء، خاصة من الجانب الممارساتي، حيث يكتنفه كثيرا

** Hegdes V. Obama : دعوى قضائية مطروحة شهر جانفي 2012 ضد إدارة "أوباما" وأعضاء من الكونغرس الأمريكي، من طرف جماعة صحافيين من جريدة نيويورك تايمز و كان "هادج" واحدا منهم له موقف معارض للسياسة الأمريكية وكانت موافقه نادرا ما تذكر في الصحافة الأوروبية. عن الموقع:

<https://en.wikipedia.org/wiki/Hedges-V-Obama>

*** Holder V. Humanitarian law project : دعوى أقرتها شهر جوان 2010 المحكمة العليا للولايات المتحدة ومنظمة USA PATRIOT ضد التمويل المادي لمنظمة الإرهاب الأجنبي، هذه الدعوى أمضاها الجنرال هولدر اريك Eric Holder عن الموقع:

<https://en.wikipedia.org/wiki/Holder-V-Humanitarian-Law-Project>

¹ - <http://www.noamchomsky-fr/2013-obama-contre-les-libertes-civiles/p2/10>

² - Ibid ,p2/10.

³ - <http://www.noamchomsky-fr/2013-obama-contre-les-libertes-civiles/p2/10>، ترجمة خاصة.

من الغموض، «فإذا ما التقيت شخصا قد ينتمي إلى "جماعة إرهابية"، فتقوم بنصحه للعدول عن تصرفاته العنيفة، فإنه يمكن إتهامك بتقديم مساعدة مادية للإرهاب»⁽¹⁾.

ويؤكد "تشومسكي" أنه التقى أشخاصا محسوبين على الإرهاب الدولي وأنه سيستمر في ملاقاتهم، ومنهم نذكر لقائه برئيس "حزب الله اللبناني" السيد: نصر الله، كما يؤكد من جهة أخرى، أن ذينك الإجراء هو مساس بحرية التعبير وهناك أصوات نادى ضده وضد الحبس اللامحدود للأشخاص خاصة منهم "الأمريكيين" دون محاكمة أو تهمة واضحة وهذا الإجراء كما يقول تشومسكي كان ممنوعا منذ حوالي ثمانى قرون في "الميثاق الكبير" (*Magna Carta Libertatum).

« ومنذ بعض الأجيال، فإن ألفية "أمانيا كارتا Magna Carta" والتي هي واجهة واحدة من الأحداث الكبرى المتعلقة بالتأسيس للحقوق المدنية الإنسانية، سوف تتحقق مستقبلا، وعلى الرغم من الإحتفال بذكرها، سواء بالحنن أو اللامبالاة، فذلك غير واضح تماما»⁽²⁾.

إن ذات الأمر يخصنا جميعا كما يعتقد تشومسكي، لأن ما نفعله سواء كان صائبا أو خاطئا، فإنه سيحدد نوعية العالم الذي سيستقبل ذات الحدث .

بالإضافة إلى كل ذلك، هناك جرائم ترتكب مثل قتل السيد: " العولقي أنور " - Anwar Al Awlaki* على الرغم من المظاهرات التي قامت بحجة أنه مواطن أمريكي، وهنا يستغرب "تشومسكي" إذا تعلق الأمر بمواطنين غير أمريكيين، فكيف سيكون الأمر؟! «فهل لدينا الحق في القتل إذا انتهت سيادة الرئيس ذلك؟!»⁽³⁾.

¹ - ترجمة http://www.noam chomsky-fr/2013-obama-contre-les-libertes-civiles/p2/10, p2/10 خاصة

* Magna Carta Libertatum :

وتسمى أيضا بالميثاق الكبير الذي يحتوي على ثلاثة وستين (63) مادة اقتطعها البارون أو الملك الإنجليزي "Jean sans Terre" في 15 جوان 1215 بعد حرب أهلية قصيرة المدى انتهت بالاستحواذ على لندن في 17 ماي من طرف المقاومة. تم كتابة مواد الميثاق بفرنسا سنة 1215 من طرف مغتربين إنجليز أو ثوار ضد الملك المذكور.

عن الموقع: https://fr.wikipedia.org/wiki/Magna_-_carta

³ - Chomsky Noam, Who Rules The World? (New York : Metropolitan Books, 2016), P 55.

* هو العولقي أنور وإسمه الكامل هو أنور بن ناصر بن عبد الله العولقي، المولود في 1971 في Anwar Al -Awlaki : 30 سبتمبر 2011، كان إماما أمريكيا من أصل يمني، يقال أنه كان عضوا نشطا في تنظيم القاعدة ومسؤولا هاما لفرعها باليمن وفي الخليج العربي حيث كان هو القائد، ولقد توفي بعد قصف أمريكي لسيارته بصاروخ ومات معه ستة (06) مناضلين إسلاميين ومن بينهم "سمير خان" وهو أمريكي من أصل باكستاني.

عن الموقع: <https://fr.wikipedia.org/wiki/Anwar-al-Awlaki>

³ - http://zzz.noq ;6cho ;sky.fr/2013-op-9itm 3/10.

وكنقيض لذلك، ادعت وتدعي الولايات المتحدة الأمريكية، أنها رائدة حقوق الإنسان في العالم السياسي «إن تعزيز حقوق الإنسان ليس فقط عنصرا من سياستنا الخارجية، إنها اللبنة الأساسية لسياستنا وأقصى إهتماماتنا، حسب ما قالت "باولا دوبرينكي"، نائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية»⁽¹⁾. كانت "دوبرينكي" مساعدة وزير الخارجية لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في إدارتي "رونالد ريغان" و"بوش الأول"، وبصفتها تلك سعت إلى تبديد ما تدعوه "الأسطورة" بأن «الحقوق الإقتصادية والإجتماعية تشكل حقوق الإنسان»⁽²⁾. ولقد تم تكرار هذا الموقف مرارا ويؤكد على رفض "واشنطن": «الحق في التنمية»⁽³⁾، كما أنها ترفض وبإستمرار قبول موثيق حقوق الإنسان.

ويستشهد "تشومسكي" بحوادث إرهابية تاريخية، كانت من وراءها الولايات المتحدة، فمثلا تم «إغتيال الأسقف "روميرو" بعد فترة وجيزة من كتابته رسالة للرئيس "كارتر"، «متوسلا إياه عدم إرسال المساعدات إلى المجلس العسكري في السلفادور مما سيزيد القمع الذي أطلق عنانه ضد منظمات الشعب التي تكافح للدفاع عن أكثر حقوقها الإنسانية جوهرية، وتساعد إرهاب الدولة وبدعم من الولايات المتحدة دائما وبصمت وتآمر الغرب»⁽⁴⁾.

¹ - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 113.

* Ronald Reagan : (1911-2004)، تميز حكمه بمبادرات سياسية، (اقتصادية راديكالية).

* Bush George : George Herbert Walker Bush,(1924-)، رجل سياسي أمريكي و عضو الحزب الجمهوري. كان رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية (1989-1993)، عرفت عهده بالحرب على العراق.

² - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 113.

³ - chomsky Noam : failed states, the abus of power and the Assault on Democracy, (New York: Metro politan Books, 2006), p 92. ترجمة خاصة.

⁴ - Ibid, p93.

المطلب الثاني: مفارقات الديمقراطية الأمريكية.

ويتضح لنا أن تهافت الديمقراطية الأمريكية يبدأ أولاً من الداخل ثم يمتد إلى الخارج بمعنى أن تأكلها يعود إلى بعض الممارسات اللاديمقراطية الصادرة عن الإدارة ومنها بالأساس الإدارة الرئاسية ثم يمتد ذلك إلى السياسة الخارجية الأمريكية في علاقتها بباقي الديمقراطيات في العالم، ومنه يعتقد "تشومسكي" أن تجريم الإحتجاجات الشفهية غير العنيفة هو فعل لا ديمقراطي صادر عن نظام بوليسي الذي يستخدم وسائل معروفة لكنها فعالة مثل: «محاولة الحصول على بيان يتم من خلاله الإعتراف بشيء أو التصريح به وذلك بإستخدام معلومات لا يريد صاحبها إعلانها للرأي العام... إنها وسيلة فعالة تجعل الشخص المعني إما يتعاون أو يخضع، وهذا ما سنلاحظه مستقبلا وما نلاحظه اليوم في المجال القضائي، فمعظم القضايا تحل بالتراضي»⁽¹⁾.

ولقد صرح السيد " هادج كريس (Chris Hedges) صاحب الشكوى المذكورة سالفاً، أنه: «إذا خسرتنا القضية، سيصبح إحتمال القبض على مواطنين من طرف الجيش وحرمانهم من المحاكمة وبقائهم رهن الحبس المؤقت، سيصبح حقيقة فظيعة»⁽²⁾. ويعتقد "تشومسكي" أنه على الرغم من إختلاف فترة "أوباما" عن فترة "بوش"، لكن التحرر المنشود لم يتحقق بعد: «... وقد تكون رئاسة "أوباما" أفضل من رئاسة "بوش"، لكنها لم تحقق ما يستمر ملايين الناخبين الأمريكيين، وأنا منهم في المطالبة به - وهو "التغيير المحرر الذي يمكننا الإيمان به"»⁽³⁾.

إن حركة "إحتلوا" (Occupy) التي يعتبرها "تشومسكي" «الرد الكبير العام الأول على ثلاثين عاما من الحرب الطبقية»⁽⁴⁾، ظهرت في 17 سبتمبر 2011 في مدينة نيويورك، وسرعان ما إنتشرت عبر العالم «وعلى الرغم من أن الشركة أغارت على معظم المواقع الأصلية، إلا أن الحركة إنتقلت مع

¹ - <http://www.noam-chomsky.fr/2013-opcit>, p 4/10.

² - <http://www.noam-chomsky.fr/2013-opcit>, p 4/10.. ترجمة خاصة.

³ - تشومسكي نعوم، إحتلوا، تأملات في الحرب الطبقية والتمرد والتضامن، ترجمة: أنطوان باسيل، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2014)، ص16.

* - حركة احتلوا occupy movement هي فرع من حركة "وول ستريت العالمية التي تناضل ضد اللامساواة الإجتماعية والإقتصادية عبر العالم وهدفها الأساسي هو تحقيق علاقات سياسية وإقتصادية في جميع المجتمعات، ذات تراتبية عمودية قليلة وموزعة بأكثر إستقامة. <https://en.wikipedia.org/wiki/occupy.mov>

⁴ - تشومسكي نعوم، احتلوا، مصدر سابق، ص 09.

مطلع العام 2012، بالفعل من إحتلال معسكرات الخيم إلى إحتلال الضمير الوطني»⁽¹⁾. ولذلك، فظهور هذه الحركة، داخل الولايات المتحدة، لهو دلالة صارخة على سياسة اللامساواة ووجود صراع طبقي داخلي عنيف وتفاوت خطير بين شرائح المجتمع حيث أكد تقرير مركز "بيو" (Pew) للأبحاث سنة 2012، «أن نحو ثلثي سكان أمريكا يعتقدون الآن بوجود صراعات "قوية جدا"، أو "قوية" بين الأغنياء والفقراء - في إرتفاع بلغت نسبته تسعة عشر نقطة في المئة منذ سنة 2009»⁽²⁾. ولا يبدو أن الصراع منحصر فقط بين الغنى والفقير، بل يتعداه إلى مستويات أخرى، أخطر بكثير على مستقبل البلاد، فمن الخوف من الأسلحة النووية إلى الخوف من الكارثة الإيكولوجية: «أما الخطر الآخر على البشرية فهو الكارثة البيئية. تتخذ كل دول العالم تقريبا إجراءات للحد من هذه الكارثة، ما عدا الولايات المتحدة بحيث أطلق مجتمع الأعمال حملات إعلانية ضخمة تهدف إلى إقناع الشعب بأن التغير المناخي هو مجرد خدعة ليبرالية، فلماذا الإصغاء إلى العلماء»⁽³⁾.

ثم يجيب مؤكدا: «اللافت أن الجمهوريين في الكونغرس يفكرون الحماية المحدودة التي وضعتها إدارة نيكسون. ويمثل هذا دليلا على كيفية تراجع مراكز القوة وعكسها منذ سبعينيات القرن الماضي، وبالتالي، إن إستمرت هذه الأنماط في أغنى وأقوى دولة في العالم، فلن نستطيع تفادي الكارثة»⁽⁴⁾. ومن خلال هذا، يدعو "تشومسكي" إلى التحرك بسرعة على نحو عالم منتظم ودائم معترفا بوجود المصاعب والعوائق في الطريق التي تؤدي أحيانا إلى الشعور بالفشل والإحباط، ولكن يؤكد على إستمرارية النضال من أجل التغيير، وهنا ينحو منحى ماركسيا، على إعتبار «أن المهمة لا تكمن في فهم العالم بقدر ما تكمن في تغييره»⁽⁵⁾.

إن الديمقراطية الأمريكية تنهافت كذلك من خلال العلاقة الموجودة بينها وبين الديمقراطيات الأخرى في العالم، وبمعنى آخر، أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، هي سياسة مزدوجة، تتحرك على وتر التناقض في القيم من خلال معادلة القوة، الهيمنة والصراع من جهة، ومن جهة أخرى المناداة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان، مما يضعها دائما في موضع "المتهم المدان" من قبل الشعوب

¹ - تشومسكي نعوم، احتلوا ، ص 09.

² - المصدر نفسه، ص 10.

³ - تشومسكي نعوم، صناعة المستقبل، الإحتلال، التدخلات، الإمبراطورية والمقاومة، مصدر سابق، ص 275.

⁴ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁵ - المصدر نفسه، ص 279.

المقهورة في العالم والمنظمات ذات التوجه "الحر" الداعية إلى تكريس ثقافة المساواة والعدالة والحقوق الفعلية للإنسان.

إن الإنهيار الأمريكي أصبح نافذا منذ بلوغ الولايات المتحدة الأمريكية أقصى قوتها بعد الحرب العالمية الثانية، والانتصار السوري بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي، فالعالم تحول إلى عالم متعدد على الرغم من عدم بروز إلى حد اليوم منافس حقيقي للعم سام من حيث القوة والهيمنة العالمية .

وإذا ما إسترجعنا الموضوع من الناحية التاريخية، فإن القيادة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية إعترفت أثناء الحرب العالمية الثانية، أنها ستخرج من الحرب كقوة عالمية هائلة، « ... ولقد كان ذلك واضحا من خلال موقف الرئيس الأمريكي " روزفلت " الذي خطط لهيمنة الولايات المتحدة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية مستشهدا بتقرير السيد " جيوفر وارنر، geaffrey warner " الذي كان مختصا في ذات الموضوع .إن تلك المخططات تم تطويرها من خلال مناقشات فوقية من أجل هيمنة ومراقبة الولايات المتحدة على ما يسمى : المنطقة الكبرى "Grand Area" الممتدة إلى كل أنحاء العالم.إن هذه الأفكار والمعتقدات لا تزال قائمة اليوم على الرغم من بداية أفلها وزوالها»⁽¹⁾.

لقد كتب مجموعة من أساتذة الجامعات والكتاب والفنانين الأمريكيين بيانا تبرأوا فيه من السياسة الخارجية العسكرية التي انتهجتها إدارة "بوش الابن" وذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وكان من بين الموقعين عليه "نعوم تشومسكي" والمؤرخ الأمريكي "هاوارد زن"*(Haward Zinn) وكذلك الناقد "ادوارد سعيد" بالإضافة إلى قائمة طويلة ضمت حوالي سبعين شخصا، ويعد هذا البيان معارضة حقيقية للسياسة الأمريكية الخارجية وغايته إسماع العالم ودعوته للمقاومة ضد الأخطار الناتجة عن الحرب المعلنة على الإرهاب في العالم:«...لهذا نحن ندعو الأمريكيين جميعا إلى أن يعارضوا الحرب والقمع اللذين تشنهما إدارة الرئيس "بوش" على العالم. إن هذه الحرب ظالمة وغير أخلاقية وغير قانونية. لقد اخترنا هنا أن نتضامن مع شعوب العالم»⁽²⁾. ويضيف البيان أنه على الرغم من التألم الذي

¹ - Chomsky Naom, Who Rules The World ?, opcit, p 39 .

* - هاوارد زن Haward Zinn : (1922-2010) مؤرخ وسياسي أمريكي، كان أستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة

بوسطن لمدة 24 سنة. التحق بالطيران العسكري خلال الحرب العالمية الثانية، ذلك ما جعل منه يتخذ موقفا سياسيا سلميا. كان من الأوائل الذين أسسوا الحركة من أجل الحقوق المدنية والتيار السلمي بالولايات المتحدة. عن الموقع:

https://fr.wikipedia.org/wiki/Haward_Zinn

² - تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، مصدر سابق، ص 271.

أصاب كل أمريكي وكل مواطن في العالم، عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهو يشاهد موت الأبرياء العاملين في برج التجارة العالمي (World Trade Center) لكن «ونحن نشارك في هذا الحداد وهذا الألم حتى في الوقت الذي نتذكر فيه مناظر مشابهة له في بغداد ومدينة بنما وفيتنام، قبل جيل. كما أننا نشارك ملايين الأمريكيين في التساؤل المكروب عن السبب في ما حدث»⁽¹⁾.

إن الماضين على هذا البيان السياسي، يرفضون وبشدة السياسة العسكرية الأمريكية في حربها على الإرهاب العالمي لأنها لا تستثنى أحدا، بمعنى يدفع الأبرياء، وهم أكثر، الثمن في مقابل الإرهابيين الحقيقيين، وهم قلة في العالم بمقاربة عديدة عالمية، كما يرفضون، أن يتكلم الرئيس "بوش الثاني" باسمهم لأنهم ليسوا طرفا في هذه الحروب اللإنسانية واللاأخلاقية: «لقد أعلن الرئيس "بوش" "إما أن تكونوا معنا وإلا فأنتم ضدنا". أما إجابتنا نحن عن هذا الشعار الأمريكي كله. إننا لن نتنازل عن حقوقنا في المساءلة. إننا لن نتنازل عن ضمائرنا مقابل وعد فارغ بالسلامة. إننا نقول: ليس بإسمننا. إننا نرفض أن نكون طرفا في هذه الحروب ونبراً من أي إستنتاج مفاده أنها شنت بإسمننا أو من أجل مصلحتنا. إننا نمد أيدينا إلى أولئك الذين يقاسون من هذه السياسات في أنحاء العالم كله، وسوف نظهر علانية تضامننا بالقول والفعل»⁽²⁾.

لقد إستلهم هؤلاء روح المقاومة من التاريخ الأمريكي، من أولئك الذين حاربوا الرق بالعصيان والتهريب السري للعبيد، بالإضافة إلى الذين عارضوا حرب الفيتنام عن طريق رفض الأوامر، ومقاومة التجنيد والتضامن مع رافضي التجنيد، «يجب ألا نسمح للعالم الذي يتطلع إلينا اليوم بأن يقنط بسبب صمتنا أو فشلنا في أن نعمل. وبدلاً من ذلك، دعوا العالم يسمع العهد الذي قطعناه على أنفسنا: إننا سنقاوم آليات الحرب والقمع وسوف ندعو الآخرين لأن يفعلوا ما يستطيعونه من أجل إيقافها»⁽³⁾.

سئل "تشومسكي" في إحدى حواراته، إذا يمكن اعتبار قضية أو فضيحة (ووترغيت watergate) على أنها انتصارا للديمقراطية في أمريكا، كما كانت تروج له دائما وسائل الإعلام الفرنسية، فأجاب بالنفي: «السؤال الحقيقي الذي طرح لم يكن: هل إستخدم "نيكسون" طرقا فاسدة ضد مناوئيه السياسيين؟ بل: من هم الضحايا؟ الجواب واضح. لم يدن "نيكسون" لأنه إستخدم طرقا تستحق الشجب في

¹ - تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، مصدر سابق ، ص 272.

² - المصدر نفسه ، ص 274.

³ - المصدر نفسه ، ص 275.

صراعاته السياسية وإنما لأنه ارتكب خطأ في اختيار مناوئيه الذين طبق عليهم هذه الوسائل. لقد هاجم الناس بالسلطة»⁽¹⁾.

ولهذا يعلل باختيارات الرئيس "نيكسون" آنذاك، غير الصائبة، حيث وضع (قائمة أعداء له) وكان "تشومسكي" واحدا منهم، وكذلك رئيس (IBM) ومستشارين حكوميين مميزين في الصحافة وعناصر من الحزب الديمقراطي ذات مستوى عال، كما هاجم "واشنطن بوست" وهي مؤسسة رأسمالية رئيسية، وبالتالي هؤلاء دافعوا عن أنفسهم ومنه يستنتج "تشومسكي" بأن قضية "ووترغيت" كانت عبارة عن: «رجال في السلطة ضد رجال في السلطة»⁽²⁾، ولم تكن أبدا انتصار للديمقراطية الأمريكية.

إن "الصقور" * و"الحمام" * إذا اختلفا في الولايات المتحدة الأمريكية، حسب "تشومسكي"، بشأن الإنجازات التكتيكية، «فإنهم على اتفاق في تفضيل الأشكال الديمقراطية كلما كان ذلك ممكنا»⁽³⁾.

هنا سيشهد "تشومسكي" بمقوله لـ: " نيل لويس "، وهو مراسل دبلوماسي لجريدة (New York Times)، الذي كتب: «إن التوق إلى رؤية الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي، وهي

تستسخ في العالم أجمع كان محورا دائما في السياسة الخارجية الأمريكية»⁽⁴⁾.

ولقد كان "لويس نيل" يتكلم عن الوضع في "هايتي (Haiti)، حيث قامت الحكومة العسكرية المدعومة من الولايات المتحدة بالحيلولة دون إجراء الانتخابات المقررة وذلك بالعنف، وهي النتيجة التي كانت متوقفة على نطاق واسع من الدعم الأمريكي للطغمة العسكرية، ويعلق "تشومسكي" على تلك الأحداث قائلا: «هذه الأحداث هي آخر ما يذكرنا بالصعوبة التي تواجه واضعي السياسة الأمريكية في محاولتهم إنفاذ إرادتهم في شؤون أمم أخرى، مهما كانت هذه الإرادة حتى وإن كانت لا تبغي سوى

¹ - تشومسكي نعوم، أشياء لن تسمع بها أبدا، مصدر سابق، ص 330.

² - المصدر نفسه ، ص 331.

* الصقور والحمام: تياران سياسيان في الولايات المتحدة، يختلفان من حيث المنهج ويتفقان من حيث الهدف والغاية، فالاختلاف بينهما لا يعدو إلا أن يكون شكليا فقط وعادة ما يستخدم "تشومسكي" هذه العبارة للدلالة على النفاق السياسي في أمريكا.

³ - تشومسكي نعوم، إعاقة الديمقراطية، مصدر سابق، ص 314.

⁴ - Chomsky Noam, Necessary illusions, Thought control in Democratic Societies, (Boston : South End Press,1989), p 94.

الخير»⁽¹⁾. فإن نجحت الولايات المتحدة بتصدير ديمقراطيتها إلى بلدان معينة فإنها فشلت في "هايتي": «إن مساعينا القويمة قد نجحت في الفيليبين بالإطاحة "بماركوس" "بقوة الشعب"، ولكنها تخفق في هايتي»⁽²⁾.

يؤكد تشومسكي، وبالنظر إلى تقاليد الحرب الإيديولوجية، فإنه يمكن «أن توصف حتى أبشع الأنظمة تعسفياً بأنها "ديمقراطية" طالما كانت تخدم أهداف واضعي السياسة»⁽³⁾، ويقصد هنا "الديمقراطيات الناشئة" في أمريكا الوسطى.

وتتبعاً بانهييار أمريكا، نظراً للتداعيات السياسية والعسكرية الناتجة عن سياستها الخارجية: «أصبح انهيار الولايات المتحدة من الموضوعات المتداولة. فهذه الدولة التي كانت تمجد منذ سنوات ليست ببعيدة باعتبارها بلداً ضخماً يتمتع بقوة وجاذبية لا مثيل لها، تواجه الآن إمكانية تحللها»⁽⁴⁾.

فهذه النتيجة قد تبدو منطقية، حيث يبدأ الإنهيار منذ أن وصلت الولايات المتحدة، إلى قمة عظمتها بعد الحرب العالمية الثانية، ثم عقب "الانتصار" الملحوظ بعد حرب الخليج في تسعينات القرن الماضي والذي كان «في معظمه وهماً»⁽⁵⁾. ويعتقد "تشومسكي" بأن الولايات المتحدة هي التي تسببت لنفسها بهذا الانهيار، بمعنى أن أسبابه داخلية أكثر منها خارجية، فمثلاً: «قد لا يكون هناك مثيل للمسرحية الهزلية التي جرت في واشنطن في صيف (2011) في أي نظام ديمقراطي برلماني حيث قد تسببت بالغثيان للبلد والذهول لسائر العالم. حتى أن رعاة هذه المهزلة ذعروا أمام هذا المشهد فباتت القوى المؤلفة من الشركات تخشى أن يدمر المتشددون الذين ساهمت في إيصالهم إلى السلطة، الأسس التي تعتمد عليها ثروتهم وامتيازاتهم أي الدولة الحاضنة لهم التي تخضع لمصالحهم»⁽⁶⁾.

وبمقاربة اقتصادية، يحلل "تشومسكي" أسباب انهيار أمريكا و ديمقراطيتها، منها أن ازدياد قوة الشركات المالية على الخصوص، على حساب السياسة، بمعنى هيمنة البراديغم الاقتصادي على المجال السياسي أي على مستوى سلطة القرار السياسي حيث تصبح القرارات السياسية الداخلية لا تصب في

1- Chomsky Noam, Deterring Democracy, opcit, p 297.

2- Louis Neil in : New York Times, 25/09/1988, p 06. ترجمة خاصة.

3- تشومسكي نعوم، إعاقة الديمقراطية، مصدر سابق، ص 314.

4 - chomsky Noam, Making the Future : Occupations, interventions, Empire and Resistance, (New York: City Lights Publishers, 2012), p 250. ترجمة خاصة.

5- تشومسكي نعوم، صناعة المستقبل، مصدر سابق، ص 256.

6- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

مصلحة الشعب، ذلك سيؤدي حتما إلى تشقق البنية الداخلية للمجتمع وتصدعها مما يندر بالخطر، ومنه، فالبطالة في الولايات المتحدة هي مصدر للقلق الجاد، وحلها يكمن في فرض الضرائب على الأثرياء بمعنى حل مسألة العجز المالي الداخلي للدولة، لكن هيهات؟! يقول تشومسكي: «من الواضح أن الإدارة ومجلس النواب ذي الأغلبية الجمهورية بعيدان عن قيم الشعب وأولوياته في ما يتعلق بالميزانية»⁽¹⁾. كما يؤكد على أن هناك هوة داخل السياسة الأمريكية تتمثل في عملية الإنفاق العسكري وزيادته بصورة تصاعدية، فيما ينخفض بالنسبة لقطاعات أخرى كالتعليم والحفاظ على البيئة وغيرها من القطاعات الحساسة: «إن الفرق الكبير في الإنفاق هو أن الشعب كان يفضل اقتطاعات هائلة في الإنفاق على الدفاع، فيما تقترح الإدارة ومجلس النواب زيادتها قليلا... وكذلك، كان الشعب يفضل زيادة الإنفاق على التدريب المهني والتعليم والحد من التلوث أكثر مما يحبذه كل من الإدارة ومجلس النواب»⁽²⁾.

وكنتيجة لذلك، فالخضوع التام لليمين المتشدد، يعني بالضرورة القيام بعكس ما يرغب فيه الشعب مما ينجر عنه تباطؤ النمو الاقتصادي والتسبب بالأذى للشعب وعلى مدى طويل باستثناء الطبقة الثرية والشركات الكبرى التي تسجل أرباحا طائلة على حساب شقاء الطبقات الشعبية ومعاناتها: «... في الإمكان سد العجز إذا أستعيض عن نظام الرعاية الصحية المخصص وغير الفعال بنظام مشابه للأنظمة السارية في المجتمعات الصناعية، التي تحتاج إلى نصف الكلفة للفرد، ولها نتائج مماثلة بل وأفضل من ذلك. ولكن المؤسسات المالية و"بيغ فارما" تتمتع بنفوذ أكبر بكثير من التفكير حتى في هذا الإحتمال. مع أن الفكرة ليست بمستحيلة»⁽³⁾.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مشكلة أكثر خطورة، تتمثل في القضية الإيكولوجية أو حماية البيئة، والتي تهدد ليس الأمريكيين فحسب، بل الإنسانية جمعاء، ويعدها تشومسكي " بمثابة الضربات التي تدمر صاحبها وهي ترجع تاريخيا إلى سبعينيات القرن الماضي «... عندما خضع الاقتصاد السياسي الوطني لتغييرات جذرية، ما وضع حدا لما كان معروفا ب: العصر الذهبي للرأسمالية»⁽⁴⁾.

¹ - تشومسكي نعوم، صناعة المستقبل، مصدر سابق، ص 266.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ - المصدر نفسه، ص 267

⁴ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وهنا، يعترف "تشومسكي" بخطر الانهيار الإيكولوجي: «هناك تهديدان لبقاء النوع البشري: الحرب النووية والكارثة الإيكولوجية»⁽¹⁾.

فالقضية حسبها تتعلق أولاً بما يسمى: الإحتباس الحراري الأنترو-وراثي (anthropogénétique) ومساهمة الإنسان في ذلك، والغاز ذي الأثر البيئي وغيره، وهذا في الحقيقة لا يشكل إلا جزء من المشكلة الإيكولوجية الخطيرة، فالتلوث يعني كذلك تهديم المحيط ويتمظهر في عدة صور منها: تلويث وتخريب التربة وضياع الأراضي الخصبة، الإستيلاء على الأراضي الزراعية واستغلالها صناعياً مما ينجر عنه انخفاض في الإنتاج الزراعي وصعود ظاهرة الجوع والتجوع معاً ولذلك تصبح المشكلة «ليست مشكلة إيكولوجية فحسب بل مشكلة إنسانية كذلك»⁽²⁾. ويحمل "تشومسكي" الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية بالدرجة الأولى، لأنها تجر العالم كله نحو الهاوية، ويذكرنا بما قام به الرئيس الأمريكي " نيكسون" الذي كان يناضل من أجل خلق وكالة خاصة بحماية المحيط حيث تم إنشاء سنة 1969- وكالة (NEPA*) وتعني السياسة الوطنية الفعلية للمحيط ثم تلتها إنشاء (EPA*) وهي وكالة الحفاظ على المحيط³، يقول على لسان الرئيس "نيكسون": «يجب أن تستغل أمريكا سنوات السبعينات لتتصلح مع ماضيها وذلك بعودتها إلى هوائها النقي، ومياها العذبة. فإما الآن أو أبداً»⁽⁴⁾.

لكن، السياسات المتتالية منذ ذلك، سعت إلى الحفر واستغلال البيئة إستغلالاً سيئاً ومدمراً للمحيط وخاصة المنابع الطبيعية للمياه بالإضافة إلى التتقيب بأعالي البحار: «وبالإتفاق مع إدارة "أوباما"، صيف 2012، قامت شركة Royal Dutch Shell بالتتقيب بالبحار وخاصة بمحيط "الأسكا"⁽⁵⁾. ومن خلال ذلك، تساءل الإيكولوجيون، حول شروط ذلك التتقيب الخطير، خاصة وأن القدرات التقنية المستعملة لا تضمن، حسبهم، سلامة العملية من جهة، ومن جهة أخرى فإنها ليست في مستوى هذا التحدي.

وفي رده على سؤال يتعلق بتداعيات السياسة الطاقوية الأمريكية، يقول: «إن الولايات المتحدة، هي البلد الأكثر غنى وقوة في العالم. وفي كل الميادين، سياستها لها أثر في الخارج. ومنه فاختياراته الطاقوية

¹ - Chomsky Noam, Guerre Nucléaire et catastrophe Ecologique, Entretien avec Laray Polk, Traduction : Celia Izoard, (Marseille: édition Agone, 2014), p 11.

² -Chomsky Noam, Nuclear war and Environmental Catastrophe, (New York : Seven stories Press, 2013) p12. ترجمة خاصة.

* NEPA : National Environmental Policy Act.

* EPA : Environmental Protection Agency.

³ - Ibid, p 12. ترجمة خاصة.

⁴ - Chomsky Noam, Guerre Nucléaire, opcit, p 13.

⁵ - Chomsky Noam, Nuclear war and Environmental Catastrophe, opcit, p 13.

على الخصوص، لها آثار خاصة وترهن مستقبل الأجيال القادمة»⁽¹⁾. إن الجمهوريين الذين يتظاهرون أحيانا بمعارضة النظام السياسي، هم في الحقيقة يطبقون وبالحرف، كل ما يفرضه وتطلبه السلطة الاقتصادية، مما يعني عدم الاكتراث تماما لمستقبل الأجيال القادمة. كل هذه الاختيارات، ستفجر الديمقراطية، كما يرى "تشومسكي"، لأنها ليست نابعة من اختيارات الشعب، بل هي آتية ممن يمكنهم شراء كل القواعد السياسية².

إذن مشروع أمركة العالم والذي أتصور أنه بدأ عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة بمشروع مارشال إلى غاية العولمة بكل معانيها، هو مهدد بالأفول والزوال، لأن وضع الديمقراطية بأعظم دولة عالمية (الولايات المتحدة الأمريكية)، هو وضع مريض في مراحلها الأخيرة من التاريخ.

فالديموقراطية الأمريكية تعاني التفسخ والإنحلال من الداخل نظرا لدخول براديجمات خطيرة في المعادلة السياسية الأمريكية كالتركيبة الإقتصادية القائمة أساسا على الربح والإستغلال مما يستدعي الإمبريالية العالمية والتركيبة الإيديولوجية القائمة على الصراع الإثني - حضاري وقانون الغلبة المؤسس على فلسفة القوة والهيمنة العالمية، فكلها عوامل موضوعية تطعن في الديمقراطية على الطراز الأمريكي وتنبؤ بتهافتها .

من خلال ما تم تحليله يمكننا إستنتاج مايلي:

1- أمركة العالم اليوم هي إيديولوجية جديدة تؤسس لها السياسة الأمريكية من خلال براديجم جديد يتمثل في العقيدة الأمريكية المتأسسة على العظمة والتفوق والقوة والهيمنة وبمعنى من المعاني تعني نهاية التاريخ.

2- التأسيس لإيديولوجية أمركة العالم يتآكل من الداخل، بحكم أن القوة اللينة الأمريكية متداعية للسقوط كونها قائمة على متناقضات خطيرة، منها أن الديمقراطية الأمريكية مؤسسه على عناصر لاديمقراطية كما يحللها تشومسكي، تلك العناصر ستضعفها من حيث أن عنصر المساواة وكذلك اللامساواة في تطبيق القانون الأمريكي داخليا عند التعامل مع قضايا الأمن القومي أو الإرهاب، أو في التعامل مع المعارضين الفعليين للسياسة الداخلية.

¹ - Chomsky Noam, Guerre Nucléaire et catastrophe écologique, opcit, p 17.

² - Ibid, p 18. ترجمة خاصة.

3- أما السياسة الخارجية الأمريكية، فإنها تدين هذه الدولة وتحكم عليها بأن ممارساتها السياسية تجاه دول معينة، تشكلا عائقا سياسيا ضد حقوق الإنسان وحقوق هذه الدول في التنمية للخروج من ضعفها وتخلفها، وهذا ما يطعن في الديمقراطية الأمريكية ويحيلها إلى اللاديمقراطية، بالإضافة إلى سعيها لمحاربة الإرهاب المعولم بوسائل هي في حد ذاتها إرهابية وهذا يتوازى مع سياسة الإنفاق العسكري التي تنتجها الولايات المتحدة والتي تغطي على كل النفقات الأخرى، وهذا سبب قوي لكي تفقد الديمقراطية الأمريكية من مصداقيتها الداخلية والخارجية وينذر بنهايتها.

4- إن التوجه السياسي الأمريكي الراهن نحو التسلح الخطير وتهديد البيئة إكولوجيا ومنه تهديد وجود الإنسان سيؤدي إلى أحد الأمرين:

1- إما الانفجار الإكولوجي ونهاية الإنسان.

2- وإما إنفجار الديمقراطية الأمريكية ومنه اللجوء إلى إيجاد البديل من خلال أخلقة الفعل السياسي وهذا ما يؤكد تشومسكي من خلال إنتقاداته المؤسسة للديمقراطية الأمريكية، وهو ما نراه منطقيا وأخلاقيا لإنفاذ الإنسانية، فإما أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية وأما أن لا تكون هناك إنسانية مستقبلا. ومنه: إذا كانت الديمقراطية تتموضع على مبدأ ثنائية القيم، فأين يتموضع مبدأ حقوق الإنسان؟

وبمعنى آخر، هل مبدأ حقوق الإنسان يستدعي الديمقراطية كمفهوم دون إستدعائها كممارسة؟

هل الصراع الإيديولوجي الراهن في العالم السياسي والمتنظر بصراع الإسلاموفوبيا/للاسامية يؤشكل علاقة الديمقراطية بحقوق الإنسان؟

وهل هناك إمكانية / أمل لتأسيس السياسي على الأخلاقي؟ وبمعنى أدق: هل يمكن أخلقة الديمقراطية؟

كل هذه التساؤلات، سنحللها وننقدتها في الفصل الأخير من خلال مقاربات تشومسكي وفلاسفة آخرين.

الفصل الرابع:

مشروع أخلاقة الديعة راطية

المبحث الأول: مبدأ حقوق الإنسان في الراهن.

تمهيد:

بعد ما عرفنا إشكالية العلاقة القائمة بين الديمقراطية كممارسة في الواقع السياسي للشعوب والمبدأ الأخلاقي، كونه مبدأ إنسانيا نراه ضروريا من الوجهة الأنطولوجية مما يستدعي ضرورة البحث في مشروع "أخلة الديمقراطية" مستقبلا، لكن هناك عوائق قائمة وهي آنية، كمشكلة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي بالإضافة إلى الصراع "الإيديولوجي" المؤجج والذي يشتعل بحروب دامية وجرائم ضد الإنسانية من حين لآخر وظهور مفاهيم ملغمة كمفهوم "الإسلاموفوبيا" في مقابل "الضد - سامية" (الضد - يهودية)، وكل ذلك ينبؤ بالكارثة وضرب من "العدمية" إذا لم ينجح الإنسان المعاصر في وضع وتجسيد مشروعه الأخلاقي السياسي.

ومنه: إذا كان مبدأ حقوق الإنسان يستدعي البرايغم الأخلاقي من حيث التأسيس، فهل ذات المبدأ مُفعل على المستوى الممارساتي السياسي العالمي؟ وهل الصراع الإيديولوجي الخطير المؤسس على مفاهيم معولمة (بروباغندا) كالإسلاموفوبيا/اللاسامية سيفجر الديمقراطية ويحيلها إلى اللاديمقراطية (ديكتاتورية جديدة)؟

هل يأمل إنسان الراهن السياسي في ديمقراطية مؤخلة؟

المطلب الأول: حقوق الإنسان بين الأخلاقي/السياسي.

في إحدى حواراته مع " بارسامين دايفيد "، سؤل "تشومسكي" حول نضاله السياسي العالمي، ووصف على أنه مثقفا ملتزما حيث وصفته إحدى الأنسكلوبيديات الفرنسية على أنه "سارتر الولايات المتحدة"، وبعد ابتسامة عريضة يرد "تشومسكي" قائلا: «لقد كان سارتر ملتزما. لكن في العادات الفرنسية، معظم المثقفين يكونون في خدمة السلطة ولكن هناك من لا يكون كذلك وهم في خانة التهميش. هناك مثقفون ملتزمون في الولايات المتحدة و هم كثر، و الفرق يكمن أنه لا يوجد مثقفا واحدا يمثل الالتزام الكلي»⁽¹⁾.

وقد يفسر هذا الالتزام، على أنه في فرنسا وأوروبا عموما، هناك أشخاص مثل "سارتر جون بول"، يفسرون الالتزام حسب نظرهم التأويلية للعالم، لكن بالنسبة "لتشومسكي" هناك أمران: الأمر الأول يتعلق بنظرياته اللغوية وهي نظريات علمية، أما الأمر الثاني ويتعلق بالتزامه السياسي، مما يطرح إشكالية وجود علاقة انفصالية بين الأمرين. لكن "تشومسكي" يقر بالعلاقة الموجودة بينهما دون أن نستطيع أن نستخلص الأول من الثاني أو العكس.

أما إذا تعلق الأمر، بإيجاد نظرية للعالم، فإنه يتطلب استخدام عبارات بسيطة ومفهومة على عكس البحث في اللسانيات الذي يتطلب مهارات ومجاله معقد لكونه ينتمي إلى المجال العلمي البحث: «... إنني أحاول أن أفعل ما أستطيعه من شرح قصد إفهام الناس ثم الاستماع إليهم. إن نظريتي المتعلقة بتفسير العالم بسيطة ولا تستدعي بحثا من طرف الآخرين. وعلى العكس، فإن بحثي في اللسانيات معقد وصعب: إنه ينتمي إلى المجال العلمي البحث»⁽²⁾. ويؤكد "تشومسكي" بأنه مهتم كثيرا بتاريخ الأفكار ومنه «الفكر السياسي مؤسس على الأمل والحدس وليس على العلم»⁽³⁾، ويضرب لنا مثلا أن الناس لديهم "غريزة الحرية" وبطبيعتهم هذه يميلون إلى معارضة كل أساليب الهيمنة ومقاومة القمع والاستبداد ولكن هذا الأمر لا يمكن إثباته علميا حسبه. ولذلك يفسر "تشومسكي" الفوضوية Anarchisme على أنها: «اتجاه تاريخ الفكر والفعل يرمي إلى مناهضة وتفكيك أسس القمع والهيمنة

¹ - Barsamian David et Baillargeon Normand, Entretiens avec Chomsky, Traduction par Louis Belle feuille, (Montréal: éditions écosociété, 2002), pp47-48.

² - Ibid, p 48.

³-Ibid, p 49.

حيثما كانت، والعمل على عدم تمييزها وشرعتها»⁽¹⁾. مع العلم أنه يبرر بعض الهيمنة في حياة الإنسان، كسيطرة الأب على ابنه الصغير من أجل مصلحة هذا الأخير، لكن أساليب الهيمنة في السياسة عادة ما تكون في صالح الأسياد، فهي إذن غير مبررة.

لقد تم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (DUDH*) في العاشر من شهر ديسمبر من العام 1948، بمعنى عقب الحرب العالمية الثانية، وذلك عن طريق جمعية عامة شارك فيها حوالي ثمانين وخمسون دولة، منها ثمانين وأربعين دولة قامت بصياغة هذا الميثاق العالمي، لكن ثمانين دولة تحفظت على بعض المبادئ هي:

1- دولة جنوب إفريقيا تحفظت على نظام الأبارتاد، آنذاك من خلال رفضها الإقرار بحق المساواة أمام القانون من دون تمييز عرقي أو تمييز بالولادة (وراثي).

2- دولة العربية السعودية عارضت المساواة بين الرجل والمرأة.

3- دولة بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا والإتحاد السوفياتي (روسيا، أوكرانيا وبلوروسيا)، عارضوا مفهوم "العالمية" (Universalité) مثلما نصت عليه المادة الثانية*.

وأخيرا لم تشارك دولتا اليمن والهندوراس في عملية الإقتراع². في الحقيقة، المبادئ الثلاثون لحقوق الإنسان والصادرة في التاريخ المذكور، كانت على درجة عالية من الأهمية، من الناحية النظرية على الأقل، حيث كرست المساواة والحرية ورفضت وشجبت العبودية والرق والإستغلال والتعذيب والتمييز العنصري، وحافظت على ملكية الفرد وأقرت حرية الفكر والتفكير وحرية إختيار المنفى السياسي وحرية التعلم والإنتاج الفكري، كما حافظت على حقوق المرأة وكرمتها... إلخ وكل هذه الحقوق تسبح في كنف

¹ - Barsamian David et Baillargeon Normand, Entretiens avec Chomsky, opcit, p 50

* - DUDH=Declaration Universelle des Droits de L'Homme (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

Universal Declaration of Human Rights.

* المادة الثانية: تفيد تمتع كل فرد بالحقوق المنصوص عليها في الميثاق ومنها الحرية دون تمييز عرقي، أو في الجنس، الدين أو في الأفكار السياسية أو كل فكرة من أصل وطني أو إجتماعي، في الثروة... إلخ.

كما ينص الجزء الثاني من هذه المادة: أنه لا تمييز بينى على الوضعية السياسية، القانونية أو العالمية في بلد أو دولة يعيش فيها الشخص، مهما كان هذا البلد مستقل أو تحت وصاية، غير مستقل أو خاضع لوصاية أو سيادة أخرى، وهذا الأمر رفضه ممثلو دولة جنوب إفريقيا آنذاك.

² - <https://fr.wikipedia.org/wiki/D%C3%99claration-universelle-des-droits-de-L%27homme>.

الكرامة الإنسانية، بمعنى أن حقوق الإنسان ذات الصبغة القانونية، هي في الحقيقة بلون أخلاقي ومنه تستدعي التماسق والتكامل بين ما هو نظري وما هو ممارساتي.

إن دلالة الإعلان هو الكونية أو العالمية، لكن ممارساتها فالأمر شتان، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أقوى دولة في العالم، حاملة ذاك الشعار إن داخليا أو خارجيا، «... إن نفوذها العالمي لا يضاهي أثناء نصف القرن الذي أصبح فيه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ساري المفعول (نظريا). وكانت، لفترة طويلة، نموذجا جيدا لنظام اجتماعي وسياسي يتم الدفاع عن حقوقه الأساسية. ويشاد بها بشكل عام، في الداخل والخارج، وكقائد في الصراع من أجل حقوق الإنسان، الديمقراطية، الحرية والعدالة»⁽¹⁾. لكن هناك اختلاف في هذه القضية، حيث يدعم: «المثاليون الويلسونيون»* الطرح التقليدي لحقوق الإنسان والحرية الإنسانية في شتى المجالات وفي كل منظمة من العالم، وهنا تتضح "الكونية" بالنسبة لحقوق الإنسان، بينما يرفض "الواقعيون" ذلك مدعين أن: «الولايات المتحدة يمكن أن تفتقر إلى وسائل للقيام بهذه الحملات من "التحسن الكوني"، ويجب أن لا تهمل مصالحها الخاصة في خدمة الآخرين»⁽²⁾.

ولذلك دعم مسؤولون حكوميون هذا المسعى السياسي الأخير واستبشروا به خيرا: «... لقد دق ناقوس الخطر: إذا سمحنا للمثالية من أن تطغى على سياساتنا الخارجية»⁽³⁾.

إن علاقة الولايات المتحدة بالدول الأخرى، ترجع في الأصل إلى التاريخ الأمريكي، لكن الحرب العالمية الثانية، شكلت منعرجا هاما وخطيرا في آن واحد في تلك العلاقات، «... في الوقت الذي استنفذت فيه أوروبا كل أو معظم مواردها الاقتصادية بسبب الحرب، استنفذت الولايات المتحدة بشكل كبير، حيث

¹ - تشومسكي نعوم، الدول المارقة، مصدر سابق، ص 276

* المثاليون الويلسونيون = les idéalistes wilsoniens المثالية الويلسونية تستعمل في العلاقات العالمية وهي مشتقة من الرئيس الأمريكي "woodrow wilson" مثلما عبر عنها خلال فترة حكمه ما بين 1912-1919 وتتمثل في سياسة عدم التدخل من طرف الولايات المتحدة في شؤون أوروبا والعالم ككل. القى "ويلسون" بتاريخ 08 جانفي 1918 خطابا هاما وشهيراً تضمن أربعة عشر نقطة ضمت مجتمع الأمم (SDN) وتعني المحافظة على استقلالية الإقليم والاستقلال السياسي بالنسبة للأمم جميعاً. اليوم، يعارض هذا التيار في الولايات المتحدة، التيار الواقعي أو "الواقعيون".

عن الموقع: <https://fr.wikipedia.org/wiki/Idealisme-wilsonien>

² - تشومسكي نعوم، الدول المارقة، مصدر سابق، ص ص 276-277.

³ - Chomsky Noam, le bouclier Americain, la déclaration des droits de L'Homme face aux Contradictions de la politique américaine, traduction : Guy Ducornet, (Paris: le Serpent à plumes, 2000), p 09.

أنها لم تتلق أي اعتداء حربي على أرضها، وبالإضافة إلى ذلك تضاعف إنتاجها الاقتصادي بشكل هائل»⁽¹⁾.

ولم تعرف أمريكا سيطرة على العالم كما عرفت عقب الحرب العالمية الثانية حيث «... كنا نستولي على 50% من الثروة العالمية، وكنا نراقب حاشيتي المتوسط. ويشهد التاريخ أنه لم توجد دولة مارست الرقابة على الكوكب الأرضي وتمتعت بأمن لا مثيل له مثلما عرفت الولايات المتحدة»⁽²⁾. إن المخططين الأمريكيين ومنهم العاملين بالسكريتاريا داخل الدولة، وكذلك منهم المشتغلين بمجلس العلاقات الخارجية، يتفقون جميعا على أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وجب حفظها بصورة دائمة، «... ولقد كشف تقرير رقم 68 صادر عن المجلس الوطني للأمن سنة (1950)، عن إستراتيجية هامة تمثلت في "زرع بذور" الدمار في نظام الإتحاد السوفياتي، حتى نتمكن فيما بعد من المفاوضات التي تقضي إلى اتفاق حسب شروطنا نحن مع الإتحاد السوفياتي أو دول تابعة له»⁽³⁾.

أليس ذاك ما حدث بعد سقوط حائط برلين سنة 1989 وظهر سياسة "البروسترويكا" في روسيا مع الرئيس "كورياشيف"؟!*

لكن "الديمقراطية" أو الانفتاح الديمقراطي الذي جاء به الرئيس الروسي "كورياشيف" لم يعمر طويلا، حيث غرقت روسيا في مشاكل داخلية مستعصية، فبالإضافة إلى المشكلة الاقتصادية بإنهيار المعسكر الشيوعي المحقق، ظهرت حركة الانفصالات، بمعنى دويلات كانت تابعة للإتحاد السوفياتي سابقا، تطالب باستقلاليتها وانفصالها عنه، مثل دولة أوكرانيا، ليتوانيا، بلروسيا... إلخ. إن المعضلة السياسية لا تتوقف عند هذا الحد، بل تمتد إلى الإملاءات السياسية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وحتى

¹ - Chomsky Noam, les dessous de la politique de l'oncle Sam, traduction : J-M- Flémal, (Paris :éditions le Temps des Cerises, 1996) p 11.

² - Ibid, p 11.

³ - Chomsky Noam, what Uncle Sam really wants (Tuscon: Odonian Press, 1992), p 13.

* كورباتشيف: Mikhail Gorbatchev ولد سنة 1931، رجل دولة سوفياتي ما بين 1985-1991، عرف بإصلاحاته

وإنفتاحه على العالم بعد نهاية الحرب الباردة، كما أعلن عن تحرير الإقتصاد الداخلي وكذلك الجانب الثقافي والسياسي وعرفت بإسم "perestroika" و"glasnost"، إستقال بعد فشله في إصلاحاته وزوال المعسكر الشيوعي.

عن الموقع: <https://fr.wikipedia.org/Mikha-Grbatchev>

الأمنية منها، ففي عهد الرئيس الروسي " ييلتسين بوريس " * وقعت تجاوزات خطيرة ضد حقوق الإنسان بدعم أمريكي، بل وبأوامر أمريكية حيث «أصدر "يلتسين" في 1993/09/21 مرسوما رئاسيا رقم 1400 يقضي بتعطيل الحياة البرلمانية، وعمل الحكومة الدستورية العليا. فاجتمع البرلمان، وأصدر بيانا - بالإجماع- جاء فيه أن الرئيس، خالف الدستور، مما يعد أساسا قانونيا لتتحيته، طبقا للدستور. وانضم "روتسكوي" نائب الرئيس، للبرلمان في ذلك»⁽¹⁾.

والسؤال المطروح : لكن كيف كان رد الرئيس؟

لقد كان الرد عنيفا جدا، ضاربا بالسلاح كل ما نصت عليه مبادئ حقوق الإنسان تحت الوصاية الأمريكية.

فبعد ضرب الحصار بالأسلاك الشائكة من نوع "حلزون برونو"، وهو نوع محرم إستخدامه في الحروب، حول مبنى البرلمان، قام الرئيس بإرسال القوات الخاصة لحصار البرلمان وتلا ذلك قطع الماء والكهرباء عن مبنى البرلمان ذي الطوابق المتعددة وعلى الرغم من زحف عشرات الآلاف من المواطنين لحماية البرلمان، فذاك لم يجد نفعاً، أمام الصد والمطاردة العنيفة من طرف القوات الخاصة².

لكن، بعد إنتصار المقاومة الشعبية على القوات الخاصة و إحتلالها مبنى بلدية "موسكو" ومبنى التلفزيون، أصدر الرئيس "يلتسين" أمر ببدء عملية القصف بالمدفعية الثقيلة والدبابات وكانت الحصيلة سقوط أكثر من ألف وخمسمئة ضحية داخل البرلمان وداخل مبنى التلفزيون والبلدية وحتى في الشوارع المحيطة بها، ويعرض لنا "تشومسكي" شهادة أحد الضباط الذين شاركوا في العملية، بعد استيقاظ ضميره، قائلا:«أنا ضابط بالقوات الداخلية، من واجبي قول كل ما أعرفه. تم العثور في مبنى البرلمان على ألف وخمسمئة جثة، بينها نساء وأطفال. ما أطلق على البرلمان كان قذائف حارقة تولد إنفجارات ذات موجات

* ييلتسين بوريس (1931 - 2007)، رجل دولة روسي. شكل أول رئيس غير شيوعي للجمهورية السوفياتية، شهد إنحلال الوحدة السوفياتية. أعيد إنتخابه سنة 1996 في ظروف قاهرة. مالية وسياسية خانقة وتفتشي ظاهرة الرشوة بشراسة. إستقال بسبب المرض شهر ديسمبر 1999 خلفه في الكرملين: فلاديمير بوتين Vladimir Poutine .

عن الموقع: <https://fr.wikipedia.org/Boris-Eletsin>

¹- تشومسكي نعوم، ماذا يريد العم سام، مصدر سابق، ص 79.

²- المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

ضغط هائلة تفجر رؤوس الضحايا. كانت الجدران ملوثة بأماخهم. إن ذلك أفضع من الفاشية بكثير. إنه شيء فظيع لا يمكن التعبير عنه بالكلمات»⁽¹⁾.

هل هناك صورة أبشع من هذه، وأين هي حقوق الإنسان، ألم تدعم الولايات المتحدة كل هذه المجازر وأخرى وقعت في بلدان مختلفة؟!

ويستشهد "تشومسكي" بما تلقاه الرئيس "يلتسين" ربيع عام 1993، عند اجتماع السبعة الكبار* للنصيحة التالية: «من الخطأ البالغ مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الجذرية، دون التخلي عن المبادئ الديمقراطية الأساسية لتطبيق الإصلاح في روسيا»⁽²⁾. بالإضافة إلى ذلك، فقد أوصى الرئيس الأمريكي السابق "نيكسون" نظيره "كلنتون"، بأن يدعم الرئيس الروسي "يلتسين" في حل البرلمان الروسي ومنه فقد اخبر "وورد كرستوفر" وزير الخارجية الأمريكي نظيره الروسي أثناء حصار القوات الخاصة للبرلمان: «نريد أن نكون بجانبكم وقت ما تحتاجون إلينا»⁽³⁾. كما أعلن وزير خارجية بريطانيا "دوجلاس هيرد" Douglass Hard: «من الضروري الإعراب عن دعمنا (يلتسين) في مواجهة البرلمان وقوى المعارضة الأخرى. والموقف البريطاني والأمريكي في هذا الصدد متطابقان»⁽⁴⁾.

كما «إعتقد الخبراء الغربيون تعذر تحويل البناء التحتي الإقتصادي ما لم يتغير البناء الفوقي السياسي بشكل يعزز السلطة الإستبدادية الديكتاتورية»⁽⁵⁾.

¹ - تشومسكي نعوم، ماذا يريد العم سام، مصدر سابق، ص 81.

* السبعة الكبار Groupe des Sept في البداية كانوا ثمانية (G8) وحاليا يعرفون بـ (G7)، عبارة عن مجموعة ذات علاقات إقتصادية وهم ثمانية دول الأكبر قوة في العالم من الناحية الإقتصادية: الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة، إيطاليا، كندا (تم حذف روسيا)، وطالبت بعض الدول الصاعدة إقتصاديا من الإنضمام للمجموعة وهي: الصين، الهند، جنوب إفريقيا، البرازيل والمكسيك، لكنها لم تقبل بعد، إلا أنه يتم الأخذ بأرائها. خلال السنة كاملة، للمجموعة أجنحة معبأة بالأشغال حيث يجتمع الوزراء الموكلين بمهمة في كل الميادين: الإقتصادية والمالية، الدفاع والأمن العالمي، التربية والتعليم، التنمية...إلخ، وذلك من أجل تحضير برنامج المؤتمر السنوي، ثم تطبيق المبادرات المتمخضة عن المؤتمر. عن الموقع: <https://fr.wikipedia.org/wiki/Groupe-de-sept>

² - تشومسكي نعوم، ماذا يريد العم سام، مصدر سابق، ص 80.

³ - Chomsky Noam, what Uncle Sam really wants, opcit, p 15.

⁴ - جريدة البرافدا - Pravda ، 1993/09/25، ص 05.

⁵ - تشومسكي نعوم، ماذا يريد العم سام، مصدر سابق، ص 80

وفي المحصلة، كان الغرب وبزعامة الولايات المتحدة الأمريكية يبتغون هذه النتيجة: «الغرب يناشد "يلتسين" أن يقيم نظاما إستبداديا»⁽¹⁾.

لكن الأمر لم يتوقف عند حدود روسيا، بل امتد إلى دول أخرى كثيرة، حيث تدخلت الولايات المتحدة في سياساتها الداخلية لكي تنتهك حقوق الإنسان.

فإذا عرجنا على أمريكا اللاتينية، وفحصنا وضعية حقوق الإنسان، لوجدناها مثيرة للإشكال، فهناك دراسة قام بها السيد "شولتر لارس" (Schultz Lars*) وهو أحد الاختصاصيين في حقوق الإنسان، حيث بين فيها بأن «الإعانات الأمريكية تزداد نحو دول أمريكا اللاتينية التي تنتهك حقوق الإنسان»⁽²⁾.

وفي الحقيقة هذه الإعانات الاقتصادية والعسكرية، لا تخضع لمنطق الحاجات، بل تخضع لمنطق استعداد تلك الدول لتحقيق مصالح الأقوياء والأثرياء في العالم. ويؤكد "هيرمان ادوارد"، وهو أحد محوري "تشومسكي"، أن «هناك ترابط وثيق، وهذا على المستوى العالمي، بين التعذيب والإعانة الأمريكية، وذلك ما يفسر ترابطهما الضروري من أجل السير الحسن للجانب الاقتصادي»⁽³⁾.

ومن خلال هذا، يتضح أن المبدأ الأخلاقي مغيب تماما، طالما أن التعذيب والاعتقالات المنظمة هما في خانة اللامبالاة.

ففي "غواتيمالا" (Guatemala) وبعد نجاح ثورة 1944، حسب تشومسكي، تم تأسيس حكومة ديمقراطية حيث اتخذت من "الصفقة الجديدة" "روزفلت"* نموذجا، وبدت تظهر بشائر نجاح التنمية

¹ -Chomsky Noam, les dessous de la politique de L'Oncle Sam, opcit, p 83.

* شولتر لارس Schultz Lars أمريكي، بروفيسور في العلوم السياسية، كان رئيسا للجمعية الأمريكية للدراسات اللاتينية Latin American Studies Association

² - Chomsky Noam, Les dessous de la politique de L'oncle Sam, opcit, p 35.

³ - Chomsky Noam, What Uncle Sam really wants, opcit, p 54.

* روزفلت Theodore Roosevelt رئيس جمهوري للولايات المتحدة الأمريكية بين 1901-1909، طبق سياسة إجتماعية تطويرية في سياسة الخارجية، قام بمراجعة وثيقة "مونرو" بمنح الولايات المتحدة سلطة المراقبة الدولية مما يسمح له بلعب دور حامي مجموعة أمريكا اللاتينية تحصل على جائزة "توبل" لقاء دوره كوسيط بين اليابان وروسيا آنذاك.

عن الموقع: <https://fr.wikipedia.org/wiki/liste-de-presidents-Etats-Unis>.

الإقتصادية المستقلة لكن ذلك «أثار زوبعة هستيرية في واشنطن، فقد حذر "إيزنهاور" من أن أمن الولايات المتحدة أصبح على المحك، وأنها باتت في خطر، ما لم يتم التخلص من الفيروس»⁽¹⁾.

ولقد أقر تقرير عن وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) آنذاك، بأن «غواتيمالا هي عدوة للمصالح الأمريكية»⁽²⁾ وذلك بسبب المد الشيوعي الذي أدى إلى إصلاحات اجتماعية وسياسية وطنية. ومن خلال ذلك، وضع التقرير المذكور الولايات المتحدة في حالة تأهب قصوى ضد احتمال الدعم الذي يمكن أن تتحصل عليه دولة "غواتيمالا" من بعض دول أمريكا الوسطى وكذلك من الحركات الشيوعية المناهضة للولايات المتحدة. إن السياسة الأمريكية، تركز على التركيبات المؤسسية، والمؤسسات، حسب "تشومسكي" مستقرة جدا ومنه كانت السياسات مستقرة جدا، «فالساسة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية كانت مترابطة بوضوح وعلى مستويات عالية من التخطيط بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يكن هناك سبب لتوقع ذاك التغيير. وتلك السياسة، كما تكررت من خلال الوثائق، والتي شكلت تهديدا لمصالحنا هو نشوء الأنظمة الوطنية والتي كانت مستجيبة لضغوطات الجماهير من السكان، وذلك من أجل تطوير مستوى المعيشة المنخفض وتنوع الإنتاج، وكان علينا إعاقة ذلك»⁽³⁾.

فإذا كانت السياسة هي فن الممكن، فإنها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي إمكانية ردع وقتل أية محاولة للمطالبة بحقوق الإنسان، خاصة إذا كان ذلك يهدد المصالح الأمريكية، ومنه فهي تسخر أجهزة القمع والردع لقتل العملية قبل تفاقمها، «... إن قوات الشرطة يمكنها أن تتحرك لكي تقوم بقمع المعارضة بصورة مبكرة قبل أن يصبح الأمر بحاجة إلى جرافة أو عملية كبيرة»⁽⁴⁾.

يستند "تشومسكي" في تحليلاته على مصادر موثوقة، منها التقارير التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية حيث جاء في إحداها: «إن تعزيز حقوق الإنسان ليس فقط عنصرا من سياستنا الخارجية، إنها اللبنة الأساسية لسياستنا وأقصى اهتماماتنا»⁽⁵⁾، حسبما صرحت به السيدة «دوبرينكي»، نائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية، وقد كانت مساعدة وزير الخارجية لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في إدارتي "ريغان" و"بوش الأب"، وحينذاك سعت بكل مجهوداتها إلى تبديد أسطورة: «الحقوق الاقتصادية

¹ - تشومسكي نعوم، ماذا يريد العم سام، مصدر سابق، ص 39.

² - Chomsky Noam, Les dessous de la politique de L'oncle Sam, opçit, p 54.

³ - تشومسكي نعوم، تواريخ الإنشقاق، مصدر سابق، ص 187.

⁴ - المصدر نفسه، ص 188.

⁵ - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 112.

والاجتماعية تشكل حقوق الإنسان»⁽¹⁾. من خلال هذا الطرح، يتضح أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، هي تحطيم قاعدة: الحق في التنمية، فكل بلد ناشئ اقتصاديا، وجب تحطيمه بوسائل "شيطانية"، كخلق إضطرابات داخلية تحت مظلة "حماية الأقليات"، أو السعي إلى خلق مناوشات أو حروب على الحدود بين بلدين متجاورين، وذلك بدعم الطرفين بدهاء متخف و مقنع، مثلما يحدث عادة بين بعض البلدان العربية المتجاورة، أو بالتدخل مباشرة في السياسة الداخلية لبعض البلدان وتعطيل مشاريع اقتصادية هامة ثم عرض المزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية، قصد إبقائها دائما تحت المظلة الأمريكية.

يعلن "تشومسكي" عن قلقه وانشغاله بسبب العجز الأمريكي من خلال العجز التجاري والعجز في الميزانية العامة للدولة ويربطه بالضرورة بالعجز الديمقراطي المتنامي في الولايات المتحدة وكذلك في الغرب عموما.

وكدليل على ذلك، يفضح سياسة الولايات المتحدة، من خلال الأحداث "المفتعلة" في أمريكا اللاتينية، «لقد تم قتل "روميرو" * والمفكرين اليسوعيين على يد قوات الأمن، التي تم تسليحها وتدريبها من جانب واشنطن... اغتيل الأسقف بعد فترة وجيزة من كتابته للرئيس "كارتر جيمي"، متوسلا إياه عدم إرسال المساعدات إلى المجلس العسكري في السلفادور»⁽²⁾. ثم يضيف مؤكدا على عدم الاعتراف بحقوق الإنسان بل والدوس عليها علنا: «... مما سيزيد القمع الذي أطلق عنانه ضد منظمات الشعب التي تكافح للدفاع عن أكثر حقوقها الإنسانية جوهرية. تصاعد إرهاب الدولة وبدعم من الولايات المتحدة دائما وبصمت وتآمر الغرب»⁽³⁾.

يستند، "تشومسكي" في تحليلاته النقدية لسياسة الولايات المتحدة في علاقتها بحقوق الإنسان، على تلك الفضائع والجرائم التي تقترفها القوات العسكرية المسلحة والتي دربتها "واشنطن" بدعم من حلفائها

¹ - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 113.

* روميرو: (Oscar Romero 1919-1980) هو الأسقف "روميرو" بالكنيسة الكاثوليكية بالعاصمة "سان سلفادور" ومات مقتولا بسبب دفاعه المستميت عن حقوق الإنسان وخاصة منهم الفلاحين. أعطاه الباب "جون بول II" لقب "خادم الرب"، ويعتبر ما بين العشر "شهداء" في القرن العشرين.

عن الموقع: <https://fr.wikipedia.org/wiki/oscar-Romero>

² - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 114.

³ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الغربيين، مثل ما وقع في "كولومبيا" على يد ديكتاتورها المنتهك لحقوق الإنسان بجدارة وامتياز وتلقيه كل الدعم والمساعدات العسكرية الأمريكية.

فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية هي سياسة ثنائية القيم، بمعنى أنها في الظاهر تقدم مساعدات اقتصادية، لوجستية وعسكرية، خدمة للتنمية والتطور بالنسبة للدول الناشئة، خاصة منها الغنية بثرواتها الطبيعية كالنفط، الذهب والفلاحة... إلخ، لكنها في الباطن هي سياسة الانقلابات العسكرية والاعتقالات السياسية والاستقرار الأمني بالإضافة إلى خلق المعضلات الاقتصادية للبلدان المذكورة، ولهذا فقد مرت من "السلفادور" و"نيكاراغوا"، إلى "جواتيمالا" و"بنما"، إلى شرق آسيا، وحطت الرحال بالعراق المكلم، دون أن ننسى حروبها ضد "الفيتنام"، و"اليابان" والقائمة تبقى مفتوحة، فهي سيدة العالم سياسيا، عسكريا، اقتصاديا وأمنيا مثلما قال الرئيس "بوش الأب": «ما نقوله نحن يمشي»⁽¹⁾. فمثلا دولة "بنما" (PANAMA) فلقد قتل الرئيس "توريجو" عندما سقطت طائرته أو أسقطت عام 1981، فسيطر على الحكم "نورييغا مانوال" ^{2*} الذي يصفه تشومسكي «بالمجرم الذي عمل لحساب كل من "توريجو" والمخابرات الأمريكية»⁽³⁾. لقد كانت الحكومة الأمريكية على علم بكل تحركات "نورييغا"، كالتورط في المتاجرة بالمخدرات منذ سنة 1972 وقد فكرت إدارة الرئيس "نيكسون" في اغتياله، لكنه ظل في قائمة المخابرات الأمريكية، وقدم تقرير إحدى لجان الكونغرس الأمريكي عام 1983، أن "بنما" هي مركز لتجارة المخدرات وغسيل أموالها⁴.

ولكن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، استمرت في دعمها "لنورييغا" طالما أنه "يفعل ما نقول"، لكن ما إن «بدأ التدخل فيما لا يعنيه من أمور الصفوة ومصالح رجال الأعمال والشركات الكبرى الأمريكية، أصبح

1 - نقلا عن تشومسكي نعم، ما نقوله نحن يمشي، مصدر سابق، ص 24

2 - تشومسكي نعم، ماذا يريد العم سام، ص 41.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

* نورييغا مانوال هو الجنرال Manuel Antonis Noriega ولد سنة 1934 وهو شخصية سياسية بانامية ما بين 1984-1990 شغل منصب رئيس القوات العسكرية البانامية، كما مارس السلطة في بنما دون أن يتحصل دستوريا على لقب رئيس دولة ألقى عليه القبض وسجن بالولايات المتحدة الأمريكية بتهم عدة منها: المتاجرة بالمخدرات وتبييض الأموال كما أُدين غيايبيا "بناما" بتهمة الاغتيالات والجرائم.

عن الموقع: <https://fr.wikipedia.org/wiki/Manuel-Noriega>

4- تشومسكي نعم، ماذا يريد العم سام، ص 42.

من المغضوب عليهم وفي القائمة السوداء مثل "القذافي"، و"الخميني" و صدام حسين... إلخ، الذين يجب على الشعب الأمريكي أن يكرههم»⁽¹⁾.

فأصبح "نورييغا" متهما بالديكتاتورية وعدم إحترام حقوق الإنسان وتجاوزاته الخطيرة ضد الديمقراطية، «فنشرت صحيفة "أمريكا تراقب"، عام 1988 تقريرا عن إنتهاك "نورييغا" لحقوق الإنسان، ولكن أوضح هذا التقرير، أن تلك الفترة أفضل من قبلها، عندما كان "نورييغا" رجلنا، بل وأفضل من انتهاكات أشد، يقوم بها آخرون (من رجالنا) في المنطقة»⁽²⁾. ويضرب "تشومسكي" أمثلة عن ذلك: «"تروجيليو" دكتاتور جمهورية الدومينكان الذي نسانده، و"سوموزا" دكتاتور نيكاراغوا و"ماركوس" دكتاتور الفيليبين، و"دوفالبيه" دكتاتور هايتي، وآخرين من طائفة الرؤساء المجرمين في ثمانينات أمريكا الوسطى. كانوا كلهم أكثر وحشية من "نورييغا"، ولكن ساندتهم الولايات المتحدة بثقل وحماسة طوال عهودهم المليئة بالفظائع والإرهاب، مادامت الأرباح تتدفق من بلادهم إلى الولايات المتحدة»⁽³⁾.

إذن، هناك منطوق واحد تخضع له السياسة الأمريكية في علاقتها بحقوق الإنسان وهو المصلحة الدائمة ذات البعد الواحد و تلكم مفارقات سياسية تضيع فيها الممارسه الديمقراطية و هذا ما سنحلله لاحقا.

¹ - تشومسكي نعم، ماذا يريد العم سام، مصدر سابق، ص 43.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

المطلب الثاني: حقوق الانسان و مفارقات السياسة الامريكية.

يلعب مفهوم "الدول المارقة" (failed States) دورا هاما في القضايا السياسية العالمية، منها أزمة العراق سنة 1998 حيث «أعلنت واشنطن ولندن أن العراق "دولة مارقة"، تشكل تهديدا لجيرانها وللعالم بأسره، وأنها دولة "خارجة عن القانون"، يقودها منقمص لهتلر ينبغي أن يحتويه حراس النظام العالمي: الولايات المتحدة وشركائها»⁽¹⁾. ويعتقد "تشومسكي" أن هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن الحرب على العراق كانت ترمي و إلى حد ما، إلى إظهار ما يتربص به في الأفق عندما تقرر الإمبراطورية أن توجه ضربة - مع العلم أن مصطلح "حرب" لا يفيد بالمعنى المطلوب في غياب التكافؤ بين القوات - « و يحذر سيل من البروباغندا من أنه إذا لن نوقف "صدام حسين" اليوم فإنه سيدمرنا غدا»⁽²⁾. ولقد حذر بعض من الإستراتيجيين الأمريكيين والبريطانيين من أن غزو "العراق" سيؤدي حتما إلى تضاعف الإرهاب وحياسة أسلحة الدمار الشامل، «أن مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية، "جورج تونات" George Tenet أعلم المجلس شهر أكتوبر 2002، أن إحتلال العراق، سيشرح "صدام حسين" على مساعدة الإيرانيين الإسلاميين لكي يهاجموا وبأسلحة خطيرة ومدمرة، الولايات المتحدة الأمريكية»⁽³⁾.

لذلك، فكر السياسيون الأمريكيون في تصدير ما يسمى "الديمقراطية" للعراق والشرق الأوسط عموما ولكن بأية طريقة سيتم ذلك؟

لقد حاول أخصائيو العلاقات العامة ومدبجو الخطاب في الولايات المتحدة الأمريكية رسم صورة للرئيس " بوش الابن"، على أنه «رجل بسيط يصله خط مباشر من السماء، ويعول على شجاعته لتخليص العالم من الأشرار»⁽⁴⁾. وبالإضافة إلى ذلك، نسجوا قصصا خيالية منهكة بخليط من قصص رعاة البقر الخيالية، وكان الهدف من وراء كل ذلك، هو تجميع الدول الغربية، القوية منها، لمحاربة ما

¹ - تشومسكي نعوم، الدول المارقة، مصدر سابق، ص 33.

² - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 34.

³ - Chomsky Noam, Les Etats manqués, Abus de puissance et déficit démocratique, opcit, p 29.

⁴ - Chomsky Noam, Hegemony or Survival, America's Quest for Global Dominance, opcit, p 109

سماه " ريغان": «لعنة الإرهاب الشريرة»⁽¹⁾، وعلى الخصوص الإرهاب الدولي الذي هو «طاعون ينتشر على أيدي الأعداء الفاسدين للحضارة بالذات، وعودة إلى البربرية في العصر الحديث»⁽²⁾.

كانت العاقات الدبلوماسية العراقية - الأمريكية على أحسن ما يرام، بل وكان دعما أمريكيا كبيرا "لصدام حسين" خلال الحرب العراقية - الإيرانية، «فالدعم المديد المقدم من طرف المتصرفين الحاليين "لصدام حسين"، والذي يعزي في كثير من الأحيان إلى الهاجس الأمريكي حيال إيران، واستمرت تلك السياسة بعد إستسلام إيران في الحرب الإيرانية - العراقية، لان مساعدة "صدام حسين" ستساهم في تحسين سجل حقوق الإنسان في العراق»⁽³⁾.

وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية إمدادات غذائية على شكل هبات إلى نظام "صدام حسين" الذي كان في حاجة ماسة إليها بعد تدميره الإنتاج الزراعي للأكراد، بالإضافة إلى تزويده بتقنيات عالية وعوامل بيولوجية قابلة للتحويل إلى أسلحة دمار شامل، ومن هنا نفهم لماذا أصرت الولايات المتحدة، فيما بعد، على تفتيش العراق كله بحجة وجود تطوير لأسلحة الدمار الشامل، وكأن القضية كانت مدروسة بدقة متناهية ومحضرة وفق أجنادات لوجستيقية، وذاك ما وقع بالفعل؟!.

لقد كانت حرب الخليج (الحرب على العراق) عبارة عن تطبيق لمبادئ أمريكية خالصة، "نحن معك طالما أنت معنا"، فلما تم احتلال "الكويت" شهر أوت 1990، فعلى الفور «اجتمع مجلس الأمن للأمم المتحدة وأدان العملية وجرمها وفرض عقوبات صارمة وشديدة على العراق»⁽⁴⁾. ومن خلال ذلك، اعتبر الاجتياح العراقي للكويت "جريمة استثنائية" ولذلك وجب تطبيق "عقوبات استثنائية"، لأن الولايات المتحدة هي دائما ضد "العدوان" من أجل حقوق الإنسان، و«كانت هذه العبارة للرئيس "بوش الأب" الذي قام بغزو دولة "بنما" وهو الرئيس الوحيد الذي أدانته المحكمة الدولية بتهمة الاستخدام اللاشعري للقوة، وذلك عقب الهجومات الأمريكية على دولة "نيكارغوا»⁽⁵⁾.

إذن، كيف يمكن للسلطة الأمريكية إدانة ما تقوم هي به؟! أليس ذلك "تفاقا سياسيا بامتياز؟! أم أنه منطوق القوة?!.

¹ - Chomsky Noam, Hegemony or Survival, America's Quest for Global Dominance, p 109.

² - George Shultz in : New York Times, (n°589, 24 June 1984).

³ - تشومسكي نعوم، الهيمنة أم البقاء، مصدر سابق، ص 134.

⁴ - Chomsky Noam, Les dessous de la politique de L'Oncle Sam, opcit , p 67.

⁵ - Ibid, p 68.

لم يكن الرئيس العراقي "صدام حسين"، ذلك "الوحش" الوحيد الذي رسمته البروباغندا الأمريكية في أذهان الشعوب عبر العالم، حيث كان هناك الكثير من الرؤساء الديكتاتوريين الذين حظوا بدعم أمريكي قوي وعلى الرغم من ذلك تمت الإطاحة بهم بثورات وانتفاضات شعبية داخلية، فكان هناك من بين آخرين: "فرديناند ماركوس"، "دول بايبي"، "دوفالييه"، "تشاوسيسكو نيقولا" والرئيس الأندونيسي "سوهارتو"، الذي بز "صدام" في الهمجية والوحشية. وكان أول رئيس زار البيت الأبيض الأمريكي هو "موبوتوسي سيكو"، رئيس جمهورية زائير، وهو وجه آخر عالي المقام بين زمرة القتلة والمنكئين والنهابين¹.

لقد انطلقت الحرب على العراق تحت ذرائع "مصطنعة" من الإدارة الأمريكية لكنها ذات صيت عالمي وهي: نزع السلاح والصلة بالإرهاب الدولي، وباسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وجب إزالة حكم "صدام حسين" كونه حكما ديكتاتوريا لا إنسانيا، «إن الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا، عبرا عن حقهما في غزو العراق للحد النهائي من تصنيع أسلحة الدمار الشامل»⁽²⁾.

إنها كانت المسألة الوحيدة التي بررت غزو العراق، مثلما صرح بذلك الرئيس الأمريكي "بوش الابن" شهر مارس 2003، ودعمها "بلاز توني"^{*}

ولكن: هل الحرب على العراق هي حرب عادلة أم لا؟

«لقد انبعت نقاش الحرب العادلة بين الدارسين وصناع السياسة أيضا مدفوعا بالغزوات والمراوغات المتكررة طبقا لبدئية "ثيوسيديس"^{*} القائلة: «يفعل الأتوياء ما يستطيعونه بينما يعاني الضعفاء ما يتحتم عليهم»⁽³⁾. إذن، تم اختلاق مفهوم الحرب على الإرهاب على أنها: الحرب العادلة، لتبرير الغزو على العراق كما تم تبريره على أفغانستان بحجة إيواء وجود إرهابيين مطلوبين للمحاكمة الدولية. إن هذا

¹ - تشومسكي نعم، الهيمنة أم البقاء، مصدر سابق، ص 135.

² - Chomsky Noam, Les Etats manqués, opcit, p 37.

^{*} بلاز توني Tony Blair وإسمه الكامل هو Anthony Charles Lynton Blair ولد سنة 1953 بإدنبرة بسكوتلاندا وهو رجل سياسي إنجليزي، عضو بحزب العمال، شغل منصب رئيس الوزراء البريطاني 1997-2007،

عن الموقع: https://fr.wikipedia.org/wiki/Tony_Blair

^{*} ثيوسيديس: thucydide، رجل سياسي ومؤرخ إغريقي (460 - 400 ق م) مؤرخ للحرب التي وقعت بين أثينا وإسبرطة التي وقعت بين (431 - 404 ق م).

³ - تشومسكي نعم، أشياء لن تسمع بها أبدا، مصدر سابق، ص 23.

التلاعب بالمفاهيم، هو ذريعة للأقوياء لسحق الضعفاء في العالم، فمفهوم الحرية، ليس له نفس المعنى بالنسبة للجميع كما يقول "كلارك رامسي": «إن العالم لم يعرف حقيقة تعريفا لكلمة "الحرية"، والشعب الأمريكي اليوم هو في أمس الحاجة إلى ذلك. كلنا مع الحرية، ولكن عند نطقنا للكلمة، فإننا لا نقول نفس المعنى»⁽¹⁾.

ويعود بنا، "كلارك" إلى خلفية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي كانت وراءه مصالح الدول الغنية، آنذاك، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى وفرنسا، حيث أعطت الأولوية للحقوق السياسية المتمخضة عن مسار تاريخي طويل دون أن تولي أهمية كبيرة للحقوق الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية².

ولو أخذنا المادة الخامسة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان القائلة: «كل واحد له الحق في مستوى معيشة ملائم لصحته، وكيانه وكذلك لعائلته، بمعنى الحق في التغذية والملبس، السكن والعلاج الطبي...»⁽³⁾. ومنه، إذا قارنا بين محتوى المادة المذكورة وما تم فرضه على الشعب العراقي، خاصة منهم الأطفال والمرضى والشيوخ، وكان عددهم حوالي مليون ونصف مليون شخص، من تجويع وحرمان من الدواء الضروري والعلاج، فإننا نصل إلى نتيجة وهي أن ذلك الإعلان لم يكن سوى شعارا فجا تم تطبيقه بصورة عكسية على الشعب العراقي، فلا كرامة إنسانية ولا حرية ولا حتى الحق في الحياة، «فعلى الرغم من الدمار الكلي للحقوق الأساسية والحريات المكفولة للشعب العراقي وخاصة منها الحق في الدواء والغذاء والماء الصالح للشرب، فإن الحكومة الأمريكية لم تتوقف عن التبحر بأنها رائدة حقوق الإنسان والحرية في العالم»⁽⁴⁾. ولقد أكد الرئيس "نكولن" * أن المشكلة «لا تتعلق بالتعريف، بل تتعلق بالسلطة والإرادة والمسؤولية»⁽⁵⁾. ومنه نخلص إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى إلى فرض

* كلارك رامسي William Clark Ramsey ولد سنة 1927 رجل قانون أمريكي كان نائبا عاما من 1965 إلى 1967 بـ United States Deputy Attorney ثم نائب عام للولايات المتحدة بين 67-1969.

¹ - Chomsky Noam, Clark Ramsey, Edward w. Said, La loi du plus fort, Mise au pas des Etats voyous, opcit, p 103.

² - Ibid, p 105.

³ - Ibid, p 107.

⁴ - Ibid, p 108.

* لنكولن أبراهام Lincoln Abraham رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية (1861-1865)، تميز حكمة بتوقيف الحكم العبودي وإنتهى بحرب الشمال - الجنوب، وتم إلغاء نظام الرق عام 1865.

عن الموقع: <https://fr.wikipedia.org/wiki/liste-des-présidents>.

⁵ - Chomsky, Clark, Edward. Said, La loi du plus fort, Mise au pas des Etats voyous, opcit 109.

إرادتها السياسية من أجل تحقيق مصالحها على حساب العراق، كوبا، إيران، السودان ودول أخرى من العالم الثالث مهما كان الثمن بمعنى على حساب شقاء ومعاناة وحتى إبادة شعوب بأكملها.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، تمارس رقابة صارمة على السياسة العالمية من خلال تحكمها في وسائل الإعلام، ومن خلالها فهي "تشيطن" دول بأكملها تحت تهمة الإرهاب الذي يهدد الأمن العالمي وبالتالي فهي تنتهك علنا حقوق الإنسان، ولذلك فسياسة التسلح لها ميزانية ضخمة وإهتمام سياسي عسكري يفوق التصور، «... إن مصاريف التسلح الأمريكي تتعدى في مجملها ما يعادل عشر ميزانيات عسكرية للأمم أخرى. فواشنطن تبيع أسلحة متطورة جدا إلى بقية العالم ضاربة عرض الحائط كل القوانين والمواثيق الدولية التي تمنع ذلك، وفي الأخير الولايات المتحدة توسع من تصنيعها لأسلحة الدمار الشامل، سواء كان نوويا، كيمياويا أو بيولوجيا، والأخطر من كل ذلك هو: العقوبات الاقتصادية»⁽¹⁾.

لكن: لماذا كل هذا الهاجس العسكري؟ هل هناك مبرر له؟

نعم، هناك مبرر، لكل هذه "الأمراض العسكرية"، أليس الإستعداد للحرب هو الحرب في حد ذاتها؟! كما جاء ذلك في الفصل الأول من هذا البحث، ثم أليس الهاجس الإقتصادي هو البراديغم الأساسي اليوم في المجال السياسي، الأمني، العسكري وحتى الإجتماعي والثقافي؟! ألم يؤكد "زيغلر جون" أن هناك «ما هو أخطر من أسلحة الدمار الشامل: المديونية والجوع»⁽²⁾، كما جاء ذلك في الفصل الثاني من البحث؟! من البحث؟!

ويشدد "كلارك رامسي" على ضرورة الإستيقاظ من أجل وضع تعريفات واضحة للحقوق الأساسية للشعوب، بما فيها، الحقوق الإقتصادية التي تتحكم وتقيّد كل الحقوق الأخرى، بالإضافة إلى حق الحماية من جميع الإعتداءات الآتية من القوى الفائقة في العالم³.

لا يمكن أن نصل إلى هذا الهدف الإنساني - الأخلاقي، إذا لم تتحرك شعوب تلك الدول القوية وتجبر بلدانها على إيقاف إغتصاب حقوق الإنسان وذلك بمنع وسائل الإعلام "المأجورة" و"المنافقة"، من التمييز بين الشعوب الفقيرة والضعيفة والأخرى القوية والغنية، وبين كلمة الأمم الغنية-القوية وبقية الأمم المقهورة.

¹ - Chomsky, Clark, Edward Said, la loi du plus fort, opcit, p 110.

² - Ziegler John, L'empire de la honte, opcit, p 93.

³ - Chomsky, Clark, Edward Said, la loi du plus fort, opcit, p 110.

وينتهي "كلارك" إلى نتيجة هامة: «إذا إترفنا نحن، شعوب العالم، بأن هناك فعلا إعلان لحقوق الإنسانية، فإننا سنتمكن من تحديد وحماية إنسانية الشعوب»⁽¹⁾.

لكن أليس ذلك ضربا من "اليوتوبيا السياسية"؟! هل يمكن فعلا تجسيد ذلك في الواقع السياسي للشعوب!؟

فإذا رجعنا إلى المعضلة العراقية، فالإشكال يعاد طرحه من جديد، لأن "واشنطن" لم تقصد فعلا إحلال الديمقراطية بهذا البلد، «أن يكون الاعتقاد بأن "واشنطن" صارت معنية فجأة بهجوم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق، أو غيره من البلدان، بعيد الاحتمال وصعب التصديق»⁽²⁾.

لأن معظم المراقبين السياسيين والمطالعين جيدا على المعضلة العراقية، يجمعون على أن "الحل البناء" يكمن على الخصوص في «رفع تلك العقوبات الاقتصادية التي أضرت بالمجتمع وقضت على الطبقة الوسطى بالعراق وقضت كذلك على إمكانية ظهور قيادة سياسية جديدة»⁽³⁾. ومن الناحية السياسية، لم تنفج الأزمة، بل واستمرت المشكلة لماذا؟ لأن الاختيار لم يكن اختيار الشعب من جهة، ومن جهة أخرى، هناك "تسويد" لحياة العراقيين، يقول "هاليداي دنيس" في إحدى مقالاته: «لقد أطلنا عمر (النظام)، وقطعنا الطريق على فرص التغيير. إنني أعتقد أنه لو كان للعراقيين اقتصادهم، واستعادوا حياتهم (الطبيعية) وكذلك نمط عيشهم، لكانوا اهتموا بشكل الحكم الذي يطمحون إليه، والذي يؤمنون بأنه الأنسب لبلادهم»⁽⁴⁾. وإذا إستقرأنا الأولويات سنة (2002)، فإنه ظهر من ادعى أن من شارك في المسؤولية منذ عشرين سنة من التنكيل بالعراقيين، هم مخولون باللجوء «إلى العنف لإحلال الديمقراطية»⁽⁵⁾، ولكن، من المنطقي أنه لا يمكننا التفكير في استعمال العنف حتى يثبت فشل كل الحلول البناءة ولكن «لما كانت مثل هذه الحلول ممنوعة في حالة العراق، فمن العسير جدا الإدعاء ببلوغ الأمور آخر مراحلها»⁽⁶⁾.

¹- Chomsky, Clark, Edward Said, la loi du plus fort opcit, p 111.

²- تشومسكي نعوم، الهيمنة أم البقاء، مصدر سابق، ص 167.

³-Chomsky Noam, Hegemony or Survival, opcit, p 139.

⁴-Halliday Denis, Von sponeck, (Toronto Globe and Mail, 2 July, 2002, Al-Ahram weekly, 26 December 2002), P 02.

⁵- Chomsky Noam, Dominer le monde ou sauver la planète ?, opcit, p 196.

⁶- تشومسكي نعوم، الهيمنة أم البقاء، مصدر سابق، ص 168.

ويؤكد على تلك النتيجة مهما كانت الأحكام الذاتية للبعض حول حظوظ النجاح، وتلك الأحكام هي خارجة عن الموضوع تماما، وذلك ما يؤكد "تشومسكي" على لسان "لارا مارلو*" «إذا كان ذلك ما ندعوه "نموذج سيطرة القوى الفائقة"، فما علينا إلا انتظار الرحمة من السماء!»⁽¹⁾. فمنذ سنوات حكم "ريغان - بوش الأب"، وحتى قبل ذلك، كانت إدارة "واشنطن" تساند "صدام حسين"، ولكن بعد "غلطته الفادحة" سنة (1990)، تغيرت السياسات والمقاييس والمبررات، لكن بقي مبدأ واحد فقط وهو: «لا ينبغي أبدا أن يحكم الشعب العراقي بلده»⁽²⁾.

فمبرر ذلك، أن "واشنطن"، كانت دائما تبحث عن "طغمة عسكرية" تحكم البلد ويبد من حديد، وكان "صدام حسين" أحسن من يفعل ذلك في غياب "منافس" آخر، «ومهما كانت خطايا الزعيم العراقي، فهو يؤمن للغرب وللمنطقة أملا كبيرا باستقرار البلاد من أولئك الذين يقاسون من اضطهاده»⁽³⁾. والمثير للعجب، كما يرى "تشومسكي"، أنه ارتكبت في حق الشعب العراقي جرائم إبان عهد "صدام حسين"، لكن تم التستر عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بل وبمباركة منها، «أما اليوم، فالحرب على العراق "على أسس أخلاقية" بعدما رأينا تلك القبور الجماعية منذ سنة (1991)، لكن غض الطرف عنه بدعوى الاستقرار»⁽⁴⁾.

لكن من يحكم العراق بعد الحرب وبعد الإطاحة "بصدام"؟ شكلت هذه المسألة، نقطة خلاف كبيرة بين مختلف الطوائف العراقية «حيث طالبت وجوه من المعارضة (العراقية) والتي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، بوجود تدخل هيئة الأمم المتحدة لحل المسألة، كما رفضت المعارضة العراقية تدخل الولايات المتحدة من أجل إعادة الإعمار بمعنى رفضت «الهيمنة الأمريكية على العراق»⁽⁵⁾.

ويجب أن لا ننسى، أن الغالبية الشيعية قد تكون مع قيام جمهورية إسلامية إذا وجدت الفرصة لذلك، وهذا الأمر ترفضه "واشنطن" وبجده خشية من المد الشيعي الإيراني والذي قد يقلب الموازين السياسية ويحطم كل المخططات الإستراتيجية الأمريكية.

* Lara Marlowe : هي صحفية أمريكية وأديبة، كانت مراسلة صحفية لجريدة Irish times بين 2009-2012 ثم التحقت بباريس سنة 2013 وعملت كمراسلة صحفية.

¹ - Chomsky Noam, Dominer le monde ou sauver la planète ?, opcit, p196.

² - Chomsky Noam, Hegemony or Survival, opcit, p 141.

³ - تشومسكي نعوم، الهيمنة أم البقاء، مصدر سابق، ص 166.

⁴ - المصدر نفسه، ص 169.

⁵ - Chomsky Noam, Hegemony or Survival, opcit, p 142. ترجمة خاصة.

إذن، لجأت الولايات المتحدة إلى انتهاج ما يسمى بإحلال "الديمقراطية السورية" بشرط أن لا تعصي الأوامر مثل ما يسمى "أوروبا الجديدة"* أو "الديمقراطيات" المحدودة والمقلوبة" في أمريكا اللاتينية «والتي تديرها البنى التقليدية للسلطة التي مضى على الولايات المتحدة زمن طويل في التحالف معها»⁽¹⁾. ويستند "تشومسكي" على مقولة السيد: "برنت سكوكروفت"، و هو الذي كان مستشار الأمن القومي للرئيس "بوش الأول" حينما أكد: «أنه إذا ما جرت انتخابات في العراق وفاز بها المتطرفون... فلن نسمح لهم بالتأكد بتولي السلطة»⁽²⁾.

أليس هذا المنطق السياسي هو السائد على الصعيد الدولي؟! فمتى باركت الولايات المتحدة أي خيار سياسي تحقق وإلا فالإرهاب هو الحل!

لقد أكدت السيدة "كوندوليزا رايس"* (Condoleeza Rice 1954-) أن «العراق ليس تيمور الشرقية أو كوسوفو أو أفغانستان»⁽³⁾، لماذا؟ فحسب "تشومسكي"، «العراق يشكل غنيمة كبرى، أما الأخريات فلا تعدو كونها حالات ميؤوسا منها، فلا بد من أن تكون "واشنطن"، في موقع المسؤولية، لا الأمم المتحدة ولا الشعب العراقي»⁽⁴⁾.

إن المسألة المفصلية التي ركز عليها المسؤولون السياسيون الذين اهتموا بالمسألة العراقية، كانت تدور حول ثلاث أهداف رئيسة وهي:

أولاً: إسقاط النظام السياسي الديكتاتوري.

* أوروبا الجديدة: هي بعض الدول الأوروبية التي تطيع الولايات المتحدة سياسياً، إقتصادياً، أمنياً وعسكرياً، وتسير في النهج السياسي الأمريكي العالمي دون مناقشة أو إحتجاج مثل إسبانيا وإيطاليا وبعض الدول التي كانت محسوبة على المعسكر الشيوعي، في مقابل بعض الدول الأوروبية "المعارضة" للنهج الأمريكي مثل فرنسا وألمانيا، وهذا حسب "تشومسكي".

1- تشومسكي نعم، الهيمنة أم البقاء، مصدر سابق، ص 169.

2- المصدر نفسه، ص 170.

* كوندوليزا رايس C.Rice بروفييسور في العلوم السياسية بجامعة ستانفورد Sanford، شغلت منصب مستشارة للأمن القومي الأمريكي بين سنة 2001 و 2005 مع الرئيس جورج بوش الابن، ثم أصبحت وزيرة الخارجية الأمريكية شهر جانفي 2005، وكانت المرأة الثانية التي تشغل ذات المنصب بعد "مادلين آلبرايت M.Albright .

3- تشومسكي نعم، الهيمنة أم البقاء، مصدر سابق، ص 170.

4- المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

ثانياً: إنهاء كل العقوبات التي سلطت على الشعب العراقي وحده وليس على الحكام.

ثالثاً: الحفاظ على نوع من النظام العالمي¹.

مما لا شك فيه، أن الهدفين، الأول والثاني، يشكلان مطلباً وهاجساً للشعب العراقي، لكن الهدف الثالث يحمل في طياته إشكالا سياسيا مستعصيا، لأن السياسة الخارجية الأمريكية، توظفه لصالحها بمعنى إحكام سيطرتها على العالم ككل في جميع المجالات، وما العراق هنا إلا منفذا لإحلال الهيمنة. من خلال ذلك نفهم لماذا لا تتجح الثورات الشعبية في دول فتية ولا تصل إلى أهدافها الحقيقية؟! لأن "البعث الأمريكي يقف دائما " خلف أسوار "الديمقراطية المزعومة" ويحطم كل إرادة فعلية للحرر.

من خلال ما تم تحليله، يمكننا استنتاج مايلي:

1- إبداع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عقب الحرب العالمية الثانية، يعد إستيقاظ تاريخي للوعي السياسي العالمي قصد تكريس إنسانية الإنسان أخلاقيا من دون تمييز عرقي، إيديولوجي أو أنثرو- سياسي كما يعد فعلا سياسيا أخلاقيا في التاريخ .

2- إن دعم الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الخارجية، لكل أنواع الفاشية، الديكتاتورية والقمع ضد شعوب تطالب بالحرية والديمقراطية، يعد أكبر إعتداء على حقوق الإنسان الذي تدعى هي الحفاظ عليه، مما يؤدج خطابها السياسي ويضعه في موضع المدان المتهم بجرائم ضد الإنسانية (مثل دعمها لسياسات الرئيس الروسي السابق يلتسين بوريس، تأييدها والدفاع عن سياسات إسرائيل في الشرق الأوسط ومجموعة من الأنظمة الديكتاتورية في مناطق مختلفة مثل نيكاراغوا، الفيليبين، الدومينيكان سابقا...)، وذلك يؤكد غياب وتغييب المبدأ الأخلاقي في الممارسة السياسية لحقوق الإنسان.

3- إن الإعتداء الصارخ على حقوق الإنسان في العالم، يخفي ضمنا المصالح الإقتصادية التي تقدها القوى العظمى في العالم (مجموعة السبعة الكبار)، فالمعادلة هنا هي: دوام المصالح الإقتصادية ودوام الأغنياء في العالم كسيادة مرهون بالدوس على حقوق الإنسان من خلال معادلة اللامساواة، اللاحرية واللاعادلة حتى لا تقع ثورة شعبية على الغنى والرأسمالية المتوحشة، ولعل فشل المناهضين للعولمة (Alter mondialistes) خاصة الإقتصادية منها، في نضالهم ضد العولمة ونتائجها الخطيرة على

¹- Chomsky Noam, Dominer le monde ou sauver la planète, opcit, p 199.

مبادئ حقوق الإنسان في العالم، يذكرنا بأن معركة الغنى/الفقر، السيد/العبد والمستغل/المستغل، ستبقى حرباً أبدية مادام السياسي يبقى محكوماً بالإقتصادي.

4- كما يشكل الهاجس العسكري (الحرب الدائمة) براديجم جديد في الممارسة السياسية العالمية من حيث أن القوى العظمى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، لا تريد في الحقيقة السلام العالمي وإنما تتخذه كشعار ديمقراطي لا غير، بل وتسعى دائماً إلى تفعيل الحروب في العالم وذلك لمصالح إقتصادية (المتاجرة بالأسلحة)، مصالح إستراتيجية جيو-سياسية (إيديولوجية الهيمنة)، كل ذلك يعد إغصاباً لحقوق الإنسان في العالم السياسي الراهن مثلما يؤكد تشومسكي في تحليلاته النقدية .

إذن، مبدأ حقوق الإنسان يظل شعاراً أخلاقياً/سياسياً في الراهن السياسي العالمي من دون أن يجد له إطاراً مفعلاً وفعالاً في الحقل الممارساتي خاصة في ظل الصراع الإيديولوجي الخطير الذي يتمظهر من خلال ثنائيات متناقضة كصراع الإسلاموفوبيا/اللاسامية ومنه:

هل ذات الصراع يعد إغتيالاً لمبدأ حقوق الإنسان؟ ما الخلفية الإيديولوجية/السياسية المتخفية وراءه؟

أين تتموضع الديمقراطية وما مصيرها في ظل ذات الصراع؟

ذاك ما سنحلله لاحقاً.

المبحث الثاني: أزمة الشرق - أوسط وثنائية الإسلاموفيا - ضد سامية.

تمهيد:

إذا كانت هناك إشكالية في التعامل مع مبادئ حقوق الإنسان في العالم منذ أن تم الإعلان عن ذلك عقب الحرب العالمية الثانية، فإن المعضلة السياسية - الإيديولوجية، في راهنية الحقل السياسي، تتمظهر من خلال صراع الإسلاموفوبيا/اللاسامية في الشرق الأوسط، مشكلا أزمة خطيرة قد تنتهي بالكارثة والدمار على الإنسانية جمعاء إذا لم تحدث مراجعة فلسفية للذات وللمفاهيم التي تكرر فلسفة الصراع والحروب واللاتسامح بدل فلسفة الحوار والتعايش بين الثقافات، الأديان والحضارات.

ومنه: لماذا هناك أزمة سياسية - أمنية بمنطقة الشرق الأوسط؟ وما علاقة ذلك بصراع

الإسلاموفوبيا/اللاسامية؟

وما مصير ذات الصراع مستقبلا؟

المطلب الأول: الصراع الأيديولوجي في علاقته بأزمة الشرق الأوسط.

لقد كتب تشومسكي " كتابا هاما وعنوانه: «مثلث الموت» أو «المثلث المشؤوم»، وأعتبر هذه الترجمة لكلمة (fateful) هي ترجمة متشائمة وتعد بمستقبل أسود كارثي للثلاثي المشكل للأزمة: الولايات الأمريكية، إسرائيل و"الشعب الفلسطيني"، بينما أفضل كلمة "حاسم"، لأن الأزمة قد تنفجر بحل يرضي جميع الأطراف المتصارعة إذا ما تحققت ما أسميه "الأخلة" أي أخلة الديمقراطية وأخلة السياسة عموما. يقول: «...ولأن هناك إشكالية علائقية ذات بعد تاريخي - عقائدي خطير، ولأن هناك لا توازن في القوى مما يجعل وضع: الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل والشعب الفلسطيني في جملة واحدة، أمرا عبثيا، دخل الثلاثي في صراع "إيديولوجي - عسكري" داخل مثلث مغلق قد ينتهي بالكارثة»⁽¹⁾. ولو أخذنا غيض من فيض، لتلك المعارك التي خاضها الفلسطينيون ضد الإحتلال منذ سنة 1948، لاحتربنا في وضع الأرقام الحقيقية لشهداء الأقصى بسبب «الإستخدام المتعجرف لأدوات القتل المميته المهلكة»⁽²⁾.

إن منطقة الشرق الأوسط*، ذات أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل على السواء لأنها «تركزت في الإحتياجات النفطية الكبرى، وبصفة خاصة في شبه الجزيرة العربية، وحددت الولايات المتحدة هدفها في السيطرة على "أهم مصدر للسلطة الإستراتيجية، وإحدى الجوائز العظمى في تاريخ العالم". وربما كانت تلك الثروة النفطية "أعلى الجوائز الإقتصادية في عالم الإستثمارات الخارجية"، ولقد

¹ - Chomsky Noam, Fateful Triangle, the United States, Israel and the Palestinians, (London: Plato Press, 1999), P 743. ترجمة خاصة.

² - تشومسكي نعوم، وأهام الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 69.

* - الشرق أوسط Moyen Orient: هي عبارة من أصل أنجلو-ساكسوني والتي تعني بالنسبة للأمريكيين والأوروبيين والإفريقيين، منطقة تبدأ بين الضفة الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط والخط المرسوم بواسطة الحدود بين إيران من جهة وباكستان وأفغانستان من جهة أخرى. هذه المنطقة موجودة أصلا بآسيا وأحيانا تمتد إلى غاية شمال إفريقيا وهناك كلمات قريبة من الشرق أوسط مثل الشرق الأقصى و الشرق الأدنى Proche Orient وكذلك L'Extrême Orient وهي تدل تقريبا على نفس الفضاء في القرن التاسع عشر والقرن العشرين من طرف مكتب الشؤون الخارجية البريطانية "Foreign office" أما تسمية Proche Orient نجدها عند le quai d'orsay français إن فضاء الشرق الأوسط، جغرافيا هو خصب وغني بالثروات (إيران، إسرائيل، الأردن، العراق، سوريا، لبنان) و المنطقة العربية (العربية السعودية، اليمن، عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت) ومنطقة النيل (مصر)، وأحيانا تضاف تركيا وباكستان وأفغانستان (ميراث إمبريالي بريطاني). أما الولايات المتحدة الأمريكية لا تتوانى عن إضافة حتى الدول المغاربية (موريتانيا، المغرب الأقصى، الجزائر، تونس، ليبيا)، كما يوضحه مشروع: الشرق الأوسط الكبير.

الموقع:

<https://fr.wikipedia.org/wiki/moyen-orient>, 26/01/2016

وصفها "إيزنهاور" بأنها أكثر المناطق إستراتيجية»⁽¹⁾. ويظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية "غير عادية" فيما سمي حرية التعبير، كما أنها "غير عادية" في كبح حرية التعبير، وتلكم مفارقة عظيمة، لأن هاتين الظاهرتين مترابطتين. إن المنظرين الديمقراطيين الليبراليين، قد لاحظوا ومنذ مدة طويلة أنه في مجتمع حيث يتم سماع صوت الشعب، فعلى النخبة السياسية أن تضمن أن يقول الشعب ما هو "صحيح"، و«بقدر ما تتحسر قدرة الدولة على إستعمال العنف في الدفاع عن مصالح مجموعات النخبة التي تهيمن عليها (الدولة)، بقدر ما تزداد الضرورة لإبتداع آليات "فبركة الموافقة" حسب "لييمان وولتر" منذ أكثر من ستين عاما، أو "هندسة الموافقة" حسب المصطلح المفضل لدى "أدوارد بيرنايس"، أحد الآباء المؤسسين لصناعة العلاقات العامة الأميركية»⁽²⁾. فهندسة الموافقة تثور وبشكل حاد عندما تكون سياسة الدولة غير قابلة للدفاع عنها، وتصبح خطرة بمدى خطورة القضايا.

إن خطورة القضايا في الشرق الأوسط وعلى الخصوص الصراع العربي- الإسرائيلي، والذي يعتبر ما يسميه "تشومسكي": "الصندوق الحساس" والذي يمكنه إشعال حرب عالمية نووية قد تكون حربا نهائية بسبب إنخراط الدول العظمى في تلك الصراعات الإقليمية مما جعل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى وبكل الوسائل إلى المحافظة على تلك المواجهة العسكرية القائمة على فرضيات عنصرية "خفية" لأنه لا يمكن التصريح بها علانية خشية رد فعل عالمي قد لا تحمد عواقبه، مثل تمجيد جنس بشري وتحقير جنس بشري آخر، أو معاداة ديانة معينة ووصفها بأبشع الصفات لأنها طقوس "حقيرة" يمارسها الجنس البشري "الحقير"... إلخ.

وهناك فارق بين إرادة الشعوب وإرادة الدول، فالشعوب تدعم إقامة دولة فلسطينية إذا كانت هناك إستفتاءات، بينما سياسة الدولة الغربية ترفض ذلك الخيار و«لضمان ذلك، فمن الضروري القيام بما يسميه المؤرخون الأمريكيون "الهندسة التاريخية" عندما قدموا مواهبهم لإدارة "ولسون" خلال الحرب العالمية الأولى، وهي إحدى الممارسات المبكرة لتنظيم "فبركة الموافقة"، وهناك عدة سبل لتحقيق ذلك»⁽³⁾.

¹ - تشومسكي نعوم، النظام العالمي القديم والجديد، مصدر سابق، ص 282.

² - تشومسكي نعوم، قرصنة وأباطرة، مصدر سابق، ص 20.

³ - المصدر نفسه، ص 22.

«ويظل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني محركا رئيسيا للفوضى والمعاناة في الشرق الأوسط، لكن حل المأزق ليس بعيد المنال»⁽¹⁾. ذلك لأنه حسب "تشومسكي" يمكن الرجوع إلى حل وجود دولتين على حدود 1967، مع بعض التعديلات الطفيفة ولذلك «طرحنا عدة برامج لدولتين وأبرزها إتفاقية جنيف سنة (2003) من طرف مجموعة من المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يعملون خارج القنوات الرسمية»⁽²⁾.

يعتقد "تشومسكي" أنه يمكن بناء وتقوية الكفاح الفلسطيني من أجل الحقوق ومنه وجب «التكلم عن المستقبل أي "فلسطين حرة" لكن بأي معنى؟ وأي نوع من الدولة هو ممكن؟ وهل تحقيق الدولة هو الحل؟ وكيف يمكن للفلسطينيين والإسرائيليين من إقتسام المنطقة؟ وأي دستور سيصيغان؟»⁽³⁾. تلكم أسئلة "تشومسكية" مشروعة لأن المعضلة السياسية تتعلق بالماضي، الحاضر والمستقبل، حيث وجب التركيز «على الحاضر أولاً، لأن الأمور في الواقع تزداد سوء كل يوم، فوجب بناء إستراتيجية من خلال نظرة سياسية بناءة إذا أردنا الحصول على ما هو ممكن»⁽⁴⁾. وبهذا الطرح، يمكن للمحادثات والمفاوضات أن تتجح وتثمر على الرغم من أن هذه المحادثات هي "قديمة متجددة" لأن المسألة الفلسطينية هي مسألة متداخلة مع ما هو خاطئ في العالم بمعنى تواطؤ العالم الغربي بترساناته القانونية مما يسمح لإسرائيل من إغتصاب القانون الدولي، ولذلك المفكر "فرانك بارات"، وهو أحد محاورى "تشومسكي" يذهب إلى «ضرورة إنهاء الظلم الذي يواجهه الفلسطينيون»⁽⁵⁾. إن الإعتداءات المتكررة على قطاع غزة بفلسطين والمدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد وحشية الإمبريالية وهيمنة سياسة الأقوى لكن «إسرائيل ليست هي العدو الوحيد "لغزة"، بل هناك مشكلة في الحدود الجنوبية والتي هي تحت سيطرة المخابرات المصرية ذات العلاقة بجهاز المخابرات الأمريكي (CIA) والموساد (Mossad)»⁽⁶⁾.

لقد قامت "الحكومة المصرية" بغلق الأنفاق وذلك بغمرهم بسيول من المياه القذرة، فمأساة غزة ترجع في حقيقتها إلى سنة (1948) حينما تم ترعيب آلاف الفلسطينيين وطردهم بالقوة إلى غزة من طرف

¹ - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 82.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³ - Chomsky Noam and ILan Pappé, On Palestine, (USA: Hay market Books, 2015), P 05.

⁴ - Ibid, P 05.

⁵ - Frank Barat (in) : On Palestine, opcit, P 07

⁶ - Chomsky Noam, Because we say so, (USA:Open Media Series, 2015), P 99. ترجمة خاصة.

الإحتلال الإسرائيلي¹، فلجنة الشؤون العمومية الأمريكية الإسرائيلية (*AIPAC) التي تهتم بقضايا اللوبي الإسرائيلي "بواشنطن هي التي ترسم" السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عموما وفي إسرائيل بصفة خاصة²، مستندة على تبرير وهو أن ذات اللوبي يسير السياسة الأمريكية من أجل المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، وكانت هناك إنتقادات حادة للثنائي الصهيوني وسياسة الولايات المتحدة من طرف بعض الأكاديميين الأمريكيين أو بعض وسائل الإعلام³.

لقد طلب الرئيس "أوباما" من الدول العربية جميعا تطبيع العلاقات مع إسرائيل، «لكنه ما يزال يتجنب الإقتراب من جوهرها على نحو دقيق لكي يحافظ ضمنا على موقف الرفض الأمريكي الذي أعاق مع حليفته إسرائيل التوصل إلى تسوية دبلوماسية منذ عام 1970، فليست هناك إشارات تدل على رغبة "أوباما" حتى في التفكير في المبادرة العربية، عدا الترويج لها»⁽⁴⁾. فلما تلفظ الرئيس بكلمة "الدولة الفلسطينية، فهو في الحقيقة كان يردد عبارة "بوش"، وعكس ذلك، فإن حكومة الليكود التي يتزعمها "نتنياهو" أعلنت سنة 1999 عن خطتها «الرافضة تماما لإقامة دولة عربية فلسطينية غرب نهر الأردن... فقد وافقت على أنه بإمكان الفلسطينيين تسمية الأجزاء المتبقية لهم من فلسطين بـ "دولة"، إذا كانوا يرغبون بذلك»⁽⁵⁾، ومن سياسة التحقير التي أشرنا إليها سابقا: قول مدير التخطيط السياسي والإعلامي في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، السيد "بارايان"، خلال مقابلة مع مجلة إسرائيل فلسطين، خريف 1998، عندما أشار إلى الأجزاء المتبقية "للدولة الفلسطينية" وهو يسخر «بالدجاج المقلي»⁽⁶⁾.

ذات الإحتقار عبرت عنه حكومة "نتنياهو" سنة 1996 وهو في الحقيقة عبارة عن منعرج هام في السياسة الأمريكية الإسرائيلية خاصة مع الضعف العربي في المنطقة وعدم وجود قوى تفاوض ويقوة

¹ - Chomsky Noam, Because we say so, opcit, P 100.

* AIPAC= American Israel Public Affairs Committee.

² - Chomsky Noam, and Ilan Papée, GAZA in Crisis, Reflection's on Israel's war against the Palestinians, opcit, p 19.

³ - Ibid, P 19. ترجمة خاصة.

⁴ - تشومسكي نعوم، الحرب على غزة ونهاية إسرائيل، مصدر سابق، ص 85.

⁵ - المصدر نفسه، ص ص 85-86.

⁶ - المصدر نفسه، ص 86.

لفرض رؤية مغايرة، ولعل عبارة "شمعون بيريز" كافية للدلالة على ذلك لما قال: "لن تكون هناك دولة فلسطينية على الإطلاق"⁽¹⁾.

ويرجع "تشومسكي" إلى خطة "بوش-شارون"، حول فك الإشتباك، حيث يصفها بـ: "خطة توسع - دمج"⁽²⁾، حيث أكد "نتياهو" أن إسرائيل مستعدة لصرف عشرات الملايين من الدولارات في مستوطنات الضفة الغربية³، مما يؤكد التناقض مع خارطة الطريق التي بناها "بوش".

ويؤكد "إيلان بابي" (ILAN Papé 1954-) بأن التمييز العنصري موجود في القضية الفلسطينية وهو وضع يشبه نوعا ما وضع التمييز العنصري الذي كان موجودا في جنوب إفريقيا، و«يمكن إيجاد بعض التمييز العنصري في السياسات الإسرائيلية تجاه الأقلية الفلسطينية وكذلك في الأراضي المحتلة ككل... النقطة الرئيسة للمقارنة حسب رأبي هي التشجيع السياسي... لهذا السبب هناك حاجة أكبر لتعلم تاريخ الصراع ضد التمييز العنصري من المراوحة الطويلة في مقارنة الصهيونية بالأنظمة العنصرية»⁽⁴⁾. لكن "تشومسكي"، وهو يحاور "إيلان بابي" في المسألة ذاتها، يذهب إلى أعمق من ذلك، حيث يحلل طبيعة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا الذي يختلف عنه في فلسطين لأن المعيار ليس واحدا وإن كان هناك بعض التشابه بينهما، ففي النهاية هو تمييز عنصري، يقول: «...لقد إعتمدت جنوب إفريقيا البيضاء على العمالة السوداء إذ لا يمكن طرد الأغلبية الواسعة من السكان. أما إسرائيل فإعتمدت مرة واحدة على العمالة الفلسطينية الرخيصة والسهلة لكنها إستبدلتها منذ وقت طويل ببيؤساء الأرض من آسيا وأوروبا الشرقية وأماكن أخرى، سوف تتنفس إسرائيل الصعداء لو إختفى الفلسطينيون»⁽⁵⁾.

إن السياسات التي بنيت كلها كانت صورة صادقة ومجسدة لوصايا "موشيه دايان" عقب حرب 67: «سيستمر الفلسطينيون في العيش مثل الكلاب وإلا فليغادر كل من يرغب في الرحيل»⁽⁶⁾.

1- عن تشومسكي في: أمنون بارزيلي، ها آريئس، 24 أكتوبر 1995.

2- تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 82.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4- إيلان بابي في: أشياء لن نسمع بها أبدا، مصدر سابق، ص 359.

5- تشومسكي نعوم، أشياء لن نسمع بها أبدا، المصدر نفسه، ص 360.

6- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

لقد قام الرئيس "بوش الإين" برحلة إلى الشرق الأوسط من أجل بناء إرثه السياسي بقوة، فإختار وجهتين: الأولى كانت إسرائيل للاحتفال بالذكرى الستين لتأسيسها وإعتراف الولايات المتحدة بها، أما الثانية فكانت للمملكة العربية السعودية في الذكرى الخامسة والسبعين لإعتراف الولايات المتحدة بالمملكة المؤسسة حديثاً، مما يضفي على الزيارة معنى ورمزية في التاريخ السياسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إن من فوائد الزيارة على الخصوص، الفائدة الإقتصادية والفائدة السياسية، فالأولى تختزل في السيطرة على النفط وتقوية الوكلاء الذين يحافظون عليه، أما الثانية فهي تدعيم لإسرائيل وتبويض إعتدائها ضد الفلسطينيين، «فخلال أيامه الثلاثة في القدس كان الرئيس مشارك ومتحمس في أحداث وافرة وتؤكد من ذهابه إلى ماسادا* الموقع شبه المقدس عند القومية اليهودية»⁽¹⁾، لكنه لم يقيم زيارة مقر السلطة الفلسطينية في "رام الله" أو مدينة "غزة" أو مخيمات اللاجئين... الخ، ألا يحمل ذلك دلالات سياسية ورسائل مشفرة للمجموع الدولي العربي والعالمي؟! لقد كان "بوش" يتغنى دائماً بتشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط حيث أصبح ذات الموضوع البراديغم الرئيس للسياسة الأمريكية المعلنة في الشرق الأوسط، لكن للمشروع خلفية، فهناك «خط قوي من الإستمرارية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حسبما يكتب "توماس كارترز" وهو مدير برنامج وقف "كارنجي" حول القانون والديمقراطية، إذ يقول: «حينما تبدو الديمقراطية تتلاءم مع المصالح الأمنية والإقتصادية الأمريكية، فإن الولايات المتحدة تشجع الديمقراطية، وحينما تتصادم الديمقراطية مع مصالح مهمة أخرى فإنه يتم التقليل من شأنها أو حتى تجاهلها»⁽²⁾.

ومن مظاهر التهليل لإنتصار تشجيع الديمقراطية في المنطقة، وقف إطلاق النار بين "شارون" و"محمود عباس"، لكن الموقف يحمل نفاقاً سياسياً مبطناً، « فخبز الإتفاقية جيد: عدم القتل أفضل من القتل. ولكن دعونا نلقي نظرة قريبة على شروط وقف إطلاق النار، فالشرط الجوهري الوحيد هو وجوب توقف المقاومة الفلسطينية حتى ضد جيش الإحتلال»⁽³⁾. ومن خلال ذلك، فالسلام الدائم هو في خدمة

* ماسادا: Massada بالعبرية metsada، عبارة عن مجمع متكون من مجموعة قصور وآثار قديمة موجودة على أرضية من الغرانيت بإسرائيل ويقمة جبلية معزولة بمنطقة "Judée".

الموقع:

<https://fr.wikipedia.org/wiki/massada/14/02/2016>.

¹ - تشومسكي نعوم، أشياء لن تسمع بها أبداً، مصدر سابق، ص 371.

² - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 108.

³ - المصدر نفسه، ص 110.

إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، لماذا؟ لأنه يمكنهم مواصلة الإستيطان والإستيلاء على الأراضي الفلسطينية والثروات الطبيعية في الضفة الغربية، «فلقد كانت عمليات السلب والنهب الإسرائيلية بدعم أمريكي، للأراضي المحتلة القضية المحورية للصراع على مدى سنوات، لكن إتفاقية وقف إطلاق النار لا تحتوي على أية كلمة حول هذه العمليات، فقد وافقت حكومة "عباس" على الإتفاقية؛ ربما لأنها أفضل ما يمكن أن تفعله طالما أن إسرائيل والولايات المتحدة ترفضان أية تسوية سياسية»⁽¹⁾.

إذن، الديمقراطية وسيادة القانون، مقبولان في حالة فقط بالنسبة لواشنطن، وهي إذا كانا يخدمان الأهداف الإستراتيجية والإقتصادية الأمريكية، ومن الواضح أن إختيارات الرئيس "بوش الابن"، لا علاقة لها بالعدالة وحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية التي سيطرت على روحه، بقدر مالها علاقة بـ «تمنح لك الحقوق حسب الخدمة التي تقدمها للقوة. فالفلسطينيون فقراء وضعفاء ومشتتين وبلا أصدقاء، فمن البديهي إذن، أن لا تكون لهم حقوق»⁽²⁾. لقد تم إتهام منظمة "حماس" الفلسطينية بالعنصرية والعنف والإرهاب، بالإضافة إلى أنها تشكل تهديدا للسلام والتسوية السياسية العادلة، لكن تطرف "حماس" لا يضاهي تطرف الولايات المتحدة وتطرف إسرائيل، «فعندما توافق حماس على هدنة طويلة المدى بناء على الحدود المعترف بها دوليا قبل (1967)، وفي الوقت ذاته متابعة المفاوضات حول التسوية السياسية. إن الفكرة غريبة تماما بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين ترفضان أية قيود على لجوءهما إلى العنف ورفض التفاوض والإصرار على إستيلاء إسرائيل على مناطق أساسية من الضفة الغربية»⁽³⁾. ومن خلال ذلك، فإن فوز حماس في الإنتخابات وإستمرارها في المقاومة والتنظيم الإجتماعي، كل ذلك شكل لإدارة "بوش" عائقا للديمقراطية المنشودة والتي تسمى في اللغة الرسمية "تعزيز الديمقراطية"، «فبعد إجتياح غزة الحدث الأسوي الأخير الذي تلا الإنتخابات الفلسطينية التي أجريت سلميا وديمقراطيا شهر يناير 2006، والتي أشرف عليها مراقبون دوليون لضمان حريتها وعدالتها. لكن وعلى الرغم من الجهود الأمريكية - الإسرائيلية بإسم الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" وحركة "فتح" التابعة له، صوت الفلسطينيون لحركة حماس. "فليدفع من عصوا سيدهم ثمن آثامهم»⁽⁴⁾. لقد صوت الفلسطينيون لصالح الطرف المغضوب عليه ومنه دفعوا ثمنا باهضا حيال ذلك، بالأرواح والأموال حيث صعدت "إسرائيل"

¹ - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 110.

² - تشومسكي نعوم، أشياء لن تسمع بها أبدا، ص 374.

³ - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 146.

⁴ - تشومسكي نعوم، صناعة المستقبل، مصدر سابق، ص 117-118.

أعمال العنف في غزة وخطفت العديد من القادة المنتخبين وقامت بحصار غزة إقتصاديا. وكان الهدف من وراء الحصار هو تثبيط الحكومة المنتخبة عن أداء دورها وتعجزها التام إلى غاية الإستقالة الجماعية من المشهد السياسي، فلقد وافقت "إسرائيل" على وقف إطلاق النار ثم ما لبثت أن انتهكته بالإبقاء على حصارها كعمل حزبي. «ومنع الأونرا* ووكالة الأمم المتحدة التي تبقي فلسطين على قيد الحياة، من إعادة ملء مخازن البلاد. وقال مدير الأونروا في غزة "جون كينغ" لقناة بي بي سي: «عند سقوط إتفاق وقف إطلاق النار شهر نوفمبر (2008)، نفذت المواد الغذائية منا لإعالة سبعمئة وخمسون ألف شخص يعتمدون علينا»⁽¹⁾. لكن السؤال المطروح: لماذا ترفض حماس؟ هل لأنها حزب ديني؟ هل هناك إحتمال لتقاطع الديني مع السياسي أم لا؟ وهل الإسلام ينتج لنا أحزابا وجماعات إسلامية متطرفة أو إرهابية معادية بصفة كاملة للغرب؟ ففي حوار له مع "شودري أمينة*"، يرد "تشومسكي" على هذه المسألة الهامة جدا والخطيرة في الآن ذاته لما لها من تداعيات على السياسة العالمية المعاصرة وما يشهده العالم اليوم من "قوبيا" الإسلام من جهة، ومن جهة أخرى تصاعد العنصرية الدينية الجديدة، بمعنى المعاداة المسلحة ضد المسلمين في الدول الغربية وضد رموز الإسلام.

* الأونروا (United Nations Relief and works Agency for Palestine Refugees in the Near East) UNRWA أنشأت شهر ديسمبر 1949 بنية تأمين العمل في القطاعات العمومية حيث لها علاقة ب (652000) عربي فلسطيني تم طردهم من ديارهم خلال الحروب. كما أنها تؤمن اليهود وعرب فلسطين، اللاجئين داخل إسرائيل عقب حرب (1948) وفي غياب حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أصرت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تمديد عهدها إلى غاية 30 جوان 2017. تقدم الأونروا كل الإعانات الصحية، التربوية والإجتماعية لحوالي خمس ملايين لاجئ فلسطيني مسجل منذ حرب (1948) و(1967)، بما فيها الأولاد والأحفاد، كما أن الإعانات تمتد إلى اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الأردن، لبنان وسوريا وحتى لأولئك في الضفة الغربية وقطاع غزة. الموقع:

<https://en.wikipedia.org/wiki/UNRWA/14/02/2016>

¹ - تشومسكي نعوم، صناعة المستقبل، مصدر سابق، ص 118.

* أمينة شودري Amina Choudary هي رئيسة تحرير لمجلة تهتم بالإسلام بأمريكا وهي The Islamic Monthly، كما أنها مخرجة لحصص إذاعية تتعلق بحياة المسلمين That's some American Muslim life كان لعملها شهرة عالمية وتأييد من طرف بعض المنظمات حيث تحصلت على شرف منصب Aspen Institute Ideas scholar بالإضافة إلى opinion leader for the British Council كان لها شرف محاوره كبار الفلاسفة السياسيين وشخصيات فكرية هامة منهم: تشومسكي نعوم، هنتنغتون سامويل، هانتنغتون Samuel، لويس برنار Lewis Bernard، البرايت مادلين Albright Madeleine و فريدمان توماس Friedman Thomas وغيرهم، تحصلت على شهادة ماستر من جامعة هارفارد حول برنامج الحضارات واللغات الشرق أوسطية وكذلك دراسات حول حقوق الإنسان، كما تحصلت على PHD من جامعة بوسطن Boston تتعلق بالإسلام في أمريكا.

إن "تشومسكي" على عكس " هنتنغتون"، لا يعتقد «بأن الدين يلعب دورا أساسيا في السياسة، فالقوة بكماء وهو قلق من إساءة استخدام القوة من قبل الأقوياء أكثر من معتقدات الأمم والشعوب»⁽¹⁾.

في حين أن "هنتنغتون" صاحب نظرية "صراع الحضارات"، يحذر من خطر الدين (الإسلام) ويدعو إلى محاربه وقمعه ولعل أحداث الحادي من سبتمبر سنة (2001)، جعلته ينادي وبأعلى صوته بأن نظريته يجانبها الصواب. ويذهب "تشومسكي" إلى أن التطرف موجود في كل بلدان العالم وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبرها الدولة الأكثر تعصبا في العالم وذلك لم يشكل مشكلا، لا داخليا ولا على مستوى السياسة الخارجية، «كان هناك عصور من النزعات الإحيائية الدينية. لقد رأينا حدثها في خمسينيات القرن العشرين الذي كان عصرا كبيرا للإحياء الديني، لهذا حصلنا على عبارات مثل (نؤمن بالرب) و(أمة واحدة بمشيئة الرب)، وارتفعت الإحيائية الدينية في السنوات الأخيرة»⁽²⁾. إن موقف الولايات المتحدة من الإسلام هو موقف معقد جدا، فهي من ناحية تساعد وتدعم الدول الإسلامية ذات الأصولية الدينية، ومن ناحية أخرى فهي تعادي وتحارب دول إسلامية أخرى وتتهمها بالإرهاب الدولي، «إن الولايات المتحدة تتكلم كثيرا عن "الأصولية الإسلامية" وكأن هذه الأخيرة شر من الشرور، ولكن الدولة الأكثر أصولية في العالم، هي المملكة العربية السعودية، فهل نحن ضد حكام السعودية؟ لا، لا إنهم أناس طيبون للغاية: يعذبون، يقتلون، ولكنهم يبعثون لنا أرباح البترول ولا يبعثون بها إلى شعوب المنطقة العربية الفقيرة، إذن كل شيء على ما يرام»⁽³⁾.

وعلى العكس من ذلك فإن الشخصية الإسلامية الأكثر تطرفا في العالم، هو " حكمتيار قلب الدين " بأفغانستان.

«لقد تلقى أكثر من مليار دولار كإعانة من الولايات المتحدة ومن المملكة العربية السعودية، ولكنه في مهمة تفتيت ما تبقى من أفغانستان إنه شخص طيب، لقد حارب لصالحنا؛ إنه تاجر مخدرات وإرهابي ولكنه كان دائما يفعل ما نطلبه منه»⁽⁴⁾.

¹ - تشومسكي نعوم، أشياء لن نسمع بها أبدا، مصدر سابق، ص 106.

² - المصدر نفسه، ص 107.

³ - Chomsky Noam, Comprendre le pouvoir, l'indispensable de Chomsky, Traduction : Hélène Hiessler, (Bruxelles : éditions Aden, deuxième mouvement, 1990), p 94.

ترجمة خاصة

⁴ Chomsky Noam, Comprendre le pouvoir, Tome I, opcit , p94.

إذن، المسألة متعلقة بالولاء والطاعة لأكثر قوة عالمية وليس بالاسلام كديانة سماوية، فالسياسة الأمريكية لها شيء من العنصرية وهدفها الرئيس يتمثل في التحكم في مدى الطاعة والولاء مثل دولة "باناما" ودولة "كوبا"¹. وفي تحليله لمفهوم "الغرب"، يرى أنه لا يقتصر فقط على الولايات المتحدة الأمريكية، بل كل الديمقراطيات العلمانية والتي « تم سحق أغلبها تقريبا بالقوة الخارجية في أكثر الأحيان ولأسباب داخلية أحيانا»⁽²⁾، إن الإسلاميين حلوا محل تلك الديمقراطيات العلمانية، حسب "تشومسكي" وذلك يرجع لأسباب كثيرة منها على الخصوص « تقديم الخدمات الإجتماعية كما في جنوب لبنان وأماكن أخرى»⁽³⁾، وتلك مصدر القوة مثلاً لحزب الله في جنوب لبنان، بالإضافة إلى كاريزما "حسن نصر الله" زعيم الحزب، و« للمرة الأولى يعجز الجيش الإسرائيلي وبكل قوته من الوصول إلى نهر الليطاني عكس ما حدث سنة (1982) حين وصلوا هناك بالسرعة التي تقطعها الدبابات»⁽⁴⁾.

وفي رده على سؤال " شودري" يتعلق بالتوتر الموجود بين الأديان التوحيدية الثلاث عكس الديانات الأخرى؟!، رد تشومسكي بأن « المسيحية كانت ديانة القوى الامبريالية الرئيسة وإلى حد بعيد أعظم قوة ووسائل عنف في العالم تمثلها دول مسيحية. بالنسبة لليهودية، فأغلب تاريخها كان مع القمع الذي أدى إلى أسوأ جريمة في تاريخ الإنسانية (الهولوكوست)، ومنذ عام (1967)، أصبحت هناك علاقة قوية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ولكن لأسباب دنيوية لكنهم قدموا غطاء دينياً، لكن في الحقيقة ليس للأمر علاقة بالدين»⁽⁵⁾. أما عن الإسلام فيقول تشومسكي: « فهو يختلف تماماً، فأكثر دولة أصولية إسلامية هي أقدم وأعز حليف للولايات المتحدة- العربية السعودية. فإذا ما أخذنا "صدام حسين" مثلاً، فهو كان دنيوياً وليس إسلامياً. ومنذ فترة كان حليفاً لواشنطن عندما كان ينفذ أبشع الأعمال الوحشية مثل مذبحه الأنفال ضد الأكراد وضرب حلبجا بالغازات؛ كانت المساعدات الأمريكية تصب في العراق بما فيها المساعدات العسكرية»⁽⁶⁾. إن السلطة العالمية، حسب تشومسكي، كلها تهاجم وتدمر كما تدعم وتساعد، ذلك ليس لأسباب سياسية- إقتصادية، فما تفعله الولايات المتحدة مع المسلمين، قد تفعله مع المسيحيين ولكن ليس مع اليهود لأنهم حلفاء، أصدقاء وأقوياء. ولقد كان أول خطاب للرئيس "أوباما"

¹- ترجمة خاصة، Chomsky Noam, Comprendre le pouvoir, Tome I, opcit, P94.

²- تشومسكي نعوم، أشياء لن تسمع بها أبداً، مصدر سابق، ص 112.

³- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁴- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

⁵- المصدر نفسه، ص 114.

⁶- المصدر نفسه، ص 114..

يوم 22 جانفي 2009 عقب الهجمات الاسرائيلية على قطاع غزة وقتل العشرات من الأطفال الأبرياء والمدنيين، كان كدعم لإسرائيل متجاهلا تماما ما وقع «..... على الدول العربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل ومحاربة المتطرفين الذين يهددوننا جميعا»⁽¹⁾.

والسؤال المطروح هنا : لماذا ينظر إلى الإسلام كمشكلة في منظور الولايات المتحدة؟

يربط تشومسكي مسألة الاسلام في المنظور الأمريكي بمشكلة إقتصادية بحثة تتمثل في مصادر الطاقة الرئيسة في المناطق الإسلامية وعلى الخصوص منطقة الشرق الأوسط والشرق الأوسط الكبير، « فلو لم يكن هناك نفط موجود، لما إهتموا بالمنطقة حتى لو كانوا روحانيين»⁽²⁾، ولذلك نجد الولايات المتحدة تقوم بمساعدة دولا إسلامية "إستبدادية ومتطرفة" مثل المملكة العربية السعودية، وكذلك "إيران"، خلال حكم "الشاه" الذي كان صديقا للولايات المتحدة وبريطانيا على الرغم من أنه كان حاكما مستبدا، لكن ما إن تحولت الأوضاع السياسية وأصبحت "ايران" أكثر إستقلالية بقدم الحكومة الاسلامية، حتى تحولت إلى عدو شرس وجب محاربتة، يقول تشومسكي: « في سبعينيات القرن العشرين أيدت الولايات المتحدة بقوة تطوير الطاقة النووية في إيران وكانت فكرة رائعة عند الأمريكيين»⁽³⁾.

¹⁻ Chomsky Noam, Futures Proches, opcit , p312.ترجمة خاصة.

²⁻ تشومسكي نعوم، أشياء لن تسمع بها أبداً، مصدر سابق، ص115.

³⁻ المصدر نفسه ، ص117.

لكن إنقلبت الموازين السياسية بعد ذلك، ولعل كلام " كينجر هنري " * في رده عن سؤال يخص "إيران والطاقة النووية" يحمل دلالة هامة: « ... لقد كانوا حلفاءنا آنذاك لذلك كانوا في حاجة إلى طاقة نووية، واليوم هم أعداؤنا، لهذا لا يحتاجون إلى طاقة نووية»⁽¹⁾.

يرى "تشومسكي"، أن هناك أناس يريدون صدام الحضارات بشكل واضح ويسعون إلى الحرب ومنهم " بوش " و " بن لادن"، الحليفان بالأساس والعدوان بالمظهر حيث يتفقان بطريقة غير مباشرة حول الهدف وهو الصدام بين الحضارات بمعنى الحرب الدائمة بين الشعوب، « لكن في علاقة الولايات المتحدة بالعربية السعودية وأندونيسيا وباكستان، لا يوجد صراع حضارات. إنها فكرة خيالية»⁽²⁾. أما في العراق، فسابقاً، كان العراقيون يقولون بأنه لن يكون هناك صراع سني شيعي، حسب " تشومسكي"، فالكل مندمج ومتداخل بعلاقات المصاهرة، أما اليوم، فالعراق عبارة عن " أشلاء طائفية" والسبب هو الإحتلال الأمريكي وما إنجر عنه من عنف طائفي.

إن ما معنى الإسلاموفوبيا؟ كيف ظهر هذا المفهوم ولماذا؟

إن كلمة "إسلاموفوبيا" (Islamophobie) متكون من كلمتين هما الإسلام كديانة سماوية وكلمة "فوبيا" (phobie) وهي مستعارة من الحقل التحليلي وقد تعنى: « مظهر عُصابي يتجسد في ردود أفعال قلقه تجاه شيء ما أو شخص ما أو وضعية ما»⁽³⁾، ومنه الفوبيا تعنى الخوف أو الخوف والرهاب من أو الرعب من (في حالات قصوى) أو القلق العصابي منالخ ولقد ظهر هذا المفهوم (الإسلاموفوبيا) سنة (1910) في كتاب لـ: " كوليان آلان " (Alain Quellien) بعنوان: السياسة الإسلامية في إفريقيا الفرنسية الغربية بالصفحة رقم (133) على شكل عنوان للمبحث الرابع. كما ظهر

* كينجر هنري: (1923- Henry kissinger) يهودي ألماني بالولادة، هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة (1938) هروبا من الإبادة النازية . شغل منصب مترجم للقوات السرية خلال الحرب العالمية الثانية بأوروبا، ثم أصبح سكرتير الدولة (وزير الخارجية) بإدارة الرئيس " نيكسون ريتشارد" و "فورد جيرالد" . لعب دوراً دبلوماسياً هاماً في الحرب الباردة بين (1968- 1977) وكان من مهندسي الإمضاء على إتفاقيات السلام بباريس، كما لعب دورا بارزا في التقرب السياسي من الصين إبتداء من سنة (1971). تحصل على جائزة نوبل للسلام سنة (1973) نظرا لدوره في حرب الفيتنام وحرب الكيبور (kippour).

الموقع:

ترجمة خاصة. [https : fr. wikipedia.org/wiki/Herry-kissinger/14/02/2016](https://fr.wikipedia.org/wiki/Herry-kissinger/14/02/2016).

¹- تشومسكي نعوم، أشياء لن تسمع بها أبداً، مصدر سابق، ص 117

²- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³Islamophobie, Etymologie, <https://fr.wikipedia.org/wiki/Islamophobie>, 29/10/2015, p1 sur 19 ترجمة خاصة.

عند " دالفوس موريس " (Maurice Delafosse) في كتابه:السينغال- النيجر عام (1912)، ثم إنتشر ذات المفهوم عبر وسائل الإعلام وخاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر (2001) على برجى التجارة العالمي بنيويورك وكذلك بعد هجمات الحادي عشر من مارس سنة (2004) "بمدريد" ثم هجمات السابع والحادي والعشرين من جويلية سنة (2005) "بلندن" والتي كانت كلها متبناة من طرف الإسلاميين و التي قابلتها تنديدات ورفض تام من طرف الجالية المسلمة بالدول الغربية وكذا المسلمين عموما عبر العالم الإسلامي¹. وفي نشرية خاصة صادرة عن المجلس الأوروبي: (Conseil de L'Europe) سنة (2005) معنونة: « الإسلاموفوبيا وآثارها على الشباب»، تم تعريفها على أنها: « الخوف أو النظرة المشوهة بخلفيات حول الإسلام، المسلمين ومسائل متعلقة بهما... ثم تترجم بأفعال عنصرية يومية وتمييز عنصري وتمظهر عنيف جداً. إن الإسلاموفوبيا هي إغتصاب لحقوق الإنسان وتهديد للإنسجام الإجتماعي»⁽²⁾. أما بالنسبة لـ " فوراس كارولين " و" فياميتا "، اللتان قامتتا بدراسة خاصة للإسلاموفوبيا، حيث يعكسان القضية تماما، بمعنى أن ذات المفهوم قد تم « تفكيره من طرف الإسلاميين لكي يتحايلوا به وتحويل اللاعنصرية إلى صالحهم ضد كل إعتداء»⁽³⁾. إذن، هناك خصوم للإسلام، وقد يكونوا على جهل بهذا الدين من جهة، ومن جهة أخرى قد تكون هناك جهات إيديولوجية- سياسية من وراء ذلك مثل منظمة « الموساد»*

¹- Islamophobie, Historique de L'usage, <https://fr.wikipedia.org/wiki/Islamophobie>, 29/10/2015, p2 sur 19.

²- Islamophobie, Historique de L'usage, opcit, p2 sur 19.

³- Caroline Fouresq et Fiammetta Venner, Islamophobie ? www.prochoix.org/Framest/Islamophobie, 29/10/2015, p1/3. ترجمة خاصة.

* الموساد Mossad: يشكل فرعا تابعا لوكالة الإستخبارات الإسرائيلية ومنه Aman (إستخبارات عسكرية) وشباك shabak (الأمن الداخلي). يتمحور نشاط الموساد في المعلوماتية، العمليات الخاصة ومكافحة الإرهاب، وخارج إسرائيل وبالمناطق الفلسطينية المحتلة (التي هي تحت مسؤولية shabak، وسابقا shin Beth، وهي مصلحة داخلية ضد الجوسسة وضد الإرهاب). هيئة الأركان العامة للموساد موجودة بتل أبيب، يشتغل بها حوالي (1500) موظف من عملائه المشهورين في العالم السياسي نذكر:

Eli Cohen - Tzipi Livni -

Michael Ross -

الموقع: <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Mossad>, 15/02/2016.

(Mossad) والماسونية* وغيرهما وسنعود لهذه النقطة، لاحقاً، بعدما نضبط مفهوم الضد- سامية (Anti- Semitisme).

إن ذات المفهوم، هو معنى يعطي حالياً « لتحديد ذلك التمييز والكره الموجه لليهود كمجموعة إثنية، دينية أو عرقية»⁽¹⁾. إنه يحمل دلالة عنصرية ضد الشعوب السامية وذلك على أسس لغوية ولكنه لا يعني سوى اليهود، وبالتالي فمفهوم الضد- سامية هو خلافة لمفهوم الضد- يهودية (Anti- judaisme) في أوروبا التي عرفت في عصر ما بعد الانوار، ما يسمى المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن ديانتهم .

ولقد أكد المؤرخ "جول إسحاق"* (Jules Isaac) أن هناك فرق بين الضد- سامية وال ضد - يهودية حيث أن « الضد- سامية هو المصطلح المستعمل بكثرة لوصف كل أفعال الكره ضد- اليهود على مسار التاريخ سواء كانت أسسها عنصرية أولاً. وذلك يتضمن أحكام مسبقة متعددة، كل التصريحات، معايير التمييز أو الإقصاء السوسيواقتصادي، النفي وحتى إبادة الأشخاص أو المجموعات، منذ أولى الحروب الصليبية إلى غاية اليوم»⁽²⁾. وتاريخياً، ظهرت كلمة الضد- سامية أول مرة في أواخر القرن التاسع عشر بألمانيا- لكن دلالتها كانت موجودة منذ القدم- وبالنسبة لـ: " باين ألكس " (Alex Bein) فإن الكلمة إستعملت سنة (1860) من طرف المثقف اليهودي النمساوي " شناسنايدر موريتز *) Mortiz

* الماسونية: Franc-maçonnerie يرجع المفهوم في الأصل إلى فن البناء وأول ما ظهر هذا التنظيم كان سنة 1598 باسكتلندا ثم بانجلترا في القرن السابع عشر وهو عبارة عن جمعية فلسفية و « غيرية أخوية»، philan thropique على شكل « نظام أخلاقي مشهور برموز» على شكل "نظام سري" تم تنظيمه بإنجلترا، البلد الوصي، منذ سنة (1717) بلندن، فالماسونية (بدلالة فلسفية) لها مرجعية وهي تلك الطقوس المتعلقة بالواجبات البدائية للماسونية" المشكلة إجرائياً من طرف جمعيات البنائين.

من تعريفاتها: « هي منظمة غيرية أساساً، فلسفية وتطورية، هدفها البحث عن الحقيقة، دراسة الاخلاق وممارسة التضامن». « نظام سري عالمي وتقليدي مؤسس على الأخوة».

الموقع: [https:// Fr.wikipedia. org/franc-maçonnerie](https://fr.wikipedia.org/franc-maçonnerie). 15/02/2016

¹-Anti-Sémitisme : // Fr. wikipedia. org/wiki/ Anti-Sémitisme, 29/10/2015, p1/13.

* جول إسحاق: Jules Isaac (1877- 1963) مؤرخ فرنسي، إشتغل بقضايا تاريخية عرفت بـ «Malet et Isaac»، وكان عضواً هاماً لجمعية الصداقة اليهودية - المسيحية.

²- Jules Issac in Antisémitisme, opcit, p1 sur 13. ترجمة خاصة.

* Moritz steinschneider : (1816-1907)

نمساوي يهودي إشتغل بالثقافة الشرقية، لقنه أبوه (يعقوب شناسنداير) مبادئ التلمود وكان منزلهم هو مقر لقاء كل العبرانيين التطوريين

steinschneider) في عبارة "الأحكام المسبقة ضد- سامية"، وذلك لمحاربة أفكار "رينان أرنتست" (Enest Renan 1823-1892) الذي وصف الشعوب السامية بالتخلف الثقافي والروحي¹.

أما بالنسبة لـ: "كارمسيني جيل (Gilles karmasyn) فإن الصحف الألمانية "مار ولهايم" (wilhelm Marr) هو الذي إتبع مصطلح:

(Antisemitismus) بمعناه: «كره اليهود»، كان ذلك بمناسبة تأسيس «رابطة ضد- سامية» سنة (1879)، ولقد ظهرت الترجمة الفرنسية للكلمة بالقاموس: "Robert" سنة (1886) مصحوبة بوصف للضد سامية ثلاث سنوات بعد ذلك. وإستخدم "مار" Marr، كلمة (Semitismus) كمرادف لكلمة (Judentum) والتي تعني اليهودية والمجموعة اليهودية و "اليهدنة" (La Judaité)². إذن كلمة الضد- سامية لا تحمل فقط دلالة دينية بل تمتد إلى مجالات أخرى كالمجال الأنثروبولوجي، الأيديولوجي والسياسي، «فهناك نظريات شبه علمية تتعلق بتصوير كلمة «جنس» أو "عرق" (race) إنتشرت في أوروبا منتصف القرن التاسع عشر، وعلى الخصوص عند المؤرخ الألماني "هاينريخ فون تريتشك" (Heinrich Von Treitschke) والذي إستغلت أفكاره في بناء النظريات النازية»³.

لكن هناك إشكالية غموض المعنى المتعلقة بكلمة الضد- سامية عندما نحيلها إلى العرب بمعنى عندما نتكلم عن الضد- سامية العربية لتحديد معنى كره العرب لليهود، مما يؤدي إلى بروز الدراسات الإيتيمولوجية* (Etymologique) على السطح.

إذن، لدينا مصطلحين هما: مصطلح الضد- سامية ومصطلح الضد- يهودية، هل يحملان المعنى ذاته؟ وهل يوظفان دائماً للدلالة الواحدة أم لا ؟

إن كره اليهود اليوم، قد يقودنا إلى الإعتقاد بأن مصطلح الضد- سامية يحوي دلالة واسعة أكثر من التصور العنصري في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، والذي لم يستقر على أساس واحد، فأحياناً يستند كره اليهود على أساس عنصري عرقي، وأحياناً أخرى قد يستند على أسس دينية بحتة، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد المفهوم بصورة دقيقة.

¹- Antisémitisme : //Fr, wikipedia. org/ opcit, p1/13.

²- Antisémitisme, https : Fr. wikipedia. Org/29/10/2015, p2/13.

³-Ibid, p2/13. ترجمة خاصة

* الإيتيمولوجيا Etymologie: دراسة علمية موضوعها أصل الكلمة.

عن القاموس: LAROUSSE, Maxipoche 2014, (Paris : editions Larousse, 2013), p528.

إقترح "تاكيف بيار اندري" (- Taguieff Pierre-André 1946) مصطلحًا آخر وهو "اليهودوفوبيا" (Judèophobia) لتحديد مجموعة الأشكال الضد- يهود في العالم إبتداء من الحرب العالمية الثانية، وتمييزه عن الضد- سامية الذي يستند إلى أطروحات عنصرية¹.

فيما يذهب بعض المهتمين بهذا الشأن إلى الكلام عن "الضد- سامية الجديدة" بهدف التنديد وفضح « ما يسمى لوبي يهودي أو صهيوني من أجل تغطية ضد ساميتهم»⁽²⁾. إذن، الإشكالية لا تتعلق بالبعد الديني كما قد يبدو للبعض، بقدر ما تتعلق بالبعد السياسي التاريخي والادبيولوجي، حيث وجب التمييز بين اليهودية كدين وبين الصهيونية كحركة سياسية ايدولوجية عنصرية خطيرة.

فلقد أعلن "تيم وايز" (Tim wise) في مقاله المعنون: "معاداة السامية: الحقيقة والمتخيلة"، والذي تم نشره في مجلة Z، كما ترجم في جريدة الشرق الأوسط بأن « محو الحدود الفاصلة بين اليهودية (بصفتها تقليدًا دينيا وثقافيا يمتد إلى ماضٍ عمره خمسة آلاف سنة ونصف)، وبين الصهيونية (وهي حركة سياسية وفكرية لا يزيد عمرها عن قرن وربع القرن)، ينبع كذلك من فعل كثير من المنتمين إلى الجماعات اليهودية المنظمة نفسها»⁽³⁾.

كما يؤكد أن ذات الجماعات هي التي سعت إلى إسكات نقد اليهود لإسرائيل والنشاط الصهيوني مستخدمة بعض الشعارات مثل: "معاداة السامية" أو "كره النفس"، وهنا يرجع " تيم وايز" إلى أسباب عزله من منصبه في المنظمة المناهضة لـ " ديوك ديفيد "، لأنه كتب مقالا إنتقد فيه إسرائيل التي كانت تؤيد سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

ويؤكد "وايز" أن مجرد محاولة التمييز بين الصهيونية واليهودية عند هؤلاء، ستؤول حتمًا إلى الفشل، «.....» فينظر الصهاينة والنازيون إلى اليهود جميعا كأنهم شيء واحد. أما محاولة التمييز بين مفهومي الصهيونية واليهودية، أو بين مناوأة الصهيونية ومعاداة السامية، فمحاولتان محكوم عليهما بالفشل عند الفئتين. وكما فسر ذلك أحد كتاب مجلة كومنتري: "فإن تشويه إسرائيل هو تشويه لليهود"⁽⁴⁾.

¹- Antisémisme, [https : Fr. wikipedia.org/29/10/2015/ p2/13](https://fr.wikipedia.org/29/10/2015/p2/13).

²- Ibid, p 2 /3. ترجمة خاصة.

³ - وايز تيم، في: العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، مصدر سابق، ص ص194 - 195.

* ديفيد ديوك: هو مرشح سابق للرئاسة وعضو سابق في مجلس النواب الأمريكي عن ولاية "لويزيانا"، وهو صاحب مقولة: "على اليهود أن يذهبوا إلى مزبلة التاريخ"، وكان "ديوك" يقيم حفلات بمنزله إحتفاء بعيد ميلاد "هتلر أدولف"، كما كان يصف المحرقة بأنها مجرد سخافة. عن المصدر نفسه، ص195.

⁴- وايز تيم في: العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، مصدر سابق، ص195.

لكن وجب الفصل بين المفهومين، حيث يمكننا أن نعارض ونشجب الصهيونية من دون أن ننع في كره اليهود لكونهم يهودا. ويؤكد "وايز"، أن "هناك كرها فطريا لليهود"⁽¹⁾، وذاك الكره قد يحمل تناقضا صاخبا حيث "أن أكثر الأصوليين المسيحيين، في الوقت الذي يعلنون فيه عن حبههم لإسرائيل، يعلنون عن إعتقادهم بأن المصير الذي ينتظر اليهود هو العذاب في بحيرة من النار (في الآخرة) إن لم يؤمنوا بالمسيح: وبكلمات أخرى، إن لم يتوقفوا أن يكونوا يهوداً"⁽²⁾. فذلك يعني إبادة لليهود بمعنى رمزي حيث أن تحويل اليهود إلى المسيحية هو إكمال الإبادة الروحية لليهود أي القضاء على اليهود بصفة كلية.

لكن "تشومسكي"، يذهب إلى أبعد من هذا، حيث أن القضية اليهودية هي ذات بعد سياسي- إيديولوجي وتاريخي هام جداً، لأن «الفلسطينيين حالياً يدفعون ثمن الجرائم التي إرتكبها الأوروبيون ضد اليهود»⁽³⁾.

إن "الهولوكوست"* بالنسبة لـ "تشومسكي" هو "أغرب انفجار للجنون في تاريخ الإنسانية"⁽⁴⁾، لكن تدور حوله تفيقات ومبالغات وأكاذيب، وهذا الأسلوب إستخدمته النازية والستالينية من قبل، حيث يؤكد "فنكلشتاين نورمان" (Finkelstein.G.Norman) أن: «الهولوكوست ما هو إلا تمثيل اديولوجي للهولوكوست النازي، ومثل معظم الايديولوجيات، فإنه ذا علاقة ضئيلة بالحقيقة»⁽⁵⁾.

والهولوكوست النازي يتعلق، حسبه، بالإستعمال الحالي للحدث التاريخي أي المحرقة، ولذلك فالهولوكوست يبقى مجرد تمثيل إيديولوجي وبالإضافة إلى ذلك، «فهو سلاح إيديولوجي حيث إستخدمته إحدى القوى العظمى من حيث السلاح العسكري في العالم، لكي تضع نفسها موضع "الدولة الضحية، كما تحصل المجموع الإثني بالولايات المتحدة الأمريكية على وصف" وضع الضحية»⁽⁶⁾.

¹- وايز تيم في: العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، مصدر سابق ، ص196.

²- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

³- تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، المصدر نفسه، ص186.

* الهولوكوست: Holocaust أو الشواه shoah وبالعبيرية تعني الكارثة، ودلالته هي تلك الإبادات الجماعية لليهود من طرف ألمانيا النازية وكان عدد القتلى حوالي ست (06) ملايين يهودي أي ثلثي اليهود في أوروبا و40% من يهود العالم وذلك خلال الحرب العالمية الثانية و هذا العدد شكل جدالا بين المؤرخين والمفكرين والناقدين .

⁴- تشومسكي نعم، أشياء لن تسمع بها أبدا، مصدر سابق، ص140.

⁵- Finkelstein G. Norman, The Holocaust Industry, Reflections on the exploitation of Jewish suffering, (New York: Verso editions, second edition, 2003), p03. ترجمة خاصة.

⁶- Ibid, p03. ترجمة خاصة.

وهنا إشارة إلى وضعية "الجالية اليهودية" بالولايات المتحدة، فاليهود يتقصدون اليوم دور الضحية التاريخية لكي يبرروا ما تقترفه إسرائيل في الشرق الأوسط وفي العالم من جرائم ومؤشرات وهندسة تاريخية للإستيلاء "المطلق" على الوضع السياسي والهيمنة الكلية على كل مصادر الطاقة الاقتصادية العالمية يقول "سانتاجو أبلاريكو": « حدثت المحرقة مثلها مثل موت المسيح، في وقت محدد من التاريخ، لكنها تحل في نوع من الحقيقة الغيبية العليا خارج التاريخ، إذ تتميز بكونها حقيقة معاصرة دائما، وهي، مثلها مثل بعض الأمراض العصبية الدائمة، تمنع الإنسان من أن يعرف أن الأحداث لا تزال تحدث، وأننا مستمرون بإجتراح إحداه الأحداث، وأننا مسؤولون عما نحدثه»⁽¹⁾، وهنا يؤكد على أن استخدام "حادثة المحرقة" هو سلاح ذو حدين «..... فقبل المحرقة لم يتعرض اليهود لأي شيء يمكن إستخلاص دور منه (ربما بإستثناء إستبعاد فرعون للعبرانيين). أما بعد المحرقة، فيمكن التسامح مع الجرائم كلها، بإستثناء أية نية للتنافس مع الألم "اليهودي". بل إن مجرد صوت الأئين الحزين يمكن أن يوصم ب: معاداة السامية»⁽²⁾.

لقد قدم الكاتب البرتغالي الحائز على جائزة نوبل للآداب "ساراماغو"، مقارنة هامة بين المحرقة وما تقترفه إسرائيل اليوم من جرائم، لكن تلك المقارنات أثارت ردة فعل عنيفة من طرف بعض المتطرفين اليهود، من سياسيين ورجال فكر وثقافة وغيرهم، حيث حكموا على عمله الفكري "بالهراء"، إذ صرح الكاتب الإسرائيلي، «عموس عوز»، وهو كاتب متميز محسوب على اليسار أحيانا: « صحيح أن الإحتلال الإسرائيلي لم يكن عدلا، لكن مقارنته بالجرائم النازية ربما ستشبه مقارنة ساراماغو بستاين»⁽³⁾، وهنا يذكرنا "سانتاجو" بقصة مثيرة تشبه هذه الوضعية، فيقول: «..... هنا أتذكر قصة قرأتها تحكي عن رجل جاء إلى الكنيسة ليعترف بذنوبه للكاهن، فقال: «يا أبانا، إنني إرتكبت عملا غير عادل: فقد جززت رقبة أبي، وإغتصبت أمي، وسممت إخوتي. فقال له الكاهن وهو يرتجف: لماذا يا إبني، تلك جريمة قتل»⁽⁴⁾، وبالإضافة إلى ذلك، صرح "مناحيم بييري" الذي أفلقت مضجعه تصريحات "ساراماغو": «إنني أشعر بغضب شديد، لأن ساراماغو لا يمكنه أن يكون محقا في إصدار مثل تلك المقارنات إلا إذا أرسلنا

¹ سانتاجو أبلاريكو، أنتم لستم نازيين، هذه حقيقة، في: العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، مصدر سابق، ص215.

² المصدر نفسه ، ص216.

³ المصدر نفسه ، ص217.

⁴ المصدر نفسه، ص217.

سته (06) ملايين من العرب إلى أفران الغاز»⁽¹⁾، أليست هذه التصريحات عبارة عن رد فعل عكسي تاريخي لقضية المحرقة؟! ثم لماذا يجب أن يدفع الشعب الفلسطيني ثمن ما إقترفه النازيون؟! ويتصور "كلاين ثيو" (Klein Théo)، أنه من الخطأ أن «يجمع بين "الشواه" (shoah) وإستحداث دولة إسرائيل، وبالمقابل فإنه من الأكيد، إنه في اليوم الموالي للحرب، كان هناك الآلاف من المشردين، الأمر الذي كان يخدم الأوروبيين، حيث كان يجب إرسالهم إلى "الخارج"⁽²⁾. كما يؤكد محاوره: سفاير أنطوان (Sfeir Antoin).

إن إستخدام "الشواه" (shoah)، سينتج عنه نتائج جنونية وسيصبح غير مجد وغير ضروري، «فلكل واحد الحق في كونه ضد الصهيونية، لأنها حركة سياسية. ولكن إذا كان هناك خلط بين الضد- صهيونية وال ضد -سامية، فإنه لا يستطيع أحد أن يتكلم، فإذا ما إنتقد أحدنا الحكومة الإسرائيلية، فسرعان ما يتم إتهامه بأنه ضد - السامية»⁽³⁾.

في حين، تذهب " حنا آرندت " (Hannah Arendt)، أن النازية تركزت حول الضد - سامية، «وأن السياسية النازية حددت هدفها وبكل حرية، حول إضطهاد وإبادة اليهود»⁽⁴⁾.

فالمسألة اليهودية، حسبها لم ترى النور، إلا من خلال ذلك الرعب والكارثة النهائية، بالإضافة إلى بعض الناجين من المحرقة الذين جردوا من إنتمائهم وبقوا مشردين دون بلد، وكل ذلك كان ثمن للنازية التي إعتقدت أنها إكتشفت دور اليهود في السياسة العالمية، ومنه تم الإعلان عن إبادة جميع اليهود في العالم ككل⁵.

وتؤكد أن المسألة السياسية اليهودية هي «... من بين المسائل الكبرى في العالم المعاصر التي بقيت دون حل نهائي»⁽⁶⁾، وهذه المشكلة هي السبب في إستيقاظ آلة الدمار، فكل تأويلات اللاسامية يبدو أنها مؤولة على عجالة مما يهدد أحكامنا الصائبة والمنطقية ويضرب بقوة حاجتنا إلى المعقولة، «...إن من بين التأويلية "العجالية" هو تماهي اللاسامية بوطنية كامنة تتمظهر ذلك في إنفجارات "كره الأجانب"

¹ - سانتاجو أبلاريكو، أنتم لستم نازيين، هذه حقيقة، في: العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم، مصدر سابق، ص

² - Klein Théo et Sfeir Antoin, Israël survivra-t-il ? Entretiens, (Paris : L'Archipel, 1^{ere} publication, 2008), P 114.

³ - Ibid, p 115.

⁴ - Hannah Arendt, les origines du Totalitarisme, sur L'antisémitisme, Traduction : Michelin Pouteau, (Paris: calmann-Lévey, 1973), p 23. ترجمة خاصة.

⁵ - Ibid, p 23.

⁶ - Ibid, pp 23/24.

(Xénophobie) - وتؤكد الوقائع، للأسف الشديد، أن اللاسامية المعاصرة تنتشر وتتوسع على حساب إنكماش الوطنية التقليدية، كما أن تدعيمها والدفاع الأعمى عنها تصادف مع إنهيار نظام الدول - الأمم (Etats- Nations) الأوروبي وكذلك بالقطيعة مع توازنات القوى الناتجة عنه⁽¹⁾.

وبالنسبة لـ "سارتر جون بول"^{*} فإن اللاسامية «تظهر على أنها ذوق ذاتي يتداخل مع بقية الأذواق لتكوين الشخص، كما أنها ظاهرة غير مشخصة وإجتماعية، يمكن أن نعبر عنها بأرقام ومعدلات إقتصادية، تاريخية وسياسية»⁽²⁾.

فإذا كان اللاسامي يتهم اليهودي على أنه "بخيل"، فإن الديمقراطي، حسب "سارتر" يقول أنه يعرف أن هناك يهود ليسوا بخلاء، بينما هناك مسحيين يتصفون بتلك الصفة، لكن اللاسامي يصر على أطروحته، في نظر "سارتر" على أن اليهودي هو كذلك لأنه يهودي.

إذن، حسب سارتر «الديمقراطي مثل العالم: الفرد ما هو إلا محصلة لمواصفات عالمية. ومنه فالدفاع عن اليهودي يمكن أن ينقذ اليهودي كإنسان لكنه يهدمه ويفنيه كيهودي»⁽³⁾.

فيربط بين الديمقراطية وإحتمال "اليهودي" والتسامح معه والإعتراف به كإنسان قبل كل شيء، لأن اليهودي قبل أن يكون يهوديا، فهو إنسان أولا، «...لذلك فاليهودي هو في وضعية يهودي لأنه يعيش داخل جماعة تحكم عليه بأنه يهودي. فله أعداء متحمسين كما له مدافعين عنه لكنهم غير متحمسين. إن الديمقراطي يلعب دور المتحضر، فهو يندد ويستنكر بينما الآخرون يشعلون النار. إن الديمقراطي متسامح، فهو مهووس بالتسامح، ويسمع صوته لأعداء الديمقراطية»⁽⁴⁾. إن الضد-سامية، حسب "سارتر"، فسرت التاريخ بأفعال الإرادات الفردية، وهم يشبهون أولئك البدائيين الذين فسروا العالم بالهواء والشمس وهذا ما يفسر لنا كيف يسير قطار العالم، «فالضد سامية، هي ظاهرة بورجوازية، ظهرت كإختيار لتفسير الحوادث الجماعية بمبادرات فردية خاصة»⁽⁵⁾. وهنا، يقدم "سارتر" مقارنة بين عمل البورجوازي وعمل الضدسامي، حيث ما ينتجه "البورجوازي" (Le bourgeois)، بالنسبة للعامل أو القن

¹ - Hannah Arendt, les origines du Totalitarisme, sur L'antisémitisme, opcit, p 24.

* سارتر جون بول: (1980-1905 Sartre Jean Paul): فيلسوف وأديب وجودي ملحد من أصل فرنسي، كان في بدايات حياته الفلسفية مناضلا ثوريا ضد الامبريالية والظلم والإستعمار، رفض جائزة نوبل للأداب كونها ذات صلة بالإمبرالية وكان مدافعا عن حرية الإنسان وحقوقه العالمية، لكن في المرحلة الأخيرة من حياته ساند القضية اليهودية.

من مؤلفاته: "الوجود والعدم"، "الوجودية فلسفة إنسانية".... الروايات: "الأيدي القذرة"، "الذباب"، "الإله والشيطان".....

² - Sartre Jean Paul, Réflexions sur la question juive, (Paris: éditions Gallimard, 1954), p 11.

³ - Ibid, p60. ترجمة خاصة.

⁴ - Ibid, p78.

⁵ - Ibid, p 40.

هي وضعيته البورجوازية بمعنى مجموعة من العوامل الخارجية، والبورجوازي في حد ذاته يختزل نفسه داخل وحدة مركبة تتعلق بتصرفاته الخارجية المعلنة والظاهرة ومنه، فإنها مجموعة من التصرفات المتناسكة. أما بالنسبة للضد سامي، فإن ما يصنع "اليهودي"، هو حضور "اليهودانية" (Juiverie) فيه وهي مبدأ يشبه الفضيلة النومية (Vertu dormitive) للأفيون، ومن خلال هذا يرد "سارتر" على إصاق كل الشرور والآثام في العالم بالعنصر اليهودي وكأنه مبدأ ميتافيزيقي، «...كل شيء سيتضح إذا ما تنازلنا عن فرض على اليهودي سلوكا معقولا ومطابقا لمصالحه، وإذا ما لاحظنا فيه، بالعكس، مبدأ ميتافيزيقيا يدفعه إلى فعل الشر في كل الظروف، أهدا ما يدفعه إلى القضاء على نفسه بنفسه؟! إن هذا المبدأ، هو دون شك، مبدأ سحري: بالنسبة للبعض هو جوهر أو ماهية حيث لا يمكن لليهودي، مهما فعل؟، أن يغيرها مثل النار التي لا يمكنها التوقف عن الإحراق، وبالنسبة للبعض الآخر، يجب كره اليهود مع أنه لا يمكن كره زلزال أو حشرة البق (phylloxéra) فهذه الفضيلة هي حرية»⁽¹⁾. لكن، هذه الحرية هي حرية محدودة، فاليهودي هو حر في فعل الشر وليس الخير، وليس له حكم حر كما يلزم لكي يتحمل المسؤولية على جرائمه أو لكي يستطيع أن يصلح نفسه، «إنه كائن، حسب معرفتي، حر ومشروط بالشر إنه مبدأ وروح الشر في حد ذاته، إنه الشيطان. ولهذا، فاليهودي هو مطابق لمبدأ الشر. إن إرادته هي عكس الإرادة الكانطية، هي إرادة تريد أن تكون، بصورة مجانية وعالمية، إرادة سيئة، إنها الإرادة السيئة»⁽²⁾، وهذا حسب زعم اللاسامي دائما.

ويعلل "سارتر" بأسلوب تهكمي نقدي، مدافعا عن اليهودي، بأنه جار في الإعتقاد بأن كل ما يحدث في العالم من شرور: الأزمات، الحروب، المجاعات، الانقلابات والثورات...سببها هذا اليهودي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، غير أنه بالنسبة للضد سامي، لم يتفطن أن العالم في حد ذاته، هو غير لائق (mal fait) «...فإذا ما تحاربت الأمم، فهذا لا يرجع إلى فكرة الوطنية التي تترجم الإمبرالية وأزمة المصالح. لا، بل اليهودي هو الذي وراء ذلك لأنه وراء الحكومات التي تشجع الإنقسامات. وإذا كانت هناك مقاومة وصراع طبقي، فإن ذلك لا يرجع إلى المنظومة الإقتصادية الهشة: بل إن الفاعلين هم اليهود، وأصحاب الأنوف المعقوفة، و هم الذين أثاروا العمال. إذن الضدسامية هي في أصلها تصور ومعتقد غير مؤسس «Manichéisme»⁽³⁾.

¹ - Sartre Jean Paul, Réflexions sur la question juive, opcit, p 42.

² - Ibid, p p 42-43. ترجمة خاصة.

³ - Ibid, p 43.

ومن خلال ذلك، فإن هذا المعتقد وهذا التصور هو الذي يفسر سير قطار العالم على سكة ثنائية صراع الخير والشر.

كما تعتقد " حنا آرندت " «أن اللاسامية الحديثة نشأت وتطورت في الوقت الذي كانت فيه اليهودية تتآكل وتندثر وكذلك حينما كانت القيم الدينية والروحية لليهودية تصبح علمانية أو تتعلمن وتتناثر»⁽¹⁾. وترتبط ذلك، بمسار تاريخي لليهود الذين وجدوا أنفسهم مهددين، من الخارج عن طريق التصفية الجسدية، ومن الداخل بواسطة الإندثار، وفي مثل هذه الحالة، كانت اللاسامية نافعة لليهود من حيث أنها ساهمت في إعادة بناء وحدة الشعب اليهودي.

حيث أن اللاسامية الأبدية تضمن للشعب اليهودي الوجود الأبدي، وهذه الفكرة (أي فكرة الأبدية) الموجودة في المعتقد والأمل المتعلق بالخلاص أو المخلص الذي سيظهر من أجل تخليص اليهود (Messie*)، إزدادت قوة وتوثيقا من خلال كره المسيحيين من طرف اليهود عبر التاريخ، الأمر الذي أدى إلى الإلتحام الروحي - السياسي لهؤلاء، «لقد رأى اليهود في اللاسامية الحديثة ضد المسيحية، الكره القديم لليهود المؤسس على أسس دينية، والخطأ كان مرتبطا باندماجهم (اليهود) على هامش المسيحية ولكن من خلال معطى ثقافي وديني. وأمام هذا المظهر المتعلق بأفول المسيحية، يمكن أن نعتقد ونتصور أننا نشهد عودة ثانية للقرون الوسطى»⁽²⁾. إذن كره اليهود، «لم يتشكل أبدا على أسس عنصرية، بل تشكل على أسس دينية. فالضد - يهودية، كان شعورا منتشرا في العالم المسيحي عبر مختلف العصور»⁽³⁾. وفي إستدلال تاريخي، يرجع "فيوفيركا" إلى أن النصوص المقدسة القديمة التي تؤسس الإنجيل (la Bible)، كانت توحد الماضي بالنسبة للمسيحيين واليهود على السواء، «... يجب أن لا ننسى أن المسيح كان يهوديا قبل أن يؤسس الديانة التي سميت بالمسيحية، فالمسيحيين الأوائل كانوا يهودا وهم الذين إعترفوا له بالرسالة في الأرض، فهو المخلص»⁽⁴⁾.

¹ - Hannah Arendt, les origines du Totalitarisme, sur l'Antisemitisme, opcit, p 32.

* Messie = Al-masih بالعبرية مشياح mashia'h، بالعربية: المسيح Al-Masih وفي اليهودية يعني ذلك الشخص المخلص الرحيم وهو رسول الله، وفي الإنجيل، فالملكان "ساول Saul" ثم "داوود David كانا مباركان من طرف "سامويل Samuel"، وهذه الطقوس هي مصدر قداس الملوك بفرنسا.
الموقع:

Messie-wikipedia, <https://fr.wikipedia.org/wiki/sionisme>, 24/02/2016/, p 1/5

² - Hannah Arendt, Les origines du Totalitarisme, opcit, p 33.

³ - Wiewiorka Michel, L'antisemitisme explique aux jeunes, (Paris: éditions du Seuil, 2014), p 19.

⁴ - Ibid, p 20.

إذن، المسيح كان يهوديا، جاء بديانة توحيدية ترتبط كثيرا بالديانة اليهودية، لكنها أصبحت تتميز عن هذه الأخيرة ثم انفصلت تماما، ويتساءل ذات المصدر: «هل كان المسيح فعلا ابن الله؟ هل كان المخلص المنتظر، ومع أصحابه لإعلان نشأة مملكة الرب؟ هناك طائفة من اليهود اعتقدت ذلك وأصبحت مسيحية. أما طوائف أخرى رأوا فيه رسول مزيف وعادوا المسيحية. فالمسيح صلب على صليب يشير إلى "ملك اليهود"، وذلك ما كان يدل على الكره، خلال المحاكمة، المثار عند السلطات اليهودية خلال المرحلة السياسية للرومان (Romains) وهي القوة المسيطرة¹.

والسؤال المطروح: لكن هل المشكلة هي مشكلة دينية بحتة أم أنها مشكلة سياسية حاليا؟
أعتقد بأن المسألة اليوم، أخذت أبعاد أخرى، حيث أن اللاسامية "ارتبطت" من جديد بالصهيونية من أجل تبرير السياسة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط وإقامة مشروعها المستقبلي.
فالصهيونية من الناحية اللغوية تعني: «الرجوع إلى سيون Sion»⁽²⁾ وهي منطقة بالقدس، لكنها من الناحية السياسية، «هي إيديولوجية سياسية مؤسسة على شعور وطني يهودي»⁽³⁾.
وهذا الشعور قد يوصف "بالوطني" من طرف البعض أو "بالتقدمي" (émancipatrice) من طرف البعض الآخر، ممجدا وجود مركز إقليمي أو دولي يسكنه الشعب اليهودي بأرض إسرائيل (Eretz Israel)، «وهي أرض موعودة من طرف الرب للشعب اليهودي، أرض للمملكتين الإسرائيليتين المملكة الإسرائيلية ومملكة يهوذا Juda»⁽⁴⁾.

¹ - wiewiorka Michel, L'antisémitisme explique aux jeunes, opcit, p 20.

² - Sionisme-wikipedia, <https://fr.wikipedia.org/wiki/sionisme>, 24/02/2016, p 1/20.

³ - Ibid, p 1/20.

⁴ - Ibid, p 1/20. ترجمة خاصة.

المطلب الثاني: تداعيات الصراع الأيديولوجي على السياسة العالمية.

إن كلمة «أرض إسرائيل» (Eretz Israel) في الإنجيل تحيلنا إلى عدة مفاهيم:

- 1- مفهوم سياسي: بمعنى الأرض الممنوحة لليهود، للإقامة فيها.
 - 2- مفهوم ديني: بمعنى الإحالة إلى وعد رباني.
 - 3- مفهوم جغرافي: وهو مفهوم غامض حيث في الإنجيل، هناك كلام عن الأرض الموعودة التي تمتد من نهر النيل بمصر إلى النهر الكبير (الفرات)، بمعنى من مصر إلى غاية العراق حالياً، أما المعنى الثاني، فيتحدد في منطقة بين البحر ونهر الأردن¹.
- لكن مفهوم الصهيونية، تطور تاريخياً، من مفهوم ديني إلى مفهوم سياسي، بمعنى المطالبة بإقليم كحق تاريخي من أجل إقامة دولة لليهود. وفي القرن العشرين، حدث نقاش حاد حول إنتماء الأردن وخاصة الجهة الغربية منها لأرض إسرائيل، وكان النقاش داخل المنظمة الصهيونية، أما في بداية القرن الحادي والعشرين، فإن مفهوم أرض إسرائيل يشير إلى دولة إسرائيل والأقاليم "المحررة" (القدس) خلال حرب ستة (06) أيام سنة 1967².

إن مختلف التيارات السياسية للحركة الصهيونية تعتبر أن أرض إسرائيل ترجع كحق للشعب اليهودي وذلك راجع لأسباب تاريخية ودينية، خاصة بالنسبة للصهاينة الدينيين. «لكن، كل التيارات الصهيونية لا تطالب بدولة يهودية على كل أرض إسرائيل: فبالنسبة للبعض، هناك إمكانية للقسم مع الفلسطينيين ولكن بالنسبة للبعض الآخر لا»⁽³⁾.

لكن الخطورة بالنسبة للفلسطينيين وللمجتمع العربي الإسلامي، تكمن في حلم أو مشروع "إسرائيل الكبرى أو الموسعة (GRAND ISRAEL)، فبعد حرب (1967) جرى نقاش حاد داخل المنظمة الصهيونية حول: ما هي الأقاليم المحتلة بعد حرب 67 التي يجب ضمها لإسرائيل؟ فهناك تيار يساري وآخر وسط، فضلاً أن تكون هذه المناطق محدودة، بينما دافع التيار اليميني عن مشروع "إسرائيل الكبرى"، بمعنى الضم الكلي للقدس وقطاع غزة، وذلك في صالح إسرائيل كما كان يحتاج. لكن النمو الديمغرافي العربي، بالإضافة إلى الإنتفاضة الفلسطينية، أجبرا ذات التيار على التراجع جزئياً عن مواقفه التوسعية.

¹ - Sionisme-wikipedia, <https://fr.wikipedia.org/wiki/sionisme>, 24/02/2016, p 1/20.

² - wieviorka Michel, L'antisémitisme explique aux jeunes, opcit, p 2/20.

³ - Ibid, p 2/20. ترجمة خاصة.

وأخيرا، فإن التيار الصهيوني الديني يدافع بشراسة عن مشروع إسرائيل الكبرى، ليس فقط كحق ولكن كمصلحة: إنها ضرورة ربانية على الخصوص، وهنا يعارض تيار آخر، هو تيار ديني يهودي لكنه ضد - صهيوني¹.

إن، ترتبط الصهيونية بالعنف والظلم و الإعتداء، فهي تكره اليهود كما يذهب إلى ذلك "المسيري عبد الوهاب" حيث: «...على عكس ما يتصور الكثيرون، فالصهيونية تكره اليهود وتطرح نفسها بديلا للعقيدة اليهودية. ومن ثم، نجد أن وصف الصهاينة لليهود واليهودية لا يختلف في أساسياته عن وصف أعداء اليهود لهما، فيتهم الصهاينة يهود المنفى، أي يهود العالم، بالهامشية والشذوذ والطفيلية والعجز، وأنهم لا نفع لهم»⁽²⁾.

فإختلاف وجهات النظر، بين بعض اليهود والصهاينة، مثل الإختلاف حول إقامة دولة إسرائيل حيث... خلال سنوات، إنفجرت الصهيونية أمام حركة أصيلة، فالمبازاة نشأت حركة ضد - صهيونية من بين اليهود الدينيين الذين إعتقدوا أنه يستحيل إنشاء دولة إسرائيل على الأرض، لأن إسرائيل ستوجد بقدوم المخلص»⁽³⁾، لكن بالنسبة لـ "كلاين ثيو"، فإن الصهيونية، هي حركة تقدمية لها جذور قديمة جدا فالرجوع إلى "سيون" (Sion)، يرجع إلى الدعاء اليهودي منذ القدم، فكل اليهود كانوا صهاينة⁴.

ويذكر لنا "المسيري عبد الوهاب" بعض من الزعماء الصهاينة: «...فأمثال ديفيد بن غوريون ومناحيم بيغن وشمعون بيريز وإسحاق شامير جاءوا من بولندا، وأمثال حايم وإيزمان وفلاديمير جابوتنسكي وليفي إشكول مهاجرون من روسيا، وبيجال ألون وأريال شارون وإسحاق رابين ولدوا في فلسطين، وديفيد ليفي وشامل من الدول العربية، وجولدا مائير وموشيه أرينز ومائير كهانا وأبا إيبان من الدول الناطقة بالإنجليزية»⁽⁵⁾.

والملاحظ لهذه القائمة، يكتشف أنه لا يوجد تجانس كبير بين أعضاء النخبة الحاكمة في إسرائيل، بالإضافة إلى أن معظم القادة المذكورين لا دينيون ولا يؤمنون باليهودية كعقيدة وإنما هي مجرد

¹ - Sionisme, wikipedia, opcit, p 6/20

² - المسيري عبد الوهاب، الصهيونية والعنف، من بداية الإستيطنان إلى إنتفاضة الأقصى، (القاهرة: دار الشروق، ط2، 2002)، ص 09.

³ - Klein Théo et sfeir Antoine, Israël survira-t-il ? opcit, pp 29-30.

⁴ - Ibid, p 30. ترجمة خاصة.

⁵ - المسيري عبد الوهاب، الصهيونية والعنف، مرجع سابق، ص 21.

إنتماء إثنيا لا غير. ولذلك، يوجد صراع داخلي بين الصهاينة الدينيين واللادينيين والسفارد واللتيرانيين... إلخ.

إن عملية إنشاء دولة إسرائيل تم إستعمالها في الدول العربية كذريعة، حسب "سفائر أنطوان" إلى درجة أن «حركة ضد صهيونية رأّت النور داخل الوطنية العربية»⁽¹⁾.

لكن، ما علاقة كره اليهود بكره الإسلام اليوم أو الخواف منه؟ وهل تشكل الصهيونية القاسم المشترك بينهما؟ وما علاقة كل هذا بأخلة الديمقراطية؟

الخواف من الإسلام أو الإسلاموفوبيا، يحيلنا بالضرورة إلى شكل العلاقة الموجودة بين الغرب والإسلام، و«لكنها تبقى محكومة بهاجس إعادة إنتاج الأسئلة المسكوت عنها تحت وطأة التبعية الثقافية للغرب وبهاجس البحث عن مخرج من الوضع الحرج، عن إمكانية تجاوز حالة الخصام إلى حالة الوئام على حد تعبير "أركون محمد"، وعن إمكانية تجاوز حالة الخواف التي يعيشها الغرب من الإسلام»⁽²⁾. وبما أن الخواف هو حالة مرضية، فإنه يمكن أن نقول أن العالم الغربي ككل يمر اليوم بحالة غير سوية بسبب تلك البروباغندا أو الإعلاموفوبيا التي تسود الإسلام والمسلمين، فأدخلت المجتمعات الغربية في حالة من الرعب.

لقد توقع "هنتنغتون سامويل" في نظريته حول الحضارة الإسلامية، إندلاع النزاعات والصدامات في المستقبل القريب، بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، حيث هناك مرحلة تاريخية مثقلة بالعدائية والعنف، منذ أربعة عشر قرنا، فالحضارة الإسلامية حسبه، هي حضارة صراعية تعتمد الصدام والصراع، يقول: «على المستوى المحلي، فإن مجالات القسمة الأكثر عنفا تقابل الإسلام وجيرانه من آردودكس، هنود، أفارقة ومسيحي الغرب. وعلى المستوى الكوني، إنها القسمة الأساسية بين الغرب وبقية العالم، المواجهات العنيفة والقوية التي وقعت بين المسلمين والمجتمعات الآسيوية من جهة، والغرب من جهة أخرى. إن الصدامات الخطيرة في المستقبل، يمكن أن تحدث بسبب الرعونة الغربية، واللاتسامح الإسلامي وكذلك الإصرار "الذاتوي" الصيني»⁽³⁾. ومن خلال ذلك، فإن نظرية صدام الحضارات، إعتبرت أن الحضارة الإسلامية هي البديل الوحيد للشيعوية بعد إنهيار وإندثار المعسكر الشرقي، ولعل الإحصائيات المخيفة التي كانت تؤكد إرتفاع عدد المسلمين في العالم، بالإضافة إلى توسع إنتشار

¹ - Klein Théo et Sfeir Antoine, Israël surviva-t-il ?, opcit, p 31.

² - ميلاد زكي وعلي الربيعو تركي، الإسلام والغرب، الحاضر والمستقبل، (دمشق: دار الفكر، ط2، 2001)، ص 18.

³ - Huntington Samuel P, Le Choc des civilisations, traduction par : Jean- Luc Fidel et autres, ترجمة خاصة. (Paris: éditions Odile Jacob, 1997), p 266.

الإسلام ورموزه عبر النقاط الأربع للكوكب الأرضي، هو من بين أسباب الخوف من الإسلام، «... ومن تلك الإحصائيات ما نشرها الفاتيكان عام 1985، حيث ذكر لأول مرة في التاريخ أن عدد المسلمين فاق عدد الكاثوليك، ومنذ ذلك الحين بدأت بوادر حملة مسعورة ضد الإسلام والمسلمين وتنامي الحديث عن التطرف الديني وإزداد الخوف مما أطلق عليه إسم "الخطر الإسلامي الأخضر"»⁽¹⁾.

لقد تحول الخوف من الإسلام إلى عقدة سياسية - إيديولوجية ووجودية، إمتدت إلى الأوساط الثقافية، السياسية والإعلامية على الخصوص، «كما أصبحت ورقة رابحة تستخدم للتخويف من الإسلام كلما برز الشأن الإسلامي على الساحة الدولية بصورة لافتة، أو ظهر مؤشر من مؤشرات قوة الإسلام وعظمته وسرعة إنتشاره»⁽²⁾.

فالخوف من الإسلام ليس أنيا، بل يرجع إلى الماضي كما أشرنا من قبل، وقد يمتد إلى قرون مضت إذا أردنا التوسع في القراءة التاريخية، لكن «تراكمات التاريخ والآثار المترتبة على ما وقع من أحداث في العالم بدءا بإنهيار الإتحاد السوفياتي، وإنتهاء بالحرب الباردة، وإزدیاد الصحوة الإسلامية مع الثورة الإسلامية في إيران، وأحداث أفغانستان والعراق والشيشان، وأحداث 11 سبتمبر (2001) في نيويورك، ذلك كله أفرز صورا نمطية للمسلمين التي تظهرهم بمظهر المعارض للغرب، والمهدد لقيمه وأمنه وسلامة مواطنيه»⁽³⁾.

لكن الأحداث المذكورة ليست هي الأخيرة، فيمكن أن نذكر ظهور منظمات جهادية إسلامية تدعي الدفاع عن الإسلام ورموزه في الكوكب الأرضي مثل تنظيم "القاعدة" وتنظيم "داعش"، بالإضافة إلى أحداث عنف وقتل مثل حادثة شارلي إيبندو بباريس والإعتداءات الأخيرة على ملهى ليلي (Bataclan) وتفجيرات المطار ببروكسل والقائمة تبقى مفتوحة إلى أجل غير مسمى ...

¹ - بن سعيد المحجوب، الإسلام والإعلاموفوبيا، الإعلام الغربي والإسلام: تشويه وتخويف، (دمشق: دار الفكر، ط1، 2010)، ص 106.

² - عزوزي حسن، الغرب وسياسة التخويف من الإسلام، (الدار البيضاء: منشورات ألوان المغربية، ط1، 2002)، ص 11.

³ - بن سعيد المحجوب، الإسلام والإعلاموفوبيا، مرجع سابق، ص 108.

فالتطرف الإسلامي هو «مرض الإسلام، كما أن الأصولية مرض لجميع الأديان»⁽¹⁾، فالأصولية، حسب غارودي روجيه، هي «إدعاء الأصولي أنه يمتلك الحقيقة المطلقة، وأنه يمتلك، من ثم، لا الحق فحسب بل والواجب أيضا في فرض تلك الحقيقة على الجميع ولو بالحديد والنار»⁽²⁾.

ولو إستقرأنا التاريخ، وبحثنا عن مصدر الأصولية الأولى، لوجدناها حسب "غارودي" أنها النزعة الإستعمارية الغربية، حيث بررت غزواتها وإستعماراتها للدول الضعيفة آنذاك، كالدول العربية الإسلامية بمبرر إيديولوجي- ميثافيزيقي، إذ إتخذت ذريعة تتعلق بالإمتياز، بمعنى أنها شعوب متحضرة و"شعب مختار"، يقول غارودي: «... التوسع الشامل لدينها الذي كانت تعده فوق جميع الأديان، ثم بعد تراجع كنائسها، ظلت تعد نفسها، مركزا للعالم والخالقة الوحيدة للقيم، وشاعت منذ نهاية القرن التاسع عشر، أن تفرض على العالم ثقافتها التقنية والتجارية التي سميتها: الحداثة»⁽³⁾. ولذلك، يعطل "غارودي"، ظهور الأصوليات الأخرى، على أنها مجرد ردود أفعال، ابتداء من الثورة الثقافية الصينية إلى التطرف الإسلامي، فهي ردود أفعال على تلك الأصولية الإستعمارية من أجل حماية النفس من السقوط في التبعية، ولإنقاذ الهوية كونها هوية معارضة للثقافة المستوردة مثل ما يسمى تنظيم "داعش" اليوم .

ففي حوار لـ "تشومسكي" مع الصحفية "ميليسيا باركر" من موقع "سماشين إنترفيوز"، يعلن أن أول ما يتعين علينا فعله قبل مقابلة تنظيم "داعش": «أن نفهم ماهيتها ومن أين أتت»⁽⁴⁾.

لقد قام " سكوت أتران "*(Scott Atran) بدراسة هامة حول أعضاء "داعش"، الأعضاء السابقين وكذا المجتمعات التي تدعمهم، ومنه فلو رجعنا قليلا إلى الماضي، لوجدنا كما يقول "تشومسكي" أن "داعش" ترجع إلى: «غزو الولايات المتحدة للعراق، الغزو الذي دمر العراق، وقتل الآلاف من الناس،

¹ - غارودي روجيه، نحو حرب دينية؟ جدل العصر، ترجمة صياح الجهم، (بيروت : دار الفارابي، ط3، 2001)، ص

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - تشومسكي نعوم داعيا إلى فهم "داعش" : من أين أتى ذلك المسخ؟ عن الموقع:

[http:// www.thewhatnews.net/02/03/2016](http://www.thewhatnews.net/02/03/2016), p 1/4

* أتران سكوت: Scott Atran (1952 -) أنثروبولوجي أمريكي-فرنسي هو مدير للبحوث الأنتروبولوجية بالمركز الوطني للبحث العلمي بباريس، بالإضافة إلى ذلك، هو باحث بجامعة أكسفورد بإنجلترا، ومدير بمرسية "جون جاي" للدراسات الإجرامية بنيويورك درس الإرهاب وكتب عنه في علاقته بالعنف والدين كما قام بدراسة ميدانية تتعلق بعلاقة الإرهاب بالتطرف الإسلامي وبعزمائه السياسيين.

عن الموقع:

<https://en.wikipedia.org/wiki/scott-Atran> du 03/03/2016, P 1/4.

وأوجد مليوني لاجئ، وحرص على الصراع الطائفي. لم يكن أي شيء من هذا قبل العراق، كانت متحدة، فالعلاقات الشيعية والسنية كانت تعيش في الأحياء ذاتها»⁽¹⁾. ومنه فالنتيجة التي يصل إليها "تشومسكي" تتمثل في أن تنظيم "داعش" ما هو إلا مولود جديد من تنظيم القاعدة. لكن الأخطر من ذلك، هو العامل الذي أدى إلى تطوير وتقوية ذات التنظيم، إنها «السعودية، الدولة الإسلامية الأصولية فهي دولة دعوية/ تبشيرية (missionary) لديها العديد من الموارد بسبب النفط»⁽²⁾، وبالتالي لقد وظفت تلك الموارد الإقتصادية الضخمة من أجل نشر عقيدتهم السلفية، بالإضافة إلى تمويل "المدارس القرآنية التي جاءت منها "طالبان" (Talibans).

إذن، حسب منطق "تشومسكي"، فالتنظيمات الإرهابية هي إنتاج أمريكي بحت، لماذا؟ ببساطة لأن الدولة التي أوجدته وتدعمه ماديا هي أكبر حليف للولايات المتحدة الأمريكية؟! إن "داعش"، حسب الصحفي "كوكبورن باترك" * (Patrick Cockburn) «فصيل متطرف من النسخة الوهابية للإسلام، والسكان السنة في سوريا والعراق، حيث تأسست داعش، ربما يكرهونها لكنهم أيضا يرون أنها حامية لهم. ففي هذا الصراع الطائفي المروع الذي تم التحريض عليه، يرونها كحامية نوعا ما وبوصفها مصدرا للإستقرار. بهذه الطريقة ذاتها، فكر العديد من الناس في أفغانستان، إذا إعتقدوا أن طالبان كانت تحميهم من المجاهدين المتطرفين الذين كانت الولايات المتحدة تدعمهم»⁽³⁾.

ولقد صرح، "باكزاد كريم" (Karim Pakzad) وهو باحث بمعهد العلاقات العالمية والإستراتيجية (IRIS)، بأنه «منذ أن دخلت هذه المنظمة (المنظمة الجهادية)، إلى العراق عن طريق الموصل، فإن عشرات الآلاف من المتطوعين من بلدان أوروبية، عربية أو من آسيا الوسطى، تدفقوا لتقوية صفوف

¹ - تشومسكي نعوم داعيا إلى فهم "داعش"، مرجع سابق، ص 4/1.

² - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

* كوكبورن باتريك: Patrick Cockburn: (1950 -) صحفي إيرلندي، كان مراسلا للشرق الأوسط لجريدة:

Financial Times، ومنذ سنة 1991 لجريدة: The Independent. كما إشتغل مراسلا لموسكو وواشنطن، بالإضافة

إلى مساهمات بـ: London Review of Book. كتب ثلاث كتب حول العراق وتاريخه. تحصل على عدة جوائز منها:

a- Martha Gellhorn Prize in 2005

b- James Cameron Prize in 2006

c- Orwell Prize for Journalism in 2009.

d- British Journalism Awards 2014

e- the Press Awards for 2014.

عن الموقع: . . 1/2. p 3/3/2016, en.wikipedia.org/wiki/Patrick-Cockburn, ترجمة خاصة.

³ - تشومسكي نعوم داعيا إلى فهم "داعش": من أين أتى ذلك المسخ؟، مصدر سابق، ص 2/4.

الدولة الإسلامية»⁽¹⁾، وقد يكون الكلام لا يخص سوى الجهاديين الذين التحقوا بشمال العراق. ويختلف المشتغلون بالشأن العراقي والحركات الإسلامية الجهادية حول العدد الحقيقي لهؤلاء الجهاديين، فبالنسبة لـ: "يفس بوير" (Yves Boyer) وهو بروفييسور للعلاقات العالمية بالمدرسة البوليتقنية ونائب مدير لمؤسسة البحث الإستراتيجي (FRS)، يكون عددهم ما بين عشرين ألف إلى ثلاثين ألف رجل، منهم حوالي عشرة آلاف ينشطون بالعراق حسب تقدير الأستاذ "الشريفي أحمد"، وهو أستاذ متخصص في العلوم السياسية بجامعة بغداد وكما يؤكد "المراقب السوري لحقوق الإنسان" (OSDH)، وهي جمعية تتابع وتراقب الوضع السوري الداخلي، أن عدد الجهاديين هو حوالي خمسين ألف مقاتل أو "مجاهد"، من بينهم عشرون ألفا ليسوا سوريين².

أما الدبلوماسية الأمريكية، فكانت أكثر تحفظا حول التقدير العددي لهؤلاء الجهاديين وأكتفت بتقديم رقم إثني عشرة ألفا مجاهدا أجنيا جاءوا من حوالي خمسين بلدا مختلفا، و«وقد لا يكونوا كلهم هناك»⁽³⁾، كما صرحت بذلك " هارف ماري" (Marie Harf) الناطقة الرسمية للدولة الأمريكية، حتى أن بعضهم قد يكون رجع إلى بلده الأصلي، وذلك ما يقلق أجهزة المخابرات للدول الغربية. ومهما يكن، فإن ذات التنظيم قد بسط سيطرته على سوريا والعراق، بمعنى تلك المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية، وهنا تقدم جمعية حقوق الإنسان السورية عدد ستة آلاف وثلاثمئة جهادي جديد، من بينهم ألف جهادي أجنبي، ويعلن "رامي عبد الرحمان" مؤسس جمعية حقوق الإنسان السورية بأن: «تعداد الدولة الإسلامية لم يشهد نموا من قبل كما يشهده اليوم»⁽⁴⁾، وقد يفسر ذلك بعدة أسباب منها: الإستحواذ على عدة مناطق إن في العراق أو في سوريا، وكذلك سهولة التجنيد بواسطة الإغراءات المالية، وتصاعد شوكة الدولة الإسلامية على حساب تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى سرعة التواصل عن طريق الإنترنت الذي يجلب الشباب الأجنبي للجهاد، وهنا يقدم المنسق الوطني للمعلوماتية بفرنسا " زابيلون آلان "

¹- Zabulon Alain, L'état- islamique-aurait-recrute-plus-de-6000-nouveaux-Jihadistes-en-juillet- 19/11/2015, p 1/7.

² - Zabulon Alain, L'état- islamique-aurait-recrute-plus-de-6000-nouveaux, p 2/7.

IRIS= Institut des relations internationales et stratégiques.

FRS= Fondation pour la recherche stratégique.

OSDH= Observateur Syrien des droits de L'homme.

³ - Alain Zabulon /L'Etat islamique aurait recrute plus de 6000 nouveaux Jihadistes en Juillet, opcit, p 2/7.

⁴ - Ibid, p . 3/4 ترجمة خاصة.

(Zabulon): «عدد الأفراد القادمين من فرنسا فقط هو ثمانمئة وسبعون رجلاً»⁽¹⁾، مما استدعى مراقبة صارمة لأنترنت وأحيانا اللجوء إلى إيقافه وتعطيله، لكن ذات الإجراء غير كاف لأن التجنيد قد يكون بعده طرق منها التنظيمات والطرق الإجتماعية.

وفي رد له على الرئيس التركي "أردوغان طيب رجب"، صرح "تشومسكي" أن: «تركيا تتهم داعش (بالهجوم على إسطنبول)، الذي دعمه (أردوغان) بأشكال متعددة بدعم جبهة النصر التي لا تختلف عنه (داعش) كثيرا... وقام بعد ذلك بتوجيه خطابات عنيفة ضد من عارض جرائمه ضد الأكراد الذين يعتبرون القوة السياسية على الأرض في محاربة داعش، في كل من سوريا والعراق»⁽²⁾. وبالتالي تتعد الإشكالية أكثر: من يقف حقيقة وراء تنظيم داعش؟ وما علاقة الإسلام بالتنظيمات الجهادية الجديدة؟

هل الإسلام هو المستهدف أم أن الإسلاموفوبيا لها ما يبررها؟ يذهب "غارودي روجيه" إلى أنه من الخطأ رد التطرف الإسلامي إلى شكله الحديث والمشؤوم وأنه وليد فشل مشاريع قومية وإشتراكية في العالم الإسلامي، وكذلك من الخطأ رده، كما يعتقد إلى عوامل خارجية مثل الثورة الإيرانية كقدوة أو التمويل السعودي، أو رده إلى عوامل إقتصادية وسياسية مثل إبتزازات وضغوطات صندوق النقد الدولي على بعض البلدان الإسلامية، بل يرجع التطرف الإسلامي: «إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما ولدت حركة النهضة (يقظة الإسلام) على أيدي مفكرين مثل الأفغاني (توفي 1897) الذي كانت له مناظرة حامية سنة (1883) مع آرنست رينان من السوربون إلى "جريدة المناقشات الفرنسية". أو محمد عبده (توفي سنة 1903)، ثم رشيد رضا (توفي سنة 1935)، أو حسن البنا (توفي 1949)، أو محمد إقبال في الهند (توفي 1938)، أو ابن باديس (توفي 1940)، أو مالك بن نبي (توفي عام 1973)»⁽³⁾.

ويقدر "غارودي" أن القضايا الرئيسية التي إهتم بها ذات الرعيل من العلماء والمفكرين المسلمين المذكورين وآخرين غيرهم وهم أكثر، تتمحور حول قضية ومشكلة واضحة بالنسبة لهم منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية وبروز التوسع الإستعماري الغربي داخل الدول العربية والإسلامية، مما أنتج خطابا

¹ - www.opex 360.com/L'Etat islamique aurait recrute plus de 6000 nouveaux Jihadistes en Jeuillet, opcit, P 3/4. ترجمة خاصة.

² - تشومسكي يرد على تعليقات أردوغان: إنه منافق، عن الموقع: <http://www.al--akhbar.com/17/01/2016>, P 1/2.

³ - غارودي روجيه. نحو حرب دينية، جدل العصر، مرجع سابق، ص 39.

دينيا متطرفا، كالنموذج الأفغاني (نسبة إلى العالم الإسلامي الأفغاني جمال الدين) الذي إعتبر الإسلام، «أنه يضفي هدفا على كل عمل في عالم تلجئه عقلانية الغرب إلى اللامعنى بعبادته للوسائل»⁽¹⁾.

"غارودي"، يتصور أن نهج الأفغاني الذي إستمر قرنا كاملا في البلاد الإسلامية، قد قام على محورين أساسيين هما:

«1- إن كل نهضة سياسية وروحية للإسلام تستوجب قراءة جديدة للقرآن الكريم، متحررة من تفسيرات العلماء الرسميين الجافة والمجففة.

2- إن مشكلة الحداثة لا ينبغي التصدي لها إنطلاقا من إيديولوجية غريبة بزعم أنها حديثة، إيديولوجية تنفي مشكلة الغايات الأخيرة للإنسان، وتقصر العقل على البحث عن الوسائل التقنية للقوة والمعنى، مبدأ نزعتها الإستعمارية العسكرية والإقتصادية والثقافية»⁽²⁾.

هاتان الدعامتان، حسب غارودي، شكلتا الإلهام الأساسي على مدى قرن من الزمن، عرف الكثير من الإنحرافات والتقلبات بمعنى شهد ولادة تيارات أو تنظيمات إسلامية "جديدة" مرتكزة على أسس "قديمة" أو ماضية أو لنقل النظرة اللاتاريخية للتراث.

لكن تصور "أركون محمد" يختلف عن تصور "غارودي" للمسألة، حيث يميز "أركون" بين مصطلحين هما: **الحدث الإسلامي** ومصطلح الإسلام الشائع على كل لسان، وهذا التمييز الذي نراه ذا أهمية إستراتيجية هامة، سيتيح لنا التفرقة بين المعرفة التاريخية للإسلام وبين المعرفة التبجيلية والتقليدية السائدة، وهذه الأخيرة هي السبب في توليد "ذهنية متطرفة" كما نعتقد، ومنه فمصطلح الحدث التاريخي: «يتيح لنا أولا **تجذير** الإسلام في التاريخية بدلا من أن **ننظف** مفهوم الإسلام من كل التراكمات والإضافات الحشوية وأنواع الخط التي لحقت به على مر القرون. فعن أي إسلام نتحدث: هل هو إسلام العصر الكلاسيكي، أم إسلام عصر الإنحطاط؟»⁽³⁾. والمشكلة نشأت حسب "أركون"، من ذلك الصراع حول الإستحواذ على الإسلام وإستخدامه كرمزية قدسية لمجابهة القوى الإستعمارية سابقا ثم السلطة القائمة في البلاد الإسلامية بعد الإستقلال لشرعنة النظام السياسي، لكن الأمور فلتت من أيديها بعد ذلك، بظهور الحركات الأصولية المتطرفة التي تحاول إحتكار الإسلام من أجل الحصول على الشرعية، «... ثم

¹- غارودي روجيه. نحو حرب دينية، جدل العصر، مرجع سابق، ص 39.

²- المرجع نفسه الصفحة نفسها.

³- أركون محمد، الإسلام، أوروبا، الغرب، رهانات المعنى وإرادات الهيمنة، ترجمة: هاشم صالح، (بيروت: دار الساقي،

ط2، 2001) ص ص 10-11.

ظهرت الحركات الأصولية الحالية وراحت تقوم بمزايدة محاكاتية على مفهوم الإسلام وتحاول أن تحتكره لصالحها وحدها وتتفي عن هذه الأنظمة القائمة أي صفة أو شرعية إسلامية... ولا غرو في ذلك، فالصراع يدور حول أعلى ذروة في الوجود: ذروة الشرعية والمشروعية»⁽¹⁾. إن الخطورة، كل الخطورة تكمن في التصور الذي يمكن أن نحمله عن الإسلام بمعنى تلك النظرة اللاتاريخية للتراث مثل تصور الإسلام كأفئوم أو كشيء فوق الزمان والتاريخ مما يضفي عليه نوعا من الجمود والستاتيك، يقول: «... إن الخطاب الإسلامي الشائع حاليا قد زاد من حدة الصرامة العقائدية الجامدة للتصورات القديمة الموروثة عن الإسلام. أقصد الإسلام "الصالح لكل زمان ومكان" والذي يستعصى على التاريخ لأنه فوق الزمن والواقع والتاريخ، الإسلام الذي أصبح مجرد طقوس عبادية واقعة تحت ضغط المراقبة الإجتماعية المتشددة أكثر فأكثر... وللأسف فإن الإستشراق الكلاسيكي والأدبيات السياسية المتسرعة المنتشرة حاليا في الغرب عن الإسلام المجرد الذي يقف فوق الزمن والتاريخ... هذا التصور عن الدين كان سائدا في أوروبا أيضا طيلة القرون الوسطى»⁽²⁾. ويؤكد "أركون" وجود تفسير في كل الأدبيات السوسيولوجية والسياسية الغربية، يربط بين الحركات الإسلامية الأصولية وبين الوضعية الإجتماعية السياسية للمسلمين في بلدانهم ذات الحكم الديكتاتوري الإستبدادي الساحق لحقوق الإنسان، وذاك ما يبرر ظهور العنف والتطرف والإرهاب. لكن هناك طائفة من الفلاسفة والمفكرين والمشتغلين بالإسلام السياسي يحتاطون للأمر، «كما يفعل أوليفيه كاريه، ويقولون بأن هناك تراثا آخر للإسلام، "تراثا عاليا" غير هذا التراث الذي نجده أمامنا والذي تنتشره الحركات السلفية الأصولية. إنه التراث الفكري والفلسفي للعصر الذهبي من عمر الحضارة العربية-الإسلامية وهكذا يرفضون بشكل ميكانيكي تقريبا تلك الأحكام السلبية المشكلة عن الإسلام السياسي وعن تطرفاته الإيديولوجية»⁽³⁾.

لكن تشومسكي يطرح القضية من زاوية أخرى حيث يقلب الموازين، فالدين في حد ذاته لا يشكل مشكلة لأن الولايات المتحدة هي الدولة الدينية بامتياز في العالم وعلاقتها الديبلوماسية مع دول أخرى أصولية هي علاقات ناجحة، ومنه فالمشكلة هي مشكلة سياسية تخفي من ورائها مصالح إقتصادية / إستراتيجية. وفي الحقيقة، هناك أسئلة تفرض نفسها في هذا الإطار.

¹ - أركون محمد، الإسلام، أوروبا، الغرب، رهانات المعنى وإرادات الهيمنة ، ص 11.

² - المرجع نفسه ، ص 13.

³ - المرجع نفسه ، ص 16.

لماذا الإرهاب الجهادي (الإسلامي) أت من دول عربية إسلامية صديقة للولايات المتحدة؟ هل الحركات الدينية الجهادية ضد الغرب عبارة عن رد فعل إنعكاسي لسياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط؟ هل دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في مشاريعها السياسية والإيديولوجية والإستعمارية في الشرق الأوسط، يقف وراء صناعة الإرهاب المقتنع بألوان دينية؟... إلخ . إذا كان هنتغتون سامويل يتصور أن الدين (الإسلام) مشكلة حضارية وآلية للصراع الحضاري ومنه دعى إلى مواجهته والحرب عليه كونه يشكل خطرا قادمًا، فإن تشومسكي لا يعتقد أن الدين يلعب دورا أساسيا في السياسة، فالتعصب الديني موجود في الولايات المتحدة بصورة كبيرة، «...الولايات المتحدة من أكثر الدول تعصبا في العالم. قد يكون للمتعصبين المتطرفين الدينيين سطوة أعظم على العامة في الولايات المتحدة مما لهم في إيران مثلا... هذا غريب عمليا بسبب العودة في التاريخ الأمريكي إلى زمن المستعمرين كان هناك عصور من النزعات الإحيائية الدينية»⁽¹⁾.

لكن موقف الولايات المتحدة من الإسلام هو موقف معقد جدا وغامض إلى درجة كبيرة، حيث ساعدت في الماضي متطرفين إسلاميين مثلما فعلت مع الجهاديين الأفغان ضد الإتحاد السوفياتي في الربع الأخير من القرن العشرين، ونقيض ذلك كانت الولايات المتحدة ضد القومية العلمانية العربية بل وحطمتها مثلما فعلت مع الرئيس المصري السابق " عبد الناصر جمال " الذي كان يشكل تهديدا على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

ويعتقد تشومسكي أن العلمانية (الدينيوية) مكونا حيويا في السياسة الديمقراطية من حيث كونها تؤيد حقوق الإنسان فهي محايدة فيما يخص المعتقدات الشخصية.

لقد كبر التطرف الديني في الحقل السياسي وخاصة في العالم الإسلامي، «... خذ ظهور حزب الله وحماس والإخوان المسلمين، أحد الأسباب الرئيسية لتأييدهم الشعبي هو أنهم يقدمون خدمات إجتماعية»⁽²⁾. فالقضية أصبحت مرتبطة بعوامل إجتماعية وإقتصادية أكثر منها بعوامل إيمانية - دينية ومنه يمكن فهم البعد السيكيو - ثقافي للتطرف الديني الإسلامي من حيث إرتباطه بالوضعية الإقتصادية والسياسية للشعوب الإسلامية المقهورة في علاقتها بالسلطة المؤدلجة بالقمع والإستبداد.

¹ - تشومسكي نعوم، أشياء لن تسمع بها ابدأ، مصدر سابق، ص 107.

² - المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

في حين المفكر السويسري العربي "رمضان طارق*" يذهب إلى عمق المسألة، محلاً وناقداً ومقترحاً رؤى فلسفية مغايرة، بحكم إنتمائه الديني أولاً وثقافته "الغربية" الغنية والمتعددة أجيالاً. كتب مقالاً بجريدة (Le Monde) الفرنسية حول الضد سامية الإسلامية يقول فيه: «على المسلمين، بحكم ضميرهم وإيمانهم، أن يتخذوا موقفاً واضحاً لرفض كل مناخ خطير يمكن أن ينشأ بفرنسا. لا يوجد في الإسلام ما يبهر كره الأجانب أو الآخر أو رفض إنسان ما بحكم دينه أو إنتمائه. وما وجب قوله بقوة وصراحة، هو أن اللاسامية مرفوضة وغير مبررة. إن رسالة الإسلام تفرض إحترام الدين واليهود بإعتبارهم من أهل الكتاب»⁽¹⁾. ولقد أعلن "رمضان طارق" لكل محاوريه الأوروبيين وحتى الأنجلوساكسونيين، بأنه حذر المسلمين من بناء معارضة وعدائية ضد الغرب وقيمه وكذا من "شيطنه" الغرب، «إذا رسم العالم كله رسوماً كاريكاتورية عن الإسلام، فهذا لا يمنحنا الحق أمام الله أن نرسم كاريكاتور عن محاورينا ولا عن تاريخهم ولا عن مواقفهم»⁽²⁾.

ومن خلال موقفه "الوسطية المعقنة" بين الإسلام والديانات الأخرى كاليهودية والمسيحية، كان دائماً عضواً بجماعة العقلاء* التي كانت تشرف على الحوار بين الشعوب والتي نصبت سنة (2003) من طرف اللجنة الأوروبية وبطلب من "رومانو برودي"* (Romano Prodi) وبالإضافة إلى ذلك، لم يرفض "رمضان طارق" فكرة صدام الحضارات " هتنتغتون" بل صرح بأن: «تحديات المستقبل ستكون

* رمضان طارق: Ramadan Tariq ولد سنة 1962 بجنيف (سويسرا)، وهو مفكر وكاتب وأستاذ جامعي للدراسات الإسلامية المعاصرة بجامعة أكسفورد ومدير لمركز البحوث حول التشريع الإسلامي والأخلاقي. ينشط عدة حوارات وملتقيات في أوروبا خاصة، لكي يوضح الرؤية المعاصرة للإسلام بعيداً عن التطرف والإرهاب والإسلاموفوبيا والضدسامية... إلخ من مؤلفاته: عبقرية الإسلام (2016)، حوار مع أدغار موران (2014)، حول الإسلام والمسلمين (2014)... إلخ.

¹ - Ramadan Tariq, Existe-t-il un antisémitisme islamique ? Le Monde du 22 décembre 2001.

² - Ramadan Tariq, Le renouveau islamique, Q A 21, Conférence enregistrée au Senegal en 1988, Tawhid. ترجمة خاصة.

* جماعة العقلاء: Le Groupe de sages تشغل على الحوار بين الشعوب والثقافات، وهي مكلفة بتقديم تقرير لأوروبا، وكانت الجماعة مريسة من طرف: آسيا علوي بن صالح وجان دانيال Jean Daniel بالإضافة إلى أعضاء آخرين مؤسسين منهم: فاطمة مرنيسي، مالك شبل، جورج جوفي، طارق رمضان وغيرهم.

* رومانو برودي: Romano Prodi ولد سنة 1939 إقتصادي وسياسي إيطالي، عضو في الحزب الديمقراطي حيث شغل منصب رئيس الجمعية الوطنية للحزب الديمقراطي بين 14 أكتوبر 2007 إلى غاية 16 أبريل 2008، ورئيس الجمعية الأوروبية بين 1999-2004، ترشح لرئاسة الجمهورية شهر أبريل 2013 لكنه فشل وإنسحب.

حضارية»⁽¹⁾، وقد تبدو هذه الفكرة مدهشة إذا عرفنا أن "الصقور" بالنبتاغون قد إستغلوا كتاب "هتنتغتون" (صدام الحضارات)، لإعلان صفارة الإنذار للغرب ككل حتى يستيقظ قبل أن يخسر الحرب الحضارية ضد الإسلام².

يعتقد، "رمضان طارق"، أننا نلاحظ اليوم، غليان في العالم الإسلامي، والكثير «بدين العنف المصاحب لصحوة "إسلام متطرف أصولي"، ولكن يجب أن نتفهم هذا القلق ويجب رفض العنف السياسي الذي يتمظهر بقتل السواح، ورجال الدين، النساء وحتى الأطفال، عن طريق قنابل عمياء وتقتيل دموي»⁽³⁾. إن تلك الممارسات غير مبررة ولا تحترم حتى الرسالة القرآنية، كما يجب إدانة الحكم الديكتاتوري الذي تسانده القوى العظمى في العالم، والذي ينتج الإرهاب، «فكل يوم يمر، هناك شعوب بكاملها، تخضع للقمع والتسلط، والإغتصاب اللاإنساني لحقوقها، فإلى متى ستوقفون وسيحاكمون من طرف الغرب إذا جرأ على إعلان رفضه؟»⁽⁴⁾. ومن خلال هذا النص، يتضح موقف "رمضان طارق" المزدوج، بمعنى معاداة التطرف الإسلامي العنيف والمعادي للغرب، وكذلك رفض وإدانة الأنظمة العربية الديكتاتورية والشمولية والتي لا تنتج إلا الإرهاب؟! يقول: «...في مصر وتونس، نشهد حوارات خاطئة إيديولوجيا. فالأزمة تضرب هذه البلدان بقوة، إننا لا نتكلم عن الرشوة ومحاربتها، الإختيارات الإقتصادية. نماذج التربية والتعليم، دور المرأة والثقافة... إلخ هناك غياب تام للأسئلة الجادة والهامة. لقد تم قبول الأدوار التي تلعبها قوانين بروتون وودز Bretton woods والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي»⁽⁵⁾. ومن خلال هذا، فالديمقراطية ما هي في الحقيقة إلا نوعا من الإستيلاّب الجديد، ويعلل "رمضان طارق" ذلك بكونه رجل أوروبي يعيش في الغرب، يلاحظ حقيقتين لا يمكن تجاوزهما عندما نتكلم عن الديمقراطية والحرية وهما:

¹ - Ramadan Tariq, Islam et occident : références et valeurs, partie II, conférence enregistrée à Abidjan, QA 15, Tawhid.

² - Fourest Caroline, Frère Tariq, Le double discours de Tariq Ramadan, (Paris: éditions Grasset et Fasquelle, 2^{ème} édition, 2010), p 346. ترجمة خاصة.

³ - Ramadan Tariq, De L'islam et des musulmans, Réflexions sur L'Homme, La réforme, La guerre et L'occident, (Paris: Presses du Chatelet, 2014), p 165.

⁴ - Ibid, p 165.

⁵ - Ramadan Tariq et Edgar Morin, Au Périel des idées, les grandes Question de notre temps, Entretiens avec Claude-Henry du Bord, (Paris: Presses du Chatelet, 2014), p 133.

«أولاً: السلطة الهائلة للحقل الإقتصادي وهيمنتها على كل البنيات السياسية. ومنه يمكننا أن نتكلم عن الديمقراطية وسلطة الدولة ولكن هذه الأخيرة تبقى نسبية لأن الشركات متعددة الجنسيات، البنوك والتقنوقراطيين، هم أسياذ اللعبة، والأزمة الأخيرة برهنت على ذلك.

ثانياً: وهي مرتبطة بالأولى وتتعلق بالعلمانية بمعنى الفصل التام بين السلطة الدينية وسلطة الدولة»⁽¹⁾.

فمكان الدين، اليوم، لم يبق فارغاً حيث شغلته السلطة الإقتصادية والتي تفرض قواعد جديدة على الدولة، «فهذه السلطة هي كل شيء لكنها ليست ديمقراطية، فالقرارات هي بعيدة كل البعد عن الشفافية والمصادقية»⁽²⁾، ويستشهد بتصريح الرئيس الأمريكي السابق، «كلنتون بيل» لما صرح بأن الولايات المتحدة الأمريكية محكومة بـ (1%) من الشعب الأمريكي، وتلك إحالة إلى أن أغنياء العالم هم الذين يتحكمون في المال والإقتصاد، «فنحن نريد دولة مستقلة عن سيطرة الدين، فهذا هي تحت رحمة كنيسة الإقتصاد والمالية. فكل الدول أصبحت مخنوقة ومجال تحركها هو محدود جداً والنتيجة هي غياب الشفافية والأخلاق في السياسة الذي تحول إلى قاعدة»⁽³⁾.

وفي الحقيقة، كما يتصور "رمضان طارق"، يجب الفصل بين سلطة الدولة وسلطة الدين ولكن هل يمكن أن نتصور طلاق بين السياسة والأخلاق!؟

هناك موطن إتيافق بين رمضان طارق وتشومسكي، حيث يتفق الفيلسوفان على أهمية البراديعم الإقتصادي في علاقته بالسياسي، فالصراع العالمي المحكوم بالعوامة هو صراع على المصالح الإقتصادية لكنه مقنع بقناع إيديولوجي، وما الخطاب الديني في الحقيقة إلا خطاباً مغالطاً يقف على رواسب إقتصادية بحتة، فالأزمات الإجماعية كالمجاعة والتشرد والأمراض والفقر هي العوامل التي تخلق التطرف الديني كرد فعل سيكو-سياسي، فهي وضعية مترتبة عن العوامة الإقتصادية مما أنتج كنيسة الإقتصاد والمالية بدل كنيسة الدين والإيمان.

ومن خلال ذلك، فإن كان يجب الفصل بين سلطة الدين والسلطة السياسية، فذاك لا يبرر الفصل بين الأخلاق والسياسة حتى لا تتماهى الديمقراطية في اللاديمقراطية ويحصل إنحلال للأخلاقي في السياسي.

¹ - Ramadan Tariq et Edgar Morin, Au Périel des idées, opcit, p 134.

² - Ibid, p 134. ترجمة خاصة.

³ - Ibid,, p 134.

ومنه: هل هناك تعارض أو تناقض بين الإسلام والديمقراطية؟ أم قد يكون هناك تواؤم بينهما؟

في دراسة هامة قام بها " ديبيريان فيليب " (Philippe d'Iribarne) تتعلق بمدى التواءم بين الإسلام والديمقراطية، بين فيها العوائق المتعلقة بتأويل النص الديني والأخرى بالمتعلقة بالمجال الممارساتي، «فالمدافعون عن الإسلام يتمتعون بمجموعة من الحجج لإبطال مجموعة من التأكيدات الحالية الرامية، وبحجج بنائية إلى تفسير النجاح الضئيل جدا للديمقراطية في أرض الإسلام»⁽¹⁾. فالصفة التيقراطية للإسلام حسب، ليست في الحقيقة عائقا أمام الترحيب بالديمقراطية، فمن الخطأ جهل أو تجاهل الفرق بين الله وقيصر، «إن تعدد البلدان الإسلامية وتعدد تاريخها، يطرح إشكالية التنوع. فهناك التعلق بالوحدة الذي يغذي ضمنا رؤية مجتمع يسبح في فضاء الإسلام ولكنه لا يتلاءم مع ممارسات ديمقراطية مؤسسية على الشك ومجرد الحوار؟ فالتعددية ضئيلة في العالم الإسلامي المعاصر»⁽²⁾.

وفي كل الدراسات المتعلقة بمدى تقدم الديمقراطية في العالم، فإن البلدان الإسلامية تحتل مكانة غير مشرفة، مثل دراسة صحيفة (The Economist) من خلال ستين (60) معيار تصنف في خمس مقاييس (المسار الانتخابي والتعددية، الحريات المدنية، عمل الحكومة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية)، فإنه: «لا بلد إسلامي واحد يمكن أن يصنف على أنه ديمقراطي بإستثناء دولة مالي وماليزيا، اللتان تدخلان ضمن "الديمقراطيات غير المكتملة" بينما تدخل بقية الدول الإسلامية في خانة "السلطة الإستبدادية"»⁽³⁾.

ويطرح "دالانكور نوشين يافاري" (N.Yavari D'Hellencourt) إشكالية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية من خلال ما يعرفه العالم الإسلامي اليوم من تغيرات إجتماعية قوية بفعل العولمة، ولذلك إهتم الباحثون بالعلاقة بين المعتاد والحداثة السياسية، بين الإسلام والديمقراطية، «فالحوار حول الإسلام والديمقراطية منذ تصاعد الحركات الإسلامية هو في بؤرة تحليلات الباحثين والملاحظين للشأن السياسي، والذين يتساءلون ما إذا كان الإسلام يمكنه الوئام والتوافق، قبول وتحمل الديمقراطية في ثوبها الغربي، أو أنه سيخلق نموذج الديمقراطية، ذاك النموذج الآتي من تطوره السياسي والإجتماعي»⁽⁴⁾.

¹ - d'Iribarne Philippe, L'islam devant la démocratie, (Paris: éditions Gallimard, 2013), p 08.

² - Ibid, p 09.

³ - Ibid, p 10. ترجمة خاصة.

⁴ - D'Hellencourt Nouchine Yavari, Islam et Démocratie : de la nécessité d'une contextualisation, L'exemple Iranien, in : <https://revues.org/10/03/2016>, p1/21.

وفي الحقيقة، هذه الإشكالية لا ترجع بالضرورة إلى زمن ظهور وتصادد الحركات الإسلامية الجهادية، لأن مفهوم الديمقراطية ما هو إلا مرحلة هامة للحادثة ومنه دخل إلى العالم الإسلامي نهاية القرن التاسع عشر بفضل النخبة الحداثية التي إحتكت بالثقافة الأوروبية (فرنسا، إنجلترا وروسيا). فالمدافعون عن التوافق بين الإسلام والديمقراطية، «يطمحون إلى نظام سياسي ديمقراطي حيث الشرعية الإسلامية تسمح بالحفاظ على البعد الثقافي والأخلاقي الصادر من الإسلام في الوقت الذي يكسبون فيه قاعدة إجتماعية عريضة»⁽¹⁾. أما خصومهم الذين أعلنوا عدم التوافق بين الإسلام والديمقراطية، فإنهم «إما يبحثون عن توصيف للإسلام بعدم قدرته على تحمل نظام سياسي يضمن الحقوق الأساسية للمواطنين، وإما رفض الديمقراطية كمشروع سياسي بهدف الحفاظ وتقوية سلطة دينية إستبدادية»⁽²⁾.

ذات الإختلاف أحدث إنقساماً بين النخبة الغربية و بين الباحثين الذين يتخذون مواقفاً خلال الحوار، فالبعض يجعل الديمقراطية كمنتوج غربي، مرجعيته، بينما يعتبرون الإسلام في لآتاريخيته وبطبيعته لا يتوافق مع الحادثة السياسية، يقول "باروجون كلود" في كتابه " في الإسلام عموماً ، وفي العالم الحديث خصوصاً" : «... إن قيم الحادثة: التغير، العقل النقدي والمعتقد الفردي، هم في تناقض مع تلك الموجودة في الإسلام»⁽³⁾، أما طائفة أخرى، «فهي تقدر أن الإسلام هو بناء تاريخي وبهذا المفهوم يمكنه شرعة نظام سياسي ديمقراطي مثلما يشرعن نظام إستبدادي»⁽⁴⁾، فالخطاب الغربي المهتم بالعلاقة بين الإسلام والديمقراطية يحتاج إلى توضيح، خاصة بالمنطق الإيديولوجي الذي يكتنفه، وبالتمثيل الضمني للإسلام وللمجتمعات الإسلامية. ولذلك، «وجب توضيح بعض المفاهيم الغامضة مثل "الديمقراطية" و "التعددية" Pluralisme»⁽⁵⁾.

وهنا يجب الإحتياط والحذر عند معالجة المسألة في العالم الغربي والإسلامي مثلما فعل الباحث "غسان سلامي" * في مقدمة كتاب جماعي: «ديمقراطيات دون ديمقراطيين» متسائلاً: «هل يمكننا أن نتكلم

¹ - D'Hellencourt Nouchine Yavari, Islam et Démocratie : de la nécessité d'une contextualisation, L'exemple Iranien, opcit, p 2/21.

² - Ibid p1/21.

³ - Barreau J-C, De l'islam en général et du monde moderne en particulier, (Paris: le Pré aux clercs, 1991), p 53.

⁴ - Carre olivier, L'islam Laique, (Paris:A, colin, 1993), p 15.

⁵ - Lecca Jean, la démocratie à l'épreuve des pluralismes, Revue française de science politique, vol.46, n°2, Avril 1996, p 225. ترجمة خاصة.

* غسان سلامي: (1951 -) ولد ببلبنان وهو رجل سياسة لبناني، شغل منصب مدير المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS) ومدير الدراسات بمعهد الدراسات السياسية بباريس.

عن الموقع: <https://fr.wikipedia.org/wiki/Ghassan-salamé>, Le 11/03/2016.

عن الديمقراطية إذا كانت المسألة متعلقة بالنظام الثقافي، القوانين السياسية والممارسات الإجتماعية الخاصة بالعالم العربي والإسلامي؟⁽¹⁾، وبالتالي الإجابة على هذا السؤال الواسع جداً، ستكون متعددة ومختلفة حسب الإيديولوجيات، المعتقدات الشخصية، التكوين الأكاديمي والمقاييس المستعملة من الطرف الجنوبي أو الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، ومن خلال ذلك يمكننا التساؤل: «لماذا الحركة العالمية نحو الديمقراطية التعددية منذ إنهيار حائط برلين في أوروبا الوسطى أو الشرقية، وبأمريكا اللاتينية إلى غاية آسيا الشرقية أو حتى إفريقيا السوداء، إستثنت العالم العربي والإسلامي؟»⁽²⁾، يعتقد "غسان سلامي" والذين إشتراكوا معه في الكتاب المذكور، أن الشرق الأوسط لم يبق بعيداً كل البعد عن تلك التحولات الديمقراطية في العالم، فالإيديولوجيات الغربية التي كانت تساند وتشجع الأنظمة الإستبدادية العربية في مرحلة ما بعد الإستعمار، فقدت شرعيتها وقوتها، فالإشتراكية العربية ووطنية الدولة بدأت تتآكل من الداخل بفعل الرشوة والبيروقراطية وسوء التسيير، فبناء الدولة الحديثة لم يعد يجلب تلك القوة المجابهة للخارج ولا الداخل وكذلك الأمن المادي الإقتصادي ومشاركة سياسية فعلية للجماهير، فكل الأنظمة العربية عرفت إنفتاحاً إقتصادياً ليبرالياً ولكنه يختلف عن الطراز الغربي لأن الفاعلين الإقتصاديين هم مقربون من السلطة أو من العائلة الحاكمة وفي هذه الحالة، «فهذه الليبرالية الإقتصادية لا يمكنها أن تقودنا حقيقة إلى ليبرالية سياسية حقيقية ومنه فالديمقراطية في الشرق الأوسط العربي ما هي إلا تبرير لإتفاق جزئي لشرعنة النظام السياسي الفاشل كالنموذج السوري واللبناني والكويتي»⁽³⁾.

هذه الدراسة لها حظ الأسبقية في تحليل فشل الديمقراطية في البلدان العربية الإسلامية، ليس لأن الإسلام كدين سماوي لا يمكنه التوافق مع الديمقراطية على النموذج الغربي، ولكن لأن الأنظمة السياسية العربية لا يمكنها السماح لذات النموذج من البروز وإكتساح الفضاء السياسي العمومي لأن في ذلك إيذان بزوالها، وما حدث في بعض البلدان العربية أواخر العشرية الأولى من القرن الحالي لدليل على ذلك، على الرغم من إختلاف الرؤى والتأويلات السياسية، من "الربيع العربي"، إلى "الثورات العربية"، إلى "الأأيادي الأجنبية الغربية"...

¹ - Ghassan salamé et autres, Démocratie sans Démocrates : Politique d'ouverture dans le monde musulman, (Paris: Fayard, 1994), p 15.,

² - Ibid.p 05.

³ - Ibid, p 06. ترجمة خاصة.

إذن، لدينا مشكلة الإسلام والديمقراطية، أنتجت لنا الإسلاموفوبيا، ومشكلة العلاقة بين المسلمين واليهود، أنتجت لنا الضدسامية، وهاتان المشكلتان هما على صفيح ساخن يكاد ينفجر في أية لحظة وهي أزمة الشرق الأوسط، وعلى الخصوص الإشكال الفلسطيني - الإسرائيلي.

ومن خلال ذلك تعددت المفاهيم، فمن كره اليهود (الضديهودية) إلى الضدسامية إلى الهولوكست والصهيونية والموساد من جهة، ومن جهة مقابلة من معادلة: إن الإسلام إنتشر بالسيف إلى التطرف الديني، إلى الأصولية وصولا إلى التنظيمات الجهادية المعاصرة وإنتهاء بالإسلاموفوبيا.

لكن " موران إدغار" يرجع إلى القضية الأصل وهي: الضد يهودية للتمييز بين ضد الصهيونية وضد الإسرائيلية (Anti-israélisme) «بما أن إسرائيل هي دولة يهودية، وبما أن عدد كبير من اليهود هم معتبرون، فإنهم يشعرون بالتضامن مما يشرعن أفعالهم السياسية ومنه نمر من الضد إسرائيلية إلى الضد يهودية. وهذه الأفعال تهم العالم الإسلامي والعربي حيث أن الضدصهيونية والضدإسرائيلية تنتجان الضديهودية المعممة»⁽¹⁾. لكن الباحثة الفلسطينية "أماني أبو رحمة" ترد الأزمة اليهودية إلى الشعور الأوروبي بالذنب التاريخي، «فالحل الذي إرتأته الدول الأوروبية لإراحة ضميرها كان في منح اليهود ضحايا الجرم الكبير (فلسطين) التي كانت وما تزال تحت الإنتداب البريطاني كتعويض عن جرائم النازية»⁽²⁾.

ثم تؤكد على دور الفكر الأوروبي في خلق أسطورة الهولوكست لتبرير الصهيونية والإستيطان الإسرائيلي، «...بل وقام الفكر الأوروبي الذي أنتج الإيديولوجيا الصهيونية العنصرية قلبا وقالبا (قبل الهولوكست) بالعمل الحثيث على أسطورة الهولوكست فلسفيا وأديبا وقانونيا وتربويا بل ودينيا أيضا، إلى جانب تجنيد الوعي الجمعي للفوقية العرقية المنغلق والإحتلالي الذي لا مكان فيه للحساسية تجاه معاناة الآخرين من أعراق وأديان وقوميات أخرى غير أوروبية»⁽³⁾. فهذا التمشي ما بعد الحداثي في العقل الأوروبي يؤدي إلى تجاهل وتناسي وعض الطرف عن جهة أخرى وهي ضحية الإحتلال والتنكيل والإغتصاب التاريخي، «لقد حمل العالم الشعبي جثة ضحايا النازية كما لو أنه هو القاتل الفعلي (صناعة الهولوكست) وعن شرعية الهجوم العنيف على كل من يحاول طرح قضية الفلسطينيين بوصفهم الضحايا

¹ - Morin Edgar, Le monde moderne et la question juive, (Paris: éditions du Seuil, 2006), p 256.

² - أماني أبو رحمة، الهولوكوست بوصفها منعطفًا للخطابات البعدية، ما بعد الحداثة وما بعدها، كتاب جماعي تحت إشراف: علي عبود المحمداوي، (الرباط: دار الأمان، ط1، 2013)، ص 168.

³ - المرجع نفسه ، ص 169.

الأبرز لإحتكارية الكارثة وطرح ما بعد الحداثة لليهود بوصفهم (الجمعي الفوقي) ضحية من دون منافسة، لتصبح الهولوكست (ميزة تتمشى بين الأجيال)، تحقر كل كارثة وتستخف بكل معاناة وتشرع العدل لفئة ممزوجة بالقهر والمرارة والإضطهاد والظلم للآخرين»⁽¹⁾. ووافقها الرأي "تشومسكي" حينما يستدل بتصريح لأحد مؤسسي الدولة اليهودية والحركة الصهيونية وهو "ناحيم غولدمان" والذي كان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية، الذي قال قبل موته عام 1982: «إننا نستغل الهولوكست لتبرير إضطهادنا للآخرين»، وكان يشير إلى شيء حقيقي: إستغلال أبشع وحشية مروعة في العالم لكي نبرر إضطهادنا للآخرين. وذلك النوع من الإستغلال مقرر فعلاً»⁽²⁾.

يمكننا أن نقول أن "الهولوكست" أصبحت سرديّة ما بعد الحداثة الكبرى والوحيدة، «ومن أجلها تتناقضت ما بعد الحداثة مع كثير من جوانب فلسفتها وفكرها حين حولت إنكار الحدث أو التشكيك فيه أو حتى مناقشته من جهة النظر الأخرى جريمة يعاقب عليها القانون»⁽³⁾.

وفوق كل ذلك، فإن الإسلاموفوبيا، أصبحت اليوم "يقينا" سياسيا وأنطولوجيا عند الغرب، وجب مناقشته ومقارنته ومحاربه وصولاً إلى القضاء على الإسلام والمسلمين، إن مادياً أو رمزياً لتحقيق وتحقق الأيقونة التاريخية ألا وهي: إسرائيل الكبرى. وفي خضم هذا الصراع العنيف والمدجج بالأسلحة الأيديولوجية، تضيع الديمقراطية وتتماهى في اللاديمقراطية معلنة الفصام بين السياسي والأخلاقي.

من خلال ذلك نتوصل إلى نتائج هي كالاتي:

1- الأزمة الشرق أوسطية هي أزمة إيديولوجية لكنها تخفي ما هو حقيقي، المتمثل في المصالح الإقتصادية نظراً لغنى المنطقة من حيث موارد الطاقة بأنواعها وكذلك الخصوبة الفلاحية والمناخية.....إلخ.

ويعد الصراع العربي - الإسرائيلي بمثابة علبة متفجرات مغلقة قد تنفجر في أية لحظة تاريخية ومنه نهاية التاريخ ونهاية العالم، كونها مؤسسة على نوعين من الصراع:

أ- صراع إيديولوجي قديم متجدد يتمظهر اليوم من خلال الإسلاموفوبيا / اللاسامية.

¹ - أماني أبو رحمة، الهولوكوست بوصفها منعطفا للخطابات البعدية، ما بعد الحداثة وما بعدها، ص 169

² - تشومسكي نعوم، أشياء لن تسمع بها أبداً، مقالات ولقاءات، مصدر سابق، ص 139.

³ - أماني أبو رحمة، الهولوكست بوصفها منعطفا للخطابات البعدية، مرجع سابق، ص 167.

ب-صراع عسكري خطير يتمظهر بجرائم ضد الإنسانية من الطرف الإسرائيلي ضد الشعوب الضعيفة منها على الخصوص الشعب الفلسطيني.

إن ذات الصراع قد ينتهي بالكارثة مثلما تنبأ تشومسكي إذا لم يتأخلق الفعل السياسي.

2- مادام هناك من يرسم السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط بدواع إيديولوجية-اقتصادية وإستراتيجية، مثل لجنة الشؤون العمومية الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC)، فليس هناك بصيص أمل في أخلة الفعل السياسي في المنطقة، خاصة بظهور تمييز عنصري جديد ضد الفلسطينيين والعرب كافة.

3- إصرار الشعب الفلسطيني أو بعضه على التمسك بالإختيارات الدينية / السياسة، سيحيله إلى المغضوب عليه الذي يستحق العقوبات/ الإبادة في التاريخ، ومنه فكل منظمة تحررية ذات توجه ديني هي منظمة إرهابية، في حين أن تشومسكي على نقيض هنتغتون سامويل، لا يعتقد أن الدين هو براديجم صراع الحضارات، بل الصراع عنده قائم على مصالح إقتصادية/إيديولوجية (إيديولوجية الهيمنة الأمريكية على العالم ككل).

4- هناك إشكال بسيكو-إثني (Psycho-éthnique) بين العرب واليهود، يتمظهر من خلال العلاقات الإشكالية بين الشعبين (كره متبادل، خوف أو خواف وانعدام الثقة بين الطرفين، تحارب وتقاتل تاريخي/راهن...)، مما يؤشكل إنفراج الأزمة التاريخية بين الشعبين، فكل طرف يدين الآخر وكأن الشر يلزمه كمبدأ ميتافيزيقي. لكن الإشكال الخطير يتعلق بتحول سيرورة القضية إلى مشكلة سياسية مؤدلجة ومنه ظهور حركة الصهيونية في مقابل الجهادية الإسلامية.

ومن خلال ذلك ، فذات المشكلة تضع الديمقراطية بين قوسين وتبقيها مرهونة بأسطورة الهولوكست من جهة، ومن جهة أخرى بحركات الجهاد الإسلامي، مما يؤدي إلى غلق مجال الحوار والتواصل الحضاري وطغيان اللأمفهومية على حساب التسامح والتعايش المؤسس على ثقافة الإختلاف وقبول الآخر.

ومنه: في ظل هذا الصراع الخطير، هل هناك مستقبل للديمقراطية في العالم؟ هل هناك إمكانية

لتقاطع السياسي مع الأخلاقي؟ وبمعنى أدق هل يمكن أخلة الديمقراطية؟

المبحث الثالث: مستقبل الديمقراطية في شعاع الأخلة: بين الأمل و التحقق.

تمهيد:

بعدا عرفنا أشكلة الديمقراطية كمفهوم وكممارسة سياسية في واقع الشعوب وذلك من خلال إقتحام آليات لاديمقراطية للفعل السياسي، كمفهوم الصراع بدل الحوار والتعايش، ورهن السلام بالحروب والإرهاب المعولم، وطغيان البراديعم الإقتصادي النيوليبرالي من حيث كونه لغة العولمة اللأعدالة لإنتاج مآسي وشقاء إنسان الحداثة وما بعدها، بالإضافة إلى إعتما إيديولوجية الهيمنة من قبل القوى العظمى في العالم والدعاية لها بوسائل إعلامية مؤدلجة في منهجها ولغتها على حساب حقوق الإنسان، فكل ذلك يرهن مستقبل الديمقراطية ويحيلها إلى اللأديمقراطية التي قد تنبؤ بزوال السياسي بعد موت الأخلاقي. ومنه: هل يمكن إيجاد الحلقة المفقودة بين السياسي والأخلاقي؟ هل مشروع أخلة الديمقراطية يبقى أطروحة الأمل الإنساني أم أنه مشروع محقق مستقبلا؟ أم أن الإنسان السياسي سيشهد ما بعد الديمقراطية؟

المطلب الأول: الديمقراطية بين الآليات المعيارية/الممارساتية.

من خلال الفصول السابقة التي تناولت مشكلة الديمقراطية من جانبها الممارساتي وما أفرزته أزمته من معضلات سياسية معاصرة مثل أزمة الشرق الأوسط وعلاقتها بالاسلاموفوبيا، وكذلك مشكلة الإرهاب والإرهاب المضاد والذي قد يتجلى في صور عدة، منها التركيبية الإقتصادية القائمة على مبدأ الصراع والهيمنة والإستغلال.

ومنه، فعندما نتكلم عن الأخلاق في السياسة وعلى الخصوص في نظام ديمقراطي، فإننا نطرح أولاً مشكلة الشرعية، ولذلك فالأخلاق تتعدى ما هو فردي إلى تلك القرارات السياسية ذات الصبغة الجماعية التي قد تفرز نمطا ديكتاتوريا من رحم الديمقراطية، فالقرارات الستالينية والقرارات الهتلرية لم تكن أبدا فردية لأن "الجماعي" يقف دائما وراء كل ما هو فردي، لذلك تبقى الماكيافيلية ملازمة ومحايثة للسياسي (Le politique)، « فإذا كانت الماكيافيلية تركز في حكمها على الرعب والحيلة، فإنه لا توجد مرحلة أكثر ماكيافيلية من مرحلتنا التاريخية هذه»⁽¹⁾، ولقد تساءل "كانط إمانويل": ماذا يمكنني أن أعمل؟، فهذا السؤال الأخلاقي كان دائم الحضور في الحقل السياسي، « ماذا يجب على أن أعمل داخل فضائي العمومي، وما هي المفاضلات الجماعية التي يجب الدفاع عنها، وما هو النظام السياسي والإجتماعي الذي يجب الدفاع عنه، هل هو الديمقراطي؟»⁽²⁾.

إن تلك الأسئلة، تسبب إنشطار الأخلاق إلى شطايا سياسية، فالفلسفة السياسية تحصل في الأخير، أخلاقيات متعددة للمواطنين داخل الدولة الواحدة، « مع إحتفاظهم داخل وعيهم بتميز قانون أخلاقي واحد »⁽³⁾، وهذه الأخلاق قد تتمظهر موضوعيا في فلسفة موحدة تتناسق مع الأهداف الجماعية. ولكن مفهوم الديمقراطية المعقد، يعيد طرح السؤال الأخلاقي فيها، « فهي نظام سياسي ومفهمة للإنسان في الآن نفسه. فهي "حكم الشعب"، ولكن بطريقة غير مباشرة وتمثيلية، فهي مسجلة داخل إطار الدولة- الأمة وإقتصاد السوق، فهي إذن شكل حديث ومن نوع خاص للحياة الجماعية »⁽⁴⁾، ولكن المشكلة تكمن خاصة في الوجهة الثانية حيث « كونها مفهمة للإنسان، فهي تحدد برنامج لتحول اجتماعي مؤسس على

¹- Aron Raymond, Penser la liberté, penser la démocratie, (Paris: édition Gallimard, 2005), p 115.

²- Tenzer Nicolas, philosophie politique, (Paris: éditions PUF, 1^{ère} édition, 1994), P13.

³-Ibid , p13.

⁴- De Lanzun Pierre, l'avenir de la démocratie, Politique I, (Paris: édition François-Xavier de Guibert, 2011), p13. ترجمة خاصة.

فكرة حقوق الإنسان، الحرية والمساواة»⁽¹⁾، ولكن هذا المعنى الأخير يصطبغ بنوع من اليوتوبيا لأنه محاصر بتأويلات سياسية عدة ويخلص إلى نقدية متواصلة للنظام السياسي بدلا من تأسيسه. إن "الأخلاقي" يتقاطع مع "الإنساني"، والعلاقة بينهما هي علاقة أنطولوجية بضرورة المعنى، فكل ما هو إنساني يطرح مشكلا أخلاقيا! وما دام الإنسان كائنا أخلاقيا، فالسؤال يتعلق "بالمعنى" sens أي: «هل الكائن الأخلاقي هو أخلاقي لأنه كذلك بالمعنى الانطولوجي للكلمة، أي أنه أخلاقي من رأسه إلى أخص قدميه، في كلية وجوده؟ وأخلاقي في كل زمان وفي كل لحظات هذا الزمان؟»⁽²⁾. يعتبر "يانكليفيتش" أن الفلسفة تواجه مشكلة فعلية في مقارنة سؤال الأخلاق والقيم، وعندما تريد الفلسفة الإقتران بالأخلاق أو إقامة "فلسفة أخلاقية"، فإنها تزيد من غموض هويتها وذلك لصعوبة تحديد المبحث ومقارنة موضوع لا يمكن الإمساك به جيدا: «ان الفلسفة الأخلاقية هي ما لا يمكن الإمساك به لما لا يمكن القبض عليه (أي الفلسفة . ومن ثم، فإن الفلسفة الأخلاقية هي أول مشكلة تواجهها الفلسفة)»⁽³⁾. ومن خلال ذلك، فلقد توصل "يانكليفيتش" وإلى حد ما، إلى حل للتحرر من القلق المتعلق "بإنفلات" الفلسفة الأخلاقية، فالأخلاق ليست هي علم السلوك - خاصة إذا علمنا أن هذا البحث أصبح من أولويات علم النفس الحديث - لأن هناك طابع المعيارية المحايت للأخلاق إذ: «السؤال الكبير في مجال فلسفة الأخلاق يتمثل بكيفية الانتقال من الوصفي إلى المعياري، أو بالأولى من الوصفي إلى الأمر الواجب»⁽⁴⁾.

ويؤكد "لوفيناس إمانويل" (Levinas Emmanuel) بأن الأخلاق «ليست مجرد شعبة من شعب الفلسفة، بل هي الفلسفة الأولى»⁽⁵⁾، وإبراز ما هو إنساني في الإنسان بالإضافة إلى إقترح "أخلاقيات للأخلاق"، فالأخلاق لا تعدو وأن تكون فلسفة أولى للذات كونها ذاتا أخلاقية بالدرجة الأولى ولذلك فالقيم والأخلاق هو ما هو موجود فينا ومنه، فمهمة الفلسفة تتمثل في فهم معنى العلاقة بالآخر بإعتبارها أصل كل علاقة بالوجود، وأهم مطلب يتمثل في إحترام غيرية الآخر وعدم إختزاله في هوية

¹⁻ Jankélévitch Vladimir, le Paradoxe de la morale, (Paris: édition du seuil, 1981), P07.

²⁻ Tenzer Nicolas, philosophie politique, opcit , p13.

³⁻ Janklévitch Vladimir, le paradoxe de la morale, opcit, p07.

⁴⁻ Ibid, P08.

⁵⁻ Levinas Emmanuel, Totalité et infini, Essai sur L'extériorité, (Paris: Biblio Essais, Martinu Nijhoff, 1971), p217. ترجمة خاصة.

التشبيه، فالعلاقة التداوتية (Intersubjective) تبرز غيرهه الإنسان من خلال الوجه (visage) وهو أهم وأعمق ما تفكره الفلسفة¹.

في حين يرى "موران ادغار" أنه لا يمكن الفصل ولا خلط الأخلاق بالسياسة فالغايات الكبرى للأخلاق تستدعي في الغالب إستراتيجية بمعنى سياسة، والسياسة تحتاج إلى قدر من الوسائل والغايات الأخلاقية، دونما التحرر بالأخلاق².

وبهذا المعنى، يتصور "موران" أنه لا يمكن أن نطرح علاقة الأخلاق بالسياسة إلا في إطار تكاملي، تناقسي وتناقضي.

فالتعارض الكلاسيكي بين الأخلاقي والسياسي أخذ صورة تناقض مطلق، وتمظهرت راديكاليته في قلب الشمولية خلال القرن العشرين، حيث التحق شباب (Scholl) بالمقاومة إذ "سولجينستين" (Soljenitsyne) ثم "ساخاروف" (Sakharov) تحديا السلطة السوفياتية العظيمة بإسم القيم الأخلاقية المغلوطة فالطلاق، ظهر من جديد في القرن العشرين حيث « التدخلات، الإحتلال، القمع خربوا تلك القواعد الضعيفة التي وضعت لتمدين وتحضير الحروب: عودة التعذيب هو مؤشر، دون منازع، على إنحطاط بربري في قلب الحضارة»⁽³⁾.

فالتعارض: الأخلاق/ السياسة، يمكن أن يؤدي إلى إشكالات عديدة حيث تكون الأخلاق في وضعية مؤشكلة، إذ يمكن أن "تتحالف" مع القوة، أو تستخدمها لغاياتها. وفي هذه الحالة، حسب "موران"، "ترمى" الأخلاق إلى الإختيار والمقاومة والإستراتيجية.

يقول "موران": "لا يمكن قبول ذوبان الإتيقي في السياسة التي ستصبح فضاة، كما لا يمكن أن نحلم بسياسة لا تكون سوى خادمة للأخلاق"⁽⁴⁾.

ومنه فالتكاملية الحوارية بين الأخلاق والسياسة تحوي المشكلة، اللايقين وأحيانا التناقض.

¹ Levinas Emmanuel, L'Ethique comme philosophie première, (Paris: édition Rivage, 1998), p16.

² Morin Edgar, La méthode6. Ethique, opcit, p97.

³ Ibid, p97.

⁴ Ibid, p98. ترجمة خاصة.

ويؤكد على أنه كلما مورست السياسة في التعقدات " (Complexités) الإجتماعية، كلما زادت الضرورات الأخلاقية للحريات، والحقوق، وكلما إزداد إنحطاط التضامن والتلاحم، كلما إحتجنا إليهما، و« بهذا المعنى، تحمل السياسة التكاملية تناقضا دائما»⁽¹⁾.

ويذكرنا بالغاية الإتيكو-سياسية المركبة والمتمثلة في الثلاثية:

الحرية- المساواة - الأخوة (Liberté- Egalité- Fraternité)، التي تحمل في طياتها

تناقضاتها.

« فهذه الكلمات هي في الوقت نفسه، متكاملة ومتناقضة، فالحرية لوحدها تقضي على المساواة دون إعادة تقييم الأخوة، فوحدها الأخوة يمكن أن تؤدي وتؤسس للحرية والمساواة»⁽²⁾، والنتيجة التي توصل إليها " موران " نراها ذات أهمية قصوى لأنها تتقاطع مع روح الإسلام من حيث مبادئه وأسسها الأولى دون الدخول في متاهات " الإسلام الممارساتي"، فالأخوة شكلت الإطار الأساسي الذي بني عليه " الإسلام الأول" ولا أدل على ذلك من المآخاة بين المهاجرين والأنصار بالمدينة (يثرب) في المرحلة الأولى من تكوين المجتمع الإسلامي المتناسك والمتكامل.

إذن القضية تتعلق بالمعنى (sens) الذي تحمله المفاهيم، وكما يسميها "أركون محمد" رهانات المعنى حيث أن « مفهوم المعنى يطرح مشكلة بالفعل، فالتنافس عليه عام وشامل كل الناس يريدون المعنى ويدعونهم وكل الفئات الإجتماعية الباحثة عن هويتها تدعيه. وكذلك كل المذاهب الفكرية تتنافس من أجل إكتشاف المعنى الحقيقي وفرضه»⁽³⁾.

ومنه، فأشكالية الأخلاقي/السياسي نراها تتعلق بمعنى الإنسان أو بالأحرى ما معنى الإنسان؟ أو هل الانسان (L'Homme) لا يزال موجودا؟

إن الأخلاق اليوم، حسب "باديو آلان" (Badiou Alain) تتعلق وبصورة ضرورية بـ "حقوق

الإنسان" أو بتعبير آخر، حقوق الحي (le vivant).

حيث « نفترض أنه يوجد موضوع إنساني معترف به وهو يمتلك "حقوق" طبيعية بمعنى معين:

الحق في الحياة، الحق في المعاملة الحسنة، الحق في الحريات الأساسية (حرية الرأي والتعبير والاختيار

¹⁻ Morin Edgar, La méthode6. Ethique, opcit, p98.

²⁻ Ibid, p98. ترجمة خاصة.

³⁻ أركون محمد، الإسلام، أوروبا، الغرب، رهانات المعنى وإرادات الهيمنة، مرجع سابق، ص24.

الديمقراطي... الخ). هذه الحقوق، من المفترض أنها تشكل إجماعاً هاما ومنه فالأخلاق تهتم بهذه الحقوق وتعمل على فرض احترامها»⁽¹⁾.

ولكن هل الإنسان لا يزال موجودا أم يجب إعلان موته؟ في إجابته على هذا السؤال، يعرج " باديو" على بعض الأطروحات الفلسفية في هذا الإطار، فوكو، حسبه، أعلن على أن الإنسان، كموضوع، ما هو إلا مفهوم تاريخي مبني ينتمي إلى نظام معين من الخطاب، ولكنه ليس حقيقة لا زمانية قادرة على تأسيس حقوق أو أخلاق عالمية، ومنه أعلن " فوكو" نهاية ذات المفهوم (الإنسان) من خلال موت الخطاب الذي كان يعطي معنى للإنسان، في حين أن "التوسيرلويس" (Althusser Louis) أعلن أن التاريخ ليس كما تصوره " هيغل"، التجلي المطلق للروح، ولكنه عملية عقلانية محددة، سماها قضية دون موضوع ومنه لا يمكن دراسته إلا من خلال المادية التاريخية ومنه، فإنسانية الحقوق والأخلاق المجردة، ما هي في الحقيقة إلا بناءات ذهنية خيالية أو إيدولوجيا فهي: لا إنسانية نظرية (antihumanisme théorique).

أما "لاكان جاك" Lacan Jacques، فلجأ إلى تمييز التحليل النفسي عن كل دراسة نفسية عادية حيث بين أنه يجب التمييز بين الأنا كصورة موحدة خيالية والموضوع، فالموضوع ليس له ماهية وليس له طبيعة وأنه يخضع لقوانين ممكنة للغة والتاريخ وهي دائما خاصة بالموضوعات والرغبة. ومنه، فكل نظرة علاجية تحليلية على أساس إعادة بناء رغبة "طبيعية" تعتبر مجرد مغالطة حيث لا يوجد معيار يؤسس "الموضوع الإنساني" حيث أسست عليه الفلسفة ما يسمى الواجبات والحقوق². ومن خلال ذلك، هناك معارضة لفكرة الهوية، طبيعية كانت أو روحية، تخص الإنسان، فتأسيس عقيدة "أخلاقية" كما تعني اليوم: تشريع إجماعي يتعلق بالبشر (hommes) عموماً، باحتياجاتهم وبحياتهم وموتهم، وكذلك: التحديد العالمي لكل ما هو شر (mal) ولكل ما يتعارض مع الماهية الإنسانية. ويؤكد " باديو" «أن الماسكين " بالاديولوجيا الأخلاقية" اليوم، ينادون بالعودة إلى الإنسان (L'Homme) وإلى حقوقه لكن ذلك قدم لنا " تجريدات قاتلة" كنتيجة لإيديولوجيات تسخر من العالم»⁽³⁾.

¹⁻ Badiou Alain, L'ethique, Essai sur la conscience du Mal, (Paris: éditions Hatier, 1993), p07.

²⁻ Ibid, p08.

³⁻ Ibid, p09. ترجمة خاصة.

وفي الحقيقة، فموضوع « موت الإنسان » يتناسق مع فكرة التحرر، وعدم الإشباع الراديكالي في نظر النظام القائم والالتزام الكلي بحقيقة الوضعيات، في حين أن موضوع الأخلاق وحقوق الإنسان « يتلاءم مع الأنانية التي تحوي أغنياء الغرب، خدمة القوى والدعاية. هذه هي الحقائق. ولتوضيحها، يجب أن نمر إلى فحص أسس التوجيه الأخلاقي»⁽¹⁾.

وإذا أردنا فحص تلك الأسس، وجب تفحص القواعد الأخلاقية الكانطية التي أسست للأخلاق الإنسانية وإلى حد ما- إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض الانتقادات التي وجهت لتوجهات " كانط" الأخلاقية- نلمس في فلسفة " كانط" الأخلاقية دعامتين هما:
الأولى: إن الأمر الأخلاقي أمر عام مطلق ضروري شامل أولي.
الثانية: أنه لا يمكن تصور الأخلاقية إلا مع التسليم بحرية الإنسان².

يبدو أن الجانبين متناقضين، ففي الأول ضرورة وحتمية أما في الثاني فهناك حرية، ومع ذلك فلا بد منهما معا من أجل تكاملية أخلاقية.

فتنزيه الفعل الأخلاقي الإنساني بالنسبة " لكانط"، لا يعني بالضرورة إنكار إنسانية الإنسان، فالإنسان له رغبات وإنفعالات وأحاسيس وعواطف، بالإضافة إلى ذلك الصراع والتمزق بين الرغبات والانفعالات التي تشبك الإنسان بالواقع الحسي، وهذا يعني عند " كانط"، إن الإنسان عندما يمارس فعله الأخلاقي، فهو يمارسه بحرية أي دون الرضوخ والاستسلام لذلك التمزق الذي يعايشه. إن القيمة في فلسفة " كانط"، « مستقلة عن الوجود، فالعقل العملي فيها هو الذي يخضع الحوافز الحسية والانفعالية إلى مبادئ أخلاقية قبلية، وهو الذي يجعل العمل الأخلاقي خاضعا لتشريع مبادئ أخلاقية قبلية، وهو الذي يجعل العمل الأخلاقي خاضعا لتشريع عام نحن مُنشؤوه أو واضعوه، ومبادئ هذا العقل هي التي ترسم لنا صورة الواقع الذي نتطلع إليه. وهي التي تمنح الأخلاق استقلالها، وتعنتقها من كل تبعية للوجود. وهي التي تظهر لنا طابع قيمها الجوهرية»⁽³⁾.

¹⁻ Badiou Alain, L'ethique, Essai sur la conscience du Mal, opcit, p10. ترجمة خاصة.

²⁻ كانط إمانويل، أسس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة محمد فتحي الشنيطي، (بيروت : دار النهضة العربية، ط2، 1969)، ص25.

³⁻ ميمون الربيع، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (دط)، 1980)، ص87.

إن خالف " كانط " بعض الفلاسفة في تبعية القيمة للوجود (مثل ديكارت رينه وسبينوزاباروخ وغيرهما)، فهو يفصل بينهما، ولذلك تبدو فلسفة كانط وكأنها فلسفة « تمزق ومأساة، فالإنسان الذي هو حرية وعقل من جهة، والذي هو جزء من الطبيعة، من جهة أخرى، ممزق فيها بين مطالب الغريزة ومطالب الإلزام الأخلاقي التي يجب عليه أن يختار بينهما»⁽¹⁾. وعندما يختار الإنسان الأخلاق، فهو لم يخترها كوسيلة للسعادة أو تحقيق الوئام مع الوجود، لكنه إختارها لمقتضيات الأمر المطلق دون سواه، لذلك تساءل " كانط ": " هل حقق الناس منذ بداية العالم فعلا أخلاقيا واحداً لا يشوب صفاءه شيء؟"⁽²⁾.
إن، الأخلاق عند " كانط " تدعن للأمر المطلق:

1- « إفعل فقط طبقاً للقاعدة التي تجعل في إمكانك أن تريد لها في عين الوقت أن تغدو قانوناً كلياً. ومنه فالأمر الكلي للواجب يمكن أن يعبر عنه بهذه الكلمات: إفعل كما لو كان يلزم للإرادة أن تقيم قاعدة ففعلك في قانون كلي للطبيعة»⁽³⁾.

فإذا كان الأمر المطلق لا يأمر بالأفعال إلا بقواعدها، فلا ينبغي لنا أن نستنتج من ذلك أنه لا يحددها بالمرّة، فهو يحددها بحيث يجعل في استطاعها أن تتصف بصفة الأخلاقية وبواسطة فكرة قانون كلي يتحقق بها، لا يسع المرء أن ينازع في سلطانها المطلق إلا إذا كان متعرضاً تغرض التجريبي.
2- «إفعل على نحو تعامل معه الإنسانية في شخصك كما في شخص غيرك، كغاية دائماً وفي الوقت نفسه، لا كمجرد وسيلة أبداً»⁽⁴⁾ ، إذن الانسان بين الوسيلة والغاية؟ فالكائن العاقل بعقله هو غاية في ذاته، وينبغي أن يعامل كذلك، لا كمجرد وسيلة(الماكيافيللية) .

إن هذا التوجه " لكانط " حسب " باديو آلان"، هو لضرورة وجود إلزيمات صورية ممثلة غير ملحقة بإعتبارات أمبريقية أو لفحوصات وضعية، وأن هذه الأوامر تجد صداها في الجريمة وفعل الشر، مع الإشارة هنا إلى وجوب معاقبتها بالقانون الوطني أو القانون العالمي، كما يجب على الحكومات أخذها بعين الاعتبار في تشريعاتها⁵.

¹- ميمون الربيع، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، ص 87.

²- Alquie Ferdinand, L'homme et les valeurs, (Paris: Cahiers du Sud, n°286, 1947), p976.

³- كانط إمانويل، أسس ميتافيزيقا الأخلاق، مرجع سابق، ص 108- 109.

⁴- المرجع نفسه ، ص 125.

⁵- Badiou Alain, L'éthique, Essai sur la conscience du Mal, opcit, p10.

إن الأُخلاق حسب "باديو" هي بصفة قبلية القدرة على تمييز الشر¹، والشر هنا هو بمعنى "السلبى" (Le Négatif) أو بمعنى توافقي: البربري (Le barbare). ومنه فالقانون في حد ذاته، وجب أن يكون أولاً قانون ضد الشر، وعند إقامة دولة القانون، فذلك يعني أنه فضاء لتعيين الشر وهذا ما يعكس حرية الفكر والرأي في الممارسة الديمقراطية، ومن الناحية الأخلاقية هي حرية في تعيين وتحديد الشر. ومن خلال ذلك، يحدد "باديو" أربع نقاط هامة في علاقة الأخلاقي بالسياسي:

أولاً: نفترض موضوعاً إنسانياً عاماً يحصل له شر محدد عالمياً، وهذه العالمية قد تعرف بـ: "الرأي العام"، فهذا الموضوع (الإنساني) قد يكون موضوع سلبى (passif) أو تائر أو مفكر: يعاني وهو موضوع للمحاكمة، أو فعال (actif) أو محدد: من، إذا حدد المعاناة، يعلم أنه يجب إيقافها بكل الوسائل المتاحة.

ثانياً: السياسة محكومة بالأخلاق، حيث الحكم الحساس و المشترك والتائر.

ثالثاً: الشر محكوم بما يفرضه الخير وليس العكس (أسبقية الخير على الشر).

رابعاً: إن حقوق الإنسان هي حقوق اللأشر (non-Mal): بمعنى أن لا يعتدى على الإنسان لا في حياته (القتل أو الإعدام) ولا في جسده (رعب التعذيب والتجويع والعنف) ولا في هويته الثقافية (رعب الاعتداء على النساء، الأقليات.... الخ)².

وفي علاقة الفلسفة بالأخلاق، يبدو أن اللحظة الفلسفية والظرفية التاريخية التي يمر بها العالم، أنها تنتج شروطاً جديدة لا بد من أخذها بعين الاعتبار، ولقد حدد الباحث "أفاية نورالدين" خمس معايير أو ملاحظات يمكن الاعتماد عليها حينما نفكر وهي رهانات وخطابات قد تتخذ من الأخلاق موضوعاً لها وهي:

أولاً: تتعلق بالإنهتزازات التي عرفتها ولا تزال تعرفها العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حيث نشهد حروباً جديدة غير متكافئة كانت الولايات المتحدة أول من فجرها ومن نتائجها واقعة الحادي عشر من سبتمبر 2001 ثم ما تلاها من حروب ودمار وتأويلات اديولوجية.

ثانياً: تتعلق بحركات العولمة الاقتصادية والتواصلية كالأزمة المالية سنة 2008 وتداعياتها المستمرة إلى اليوم فكل شيء يتعولم إلى درجة إلى أن الدول أصبحت غير قادرة على إحتكار "العنف الشرعي".

¹ – Badiou Alain, L'éthique, Essai sur la conscience du Mal, opcit, p11. ترجمة خاصة.

² – Ibid, p11.

ثالثاً: تتعلق ببروز أوجه جديدة للضحية، الفردية والجماعية، وكأن الكل أصبح يتقدم إلى المجال العام في هيئة ضحية يفترض الإعراف بما تعرّض له من إعتداء، أو ظلم، أو إستعباد... الخ. صور الضحية، اليوم، بإسم هوية خاصة أو إختلاف خصوصي، أو تنوع، لا يشبهه أحد، تستدعي تفكيراً جديداً في ظاهرة العنف، أو بالأحرى في الآليات الجديدة التي بدأ العنف يعبر بها عن مضمون الثقافي، وبالتالي التفكير في جدل الهوية، الدين، القيم، السياسة والعلاقات الإجتماعية.

رابعاً: تتعلق بالدور الاستراتيجي لوسائل الإتصال وبالموقع الاجتماعي للتلفزيون الذي أصبح شيئاً فشيئاً سلاحاً حربياً يساعد على التموغ والتأثير وأداة للسلطة عن طريق الصورة والصوت والأمر نفسه ينطبق اليوم على الأنترنت (Internet)¹.

خامساً: وهي الأخيرة وتتعلق بما ولدته "الإنقاضات العربية" من مطالب وأسئلة، مطالب إسقاط الإستبداد والفساد، وأسئلة إعادة الذات والأسس التي يتعين الإرتكاز عليها ومنها القيم²، يقول الجابري: « إن المجتمع العربي كان طوال تاريخه المديد ومازال إلى اليوم مجتمعاً قلقاً»، على مستوى القيم على الأقل⁽³⁾.

ومنه، تطفو على الساحة السياسية العالمية إشكالات هامة ومخيفة وجب العمل على فكها والتعامل معها بوجهة أخلاقية قبل السياسية، منها: العنف/التسامح، الإرهاب/السلم، الأزمة الاقتصادية/الإكتفاء الإقتصادي، التطرف بوجهيه: الاسلاموفوبيا/الضدسامية و صدام / حوار الحضارات وتعايشها... الخ

فلو تناولنا واحدة من هذه الإشكالات العصبية على كثرتها، لوجدنا أن " صراع الحضارات" إشكالية إنسانية مقصودة ومفتعلة، وهي حاضرة بقوة في مختلف الفضاءات: الفضاء السياسي، الفضاء الثقافي، الفضاء الإقتصادي... « وكون العديد من المحللين والمسؤولين السياسيين حاولوا تنفيذ هذه الأطروحة، هو في حد ذاته تعبير على أنها أصبحت تشكل هاجساً مؤرقاً يقلق الأوساط السياسية والفكرية

¹ - أفاية محمد نور الدين، في النقد الفلسفي المعاصر، مصادره الغربية وتجلياته العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014)، ص127.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

³ - الجابري محمد عابد، العقل الأخلاقي العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية (بيروت: الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، (دط)، 2001)، ص22.

على المستوى العالمي؟ والبعد الكارثي المذهل لانفجارات نيويورك جعل البعض يعتقد بأن نبوءة «صدام الحضارات قد تحقق بالفعل»⁽¹⁾.

لقد ساهم فكر "هتنتغتون ساموال" في إشعال نار الحرب على العرب والمسلمين خصوصاً بإسم الحرب على الإرهاب والتطرف الاسلامي حيث « إعتبروا الانفجارات وما ترتب عليها بمثابة هجوم على الحضارة الغربية، وتهديد لنمط الحياة الأمريكية، وتحذ للعالم الحر، وهجوم للبرابرة الجدد، صراع أنطولوجي بين الغرب والإسلام، حرب بين الخير والشر، بين العقلانية والقرون الوسطى»⁽²⁾.

ومن تبعات ذات الموقف، إعتبر الإسلام دين متطرف ظلامي بربري حيث يجب تصعيد الحرب عليه، ولذلك تم وصف الذين قاموا بالتفجيرات بأبشع الصفات للأخلاقية منها: « ... المتوحشون، الجبناء، مجانين الله، الحيوانات، الحثالة، المجرمون، الحشاشون، القروسطيون،.....الخ»⁽³⁾.

إذن: كيف يمكن اليوم أن نفكر قيم التواصل، الهوية، السياسة، التسامح والتنوع من دون أن نقدر فعلا حقيقة العنف الجديد، اللامساواة، الإقصاء، التطرف والأصولية وكل الاختلالات الجديدة؟ وكيف يمكننا أن نفكر شروط الحياة المشتركة بين الشعوب في علاقتها الثلاثية بالدولة، الاختلاف والديمقراطية؟

في الحقيقة، هناك نزعتان في حالة مواجهة دائمة حول مشكلة الهوية والقيم والاختلاف، فالنزعة الأولى تحافظ على الخصوصية في إطار "التصور الهوياتي للثقافة" وهي نزعة « هيمنية تنظر إلى الآخر باعتباره كائنا عدائيا أو عدوانيا، مزعجا، بل ويشكل تهديداً دائماً»⁽⁴⁾.

أما النزعة الثانية، فقد نسميها: المستبعدون وهم أكثر عنفا من حيث إنتفاضهم لتكسير دائرة الإلغاء « ولكن بواسطة التشبث المتشنج بمطالب هوياتهم باسم إختلاف ذي تلوينات جهوية، أو وطنية، أو دينية أو لغوية»⁽⁵⁾. وبالتالي فهم يدافعون عن حقوقهم الإنسانية من خلال المطالبة بالاعتراف، لكن الديناميكيات الثقافية المصاحبة للعولمة، تضع الجميع في وضعيات معقدة من خلال فعل التواصل

¹ - سعدى محمد، مستقبل العلاقات الدولية، من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، (بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية (د ط)، (د ت)) ص 318.

² - المرجع نفسه ، ص 322.

³ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

⁴ - أفاية محمد نورالدين، في النقد الفلسفي المعاصر، مرجع سابق، ص 128.

⁵ - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المعولم، حيث « تنتزع الشخص من إرتهانه لما هو خاص، أو محلي، وترمي به في ما يتخطى الوطن، كما توفر له إمكانيات هائلة للإنخراط في زمن العالم بإستثماره لغنى التعبيرات المحلية والخصوصية»⁽¹⁾. لذلك يقترح، الباحث "أفاية محمد" القطع مع الوهم القائل إن كل هوية هي بالضرورة جيدة أو أن كل إختلاف هو كذلك قوي لأنه « ليس هناك إستعمال جيد بالضرورة للإختلاف والهوية»⁽²⁾.

وبالفعل، فإن حضور الكوسموسياسي اليوم بفعل العولمة، يعلن التشنج القائم بين ثقافة الإختلاف وقيم التسامح والتشبث بالهوية والخصوصيات، فهناك « تنامي لخطابات الاختلاف والتي غالبا ما تختلط بالتنوع، لا تتوقف عن التجذر إلى درجة تحولت فيها إلى حالات في منتهى التعقيد. فالتوسع المجموع للعولمة يدفع الفئات المهمشة، والمستضعفة، والخصوصيات المكبوتة، وتعبيرات المجال المحلي، إلى الظهور والتموضع في المناقشة العامة بإسم ما أسمته « حنه آرندت»: "الحق في أن تكون لك حقوق"، وذلك بتخطي حدود الدولة/الأمة. وهكذا تطرح الظواهر العابرة للأوطان المستندة إلى اللغة أو الدين، أو الإثنية، تحديات واقعية على الفكر والسياسة»⁽³⁾.

إن أشكال البربرية معروفة منذ التاريخ مثل بربرية الغزو الإستعماري الذي لم ينته بعد إلى حد اليوم و« إذا كانت أوروبا الغربية هي مقر السيطرة البربرية في العالم، فإنها كانت أيضا مقر الأفكار التحررية، مثل أفكار حقوق الإنسان والمواطنة، بفضل تطور النزعة الإنسانية. لقد تم تبني الأفكار التحررية من طرف ممثلي الشعوب المستعمرة والمستبعدة وإنطلاقا من حقوق الشعوب وحقوق الإنسان وحقوق الأمم تمكنت سيرورة التحرر من التحقق»⁽⁴⁾. ولكن المفارقة تكمن، في كون أوروبا التي كانت مصدرا لفكرة حقوق الإنسان والنضال من أجل التحرر وتحقيق كرامة المواطن، أصبحت اليوم تعيش على صفيح التناقض مع تلك المبادئ بفعل العولمة خاصة في شقها الإقتصادي، «... عولمة حقوق الإنسان وحقوق الأمم والديمقراطية. وأخيرا نحن اليوم في عولمة متناقضة: التقدم الرائع للعولمة التقنية- الإقتصادية تتسبب في تكوين عولمة المواطنة والإنسانية وخنقها أيضا»⁽⁵⁾. فالعولمة لا تأخذ بعين الإعتبار حقوق الإنسان المعاصر ولا ثقافته وخصوصيته، لأنها تُعطي الأولوية للبعد الإقتصادي بالمعنى الإستبدادي الإستغلالي،

¹ أفاية محمد نورالدين، في النقد الفلسفي المعاصر، مرجع سابق، ص 129.

² Younan sounia, le piège de la différence (Paris: UNESCO, 1995), p166 ترجمة خاصة.

³ أفاية محمد نورالدين، في النقد الفلسفي المعاصر، مرجع سابق، ص 129.

⁴ موران إدغار، ثقافة أوروبا وبربريتها، ترجمة: محمد الهالي، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط1، 2007)، ص 40.

⁵ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

« العولمة التي لا تضع حقوق الناس في أولوياتها سوف تتحول إلى شكل من الحكم الإستبدادي. ربما حكم القلة أو حكم الاحتكارات المؤسس على تحالف محكم بين سلطة الدولة والقطاع الخاص غير الخاضع للمساءلة أمام الشعب»⁽¹⁾. ولهذا الإعتبار، إقترح " تشومسكي" ما يسميه: " العولمة العادلة" التي تتلاءم مع الأسلوب الديمقراطي وأكد أنه حان الأوان لمساءلة العولمة من جديد بأسئلة جادة تؤكد حضور الأخلاقي في الممارسة الديمقراطية، « لنباشر حول الشكل الذي يجب أن تكون عليه العولمة، يجب أولاً أن نحل بعض الأسئلة حول الأسلوب الديمقراطي والأسلوب الإستبدادي المتعلقة بالسيطرة على الإنتاج والتوزيع والتبادل والمعلومات... الخ، كل أساسيات النقاش المنطقي حول التواصل عبر الحدود، بإفتراض وجوب وجود حدود في العالم المحترم، هناك عدد كبير جدا من الأسئلة التي تفرض نفسها عند الحديث عن العولمة العادلة»⁽²⁾.

فتشومسكي مع العولمة التي تحترم حقوق الإنسان، وليست العولمة القائمة على حكم القلة أو حكم الإحتكار المؤسس على تحالف بين سلطة الدولة والقطاع الخاص غير الخاضع للمساءلة أمام الشعب، ومن خلال ذلك يرفض فكرة التجارة الحرة التي تقوم على الإحتكار والإستغلال، «أنا لا أفهم كيف يستطيع الناس الحديث عن (تجارة حرة) بهذه الوقاحة.بالإضافة إلى الإنتهاكات الجلية للتجارة الحرة التي حولت منظمة التجارة العالمية إلى ضمانات تسعيرية للقوانين الإحتكارية التي تتجاوز كل شيء في التاريخ الإقتصادي. مثلا ماذا يعني الدخول في (إتفاقيات التجارة الحرة) للكيانات السياسية التي تعتمد بشكل كبير على قطاع الدولة النشط في التطور الإقتصادي (كالولايات المتحدة الأمريكية)؟»⁽³⁾.

ومن ذات الفكرة، يؤكد تشومسكي أنه يوافق آدم سميث (Adam Smith 1723-1790) في فكرة حرية الحركة التجارية، لكنه لا يؤيد الحركة الحرة للرأس مال، فالإنسان هو كائن مختلف عن الرأسمال (المادي)، لأن هذا الأخير لا يبني على فكرة المساواة، «...بينما يتساوى الناس في الحقوق في المجتمع العادل من حيث المبدأ على الأقل، فإن حديث الرأسمال يخفي تلك الحقيقة لأننا نتكلم عن أصحاب رؤوس أموال غير متساوية وبين بالقوة بشكل طبيعي»⁽⁴⁾.

¹ تشومسكي نعوم، أشياء لن تسمع بها أبداً، مصدر سابق، ص16.

² المصدر نفسه ، ص17.

³ المصدر نفسه، ص 16.

⁴ المصدر نفسه، ص 17.

إذن العولمة العادلة هي تركيبة جديدة لتقاطع الاقتصادي مع الأخلاقي.

ولكن هل يمكن حقيقة أن نتكلم عن عولمة عادلة كما يدعي تشومسكي؟ خاصة ونحن نشهد اليوم، عودة قوية لفلسفة الهيمنة الاقتصادية، السياسية والعسكرية على حساب البراديغم الأخلاقي؟! إن السيطرة اليوم تتمظهر من خلال فعل العولمة من خلال الحرب الإيديولوجية، ذلك لأن العولمة تحدد مدى الانخراط العالمي للدول، « فالدافعون عن العولمة من الأربع نقاط في العالم، يلتقون كل عام بمناسبة المؤتمر الاجتماعي العالمي من أجل العمل على تحديد أشكال الإنخراط العالمي (الإقتصادية، الثقافية، السياسية) وذلك في خدمة مصالح الشعوب»⁽¹⁾. ومنه، فالقابضون على إيديولوجية الهيمنة، يقدرون أن الحركة المناهضة للعولمة، ومن الناحية التقنية لا تعنى سوى شكل من أشكال الإدماج الاقتصادي العالمي الذي يحوي إجراءات ليبرالية " حامية" نسبياً لهم، في علاقتها بحقوق الإستثمار (وليس التجارة)، وكل ذلك يخدم مصالحهم من خلال تلك القوانين الإقتصادية⁽²⁾.

ومن خلال ذلك، فمنظمه: * (ALENA) وهي الإتفاقية الخاصة بالتبادل الحر للشمال الأمريكي، كان من بين أهدافها مثلاً، هو إجراء إصلاحات إقتصادية في دولة المكسيك بداية من سنة (1980) وذلك ما أنتج أغنياء جدا في مقابل إرتفاع نسبة الفقر و « تلك الإصلاحات كانت مربحة جدا للمالكين والمسيرين والمستثمرين الأمريكيين ولكن ليس بالنسبة للعمال»⁽³⁾، ومن خلال بحوث جادة في المجال الإقتصادي، تبين أن تلك الإتفاقية هي السبب في إلحاق الأذى بالعمال في كل البلدان منها كندا، أمريكا والمكسيك، ومنه إقترحتم النقابات الأمريكية بدائل أخرى في صالح عمال البلدان الثالث « ولكن تلك الإقتراحات لم يظهر لها أثر في البرنامج السياسي، كما أنه تم محوها محوا من وسائل الإعلام. وهذا مثال حي على كيفية إشتغال الديمقراطية الرأسمالية للدولة»⁽⁴⁾.

إن تلك الاتفاقات مثل (NAFTA) و (GATT) الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات تمولان مصالح الثروة والقوة على حساب الديمقراطية، فلقد تغير التوازن الإقتصادي العالمي بسبب ما أفرزته

¹⁻ Chomsky Noam, Futurs Proches, liberté, indépendance et impérialisme au 21^{ème} siècle, opcit, pp48-49.

²⁻ Ibid, p49.

* ALENA : Accord de libre-échange Nord Américain.

³⁻ Chomsky Noam, Futurs Proches, opcit, p49.

⁴⁻ Ibid, p49. ترجمة خاصة.

حرب الفيتنام من إختلالات إقتصادية كان يجب تداركها، فلقد « شعرت الولايات المتحدة أنه لم يعد بإستطاعتها مواصلة دورها التقليدي كبنك عالمي، والذي إتفق عليه في إتفاقية بروتون وودز مع نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد فكك « نيكسون» ذلك النظام وأدى ذلك إلى فترة من النمو الهائل في رأس المال المالي غير المنظم. وقد تسارع ذلك مع الإرتفاع قصير المدى في أسعار السلع، الذي أدى إلى تدفق البترودولار بشكل هائل إلى النظام العالمي غير المنظم الحالي»⁽¹⁾.

إن آلية السوق لا أخلاقية، حيث تسمح بالعمل وفق المصالح، وهي تفرض بعض القواعد الخاصة بكيفية التعبير عن هذه المصالح، لكنها لا تصدر حكماً أخلاقياً على هذه المصالح، وهذا ما يبرز فعاليتها. وهنا يصعب تحديد ما هو صائب وما هو خاطئ، فالأمر متروك للسياسة « التي تعاني من صعوبات الوصول إلى قرارات جماعية في عالم يفتقر إلى ناموس أخلاقي قوي. وحتى إيجاد الأسواق وحمايتها يتطلب فعلاً سياسياً، وهذه النقطة يفهمها جيداً أرباب السوق. ما هو أقل وضوحاً، أن عولمة الأسواق من دون تعزيز مصاحب لترتيباتنا السياسية والإجتماعية الدولية قد قادت إلى تطور إجتماعي غير متوازن إلى حد كبير»⁽²⁾.

فالمؤسسات التي تحافظ على التجارة الدولية والأسواق المالية العالمية هي قوية نسبياً، وهي في حاجة إلى بعض الإصلاحات كونها تعمل لصالح الدول الغنية والقوية التي تهيمن عليها وليس لصالح الدول الفقيرة التي تقف على هامش النظام. وعلى الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة والتي يمكن إعتبارها أهم مؤسسة دولية، لها أهداف أخلاقية نبيلة ولكنها لا تملك الوسائل لترجمة هذه المقاصد إلى واقع، ولعل عبارة "نحن الشعوب" الموجودة في مقدمة الميثاق، تحمل دلالات أخلاقية، ولكن الميثاق نفسه يقوم على إستقلال الدول الأعضاء كما أن مصالح الدول المستقلة لا تتوافق بالضرورة على مصالح الشعوب، « فالدول لها مصالح وليس لها مبادئ»⁽³⁾.

ومن مصالح الدول السياسية، وفي الممارسات الديمقراطية، المحافظة على التوازنات الإقتصادية الداخلية والخارجية من أجل تجنب إضطرابات سياسية قد تعصف بأركان الدولة أو بالمجموعة الدولية مثل مجموعة الإتحاد الأوروبي من دون مراعاة البراديغم الأخلاقي لأنه "هامشي".

¹- تشومسكي نعوم، ضبط الرعا، مصدر سابق، ص ص191، 192.

²- سوروس جورج، والعولمة، مرجع سابق، ص31.

³- المرجع نفسه، ص36.

ومنذ سنة (1999)، توجهت أنظار المراقبين السياسيين في العالم، إلى قرن جديد قد يكون قرنا أمريكيا آخر، « فمنذ سنة 1941، تحددت الولايات المتحدة الأمريكية الشمولية والشيوعية وربحت الحرب الباردة، كما بحثت عن الوسيلة التي تطيل بها عمر العولمة والنيوليبرالية، وذات التمشي هو الذي يجسد الإنتصار في المعركة وعلى كل سطح المعمورة. لقد أعلن " كلنتون" في خطابه سنة (1999) بمناسبة دولة الوحدة، أن الولايات المتحدة قد حضرت جيدا للقرن الأمريكي القادم»⁽¹⁾. تفاعل الكثير من السياسيين بمواصلة الهيمنة الأمريكية على العالم لقرن آخر وهو القرن الحادي والعشرين. فالمنظمة العالمية للتجارة والتي تعرف مفاوضات عالمية حول التجارة، حضرت لبرنامج لقاءات للتشاور بمدينة "سياتل" (Seattle) ولكن تفاجئ القارئون على ذلك، بظهور مجموعة معارضين لذات التوجه الإقتصادي الجديد نظرا لتعارضه مع مصالحهم البحتة. «بالإضافة إلى ذلك، ثار المحافظون على البيئة ضد تلك التوجهات الإقتصادية الجديدة، بحكم أن من نتائج التصنيع الجديد، التلوث الخطير وتغير المناخ وفشل مشروع المحافظة على قيم البيئة، كما أن بعض الجمعيات والنقابات في الدول الضعيفة إقتصاديا، ناوت ذات المسعى الإقتصادي، لتشجيعه على الإستغلال الجديد من خلال مشكلة ديون العالم الثالث وإرتفاع نسبة الفقر في العالم حيث أن المنظمة العالمية للتجارة التي تشجع التبادل الحر، وسعت من الفجوة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية»⁽²⁾.

إن برامج منظمة (GATT) الخاصة بنظام التعريفات والتجارة، إتجهت نحو حكومة عالمية يحكمها رجال أغنياء يجتمعون في منظماتهم مثل إجتماعات مجموعة السبعة الكبار، والذين لديهم مؤسساتهم الخاصة بهم، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذين لهما شبكة من التدابير التي وضعت في "الغات" حيث يديران نظام يسمى أحيانا " المركنتلية المشتركة" * الداعي إلى تحرير التجارة، يقول تشومسكي: « إن شركات ضخمة- والتي هي في الغالب أكثر قوة من دول عديدة- تنفذ تجارة مدارة مسيطر عليها داخيا. وهذا يعني تجارة عبر الحدود، أيضا، لأنها معولمة إنها تضع خططا للاستثمارات، والإنتاج، والتفاعلات التجارية والمضاربة بالأسعار وهم يديرونها وفق مصالحهم... إنهم فقط لا يريدونها

¹⁻ Guyatt Nicholas, Encore un siècle américain ? les états-Unis et le monde au 21^{ème} siècle, traduction : Mariam Brûlon et Caroline Harvey, (Paris: éditions de l'Atelier, 2002), p233.

²⁻ Ibid, p234. ترجمة خاصة.

* الماركنتلية المشتركة: نظام إقتصادي نشأ في أوروبا خلال تفسخ الإقطاعية لتعزيز ثروة الدولة من خلال التنظيم الحكومي الصارم لكامل الإقتصاد الوطني وإنتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية.

أن تدار من قبل الحكومات، لأن الحكومات لديها ملامح خطيرة لا تمتلكها الشركات: فالحكومات يمكن أن تقع تحت نفوذ قوى شعبية، ليس هناك مثل هذا الخوف في الشركات. إنها محصنة ضد أي شكل من السيطرة العامة أو حتى المراقبة»⁽¹⁾.

إن تسارع نمط الإنتاج مع الثورة في عالم الاتصالات عالي المستوى، أديا إلى سهولة التحكم بالعمليات التجارية الدولية حيث قد يكون الانتاج في مكان، أما التمويل فقد يكون من مكان آخر، « وذلك يعني أنه يمكنك أن تكون لك مكاتب تنفيذية في ناطحة سحاب في نيويورك وتسهيلات إنتاجية في بابوا وغينيا الجديدة وبنوك وهمية في جزر كايمان والتي لا تزيد عن وجود جهاز فاكس للتحايل على القانون»⁽²⁾، ولذلك يمكن إجراء عمليات الاستيراد والتصدير ضمن إمبراطورية الشركة من خلال قرارات الإدارة.

يبدو أن البراديجم الإقتصادي النيوليبرالي لا يكثرث البتة لما هو أخلاقي بحكم أنه مؤسس على فكرتي الانتاج/الأرباح وليس على فكرة القيم/الأخلاق، وذاك ما يطعن في صدر الديمقراطية بإنتاج شفاء جديد للإنسان المعاصر يتمظهر في نوع من الإغتراب الإقتصادي بعد إفلات أخلاقي، وهذه الثنائية هي الإطار الذي يحدد لنا اليوم أشكلة أخلة الديمقراطية، بالإضافة إلى الإشكالية الوجودية/الحياتية المتمظهرة في اللأمني، وبعد الإرهاب الجديد صوتا من أصواتها.

كما يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية ومعها القوى العظمى الأخرى في العالم، ليست لهم النية في تحسين الأمور على المستوى العالمي، « ففي العالم كله، بما فيه الدول الصناعية الكبرى، هناك هجوم على الديمقراطية بمعنى قدرة الناس على تسيير شؤونهم، الجماعية منها والفردية. وبهذا المعنى يمكن أن نتكلم أيضا عن الأسواق، فالإعتداءات عليها وعلى الديمقراطية مترابطة: إنها تجد أصولها في الشركات الكبرى التي هي متواصلة ببعضها البعض وتستند إلى دول قوية دون أن تعير أي إهتمام للشعب الواسع»⁽³⁾.

فطرح مشكلة مستقبل الديمقراطية في علاقتها بثنائية السياسي/الإقتصادي العالمي، يرغما على فحص مسألة النظام الدولي الجديد القادم الذي يشمل القوى العالمية واللاعبين الدوليين بالإضافة إلى

¹- تشومسكي نعم، ضبط الرعا، مصدر سابق، ص14.

²- المصدر نفسه ، ص16.

³-Chomsky Noam, Le profit avant L'homme, opcit, p147. ترجمة خاصة

التوجهات التنموية الإقليمية والعالمية الكبيرة في المنظومة الدولية وفي الاقتصاد العالمي إلى جانب القوى
المرحلية التاريخية المختلفة والتي قد تبعد عن بعضها بعضا بقرون طويلة أحيانا.

المطلب الثاني: مستقبل الديمقراطية بين الممكنات و المفارقات.

كيف سنتعامل مع مرحلة جديدة، صعبة ومعقدة وربما غامضة وهي مسألة النظام العالمي الجديد؟

وما موقع المنظومة الأخلاقية داخل هذا التيار المتسارع؟ وهل يمكن إيجاد حلقة وصل بين المنظومة الأخلاقية والمنظومة السياسية/الإقتصادية الجديدة وهما على وتر حساس يسمى الإرهاب الدولي؟! .

فإذا سايرنا بعض التساؤلات التي طرحها "يوشكافيشر"، فإننا سنجد أن محور الارتكاز هو دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم: « هل يصح أن يخضع هذا العالم الحديث لأعراف العالم القديم وقوانينه؟ ألا يمكن أن يعرض حرية حركته أو حرته للخطر أو يفقدها في النهاية؟ ألا يمكن أن يتعرض للخطر أيضا دور الولايات المتحدة الأمريكية التاريخي كحصن عالمي منيع للديمقراطية والحرية؟ أليست غالبية هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومعظم أجزاء القانون الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والتقييد الذاتي لسلطة الولايات المتحدة في النهاية خطوطا متعددة متشابكة يسعى أقرام النظام السياسي العالمي البائد ليقيدوا بها « جيلفر » التاريخ العالمي الذي إسمه الولايات المتحدة الأمريكية ويقمعوه أو يكبلوه بها؟ ألم تكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر دليلا داحضا على ذلك؟»⁽¹⁾.

فبالإضافة إلى الخطورة الأمنية (الإرهاب) والخطورة الإقتصادية - السياسية هناك خطورة أعظم على الإنسانية وهي في حالة كمون لكنها قد تنفجر في أية لحظة ودون سابق إنذار وهي ان الكوكب الأرضي في حالة « تحرر » أو "سخونة"، والتلوث ترتفع نسبه يوميا وبأشكال عدة منها تلوث الماء والهواء والأرض الخصبة بفعل نزوح التفعيل البيونترولي، مما ينتج مجاعات في دول بأكملها ومن هنا « تتحول المشكلة من مشكلة إكولوجية إلى مشكلة إنسانية... والولايات المتحدة هي المسؤولة الأولى بما أنها تدفع بالعالم ككل نحو الأسفل»⁽²⁾.

ومنذ سنة (1945) تجنب العالم وبأعجوبة حربا نووية كانت قد تكون الحارقة الحالفة للحياة على الأرض، ومنذ ذلك لا تزال التهديدات متواصلة مثل التهديد بالحرب سنة (1962)، وقد لا تكون بفعل من الولايات المتحدة الأمريكية فقط، فهناك دول أخرى تعيش علاقاتها على صفيح ساخن مثل الهند

¹ يوشكا فيشر ، عودة التاريخ، العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر وتجديد الغرب، ترجمة: هاني الصالح، (المملكة

العربية السعودية: العبيكان، ط1، 2009)، ص148.

²-Chomsky Noam, Guerre Nucléaire et Catastrophe écologique, traduction : Celia Izoard (Marseille: édition Agone, 2014), pp 11- 12.

وباكستان، كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية (سابقاً)، أمريكا وإيران... الخ « ففي شهر جانفي 1995، إعتقد الروس بأنه تم إطلاق صاروخ نووي نحوه من طرف غواصة أمريكية، فاستعد "بوريس آلتسين" للرد على ذلك بإطلاق ذخيرة نووية، لكنه تراجع في آخر دقيقة لتأكدته من أنه مجرد إنذار خاطئ حيث كان الصاروخ عبارة عن إستطلاع للأحوال الجوية لدولة النرويج»⁽¹⁾. ويتصور "تشومسكي"، أننا نلعب بالنار لأن الإحتمال الضعيف في المرة الأولى، قد لا يصبح كذلك إذا تكرر عدة مرات، وكما أكدنا في الفصل الأول، أن الاستعداد للحرب هو الحرب، يمكن إسقاط هذا على الحرب النووية المحتملة وقد نسميها مع تشومسكي "الإرهاب النووي"⁽²⁾، حيث أن السباق نحو التسلح إزدادت وتيرته تحت مراقبة دقيقة للولايات المتحدة، « فإذا زادت الهند من قدراتها النووية، فعلى باكستان أن تفعل نفس الشيء، والباكستان بنى صرحه النووي بمباركة أمريكية، فإدارة "ريغان" كانت على علم لكنها أغضت عينها»⁽³⁾.

في سنة (2009)، حاولت الوكالة العالمية للطاقة النووية (AIEA*) عدة مرات مراقبة كل المفاعلات النووية الإسرائيلية لكنها فشلت، لأن أمريكا وأوروبا ساهمتا في إيقاف المراقبة. وعلى الرغم من محاولات الوكالات العالمية لخلق منطقة مجردة من السلاح النووي (ZEAN*) في الشرق الأوسط، فذاك لا يحل المشكلة وحتى « إذا إفترضنا بأن التهديد الإيراني حقيقي، فإن خلق تلك الوكالة قد تعمل على تعطيل المشكلة مؤقتاً أو القضاء عليها ولكن الغريب في الأمر، أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل دائما عائقاً أمام هذه العملية»⁽⁴⁾، وفي الستينات من القرن الماضي، وقعت إدارة الرئيس الأمريكي " نيكسون ريتشارد" مع دولة إسرائيل إتفاقية شفوية تنص على أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تفعل شيئاً ضد الدولة اليهودية حتى تترك ما سمي:

« السياسة النووية الغامضة»⁽⁵⁾، بشرط عدم الإفصاح العلني عن ملكية السلاح النووي وبالتالي قدمت الحكومة الأمريكية خمس أسئلة لإسرائيل تتعلق ببرنامجها النووي العسكري وهي:

1- « ما هي مشاريع، دولة إسرائيل، المتعلقة بالبلوتونيوم المنتج بالمفاعل الجديد؟

¹⁻ Chomsky Noam, Guerre Nucléaire et Catastrophe écologique, opcit, p58. ترجمة خاصة.

²⁻ Ibid, p58.

³⁻ Ibid, p60.

* AIEA : Agence internationale pour l'énergie atomique.

* ZEAN : Zone exempte d'armes nucléaires.

⁴⁻ Chomsky Noam, Guerre Nucléaire et Catastrophe écologique, opcit, p62.

⁵⁻ Ibid, p63. ترجمة خاصة.

- 2- هل تقبل دولة إسرائيل تطبيق إجراءات أمنية ملائمة بالنسبة للبلوتونيوم المنتج؟
- 3- هل تسمح دولة "إسرائيل لعلماء أكفاء تابعين للوكالة العالمية للطاقة النووية بزيارة المفاعل الجديد؟ وإذا كان الجواب نعم، فمتى يكون ذلك؟
- 4- هل هناك مفاعل ثالث في إطار الإنجاز أو كمشروع إنجاز؟

5- هل تضمن دولة إسرائيل عدم الاستعمال المجاني في إنتاج الأسلحة النووية؟⁽¹⁾.

لقد وقع كل من الرئيس الأمريكي "نيكسون" والوزير الأول الإسرائيلي السيدة "غولدا مائير" (Golder Meir) يوم 26 سبتمبر 1969- إتفاقا يتعلق بالسياسة الغامضة المتعلقة بالنووي الإسرائيلي، وهذه الإتفاقية، حسب "تشومسكي"، لم تخرج إلى الرأي العام إلا سنة (1991) من طرف الصحفي "ألوف بان"*(Aluf Benn) وفي سنة (1995)، ألحت الدول العربية وعلى الخصوص مصر، على توقيع إتفاقية تتعلق بخلق المنطقة المجردة من السلاح النووي في الشرق الأوسط، لكن إدارة "كلنتون" رفضتها، ثم أعيد الطلب سنة (2000) ثم في سنة (2005) لكن إدارة الرئيس "بوش الابن" أفشلت اللقاء، « وفي كلمتين: ما الفائدة من ذلك»⁽²⁾. أما سنة (2010)، ظهر من جديد ذات اللقاء بإسم حركة عدم الإنحياز الذي يضم حوالي (118) دولة والتي كانت ممثلة سنة (2012)، وكانت مصر تلح بشدة على تحقيق الإتفاقية حيث كانت ترأس المنظمة لكن "هيلاري كلنتون، صرحت آنذاك بأن فكرة المنطقة" لم تتضح بعد»⁽³⁾، وفي الأخير قبلت الإدارة الأمريكية بالموقف الإسرائيلي القائل: « نعم، ولكن بعد الإمضاء على إتفاق سلام كلي في المنطقة كلها»⁽⁴⁾. لكن ما معنى ذلك؟

¹- Chomsky Noam, Guerre Nucléaire et Catastrophe écologique, opcit, p63.

* ألوف بان: - Aluf Benn - (1965 -) .

صحفي إسرائيلي، روائي ورئيس تحرير لليومية الوطنية الإسرائيلية الحرة: Haaretz .

عن الموقع:

<https://en.wikipedia.org/wiki/Aluf-Benn>.

²- Chomsky Noam, Guerre Nucléaire et Catastrophe écologique, opcit, p64.

³-Ibid, p64.

⁴-Ibid, p64.

يصحح " تشومسكي " تلك الإجابة كالاتي: « نعم، ولكن ذلك لن يتم أبداً! »⁽¹⁾، ولكن الصحافة لا تنتبه لذلك، فالرئيس " أوباما " أعطى ضمانات لدولتين فقط هما: إسرائيل والهند. لقد طرح الجنرال الأمريكي " باتلر " سؤالاً هاماً مفاده: « بأية صلاحية يستولي قادة الأجيال المتعاقبة في الدول التي تملك الأسلحة النووية على السلطة لتقرير مصير الحياة على هذا الكوكب؟ وبشكل أكثر إلحاحاً، لم تستمر هذه الوقاحة المروعة في وقت يجدر بنا أن نقف مرتجفين من فرط جنوننا ومتحدين في مسعانا لوضع حد لهذه المظاهر الفتاكة؟ »⁽²⁾. هذا السؤال، لا يبقى فقط دون جواب، بل سيبقى غير مسموع، وقد يكون الجنرال المذكور قد تأثر بإحدى أكثر وثائق التخطيط غريبة في السجلات المتوافرة، وهو تقرير القيادة الإستراتيجية الأمريكية لعام (1995) تحت عنوان: " أصول الروع في فترة ما بعد الحرب الباردة"، وقد نصح التقرير لضرورة المحافظة على الموارد العسكرية الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي سابقاً، كما يجب أن توجه هذه الموارد ضد " الدول المارقة " التابعة للعالم الثالث وفق وجهة نظر البنتاغون الذي يرى أن البيئة الدولية تطورت الآن من " البيئة غنية بالأسلحة " (الاتحاد السوفياتي) إلى " بيئة غنية بالأهداف " (العالم الثالث). وحتى لو لم يتم إستخدام هذه الأسلحة النووية، فإن شبحها يخيم على أية أزمة أو نزاع، كما أعلنت القيادة الإستراتيجية الأمريكية، مما يخولنا تحقيق مآربنا عبر الترهيب³.

تبدو الأسلحة النووية وكأنها مصممة لتكون عنصراً أساسياً في جهاز الردع الأمريكي لباقي الدول، « ويجدر بنا رفض سياسة عدم إستخدام الأسلحة أولاً، والتفسير لخصومنا أن ردة فعلنا قد تكون إما جواباً وإما وقاية »⁽⁴⁾، فالولايات المتحدة قد تتحول إلى غير منطقية وحاكمة إذا هددت مصالحها. لكن الواقع السياسي العالمي اليوم، يؤكد بأن إستخفاف صناعات السياسة الأمريكيةين بالحق في الهيمنة على العالم، لهو دليل على بداية النهاية، بمعنى أن عصر الهيمنة الأمريكية بدأ يتهاً ويتآكل من الداخل؛ ففي السنوات القليلة الماضية، إتخذت دول أمريكا الجنوبية خطوات للتهرب من السيطرة الأمريكية، إذ أنها آثرت التكامل والتعاون الإقتصادي، بالإضافة إلى ذلك أن العلاقات بين دول الجنوب

¹⁻ Chomsky Noam, Guerre Nucléaire et Catastrophe écologique, opcit, p65. ترجمة خاصة.

²⁻ تشومسكي نعم، صناعة المستقبل، مصدر سابق، ص 65.

³⁻ المصدر نفسه، ص 65 - 66.

⁴⁻ Chomsky Noam, Making the future, (USA: City lights Books, 2012), p62. ترجمة خاصة.

بدأت تتعزز « لتربط مثلاً كل من البرازيل وجنوب إفريقيا والهند بعضها ببعض، وكذلك بدأ الشرق الأوسط وإفريقيا يوفران بدائل عن السيطرة الغربية، خصوصاً مع إزدياد قوة الصين الإقتصادية»⁽¹⁾.

لقد كانت ثلاث قوى عالمية تتحكم في الاقتصاد العالمي وعلى مدى سنوات عدة، وهي أمريكا الشمالية وأوروبا وشمال شرق آسيا، أما اليوم فانضمت منطقة جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا إلى القائمة، ومع ذلك تبقى الولايات المتحدة الأمريكية هي الأقوى في مجال واحد وهو إستعمال القوة، « فهي تصرف أموالاً طائلة توازي القيمة التي تصرفها بلدان العالم أجمع، مع التذكير أنها الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، لكن العالم أصبح أكثر تنوعاً اليوم. وفي الواقع تلجأ الولايات المتحدة إلى وسيلتين تقليديتين للمحافظة على سيطرتها ألا وهما العنف والمضايقة الإقتصادية، لكنهما بدأتا في التراجع من دون أن تتخلى الولايات المتحدة عنهما»⁽²⁾.

من خلال ما تقدم يمكن أن نحصر مآزق الديمقراطية العالمية المعاصرة في خماسية خطيرة، نرى أنه من الواجب أخفقتها وإلا فتلكم نهاية التاريخ ونهاية العالم وهي:

أولاً: مشكلة سياسية تتمثل في تقسيم العالم اليوم إلى كتلتين متصارعتين ومتحاربتين هما:

أ- كتلة الأقوياء المسيطرين متفرقة جغرافياً عبر الكوكب الأرضي لكنها موحدة جيوسياسياً.

ب- كتلة الضعفاء المسيطر عليهم وهم موزعون في العالم بنسب متفاوتة لكنهم يشكلون الأغلبية بالمقارنة مع الكتلة الأولى.

هاتان الكتلتان المتصارعتان هما في علاقة تناقض وتنافر في غياب كتلة وسطى عالمية قد تحقق التوازن العالمي.

ثانياً: مشكلة إقتصادية: تتجسد في العولمة وإفرازاتها الإقتصادية الخطيرة مثل النيوليبرالية المتوحشة والاستغلال الجديد وأنواع الاستيلاء.

ثالثاً: مشكلة أمنية- عسكرية: تتمثل في السباق الخطير نحو إنتاج وتفعيل أسلحة الدمار الشامل (السلاح النووي وغيره) بالإضافة إلى إرتفاع نشاط الإرهاب الدولي الجديد بشتى أشكاله.

رابعاً: مشكلة إكولوجية: وتتمثل في التلوث الخطير الذي أصاب كل المظاهر الحيوية، مثل تلوث الماء والهواء والتراب وتغير المناخ.

¹- تشومسكي نعم، صناعة المستقبل، مصدر سابق، ص71.

²- Chomsky Noam, Making the future, opcit., p63. ترجمة خاصة.

خامساً: مشكلة أخلاقية: وهي أهم مشكلة كونها تتموضع على إنسانية الإنسان وتتمثل اليوم في: موت الإنسان كمفهوم فلسفي - أنطولوجي.

إن: كيف يمكن معالجة تلك المشاكل في علاقتها بالديمقراطية المعاصرة؟ وهل هناك مستقبل للديمقراطية في شعاع الأخلة؟.

نعم، يمكن معالجة هاته المشكلات المستعصية والتعاطي مع إفرازاتها بمضاد حيوي أخلاقي تجنباً للكارثة المحتملة ، فالمشكلة الإقتصادية والمتمثلة في النيوليبرالية وما أفرزته من لا توازن عالمي مبني على فكرة الأرباح فقط، تطعن في إنسانية الإنسان وتحوله إلى مجرد منتج / مستهلك على حساب أبعاده الأخرى.

لقد جاءنا "سوروس جورج" بمقاربة جديدة هي المجتمع المفتوح والذي يبنى أساساً على التعاون الدولي والتكامل الإقتصادي / السياسي، لا على أساس الصراع بل على أساس المنافسة والإبداع، «...إن المصلحة العامة للمجتمعات المفتوحة تقتضي تنمية الديمقراطية، وإقتصاد السوق وسيادة القانون في الدول الأخرى. وثمة حاجة أيضاً لإقامة بعض القواعد السلوكية تتراوح ما بين عدم إيواء الإرهابيين إلى عدم تصنيع أسلحة الدمار الشامل [...] ينبغي أن تأخذ الولايات المتحدة زمام القيادة، وهي تستطيع إختيار العمل منفردة أو بصورة جماعية، وقد يكون من الطوباوية التفكير أن الولايات المتحدة تستطيع منفردة إنجاز هذه الأهداف»⁽¹⁾.

إن مقاربة المجتمع المفتوح ظهرت سابقاً عند الفيلسوف الفرنسي "برغسون هنري" (Bergson Henri) ثم إستخدمها الفيلسوف النمساوي "بوبر كارل" (Popper Karl) سنة 1945 في كتابه المشهور "المجتمع المفتوح وأعداؤه: أفلاطون - هيغل - ماركس".

ومفهوم المجتمع المفتوح يعني مجتمع ديناميكي متجدد، متسامح والميكانيزمات السياسية فيه شفافة، إنه مجتمع غير استبدادي أو قمعي، بمعنى دون شخصيات مستبدة، وأخيراً هو مجتمع يتأسس على الحرية وحقوق الإنسان.

¹ - سوروس جورج... والعولمة، ترجمة هشام الدجاني، مرجع سابق، ص ص 195-196.

لذلك، إستعمله "سوروس جورج" لتأسيس: مؤسسة المجتمع المفتوح (OSF)* سنة (1993) لأجل تعميم الديمقراطية في كل بلدان العالم وكذلك المحافظة على حقوق الإنسان والإصلاحات الإقتصادية الإجتماعية العادلة التي تشجع إقتصاد السوق الحر.¹ وكل ذلك عند "سوروس" لابد أن يكون في شعاع الأخلاق: «الفارق بين الرأسمالية العالمية والمجتمع العالمي المفتوح ليس كثيرا، إنه ليس مجتمعا آخر/ أو بديلا، بل مجرد تغيير في التركيز، في توازن أفضل ما بين المنافسة والتعاون، إعادة تأكيد على الأخلاق وسط الإنهماك الكامل غير الأخلاقي. ومن السذاجة أن نتوقع تبديلا في الطبيعة البشرية، ولكن البشر قادرون على السمو فوق المصالح الذاتية الضيقة، فهم لا يستطيعون العيش من دون شعور بالأخلاق»⁽²⁾.

ويذكر لنا "سوروس" مثلا عما يجب فعله مستقبلا، بمعنى تجاوز المصلحة الذاتية الضيقة والتفكير بمستقبل البشرية لأن حضارتنا اليوم معرضة للخطر، ومن غير الحكمة تكريس الطاقات لتحسين موقفنا النسبي في النظام الإجماعي العالمي، خاصة إذا كان هذا النظام نفسه منحرفا يتجه نحو الهاوية، ولذلك يحمل المسؤولية الأولى للولايات المتحدة الأمريكية، فيقول: «من المثير للإهتمام أن "غورباتشيف" عندما كان زعيما للإتحاد السوفياتي، كان مهتما جدا بإنقاذ الإنسانية، وظن أنه سيجد الشريك الراغب في ذلك في الولايات المتحدة. كانت كارثة تشيرنوبيل النووية صدمة شديدة للقيادة السوفياتية، وكان "غورباتشيف" قلقا حقا بسبب البيروقراطية الخاملة المشرفة على مرفق خطير كالطاقة النووية. أشرف "غورباتشيف" على "مؤسسة دولية للإنقاذ" شارك فيها العالم "أندريه زاخاروف". كما دفع "غورباتشيف" المستحقات السوفياتية المتأخرة للأمم المتحدة وجاء إلى "الجمعية العامة" ليعلن عن "رؤيته الجديدة" ولكن الولايات المتحدة تجاهلت دعوته»⁽³⁾. ومن خلال هذا، يتضح أن دور الولايات المتحدة هو دور سلبي في المعادلة السياسية الدولية، بمعنى أنها تدفع الإنسانية نحو الهاوية وليس العكس، كما تروج له البروباغندا المؤدلجة، من أن الأمريكيين هم حماة العالم وحماة الديمقراطية، «...نحن نعيش مشكلة، كنا نعتقد أننا نقرب من نهاية التاريخ و"فوكوياما" أكد أنه لا يوجد بديل عن الديمقراطية الممثلة، ولكنني أعتقد أن نهاية

* OSF= Open Society Foundation.

¹ - <https://fr.wikipedia.org/soci-ouverte/15/04/2016> , P 1/2. ترجمة خاصة.

² - سوروس جورج... والعولمة، مرجع سابق، ص 202.

³ - المرجع نفسه، ص 202.

التاريخ في العولمة يجب أن تنتج لنا ميثا-تاريخ Métahistoire أو تأشكلا جديدا «Métamorphose»⁽¹⁾.

إننا نعيش ونعيش أوقات تاريخية صعبة لأنه يجب قبول آراء وأفكار متناقضة أو متعارضة وفي كلمات بسيطة يقول "موران إدغار": «مشاكل الديمقراطية المتجذرة، الأزمات العالمية، أزمات الفكر السياسي، الأزمات الإقتصادية... إننا في عالم تراجيدي. نحن ندخل في قلب الظلمات» كما قال "هيدجر مارتن"، بعد الحرب العالمية الثانية، في الوقت الذي إعتقدنا فيه أننا نتجه نحو عصر الأنوار. إعتقد أنه كان يقول الحقيقة، ولكن في هذه الظلمات، لدينا بعض الأضواء في جيوبنا والتي يجب إستعمالها»⁽²⁾.

وحسب "سوروس" أنه يمكن التصدي لتلك الأزمات بتطوير تحالف مجتمع مفتوح، فهدف تعزيز المجتمعات المفتوحة ينبغي أن يتوافق مع الضرورات الجيوسياسية لأن التحول المفاجئ في السياسة يمكن أن ينطوي على زعزعة الإستقرار، «أنا لا أصور "تحالف مجتمع مفتوح" بديلا عن تحالفاتنا الراهنة، بل كبعد إضافي لسياستنا، إنه يهدف إلى تعزيز تلك الحكومات وتلك العناصر داخل المجتمع التي تسعى إلى التحرك نحو الديمقراطية والحدثة، وتستخدم الحوافز بدلا من العقوبات كأداة. وحتى لو كان هذا الإقتراح محفوفا بالمخاطر فإننا نستطيع أن نتجنب المخاطر. محاربة الإرهاب لا يمكن أن تتجح إلا إذا إستطعنا أن ننصو رؤية لعالم أفضل. وعلى الولايات المتحدة أن تقود الحملة ضد الفقر، الجهل، والقمع بذات الإلحاح والتصميم وتخصيص الموارد التي تحارب بها الإرهاب»⁽³⁾.

ولكن، نحن لازلنا عند : ما يجب أن يكون بمعنى "المعيارية"، فهل يمكن تجسيد هذه الأفكار وتحويلها إلى واقع؟! أم أن الأخلة هي ضرب من الطوباوية؟ ومنه: ما هو إذن مستقبل الديمقراطية في العالم السياسي الراهن؟

إن الديمقراطية التشاركية هي في علاقة صراع مع الديمقراطية القانونية، حيث أنها تعالج سلطة منتخبة ديمقراطيا كما تعالج سلطة أخرى لديمقراطية لكنها متسامحة، «إننا ننتقدهم من الخارج، ومن

¹- Morin Edgar, et Tariq Ramadan, Au péril des idées, opcit, p 140.

² - Ibid, p 141. ترجمة خاصة.

³ - سوروس جورج،... والعولمة، مرجع سابق، ص 203.

خلال مبادرة لتداولية إنتخابية، ومنه فالسلطة القائمة ههنا، لا تمثل سلطة الشعب: إنها تستمد شرعيتها من أجل البقاء فقط، لكنها سرعان ما تلقى معارضة في اليوم التالي»⁽¹⁾.

ويتصور تشومسكي أن أزمة الديمقراطية تبدأ من الداخل «فالولايات المتحدة الأمريكية، المنخرطة منذ زمن طويل في مغامرات "إقامة الديمقراطية" في كل أنحاء العالم، هي في أمس الحاجة إلى إحياء العملية الديمقراطية في الوطن»⁽²⁾. فإذا كانت الديمقراطية "المزعومة" غير مؤسسة أخلاقيا محليا، فكيف ستكون عالميا؟ ومن خلال ذلك، وجب إعادة بناء الثقافة الديمقراطية الحقيقية من داخل أعظم دولة في العالم حتى يمكن "تصديرها" لباقي الدول والشعوب على السواء، «إن تجديد الثقافة الديمقراطية الفاعلة في الولايات المتحدة يهيم كثيرا بالنسبة للناس العقلانيين، ومن المؤكد أنه يهيم الضحايا المحتملين في الوطن وخارجه»⁽³⁾.

لقد إعتبر تشومسكي السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في عهدة الرئيس بوش الابن، خطرا على الديمقراطية، من خلال آليات لا ديمقراطية كانت تعتمد كالحروب والإعتداءات والهيمنة... إلخ.

ومنه دعى إلى إيجاد البديل الديمقراطي الأمريكي بواسطة الثورة الثقافية/ الفكرية على كل المفاهيم المدمرة من جهة، ومن جهة أخرى الإحتكام إلى كل المؤسسات القانونية العالمية وكل المعاهدات التي تم إمضاؤها من طرف الدول، «... إن بوش وإدارته ملتزمان علانية بتفكيك أي مكاسب حققها التشريع التقدمي وتدميرها، وتدمير الرعاية الإجتماعية التي حققها الكفاح الشعبي خلال القرن الماضي. وعلى الصعيد الدولي، فإن بوش وإدارته يدعون إلى الهيمنة على العالم بالقوة العسكرية، بما فيها "ملكية الفضاء" لتوسيع المراقبة وزيادة قدرة الضربة الأولى»⁽⁴⁾. فيؤسس تشومسكي، للتغيير الديمقراطي من خلال التغيير الإنتخابي في الداخل حيث وجب التأسيس لإنتخابات حقيقية تشكل منعطا هاما في المسار الديمقراطي.

¹- De Lauzin Pierre, L'avenir de la démocratie, politique I, (Paris : français-Xavier de Guibert, 2011), p 240. ترجمة خاصة.

²- تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 93.

³- المصدر نفسه، ص 95.

⁴- Chomsky Noam, un monde complément surréel, trad.Sebastien Menguin, (Montréal ; Lux Editeur, 2012), P 62.

فالسباق الرئاسي الأمريكي الذي قد يصل إلى درجة الهستيريا، لا يكاد يمثل الدوافع الديمقراطية الأكثر صحة، «فقد يتشجع الأمريكيون على التصويت، لكن ليس للمشاركة بشكل محدد في الساحة السياسية، فالإنتخابات في الأساس طريقة لتهميش السكان، ويتم شن حملة دعائية ضخمة لجعل الناس يركزون على هذه المغالاة الشخصية في الشخص، ويفكرون "لكن هذه سياسة"، لكنها ليست كذلك. إنها جزء صغير فقط من السياسة»⁽¹⁾. فموعد الإنتخابات - كل أربع أو خمس سنوات - يعطي الفرصة للسلطة لكي تتحكم أكثر في الشعب من خلال الدعاية وتوجيه الرأي العام وفقا لأجندات سياسية مدروسة مسبقا.

وإذا ما قارنا بين هذه الميولات المتعلقة بالأعياب القوة التي تشكل العولمة التي تحرم المستوى السياسي (لديمقراطية الوطنية) من جزء من إستمراريتها، فإننا نستخلص أن المستوى السياسي والديمقراطي كما نعرفه، سيفرغان من المعنى الممارساتي الموضوعي.

ويبدو أن الحرية والديمقراطية، معنيان غير متوائمين تماما، فإذا ما تمعنا آثار العولمة، «فإننا نحصل ديمقراطية الأقوياء»⁽²⁾، وفي هذا السياق تضيع قيم المواطنة وحقوق المواطنين.

فالواقع السياسي للشعوب اليوم، يؤكد أن المواطنين ليست لديهم "علاقات ودية سياسية" مع الذين ينتخبون عليهم. وذاك ما يؤشكل علاقات الثقة بين الطرفين، المحكومين والحاكمين، إذ يتحول المواطنون إلى مجرد مستهلكين لقيم سياسية سرعان ما يلفظونها مثل "الأشياء التي ترمى Jetables"، فهذا التحول في القيم السياسية اليوم، أخذ يتسع في العالم السياسي بشكل سريع ومنه «فإن المتحالفين الديمقراطيين: الأمة والليبرالية هما السبب ولذلك يصعب جمعهما في مركب واحد»⁽³⁾، فإضعافا للأمة، تذهب الإيديولوجيا في ذات الإتجاه لأنها في علاقة تضاد مع الوطنية، و«إنتصارا للرأسمالية، على ما يبدو، فإنها تدفع إلى تجاوز وبصفة راديكالية المستوى الوطني»⁽⁴⁾.

ومن خلال هذه الفرضية المذكورة، فإننا سنشهد حتما زوال السلطة السياسية، فهناك عدة سيناريوهات محتملة ومتزامنة. قد تكون أولا حالة إضعاف في مرحلة - أزمة لأن السلطة لا تستطيع تبرير وعودها، أو أن تمركزها حول عوامل قوتها (الأمة والسيادة) بالإضافة إلى المحافظة على شكل من

¹ - تشومسكي نعوم، مداخلات، مصدر سابق، ص 96.

² - Todorov Tzevetan, les ennemis intimes de la démocratie, (Paris: éditions Robert Laffont, 2012), p 228. ترجمة خاصة.

³ - De Lauzin Pierre, L'avenir de la démocratie, opcit, p 241.

⁴ - Rousselin Pierre, Les démocraties en danger, Comment sera le monde de demain ? (Paris: éditions First, 2014), p346.

الديمقراطية، يزيد من سلطتها وقوتها. أو تطور مجموعات سياسية أكثر إتساعا، ومن خلال ذلك، أكثر ديمقراطية ومنه، «فالممرور من الديمقراطية إلى نظام أكثر سلطة لا يمكن أن يكون في مرحلة ما قبل - الحرب، بتجيش الشعب وتحريكه، ولكن بالعكس بطريقة "توكفيلية" أي تثبيط عزيمة الشعب تدريجيا، وتراخي متصاعد، وتفریط في المراقبة الدائمة حتى يتم تجنب كل مقاومة ومطالبة فوضوية»⁽¹⁾.

وحسب ما نلاحظه على المستوى الأوروبي، بإعتباره مخبر سياسي أكثر مصداقية، فأوروبا كشكل سياسي، هي غير محددة وغير معرفة. فإذا ما أصرت على راديكاليته بمعنى السيطرة والهيمنة، فإنها ستكون واحدة من بين سبل إختفاء السياسي بالمعنى الديمقراطي، «إنها ليست أمة جديدة ناشئة، ولا ديمقراطية، ولكنها: قوننة نهاية السياسي، وتقليص الحياة الجماعية لحساب قواعد وقوانين المجتمع المدني»⁽²⁾. إننا في حالة عدم ضرورة وجود الشعب الديمقراطي، إذا كانت وظيفة الدولة الأولى هي ضمان حقوقه ومنه «فليس هناك حاجة إلى ديمقراطية أصلا»⁽³⁾، وهنا نتذكر "روسو جون جاك" عندما أعلن أنه لا توجد ديمقراطية ولن تكون إطلاقا⁴، وكما يؤكد "تود إمانويل" أن: «الديمقراطية لا تنتج وبصفة آلية إنسانا جديدا كاملا، غير مستلب، وإنسانية في مجتمع مثالي. فلا بد من الإطلاع على التناقض الناتج عن ذات الفرد الذي أنتجه المجتمع الديمقراطي»⁽⁵⁾.

ومن خلال ذات المعنى، يبدو أن هناك إرادة تريد إبعادنا عن «الحدود والفشل، اللذان هما ملازمان لكل شكل سياسي أو بالأحرى للسياسة الديمقراطية»⁽⁶⁾.

إن ضياع السياسي سيكون يوتوبية جديدة، آخر ما قد نسميه "إيديولوجية ديمقراطية" يقول "ماننت بيار": «نشعر أن العالم يحضر للخروج من عهد السياسي، لكي ينخرط في دعاية السياسي، ونحن سنقبل ذلك، لأنه سيحقق الإعتزاف المتبادل والنهائي. وذلك ما لم تحققة أية نظرية سياسية، فالخروج من السياسي سيجعلنا نحقق ذلك»⁽⁷⁾.

ومن خلال ذلك، نستنتج أن: الإيديولوجية المهيمنة، والمفترض أنها ديمقراطية، لها ميول متنامية ضد الديمقراطية الحقيقية.

¹ - Gauchet Marcel, La Démocratie contre elle-même,(Paris: Gallimard, 2002), p43.

² - De Lauzin Pierre, L'avenir de la démocratie, Politique I, opcit, p242.

³ - Todd Emmanuel, Après la Démocratie, (Paris: éditions Gallimard, 2008), p 74.

⁴ - Rousseau Jean jack, Du Contrat Social, opcit, p 68. ترجمة خاصة.

⁵ - Todd Emmanuel, Après la Démocratie, opcit, p 74.

⁶ - De Lauzin Pierre, L'avenir de la démocratie, opcit, p 242.

⁷ - Manent Pierre, Cours familial de philosophie politique, (Paris: fayard, 2001), p330.

إن نسبية السياسي قد تكون له نتائج هامة، حيث «أن السياسي يمسك بمجموع مظاهر الحياة الإنسانية، الفردية منها والجماعية»⁽¹⁾، وكما يسميه "ماننت بيار": «الدعاية الكبيرة»⁽²⁾، فهو حارس غنى لتعدد الحياة الإنسانية، فالإنسان الديمقراطي هو عدو للنظام السياسي الذي يفرض خبرات فورية لأن «النظام السياسي الديمقراطي في حد ذاته يحتوي على شيء من اللاسياسي»⁽³⁾، ذلك لأنه مبني لكي يحافظ على أصالة وخصوصية كل تجربة سياسية ولا يمكنه إحباطها لأنها لا تريد إلا أن تكون هي الأصلية.

إذن، يطرح احتمالان:

- **الإحتمال الأول:** إما ثورة ضد الديمقراطية القانونية ولكن داخل إطار الدولة مع أمل في نتائج فورية والتي تمارس في الحقل السياسي: وهي الأنظمة الشمولية (Totalitarismes).
- **الإحتمال الثاني:** إما الخروج من السياسي بالمعنى الديمقراطي للكلمة، وهو الإحتمال الأكثر مصداقية اليوم⁴.

إذن، الشكل السياسي الذي نثيره هنا، قد نسميه "الأبوية الأوليغارشية"، كالنموذج الصيني، وكما يسميها "ماننت": "المحاولة الإنسانية"⁽⁵⁾.

إنها محاولة مدعمة بعوامل أخرى مثل **التقدم التجاري**، الذي يجمع أشخاص متساوون في الحقوق، **التقدم الحقوقي** (بما فيه القضاة)، **التقدم الأخلاقي** والذي يتخلص من الشبكة الإجتماعية ويتحول إلى «علاقة حرة بين الإنسان والإنسان»⁽⁶⁾.

هذا الثلاثي يؤدي إلى تلبية مطالب الثلاثي: الجسد، العقل والروح مباشرة، ومنه فالسياسي هو في حاجة إلى هذا الثلاثي، وبالنسبة لـ "ماننت"، فإننا لم نصل بعد إلى هذا الهدف بسبب ما سماه: "الضعف الأخلاقي" (la faiblesse morale).

إذن، النظام الديمقراطي لا ينحصر فقط في صفة واحدة، لكنه يفرض توازن بين عدة مبادئ متفرقة ومنه تكون قوته أو ضعفه، فلا يمكن لمبدأ واحد أن يضمن نوعية الدولة التي نعيش تحت

¹ - De Lauzin Pierre, L'avenir de la démocratie, opcit, p 343.

² - Manent Pierre, Cours familial, opcit, p 334.

³ - Ibid, p 334.

⁴ - De Lauzin Pierre, L'avenir de la démocratie, opcit, p 244. ترجمة خاصة.

⁵ - Manent Pierre, Cours familial, opcit, p 335

⁶ - De Lauzin Pierre, L'avenir de la Démocratie, opcit, p 244.

سلطتها، « فلا وجود لمبدأ جيد وغير مشروط »⁽¹⁾، فمن الأحسن أن يكون رئيس الجمهورية منتخبا من طرف الشعب بدل من أن يفرض بالقوة - العسكرية أو عائلة ملكية - فمثلا: شافاز Chavez إنتخب شرعيا في فنزويلا، برلسكوني Berlusconi بإيطاليا، أوربان Orban بالمجر، وكذلك هتلر بألمانيا، وعلى الرغم من ذلك فأفعالهم وتصرفاتهم السياسية لم تكن دائما حافزا لتقدم القيم الديمقراطية!!! فشافاز أراد أن يكون رئيسا مدى الحياة؛ برلسكوني تهرب من القضاء وأوربان قيد حرية الصحافة!! إن مرحلتنا السياسية الجديدة ليست هي حالة صدام الحضارات كما ادعى هنتنغتون سامويل أو حرب باردة جديدة، ولكنها «مرحلة مواجهة»⁽²⁾، تكون أحيانا مواجهة مفتوحة بين الأنظمة السياسية المؤسسة على فكرة الدفاع عن الحريات التي تضحى بالمبادئ الديمقراطية بإسم الفعالية الاقتصادية، الثقافية أو الدينية. «إن الديمقراطيات الغربية الفانية هي ملغمة بضياح مبادئها الأصيلة. إنها معرضة للمواجهة ضد تصاعد قوى الأنظمة الأوتوقراطية الآتية من ثلاث مناطق من العالم: الصين وآلتها الإقتصادية الطاحنة، روسيا، بميولاتها الإمبريالية الشوفينية، وأخيرا الإسلاموية الأصولية التي تعيد النظر في التعايش السلمي بين الديانات»⁽³⁾.

لا توجد قوة عسكرية في العالم السياسي اليوم، لها النية في غزو الغرب، فالتهديد الذي يقع على عاتقه ليس تهديدا عسكريا، حتى وإن كانت روسيا والصين يسعيان إلى إستدراك تخلفهما في مجال التسلح- وذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية- لكنهما لا يشكلان خطرا إستراتيجيا بالمقارنة لما كان عليه الإتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة. بالإضافة إلى ذلك، فحلم "الخلافة" بالنسبة للجهاديين لا يشكل كذلك خطرا مباشرا، إذا ما أدخلنا في المعادلة التفوق العسكري الغربي، ماديا وتكنولوجيا والذي يبدو أنه سيطول.

والسؤال المطروح هنا: هل يفقد النظام الديمقراطي، المؤسس على الليبرالية، من شرعيته اليوم؟ «إن عدم القدرة المتواصل، لتحقيق المساواة، العدالة، النظام الداخلي أو الأمن الخارجي، سيؤدي إلى تلغيم شرعية الحكومات حتى وإن كانت ديمقراطية، باعتبار ذكرى إنهيار الديكتاتوريات وغياب الديمقراطية المتواصل»⁽⁴⁾، ومنه طور هنتنغتون مفهوم: "موجات الديمقراطية"، حيث أن:

¹ - Todorov Tzevetan , Les ennemis intimes de la démocratie, opcit, p 232.

² - Rosselin Pierre, Les démocraties en danger, opcit, p 342.

³ - Ibid, p342. ترجمة خاصة.

⁴ -Huntington Samuel, the third wave : Democratization in the Late Twentieth Century, (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), p127. ترجمة خاصة.

- الأولى: كانت بأوروبا خلال القرن التاسع عشر وبلغت أوجها فترة ربيع الشعوب سنة 1840.
- الثانية: كانت مع الحرب العالمية الثانية وذلك بتحرير أوروبا الغربية وتحقيق اللإستعمار.
- الثالثة: كانت ما بين سنة 1974-1990، حيث بدأت منتصف السبعينات بثورة (OEILLETS) بالبرتغال، ثم سقوط الفرانكية (Franquisme) بإسبانيا، وخلال سنوات الثمانينات، سقوط الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية.

وأخيرا، سقوط الإتحاد السوفياتي، سمح بالرجوع إلى الديمقراطية في التسعينات، وذلك ببلدان كثيرة بأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. ولكن، كل موجة ديمقراطية كانت متبوعة بفعل إنعكاسي إستبدادي، حيث أن الأول كان بوصول " موسوليني " إلى الحكم بإيطاليا سنة 1922، كما أن فشل جمهورية "فايمار (Weimar) أوصل هتلر إلى الحكم سنة 1933.

أما الموجة الثالثة، فإنها تتكسر وتحول على نفسها، فالسؤال الهام يتعلق بمعرفة كم سيطول ذلك؟

إن الإنعطاف الإستبدادي يجد في كل مرة حجته، «فالرئيس الروسي "بوتين" يريد أن يعيد لروسيا مجدها ووزنها مثلما كان الإتحاد السوفياتي. "بشار الأسد" الذي يستغل عدم ردة الفعل العالمي لكي يتقدم على شكل الزاحف ضد الجهادية (Djihadisme) ومثل مبارك، فالسياسي عبد الفتاح يحارب إسلامية الإخوان المسلمين والتي هي "إرهابية". كما أن تطور تركيا أردوغان، يوضح إلى أي مدى الإصلاحات السياسية المباركة من الإتحاد الأوروبي كانت سطحية»⁽¹⁾.

إن الأوتوقراطيين ليسوا كلهم ديكتاتوريين حيث أنهم يستخدمون ميكانزمات الديمقراطية وخاصة الإنتخابات ليحققوا أهدافهم.

«في مصر، سنة 2012، صعود "محمد مرسي" للحكم، كأول رئيس منتخب ديمقراطيا، سمح للإخوان المسلمين بمسك زمام السلطة، حتى تدخل العسكر وأنهى التجربة. وسنة 2006، حصلت "حماس" التشريعات بفلسطين، دون أن تحصل ديمقراطية للتيار الإسلامي الراديكالي»⁽²⁾.

¹ - Rousselin Pierre, Les démocraties en danger, opcit, pp 347-348.

² - Ibid, p 348.

ومنه، يمكن للإقتراع أن يعطي شرعية لأحزاب أو لمسيرين غير ديمقراطيين على الإطلاق حيث يمكن «لبشار الأسد أن يحصد الأغلبية في عز الحرب الأهلية»⁽¹⁾، وكذلك «حصل بوتين شعبية واسعة خلال الأزمة الأوكرانية سنة 2008، وخلال الحرب بجورجيا»⁽²⁾.

إن الغنى الكامل للدولة، قد يعني أن الأقلية ستصبح أكثر غنى في الوقت الذي تزداد نسبة الفقر، في حين أننا ننسى دائما أن تقدم بلد معين هو مجرد وسيلة وليس غاية في حد ذاته. فالنية السلمية للدول الديمقراطية والتي هي هاجسا للشعوب، تعطينا مثلا حيا على ذلك، إذا لم تسعى إلى حروب مبررة بتحصيل التقدم والدفاع عن القيم العالمية ذات العلاقة بحقوق الإنسان. ومنه، فذات القيم، بالنسبة للشعوب المقهورة التي تشن عليها الحروب، هي مجرد قناع، تخفي المصالح الحقيقية للمحاربين، فتلك الحروب لها نتائج مدمرة مثلها مثل الشركات الفاتحة للعالم والتي تحقق أرباحا طائلة للمنتصرين بالإضافة إلى رغد الحياة.

فطلب أن يكون الشعب هو مصدر السلطة هو مطلب شرعي، لكن وسائل الإعلام المتطورة تسهل توجيه الرأي العام كما أنها تمحي التعديلات القانونية من أجل التحكم في حماس الشعوب، «فالديمقراطية، اليوم، هي معوضة بالشعبوية التي تتجاهل التنوع الداخلي للمجتمع، مثل أولوية إحتياجات البلد على المدى الطويل، بدل الإحتياجات الآنية»⁽³⁾.

فالحرية الفردية هي شرط ضروري للديمقراطية، لكنها قد تكون خطيرة، فالحرية تتوفر على سلطة حيث أن بعض من السلطة الفردية يمكنها الإفلات من المراقبة والتحديد، فالسلطة السياسية، اليوم، هي عاجزة عن فرملة السلطة الإقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات وكذلك بنوك ووكالات معينة.

إن الحرية المطلقة للأفراد ليست هدفا مرغوبا فيه، فالأجدر للمجتمع الإنساني، هو تكوينه من خلال قواعد وممنوعات يمكنها أن تنظم الحياة الجماعية. فالديمقراطية مهددة من خلال مبادئ داخل الديمقراطية في حد ذاتها، كمبدأ الحرية.

«إن الديمقراطية مريضة من خلال تطرفها، فالحرية تتحول إلى إستبداد، ويتحول الشعب إلى كتلة معولمة (وسائل الإعلام)، الرغبة في التقدم تتحول إلى عقلية الحروب. الإقتصاد، الدولة والحقوق، تكف

¹ - Rousselin Pierre, Les démocraties en danger, opcit, p 349.

² - Ibid, p 349.

³ - Tzvetan Todorov, Les ennemies initimes de la démocratie, opcit, p 234. ترجمة خاصة

أن تصبح وسائل في الوقت الذي ينفجر فيه كل شيء حيث يشارك في لا أسنة الإنسان. إن هذه الوضعية ستصبح غير رجعية»⁽¹⁾.

فالعيش في كنف الديمقراطية هو حلم كل إنسان بدل الخضوع المطلق لدولة شمولية أو ديكتاتورية عسكرية، أو نظام إقطاعي ظلامي. ولكن، أن تطحن الديمقراطية من طرف أصدقائها المخلصين حيث تكون هي السبب في حد ذاته، وبالتالي تصبح الديمقراطية عاجزة عن الوفاء بوعودها.

فأعداء الديمقراطية لهم مظهرا أقل تخويفا من أعدائها في الماضي، لكنهم أكثر شراسة وخطرا، حيث كانت الحرب من الخارج بإرادة إحلال نظام ديكتاتوري مثل ديكتاتورية البروليتاريا، ولكن دون القيام بإنقلاب عسكري أو العمليات الانتحارية في الأماكن العمومية بإسم إله لا يرحم. إنهم يلبسون ثيابا ديمقراطيا ومنه فهم ليسوا محل ريب أو متابعة، فإذا لم يتم مجابتهم ومقاومتهم، فإنهم سيتمكنون يوما ما من إفراغ الحياة السياسية من محتواها وتجريد الكائن الإنسان من إنسانيته. «إن الديمقراطية لا تتداخل مع الفكر الإستعماري ولا مع الشيوعية على الرغم من أن المفاهيم الثلاثة هي معبأة بفكرة الخلاص»⁽²⁾.

ومنه ففكرة الأمن الشامل، لن يتحقق في القرن الحادي والعشرين، إلا بالعمل معا من خلال التعاون وليس بالمواجهة ضمن النظام الدولي الجديد، ولذلك وجب إستقراء التاريخ والتعلم منه، فما فائدة الحروب التي عاشتها البشرية؟! وما فائدة الصراع واللاتسامح؟! وما فائدة المصالح الإقتصادية على حساب المبادئ الأخلاقية؟!.....إلخ.

فإذا فكر الإنسان "الجديد" وإستشعر مآسيه وأمراضه، فإنه سيعود إلى الأخلة، أخلة السياسة من أجل سعادته وليس ذلك بعزير، «وهكذا اليوم في هذا العام من الحرب، عام 1945، قد تعلمنا دروسا - بئس مخيف - ويجب أن نستفيد منه. لقد تعلمنا أننا لا نستطيع العيش وحيدين في سلام، لأن رفاهيتنا مرتبطة بخير ورفاهية أم أخرى نائية [...]». لقد تعلمنا أن نكون مواطني العالم وأعضاء في المجتمع الإنساني. لقد أدرنا الحقيقة البسيطة. كما قال إيمرسون بأن "السبيل الوحيد لتكسب صديقا هو أن تكون أنت صديقا"⁽³⁾.

إن الديمقراطية المؤخلة تتناقض مع الشمولية والديكتاتورية في شقها الشيوعي أو الليبرالي المتوحش وفكرة الإستعمار الجديد المتجسد بفلسفة القوة العظمى وإيديولوجية الهيمنة .

¹ - Tzvetan Todorov, Les ennemies initimes de la démocratie, opcit, p 237.

² - Ibid, p 238. ترجمة خاصة

³ - يوشكافيشر، عودة التاريخ، العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر وتجديد الغرب، مرجع سابق، ص 298.

لكن الديمقراطية المؤخلة، تبقى مشروعاً مفتوحاً على المستقبل وخطاباً صادقاً لضمائر أخلاقية حية قد تجد صداها مستقبلاً إذا إستيقظ العقل السياسي الراهن من غيبوبته الأخلاقية .

من خلال ما تم تحليله، يمكننا الخروج بنتائج هي:

1- إن مفهوم الديمقراطية المعقد والغامض على وتر التنظير والممارسة معاً، يجبرنا على إعادة طرح السؤال الأخلاقي، من حيث أن الديمقراطية تستدعي آليات أخلاقية كالحرية والمساواة وحقوق الإنسان، لكن تبقى الفلسفة الأخلاقية أول مشكلة تواجهها الفلسفة.

فحل المشكلة الأخلاقية قد يكون بمقاربة موران إدغار حيث يمكننا طرح علاقة الأخلاق بالسياسة من خلال إطار تكاملي، تنافسي وتناقضي، ومن خلال ذلك فالتكاملية الحوارية بين الأخلاق والسياسة تحوى المشكلة، اللابيين وكذلك التناقض أحياناً.

2- إن إشكالية الأخلاقي/السياسي تتعلق بمعنى الإنسان ومنه بحقوق الإنسان ولكن هل مفهوم الإنسان (L'homme) لا يزال موجوداً؟ أم أنه زال بزوال الخطاب الذي كان يحييه؟!

لقد أعلنت بعض الفلاسفات عن موت الإنسان مثل البنيوية (الخلود للبنى)، والماركسية (أولوية الإنتاج)....

ومن خلال ذلك، وجب الرجوع إلى الإتيقي (L'Ethique) في السياسي وبرؤية جديدة ومختلفة عن الطرح الأخلاقي الكلاسيكي. وهنا وجب إعادة تفكير الإستشكلات الثنائية الملحة في الحقل السياسي: العنف/ التسامح، الإرهاب/السلم، الإسلاموفوبيا/اللاسامية، صدام الحضارات/ الحوار والتعايش...إلخ.

3- إن مشكلة الديمقراطية مرتبطة أكثر بالتركيبة الإقتصادية من حيث أن آلية السوق (النيوليبرالية) هي آلية لا أخلاقية، على اعتبار أن الأولوية للمصالح والنتائج لا المبادئ والمعايير الأخلاقية، فلا مكان للخير والشر، بل المجال مفتوح فقط للأرباح من خلال منظمات عالمية ذات توجه إقتصادي ليبرالي معولم مثل المنظمة العالمية للتجارة وإتفاقية التبادل الحر الشمال أمريكي...إلخ ومنه لا بد من مساءلة معايير ما يسمى النظام العالمي الجديد القائم على أسس لا أخلاقية من خلال ثنائية السياسي/الإقتصادي على وتر الإيديولوجي الذي يرهن مستقبل الديمقراطية.

4- هناك مقاربات فلسفية لفك شفرة الديمقراطية/الأخلاق، لكنها تبقى أطروحات تنظيرية قد تجد لها طريقاً للتفعيل السياسي كما قد لا تجد ذلك مثل مقاربة العولمة العادلة لتشومسكي، مقاربة المجتمع المفتوح الجديد لسوروس جورج وكذلك فكرة الديمقراطية التشاركية في علاقتها بالديمقراطية القانونية...لكن الفضاء

السياسي العالمي الراهن يشهد ضياعا للسياسي، لفسح المجال لإيديولوجية ديمقراطية معولمة كنفيز للديمقراطية الحقيقية.

إذن، نخلص إلى أن أخلة الديمقراطية هي إمكانية من بين الإمكانيات، فهي ليست ضريا من اليوتوبيا أو الإستحالة، وذلك لن يتحقق إلا إذا عمل العقل السياسي الراهن على مراجعة للذات وللمفاهيم وأعطى أولوية تاريخية في منظومة المفاهيمية للسلام، التسامح، التعايش، حقوق الإنسان والتكامل الإقتصادي، فالتفكير في الذات يستدعي التفكير في الآخر من خلال تكاملية أنطولوجية.

خاتمة

بعد هذا البحث الأكاديمي المتواضع، يمكننا الخروج بنتائج نراها هامة في إشكالية أخلقة الديمقراطية وتقاطع السياسي مع الأخلاقي باتخاذ الفيلسوف تشومسكي نعوم كأمودج للدراسة والبحث، بالإضافة إلى أطروحات فلاسفة آخرين قد يقاسمونه الرأي أو يعارضونه ومنه:

1- على وضوحه اللفظي، يبقى مفهوم الديمقراطية مفهوما غامضا وغير متفق عليه على المستوى الدلالي الفلسفي/السياسي وكذا على المستوى الممارساتي/البراكسييس. فعند إستقرائنا لذات المفهوم إن على مستوى الدلالة السانكرونية (Synchronie) أي التزامنية، أو على مستوى الدلالة الدياكرونية (Diachronie) بمعنى التطورية، سنجد أن مفهوم الديمقراطية يتأشكل معناه في كل فترة تاريخية، كالديمقراطية عند اليونان، في العصر الحديث أو في الزاهن السياسي، كما أننا نجد أن ذات المفهوم تطور من حيث الدلالة والممارسة معا منذ ظهوره عند الإغريق مرورا بالعصر الوسيط والحديث (فلاسفة الأنوار)، إلى غاية اليوم. لكن تشومسكي نعوم أسس لمفهوم الديمقراطية، لا على أساسه التنظيري التاريخي والذي يبدو أن الفلاسفة السابقين قد تناولوه بعمق فلسفي، بل على أساس الممارسة في الواقع السياسي للشعوب، حيث أنه حاول إيجاد الحلقة المفقودة في البراكسييس الديمقراطي من خلال براديغمات ذات صلة مفصلية بالديمقراطية، كالبراديغم الإقتصادي (النيوليبرالي)، وبراديغم العولمة وبراديغم الإرهاب والبروباغندا وبراديغم إيديولوجية الهيمنة والقوة والتسلح، وكلها ذات علاقة بالسياسة الأمريكية الخارجية. ومن خلال ذلك عمد إلى التحليل النقدي لهذ البراديغمات التي تحيل الديمقراطية إلى اللاديمقراطية.

2- الماكيافيلية محايتها للسياسة كونها منهاجا يخترق التاريخ حيث أن المبادئ خاضعة للمصالح لا العكس، في الواقع السياسي للشعوب، فإذا كان الخطاب الماكيافيلي يتمثل في قول كل الحقيقة للشعوب، الحقيقة السياسية لا الحقيقة الأخلاقية، فهذا يعني أن فساد السياسي يرجع إلى تدخل الأخلاقي في السياسي ومنه وجب الاهتمام بالوسائل لا الغايات. ولذلك، فالسياسة العالمية المعاصرة تتخذ من الماكيافيلية منهاجا فلسفيا من جهة، وأداة إجرائية من جهة أخرى، وذلك ما يؤكد اللإستقرار السياسي العالمي من خلال الحروب الدامية، الصراع المتواصل، الأزمات الاقتصادية وما يتبعها من مأس إنسانية والخوف من المستقبل الأسود لأن الديمقراطية أصبحت سؤالا مؤشكلا متوصلا من دون وضوح في الأفق. ومن خلال ذلك، حل تشومسكي "المنهج الماكيافيلي" الذي تعتمده الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الداخلية والخارجية منها على الخصوص، منتقدا الآليات والأساليب التي تعتمدها لفرض إيديولوجية الهيمنة من خلال صناعة الإرهاب المعولم، إعتقاد النظام الإقتصادي النيوليبرالي القائم على فكرة الأرباح والمصالح دون

المبادئ الأخلاقية، بل وأكثر من ذلك اللجوء إلى سياسة التفجير وتعطيل التنمية في الدول النامية الطامحة إلى التقدم والإستقلالية والسيادة كالدول العربية مثلا، لتبقى رهينة آليات إقتصادية إستغلالية كصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، سياسة خلق الأزمات السياسية/الأمنية في العالم من خلال خلق الحروب الدولية، الصراع، الحروب الأهلية الداخلية... إلخ واللجوء إلى تسويق ذلك دوليا بواسطة البروباغندا والمغالطة للرأي العام الدولي... كل ذلك، فضحه تشومسكي نعوم من خلال أطروحات فلسفية نقدية بإقتراح بدائل أخلاقية، لأن إستمرار ذات النهج السياسي الماكيافيللي سيؤدي حتما إلى موت ونهاية الديمقراطية وموت الإنسان أنطولوجيا.

3- إن انعطاف "تشومسكي نعوم" من اللسانيات إلى السياسة، من دون هجران البحث اللساني، يؤكد الصلة بين المجالين كما يؤكد أبعاد الإنسان. إن اللغة هي تعبير سياسي، وكلما ارتبطت اللغة بالأبعاد الأيديولوجية، كلما وهنت ومرضت وتشوهت، فتغيير اسم "النبتاغون" مثلا من وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع، يدل على حضور الإيديولوجي - السياسي في اللغوي، حيث أن الاستعداد للحرب هو الحرب الدائمة، فإذا كانت كل المشاكل الإنسانية هي مشاكل سياسية، وإذا كانت السياسة في حد ذاتها كتلة من الأكاذيب والنفاق والتلفيقات والكراهية، فإن المناخ العام يصبح مناخا سيئا مريضا لأن النفاق السياسي سيظل العدو الدائم للغة الواضحة كما يؤكد "تشومسكي" معتمدا على بعض آراء الروائي "أورويل".

4- من أساليب النفاق السياسي العالمي برؤية "تشومسكي"، مفهوم الإرهاب، فعلى الرغم من عدم وجود تعريف واحد وموحد للإرهاب الجديد، فهناك اتفاق عالمي، خاصة بين القوى العظمى المسيطرة على اقتصاديات العالم، على محاربة الإرهاب بالإرهاب لأن الاستعداد للحرب هو الحرب في حد ذاتها. ومن الأساليب المعتمدة في ذلك، وعلى الخصوص تجاه بعض الدول الناشئة والطامحة إلى الديمقراطية "الحقة" لا الديمقراطية المزعومة، نجد أسلوب خلق الفوضى والاضطرابات والأمن الداخلي والتضييق الاقتصادي ... إلخ، ولذلك فالإرهاب لا يرتبط بالدين بقدر ما يرتبط بمدى الخضوع والطاعة والولاء للغرب وعلى الخصوص للولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على الثلاثي: الإرهاب والقوة والهيمنة في سياساتها الخارجية مما يؤكد الفصام بين السياسي والأخلاقي.

5- إذا كان الإرهاب المسلح ينزع الحياة من الإنسان بالسلاح الآلي، فهناك إرهاب "مقنع" يفني الإنسانية ككل من خلال سياسة التفقير والتجويج والتشريد... إلخ، وهو الإرهاب الاقتصادي. في الحقيقة كل القضايا السياسية في العالم ترجع إلى العامل الاقتصادي كونه البراديغم الأساسي في كل العلاقات الدولية وبين الشعوب، كما أن الدول لها مصالح دائمة وليست لها مبادئ خالصة كما يؤكد "تشومسكي". فسلح النفط مثلا الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية، جعلها تستولي على احتياطات النفط في الشرق الأوسط الصغير و الكبير، باستخدامها حيل سياسية شيطانية مثل خلق الحروب والاضطرابات ثم خلق الحلول لها إن سياسيا أو عسكريا، ولذلك هذه "الفاشية الجديدة" ما هي إلا منتج سياسي اقتصادي أمريكي غاية الحفاظ على المصالح الاقتصادية الأمريكية، فالمفاضلة هنا هي مفاضلة اقتصادية لا مفاضلة أخلاقية باسم الديمقراطية المزعومة. ولذلك، فديمقراطية السوق في النظام النيو ليبرالي هي إشكالية فلسفية ومعضلة أخلاقية على السواء، قد تطول مادام هنالك حضور قوى لوسائل ذات النظام كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة وغيرها، مما ينبؤ بعودة الإقطاع العالمي الجديد، إذ قلة تتمتع بلذة الحياة وتمتعها من خلال المضاربات الاقتصادية والاستغلال البشع والاستملاك الفظيع، وأغلبية تعاني الويلات والمآسي وتموت يوميا بأبشع الصور مما يطعن من جديد في مصداقية ديمقراطية الأغنياء الأقياء.

6- لتسويق الديمقراطية المزعومة في العالم، وجب إيجاد وسيلة قوية وفعالة، ومن أجل استمرارية الهيمنة الأمريكية في العالم، فهي في حاجة إلى "أوكسجين" دائم يتمثل في البروباغندا أو الدعاية الصادرة عن وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمصورة. لقد أعلن "تشومسكي"، ان وسائل الاعلام هي نظام قائم من أجل تبليغ رسائل ورموز للشعب، كما أنها تتمتع بالقدرة على التسلية والاعلام وتعليم الأفراد والمواطنين القيم، كما أن البروباغندا الممنهجة هي شرط ضروري لتمرير خطاب سياسي مصلحي محافظ على ثروة الأغنياء ويحميها، حيث أنها في خدمة نخبة معينة مسيطرة اقتصاديا وسياسيا وهي تحتاج إلى تغطية إعلامية دائمة. وفي المجال السياسي الداخلي أو الخارجي، لا بد من تحقيق الهندسة التاريخية لخدمة سياسة الدولة القائمة لأن فن الديمقراطية يتمثل في صناعة الرضا أو القبول على حد تعبير "تشومسكي"، فإذا كانت الدولة لا تسيطر على الشعب بالقوة، فإنه من الأجدر بها أن تسيطر على ما يفكر به الشعب ومنه الحصول على موافقة الشعب على أمور لا يريدونها في الحقيقة مثل الحروب على شعوب معينة كحرب الفيتنام، وحروب الخليج... إلخ. إذن، هناك من يخطط ويصمم، وهناك من يوافق ويشارك عن طريق المشاهدة فقط لا التغيير (ديمقراطية المشاهدين)، فالشعوب غبية كونها رعا

(قطيع) وجب ترويضها، فمجرد السماح لها بإدارة شؤونها هو فعل لا أخلاقي في السياسة، ومنه فالدعاية وسيلة "شيطانية" بيد القوى العظمى لقيادة العالم وفق أجندات سياسية، اقتصادية وعسكرية على المدى الطويل.

7- إذا كان السلام يعني حالة عدم الحرب، القتال أو الفوضى، فإن بعض الفلاسفة نادوا بضرورته في الحياة السياسية للشعوب، لقد أكد "كانط امانويل"، أن السلام يعني إنشاء حلف بين الشعوب ومن خلاله يمكن القضاء على الحرب وشرورها، كما أن معاهدة السلام تتأسس أولاً على النية وهذا مبدأ أخلاقي. أما "تشومسكي" فطرح مفهوم السلام على مستوى سياسي، وتوصل إلى أنه معضلة سياسية وأخلاقية مثل مشكلة السلام في الشرق الأوسط، ومن خلال ذلك اقترح إمكانية التخلي عن الحروب أو وجود عالم دون حروب، لكن مشكلة السلام تكمن في أن الكل يريدُه وينشده ولكن بأي معنى؟! فالصهاينة يريدون السلام ولكن بمعادلة: الأرض مقابل السلام؟! ومنه، فالسلام مبدأ أخلاقي لا يمكن تحقيقه إلا بالتخلي عن الأنانية والمصلحة والأطماع الاقتصادية وروح الهيمنة والاعتداء على الآخر، وكل ذلك يبقى مرهوناً مادام الإنسان السياسي المعاصر لم يتخلص من شروره وأمراضه وجنونه. إن الولايات المتحدة الأمريكية تروج للسلام في العالم وتدعي أنها حاميته من خلال ترويجها لديمقراطية ممركة، كما تزعم أنها حاملة لحقوق الإنسان ولقيم الحرية والعدالة والمساواة وتعطي لمبادئها وسياساتها طابع الكونية والتاريخية. لكن الديمقراطية في داخل الولايات المتحدة الأمريكية، هي ديمقراطية مريضة، كما وضح "تشومسكي"، تتآكل أخلاقياً كونها مؤسسة على مبدأ القوة وعائدات اقتصاد السوق والبروباغندا المغلوطة و"السحت السياسي" العالمي، بالإضافة إلى كون سياستها الخارجية هي سياسة مزدوجة، تتحرك على وتر التناقض في القيم من خلال مبدأ القوة، الهيمنة والصراع من جهة، ومن جهة أخرى تدعي السلام، الأمن وحقوق الإنسان. لذلك، تنبؤ "تشومسكي" بأفول الديمقراطية الأمريكية لأن مصدرها ليس هو الشعب الأمريكي، بل مصدرها شلة من الأغنياء وأسياد العالم الجدد الذين يشتركون كل القواعد والقرارات السياسية. إذن، الديمقراطية الأمريكية تنهافت وتتداعى إلى السقوط بسقوط المصالح الهشة التي تتأسس عليها.

8- إن الإنسان السياسي المعاصر هو إنسان يطمح للحقوق المدنية والحرية والعدالة والسلم والتسامح... إلخ، وكل تلك المبادئ الأخلاقية نجدها "نظرياً" في المواثيق والمعاهدات والبيانات الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عقب الحرب العالمية الثانية. لكن في الواقع الممارساتي السياسي للشعوب، نصطدم باختراق وحشي لحقوق الإنسان وانتهاكها مثلما وقع ويقع دائماً (الاعتداء في أمريكا اللاتينية، في فلسطين، في روسيا، في كوسوفو، في سوريا، في العراق... إلخ)، فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الحاملة لشعار حقوق الإنسان، هي سياسة ثنائية

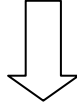
القيم، متناقضة مع مبادئ حقوق الإنسان المعلنة، وإلا كيف نفسر تسببها في موت أكثر من مليون طفل عراقي نهاية القرن العشرين، بسبب نقص الدواء والغذاء جراء الحصار الإقتصادي على العراق، وهذا غيظ من فيض، ومنه نستنتج أن تحقيق مبادئ حقوق الإنسان، على غرار "تشومسكي"، لا يكون إلا بتوفير وتحقق نية صادقة من القوى العظمى، إذ الاعتراف بحقوق الإنسانية يستدعي بالضرورة حماية إنسانية الشعوب أولاً.

9- إن منطقة الشرق الأوسط الصغير والكبير على السواء، ذات أهمية تاريخية رمزية اقتصادية واستراتيجية. لذلك، فهي بؤرة العالم من حيث كونه نواه صلبة إذا ما انشطرت، انشطر معها العالم ككل. فإذا كانت منظمة (AIPAC) ترسم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، من حيث أنها تنصر اليهود وتدعم اسرائيل، بينما تحقر العرب والفلسطينيين على السواء، وتشترب فيهم وقف كل مقاومة وعنف لإحلال سلام دائم، فإنها توجج من جديد الصراع الأبدي بين المسلمين واليهود من خلال صراع الاسلاموفوبيا والحد سامية اللامتتهي تاريخيا. إذن، وجب إعادة تفكير كل العقد التاريخية بين الطائفتين وحلها بنموذج ديمقراطي مؤخر، وتحدي كل العوائق السياسية، الاقتصادية والإيديولوجية واستنطاقها ومساءلتها من أجل إخضاعها لحقوق مؤنسة وصولاً لإنسانية "محققة".

10- إن مرحلتنا السياسية التي نعيشها هي أكثر ماكيافيلية في السيرورة التاريخية لإشكالية تقاطع السياسي مع الاخلاقي فعلى الرغم من تلك المبادرات الفلسفية الأخلاقية من أجل أخلة الإنسانية في ثوبها السياسي على غرار المشروع الكانطي الأخلاقي ومشروع "موران إدغار" العقلاني المركب ومشروع "سوروس جورج" في المجتمع المفتوح الجديد بالإضافة إلى مشروع تشومسكي المتأسس على النقد الموضوعي والصارم عقليا للسياسة الأمريكية و تداعياتها العالمية قصد تقويمها وأخلفتها...تبقى السياسة ملغمة بالنوايا الشريرة كما تبقى جهنم مبطنة بالنوايا الحسنة. إن التكاملية الأخلاقية آلية ضرورية إذا ما تحقق الإنسجام والتواءم في ظل التناقض والإختلاف والصراع، ومنه فالديمقراطية آن لها أن تتأخر متجاوزة كل الثنائيات - العوائق: العنف/ التسامح، الإرهاب/ الأمن، الحرب/ السلم، الهيمنة والقوة/ العدل والأخوة، الإرهاب النووي والفناء/ نزع السلاح وأمل الحياة الإنسانية السعيدة... إلخ، كما أن مشروع المجتمع المفتوح الجديد قد يلقي نجاحا إذا ما تغلف ببردة أخلاقية إنسانية سامية، لا هي بالطوباوية ولا هي بالبراغماتية القحة، وإنما هي إنسانية الإنسان المحققة.

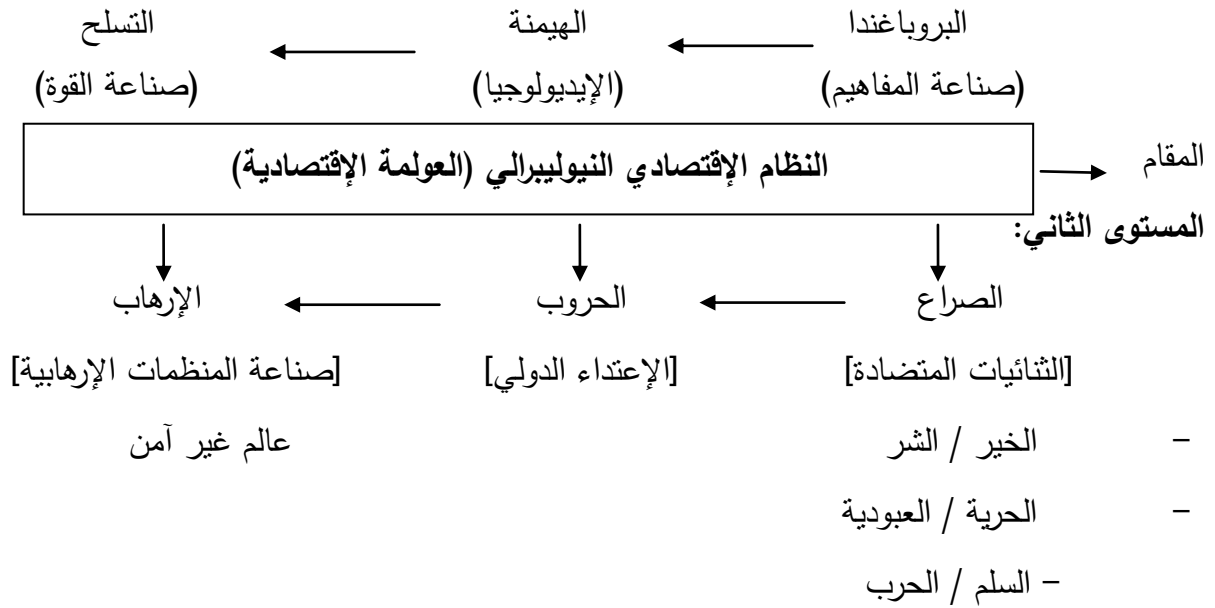
ويمكننا تمثيل إشكالية أخلة الديمقراطية من خلال هذا الشكل البياني :

اللاديمقراطية (L'Anti-Démocratie)



الآليات الممارساتية

المستوى الأول:



الديمقراطية (Démocratie)



الآليات المعيارية



ومن خلال ذلك، يجدر بنا التساؤل:

ما مستقبل الإنسانية في ظل هذا الصراع: الإيديولوجي - الإقتصادي - الأمني؟ هل يمكن أن يستيقظ الضمير الأخلاقي لإستدراك أزمة السياسي (Le politique)؟ هل يمكن إعتبار الديمقراطية الحقيقية (المؤخلة) أكذوبة سياسية أم أنها مشروع أخلاقي/سياسي قد يجد سبيله في البراكسيس مستقبلا؟

هل يجب سؤال الديمقراطية مجددا؟ هل سنشهد الكوسمو أخلاقي بعدما عرفنا الكوسمو سياسي؟ من خلال هذه التساؤلات، نعتقد أن هذه الدراسة الأكاديمية المتواضعة والمتعلقة بأخلة الديمقراطية بين المبدأ والممارسة، قد تفتح آفاقا للعقل السياسي من إعادة طرح أسئلة فلسفية جادة حول أزمة السياسي/الأخلاقي ومحاولة إيجاد الحلقة المفقودة بينهما من خلال مساءلة البراديغمات / العوائق وخطورتها على مستقبل الإنسان كإنسان بغض النظر عن دينه، عرقه، ثقافته وهويته بل هو الكائن الإنسان بالمعنى الأنطولوجي .

الفهارس

فهرس الأعلام

| الصفحة | إسم العلم |
|-------------------------|--|
| | أ |
| 272 | أبا إيبان (أوبري سمولمون مانير إيبان) (1915-2002) |
| 278 | إبن باديس عبد الحميد (1889-1940) |
| 121 | أحمد رشيد |
| 249 | ادوارد بيرنايس (1891-1995) |
| 215-126-125-124-123-122 | ادوارد سعيد (1935-2003) |
| 275 | آتران سكوت (1952-) |
| 322-321-278 | آردوغان طيب رجب (1954 -) |
| 181 | آرسطو طاليس (322-384 ق م) |
| -296-280-279-273-199 | آركون محمد (1928-2010) |
| 181 | آرون ريمون (1905-1983) |
| 272 | إشكول ليفي (1895-1969) |
| 302-300 | أفاهيه محمد نور الدين (1956-) |
| 314 | أفلاطون (347-428 ق م) |

| | |
|---|------------------------------------|
| 279-278 | الأفغانى جمال الدين (1897-1838) |
| 278 | إقبال محمد (1938-1877) |
| 322-321 | الأسد بشار (- 1965) |
| 90 | آلان تورينغ (1954-1912) |
| 297 | آلتوسير لويس (1990-1918) |
| 91 | آلدرز |
| 244-167-165 | آلبرايت مادلين (- 1937) |
| 311 | آلوف بان (- 1965) |
| 288 | أمانى أبو رحمة (- 1962) |
| 187 | انشتاين البرت (1955-1879) |
| 144 | آن دايتون |
| 320 | أوربان فيكتور (- 1963) |
| 168-162-99-98-97 | أورويل جورج (1950-1903) |
| 280 | أوليفيه كاريه |
| 85 | أوهمان |
| -209-198-197-196-195-194-111 311-258-251-220-213-210 | أوباما باراك (- 1961) |

| | |
|-----------------|--|
| 249-233-173-112 | إيزنهاور دوايت (1969-1890) |
| 277 | إيفس بوير |
| 252 | إيلان بابي (1954-) |
| 324-201 | إيمرسون رالف والدو (1882-1803) |
| 133 | إيكنبري جون |
| | ب |
| 148 | البابا بيوس الحادي عشر (1939-1922) |
| 278 | البنا حسن (1949-1906) |
| 67 | البارون هولباخ (بول هنري شري) (1789-1723) |
| 286 | باروجون كلود (1933-) |
| 147 | بادولوي |
| 226-150-130-7 | بارساميان ديفيد (1945-) |
| 300-299-297-296 | باديو آلان (1937-) |
| 276 | باكزاد كريم |
| 101 | باكونين ميخائيل (1890-1814) |
| 261 | باين ألكس (1926-) |
| 178 | بن حنبل أحمد |

| | |
|------------------|--------------------------------------|
| 71 | برباروس فریدریك الأول (1190-1122) |
| 187-184-180-12-2 | برتراندراسل (1872 - 1970) |
| 314 | برغسون هنري (1859-1941) |
| 320 | برلسكوني سليفيو (- 1936) |
| 244 | برنت سكوكروفت (- 1925) |
| 282 | برودي رومانو (- 1939) |
| 121 | برويز مشرف (- 1943) |
| 70 | بريتيس جونيوس مركوس (42-85 ق م) |
| 72 | بريون مارسال (1895 - 1984) |
| 70 | بسيزترات (527-600 ق م) |
| 239-165 | بلار توني (- 1953) |
| 272-191 | بن غوريون دايفيد (1886-1973) |
| 259-119-115 | بن لادن أسامة (1957 - 2011) |
| 278 | بن نبي مالك (1905-1973) |
| 314 | بوبر كارل رايموند |

| | |
|---|--|
| | (1994-1902) |
| 322-321 | بوتين فلاديمير (-1952) |
| -234-212-191-176-155-135-121 252-251-244-243-238-235 | بوش جورج الأب (-1924) |
| -213-209-208-191-187-111-76-67 -251-244-239-237-235-216-215 317-311-259-254-253 | بوش جورج الابن (- 1946) |
| 1 | بوذا غوتاما (483-563 ق م) |
| 251 | بار إيلان دفيد |
| 272 | بيجال ألون |
| 272 | بيغن مناحيم (1992-1913) |
| 100 | بيل غيتس (وليام هنري غيتس) (-1955) |
| 153-136-129-128 | بيلجر جون (- 1939) |
| 191-120 | بينت دوغلاس جيمس (-1966) |
| | ت |
| 263 | تاكيف بياراندري (-1946) |
| 61-47-41 | تانزر نيكولا (-1961) |
| 236 | تروجيليو |
| 150 | ترومان هاري (1972 -1884) |

| | |
|--|---------------------------------|
| 196 | تزيبي ليفني (-1958) |
| 120 | تشارلز هيل (- 1939) |
| 238 | تشاوسيسكو نيكولا (1989-1918) |
| 133-132 | تشرشل ونسطون (1965-1874) |
| -74-73-41-39-38-37-14-13-10-9-2 -86-85-84-83-82-80-78-77-76-75 -97-96-95-93-92-91-90-89-88-87 -106-105-104-103-102-101-100-99 -114-113-112-110-109-108-107 -121-120-119-118-117-116-115 -128-127-126-125-124-123-122 -135-134-133-132-131-130-129 -143-142-141-140-139-138-137 -151-150-149-148-147-146-145 -160-158-156-155-154-153-152 -167-166-165-164-163-162-161 -174-173-172-171-170-169-168 -181-180-179-178-177-176-175 -204-203-202-201-197-191-190 -233-232-227-219-209-206-205 -242-241-240-239-238-235-234 -249-248-247-246-245-244-243 -259-258-257-256-255-252-251 -284-281-280-278-276-275-264 -311-309-307-304-303-290-289 | تشومسكي نعيم (-1928) |

| | |
|---------------------------------|---|
| 331-330-329-328-327-325-317-316 | |
| 318 | تود إمانويل (1951-) |
| 85 | تورن كيب (1940-) |
| 235 | توريجو |
| 237 | تونات جورج (1953-) |
| 39-16 | تيللي تشارلز (1929- 2008) |
| 264-263-207-206 | تيم وايز (1968-) |
| | ث |
| 239 | ثيوسيديس (400-460 ق م) |
| | ج |
| 144 | جادل يوجين روستو (1913-2002) |
| 301 | الجابري محمد عابد (1935-2010) |
| 131 | جامس تروب (1948-) |
| 146 | جفرسون كافري |
| 194-192 | جورج ميتشال (1933-) |
| 71 | جول الثاني (ديلا روفيرو) (1513-1443) |

| | |
|------------------|---------------------------------|
| 261 | جول إسحاق (1963-1877) |
| 65 | جولي موريس (1878-1829) |
| 272 | جولدا مائير (1978-1898) |
| 187-174-173 | جونسون لندن سايف (1973-1908) |
| 100-96 | جنكيز خان (1227-1165) |
| 147 | جيانفرانكو باسكينو |
| 148 | جيفرز جونس |
| 207 | جيفرسون توماس (1826-1743) |
| 97 | جيورجي ليفي |
| ح | |
| 272 | حاييم وايزمان (1952 -1874) |
| 303-269-266-42-2 | حنة آرندت (1975-1906) |
| 256 | حكمتيار قلب الدين (-1947) |
| خ | |
| 236 | الخميني آيات الله |
| د | |

| | |
|-----------------------|-----------------------------------|
| 285 | دالانكور نوشين يافاري |
| 260 | دالفوس موريس |
| 204 | دان راذر كينغ |
| -62-59-58-57-39-18-17 | داهل روبرت (2014-1915) |
| 151 | دفيد سانجر (-1960) |
| 233-232-212 | دوبرينكي باولا |
| 205-203-202-15 | دوتوكفيل ألكسيس (1859-1805) |
| 231 | دوجلاس هيرد (-1930) |
| 238-236 | دوفالييه |
| 196 | دوف وايز قلاز |
| 238-236 | دوفالييه |
| 238 | دول بايي |
| 279 | دو لزان بيار |
| 285 | ديبريبان فيليب |
| 67 | ديدرو (1784 - 1713) |
| 263 | ديوك ديفيد |
| 193-135 | ديك تشيني ريتشارد بروس (-1941) |
| 298 | ديكارت رونييه (1650-1596) |
| 163-58-12 | ديوي جون (1952-1859) |
| | ر |

| | |
|---|---|
| 253 | رابين والدو |
| 272 | رابين إسحاق |
| 120 | رافنيل إتيان |
| 324 | رالف والدو إيمرسون (1882-1803) |
| 277 | رامي عبد الرحمان |
| 135 | رامسفيلد دونالد (-1932) |
| 61-53-52-51-49-48-2 | راولز جون (2002-1921) |
| 145 | راينهارد غهلين |
| 278 | رضا رشيد محمد (1935-1865) |
| 148 | رودري جيفرز جونز |
| -181-101-53-39-37-35-22-21-20 318 | روسو جون جاك (1778-1712) |
| 232-215 | روزفلت فرانلكين (1945- 1882) |
| 290 | روزلين بيار |
| 284-283-282 | رمضان طارق (-1962) |
| 230 | روتسكوي |
| 234-212 | روميرو أوسكار آرنولفو قالداما (1980 -1917) |
| -212-187-167-156-155-143-107 310-243-237-234 | ريغان رونالد (2004-1911) |
| 125 | ريتشارد بوتلر وليام |
| 278-262 | رينان آرنست (1892-1823) |

| ز | |
|---------------------|---|
| 315 | زأاروف أندرله دلمتر فملش (1989-1921) |
| 277 | زابملون آلان |
| 23 | زروءل إسماعل |
| 97 | زلج هارلس سابالل (1992-1902) |
| 241 | زلرلر رون (-1934) |
| س | |
| 269-268-267-226-178 | سارلر رون رول (1980-1905) |
| 266-265 | سارامارو رورله دل سوزا (2010-1922) |
| 151 | سانرر دلفلد (-1960) |
| 295 | ساأاروف |
| 265 | سانلاجو أبلار رلرل |
| 287-286 | سلامل رسان (-1951) |
| 118 | ساندل راررر (2015-1945) |
| 265-169-46 | سلالل رورلف (1953-1878) |
| 13 | سلالل رلل (-1950) |
| 111-110-109 | سلول مالرل (-1958) |

| | |
|---------------------|--|
| 298 | سببنوزا باروخ (1677-1632) |
| 27 | سرفوس تيلوس (535-575 ق م) |
| 273-266 | سفائر انطوان (-1948) |
| 178-29-1 | سقراط (389-470 ق م) |
| 275 | سكوت آترن (-1952) |
| 331-325-315-314-152 | سوروس جورج (- 1930) |
| 295 | سولجنيستين |
| 90 | سيرل أوم سارجنت |
| 66 | سيزار بورجيا (1507-1475) |
| 304 | سميث آدم |
| 236 | سوموزا قارسيا أناطا زيو (1956-1896) |
| 238 | سوهارتو (2008-1921) |
| 321 | السيسي عبد الفتاح (-1954) |
| | ش |
| 320 | شافاز هوغو (2013-1954) |
| 66 | شارلمان الكبير (814-742 م) |
| 135 | شارل بيرني |

| | |
|---|------------------------------|
| 272-253-252-195-191 | شارون آريال (1928 - 2014) |
| 272 | شامير إسحاق (1915-2012) |
| 272 | شامل |
| 277 | الشريفي أحمد (1964 -) |
| 232 | شولتر لارس (1956 -) |
| 257-255-7 | شودري أمينة |
| 272-252 | شمعون بريز (1923 -) |
| 262 | شناشنايدر موريتز |
| 28 | شيشرون (106-43 ق م) |
| | ص |
| -236-204-166-165-167-123-112 257-243-239-238-237 | صدام حسين (1937-2006) |
| 27 | صولون (558-640 ق م) |
| | ط |
| 145 | طوم بوار |
| | ع |
| 265 | عموس عوز (1939 -) |
| 278 | عبده محمد |

| | |
|-------------|--------------------------------------|
| | (1905-1849) |
| 211-169 | العولقي أنور (2011-1971) |
| | غ |
| 279-278-275 | غارودي روجيه (2012-1913) |
| 178 | غاندي |
| 178 | غاليلي |
| 1 | الغزالي أبو حامد محمد (1111-1057) |
| 79-71 | غرامشي أنطونيو (1937-1891) |
| 315-229 | غورباتشيف ميخائيل (-1931) |
| 311 | غولدا مائير (1978-1898) |
| | ف |
| 250 | فرانك بارات |
| 36 | فخته جوهان غوتليب |
| 201 | فروم دفيد (-1960) |
| 272 | فلاديمير جابوتسكي (1940-1880) |
| 264 | فنكلشتاين نورمان (-1953) |
| 197-196-195 | فياض سالم خضر (-1952) |
| 260 | فياميتافينر |

| | |
|-------------|---|
| 71 | فيليب الثاني (1598-1527) |
| 270 | فيو فيركامشال |
| 260 | فوراس كاولين |
| 297-181-7 | فوكو مشال (1984-1926) |
| 315-202 | فوكو ياما فرانسيس (-1952) |
| 166 | فولتير فرانسوا ماري أروي (1778-1694) |
| 85 | فولر ريتشارد بوكمينستر (1983-1895) |
| 114 | فيسك روبرت (-1946) |
| 181-78 | فيبر ماكس (1920-1864) |
| ق | |
| 236-166 | القذافي معمر (2011-1942) |
| 73 | قريان ملحم |
| 182-78-1 | القديس أوغسطين (440-354 م) |
| ك | |
| 234-212-197 | كارتر جيمي (-1924) |
| 262 | كارمسيني جيل |
| 253 | كارنيجي ديل |

| | |
|---|---------------------------------|
| | (1955-1888) |
| -298-293-186-184-183-64-41-1 330-299 | كانط إمانويل (1804-1724) |
| 253 | كارثرز توماس (-1956) |
| 78 | كالفن جون |
| 79 | كروس بينتو (1952-1866) |
| 276 | كريم باكزاد |
| 242-241-240-239 | كلارك رامسي (-1927) |
| 166 | كلارك ريتشارد (-1950) |
| 145 | كلوس باري نيكلاس (1991-1913) |
| 272-266 | كلين ثيو تيودور (-1920) |
| 311-244 | كلنتون هيلاري (-1947) |
| 311-306-284-231-207-190-127 | كلنتون بيل (-1946) |
| 79-72-71 | كمال عبد اللطيف |
| 115 | كولي جون |
| 244-196 | كوندوليزا رايس (-1954) |
| 175-174-173-156-134 | كنيدي جون (1963-1917) |
| 187 | كوسيجن ألكسي (1980-1904) |

| | |
|---------|-------------------------------------|
| 276 | كوكبورن باتريك (1950-) |
| 244-135 | كولن باول (1937-) |
| 259 | كوليان آلان |
| 140 | كوليدج جون كالفين (1933-1872) |
| 119 | كونستانت امانويل |
| 1 | كونفوشيوس (479-551 ق م) |
| 92 | كوين ولار فان أورمان (2000-1908) |
| 154-144 | كينان جورج فروست (2005-1904) |
| 259-190 | كيسنجر هنري (1923-) |
| 255 | كينغ جون (1967 -1884) |
| 209-208 | كيري جون (1943-) |
| 78 | كيركغارد سورين (1855-1813) |
| | ل |
| 243 | لارا مارلو |
| 78 | اللورد أكتون |
| 297 | لاكان جاك (1981-1901) |
| 145 | لاكوف |

| | |
|------------------------|-----------------------------------|
| 272 | ليفي ديفيد (-1937) |
| 129 | لندزي غروسون |
| 240-169-2 | لنكولن أبراهام (1865-1809) |
| 294 | لوفيناس إيمانويل (1995-1905) |
| 203-169-39-37-24-23-22 | لوك جون (1704-1632) |
| 71 | لويس الرابع عشر (1483-1423) |
| 66 | لويس السادس |
| 71 | ليون العاشر (1521-1475) |
| 249-205-163-162 | ليمان والتر (1974 - 1889) |
| 89 | ليونز جون (-1932) |
| 154-137 | لينين فلاديمير (1924-1870) |
| | م |
| 243 | ماتير كهانا (1990 - 1932) |
| 238-236-218 | ماركوس فيرديناند |
| 272 | المسيري عبد الوهاب (2008-1938) |
| 142 | ماديسون جيمس |

| | |
|----------------------------|---|
| | (1836-1751) |
| 178-169 | مارتن لوثر كنغ (1968-1929) |
| 78 | مارتن لوثر |
| 221-141 | مارشال جورج كاتليب (1959-1880) |
| 314-101-10 | ماركس كارل (1883-1818) |
| 262 | مار ولهايم (1904-1819) |
| 98 | ماكسيموف |
| 187 | ماكنمارا روبرت (2009-1916) |
| 79-78-77-76-75-74-73-72-71 | ماكيافيللي نيكولا (1527-1469) |
| 209 | ماكين جون (-1936) |
| 320-319 | ماننت بيار (-1949) |
| 211 | مانديلا نيلسون روليهلا هلا (2013-1918) |
| 169 | ماو تسي تونغ |
| 321 | مبارك محمد حسني (-1928) |
| 322 | محمد مرسي عيسى العياض (-1951) |
| 254-253-197-195 | محمود عباس (-1935) |
| 112 | مصدق محمد |

| | |
|--|--------------------------------|
| | (1967-1882) |
| 238 | موبوتوسسي سيكو (1997-1930) |
| -295-288-62-61-45-44-43-42-41-2 331-324-315-296 | موران إدغار (-1921) |
| 321-147 | موسولينى بينيتو (1945-1883) |
| 272 | موشي آرنيز (-1925) |
| 252-191 | موشى دايان (1981-1915) |
| 88 | مومن أحمد |
| -72-67-66-65-39-37-29-28-27-26 161 | مونتسكيو (1755-1689) |
| 71 | ميرلوبوتي موريس (1961-1908) |
| 51 | مل جون ستيوارت |
| 146 | ملفين لفلار |
| 119-115-110-109 | ميكائيل ستول (-1947) |
| 132 | ميللر دايفيد |
| 275 | ميليسيا باركر |
| 145 | مكلوي جون |
| 149 | ميللر جيمس |
| 266 | مناحيم بيرى |
| | ن |
| 201-71 | نابليون بوناپرت (1821-1769) |

| | |
|---|--------------------------------|
| 170 | ناي راسل (1993-1913) |
| 252-251-191 | نتتياهو بنيامين (1949-) |
| 289 | ناحيم غولدمان |
| 211 | نصر الله حسن (1960-) |
| 236-235 | نورييغا مانوال (1934-) |
| 180 | نييتشه فريديريك (1900-1844) |
| 217-140 | نيل لويس |
| -173-235-220-217-216-214-173 311-310-305-174 | نيكسون ريتشارد (1994-1913) |
| 78 | نيبور رينولد (1971-1892) |
| 107 | نيجروونت جون |
| | هـ |
| -60-59-58-57-56-55-54-53-41-2 62-61 | هابرماس يورغن (1929-) |
| 152-140-56-53 | هاربر ستيفان (1959-) |
| 277 | هارف ماري (1981-) |
| 213-210 | هادج كريس (1956-) |
| 215 | هاوارد زن (2010-1922) |
| 118 | هاوارد مايكال |

| | |
|---|-----------------------------------|
| | (1941-) |
| 242 | هاليداي دنيس (1941-) |
| 78 | هانز مرجنت (1980-1904) |
| 262 | هانيربخ فون تريتشك (1896-1834) |
| 321-320-236-188-145-107-96-46 | هنلر أدولف (1945-1889) |
| 39-20-19 | هوبز توماس (1679-1588) |
| 202-168 | هوفستاتر ريتشارد (1970-1916) |
| 210 | هولدر إريك همبتون (1951-) |
| -283-282-281-273-256-204-121 320-301-290 | هنتغتون سامويل (2008-1927) |
| 85 | هندريكس |
| 198 | هنية إسماعيل (1963-) |
| 315 | هيدجر مارتن (1976-1889) |
| 232-172-10 | هيرمان إدوارد (1925-) |
| 181 | هيروتودس (73ق م-04ق م) |
| 181 | هيروقليدس |
| -297-38-37-36-35-34-33-32-31-30 314 | هيغل جورج وليام (1831-1770) |

| | |
|---------------------|------------------------------------|
| 100 | هيملر هاينريش (1958-1900) |
| | و |
| 89 | واطسون جون برودوس (1958-1878) |
| 202 | والت وتيمان (1892-1819) |
| 249-168-162 | وودرو ويلسون (1924-1856) |
| 86 | وليام شكسبير (1616-1564) |
| 136 | وليام لوني (1949-) |
| 231 | وورد كريستوفر |
| | ي |
| 294 | يانكليفيش فلاديمير (1985-1903) |
| 78 | ياسبرس كارل (1969-1883) |
| 120 | ياسر عرفات (2004-1929) |
| 122 | ياهو شافت هاركابي |
| 309-245-232-231-230 | يلتسين بوريس (2007-1931) |
| 309 | يوشكافيشر جوزيف مارتين (1948-) |

فهرس المصادر والمرجع

المصادر باللغة العربية :

- 1- تشومسكي نعوم، إحتلوا، تأملات في الحرب الطبقية والتمرد والتضامن، ترجمة: أنطوان باسيل، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2014).
- 2- تشومسكي نعوم، صناعة المستقبل، الإحتلال، الامبراطورية والمقاومة، ترجمة: Lingo office s.a.r.l (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 2014).
- 3- تشومسكي نعوم، الحرب على غزة ونهاية إسرائيل، ترجمة ناصر ونوس، (دمشق: دار الحصاد، ط1، 2010).
- 4- تشومسكي نعوم، أشياء لن تسمع بها أبداً، ترجمة أسعد محمد الحسين، (دمشق: دار نينوى، د ط)، (2010).
- 5- تشومسكي نعوم، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ترجمة عدنان حسن، (اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، 2009).
- 6- تشومسكي نعوم، ما نقوله نحن يمشي، محاورات حول القوة الأمريكية في عالم متغير، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، د ط)، (2008).
- 7- تشومسكي نعوم، الدول الفاشلة، إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، د ط)، (2007).
- 8- تشومسكي نعوم، النظام العالمي القديم والجديد، ترجمة عاطف معتمد عبد الحميد، (الاسكندرية: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د ط)، (2007).
- 9- تشومسكي نعوم، الريح على حساب الشعوب، الليبرالية الجديد والنظام الكوكبي، ترجمة أسامة إسبر، (سوريا: مجمع الروضة التجاري، ط1، 2007).
- 10- تشومسكي نعوم، مداخلات، ترجمة برهوم ونوال القصار سرياني، (عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2007).
- 11- تشومسكي نعوم، إهدار الحقيقة، إساءة التعليم والإعلام وأوهام الليبرالية والسوق الحرة، ترجمة: نعيمة علي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006).
- 12- تشومسكي نعوم، هيمنة الاعلام، الانجازات المذهلة للدعاية، ترجمة: إبراهيم يحيى الشهابي، (دمشق: دار الفكر، ط2، 2005).

- 13- تشومسكي نعوم، في تفسير مذهب يوش، (ومقالات أخرى)، ترجمة لبنى محمد صبري محفوظ، (القاهرة: الجبالية بالأوبرا، ط1، 2005).
- 14- تشومسكي نعوم، الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت : دار الكتاب العربي، (د ط)، 2004).
- 15- تشومسكي نعوم، الدول المارقة، ترجمة أسامة إسبر، (الرياض: مكتبة العبيكان، (د ط)، 2004).
- 16- تشومسكي نعوم، القوة والإرهاب، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، (دمشق: دار الفكر، ط1، 2003).
- 17- تشومسكي وآخرون، العولمة والإرهاب، حرب أمريكا على العالم السياسة الخارجية الأمريكية وإسرائيل، ترجمة حمزة المزيني، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2003).
- 18- تشومسكي نعوم، 09/11 الصدمة، ترجمة سعيد الجعفر، (دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط1، 2002).
- 19- تشومسكي نعوم، 09/11، ترجمة إبراهيم محمد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2002).
- 20- تشومسكي نعوم، إعاقة الديمقراطية، الولايات المتحدة والديمقراطية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (ط2)، 1998).
- 21- تشومسكي نعوم، ماذا يريد العم سام، ترجمة عادل المعلم، (القاهرة : دار الشروق، ط1، 1998).
- 22- تشومسكي نعوم، ضبط الرعاع، حوارات مع دفيد بارساميان، ترجمة علي حجازي، (عمان :الأهلية للنشر والتوزيع، (د ط)، 1997).
- 23- تشومسكي نعوم، قرصنة وأباطرة، الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي، ترجمة قسم الترجمة في دار حوران، (دمشق: دار حوران للدراسات والطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996).
- 24- تشومسكي نعوم، اللغة ومشكلات المعرفة، محاضرات ماناجوا، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، (الدار البيضاء: دار توبقال، ط1، 1990).
- 25- تشومسكي نعوم، أوهام الشرق الأوسط، ترجمة شيرين فهمي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، (د ط)، ((د ت)).
- 26- تشومسكي نعوم، سنة 501، الغزو مستمر، ترجمة مي النبهان، (دمشق: منشورات المدى للثقافة والنشر، (د ط)، ((د ت)).

27- تشومسكي نعوم، تواريخ الإنشقاق، حوارات مع دفيد بارساميان، ترجمة محمد نجار، (عمان:الاهلية للنشر والتوزيع، ط1)، (د ت)).

28- تشومسكي نعوم، اللغة والعقل، ترجمة إبراهيم مشروح، (مراكش: دار تيمتل للطباعة والنشر، (د ط)، (د ت)).

المصادر باللغة الإنجليزية:

- 1- Chomsky Noam, Who Rules The World ?(New York: Metropolitan Books, 2016).
- 2- Chomsky Noam and Ilan Pappé, On Palestine, (USA: Haymarket Books, 2015).
- 3- Chomsky Noam, Because we say so, (USA: open Media Series, 2015).
- 4- Chomsky Noam, Nuclear war and Environmental catastrophe, (New York: Seven stories Press, 2013).
- 5- Chomsky Noam, Making the future: occupations, interventions, Empire and Resistance, (New York: City lights Publishers, 2012).
- 6- - Chomsky Noam, Hopes and Prospects (Chicago: Haymarket Books, 2010).
- 7- Chomsky Noam, and Ilan Pappé, GAZA in Crisis, Reflections on Israel's war against the Palestinians, (New York: published by Haymarket Books, 2010).
- 8- - Chomsky Noam, failed states, the abus of Power and the Assault on Democracy, (New York: Metrpolitain Books, 2006).
- 9- Chomsky Noam, Power and Terror, Post 9/11, Talks and Interviews, Edited by John Junkerman and Takei Masakazu, (New York: Seven stories Press, 2003).
- 10- Chomsky Noam, Hegemony or Survival, America's Quest for Global Dominance, (USA : Metropolitan Books, 2003).
- 11- Chomsky Noam, fateful Triangle, the United states, Israel and the Palestinians, (London: Pluto Press, 1999).
- 12- Chomsky Noam, Manu-facturing Consent, the Political Economy of the Mass Media, (London: vintage Books, 1994).
- 13- Chomsky Noam, what Uncle Sam really wants, (Tuscan:odomain Press, 1992).
- 14- Chomsky Noam, Deterring Democracy, (New York:London verso, 1991).

- 15- Chomsky Noam, Necessary illusions, thought Control in Democratic societies, (Boston: South End Press, 1989).
- 16- Chomsky Noam, On Power and Ideology: The Managua Lectures (New York: South End Press, 1987).
- 17- Chomsky Noam, the logical structure of linguistic theory, (New York: Plenum Press, 1975).
- 18- Chomsky Noam, Cartesian Linguistics, A chapter in the History of Rationalist thought, (New York: Harper and Row, 1966).
- 19- Chomsky Noam, Syntactic structures, (London: Mouton, 1957).

المصادر باللغة الفرنسية:

- 1- Chomsky Noam, Guerre Nucléaire et Catastrophe Ecologique, Entretiens avec Iray Polk, traduction : Celia Izoard (Marseille : édition Agone, 2014).
- 2- Chomsky Noam, le langage et la pensée, Traduction: Louis- Jean Calvet et Claude Bourgeois, (Paris : Payot et Rivages, 3^{ème} édition, 2012).
- 3- Chomsky Noam, Futurs Proches, liberté, indépendance et Impérialisme au 21^{ème} Siècle, Traduction : Nicolas Calvé, (Canada : Lux Editeur, 2011).
- 4- Chomsky Noam, Comprendre le pouvoir, L'indispensable de Chomsky, traduction : Hélène Hiessler, (Bruxelles : éditions Aden, Troisième mouvement, 2009).
- 5- Chomsky Noam, Comprendre le pouvoir, L'indispensable de Chomsky, Traduction : Hélène Hiessler, (Bruxelles : éditions Aden, deuxième mouvement, 2008).
- 6- Chomsky Noam, Howard Herman, la fabrication du consentement, De la propagande médiatique en démocratie, traduction : Benoit Eugène et Frédéric Cotton, (Paris : édition Agone, 2008).
- 7- Chomsky Noam, l'ivresse de la force, Entretiens, avec David Barsamian, Traduction: Lise Chemla, (Paris : Fayard, 2008).
- 8- Chomsky Noam, les Etats manqués, Traduction: Paul Chemla, (Paris : éditions Fayard, 2007).
- 9- Chomsky Noam, Michel Foucault, De la nature humaine, justice contre pouvoir Entretien dirigé par: Fons Elders, Traduit de L'Anglais par Anne Rabinovitch (Paris: édition L'Herne, 2006).

- 10- Chomsky Noam, la doctrine des bonnes intentions, traduction Paul Chemla, (Paris : éditions Fayard, 2006).
- 11- Chomsky Noam, Comprendre le pouvoir, L'indispensable de Chomsky, Traduction : Thiery vanés, (Bruxelles : éditions Aden, premier mouvement, 2005).
- 12- Chomsky Noam, Dominer le monde on sauver la planète, traduction : Paul Chemla (Paris : édition Fayard, 2004).
- 13- Chomsky Noam, Le profit avant L'homme, Traduction: Jacques Maas, (Paris :édition Librairie Arthème Fayard, 2003).
- 14- Chomsky Noam, Entretiens avec Normand Baillargeon et David Barsamian, Traduction par Louis Belle fenite, (Montréal : éditions Ecosociété, 2002).
- 15- Chomsky Noam, Ramsay clark et Edward said, la loi du plus fort, Mise au pas des Etats voyous, traduction par Guy Ducorney, (Paris : le serpend à plumes, 2002).
- 16- Chomsky Noam, De la propaganda, Entretiens avec David Barsamian, traduction: Guillaume Villeneuve, (Paris : Librairie Arthème, Fayard, 2002).
- 17- Chomsky Noam, Deux heures de lucidité, Entretiens avec Demis Robert et weonika zara chowicz, Traduction par Jacqueline Carnand, (Paris : éditions des Arènes, 2001).
- 18- Chomsky Noam, Le bouclier Americain, la déclaration des droits de L'Homme face aux Contradictions de la politique américain, traduction : Guy Ducornet, (Paris : le Serpent à plûmes, 2000).
- 19- Chomsky Noam, Les dessous de la politique de L'oncle Sam, traduction : J-M-Flémal (Paris: éditions le Temps des Cerises, 1996).
- 20- Chomsky Noam, Un monde Complètement surréel, traduction: Marie-Evelamy et sylvain Beandet, (Canada : Bibliothèque et Archives nationales du cuebec, 1993).
- 21- Chomsky Noam, Règles et representation, Traduction: Alain kihm, (Paris : édition: flammariion, 1985).

المراجع باللغة العربية:

- 1- أبوريان محمد علي، تاريخ الفكر الفلسفي، الفلسفة اليونانية من طاليس إلى افلاطون، (بيروت : دار النهضة العربية، (دط)، ج 1، 1976).
- 2- أركون محمد، الإسلام، أوروبا، الغرب، رهانات المعنى وإرادات الهيمنة، ترجمة: هاشم صالح، (بيروت: دار الساقى، ط2، 2001).
- 3- أفاية محمد نورالدين، في النقد الفلسفي المعاصر، مصادره الغربية وتجلياته العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2014).
- 4- أفلاطون، محاورات الدفاع (على لسان سقراط)، ترجمة زكي نجيب محمود ، (القاهرة : مطابع الهيئة المصرية للكتاب ، (د ط) ، 2001).
- 5- أماني أبو رحمة، الهولوكوست بوصفها منعطفا للخطابات البعدية، ما بعد الحداثة وما بعدها، كتاب جماعي، تحت إشراف: علي عبود المحمداوي، (الرباط: دار الأمان، ط1، 2013).
- 6- بن سعيد المحجوب، الإسلام والإعلاموفوبيا، الإعلام الغربي والإسلام: تشويه وتخويف، (دمشق: دار الفكر، ط1، 2010).
- 7- بيلجرجون، أسياذ العالم الجدد، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، (دط)، 2003).
- 8- الجابري محمد عابد، العقل الأخلاقي العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، (بيروت، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، (دط)، 2001).
- 9- زروخي إسماعيل، دراسات في الفلسفة السياسية، (الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2001).
- 10- سعدي محمد، مستقبل العلاقات الدولية، من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (دط)، (دت)).
- 11- سوروس جورج، ... والعولمة، ترجمة هشام الدجاني، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، ط1، 2003).

- 12- سيلر دايفيد، أخبرني أكاذيب، الدعاية والتضليل الإعلامي في الحرب على العراق، ترجمة إبراهيم العريس، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2007).
- 13- شوفالبييه، المؤلفات السياسية الكبرى من ميكيا فيللي إلى أيامنا، ترجمة إلياس مرقص، (بيروت: دار الحقيقة، (دط)، 1980).
- 14- تيللي تشارلز، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباح، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010).
- 15- عزوزي حسن، الغرب وسياسة التخويف من الإسلام، (الدار البيضاء: منشورات ألوان المغربية، ط1، 2002).
- 16- فضل الله محمد إسماعيل، من أصول الفكر السياسي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، (دط)، 2000).
- 17- فضل الله محمد إسماعيل، من أصول الفكر السياسي، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000).
- 18- فيشر يوشكا، عودة التاريخ، العالم بعد الحادي عشر من سبتمبر وتجديد الغرب، ترجمة: هاني الصالح (المملكة العربية السعودية: العبيكان، ط1، 2009).
- 19- قربان ملحم، المنهجية والسياسة، (بيروت: دار العلم للملايين، ط3، 1977).
- 20- قربان ملحم، قضايا الفكر السياسي، الحقوق الطبيعية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1983).
- 21- قربان ملحم، قضايا الفكر السياسي، القانون الطبيعي، (بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1982).
- 22- قربان ملحم، قضايا الفكر السياسي، القوة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1983).
- 23- كانط إمانويل، أسس ميتافيزيقا الأخلاق، ترجمة محمد فتحي الشنيطي، (بيروت: دار النهضة العربية، ط2، 1969).

- 24- كانط إمانويل، مشروع للسلام الدائم، ترجمة عثمان أمين، (القاهرة، مصر، ط1، 1952).
- 25- غارودي روجيه، نحو حرب دينية؟ جدل العصر، ترجمة صباح الجهم، (بيروت: دار الفارابي، ط3، 2001).
- 26- لوك جون، في الحكم المدني، ترجمة ماجد فخري، ترجمة الروائع، (بيروت: اللجنة الدولية للروائع، 1959).
- 27- ليفن أناتول، أمريكا بين الحق والباطل، تشريع القومية الأمريكية، ترجمة: ناصرة السعدون، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2008).
- 28- ليونز جون، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1، 1985).
- 29- ماكيا فيلي، الأمير، ترجمة خيري حماد، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط12، 1985).
- 30- ماكيا فيلي نيكولا، المطارحات، ترجمة خيري حماد، (بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، (دط)، 1962).
- 31- محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (دط)، (دت)).
- 32- المسيري عبد الوهاب، الصهيونية والعنف، من بداية الإستيطان إلى إنتفاضة الأقصى، (القاهرة: دار الشروق، ط2، 2002).
- 33- منال أبو زيد وعبد الرحمان خليفة، الفكر السياسي الغربي، الأسس والنظريات، الإسكندرية، (مصر: دار المعرفة الجامعية، (دط)، 2003).
- 34- موران إدغار، ثقافة أوروبا وبربريتها، ترجمة: محمد الهاللي، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط1، 2007).
- 35- مومن أحمد، اللسانيات، النشأة والتطور، (بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، (دط)، 1994).

- 37- مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعيتير، (القاهرة: دار المعارف، (دط)، 1953).
- 38- ميشال زكريا، الألسنة التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 1973).
- 39 ميلاد زكي وعلي الربيعو تركي، الإسلام والغرب، الحاضر والمستقبل، (دمشق: سورية، دار الفكر، ط2، 2001).
- 40- ميمون الربيع، نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقية، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، (دط)، 1980).
- 41- نازلي إسماعيل حسين، الشعب والتاريخ- هيغل - (القاهرة: دار المعارف، 1976).
- 42- نصار محمد عبد الله، فلسفة بوتراندراسل السياسية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، (دط)، 1987).
- 43- هرتز فريديريك، القومية في التاريخ والسياسة، ترجمة عبد الكريم أحمد وإبراهيم صقر، (مصر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، (دط)، (دت)).
- 44- هيغل ج. و. ف: فلسفة التاريخ، ترجمة امام عبد الفتاح إمام، (القاهرة: دار التنوير، (دط)، الجزء 13، 1973).
- 45- هيغل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، (د ط) ، ج 1 ، (د ت)) .

المراجع بالانجليزية:

- 1- Anne Deighton, the impossible peace: Britain, the division of Germany and the origins of the cold war, (New York: oxford University Press, 1990).
- 2- Dahl Robert, A préface to Economic Democracy, (Cambridge Polity, 1985).

- 3- Dahl Robert, *Democracy and its Critics*, (New Haven : yale University Press, 1989).
- 4- De Toqueville Alexis, *Democracy in America*, translated by: Henry Reeve, Introduction by Joseph Epstein, Bantam Classic, (Newyork: Bantam Books, 2000).
- 5- Dewey John, *the public and its problems*, (New York: Holt and Co, 1954).
- 6- Finkelstein G. Norman, *The Holocaust Industry, Reflections on the exploitation of Jewish suffering*, (New York: Verso editions, Second edition, 2003).
- 7- Fitz Gerald Francis, *for in the lake: the Vietnamese and the Americans in vietnam*, (New York: vintage Books, 1973).
- 8- Frum David, *Dead Right*, (New York: Basic Books, 1994).
- 9- Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Lanrence white head, *Transitions from Anthoritarian Rule : Propects for Democracy*, (Baltimore, Mad: John Hopkins University Press, 1986).
- 10- Hans kohn, *American Nationalism: an Interpretative Essay*, (New York: Mc millan, 1957).
- 11- Harper John L, *America and the Reconstruction of Italy 1945- 1948*, (Cambridge: New-york, 1986).
- 12- Hunt. H. Michael, *Ideology and U.S Foreign Policy*, (New Haven: yale University Press, 1987).
- 13- Huntington Samuel P, *American Politics: the Promise of Disharmony*, (Cambridge, MA: Belknap Press; Harvard University Press, 1981).
- 14- J. Toye, J. Harrigan and P. Mosley, *Aid and power*, (Vol.1, London: Routeledge, 1991).
- 15- Miller James, *the United states and Italy, 1940-1950*, (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1986).
- 16- Rhodri Jeffreys-jones, *the C.I.A and American Democracy*, (New Haven: Conn: yale University Press, 1989).

17- Tom Bower, the paperclip Conspiracy, (standford, Calif: standford University Press, 1990).

المراجع بالفرنسية:

1- Alexander Aadler, le rapport de la C.I.A, Comment Sera le monde en 2020 ?, traduction : Johan- frédéric Hel Guedj, (Paris: éditions Robert Laffont, 2005).

2- Aristote, Ethique à Nicomaque, traduction : J. Tricot, (Paris : Vrin, 1997).

3- Aron Raymond, Mémoires, 50 ans de réflexions politiques, (Paris : éditions Julliard, 1983).

4- Aron Raymond, penser la liberté, penser la démocratie, (Paris : éditions Gallimard, 2005).

5- Badiou Alain, L'éthique, Essai sur la conscience du Mal, (Paris :France, éditions : Hatier, 1993).

6- Barreau J-C, De L'Islam en général et du monde moderne en particulier, (Paris : Le Pré aux Clercs, 1991).

7- Barsamian David et Baillargean Normand, Entretiens avec Chomsky, traduction : Louis Bellefeuille, (Montréal :éditions écosociété, 2002).

8- Barskey Robert F, Noam chomsky : une voix discordante, traduction : Geneviève Joublin, (Paris : éditions odile soufflot, 1998).

9- Bourgeois Bernard, la pensée politique de Hegel, (Tunis :Cérès éditions, 1994).

10- Brand Philippe, la démocratie politique, (Paris : édition du Seuil, 2003).

11- Carré olivier, L'islam Laïque, (Paris : A. Colin, 1993).

12- Carter Jimmy, Palestine : la paix pas l'apartheid, (Paris :L'archipel, 2007).

13- Cuellien Alain, la politique musulmane dans l'Afrique occidentale Française, (Paris : éditions Larousse, 1910).

14- De Lauzun Pierre, l'avenir de la démocratie politique, (Paris : édition Français-xavier de Guibert, 2011).

- 15- De Toqueville Alexis, la démocratie en Amérique, (Paris : éditions Flammarion, Tome I, 1981).
- 16- De Toqueville Alexis, la démocratie en Amérique, (Paris : éditions Flammarion, Tome II , 1981).
- 17-Barsamian David et Normand, Entretiens, (Paris : L' Archipel, 1^{ère} publication, 2008).
- 18- Fourest Caroline, Frère Tariq, le double discours de Tariq Ramadan, (Paris :éditions Grasset et fasquelle, 2^{ème} édition, 2010).
- 19- Gauchet Marcel, La Démocratie contre elle-même,(Paris : Gallimard, 2002).
- 20- Ghassan Salamé et autres, Démocraties sans Démocrates : Politiques d'ouverture dans le monde musulman, (Paris : Fayard, 1994).
- 21- Gramsci Antonio, Textes, édition réalisée par André Tosel, traduction : Jean Bramont et autres, (Paris : éditions Sociales, 1983).
- 22- Guyatt Nicholas, Encore un siècle américain ?les Etats-Unies et le monde au 21^{ème} siècle, traduction :Mariam brulon et caroline Harvey(Paris :éditions :de l'Atelier,2002)
- 23- Habermas Jurgen, Droit et Démocratie, Entre faits et normes, traduction : Rainer Rochlitz et Christian Bonchindhomme, (Paris : édition Gallimard, 1997).
- 24- Hannah Arendt, Juger, sur la philosophie politique de kant, traduction: R. Beiner, (Paris : édition Le Seuil, 1991).
- 25- Hannah Arendt, Les origines du Totalitarisme, sur l' Antisémitisme, traduction : Micheline Ponteau, (Paris : Calmann-Lèvy, 1973).
- 26- Hegel, Œuvres Complètes (stuttgart : 2d. H. Glocker, Tome II (sans date)).
- 27- Hobbes thomas, Leviathan, ou Matière, forme et puissance de l'Etat Chrétien et Civil, traduction par Gérard Mairet, (Paris : édition Gallimard, 2000).
- 28- Huntington Samuel P. le Choc des civilisations, traduction par : Jean- Luc fidel et autres, (Paris : éditions Odile Jacob, 1997).
- 29- Huntington Samuel, the third wave : Democratization in the Late Twentieth Century, (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

- 30- Janké lévitch Vladimir, le paradoxe de la morale, (Paris : édition du Seuil, 1981).
- 31- Jean Vincent Péries, le Prince, (Paris :Booking International, 1996).
- 32- Joly Maurice, dialogue aux enfers entre Machiavel et Montesquieu, (Bruxells : édition A. Mertens et fils, 1864).
- 33- Kant Emmanuel, Projet de paix perpétuelle, traduction : J. Gibelin, (Paris :Vrin, 2000).
- 34- Klein théo et sfeir Antoine, Israel survivra-t-il ?entretiens (Paris :l'archipel,1^{ere} publication,2008)
- 35- Levinas Emmanuel, L'Ethique Comme philosophie première, (Paris : édition : Rivage, 1998).
- 36- Levinas Emmanuel, Totalité et infini, Essai sur L'extériorité, (Paris : Biblio Essais, Martinus Nijhoff, 1971).
- 37- Machiavel Nicolas, le Prince, traduction et Commentaire : Jean-Louis Fournel et Jean Claude Zancarini, (Paris : éditions Presses Universitaires de France, 1^{ere} édition, 2000).
- 38- Manent Pierre, Cours familial de philosophie politique, (Paris : fayard, 2001).
- 39- Marcel Brion, Machiavel-Genie et Destinée-, (Paris : éditionsA. Michel, 1948).
- 40- Merleau-ponty Maurice, éloge de la philosophie et autres essais, (Paris :éditions Gallimard, 1960).
- 41- Mill J. Stewart, L'Utilitarisme, traduction : Fr (Paris : Vrin , 1968).
- 42- Montesquieu, Charles-louis De secondat, Baron de la Bréde Et De, De L'esprit des lois, (Paris : édition Flammarion, 2008).
- 43- Morin Edgar, Introduction à une politique de L'homme, (Paris : édition du seuil, 1965).
- 44- Morin Edgar, la méthode 6 Ethique, (Paris : éditions du Seuil, 2004).

- 45- Morin Edgar, le monde moderne et la question Juive, (Paris : éditions du Seuil, 2006).
- 46- Orwell George, politique et langue Anglaise, traduction : Anne krief et autres,(Paris :Vrin ,2005).
- 47- Philippe d'Iribane, L'islam devant la démocratie, (Paris : éditions Gallimard, 2013).
- 48- Ramadan Tariq et Edgar Morin, Au Périil des idées, les grandes questions de notre temps, Entretiens avec claude-Henry du Bord, (Paris : Presses du châtelet, 2014).
- 49- Ramadan Tariq, De L'Islam et des musulmans, Réflexions sur L'Homme, la réforme, la guerre et l'occident, (Paris :Presses du Chatelet, 2014).
- 49- Rawls John, Justice et Démocratie, traduction : C. Audard et autres, (Paris :éditions du Seuil, 1993).
- 50- Rawls John, Paix et Démocratie, le droit des peuples et la raison publique, traduction : Bertrand guillarme, (Paris : édition la découverte, 2006).
- 51- Rawls John, théorie de la justice, traduction : Audard Catherine, (Paris : édition Points, 2009).
- 52- Rousselin Pierre, Les démocraties en danger, Comment sera le monde de demain ? (Paris : éditions First, 2014).
- 53- Rousseau Jean, Jack, Du Contrat Social, (Alger : SNED, 1980).
- 54- Saint-Augustin, la Cité de Dieu, in OEuvres II, L. Jerphagnon direction, (Paris : éditions Gallimard, la Pléiade, 2000).
- 55- Sartre Jean paul, Réflexions sur la question Juive, (Paris :éditions Gallimard, 1954).
- 56- Tenzer Nicolas, philosophie politique, (Paris : Presses Universitaires de France, 1^{ère} édition, 1994).
- 57- Todd Emmanuel, Après la Démocratie, (Paris : éditions Gallimard, 2008)
- 58- Todorov Tzevetan, les ennemis intimes de la démocratie, (Paris :éditions Robert Laffont, 2012).

59- weiviorka Michel, L'antisémitisme expliqué aux jeunes, (Paris : éditions du Seuil, 2014).

60- younan Sounia, le piège de la différence, (Paris : UNESCO, 1995).

61- Ziegler Jean, L'Empire de la Honte, (Paris : Libraire Arthème Fayard, 2005).

المجلات الدوريات والمقالات

باللغة العربية:

1- ابن خلدون وماكيافيللي، أعمال ندوة ابن خلدون، (الرباط : منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية).
2- الأمير/خطاب الحظ والقوة، الفكر العربي المعاصر، (بيروت : مركز الإنماء القومي، العدد 24، شباط 1983).

3- أمنون بارزيلي هاآريتنس، (24 أكتوبر 1995).

- المجلات والدوريات والجرائد: باللغة الأجنبية.

1- Haber Stéphane : Habermas, les voies de la démocratie radicale, in : (Magazine littéraire, le renouveau de la philosophie politique, N°380, octobre 1999).

2- Stahl leslie, « Punishing Saddam», produit par Catherine olian, (60 minutes, CBS, 12 Mai 1996).

3- Crosette Barbara, « Hanoî Said to know to Give M.I.A Data», (NYT, 24 Octobre 1992).

4- Khalaf Roula, « Obama should Tell Israel to face facts», (Financial Times, 19 Janvier 2009).

5- Barak Ravid, Haaretz, (19 Janvier 2009).

6- Associated Press, (oct. 17, 1985 (Reagan)).

7- Associated Press, (Oct. 25, 1984 (shultz)).

8- Hanna John, « Shultz blasts crities, calls Nicaragua a «Cancer», (Associated Press, April 14, 1986).

9- U.S. army operational Concept for terrorism counteraction, (tradoc pamphlet n°525-37-1984).

10- James Traub, « why Not Build a Bomb?», (New York, Jimes Magazine, 29 Janvier 2006).

11- Roberts John, « the Japan crowd and the Zaïbatsu Restoration, (the Japan Interpreter: 12 Summer 1979).

12- Lewis Neil in: New York Times (25/09/1988).

- 13- Gianfranco Pasquino, The Demise of the first fascist Regime and Italy's Transition to Democracy 1943- 1948 in: (Guillermo O'Donnelli Philippe C.Schmitter and Lawrence white head, Transitions from Authoritarian Rule: Prospects to Democracy, Baltimore, Mad: John Hopkins University Press, 1986).
- 14- Tim weiner, « the man who protects America from Terrorism», (New York Times, 1^{er} fevrier 1999).
- 15- Leslie stahl, « Punishing saddam», product par: Catherine olian, (60 minutes, CBS, 12 Mai 1996).
- 16- Barbara Crossette, « Hanoi Said to vow to Give M.I.A Data», (NYT, 24 octobre, 1992).
- 17- Khalaf Roula, « obama should Tell Israel to face Facts», (Financial Times, 19 Janvier, 2009, Chap.12).
- 18- Barak Ravid, Haaretz, (19 Janvier 2009).
- 19- Neibuhr Reonold, The Irony of American History, (Newyork, Scribner, 1952).
- 20- Halliday Denis, von sponeck, (Toronto Globe and Mail, 2 July 2002, Al.Ahram weekly, 26 December 2002).
- 21- Ramadan Tariq, Existe-t-il un antisémitisme islamique? (Le Monde du 22 décembre 2001).
- 22- Ramadan Tariq, le renouveau islamique, (CA23, Conférence enregistrée au sénegal en 1998, Tawhid).
- 23- Ramadan Tariq, Islam et accident : références et valeurs, (Partie II, Conférence enregistrée à Abidjan, CA 15, Tawhid).
- 24- Lecca Jean, la démocratie à l'épreuve des pluralismes, (Revue française de science politique, vol. 46, n°2, Avril 1996).
- 25- Alquié ferdinand, L'homme et les valeurs, (Paris: Cahiers du sud, n°286, 1947)

– القواميس والمعاجم والمناجد:

– باللغة الفرنسية:

- 1- Lalande André, vocabulaire Technique et Critique de la philosophie, (Paris : Presses Universitaires de France, 18^{ème} édition, 1996).
- 2- L'AROUSSE, Grand dictionnaire de la philosophie, sous la direction de Michel Blay, (Paris : CNRS éditions, 2005).
- 3- Philippe Raynaud et Stéphane Rials, Dictionnaire de philosophie politique, (Paris : Presses Universitaires de France, 2^{ème} édition, 1998).
- 4- Larousse, Maxipoche 2014, dictionnaire de la langue française, (Paris : éditions Larousse, 2013).

القواميس باللغة الإنجليزية:

- 1- Oxford, wordpower, English-English-Arabic, (oxford, New york : oxford University Press, 2010)

الإنترنت : باللغة الأجنبية.

- 1- Chomsky Noam, « Dés-américaniser» Le monde, [http:// www.noam-chomsky.fr/ desaméricaniser-le-monde-2013](http://www.noam-chomsky.fr/desaméricaniser-le-monde-2013).
- 2- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Ralph-waldo-Emerson>.
- 3- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Richard-Hofstadter>.
- 4- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Samuel-Huntington>.
- 5- <https://en.wikipedia.org/wiki/Tim-wise>.
- 6- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/John-Mc Cain>.
- 7- <http://www.noam Chomsky.fr/2013-obama-contre-les-libertés-Civiles/>
- 8- <https://en.wikipedia.org/wiki/Hedges-v-obama>.
- 9- <https://en.wikipedia.org/wiki/Holder-v-Humanitarian-law-Project>.
- 10- <http://www.noam Chomsky.fr/2013-obama-contre-les-libertés-Civiles/>
- 11- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Magna-carta>.
- 12- <http://www.noam Chomsky.fr/2013>.
- 13- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Anwar-al-Awlaki>.
- 14- <http://www.noam Chomsky.fr/2013>.
- 15- <https://en.wikipedia.org/wiki/Occupy-mov>.
- 16- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Bill-Clinton>.
- 17- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/John-Mc cain>.
- 18- <http://www.noam Chomsky.fr/2013-obama-contre-les-libertes-Civiles/>
- 19- <https://en.wikipedia.org/wiki/Hedges-v-obama>.
- 20- <https://en.wikipedia.org/wiki/Holder-v-Humamitarian-law-project>.
- 21- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Haward-zinn>.
- 22- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Declaration-universelle-des-droits-de-L'homme>.
- 23- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Idéalisme-coilsonien>.
- 24- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Boris-Eltsine>.
- 25- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Mikha-Gorbatcher>.
- 26- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Groupes-des-sept>
- 27- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Liste-des-presidents-Etats-Unis>.
- 28- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Oscar-Romero>.
- 29- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Manuel-Noriega>.
- 30- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Tony-Blair>.
- 31- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Moyen-Orient>, 26/01/2016.
- 32- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Massada>/14/02/2016.
- 33- <https://Fr.en.wikipedia.org/wiki/UNRWA>/14/02/2016.
- 34- <https://Fr.en.wikipedia.org/wiki/Henry-kissinger>/14/02/2016.
- 35- Islamophobie, Etymologie, <https://fr.wikipedia.org/wiki/Islamophobie>, 29/10/2015.
- 36- Islamophobie, Historique de l'usage, <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Islamophobie>/29/10/2015.
- 37- Caroline Fourest et Fiametta Venner, Islamophobie? www.prochoix.org

/framest/Islamophobie, 29/10/2015.

38- Anti-Sémitisme://Fr.wikipedia.org/wiki/Antisémitisme,29/10/2015.

39- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Mossad>, 15/02/2016.

40- <https://Fr.wikipedia.org/Franc-maçonnerie>, 15/02/2016.

41- Antisémitisme, <https://Fr.wikipedia.org/29/10/2015>.

42- Messie-wikipedia, <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Sionisme>, 24/02/2016.

43- Sionisme-wikipedia, <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Sionisme>, 24/02/2016.

44- <https://en.wikipedia.org/wiki/scott-Atran> du 03/03/2016.

45- <https://en.wikipedia.org/wiki/Patrick-Cockburn>, 03/03/2016.

46- L'état-islamique-aurait-recrute-plus-de-6000-nouveaux-Jihadistes-en-juillet, www.opex.360.com/22/04/2014.

47- Nouchine yavari D'Hellen court, Islam et Démocratie : de la nécessité d'une Contextualisation, L'exemple Iranien, in :<https://Cemoti.org> : revues.org/10/03/2016.

48- <https://Fr.wikipedia.org/wiki/Ghassan-salamé>, le 11/03/2016.

49- تشومسكي نعوم داعيا إلى فهم "داعش": من أين أتى ذلك المسخ؟ الموقع:

<https://www.thewhatnew.net/02/03/2016>

50- تشومسكي يرد على تعليقات أردوغان: إنه منافق

<https://www.al-akhbar.com/17/01/2016>.

فهرس الموضوعات

| الصفحة | العنوان |
|---------|---|
| 7-1 | مقدمة |
| 40-8 | الفصل الأول: الديمقراطية بين المفهوم والبراكسيس |
| 40-9 | المبحث الأول: في المفهنة. |
| 14-10 | المطلب الأول: المسيرة العلمية والفلسفية لتشومسكي. |
| 40-15 | المطلب الثاني: في مفهوم الديمقراطية. |
| 64-41 | المبحث الثاني: في أشكلة الأخلاقي/ الديمقراطي. |
| 54-42 | المطلب الأول: في الاتيقي/السياسي. |
| 64-55 | المطلب الثاني: مقارنة سوسيو - فلسفية. |
| 81-65 | المبحث الثالث: في الميكيافيللية والسياسة. |
| 73-66 | المطلب الأول: الماكيافيللية و مونتسكيو. |
| 81-74 | المطلب الثاني: الماكيافيللية و أشكلة السياسي/ الأخلاقي. |
| 159-82 | الفصل الثاني: الديمقراطي - الاشكالي برؤية تشومسكي |
| 105-83 | المبحث الأول: رحلة تشومسكي من اللسانيات إلى السياسة. |
| 94-84 | المطلب الأول: البعد اللساني في فلسفة تشومسكي. |
| 105-95 | المطلب الثاني: في علاقة اللساني/ السياسي. |
| 139-106 | المبحث الثاني: الإرهاب، القوة والهيمنة في السياسة المعاصرة. |
| 127-107 | المطلب الأول: الإرهاب و الممارسة اللاديمقراطية. |
| 139-128 | المطلب الثاني: ثلاثي القوة، الهيمنة و الإرهاب في الديمقراطية الامريكية. |
| 159-140 | المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين البنية الاقتصادية والممارسة الديمقراطية. |
| 151-141 | المطلب الأول: في علاقة الاقتصادي/السياسي. |
| 159-152 | المطلب الثاني: فُصام الاقتصادي/ الاخلاقي. |

| | |
|---------|--|
| 224-160 | الفصل الثالث: إشكالية العلاقة بين المبدأ الأخلاقي والممارسة الديمقراطية عند تشومسكي |
| 180-161 | المبحث الأول: البروباغندا، التسلح والحروب في علاقتهم بالديمقراطية. |
| 169-162 | المطلب الأول: جدلية العلاقة بين البنية الاقتصادية و الممارسة الديمقراطية. |
| 180-170 | المطلب الثاني: فُصام الاقتصادي/الأخلاقي. |
| 201-181 | المبحث الثاني: فلسفة السلام العالمي والديمقراطية. |
| 188-182 | المطلب الأول: في مفهوم السلام. |
| 201-189 | المطلب الثاني: فلسفة السلام بين السياسي الممارساتي والأخلاقي. |
| 224-202 | المبحث الثالث: تهافت الديمقراطية الأمريكية. |
| 214-203 | المطلب الأول: الديمقراطية و ايديولوجية الأمركة. |
| 224-215 | المطلب الثاني: مفارقات الديمقراطية الأمريكية. |
| 291-225 | الفصل الرابع: مشروع أخلقة الديمقراطية |
| 247-226 | المبحث الأول: مبدا حقوق الإنسان في الراهن. |
| 237-227 | المطلب الأول: حقوق الإنسان بين الاخلاقي/السياسي. |
| 247-238 | المطلب الثاني: حقوق الانسان و مفارقات السياسة الامريكية. |
| 291-248 | المبحث الثاني: أزمة الشرق الأوسط وثنائية الصراع الاسلاموفوبيا/الضد سامية. |
| 271-249 | المطلب الأول: الصراع الأيديولوجي في علاقته بأزمة الشرق الأوسط. |
| 291-272 | المطلب الثاني: تداعيات الصراع الأيديولوجي على السياسة العالمية. |
| 327-292 | المبحث الثالث: مستقبل الديمقراطية في شعاع الأخلقة: بين الأمل والتحقق. |
| 309-293 | المطلب الأول: الديمقراطية بين اللآليات المعيارية/الممارساتية. |
| 327-310 | المطلب الثاني: مستقبل الديمقراطية بين الممكنات و المفارقات. |

| | |
|---------|-----------------------|
| 335-328 | خاتمة |
| 383-336 | الفهارس |
| 360-337 | فهرس الأعلام |
| 379-361 | فهرس المصادر والمراجع |
| 383-380 | فهرس الموضوعات |